قضايا اقتصادية معاصرة

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

منشورات جامعة دمشق
كلية العلوم السياسية

قضايا اقتصادية معاصرة

الدكتور
ناصر عبيد الناصر
أستاذ في قسم الإدارة العامة

الدكتور
عفيف حيدر
أستاذ مساعد في قسم الإدارة العامة

١٤٣٥ - ١٤٣٦هـ
٢٠١٥ - ٢٠١٦م

جامعة دمشق

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفهرس

ـ مقدمة ٩

الفصل الأول

نشأة النظام الرأسمالي ٢١ـ٦٨

ـ خصائص النظام الرأسمالي ٣٠

ـ الرأسمالية تجدد نفسها ٣٣

ـ النشاط المعاصر للاحتكارات ٣٨

ـ الدولة في ميزان الرأسمالية ٤٢

ـ اقتصاد السوق ٤٩

الفصل الثاني

الليبرالية الجديدة ٦٩ـ١١٤

ـ إصلاح القطاع العام ٨٢

ـ التبعية الاقتصادية ٨٥

ـ التنمية المستقلة المستدامة ١٠٠

الفصل الثالث

التحديات التي تواجه النظام الرأسمالي المعاصر ١١٥ـ١٦٨

ـ الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي ١٢٣

ـ الأزمات الاقتصادية الدورية ١٤٠

ـ الأزمات الاقتصادية المعاصرة ١٤٥

ـ الأزمات الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا ١٥٦

ـ أزمة الاقتصاد الروسي ١٦٥

الفصل الرابع

نهوض النظام الاشتراكي وأفوله ١٦٩ــ٢٠٨

ـ خصائص النظام الاشتراكي ١٧٣

ـ أسس تطبيق الاشتراكية ١٧٥

ـ البنية التنظيمية للاقتصاد الاشتراكي ١٨١

ـ الاطار النظري للتخطيط الاقتصادي ١٨٤

ـ العلاقة بين التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي ١٨٥

ـ التخطيط الاقتصادي ١٩١

ـ سياسة الاستثمار ١٩٥

ـ تداعي النظام الاشتراكي وأفوله ٢٠١

ـ انهيار المعسكر الاشتراكي ٢٠٢

الفصل الخامس

النظام الاقتصادي العالمي الجديد ٢٠٩ــ٢٧٦

ـ أولاً: عوامل نشوء النظام العالمي الجديد ٢١٣

ـ ثانياً: بنية النظام العالمي الجديد وأهدافه ٢١٥

ـ ثالثاً: خصائص النظام العالمي الجديد ٢١٨

ـ رابعاً: نشأة النظام النفطي العالمي الجديد ٢٢٩

ـ خامساً: التحديات التي تواجه النظام العالمي الجديد ٢٥٨

الفصل السادس

نشأة منظمة التجارة العالمية وتطورها ٢٧٧ــ٣٣٢

ـ أهداف منظمة التجارة العالمية ٢٨١

ـ شروط العضوية في منظمة التجارة العالمية ٢٩٣

ـ دور منظمة التجارة العالمية في مكافحة سياسة الإغراق ٢٩٩

ـ آليات تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية ٣٠٥
ـ آليات تشجيع صادرات البلدان النامية ٣١٠
ـ آلية تسوية المنازعات في اطار منظمة التجارة العالمية ٣١٤
ـ الدوافع التي تقف وراء انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية ٣٢٠
ـ منظمة التجارة العالمية والعولمة ٣٢٣

الفصل السابع

إشكالية الفساد وسبل مواجهتها ٣٣٣ـ٣٨٢

ـ الأسباب التي تقف وراء ظاهرة الفساد ٣٤١
ـ دور الحكم الجيد في تفكيك ظاهرة الفساد ٣٤٤
ـ دور البرلمانات والبرلمانيين في مكافحة الفساد ٣٤٩
ـ دور الإرادة السياسية في لجم الفساد ٣٦٢
ـ المحاسبة الصارمة والعقوبة الزاجرة ٣٦٧
ـ دور المنظمات غير الحكومية في السياسات العامة ٣٦٩
ـ المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي ٣٧٤
ـ دور المنظمات الأهلية في سياسات الرعاية الاجتماعية ٣٧٦

الفصل الثامن

الأمن الغذائي العربي ٣٨٣ـ٤٣٦

ـ البعد السياسي والأمني للغذاء ٣٨٩
ـ تداعيات «فجوة الغذاء» العربية ٣٩٥
ـ مقومات الأمن الغذائي العربي ٣٩٩
ـ الصعوبات التي تواجه الأمن الغذائي العربي ٤٠٤
ـ آليات توفير الأمن الغذائي العربي ٤١٤
ـ الأمن المائي العربي ٤١٧

الفصل التاسع

سياسات الإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي ٤٣٧ـ٤٨٢

ـ قاطرات الإصلاح الاقتصادي ٤٤٢

ـ التحديات التي تعترض مسار الإصلاح الاقتصادي ٤٥١

ـ الشروط الحاكمة لإنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي ٤٥٦

ـ الاصلاح في مجال الرعاية الاجتماعية ٤٥٩

الفصل العاشر

المسألة الاقتصادية في سورية ٤٨٣ـ٥١٨

ـ الإدارة الاقتصادية ٤٩٣

ـ ظاهرة «الدولَرَة» في سورية ٤٩٩

ـ الشروط الحاكمة لنجاح برنامج الاصلاح الاقتصادي ٥٠٦

ـ خطة العبور الكبير إلى التنمية المستدامة ٥١١

ـ المراجع ٥١٩

مقدمة

تتمتع القضايا الاقتصادية المعاصرة بالجاذبية والشفافية، وتنعش الذاكرة وتغنيها بما تقدمه من رؤى وأفكار اقتصادية وسياسية، شديدة الصلة بحياتنا اليومية. إن دراسة القضايا الاقتصادية المعاصرة لا تذكرنا بنزهة شيقة في شارع مستقيم يخلو من العثرات، بل إن دراسة وتقصي سياق تطور المجتمعات يذكر دائما بالتعرجات وما رافقها ويرافقها من انتصارات وانكسارات، من نجاح وفشل، وعندما نتتبع المسار التاريخي لتطور المجتمعات لابد وأن نعثر على طرف خيط يُعرفنا بطبيعة المجتمعات في الماضي ويهدينا إلى ما يجب أن تكون عليه حاضرا ومستقبلا. ولكن في الوقت الذي تمكن فيه الناس من تطويع الطبيعة وتسخيرها لخدمة مصالحهم تعذر عليهم التحكم بتاريخهم، ربما لأن كل شيء في الطبيعة يتكرر بدقة متناهية، فالليل يعقب النهار والشتاء يعقب الخريف وهكذا. في حين طبيعة التطور التي تحكم المجتمعات البشرية لا تعرف مثل هذا التكرار الصارم. وقد أظهرت التجربة أن المجتمعات تتباين وتتفاوت فيما بينها من حيث السياسات الاقتصادية التي تنتهجها ومن حيث مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي، إذ يمكن رصد أربعة أنماط من المجتمعات بهذا الخصوص وهي:

النمط الأول: ويمثل المجتمعات التي تستسلم للموروث من التراث بسلبياته وإيجابياته بما فيه التسليم للقوى المستمدة من ما وراء الطبيعة، وهي مجتمعات قدرية تسير وهي نائمة ولهذا تعيش حالة الركود الاقتصادي.

النمط الثاني: ويشمل المجتمعات التي تعتمد مبدأ إصدار الأوامر من الأعلى وتطبق سياسات، تحدث تغييرات مقصودة وهادفة، تسهم في تطوير الحياة

الاقتصادية والاجتماعية، ومهما كانت طبيعة هذه الأوامر **امبراطورية** كانت أم ديمقراطية فإنها تؤثر إلى حد كبير في طرائق الإنتاج وفي أساليب التوزيع.

النمط الثالث: وتندرج فيه المجتمعات التي تطبق **قوانين اقتصاد السوق** بوصفها وسيلة لتنظيم الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، من خلال إطلاق الحرية الاقتصادية لقوى السوق الخفية «**جهاز الثمن**» بعيداً عن إصدار الأوامر من الأعلى أو التدخل القسري من جانب الدولة.

النمط الرابع: وتنضوي في إطاره الدول التي جمعت بين نموذج الأمس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين نموذج اليوم المتمثل بمزايا الاقتصاد الحر في إطار إصلاحات اقتصادية وإدارية هادفة انطلقت من قاعدة التعددية الاقتصادية كالصين والقطر العربي السوري على سبيل المثال لا الحصر.

الثروة ورأس المال:

إن الذهب والنقود ليسا شيئاً واحداً، وكذلك فإن الثروة ورأس المال ليسا شيئاً واحداً. فالثروة تمثل أحد أهم مكتسبات الحضارة الانسانية، ولكن الاندفاع نحو تكديس الثروة لن يحقق التغيير المطلوب. والثروة ترمز إلى القوة والتعبير عن المكانة الاجتماعية، وتعود بالنفع على الشخص الذي يملكها أولاً وعلى المجتمع ثانياً، وعادة تقترن بعدم المساواة، وهذا ما أوضحه **آدم سميث** بقوله: **(حيثما توجد ملكية كبيرة يوجد عدم مساواة كبيرة، فالوفرة لدى الأغنياء تعني الندرة لدى الفقراء)**. أما رأس المال فهو قيمة يعطي فائض القيمة بفعل استثمار العمل المأجور. فالنقود تتحول إلى رأسمال عندما تستخدم كوسيلة للحصول على فضل القيمة. وبهذا المعنى فإن رأس المال يُعد ثروة عندما يستخدم كوسيلة لتعظيم المنافع الاقتصادية، من خلال تحويل النقود إلى سلع أساسية وتحويل الأخيرة إلى نقود، وتتكرر العملية باستمرار، ونتيجة لذلك يحصل التغيير في المجتمع، **فالرغبة في تكديس الأموال تولد معنا، ولا تتركنا أبداً حتى ندفن في القبر على حد قول سميث**. وبالطبع تقود الرغبة في تكديس الأموال إلى تصادم

المصالح، فتنشب العداوات بين أرباب العمل وتقوم بينهم حروب تجارية، ويأخذ التنافس بينهم أبعاداً مدمرة «**منْ يهزم منْ**» في معركة البقاء أو الفناء، وحالة كهذه تعيشها المجتمعات المعاصرة، بحق **تستحق الرثاء والندب والعويل**... في عصر ذهب بعضهم إلى تسميته عصر «**الحرية الكاملة**»، «**عصر التوجه نحو الديمقراطية**» الذي تجيز نواميسه أن تبتلع المؤسسات الكبيرة كل من يقف في طريقها من مؤسسات صغيرة، في إطار لعبة الشركات متعدية الجنسية.

إن ما حققه رأس المال يفوق بآثاره ما حققته الثروة المجسدة في صورة قصور ومعابد وتحف ثمينة، وذلك من خلال توسيع الإنتاج والتخصص وتقسيم العمل، الذي أسهم في زيادة الإنتاج كماً ونوعاً، فضلاً عن توظيف العلم في خدمة الإنتاج، مما دفع بعجلة التنمية الاقتصادية قدماً إلى الأمام والذي وجد له منعكساً ايجابياً على الدخول التي ارتفعت أربعة أضعاف في ثمانينات القرن الماضي، عما كانت عليه في الثلاثينات، واليوم معدلات الدخل في الدول المتطورة تفوق ثماني مرات مثيلاتها في الدول المتخلفة، ويرجع المختصون هذه الحالة إلى تباطؤ معدلات نمو السكان في الدول المتقدمة من ناحية وإلى تدفق الثروة من دول «**الأطراف**» إلى دول «**المركز**» عبر عملية النهب المنظم لخيرات وثروات الدول النامية من جانب الاحتكارات الغربية. ففي الوقت الذي يتحسن فيه المستوى المعيشي للسكان في الدول المتقدمة «**دول المركز**» نجد أن المستوى المعيشي للسكان في «**الدول الأطراف**» يتردى أكثر فأكثر. وهذا يعني أن عملية تراكم رأس المال **تولد البؤس والثروة في آن واحد**.

لقد حققت عملية تراكم رأس المال نجاحات كبيرة للرأسمالية، ولكنها تسببت أيضاً في إفقار الدول الأخرى، ولكن هناك من حذر ويحذر من أن الدول الرأسمالية الطليعية قد تفقد **قدرتها الاندفاعية إلى الأمام وترتد عملية النمو لتسير في الاتجاه المعاكس**، ولا سيما عندما يتجاوز النمو حدود الطلب الفعال، وفي مثل هذه الحال تقع الأزمة الاقتصادية، وما يتصل بها من ركود وبطالة وتضخم. وبالطبع عندها تحصل تقلبات غير مرغوبة في معدلات النمو. وهذا

يعني أن عملية تراكم رأس المال **تجلب النجاح والفشل والبؤس والثروة في آن واحد**، وهي اشكالية لا يمكن حلها لأن **الرأسمالية هي الرأسمالية تجمع الغني والفقير في سلة واحدة، ولا يمكن أن تحقق أحدهما دون الآخر.**

إن رأس المال بالنسبة لأنصار «**نظرية ضبط تداول النقود**»، يعني العملة المتداولة والشيكات المستخدمة في التجارة، وبرأيهم عندما يتزايد رأس المال والإنتاج بنسبة واحدة يحافظ العرض والطلب على توازنهما ويبقى معدل الأسعار ثابتاً، وحتى لا يعاني الاقتصاد من الاختلال غير المرغوب. حذر **كينز** من **مغبة حقن الاقتصاد بدفعات متفرقة من الأموال من أجل درء العطب فيه**، عداً ذلك من أقبح اللعنات التي **تحل باقتصاد الدول**، بينما يعتقد بعض الاقتصاديين المعاصرين أنه بمجرد توافر رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة **سنجعل الحياة الاقتصادية تستجيب لرغباتنا**. ولكن هذه العوامل متوافرة على الأقل في الدول الصناعية الطليعية، وعلى الرغم من ذلك تتعرض اقتصادياتها من حين لآخر «**لثالوث الكساد والبطالة والتضخم**» وتحاول أن تتغلب عليه إما بتفعيل الطلب تارة أو تفعيل العرض تارة أخرى ولكن دون جدوى.

فالكساد الاقتصادي أرجعه «**أرفينغ فيشر**» **من مدرسة شيكاغو** إلى حالة الانكماش الشديد في التسليف، نتيجة لتحسب أصحاب المصارف المفرط على ملاءة بنوكهم، ومن أجل معالجة حالة الركود شدد «**فيشر**» **على ضرورة تمويل المنتجين، وأن تتولى الدولة مهمة تنمية حجم الأموال بصورة تدريجية وبنسب سنوية يخطط لها مسبقاً بغية دعم الإنتاج واستقرار الأسعار وتفادي التضخم**، مشيراً **إلى تجربة الولايات المتحدة الأمريكية**، حيث يتجاوز الإنتاج في أوقات الرخاء ثلاثة أضعاف حجم النقد المتداول في البلاد مضافاً إليه جميع الحسابات الجارية المودعة تحت الطلب في البنوك.

ففي مرحلة الركود تتوقف الاستثمارات، وتُقدم الاحتكارات على اتلاف جزء من المنتجات، وتتدهور الأجور. وتطول مرحلة الركود وتقصر تبعاً لعدد المشاريع التي أعلنت افلاسها في طور الأزمة. وقد أرجع **كينز** حالة الركود التي تترافق عادة بفيض الإنتاج إلى **الطبيعة النفسية** للبشر الذين يميلون عادة إلى زيادة الاستهلاك من السلع والخدمات أقل من الزيادة التي تطرأ على الدخل، أي ــ برأيه ــ يظهر الناس ميلاً للادخار، ولهذا يتخلف الاستهلاك عن الإنتاج وتحصل الأزمات وتنتشر البطالة. وبالطبع لا يعد العامل النفسي سبباً لتبرير الأزمات الاقتصادية المعاصرة، وإنما يكمن السبب في تدني مستوى الطلب الفعال والناجم عن سوء توزيع الدخل القومي وعدم العدالة في التوزيع.

أما البطالة فقد أرجعها بعض خبراء الاقتصاد إلى نقص الاستثمارات في مجال الإنتاج، ومن أجل تطويق البطالة يقترحون تفعيل الاستثمارات من خلال الإعفاءات الضريبية بغية تحفيز المستثمرين على اقامة مشاريع قادرة على استيعاب العاطلين عن العمل. وقد أقدمت بعض الدول الرأسمالية فعلاً على تخفيض الضرائب ولكنها لم تحقق الهدف المطلوب بل على العكس زادت من نسبة العجز في موازنة الدولة وفي ارتفاع معدلات التضخم. ولكن هناك من ينظر إلى البطالة بوصفها ظاهرة طبيعية إذا بقيت بحدود ٣ إلى ٤% ومنهم «**صامويلسون**»، وذهب بعض خبراء الاقتصاد إلى وضع «**نماذج رياضية متطورة**» تربط بين حركة الأرباح والفوائد ورأس المال وبين التشغيل، وفي ضوء علاقات الارتباط والسببية بينها، يقترحون إصدار كميات كبيرة من النقود وضخها في التداول من أجل امتصاص البطالة، وترافق ذلك بالطبع بارتفاع جنوني في الأسعار، قادت بدورها إلى زيادة معدلات البطالة، وإلى تدني مستوى الأجور الحقيقية للعمال. وعلى الرغم من ذلك تتحدث بعض الأوساط عن تحسن المستوى المعيشي للعمال في البلدان الرأسمالية مشيرين إلى أن العمال أخذوا يتملكون المنازل والسيارات والسلع المعمرة، متناسين على الرغم من كل ذلك، أن العمال يتعرضون للاستغلال من جانب أرباب العمل.

والسؤال لماذا ترتفع الأسعار؟ للإجابة عن هذا السؤال لابد من العودة إلى «**نظرية جانب الطلب**» التي تقضي بأن **الطلب** على السلع والخدمات يدفع بعجلة الاقتصاد إلى التوسع والازدهار، بينما **العرض** اللازم لسد الفجوة في الطلب يتبع في مرحلة لاحقة، وأن تدفق المال هو الذي يقف وراء انتعاش الطلب. فالعلاقة بين الأسعار والبطالة شبيها بعضهم «**بالأرجوحة**» **حيث تجثم الأسعار على طرف والبطالة على طرف آخر، فإذا علا أحدهما انخفض الآخر**. ففي طور الانتعاش الاقتصادي ترتفع الأسعار وتنخفض البطالة، وفي طور الانكماش الاقتصادي تنخفض الأسعار وترتفع بالمقابل البطالة. وهذا يعني بأن المستهلكين هم الذين بحاجة إلى المال وليس المنتجين، لأن نقص المال لدى المستهلكين يحد من الطلب الفعال على السلع والخدمات مما يؤدي إلى تقويض الحياة الاقتصادية. أي عندما يتقاضى العاملون أجورا زهيدة تنخفض قدراتهم على شراء السلع، مما يؤدي لا محالة إلى فيض الإنتاج «الكساد» وتقود هذه الظاهرة إلى تدهور الأسعار وإلى تدني فرص العمل. وبذلك تحصل «فجوة» في الطلب الذي يتسبب بدوره في حصول أزمات اقتصادية دورية يرافقها انهيار في الأسعار وارتفاع في معدلات البطالة، وتنتهي بأزمة اقتصادية خانقة يستعصي حلها بسهولة.

لقد لاحظ **كينز** أن «الفجوة» في الطلب تتسبب في انخفاض الإنتاج وبالتالي في ارتفاع معدلات البطالة، ومن ثم في تدني الطلب على السلع الاستهلاكية، وعندها تنخفض الأسعار ويقل هامش الربح ليصل إلى درجة الإفلاس والعجز. **ويرجع كينز** تدني الطلب إلى نقص الاستثمارات، نظراً لأن الناس يميلون إلى ادخار أموالهم ويؤجلون صرفها، ونتيجة لذلك فإن المدخرات لا تؤدي وظيفتها في دعم الطلب على السلع كافة، وعندها تحصل الفجوة بين الطلب والعرض. ومن أجل الخروج من هذا المأزق **نصح كينز** الحكومات بأن تطبق «**سياسة التمويل بالعجز**» من أجل تلبية احتياجات الاقتصاد وتسوية «الفجوة» في الطلب، ويمكن للحكومات أن تسعى إلى ترشيد الدخل باستخدام

نماذج رياضية خاصة على غرار منحنيات «**فيليبس**» الذي ابتكر نموذجاً ميكانيكياً من أنابيب وصمامات، لاحظ من خلاله أنه عندما يزداد الضغط في مكان ما تنفتح عدة صمامات متتالية في مكان آخر. وحاول **فيليبس** تطبيق هذا النموذج على الاقتصاد، فلاحظ أنه عندما يأخذ الإنتاج بالارتفاع ترتفع الأسعار والعكس صحيح.

وفيما يتعلق **بمشكلة التضخم**، التي أضحت ظاهرة شبه مزمنة تعاني منها معظم دول العالم، **ما هي إلا نتيجة لإغراق السوق بكمية من العملات الورقية** تفوق حاجة التبادل. وعندها تنخفض القوة الشرائية للعملة وترتفع الأسعار، فيتدهور المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود، نظراً لبقاء دخولهم على حالها، في حين ترتفع أسعار السلع والخدمات بشكل جنوني. وينصح خبراء «**ضبط النقود**» بضرورة تقنين الأموال عبر رفع أسعار الفائدة بالإضافة إلى ضغط الانفاق الحكومي، فضلاً عن زيادة الإنتاج. ولكن رفع معدلات الفائدة يتسبب في دمار العديد من المنتجين وافلاسهم لأن القروض تصبح غير ذات جدوى اقتصادية، ففي ظل رفع معدلات الفائدة يتراجع الإنتاج وتزداد نسبة البطالة.

ثم تقدم «**آرثر أوكون**» المستشار الاقتصادي للرئيس الأمريكي الأسبق **جونسون** باقتراح يقضي بدمج نسب البطالة والتضخم في مؤشر واحد أطلق عليه اسم «**مؤشر العناء الاقتصادي**» بيد أن ذلك لا يحل المشكلة، فإذا كانت نسبة التضخم ١٠% ونسبة البطالة ٦%، وبدمجهما يصبحان ١٦%، وفي حال تحويلهما إلى نسبة تضخم ٥% ونسبة بطالة ١١%، تبقى المشكلة قائمة، فضلاً عن أن نسبة ١٦% تعطي مؤشراً غير مريح. وهناك من يرى أن عنصر البطالة يتسبب في زيادة وطأة العناء الاقتصادي أكثر بكثير من التضخم وفي كل الأحوال فإن تحسن إحدى النسب على حساب الأخرى ما هو إلا سراب خادع، فالتضخم والبطالة هما نتيجة طبيعية للركود.

مما يستوجب معالجة الأسباب قبل معالجة النتائج، من خلال القيام بإصلاحات إدارية ومالية تسهم في زيادة الطاقات الإنتاجية، واللجوء إلى «**شطب العملة الزائدة**» عن حاجة التبادل، أو باللجوء إلى تخفيض سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملات القابلة للتحويل بغية ضغط الواردات وتشجيع الصادرات.

إن **الركود الاقتصادي** كان وما زال يقف وراء التضخم وزيادة معدلات البطالة التي بلغت نسبتها نحو ٢٥% في **الولايات المتحدة الأمريكية** في فترات الأزمات الاقتصادية الخانقة، وهذا الوضع تكاد تعاني منه معظم الدول المتطورة التي استنجدت في **العصر الراهن بالدولة**، حتى تتدخل في الحياة الاقتصادية وتسهم في تحقيق التوظف الكامل لعناصر الإنتاج من «أرض وعمل ورأسمال» بهدف الخروج من مأزقي البطالة والتضخم بأقل الخسائر الممكنة. وبالفعل اعتمدت الدولة صيغا متطورة مكنت من وضع التضخم تحت السيطرة، وأسهمت في تخفيض نسب البطالة، ونتيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للسكان تم حقن الاقتصاد الرأسمالي بحقنات قوية حققت له التوسع الاندفاعي. الأمر الذي يعني أن النظام الرأسمالي ليس بالنظام الجامد الذي لا يقبل التجديد والتطوير، دون أن يفرط بالجوهر، أي أن النظام الرأسمالي يتمتع بالقدرة على التكيف مع المتغيرات السياسية والاقتصادية من خلال تبني سياسات اقتصادية مرنة تطال شكل النظام وتحافظ على أسسه ومرتكزاته، ونتيجة للمرونة التي يتمتع بها النظام الرأسمالي في مجابهة الأزمات والخروج منها بأقل الخسائر، راح المنظرون البرجوازيون يشيعون أن رأسمالية اليوم غير رأسمالية الأمس ــ وبرأيهم ــ الرأسمالية المعاصرة تختلف شكلا ومضمونا عن الرأسمالية التقليدية، وإذا صحت ادعاءات منظري الغرب فالسؤال **هل حقا رأسمالية اليوم كفت عن الاستغلال وهل عندما تغير جلدها يتغير جوهرها؟**.

وهنا لابد من الاقرار بأن النظام الرأسمالي يتمتع بقدرة فائقة على التكيف مع المتغيرات السياسية والاقتصادية المستجدة تبعا لظروف الزمان والمكان،

وربما في ذلك يكمن السر في استمرارية هذا النظام وتطوره، خلافاً للنظام الماركسي الذي لم يعرف كيف يجدد نفسه وبقي يراوح في المكان يشده إلى الخلف الجمود العقائدي. فالنظام الرأسمالي لديه من الآليات والروافع ما يمكنه من احلال سياسة اقتصادية محل أخرى، دون أن يفرط بثوابته ويضحي بأسسه ومرتكزاته، فالرأسمالية تعمل ما بوسعها للاحتفاظ بالمدى الحيوي الذي يوفر لها المواد الأولية والحاصلات الزراعية، ويمكنها من تسويق سلعها الصناعية، سواء بوساطة الشركات الوطنية أو متعددة الجنسية أم بعولمة الحياة الاقتصادية. **فالشركة الأمريكية** «**كرايسلر**» على سبيل المثال لا الحصر تنتج أفضل ما لديها من السيارات في **كندا**، **وشركة** «**هوندا**» **اليابانية** تصنع أفضل ما لديها من السيارات في **الولايات المتحدة**، أما شركة «**بيبسي كولا الأمريكية**» فإن لديها أكثر من ٥٠٠ فرع منتشراً في أكثر من مائة دولة بما فيها **الصين الشعبية**، وقد تسبب ظاهرة تدويل العلاقات الاقتصادية في التقليل من دور بعض الحكومات في الدول النامية، التي خرجت عن نطاق سيطرتها **الشركات متعددة الجنسية** التي راحت تتوغل داخل حدودها الإقليمية إلى درجة أنها أخذت تقتحم حدود بعض الدول، دون إذن مسبق من حكوماتها.

واليوم تُستغل الدعوة إلى اقتصاد السوق للضغط على البلدان حديثة التطور، لأن تسارع للاندماج بالرأسمالية العالمية، تحت الشعار غير المعلن «**دع الاقتصاد يصرخ في هذه البلدان**» بافتعال الأزمات الاقتصادية التي تفضي في المحصلة إلى حالة من الاستياء الشعبي، بغية توفير المناخ المناسب لتطبيق قوانين اقتصاد السوق، وتحرير التجارة الخارجية، وازالة كل الحواجز التي تعترض سبل تدفق السلع والخدمات الأجنبية إلى أسواق هذه البلدان، على غرار ما حصل في بلدان أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفييتي سابقاً. ولعل ما يفيد الدول التي لم تنساق بعد وراء الوعود المضللة، هو تبني سياسات اقتصادية هادفة تُحسن استثمار الموارد الاقتصادية والطاقات البشرية على نحوٍ أمثل، بعيداً عن الانغلاق الاقتصادي. فالنهج التنموي المستقل الذي يحقق التنمية

المتوازنة والشاملة وينفتح على الدول الأخرى في ضوء المصالح الاقتصادية الوطنية وبما يخدمها، هو النهج الذي يحرر البلاد من التبعية الاقتصادية ويحصنها من نهب خيراتها وثرواتها من جانب الاحتكارات الرأسمالية بأشكالها كافة.

وتحت يافطة «**الحرية والديمقراطية**» تشتد الدعوة إلى الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، والتي تتقاطع فيها الضغوط الداخلية مع الضغوط الخارجية من أجل تسويق «**سياسات التثبيت والتكيّف الهيكلي**» التي قد تسبب في إخضاع اقتصاديات الدول النامية لشروط تراكم رأس المال، من خلال اعتماد آليات جديدة تسهم في نقل الفائض الاقتصادي من «**دول الجنوب**» إلى «**دول الشمال**»، لتتمكن الأخيرة من تجاوز أزماتها الاقتصادية بأقل الخسائر. وبرامج «**التكيّف الهيكلي**» تستهدف فيما تستهدفه: توفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وإقامة مشاريع مشتركة بين الرأسمال المحلي والرأسمال الأجنبي، وتوفير الضمانات الكافية لحماية الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتصفية مؤسسات القطاع العام تدريجياً ونقلها إلى يد القطاع الخاص. وفي هذا المنحى يضغط «**صندوق النقد الدولي والبنك الدولي**» وبطرائق ملتوية على بعض الدول النامية حتى تكيّف اقتصادياتها مع المتغيرات السياسية والاقتصادية، وتطالبها بأن تطبق بعض الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والمالية، لا سيما **إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تخفيفها إلى أقصى الحدود، بالإضافة إلى تحرير الاستيراد من القيود، وإلغاء الاتفاقات التجارية الثنائية، وإحداث سوق مالية للنقد الأجنبي. فضلاً عن ضغط الإنفاق الحكومي على التربية والتعليم والصحة ومرافق الخدمات العامة**، وتخفيض استثمارات القطاع العام لصالح تحفيز القطاع الخاص. وزيادة إيرادات الدولة وحصيلتها من الضرائب والرسوم، فضلاً عن رفع أسعار الخدمات الأساسية «الطاقة والنقل والاتصالات .. الخ». وإلغاء الدعم الحكومي للسلع الرئيسة «كالخبز والرز والشاي والسكر.. الخ». بالإضافة إلى اقامة سوق

للأوراق المالية، ورفع سعر الفائدة، ووضع حد أعلى للائتمان المصرفي المسموح به.

أما «**البنك الدولي**» هو الآخر يطالب الدول المتعاملة معه بوجوب تطبيق سياسات اقتصادية تسهم في تطبيق قوانين اقتصاد السوق، والأخذ بسياسة التجارة الحرة، والتخلي عن نزعة حماية الصناعات الوطنية، وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي، والتخلص من القطاع العام من خلال تطبيق سياسة «الخصخصة». وبالطبع انساقت بعض الدول النامية وراء دعوات «**صندوق النقد الدولي والبنك الدولي**» يحدوها الأمل في التخلص من **كابوس المديونية والتضخم والبطالة، ولكن النتيجة كانت مخيبة للآمال، حيث تزايد العجز في موازين المدفوعات وتراكمت عليها الديون الخارجية وتفاقم عبء خدماتها، وانخفضت معدلات الادخار والاستثمار فضلاً عن تدهور معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم مشكلة التضخم والغلاء.**

إن برامج التثبيت والتكيّف الهيكلي، التي تمليها «**المؤسسات المالية الدولية**» على بعض البلدان النامية لا تخفى أهدافها على أحد، فهي ترمي في المحصلة إلى تعزيز ظاهرة «**العولمة الاقتصادية**»، وبما يخدم مصالح الاحتكارات الرأسمالية، من خلال دمج الدول حديثة التطور في المنظومة الرأسمالية العالمية، بحيث تبقى هذه البلدان مُصدرة للمواد الأولية والحاصلات الزراعية ومستوردة للسلع الصناعية. وسياسات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي التي تأتي بموجب وصفات من الخارج، تخدم أولاً وأخيراً مصالح الاحتكارات الرأسمالية، وتعزز علاقات الارتباط والتبعية بالنظام الرأسمالي، وأن عملية تكيّف التنمية الداخلية واحتياجات الرأسمالية، تُبقي الدول المعنية بمثابة **أطراف** لدول **المركز**، تمدها بالمواد الأولية والحاصلات الزراعية وسوقاً لتصريف سلعها الصناعية، وأي تكيّف للهياكل الاقتصادية، يُفترض أن يخدم المصالح الاقتصادية للبلدان ذات الصلة، بما يمكنها من تحقيق عملية العبور الكبير من التخلف والتبعية إلى التقدم والتنمية.

وسنعمد في سياق فصول مقرر «**قضايا اقتصادية معاصرة**» إلى استعراض ومناقشة وتحليل المشكلة الاقتصادية التي تتمثل بالموارد الاقتصادية **المحدودة والحاجات البشرية المفتوحة**، وهذه المشكلة كانت وما زالت أحد أهم المعضلات التي تواجه المجتمعات البشرية والتي يفترض مواجهتها في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية التي جلبتها **العولمة الاقتصادية والسياسية**، التي اقتحمت حدود الدول وأملت عليها تشريع أبوابها ونوافذها للضيف الثقيل. الذي يحمل في حقيبته من الإيجابيات الشيء الكثير، ومن السلبيات الشيء الكثير ولتجاوز هذه السلبيات فإن المصلحة الوطنية تستدعي التمسك بالثابت من المبادئ السياسية والاقتصادية، والتعامل بمرونة وواقعية مع متغيرات العصر واستحقاقاته.

وأخيراً لا ندعي الإحاطة بموضوعات مقرر «**قضايا اقتصادية معاصرة**» كافة، ولا ندعي الكمال لما ذهبنا إليه من رؤى وأفكار اقتصادية معاصرة، آملين أن نكون قد وفقنا في تقديم ما هو نافع ومفيد لأخوتنا الطلبة الذين نُعول عليهم اهتماماً كبيراً في إعلاء شأن أمتنا العربية وفي تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وبما يؤهلها لخوض معركة التحرير والتنمية عن جدارة واقتدار.

والله ولي التوفيق

الأستاذ الدكتور

ناصر عبيد الناصر

الفصل الأول

نشأة النظام الرأسمالي

- خصائص النظام الرأسمالي
- الرأسمالية تجدد نفسها
- النشاط المعاصر للاحتكارات
- الدولة في ميزان الرأسمالية
- اقتصاد السوق

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

تضافرت مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية فأودت بالنظام الإقطاعي إلى غير رجعة، ومهدت بدورها الطريق لبزوغ فجر النظام الرأسمالي، ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي:

١ــ انتشار ظاهرة هروب رقيق الأرض من الأرياف إلى المدن، بسبب ظروف القهر والتسلط التي عانى منها الفلاحون من جانب الإقطاعيين، ونتيجة لذلك تراجعت الزراعة التي كانت تشكل الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي الإقطاعي.

٢ــ تمرد المدن وتحررها من هيمنة الإقطاعيين عليها، والذين اقتصر نفوذهم السياسي على الأرياف فقط في مرحلة متقدمة من تطور النظام الإقطاعي.

٣ــ اشتداد حاجة الإقطاعيين للنقود لإشباع حاجاتهم من السلع الكمالية التي يجلبها التجار من المقاطعات أو الدول الأخرى، مما اضطرهم للتخلي تدريجياً عن «رابطة التبعية» التي كانت تؤمن لهم السيطرة على الفلاحين، وتحت تأثير نمو العلاقات السلعية النقدية لجأ الإقطاعيون إلى تأجير أراضيهم للفلاحين أو بيعها لأثرياء المدن.

٤ــ التقاء مصلحة التجار مع مصلحة الملوك، وتحالفوا من أجل القضاء على الإقطاعيين، حيث زود التجار الملوك بالمال والعتاد والرجال لاستعادة نفوذهم السياسي الذي سبق أن فقدوه بسبب سيطرة أمراء الجيش على الحكم. ولقاء ذلك تعهد الملوك بتحرير التجارة من القيود التي كانت تكبلها ولاسيما الضرائب والرسوم الثقيلة، كذلك التزموا بتوفير الأمن والاستقرار اللازمين لإنعاش النشاط التجاري.

٥ــ أسهمت الحروب الصليبية والاكتشافات الجغرافية الكبرى والتي أسهمت في تنشيط الأسواق الوطنية وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي والتبادل

التجاري بين دول المعمورة من جهة وفي حفز الناس على الكسب وروح المغامرة بعيداً عن فضيلة الاعتدال في جني الثروة من جهة أخرى، الأمر الذي أنعش التجارة وجعلها تتصدر النشاط الاقتصادي للسكان بدلاً من الزراعة.

٦ـ الانتفاضات الفلاحية ما بين القرن الرابع عشر والقرن الثامن عشر، والتي أسهمت في تقويض مرتكزات النظام الإقطاعي وتمهيد الطريق أمام النظام الرأسمالي.

المناخ الفكري:

هيأ بعض المفكرين المناخ السياسي لانحدار النظام الإقطاعي وحلول النظام الرأسمالي محله فقد طالب «**مكيافللي**» في مؤلفه «**الأمير**» بوجود دولة قوية تمسك بزمام الأمور وتسيطر على مقاليد السلطة السياسية من ناحية كما طالب بتقييد سلطة الكنيسة التي التقت مصالحها مع مصالح الإقطاع فدافعت عنهم وسوغت تصرفاتهم فيما يتعلق بمعاملة الفلاحين، من ناحية أخرى. كذلك نادى المفكر الفرنسي «**جان بودان**» بفصل سلطة الدولة عن سلطة الكنيسة. كما انتقد «**كالفن**» بعض تعاليم الكنيسة، ولاسيما الدعوة لفضيلة الاعتدال في جني الثروة ـ وبرأيه ـ (**النشاط الاقتصادي ليس ذميماً بحد ذاته، وإن سعي الأفراد للربح وجني الثروة لدليل على رضا الرب عن المرء**).

لقد استبعد بعض المفكرين البرجوازيين دور العامل التاريخي في ظهور العلاقات الرأسمالية، وأرجعوا نشأتها لمبادرات الأفراد وتفانيهم في العمل، وتحملهم لمشقة التوفير والادخار هو الذي جعلهم رأسماليين، وانحوا باللائمة على الفقراء لأنهم ـ حسب رأيهم ـ تنقصهم الفطنة والدراية في جمع الثروة وبطبيعة الحال مثل هذه الآراء لا تصمد طويلاً أمام النقد، لأنه لو كان مصدر الغنى هو العمل ومصدر الفقر هو الكسل، لقادنا هذا المنطق إلى أن الفقراء هم الذين يجب أن يكونوا أغنياء لأنهم هم الذين يعملون أكثر من غيرهم. فمشكلة

الغنى والفقر في حقيقة الأمر تسببت بها تاريخياً الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج التي تقف وراء تراكم الثروة بيد قلة من الناس استغلت وتستغل أكثرية أبناء المجتمع.

التراكم الأولي لرأس المال:

استهلت عملية التراكم الأولي لرأس المال في **بريطانيا** في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر واستمرت حتى نهاية القرن الثامن عشر. وقد كانت **بريطانيا** في القرن الرابع عشر الميلادي شبه غائبة عن الساحة العالمية. ولكن سرعان ما ظهرت وبقوة في القرن الخامس عشر إلى الساحة لتتحول إلى الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس والدولة الأولى لتراكم رأس المال وذلك بفضل الاكتشافات الجغرافية، ونتيجة لازدهار صناعة النسيج التي تطلبت طرد الفلاحين من أراضيهم وتحويلها إلى مراع لتربية المواشي من أجل توفير مادة الصوف الخام، فأصدرت الدولة آنذاك قوانين «تحويط الأراضي» أي تسييجها في صالح البرجوازية الناشئة فتحول الفلاحون إلى بؤساء مشردين في المدن محرومين من أي وسيلة للعيش. وقد وصف «**توماس مور**» معاصر تلك التحولات، هذه الظاهرة بقوله: **(لقد أصبحت الخراف الوادعة التي كانت تقنع بالقليل الزهيد نهمة شرهة ابتلعت كل شيء، حتى انها ابتلعت الإنسان نفسه)** وقد استمرت عملية تشجيع الثروة الحيوانية على حساب الزراعة حتى مطلع القرن التاسع عشر، واتبعت بخطوة أخرى تمثلت «**بتنظيف الأراضي**» من العمال الزراعيين الذين اضطروا إلى هجر الأرياف إلى المدن يبحثون عن عمل لهم بعد أن تردت حالتهم المعيشية. والمظهر الآخر للتراكم الأولي لرأس المال تمثل بتكديس الثروة بيد فئة قليلة من التجار والمرابين وبعض الحرفيين، والتي استثمروها في إقامة بعض المشاريع الرأسمالية. والعامل المهم الذي أسهم في تراكم الثروة لجوء الدول الاستعمارية وهي: **إسبانيا، البرتغال، هولندا، فرنسا، إنكلترا**، للسيطرة على المستعمرات الغنية بمناجم الذهب والفضة ولاسيما في **أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية**، ونهب خيرات وثروات الشعوب المستعمرة

بوساطة التجارة غير المتكافئة والقرصنة، والنخاسة بالعبيد، فضلاً عن استخدام سياسة الحماية التجارية، وتحت تأثير هذه العوامل وغيرها أخذت الثروات طريقها إلى التراكم. وتحققت عملية الانتقال من النمط الإقطاعي للانتاج إلى النمط الرأسمالي، بفضل الثورات البرجوازية الوطنية التي كان الفلاحون والحرفيون القوة الرئيسة فيها، وتوّجت هذه الثورات بسقوط النظام الإقطاعي وسيطرة النظام الرأسمالي.

المذهب التجاري:

لقد ترافقت نشأة النظام الرأسمالي مع ظهور مذهب الميركانتليين «التجاريين» الذي أطل برأسه في منتصف القرن الخامس عشر واستمر حتى مطلع القرن الثامن عشر، وفي هذه المرحلة أخذت تظهر بوادر علم الاقتصاد السياسي «نهاية القرن السادس عشر» على يد بعض أنصار المذهب التجاري في المدن الإيطالية العامرة «**فلورنسة، صقيلية، جنوى، البندقية**»، ولكن **إيطاليا** آنذاك لم تتمكن من احتضان المذهب التجاري، بسبب التمزق القومي الذي عانت منه طويلاً، فانتقل إلى **إنكلترا**.

لقد اعتقد التجاريون أن الذهب والفضة هما أساس ثروة الأمة ومصدر قوتها، وحتى تكون الدولة قوية يجب أن تعمل ما بوسعها لجلب المعادن النفيسة من الخارج. ولما كانت التجارة الخارجية هي الوسيلة الأساسية لنقل المعادن الثمينة من دولة إلى أخرى. فقد ركز عليها التجاريون وطالبوا الدولة بأن تحقق فائضاً في ميزان التجارة الخارجية من خلال تطبيق سياسة تجارية حمائية، تُشجع الصادرات وتُقيد الواردات، وبما يسهم في تحقيق شعار «**جلب الذهب والفضة بأي ثمن**». وبالفعل قدر **لإنكلترا** أن تجمع ثروات هائلة، بعد أن سيطرت على امتداد القرن السابع عشر على الملاحة البحرية، من خلال تدمير القوة البحرية الإسبانية ومن بعدها القوة البحرية الهولندية في منتصف القرن السابع عشر. وبتلك الطريقة تحكمت إنكلترا بطرق الملاحة العالمية، وتهيأت لها

الفرص كافة للسيطرة على أمريكا الشمالية والهند وروسيا ودول البحر الأبيض المتوسط. فأسست العديد من الشركات التجارية في دول ما وراء البحار ومنها «شركة الهند الشرقية» الذائعة الصيت آنذاك.

المنهج الفكري:

لقد مهد المناخ الفكري الذي ساد أوروبا في نهاية القرن السادس عشر الطريق لظهور منهج جديد للتفكير العلمي في القرن السابع عشر، تولى دراسة القضايا الاقتصادية كما هي في الواقع لا كما تقضي تعاليم الكنيسة، ويعود الفضل في المنهج الجديد للتفكير للاكتشافات الكبرى التي حققتها العلوم الطبيعية في مجال الميكانيك والفيزياء والرياضيات والتي مهدت بدورها لظهور الفلسفة المادية. حيث تمكن «**بيكون**» /١٥٦١ـ١٦٢٦/ من تحقيق نقلة نوعية بالانتقال من دراسة الشكل الخارجي للظواهر إلى الغوص في جوهرها. وبتلك الطريقة فتح المنهج المادي للتفكير الباب على مصراعيه لظهور نظريات تتعلق بالدولة والقانون والاقتصاد، وطرح آنذاك شعار «**لنُمعن التفكير في كتاب الطبيعة الكبرى**»، فقد ظهرت في عصر «**نيوتن**» نظريات تنادي بوجود قوانين طبيعية تتحكم بالحياة الاقتصادية، وما على الإنسان إلا أن يشحذ فكره ويشحذ العقل في الكشف عنها. من خلال مراقبة سلوك الأفراد وتصرفاتهم لأن الفرد هو المحور الذي ترتبط به كل القيم، وهذا ما نلمسه في كتابات «**ديكارت**» ذات النزعة الفردية والتي تجسدت في مقولته الشهيرة (**أنا أفكر إذن أنا موجود**). كذلك أعلى «**جون لوك**» من شأن الفرد بوصفه كائناً سياسياً، فانتقد الحق المطلق للملوك، وأرجع نشأة الدولة والسلطة التي تتمتع بها إلى «**العقد الاجتماعي**» والذي بموجبه اتفق الأفراد الذين كانوا في حالة طبيعية على التنازل عن بعض حريتهم لتقوم الدولة وليكون لها سلطة عليهم.

المذهب الاقتصادي الحر:

تندرج في المذهب الاقتصادي الحر مدرستان هما: **مدرسة الطبيعيين**

«الفيزوقراط» التي أسسها فرانسوا كيني والمدرسة الكلاسيكية التي أسسها كلاً من آدم سميث ودافيد ريكاردو. وقد أطل المذهب الاقتصادي الحر برأسه في أواخر القرن الثامن عشر بفضل جهود مجموعة من المفكرين ورجال الأعمال الذين آمنوا بالحرية الاقتصادية وأرسوا منطلقاتها المتمثلة بـ:

١ـ وجود قوانين طبيعية تتحكم بالظواهر الاقتصادية. وهذه القوانين تتدخل تلقائياً في الوقت المناسب لتعيد التوازن للحياة الاقتصادية فيما إذا تعرضت لاختلال ما.

٢ـ تقديس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج بوصفها تحفز الأفراد على العمل والانتاج.

٣ـ تحقيق المصلحة الشخصية، لأن الأفراد عندما يحققون مصالحهم الشخصية، فإنهم يحققون بشكل غير مباشر المصلحة العامة ـ برأي ـ «بنتام» مؤسس مدرسة النفعيين /١٧٤٨ـ١٨٣٢/ والذي اعتقد أن الفرد أفضل من يقدر مصالحه، وأن أكبر سعادة جماعية هي تلك التي تنتج عن سعي فرد لتحقيق سعادة نفسه. فالسعادة الجماعية ـ برأيه ـ ما هي إلا مجموعة السعادات الفردية.

٤ـ تقييد وظيفة الدولة وحصرها بالأمن والدفاع والعدل. والعمل على تذليل المعوقات كافة التي تفوت على الأفراد فرص الحصول على الربح. وأن تتولى الدولة إنجاز المشاريع العامة التي لا يقوى الأفراد عليها، نظراً لانتفاء الربح المناسب فيها.

الانقلاب الصناعي:

شهد الربع الأخير من القرن الثامن عشر أحداثاً سياسية واقتصادية على غاية من الأهمية، إذ تحقق الانقلاب الصناعي الأول ما بين أعوام ١٧٥٠ـ١٨٥٠، بوصفه ثمرة للتعاون بين العلماء ورجال الأعمال والذي تجسد بتوظيف العلم في خدمة الانتاج. وقد تزامن هذا الحدث الكبير **باستقلال أمريكا**

في عام ١٧٧٦، بالإضافة إلى قيام **الثورة الفرنسية** في عـــام ١٧٨٩، والتـــي طوت صفحة النظام الإقطاعي في أوروبا إلى غير رجعة. وقد أسهم الانقـــلاب الصناعي في إحلال الآلة محل جانب كبير من الجهد العضلي للإنسان، وخففـت من عبء العمل ووطأته، وقد ترتب على الانقلاب الصنـــاعي مجموعـــة مـــن النتائج نذكر منها:

أ ـــ زيادة كفاية الانتاج، بفضل الاستخدام الواسع للآلات التي حســـنت مـــن تقانات الانتاج.

ب ـــ سيطرة الصناعة على النشاط الاقتصادي وتراجع التجارة إلى المرتبـــة الثانية، وبذلك حلت الرأسمالية الصناعية محل الرأسمالية التجارية.

ج ـــ جذب الاستثمارات إلى ميدان الصناعة، نظراً لارتفاع العائد الاقتصـــادي فيها قياساً بالأنشطة الأخرى.

د ـــ تكامل ملامح الطبقة البرجوازية التي أصبحـــت الطبقـــة الســـائدة فـــي مجتمعها، لما تتمتع به من قدرة اقتصادية أكسبتها نفوذاً سياسياً، وبذلـــك أضحى المنظم الصناعي الشخصية الأهم في المجتمع الرأسمالي بدلاً من التاجر.

هـــ ـــ تكامل ملامح الطبقة العاملة التي حرمت من ملكية وسائل الانتـــاج، ولا تملك سوى جهدها الذي تعرضه في سوق العمل على الرأسماليين.

و ـــ ظهور «فيض الانتاج» نتيجة للاستخدام الواسع للآلات التي أسهمت فـــي زيادة الانتاج كماً ونوعاً، وبمعدلات تفوق مستوى الطلب المقتدر علـــى استيعابه، فحصلت أزمات اقتصادية خانقة ترافقت ببطالة مزمنـــة بيـــن صفوف العمال، فاشتد التناقض بين العمل ورأس المال.

المذهب الاقتصادي الحر المرسل «التدخلي»:

في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي عانت منها الرأسمالية في بداية

نشأتها، ظهر المذهب التدخلي الذي اجتهد لتخليص النظام الرأسمالي من الصعوبات التي اعترضت مسار تطوره والمتمثلة بأزمات «فيض الانتاج والتضخم والبطالة»، فحاول أنصار المذهب الاقتصادي الحر أن يزاوجوا بين مزايا الحرية الاقتصادية ومزايا تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، بحيث يقتصر دورها على وضع الخطط والبرامج الاقتصادية العامة التي تؤمن التوازن بين الانتاج والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار، وبما يحصن الرأسمالية من الأزمات الاقتصادية ويسهم في تطورها شريطة ألا يمس تدخل الدولة من الملكية الخاصة أو ينتقص من الحرية الاقتصادية. مما يعني بأن المذهب التدخلي أقرب إلى الاقتصاد الحر منه إلى الاقتصاد الموجه.

خصائص النظام الرأسمالي

يتميز النظام الرأسمالي بالخصائص التالية:

١ـ **الملكية الخاصة:** وهي مقدسة في النظام الرأسمالي إلى درجة التصوف، وتمثل أحد أهم مرتكزاته، بل وتمثل جوهره، فالتشريعات القانونية للدول الرأسمالية كافة تجيز للأفراد أن يتملكوا الأموال المنقولة وغير المنقولة ولكن ليس بصفة مطلقة، إذ تخول القوانين الدولة فرض بعض القيود على الملكية الخاصة من أجل المصلحة العامة، بنزع الملكية مع دفع التعويض المناسب للمالك. كذلك يجوز للدولة أن تتملك الأموال العامة وتبني المشاريع الانتاجية والخدمية، والتدخل في الشؤون الاقتصادية للسكان، بالإضافة إلى أداء وظائفها التقليدية، علماً بأن الملكية الخاصة قد تسببت تاريخياً في انقسام المجتمع إلى طبقات متعارضة المصالح.

٢ـ **الحرية الاقتصادية:** ظهرت في أواخر القرن السابع عشر مدرسة الطبيعيين على يد **فرانسوا كيناي** الذي تأثر بالفلسفة الطبيعية واعتقد أن هناك قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي وتسيره بانتظام على غرار ما تفعله القوانين الطبيعية في تسيير المجموعة الشمسية. فكما أن الطبيعة أوجدت قوانين ناظمة

لحياة النبات والحيوان والإنسان، كذلك أوجدت قوانين ناظمة للحياة الاقتصادية وهذه القوانين لا إرادة للإنسان في وجودها وما علينا إلا أن نخضع لها وأن نعمل بمقتضاها. ويرى الطبيعيون أن جوهر النظام الطبيعي ينطوي على الحرية الاقتصادية، لأن حق الملكية يشترط بالضرورة الحرية. ودور الدولة هنا يجب أن يقتصر على «**إزالة الحجارة من الطريق**» أي أن يقتصر دورها على تذليل الصعوبات التي تعترض مسار التطور الطبيعي للأمور. وقد أطلق الطبيعيون صيحتهم المشهورة «**دعه يعمل، دعه يمر دع السلع تتنقل بين البلاد**».

لقد تأثر مؤسسو المدرسة الكلاسيكية بآراء الطبيعيين وطالبوا بممارسة النشاط الاقتصادي بحرية كاملة، وأن تتاح للأفراد حرية تملك الأموال وحرية العمل وحرية التعاقد وحرية الانتاج والاستهلاك. أي أن الأفراد ــ برأيهم ــ **أحرار فيما يملكون ويستثمرون ويتعاقدون. والعمال بدورهم أحرار في اختيار نوع العمل الذي يمارسونه، وفي اختيار رب العمل، وأحرار في قبول شروط العمل أو رفضها**، بيد أن الحرية التي يكفلها القانون للعمال في ظل النظام الرأسمالي ليست سوى حرية صورية، ففي أغلب الأحيان يضطر العمال إلى قبول أعمال لا يرغبون فيها، ويقبلون بشروط عمل مجحفة بحقهم تحت وطأة الحاجة. فالعلاقات التي تقوم بين أرباب العمل والعمال هي علاقات تعاقدية، أي أن كلاً منهما حر في التعاقد. ولكن تبقى حرية العمال حتى في التعاقد حرية شكلية لأنهم الطرف الأضعف في العقد. والحرية الاقتصادية في الرأسمالية ليست بلا قيود إذ يمكن للدولة أن تشجع بعض الأنشطة الاقتصادية أو أن تمنعها إذا كانت تلحق ضرراً بالمصلحة العامة كالاتجار بالمخدرات، أو أن تتدخل في حماية العمال من التسريح التعسفي بفرض الحد الأدنى من الأجور.

٣ــ حرية المنافسة: وهي مشتقة من الحرية الاقتصادية، وقد أكد الطبيعيون عليها، لأن الفرد ــ برأيهم ــ عندما يسعى لتحقيق مصلحته الشخصية يدخل في تنافس مع بقية أفراد المجتمع، مما يحد ذلك من اندفاع كل فرد من تحقيق مصالحه على حساب مصالح الآخرين. والنظام الطبيعي يوفر الانسجام بين

مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة. وفي الوقت نفسه طالب رواد الفكر الكلاسيكي بسيادة حرية المنافسة الكاملة بعيداً عن الاتفاقات سواء بين أرباب العمل أم بين العمال. واستنكروا محاباة مهنة على حساب مهنة أخرى، كتشجيع الصناعة على حساب الزراعة مثلاً. وقد سادت حرية المنافسة الكاملة المرحلة الأولى من تطور النظام الرأسمالي، نظراً لكثرة عدد المشاريع وكثرة عدد المنتجين، والتي تعذر معها حصول اتفاقات احتكارية، فكانت آنذاك يد السوق الخفية «جهاز الثمن» هي التي تتحكم بالانتاج والاستهلاك. فإذا ارتفع الطلب على سلعة ما ارتفع سعرها وزاد ربحها، الأمر الذي يحفز المنتجين على زيادة الانتاج منها. وبالعكس إذا زاد عرض سلعة ما فوق مستوى الطلب عليها، انخفض سعرها وقل ربحها، فيضطر المنتجون إلى تخفيض كميات الانتاج منها. وهكذا فإن حرية المنافسة تسهم في حفز الانتاج كماً ونوعاً وفي خفض تكاليفه. الأمر الذي يخدم مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع في آن واحد. كذلك تحفز حرية المنافسة المنتجين على تطوير تقنيات الانتاج، مما يسهم في زيادة الانتاج بكميات تفوق أحياناً قدرة السوق على استيعابه، فتحل الأزمات الاقتصادية التي تترافق عادة بالكساد والبطالة.

٤ـ تقييد دور الدولة: لقد طالب التجاريون بداية بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للسكان، ولكن ما إن ظهرت مدرسة الطبيعيين حتى ارتفعت أصوات المفكرين ورجال الأعمال، مطالبة بتقيد دور الدولة وحصر وظائفها بالأمن والدفاع والعدل، وأن تحافظ على أسس النظام الرأسمالي المتمثلة بحق الملكية الفردية وحرية التعاقد وحرية المنافسة، وأن تهتم بتوعية الناس وتثقيفهم، وأن تتولى إنجاز بعض المرافق العامة ولاسيما إنشاء الطرق والجسور. كذلك عارض ممثلو الفكر الاقتصادي الكلاسيكي تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وطالبوها بإلغاء القيود كافة التي تنتقص من الحرية الاقتصادية. وحصروا مهمتها في إقامة العدل وصد العدوان الخارجي وفي تنفيذ المشاريع العامة التي لا يقدم الأفراد عليها نظراً لانتفاء الربح المناسب فيها. وفي وقت لاحق عاد

وطالب أتباع المذهب الاقتصادي الحر المرسل بتدخل الدولة في العملية الاقتصادية لتخليص النظام الرأسمالي من الأزمات الاقتصادية التي أخذت تواجهه. ولكن يرى أنه يجب أن يكون تدخل الدولة في الحدود التي لا تنتقص من الحرية الاقتصادية.

٥ـ **الاستقطاب الاجتماعي:** لقد تسبب النظام الرأسمالي في انقسام المجتمع إلى قطبين متنافرين هما قطب الغنى ويشمل الأقلية وقطب الفقر ويشمل الأكثرية من أبناء المجتمع، نظرا لانعدام العدالة في توزيع الثروة بين المواطنين. ونتيجة لإخفاق النظام الرأسمالي في إرساء قواعد العدالة الاجتماعية فقدت الجماهير ثقتها بهذا النظام، كونها المتضرر الأول من مفاسده والمستفيد الأخير من مغانمه. فأخذت طبقة الجماهير المتمثلة بتنظيماتها الحزبية والسياسية تبحث عن نظام بديل للرأسمالية، يوفر لها الأمن والاستقرار ويحقق لها العدل والمساواة، ووجدت ضالتها المنشودة في الاشتراكية.

الرأسمالية تجدد نفسها

الرأسمالية التقليدية:

منذ نشأة الرأسمالية في منتصف القرن الخامس عشر وحتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر سادت فيها المنافسة الصرفة بعيدا عن ظاهرة الاحتكارات، فقد أيد أعلام الفكر الاقتصادي التقليدي أمثال **سميث وريكاردو** على ضرورة ممارسة النشاط الاقتصادي بحرية كاملة، وأن تتاح للأفراد الفرص كافة لأن يتملكوا الأموال بحرية وأن يعملوا وينتجوا ويتفقوا بملء ارادتهم دونما تدخل من جانب الدولة، والتي أجازوا لها في حالات استثنائية إقامة بعض المشاريع التي تعود بالنفع العام، والتي يحجم الأفراد عن القيام بها لقلة الأرباح فيها. كذلك طالب المفكرون التقليديون بضرورة سيادة المنافسة الحرة بعيدا عن الاتفاقات بين أرباب العمل أنفسهم من جهة أو بينهم وبين العمال

من جهة أخرى، واستكروا معدات مهنة على حساب مهنة أو حرفة أخرى كأن يتم تشجيع الزراعة على حساب الصناعة مثلاً.

وبالفعل تميزت الرأسمالية التقليدية بسيادة المنافسة الكاملة نظراً لكثرة عدد المشاريع التي تعمل معاً فإن أي شكل من أشكال الاتفاقات بين المنتجين أو حتى بين العمال، ذلك لكثرة عدد المنتجين الذين تعمل عليهم تلك الاتفاقات بمعضلة بعضاً والتوصل إلى اتفاق تام جماعي، وكانت قوى السوق هي المسيطرة، فإذا ما ارتفع الطلب على سلعة ما ارتفع سعرها وزاد ربحها، فيقبل عليها المنتجون ويزيدون كميات الإنتاج منها، دافع المنتجون على مزيد من الربح، وعندما تزيد الكميات المعروضة منها فينخفض سعرها، ومرغمان ما يتحولون إلى انتاج سلعة أخرى رابحة في السوق... وهكذا.

لقد أدت المنافسة الحرة في زيادة الإنتاج وفي تخفيض تكاليفه، بل وكانت وراء تحفيز المنتجين على إدخال تقنيات إنتاجية حديثة، وعلى السباق لإدخال المبتكرات التقنية الحديثة في الإنتاج والتي تسهم بدورها في زيادة الإنتاج إلى درجة تعمل معها تصريفه في السوق، ومرغمان ما تدفع الأرباح الاقتصادية التي تتميز بالركود الاقتصادي والبطالة. وقد بقيت قوى السوق الخفية تؤدي مهمة التوصيل في الاقتصاد الرأسمالي حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، والذي شهد ولادة الاحتكارات، وبحلولها احتلت المنافسة الكاملة لتحل محلها المنافسة الاحتكارية.

الرأسمالية الاحتكارية:

ظلت رأسمالية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ولا تزال قائمة حتى يومنا هذا والتي تبدو ظاهرياً بحق مرورة لتطور النظام الرأسمالي، وإن كانت لم تغير شيئاً من جوهر هذا النظام، حيث استمرت في ظلها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وبها ومعها استمر الاستغلال الاجتماعي في صورة الغنى الفاحش والفقر المدقع. ولكن لابد من الاعتراف أن مرحلة الاحتكارات

دفعت عجلة النظام الرأسمالي قدماً إلى الأمام من خلال ما تميزت به من خصائص لعبت دور الروافع الاقتصادية في هذا النظام ومنها:

- **تركيز وتمركز الانتاج ورأس المال، وظهور الاتحادات الاحتكارية.**
- **اندماج الرأسمال المصرفي بالرأسمال الصناعي وظهور الرأسمال المالي وعلى رأسه ملوك المال.**
- **تصدير رؤوس الأموال بالاضافة إلى الاستمرار في تصدير السلع التقليدية.**
- **الصراع بين الاحتكارات الوطنية وعبر الوطنية على تقسيم واعادة تقسيم العالم للسيطرة على الأسواق المحلية والخارجية.**

لقد كانت الاكتشافات التقنية الكبرى التي تحققت منذ عام ١٨٧٦ وما بعده «مثل الدينامو ــ المحركات رباعية الحركة ذات الاحتراق الداخلي ــ التوربين البخاري، نقل الطاقة الكهربائية إلى مسافات طويلة، تطبيق أسلوب **مارتن** في تصنيع المعادن، وطريقة **توماس** في فصل الفوسفور عن الحديد الخام، اللحام الكهربائي واذابة الفولاذ بالكهرباء، انتاج الألمنيوم بالطاقة الكهربائية .. الخ». كانت وراء اشتداد المنافسة الضارية التي تسببت بدمار وافلاس المشاريع الانتاجية الصغيرة ومتوسطة الحجم وانتصار المشاريع كبيرة الحجم في معركة «**البقاء أو الفناء**» كون أصحاب المشاريع الكبيرة أحسنوا توظيف هذه الاكتشافات العملاقة في مشاريعهم من خلال تخصيص مبالغ طائلة من القيمة المضافة لشراء التقانات الحديثة التي أسهمت في زيادة وتحسين جودة منتجاتهم، والتي مكنتهم من احراز قصب السبق على خصومهم والحاق خسائر كبيرة بهم، مما اضطرهم مجبرين إلى الانسحاب من حلبة المنافسة أو الانضمام راضخين إلى المشاريع الكبيرة التي سيطرت على الساحة.

ولكن ما إن استقرت الأمور حتى نشب الصراع والتنافس من جديد بين كبار المنتجين الرأسماليين، والمعركة بين الكبار أشد شراسة عن سابقتها، كونها تلحق بالخصوم خسائر فادحة، وقد تستمر طويلاً، نتيجة لتوازن القوى «**لا غالب**

ولا مغلوب» ولتفادي الأضرار التي تلحق بهم، غالبا ما يلجئون إلـــى احـــلال التفاهم والوفاق محل التنافس والصراع. وبذلك ولدت فكرة الاحتكارات بوصفها اطارا يتفق فيه أعضاء **الاحتكار المعني على حصص الانتاج وأسعار الســـلع، ويتوازعون أسواق التصريف المحلية والخارجية فيما بينهم، بغيـــة الحصـــول على الربح الاحتكاري**. وهذا ما حصل بالفعل إثر الأزمـــة الاقتصاديـــة التـــي اجتاحت النظام الرأسمالي في ثمانينات القرن الماضي، والتي ظهرت في أشكال عدة مثل: **الكارتل ــ السنديكات ــ الترست ــ الكونسرسيوم**. ولا يتسع المقـــام للتعريف بخصوصية كل منها، ولكن القاسم المشترك فيما بينـــها، هـــو اتفـــاق أعضائها على نبذ التنافس والاتفاق على قضايا الانتاج والتسعير والأسواق.

لقد عمت عدوى الاحتكارات في المجال الانتاجي، **الميـــدان المصرفـــي**، حيث تتطلب الانتاج الكبير الذي يتمركز في مشاريع عملاقة، وجود مصـــارف قادرة على تمويلها، وعلى غرار ما حصل بين العديد من المشاريع الانتاجيـــة، كذلك نشب صراع بين المصارف الصغيرة والكبيرة، وكـــانت حصيلـــة هـــذا الصراع إما افلاس المصارف الصغيرة، واما انضمامها مرغمة إلى المصـــارف الكبيرة، والتي فرضت سطوتها على السوق المالية وتحكمت بها، وحتى لا تلحق بها الخسائر هي الأخرى، فضلت اللجوء إلى الوفاق بدلا من الشقاق، فتولـــدت فكرة تأسيس الاحتكارات المصرفية والتي في اطارها يتفـــق الأعضـــاء علـــى شروط **قبول الودائع ومنح القروض** بالاضافة إلى الاتفاق على معدلات الفـــائدة وقد ظهرت أشكال عدة للاحتكارات المصرفية مثل: **الكارتل ــ الســـنديكات ــ الترست ــ الكونسرسيوم**. وبالطبع تم التخلي عنها في العصر الحاضر وظهرت احتكارات مصرفية جديدة في سبعينات القرن الماضي، بلغ عددها أكثر من مائة مصرف تسيطر على ما يقارب ٩٠% من الأعمـــال المصرفيـــة فـــي الـــدول الرأسمالية. فهناك مثلا احتكار مجموعة «**أوريون**» المصرفي والتي تنضوي في عضويتها أكبر ستة مصارف في **الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وايطاليـــا واليابان وكندا** وقد بلغ رأسمال هـــذه المجموعـــة نحـــو ١٦٥ مليـــار دولار،

ومجموعة «**جون مورغن**» المصرفية التي تتربع على رأسمال قدره ٢٥٤ مليار دولار، ومجموعة «**روكفلر**» المصرفية، والتي تمتلك ما يقارب ١٦٣ مليار **دولار**.

إن السيولة المالية التي تركن إليها الاحتكارات المصرفية، مكنتها من أن تلعب دور الوسيط المقتدر في قبول الودائع وفي تمويل الاستثمارات، بالاضافة إلى امتداد نشاطها إلى مجالات انتاجية وخدمية، مثل اقامة مصانع للحديد الصلب، ومد السكك الحديدية، بالاضافة إلى الصناعات البتروكيميائية، والأكثر من ذلك أخذت تتطلع إلى الهيمنة على الحياة السياسية والتدخل فيها بصور شتى، من خلال تمويل الانتخابات وتأييد المرشحين المناصرين لعملها في الجانب الاقتصادي. وهكذا حصل تزاوج بين الرأسمال المصرفي والرأسمال الصناعي وأنجبا ما يسمى الرأسمال المالي وعلى رأسه ملوك المال، وهم من كبار الرأسماليين الذين يشكلون «**المجموعة الأم**» والتي تمتلك الأسهم الممتازة وتسيطر على «**مجموعة البنات**» والأخيرة تسيطر على «**مجموعة الأحفاد**» في اطار نظام هرمي تتربع على قمته **الطغمة المالية** التي تسيطر على الحياة الاقتصادية والسياسية في الدول المعنية.

إن الوفاق بين أعضاء الاحتكارات لا يلغي الصراع وإنما يخفف من حدته، ويأخذ أشكالاً أخرى حيث ينشب صراع بين الاحتكارات ذاتها على اقتسام الأسواق المحلية والعالمية، وغالبا ما تضغط الاحتكارات على الحكومات في دولها للمطالبة بتوسيع المجال الحيوي، كما حصل في الحربين العالمية الأولى والثانية، وذلك بهدف توفير الأسواق التي تمكن الاحتكارات من وضع يدها على الموارد الطبيعية والحاصلات الزراعية وتمكنها من تصريف سلعها الجاهزة الصنع.

النشاط المعاصر للاحتكارات

تحت تأثير معطيات الثورة العلمية التقانية التي وظفت العلم في خدمة الإنتاج، اضطرت الاحتكارات لأن تبحث عن صيغ وأساليب جديدة تمكنها من التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية، ولكن دون أن تفرط بأهدافها الرئيسة في الحصول على الربح الاحتكاري. وما طرأ على الاحتكارات من تطور شمل المظهر دون الجوهر، فمثلاً «**الكونسرن**» مثل الصور التقليدية للاحتكارات، وهو الأكثر انتشاراً في عصرنا الراهن **والكونسرن** على نوعين: **الأول**: وتندرج في عضويته مجموعة من الشركات التي لا توجد بينها روابط إنتاجية، وتفقد في إطاره استقلاليتها، وقد شاع هذا النوع من الاحتكارات في **الولايات المتحدة**. **والثاني**: وتنضوي في عضويته مجموعة من الشركات التي ترتبط بعضها ببعض بخط إنتاجي واحد، أو تتولى الإشراف عليها غرفة تجارية واحدة، أي يظهر في صورة الشركة المساهمة المستقلة، وتخضع عملياً إدارتها لمالكي الأسهم الممتازة، وينتشر هذا النوع من الاحتكارات في بلدان **أوروبا الغربية** وفي **اليابان**. أما مهمات إدارة الكونسرن فتنحصر بما يلي: ــ **وضع خطط وبرامج تحدد ميادين الاستثمار** ــ **التنسيق بين الأجهزة الفرعية للكونسرن** ــ **تبني استراتيجية واحدة في الكونسرن** ــ **وضع الدراسات والتنبؤات المتعلقة بواقع الأسواق وآفاق تطورها** ــ **اعتماد سياسة واحدة في مجالات الإنتاج والتصريف والبحث العلمي**.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن بعض **الكونسرنات** يطبق **مركزية الإدارة** وبعضها الآخر يفصل **الإدارة اللامركزية**، ولكن بغض النظر عن طبيعة الإدارة فإن الهيئة العليا للكونسرن هي التي تتولى الإشراف على الإنتاج والأسواق، وبما يحقق مزيداً من الربح للاحتكارات. ويتعاون أعضاء **الكونسرن** في توفير مصادر التمويل، وفي الإشراف على الإنتاج، وفي تبادل المعلومات الارتدادية من المستهلك إلى المنتج، مما يسهم في ضبط مواصفات المنتج وتحسين جودته.

كذلك ظهرت في عصرنا الحاضر الاحتكارات يطلق عليها «الكونغلوميراتات» والتي يشكل الأعضاء في إطاره دائرة تسيطر عليها مستوى الإنتاج والتصريف، وتشرف هيئة هذا الاحتكار على التنسيق وتسويق منتجات الشركات التي اندمجت في إطاره، وهي تتمتع بصلاحيات واسعة إلى درجة أنها مخولة بتحويل جزء من الأرباح المحققة في بعض الشركات لتمويل نشاطات شركات أخرى تندرج في عضوية الاحتكار، وغالبا ما تفصل هيئة «الكونغلوميراتات» العمل في مجال المضاربات والأوراق المالية، كشراء وبيع الأسهم والسندات، والنشاط في مجالي التأمين والمصارف، ونظرا لاتساع دائرة نشاطها لم تحقق النجاحات المرجوة إما بسبب مغامرتها في أسواق الأوراق المالية، أو بسبب المنافسة الشرسة بينها وبين الكونسرن.

وهذا يعني أن المنافسة لا تختفي في ظل الرأسمالية الاحتكارية، بل تتعاصر مع الاحتكار على قاعدة وحدة الأضداد، فلا يمكن أن تستمر الاحتكارات إلا إذا استمرت معها المنافسة، على غرار السالب والموجب في الكهربائية، ولكن الجديد في المنافسة الاحتكارية خلافا عن المنافسة الخاصة، أنها تستبعد المنافسة في مجال الأسعار، وفي ذلك يكمن السر في الاستقرار النسبي للأسعار، والتي لم تعد تتأثر كثيرا بقوى السوق «العرض والطلب»، وهذا لا يعني بالطبع الغاء المنافسة السعرية كليا من نشاط الاحتكارات المعاصرة وممارساتها، وإن كانت تسعى جاهدة إلى تكييف الأسعار والمتغيرات التي تطرأ على الطلب، عبر انتاج السلع البديلة التي تلبي أذواق المستهلكين، وإذا ما كانت السلعة مجهولة في السوق والطلب عليها غير فعال، بالتأكيد سيكون سعرها منخفضا، حتى يتعرف عليها المستهلك ويقبل على تناولها، وإذا ما نضجت سوقيا، يرتفع الطلب عليها وبذلك ترتفع أسعارها تلقائيا، وبالطبع السلع البديلة لا تنتج اعتباطيا، وإنما يجري انتاجها في حال عزوف المستهلك عن السلعة القديمة التي لم تعد تجاري النمط الاستهلاكي الجديد.

وبطبيعة الحال هناك علاقة ارتباط بين: (السعر ـ السوق ـ الربح)، إذ تتوقف معدلات الربح على حجم المبيعات من جهة وعلى مستوى الأسعار من جهة أخرى، أي أن الربح يزداد اما بزيادة المبيعات واما بزيادة الأسعار، علما أنه في حالات معينة تقضي زيادة الأسعار غير المدروسة بعناية إلى تخفيض حجم المبيعات. وفي كل الأحوال يتوقف الحد الأقصى للربح الاحتكاري على مستوى الأسعار، والذي يتحدد بنقطة تقاطع الطلب مع العرض، ولكن إذا كانت المنافسة الاحتكارية محدودة، وإذا كان الاحتكار هو المسيطر في السوق، فإن قيمة السلعة لا تتحدد بالنفقات الضرورية اجتماعيا لإنتاجها، وإنما تحدد قيمتها أكبر الاحتكارات إنتاجا لها، والتي تعمل في ظل الشروط الطبيعية للإنتاج، بيد أن الاحتكارات تتعمد عدم زيادة الإنتاج من سلعة معينة، وقد تتلكأ أو تتباطأ في ادخال التقانات الحديثة في إنتاجها، بهدف المحافظة على مستوى الأسعار أو رفعها.

المنافسة اللا سعرية بين الاحتكارات:

لم تعد الاحتكارات المعاصرة تعتمد على المنافسة السعرية فقط، بل ابتدعت وسائل أخرى ترمي من خلالها إلى زيادة القيمة الاستعمالية للسلعة، وإلى تحسين مستوى الخدمات التي تؤديها للمستهلك مجانا، وقد لجأت الاحتكارات إلى هذا الأسلوب، بعد أن تساوت نفقات السلعة لدى الاحتكارات المماثلة، وبعد أن تساوت قدراتها الإنتاجية ووصلت إلى نقطة توازن القوى «**لا غالب ولا مغلوب**» ينعذر معها إلحاق الهزيمة بالخصم بالمنافسة السعرية كونها أضحت مكلفة وتلحق خسائر فادحة بالأطراف المعنية، ولهذا فضلت التخلي نسبيا عنها والانتقال إلى ميدان المنافسة غير السعرية كونها لا تنطوي على مخاطر كبيرة، وهذا النوع من المنافسة الاحتكارية يتسم بـ: ـ **التقيد بالمواصفات والمقاييس العالمية لإنتاج السلعة وتحسين جودتها. ـ تطبيق التقانات الحديثة في إنتاج السلعة، وشراء براءات الاختراع دون استثمارها من خلال ما يسمى «البحث العلمي الهجومي». ـ حفز العاملين وتشجيعهم ماديا**

وأدبياً، **وتخفيض أسعار السلع في غير مواسمها «الأوكوزيونات». ــ تقديم الخدمات المجانية للمستهلك، كإجراء الصيانة الدورية للسلع المعمرة بدون مقابل.** وبالطبع تلجأ الاحتكارات إلى مثل هذه الأساليب عندما تفقد سيطرتها على السوق، وتكف عنها إذا ما أحكمت قبضتها عليه. والمنافسة بين الاحتكارات المعاصرة أخذت تتأثر بعوامل كثيرة منها، التسابق على اقتناء معطيات الثورة العلمية ــ التقنية، دون استخدامها أحياناً، وإنما بهدف حرمان الخصم من الاستفادة من ثمارها، بالاضافة إلى ابتكار أساليب متقدمة في الاقتصاد من الخامات والطاقة المستخدمة في الانتاج، فضلاً عن الارتقاء بمستوى الأداء والتنظيم الاداري، الأمر الذي يسهم في تخفيض نفقات انتاج السلع، علماً بأن هناك عوامل معاكسة تسهم منفردة ومجتمعة في رفع الأسعار، منها ارتفاع تكاليف الدعاية والإعلان التجاري، وسرعة الاهتلاك المعنوي للآلات والمعدات على الرغم من صلاحيتها للانتاج، وفي كل الأحوال فإن الاحتكارات المعاصرة تستخدم جميع أشكال المنافسة، أيهما أفضل لخدمة مصالحها وزيادة أرباحها مستخدمة «**لعبة السوق**» في تغيير طابع المنافسة، وبطرائق ملتوية ومصطنعة تحقق التوازن بين الطلب والعرض، دون أن تكون مضطرة إلى تغيير آلية الانتاج، أو نمط الاستهلاك، إلا في حالات تخرج عن نطاق السيطرة.

إن أبرز ما يميز الاحتكارات المعاصرة في القرن العشرين ظهور **المؤسسات الانتاجية والخدمية شاملة القدرة**، التي تتربع على امكانات اقتصادية ومالية جبارة، أكسبتها قوة اقتصادية ونفوذاً سياسياً، فضلاً عن قدرتها الهائلة على التأثير في قوى السوق وتقييدها، والتلاعب بها وفقاً لمصالحها، وذلك من خلال التأثير في سلوك المستهلك باستخدام وسائل الإعلان التجاري المتطورة فضلاً عن تقييد الانتاج أو زيادته، وبتلك الطريقة أخذت الأسعار تخدم مصالح الاحتكارات قبل أن تخدم مصالح المستهلك.

وبفضل الاحتكارات المعاصرة تعاظم دور المشاريع الرأسمالية حجماً ووزناً تعذر معهما ادارتها مباشرة من قبل المنظم الرأسمالي، كما كان عليه الحال في ظل الرأسمالية التقليدية، مما اضطرها إلى إسناد إدارتها إلى مجموعة من «التكنوقراط» الذين يتمتعون بخبرات ادارية متميزة وبدراية تنظيمية واسعة، وبذلك تنامى دور **الاداريين** وازداد نفوذهم في الحياة الاقتصادية والسياسية للدول الرأسمالية المعاصرة، وقد اكتسب الاداريون هذا النفوذ بفعل انتشار الشركات الوطنية وعبر الوطنية العملاقة، والتي تطلبت ادارتها جهازاً ضخماً من الاداريين والفنيين من مختلف الاختصاصات، يتولى قضايا الإنتاج والأسعار والتسويق. ونتيجة لتعاظم نفوذ **الاداريين** في ظل الرأسمالية الاحتكارية، ذهب بعض الباحثين إلى القول إن العالم الرأسمالي في عصرنا الحاضر حقق ثورة جديدة أسموها «**ثورة الإدارة**».

وهكذا على الرغم من انتقال النظام الرأسمالي من رأسمالية المنافسة التقليدية إلى رأسمالية الاحتكارات، فإنها لم تتخلص بعد من كوابوس الأزمات الاقتصادية وما يتصل بها من ركود وتضخم وبطالة، ويتعذر على هذا النظام الإفلات منها والتخلص من آثارها المدمرة إلا إذا حسمت التناقض الرئيس بين العمل ورأس المال، وذلك بوضع أطراف معادلة «**من يملك لا يعمل ومن يعمل لا يملك**» في نصابها الصحيح.

الدولة في ميزان الرأسمالية

إن وظيفة الدولة في ظل النظام الرأسمالي تتسع وتضيق تبعاً لما تقتضيه مصالح الطبقة البرجوازية السائدة، ففي مرحلة التجاريين تم الانتقال من وظيفة الدولة الحارسة للأمن والدفاع والعدل إلى وظيفة الدولة الراعية المتدخلة في الحياة الاقتصادية، وبذلك تم تسخير قدرات الدولة وامكاناتها في توفير مقومات تراكم رأس المال من خلال جلب كميات كبيرة من المعادن النفيسة «الذهب

والفضة» إلى داخل **بريطانيا** حاضنة الرأسمالية وبطرائق مشروعة وغير مشروعة من الدول الأخرى.

كذلك سخرت **بريطانيا** في عهد التجاريين الدولة بصفتها راعية ومتدخلة في الحياة الاقتصادية في تحقيق فائض في ميزان التجارة الخارجية عبر تشجيع الصادرات وتقييد الواردات. ولكن ما إن اتسعت وظيفة الدولة وتنامت ملكيتها إلى درجة أخذت تشكل خطراً على مصالح البرجوازية، سرعان ما ارتفعت أصوات المفكرين ورجال الأعمال وعلى رأسهم **فرانسوا كيناي** مؤسس مدرسة الطبيعيين تطالب بتقييد وظيفة الدولة وحصرها فقط بقضايا الأمن والدفاع والعدل، بحجة أن تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية للسكان ينتقص من آلية القوانين الطبيعية التي تسيّر على نحو تلقائي الحياة الاقتصادية، وطرح الطبيعيون شعارهم المعروف آنذاك «**دعه يعمل، دعه يمر، دع السلع تنتقل بحرية في طول البلاد وعرضها**».

وبظهور المدرسة التقليدية وعلى رأسها **آدم سميث ودافيد ريكاردو** تم تأكيد الحرية الاقتصادية وتقييد وظيفة الدولة وحصرها بالتالي: ــ **حماية المجتمع من العنف والغزو ــ حماية كل عضو من أعضاء المجتمع بأقصى ما يمكن من الظلم أو القهر من جانب أي عضو آخر فيه ــ اقامة وصيانة أشغال عامة ومعينة، ومؤسسات عامة معينة والتي لن يكون من مصلحة أي فرد أو مجموعة من الأفراد اقامتها لأن أرباحها لن تسدد أبداً تكاليفها.**

ولكن ما إن تفاقمت تناقضات النظام الرأسمالي بعد الانقلاب الصناعي من تضخم وبطالة وركود اقتصادي، حتى دوت من جديد أصوات المفكرين ورجال الأعمال مطالبة بمزيد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. واشتدت الدعوات المناصرة لتدخل الدولة في ظل المذهب المرسل «الاقتصاد الموجه». ويدرك المفكرون البرجوازيون تماماً العلاقة بين الدولة ورأس المال، فإذا عجز الأخير عن أداء مهمته في توليد النمو، ينعكس ذلك سلباً على دور الدولة في أداء

مهمتها السياسية، أي أن هناك اعتماداً متبادلاً بين الدولة ورأس المال، وتبقى اليد الطولى للأخير. وقد وظفت امكانات الدولة ماضياً وحاضراً في خدمة الطبقة السائدة، علماً أن رأس المال لا يقف مكتوف الأيدي في حال تعرض الدولة للخطر الخارجي، حيث يمد لها يد العون والمساعدة وذلك ليس دفاعاً عن المبادئ وإنما بهدف حماية مصالح الرأسماليين. فهم يدعمون الدولة في حالة الطوارئ وتدعمهم الدولة عندما يتعرضون لأزمات اقتصادية وما أكثرها.

رأسمالية الدولة الاحتكارية:

لقد أخذت الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية على نحو لم يعرفه النظام الرأسمالي من ذي قبل، مما مهد لظهور ما يسمى رأسمالية الدولة الاحتكارية والتي تعني **دمج قوة الدولة بقوة الاحتكارات في آلية واحدة تستهدف إخراج الرأسمالية من أزمتها العامة** من خلال التدخل في عملية تجديد الإنتاج الموسع وعبر السيطرة على الأسواق الخارجية لتوفير المواد الأولية وتصريف المنتجات الصناعية، فضلاً عن تأمين فرص جديدة لتصدير رؤوس الأموال. وقد بدأت تظهر رأسمالية الدولة الاحتكارية في عصرنا الحاضر من خلال ما يلي:

أولاً: التأميم الرأسمالي: حيث طبقت الدول الرأسمالية المتطورة إجراءات التأميم بأسلوبين: **أولهما: التأميم بالضغط من الأسفل:** وتحقق عبر ضغط ذوي الدخل المحدود على الدولة لأن تؤمم بعض المنشآت الاقتصادية والمرافق الخدمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية التي شهدت ظهور الحركات الثورية والديمقراطية على الساحة السياسية وبقوة في كل من: **فرنسا ـ ايطاليا ـ بلجيكا ـ انكلترا** وغيرها، فطالبت وبإصرار بضرورة الحد من نفوذ الاحتكارات وتحكمها في الحياة الاقتصادية والسياسية لهذه البلدان، وقد حَمّلت القوى الديمقراطية الحكومات الرأسمالية مسؤولية الدمار الاقتصادي الذي لحق بالدول الأوروبية أثناء الحرب الكونية الثانية. وبالفعل استجابت حكومات هذه الدول مرغمة لمطالب الحركات الديمقراطية وأقدمت على تأميم بعض الشركات الخاصة وحولتها إلى ملكية الدولة.

وثانيهما: التأميم بالضغط من الأعلى: وبموجب هذا الأسلوب ضغطت الاحتكارات بنفسها على الدولة لأن تؤمم بعض المشاريع الخاصة وتنقل ملكيتها إلى يد الدولة، لأن مثل هذه المشاريع أضحت تقليدية وتتطلب استثمارات ضخمة لتجديد أصولها الرأسمالية، ولم تعد تحقق للاحتكارات الفائدة المرجوة منها، وهذا ما حصل في **بريطانيا** التي أقدمت وبضغط من الاحتكارات على تأميم منشآت الفحم الحجري، وصناعة الغاز والطاقة الكهربائية، وقد عوضت مالكيها بسخاء، وبذلك تخلصت الاحتكارات من المنشآت الاقتصادية الخاسرة، وتمكنت من نقل استثماراتها إلى صناعات أكثر تطوراً، وتحقق ربحاً مجزياً، مثل الصناعات البتروكيميائية، والالكترونية، وصناعات الهندسة الطبية، وصناعة الطائرات.. الخ.

ثانياً: بناء مشاريع عامة بأموال الدولة: وأسهم هذا الأسلوب في تنامي ملكية الدولة حيث أقدمت الدولة طواعية على بناء مشاريع اقتصادية وخدمية بأموال الخزينة العامة للدولة ولم تلق هذه المشاريع أي معارضة من جانب البرجوازية لأنها لا تمس بشيء من مصالحهم. وقد تم إنجاز العديد من المشاريع بأموال الدولة مثل بناء المفاعلات النووية، والسكك الحديدية وتمويل مشاريع البحث العلمي ومشاريع غزو الفضاء .. الخ، ومثل هذه المشاريع تتطلب استثمارات ضخمة ولا تحقق أرباحاً مجزية، بل وتنطوي على مخاطر وخسائر كبيرة تتحملها خزينة الدولة، وقد وجد هذا الأسلوب طريقه إلى التطبيق في **الولايات المتحدة الأمريكية** ثم عم انتشاره في بقية الدول الرأسمالية.

ثالثاً: تنظيم وبرمجة الاقتصاد من جانب الدولة: وبمقتضى هذا الأسلوب تلجأ الدولة في الظروف الاستثنائية ولاسيما في حالة الأزمات الاقتصادية الحادة إلى تقديم القروض والاعانات والتسهيلات الائتمانية للمنتجين، وتوفر لهم المواد الأولية بأسعار رخيصة، وبهدف تشجيع الاحتكارات على توسيع الأصول الرأسمالية وتحديثها، بدأت الدولة في العصر الحالي تضع الخطط والبرامج الاقتصادية وتتبنى آليات اقتصادية متقدمة، كسياسة الضرائب، وتقديم القروض بفوائد رمزية، وشراء بعض المنتجات بأسعار تشجيعية، بهدف حفز المنتجين

على زيادة الإنتاج من السلع المرغوب في إنتاجها وتقييد الإنتاج من السلع التي ينخفض عليها الطلب المحلي والعالمي.

لقد احدثت معظم الدول الرأسمالية المتطورة ادارات متخصصة تعنى بوضع الخطط والبرامج الاقتصادية، وبذلك تحولت الدولة الى هيئة تعمل على اشاعة الاحتكارات ولكن مثل هذه البرامج والخطط تعبر ملزمة للاحتكارات، فهذا الاخير تخدم مصالحها اكثر على حساب الدولة، فالاولى تسعى دائما والدولة غير قادرة ان تلزم الاحتكارات بتنفيذ البرامج الاقتصادية التي تتبناها، إلا باستخدام الاساليب الاغراء التي سحبت الاحتكارات وحفزها على تلبية الخطط اللازمة للدولة التي هي في الحقيقة هي خدمة الاحتكارات. فالبرامج والخطط الاقتصادية التي تصنعها الدولة تخدم بالطابع الاشتراكي، وتشير الى قوة القطاع العام وعاجزة عن توفير التدفق الطبيعي للعملية الاقتصادية وتحميلها مخاطر الازمات. ولكن مثل هذا التدخل من جانب الدولة في واقع الحال يختلف من حدة الازمات الاقتصادية والخروج منها باقل الخسائر الممكنة.

رابعاً: مساهمة الدولة في عملية تركيز وتمركز الإنتاج ورأس المال: بدأت الدولة في النصف الثاني من القرن العشرين تدخل بشكل مباشر وغير مباشر في وضع الاقتصاد على طريق التطور الافقي والتطور الرأسي للإنتاج، وذلك من خلال حفز الاستثمارات على إقامة المشاريع العملاقة، ففي **بريطانيا** تم تأسيس «**ادارة التطوير الصناعي**» التي تتولى سياسات اعتمادة لتنظيم القطاع الصناعي على اسس الإنتاج الكبير، واتفقت اثرها كل من **ايطاليا وسويسرا** وكذلك **الولايات المتحدة الامريكية** التي تطبق اليوم عدة اساليب لزيادة حجم المشاريع الصناعية، من خلال تمويل الاستثمارات بوساطة الاحتياطات المصرفية والأوراق المالية من أسهم وسندات، وبذلك تستفيد العديد من الشركات العملاقة سواء أكان ذلك من خلال «التركيز الأفقي» الذي يتمثل بإضافة المزيد من منشآت العمل ورأس المال إلى المشاريع القائمة، أم عبر «التركيز الكروي» والمتمثل بزيادة الإنتاج كما ونوعاً بمنشآت العمل نفسها

ورأس المال، بالاعتماد على التقانات الحديثة والأساليب الإدارية المتطورة. فضلاً عن عمليات الاندماج التي تتم حالياً بين كبريات الشركات الرأسمالية ومن دول مختلفة.

إن ظاهرة رأسمالية الدولة الاحتكارية تنطوي على تناقض مزدوج، فوجودها يسهم في التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية الدورية والخروج منها بأقل الخسائر، وتتحمل الدولة جزءاً كبيراً من الخسائر المحققة التي تتعرض لها الاحتكارات في مرحلة الأزمات. ولكن إذا ما اتسعت ملكية الدولة لتشمل المرافق الاقتصادية الحيوية، فإن الاحتكارات تقاومها بشدة، وتضغط على الحكومات الرأسمالية حتى تعيد النظر وتتراجع عن تأميم بعض المنشآت الانتاجية والخدمية وتضعها في تصرف الاحتكارات، فعلى سبيل المثال لا الحصر ضغطت **الاحتكارات البريطانية** على **حكومة المحافظين** في عام ١٩٥٣، وأجبرتها على الغاء تأميم بعض المنشآت الاقتصادية واعادتها إلى مالكيها القدامى، ومثل هذا الأمر حصل في **ألمانيا** عندما ضغطت **الاحتكارات الألمانية** على الحكومة وألزمتها ببيعها جزء من أسهم شركة «فولكس فاكن» .

ولكن عندما تتملك الدولة في ظل النظام الرأسمالي بعض الشركات والمؤسسات في مجال المصارف والبناء والنقل والطاقة، فإن ذلك لا يغير شيئاً من جوهر النظام الرأسمالي. فالدولة بوظيفتها الاقتصادية في ظل الرأسمالية المعاصرة تتحول إلى «متعهد أو مقاول» من نوع جديد، تنفق القيمة الاضافية في مشاريعها، والتي تتحول بطرائق خافية ملتوية إلى جيوب الاحتكارات، مما يعني أن ظاهرة رأسمالية الدولة الاحتكارية لم تنه الاستغلال وإنما غيرت فقط من شكله.

إن معظم خبراء الاقتصاد يرجعون النهضة الاقتصادية التي حققتها كل من **اليابان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وتايوان** إلى تدخل الدولة، وإلى دورها النشط في برمجة وتنظيم النشاط الاقتصادي للسكان، وإلى تبني سياسات

اقتصادية تحفز الاستثمارات الخاصة على إنتاج السلع والخدمات المرغوب بها، وبهذا الصدد امتدح «**طوني بلير**» زعيم حزب العمال البريطاني الدور الذي تلعبه الدولة في كل من **ماليزيا** ودول **الشرق الأقصى** بقوله (**هناك الكثير مما يجب أن نتعلمه منهم بوصفنا بريطانيين. وعلينا أن ننتقل من رأسمالية المساهمة في رأس المال إلى رأسمالية الشراكة في المسوولية الاجتماعية**) ومن المفارقات أن خبراء الغرب اليوم لا يمانعون تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، في حين ينصحون دول الجنوب بأن تقييد الدولة وتهميش وظيفتها الاقتصادية. وقد أرجع خبير البنك الدولي «**روبرت داو**» النجاحات الاقتصادية التي حققتها كل من **اليابان وكوريا، وهونغ كونغ، وتايوان** إلى ثلاثة عوامل أساسية هي: **زيادة معدلات الاستثمار في المجال الإنتاجي. مما سرع من نقل التقانات الطليعية وتوطينها في القطاعات الإنتاجية ـ تركيز الاستثمارات في القطاعات الصناعية المختارة والتي تلعب دورا مهما في تحقيق النمو المستقبلي للاقتصاد ـ تعريض صناعات عديدة للمنافسة في الأسواق الخارجية إن لم يكن في السوق المحلي.**

لقد لعبت الدولة دورا مهما في تبني هذه السياسات وفي توجيه السوق نحو المسارات المرغوب بها، ويشير «**روبرت داو**» إلى أنه ما كان بإمكان هذه الدول أن تحقق مثل هذه النجاحات لو بقي تدخل الدولة في إطار السياسات النيوكلاسيكية الضيقة أو لو تركت السوق حرة دون تنظيم من جانب الدولة. ويضيف «**روبرت داو**» بأن «**تايوان**» اعتمدت سياسة تدخل الدولة في تغيير بنية التجارة الخارجية وفي توجيه الهيكل الصناعي في الاتجاه المطلوب عبر توظيف الاستثمارات على نحو انتقائي في الصناعات المرغوبة ومن خلال استخدام القطاع الحكومي كرأس حربة في إقامة الصناعات الطليعية والتي لا يجازف القطاع الخاص على اقتحامها.

كذلك شجعت الدولة في «**تايوان**» البحث العلمي من أجل دفع عجلة التطور التقاني، وحفزت قيام بعض الصناعات المرغوبة، ولجأت الدولة إلى

اقتصاد السوق

إن مفهوم الرأسمالية بوصفها منظومة أيديولوجية اقتصادية – سياسية – عسكرية أوسع وأشمل من مفهوم اقتصاد السوق، وعلاقة الأخير بالرأسمالية كعلاقة الجزء بالكل. وهي بمثابة الرئة التي تتنفس منها الحياة الاقتصادية. ولم تعد السوق ذلك الحيّز المكاني الذي تعقد في ظله الصفقات التجارية، بل اتسع مفهومه ليشمل عملية تجديد الانتاج الموسع برمتها، وعلى الرغم من التحولات التي طرأت على السوق، لا يمكن أن نحملها أكثر مما تتحمله من تبعات وتداعيات ترتبت على اقتصاد العولمة.

فالاستخدام السيء أو الجيد لآلية السوق يتوقف إلى حد كبير على قدرة الحكومات في اكتشاف قوانينها وحسن استخدامها، فقد نجحت بعض الدول في قنونة اقتصاد السوق واستفادت من مزاياه، وبعض الدول أخفقت في وضع الاطار القانوني للسوق وفي تطوير آلياته وتسخيرها في التسريع من رفع معدلات النمو الاقتصادي. والسوق بوصفها وسيلة لربط الانتاج بالاستهلاك هي التي تحرك الحياة الاقتصادية في صورة تيارات هابطة وصاعدة، في اطار حركة لولبية لا تعرف الهدوء والسكون إلا في حالات الكساد، فهي بمثابة البوصلة التي توجه المنتجين نحو انتاج السلع التي يرتفع عليها الطلب المحلي والعالمي والتي تكون أرباحها مغرية، كذلك تدق السوق ناقوس الخطر للمنتجين لتخفيض الانتاج من السلع التي ينخفض عليها الطلب وتتدنى أرباحها. والسوق تتدخل تلقائيا لمعالجة الاختلال بين العرض والطلب، وتعيد اليهما التوازن، من خلال ضبط عملية تجديد الانتاج الموسع. ويد السوق الخفية «جهاز الثمن» هي التي تحقق التوازن إلى حد ما بين الانتاج والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار وبين الصادرات والواردات، فضلا عن ذلك تلعب السوق دورا مهما في تعميق عملية تقسيم العمل والتخصص في الانتاج على ضوء الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يطمح المجتمع في إنجازها. وحتى تؤدي السوق وظيفتها على أحسن وجه يُفترض بالمشاريع والمؤسسات الانتاجية والخدمية أن تسارع للتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية المستجدة.

دور الاحتكارات في تعقيد آليات السوق:

لقد طرأت على آليات اقتصاد السوق في ظل الرأسمالية الاحتكارية، تبدلات جوهرية بفعل بروز ظاهرة «اقتصاد القوة» الذي سَعَّر من حدة المنافسة وشراستها، وأضحت أكثر تعقيداً في العصر الراهن إلى درجة أنها أحياناً تخرج عن نطاق السيطرة، وفاقت في تنوعها وتشعبها أقنية الحدود الوطنية إلى عِبَر الوطنية. فالاختلالات البنيوية التي عمت الاقتصاد العالمي، قد فاقمت من ظاهرة عدم استقرار السوق، على الرغم من الدور الذي يلعبه «جهاز الثمن» في اعادة التوازن بين العرض والطلب، على غرار ما تفعله أسعار الفائدة في ارشاد المتعاملين بالأوراق المالية، وعلى غرار ما تفعله الأجور في سوق العمل. وانطلاقاً من الدور الخطير الذي تلعبه السوق في الحياة الاقتصادية ذهب البعض إلى وصفها «بالخادم الأمين للأغنياء والمتفرج الأصم على أحوال الفقراء».

لقد أخل النشاط المحموم للاحتكارات بآليات السوق، من خلال الاتفاقات السعرية وغير السعرية، وعبر اقتسام أسواق التصريف على قاعدة «**هذا لي وهذا لك**» مما تسبب في تقييد قوى السوق وشل يدها الخفية «الأسعار» وبما يخدم أولاً وأخيراً مصالح الاحتكارات. فالقوانين الحاكمة للسوق والتي اكتشفها «**آدم سميث**» تُظهر بجلاء أن المصلحة الفردية هي القوة المحركة التي توجه الناس للعمل والإنتاج وتحفزهم على القيام به، وأن المنافسة هي التي تحد من جشع التجار في رفع الأسعار، وأن حرية المنافسة هي التي تُحدد كمية السلع والخدمات المطلوبة في السوق، وأن مستوى الأداء الاقتصادي هو الذي يحدد مستوى الطلب في سوق العمل والأخير هو الذي يحدد مستوى الأجور.

دور الدولة في اقتصاد السوق:

إن اقتصاد السوق إذا أحسن توظيفه ينطوي على امكانات واسعة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو، من خلال بناء مؤسسات اقتصادية قادرة على تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج. وحتى يؤدي

اقتصاد السوق المهام المعلقة عليه، في بناء اقتصاد قوي، ينصح أنصار آليات السوق في تقييد وظائف الدولة والحد من تدخلها في الحياة الاقتصادية للسكان. فالدعوة إلى تطبيق آليات اقتصاد السوق بعيداً عن تدخل الدولة، انما تستهدف في جوهرها فرض القوانين الاقتصادية القاسية للرأسمالية المتوحشة على الدول التي اختارت لنفسها الطريق اللارأسمالي للتطور، وترمي في المحصلة إلى المزيد من الهيمنة والسيطرة على مقدرات الدول حديثة التطور من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة. وتستمد الدولة مكانتها وقوتها من الدور الذي تحتله في الحياة الاقتصادية والسياسية في البلاد، وبقدر ما يتسع دورها وتتنوع وظائف الدولة، بقدر ما تزداد قوة ونفوذاً، وبامكان الدولة أن تلعب دوراً مهماً في تعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمارات وتوزيع الموارد من خلال تدخلها في الحياة الاقتصادية، والذي قدر له في العديد من البلدان أن يُنجز بناء القاعدة المادية ـ التقنية، وتحرر مجتمعاتها من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية، بعد أن نجحت حركات التحرر الوطني من انتزاع الاستقلال السياسي، بيد أن معظم الانجازات التي حققتها الدولة لا سيما بناء مؤسسات القطاع العام تفتقد اغلبها إلى الكفاءة الاقتصادية والادارية، إذ تعذر تصدير العديد من السلع الصناعية والزراعية، نظراً لتدني جودتها وارتفاع تكلفتها.

وبعد أن طل عصر العولمة راحت الدولة في العديد من البلدان وعلى الأخص النامية منها ـ راحت ـ تتخلى تدريجياً عن المكتسبات الجماهيرية، بتفكيكها لمؤسسات القطاع العام بيعاً أو تأجيراً أو مشاركة، وانساقت في طريق اقتصاد السوق الذي أنتج بعض مظاهر الفساد ليعم معظم دول المعمورة، ولتتم على نطاق واسع **عولمة الفساد** وبدرجات متفاوتة تبعاً لمستوى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في الكشف عن صور الفساد من رشوة، ونصب، واحتيال، واختلاس الأموال العامة، والتي تتطلب واقعتها وجود طرفين على الأقل، أحدهما موظف حكومي بمقدوره أن يقدم للطرف الآخر الذي يعرض عليه الرشوة، إبرام عقد حكومي أو منح امتياز، أو تمكينه من التهرب من دفع

الضرائب، أو توفير الجهد والوقت عليه من مراجعة دواوين الحكومة البيروقراطية. وبالطبع لا يجوز تحميل مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق كل تبعات الفساد، لأنه حتى في البلدان التي لا تزال الدولة فيها تلعب دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، ينتشر فيها أيضاً الفساد وبنسب متفاوتة أعلاها عندما تعاني الدولة من الجريمة المنظمة، والتي توفر الغطاء والحماية للمعاملات غير القانونية لأن القائمين على الجريمة المنظمة هم أنفسهم مستهلكون للخدمات الحكومية، ويغرون بكبار المسؤولين من قضاة ورجال أمن وموظفين وسياسيين.. الخ، والذين يتم توريطهم بصفقات الفساد الصغيرة وصولاً إلى الكبيرة منها والتي تُسهم منفردة ومجتمعة في تدمير اقتصاد البلاد.

إن الدولة سيئة كانت أم صالحة لا تعمل من فراغ فهي تتأثر وتؤثر في البيئة المحلية والدولية السائدة، إذ أدت العولمة وما حملته معها من متغيرات اقتصادية وسياسية إلى تقييد من وظيفة الدولة، وأملت التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الذي ينظر إليه البعض بوصفه الإطار المناسب لرجاحة الحكم ونزاهته، كون الحرية الاقتصادية تنطوي ضمناً على الشفافية والمساءلة اللتين تعدان وسيلتين هامتين في فضح الفساد وقمعه. وهنا سرعان ما يقفز إلى الذهن مباشرة سؤال **ما علاقة اقتصاد السوق بالفساد؟ هل هي علاقة عكسية أم علاقة طردية؟ هل هما متفقان أم متصارعان؟ وهل يتوقف دور الدولة في تصفية الفساد على وجود منظومة مؤسسية متماسكة وفاعلة، تسهم في استثمار الموارد الاقتصادية والطاقات البشرية على نحو أمثل، وبما يؤدي إلى تدخل نشط لمؤسسات المجتمع المدني من أجل الضغط على الدولة لأن تعيد توزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً بين المواطنين، كمدخل أولي للتخفيف من ارتكابات الفساد؟.**

إن المرحلة الانتقالية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، تشهد حالات من الفساد، إذ أظهر استبيان نحو ٤٥٠ مستثمراً أجنبياً بأنهم لا يرغبون بعد الآن الاستثمار في البلدان الآسيوية بسبب انتشار الرشوة والفساد فيها،

وكذلك أكدت «شركة استثمارات المخاطر السياسية والاقتصادية» في عام ١٩٩٩، بأن الفساد ليس مشكلة مجردة عن غيرها من الظواهر الاجتماعية، بل أصبحت من الأمور الواقعية المؤلمة للأفراد والشركات في الدول التي تنتشر فيها الرشوة.

وهكذا من سياق ما ورد يتضح لنا بأن مساحة الفساد في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، تضيق وتتسع، تبعاً لطبيعة الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ففي ظل «**الدولة البيروقراطية**» يتحول الفساد إلى ظاهرة مزمنة، تتطلب المزيد من الوقت والجهد لاستئصالها بينما في ظل «**الدولة الديمقراطية**» يبقى الفساد محصوراً في حقل الارتكابات الفردية، ومن السهولة بمكان اجتثاثه نظراً لتوافر المنابر الحرة والأجهزة الرقابية التي تقاوم الفساد وتقمعه.

الدعوة إلى الخصخصة والإصلاح:

ترافقت الدعوة إلى اقتصاد السوق بالدعوة إلى الخصخصة، والتي تعني فيما تعنيه ضرب المكتسبات الجماهيرية من خلال تفكيك مؤسسات القطاع العام وتصفيتها، بيعاً أو تأجيراً أو مشاركة. كذلك تزامنت الدعوة إلى اقتصاد السوق بالدعوة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية، تُفرض من الخارج بهدف تخريب اقتصادات الدول الفقيرة من الخارج وتحويلها إلى مجتمعات استهلاكية، عبر حملة إعلامية منظمة وذكية، فعلت فعلها في التأثير على تصرفات وعادات المستهلك الذي راح يهرول وراء اقتناء الجديد من السلع، دون أن يسعفه الوقت من أن يلتقط أنفاسه للتفكر في طبيعة النظام الاقتصادي – السياسي الذي يعيش في ظله وإلى أين يسير؟

والجهة التي حملت دعاوى الإصلاح الاقتصادي والسياسي وتروج له هي «**المؤسسات المالية الدولية**» ممثلة في «**صندوق النقد الدولي والبنك الدولي**»، والتي تستخدم سياسة العصا والجزرة في اقناع الدول النامية في تطبيق سياستي

«التثبيت والتكيف الهيكلي» بهدف اخضاع اقتصادات هذه الدول لشروط تراكم رأس المال والتي تؤدي في المحصلة إلى نقل الفائض الاقتصادي من دول الجنوب إلى دول الشمال وإلحاقها بالمنظومة الرأسمالية العالمية. ووصفتي «**صندوق النقد الدولي**» و«**البنك الدولي**» أقرب إلى شروط الإذعان منها إلى النصائح والتمنيات، ويمكن إيجازها بالتالي:

١ــ تحرير أسعار الفائدة. وإلغاء الرقابة على أسعار الصرف الأجنبي أو تخفيضها إلى أقصى الحدود.

٢ــ تحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود السعرية وغير السعرية على الصادرات والواردات.

٣ــ إلغاء الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الرئيسة.

٤ــ إلغاء الاتفاقات التجارية الثنائية والانخراط في الاتفاقات التجارية الجماعية.

٥ــ ضغط الإنفاق الحكومي على مرافق الخدمات العامة كالصحة والتربية والتعليم.

٦ــ تخفيض الاستثمارات في القطاع العام وتشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص وتحفيزه.

٧ــ التخلي عن نزعة حماية الصناعة الوطنية.

٨ــ إزالة كل الحواجز التي تعترض مسار تدفق السلع والخدمات الأجنبية على غرار ما حصل في بلدان المعسكر الاشتراكي سابقاً. وتوفير المناخ الاستثماري لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

لقد انساقت بعض الدول وراء دعوات ونصائح «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي» يحدوها الأمل في الخروج من نفق المديونية والتضخم والبطالة وتحقيق العبور الكبير من التخلف والتبعية إلى التقدم والتنمية ولكن النتيجة كانت مخيبة للآمال، حيث تزايدت العجوزات في موازين المدفوعات والتجارة

الخارجية والموازنة العامة للدولة، وتعمقت ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي وانحدرت الطبقة الوسطى إلى الأسفل، وتفاقمت المديونية الخارجية، وتراجعت معدلات الادخار والاستثمار وتدني المستوى المعيشي للمواطنين.

ومما لاشك فيه بأن برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، التي تمليها «المؤسسات والمنظمات المالية الدولية» لا تخفى أهدافها على أحد، فهي تستهدف الحاق الدول حديثة التطور كأطراف وتوابع لدول المركز الرأسمالي، بحيث تبقى هذه الدول مصدراً لتمويلها بالطاقة والمواد الأولية، وسوقاً لتصريف منتجاتها الصناعية. ولانجاز هذه الأهداف وغيرها، عمدت دول المركز الرأسمالي إلى تتبنى شعار «**دع الاقتصاد يصرخ في الدول الفقيرة**» من خلال افتعال الأزمات الاقتصادية، لخلق حالة من الاستياء الشعبي كمدخل لتعميم آليات اقتصاد السوق.

إن الاصلاح الاقتصادي والسياسي الحقيقي هو ذلك الاصلاح الذي ينبع من داخل الدول المعنية ويلبي استحقاقاتها ومصالحها الوطنية، ويقوم على تبني سياسات اقتصادية تضع الموارد الاقتصادية والطاقات البشرية موضع الاستثمار الأمثل بعيداً عن الانغلاق الاقتصادي والتقوقع الاجتماعي. والنهج التنموي المستقل هو الذي يحقق التنمية المتوازنة والشاملة ويحرر البلاد من التبعية الاقتصادية ويحصنها من نهب الاحتكارات لخيراتها وثرواتها الوطنية. وحتى تتحرر «دول الجنوب» من هيمنة وسطوة «دول الشمال» ما عليها إلا أن تتبنى سياسة اقتصادية جديد تزاوج من مزايا اقتصاد السوق ومزايا الاقتصاد المخطط وتتلافى عيوب كلاهما بأقل الخسائر الممكنة من خلال السير قدماً على طريق التعددية الاقتصادية والسياسية.

علماً بأن اقتصاد السوق ليس حكراً على النظام الرأسمالي وحده، وهذا ما أدركته الصين وطبقت آليات اقتصاد السوق الاشتراكي أو ما يسمى باشتراكية

السوق وحققت إصلاحات اقتصادية وسياسية وفقاً لمصالحها الوطنية وبعيداً عن الهيمنة الأجنبية.

وفي **الصين** تبنى الحزب الشيوعي الصيني برنامجاً للإصلاح الاقتصادي على قاعدة «**اقتصاد السوق الاشتراكي**» أو «**اشتراكية السوق**» وقاد الإصلاحات «**جيانغ زيمين**» ومن بعده «**دنغ زيا دنغ**» وحقق برنامج الإصلاح الاقتصادي في **الصين** إنجازات يُعتد بها لا سيما رفع معدلات النمو الاقتصادي بوتائر غير مسبوقة بفضل تدفق الاستثمارات الدولية إلى السوق الصينية ومعظمها من مدخرات الصينيين الذين يعيشون في الخارج. وتخفيض تكاليف الإنتاج عبر ضبط مستوى الأجور عند حد الكفاف. وتعميم ثقافة العمل كحاجة حيوية أولى للإنسان الصيني الذي يتميز بالانضباط والتفاني في عمله.

وعلى الرغم من النجاحات التي أحرزتها الصين على طريق الإصلاحات الاقتصادية فانها تواجه اليوم صعوبات ليست باليسيرة ومنها انتشار الفساد والتفاوت في مستويات التطور بين الأقاليم الصينية، والهجرة الواسعة من الريف إلى المدينة، ناهيك عن انحسار دور السلطة المركزية في توجيه السلطات المحلية.

وعملية الإصلاح الاقتصادي في **الصين** تنطوي على تناقض مزدوج ومتعارض يتمثل بتنامي نفوذ أصحاب رؤوس الأموال الجدد من جهة والتمسك بالمبادئ الخمسة للحزب الشيوعي الصيني من جهة أخرى وظل التناقض يعتمل تحت الرماد بين استحقاقات النمو الاقتصادي في ظل تطبيق آليات اقتصاد السوق والمطالبة بالتعددية الحزبية والسياسية وبين تمسك الحزب الشيوعي الصيني بدوره الريادي في قيادة الدولة والمجتمع.

الفساد في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق:

في مطلع التسعينات من القرن الماضي أعلنت العديد من الدول عن نهجها الجديد في تطبيق آليات اقتصاد السوق، بهدف تفعيل التنمية الاقتصادية

والاجتماعية لديها، عبر تفكيك موروثات النظام الشمولي، وتبني سياسات اقتصادية أكثر انفتاحاً، قد لها أن تكسب النظام الشرعة والاستقرار السياسي.

وأقدمت الدول التي تحولت إلى اقتصاد السوق على إصلاحات اقتصادية غير مسبوقة، تميزت بالتمسك بسيطرة الدولة على المفاصل الأساسية للاقتصاد الوطني، إذ تعذر على بعض هذه البلدان التخلي عن وظيفة الدولة وتحكمها بمسار التنمية، بيد أن تدخل الدولة المفرط في الشؤون الاقتصادية للسكان قد يشل آليات اقتصاد السوق واستحقاقاته، بينما ذهب البعض الآخر للقول بأن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بضبط ايقاع السوق ويحول دون اختلالها.

لقد اعتمدت بعض الدول صيغة المزاوجة بين مزايا الاقتصاد المخطط ومزايا اقتصاد السوق، بيد أن هذا الزواج غير الشرعي لم يخلص البلدان المعنية من أزماتها ومشاكلها، وفي مقدمتها الفساد الاداري والمالي والسياسي والذي لم يعد يقتصر على نفر من كبار المسؤولين، بل اضحى شبه ظاهرة مزمنة تؤرق حياة المجتمعات وتعرض استمراريتها للخطر. وقد اصطدمت الدول التي تحولت إلى اقتصاد السوق بأربع عقبات رئيسة تسببت مجتمعة بتفشي الفساد، وتتمثل بـ:

١ـ اختلال التوازن بين السلطات الثلاث «التشريعية والتنفيذية والقضائية».

٢ـ ضعف السلطة القضائية وعدم نزاهتها.

٣ـ الالتباس بين حقوق الملكية الخاصة والملكية العامة، والاثراء غير المشروع من وراء تفكيك أوصال القطاع العام وبيع بعض مؤسساته القطاع الخاص.

٤ـ كثرة القوانين وتضخمها وتشابكها حال دون التحقق من سلامة الاداء الحكومي.

وأمام تهيئة هذه التعقيدات وغيرها التي هيأت مناخ الفساد، يفترض بناء ديمقراطية حقوقية، تضمن الحقوق وتكرس الواجبات عبر إحداث مؤسسات

رسمية تخضع لمبدأ المحاسبة والمساءلة، بالإضافة إلى ضبط ميزان العلاقة بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية).

وحتى تتحقق التنمية المستدامة في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق لابد من حل المشاكل الاقتصادية من تضخم وبطالة ومديونية على أسس اقتصادية سليمة، وأن يقترن هذا الحل بتحسين الأجور والرواتب، بالإضافة إلى إجراء تغيير بنيوي في المنظومة الاجتماعية، بما يسهم في تعزيز القيم الديمقراطية، فضلاً عن تطوير التشريعات الداخلية وتبسيطها، وإيجاد نظام قضائي عادل ونزيه. فالتنمية المستدامة لا تتحقق في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق إلا بوجود حكومات قوية قادرة على تحديد قواعد اللعبة الديمقراطية، وخلق الآليات اللازمة لممارستها، ولا يتأتى ذلك إلا بسيادة القانون الذي يُفترض تطبيقه بجو من الشفافية والمساءلة، وبشكل عادل على جميع الناس، وأن تتمتع الدولة بالكفاءة الإدارية التي تمكنها من النهوض بالاقتصاد، ومعالجة المشاكل الاقتصادية وما تجره من ويلات البؤس والفقر.

ولكن احتكار الدولة لوسائل الإلزام في مرحلة التحول لاقتصاد السوق تخولها التدخل في شؤون السكان كما يحلو لها، مما يتيح المجال لكبار المسؤولين وصغارهم تحقيق مآربهم الضيقة عبر ارتكاب الفساد من أبوابه العريضة، الأمر الذي يضعف من مصداقية الدولة، ويقوّض حكم القانون، ليتحول كبار المسؤولين إلى «قوة قامعة للقانون»، وهذا بدوره يدفع ببقية أفراد المجتمع لممارسة الشيء نفسه. علماً بأن حالات الفساد كانت سائدة حتى قبل الانتقال إلى مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، عندما تتم ممارسته من «الأبواب الخلفية» كما كان سائداً في دول المعسكر الاشتراكي سابقاً.

النتائج التي ترتبت على المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق:

لقد تزامنت مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، لا سيما بعد خصخصة القطاع العام بحالات من الفساد السياسي والإداري ومنها:

١ـ تراجع إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم الجمركية، فضلاً عن ضآلة حصيلتها بالنسبة للقصور الذي يعاني منه التشريع الضريبي، لا سيما التهرب الضريبي، وارتفاع معدلات الضريبة، مما شجع على انتشار الفساد في أوساط موظفي الضرائب.

٢ـ تدني مستوى المعيشة، نتيجة لغياب العدالة في توزيع الدخل والثروة، والتي تسببت في انتشار البؤس والفقر، الأمر الذي وفر البيئة المناسبة لنمو الفساد وتفشي ظاهرة الجريمة المنظمة، مثلما حصل في روسيا الاتحادية التي تقف أمام خيارين اثنين، فاما أن تكون «دولة الطغمة» واما أن تكون «دولة الديمقراطية» فالدولة «الطغمة» تتسم عادة بدرجة عالية من الجريمة المنظمة وتتحكم بها حفنة من ملوك المال، ضاربين بعرض الحائط القوانين السائدة وممتهنين بها، ويشيع الفساد في دولة «**الطغمة**» من القاعدة إلى القمة، حيث تحل العلاقات الشخصية والمحسوبية محل المؤسسات والقوانين النافذة.

٣ـ لقد انتشرت الجريمة المنظمة في العديد من الدول التي سارت في فلك اقتصاد السوق إلى درجة أن «المافيا» في روسيا على سبيل المثال راحت تمثل مكان الصدارة في المجتمع وتتحكم بمقدرات السوق الذي رفعت يدها عنه الدولة وراحت المافيات الروسية تسهل عقد الصفقات لقاء عمولات كبيرة كما تتولى تزوير العملات المزيفة وتبييض الأموال، ومن يخرج عن طاعتها أو من تريد تصفيته، قد يتعرض للتصفية الجسدية. والدول التي تحاول تصفية المافيات تواجه صعوبات جمة، أما بسبب ضعف الحكومات وإما نتيجة لتواطؤ كبار المسؤولين مع جماعات الجريمة المنظمة، محققين من وراء ذلك ثروات طائلة، فلا مصلحة لهم في ملاحقة العصابات أو في إصدار قوانين رادعة، من شأنها إحداث تغيير في الوضع القائم يكرس سيادة القانون. أما في «**الدولة الديمقراطية**» على النمط الغربي فان المستهلك هو سيد السوق وهدف السياسات الاقتصادية هو توفير الخدمة

المناسبة للمواطنين وليس للقائمين على سدة الحكم، وحيث في ظل الديمقراطية العمل هو أساس نجاح الإنسان والمصدر الأساسي للدخل، فلن مستوى الفساد يبقى محصوراً في حقل الارتكابات الفردية دون أن يتحول إلى ظاهرة، بفضل فاعلية مؤسسات المجتمع المدني وحضور «السلطة الرابعة» الصحافة.

٤ـ لقد تزامن ظهور «**رأسمالية قطاع الطرق**» مع انتقال بعض الدول إلى اقتصاد السوق إذ لجأت بعض الفئات الفاسدة سابقاً إلى تغيير جلدها دون أن تتخلى عن طبعها في ارتكاب الفساد وتعاطيه، وهؤلاء لا هم بالاشتراكيين ولا هم بالليبراليين ولا هم بالمحافظين، فلا انتماء لهم ولا هاجس لهم سوى الحصول على المال بطرق غير مشروعة، وهذا ما أكدته ممارسات مجموعة «أناتولي تشوبايس» التي تولت عملية الخصخصة في روسيا، والتي قامت ببيع ٥٠٠ مصنع ومجمع صناعي بمبلغ زهيد نحو سبع مليارات دولار، بينما ثمنها الفعلي نحو ٢٠٠ مليار دولار على الأقل، وهذا مثال صارخ عن ارتكاب أكبر عملية نصب واحتيال في تاريخ روسيا. وكما أشار الاقتصادي الشهير «جورج سورس» أن موارد الدولة وثرواتها قد سُرقت، ونتيجة لانتشار الفساد العلني في روسيا، فقد صنفها البنك الدولي في صدارة الدول الفاسدة في العالم. كذلك أظهر أحدث استطلاع للرأي العام بأن الرشوة هي أفضل طريق للصعود إلى الهرم، وفي إجابة على سؤال **ما هو المعيار المطلوب لتصبح ثرياً؟** تبين أن ٨٨% من الذين تم استفتاؤهم، حددوا معيار الاتصالات الشخصية و٨٦% اختاروا الفساد و٣٩% أشاروا إلى العمل الجاد، وهذا يعني بأن الفساد في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق في روسيا، يمارس على المستويات كافة، وأن الاقتصاد **الروسي** يسير في طريق الفساد.

إن بعض المسؤولين يبررون الفساد في الدول التي انتقلت إلى اقتصاد السوق، ويعدونه حالة طبيعية، بدعوى أن الفساد عانت منه الولايات المتحدة

الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر عندما شرعت بارونات مرتكزات اقتصاد السوق، كذلك صرح وزير المالية الأسبق في روسيا «بوريس فيدروف» بأن كثير من الناس قابلون للبيع، كما أن الاصوات الانتخابية تباع، والبشر يستخدمون مناصبهم لتحقيق الأرباح. ويضيف البعض بأن الصين في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق عانت وتعاني من الفساد، ولكنها استطاعت في ظل الفساد أن تحقق معدلات عالية من النمو الاقتصادي بلغت نحو ١١% وإن كانت قد تراجعت في السنوات الأخيرة.

لقد تداخلت الأمور بين ما هو سياسي وبين ما هو اقتصادي في مرحلة «ماوتسي تونغ» ليأتي اقتصاد السوق ويفكك هذه العلاقة، وينهي هذا التداخل بين المنظومة المؤسسية والمنظومة المجتمعية، ولهذا استمرت الدولة حتى بعد قطع شوط طويل من الاصلاحات الاقتصادية في أداء وظيفتها دون أن تفسح المجال للقطاع الخاص بأن يمسك بزمام الأمور عملاً بنواميس اقتصاد السوق، وشكل أحد الأسباب الرئيسة ــ برأي البعض ــ في تفاقم الفساد في الصين. إلا أن هناك من يرى بأن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق، يستهدف تحقيق مكاسب غير مشروعه لكبار المسؤولين الذين نشأت بينهم وبين رجال الأعمال علاقة تبعية تفوح منها رائحة الفساد، إذ ييسر بعض المسؤولين عن الانتاج والتوزيع الوسائل كافة لأن يحصلوا على مكاسب مادية لقاء حصولهم على منافع شخصية. فالرابطة التبادلية بين التابع والمتبوع تنتج الفساد السياسي، إذ أن القوة البيروقراطية المستمدة من سلطة الدولة تمهد الطريق لمرتكبي الفساد بان يحصلوا على تراخيص الاستثمار وعلى القروض وعلى أراضي أملاك الدولة، وعلى المعلومات المتعلقة بالسوق المالية.

لقد انتجت السوق الحرة القوة المالية، والتي أغرت بعض الموظفين الحكوميين، الانتفاع منها بطرق غير قانونية مستغلين نفوذهم الحكومي، وبالمقابل فإن مصلحة رجال الأعمال تملي عليهم تقديم الرشوة لبعض المسؤولين حتى لا يتعرضوا لمشاكل هم بغنى عنها. وفي ظل علاقة التابع بالمتبوع يمكن

أن يُمارس الفساد الاداري والسياسي عبر علاقة صغار الموظفين بكبارهم، أي يتبادلون المنافع غير المشروعة تبعا لما يوفره لهم كل مستوى وظيفي، والأكثر من ذلك راح بعض الموظفين الحكوميين يتعاطون العمل في المشاريع الخاصة بأنفسهم لتحقيق المزيد من الأرباح دونما حاجة لوسيط. كون الثنائية في الصين لا تزال تشكل نمطا من أنماط الفساد السائد وفي دول أخرى منها دول عربية.

إن البيئة التي تتم في إطارها عملية التحول نحو اقتصاد السوق غير ملائمة في العديد من الدول التي اختطت هذا الطريق، نظرا لعدم وضوح آليات السوق الحرة واكتمالها، مما يحول دون بلوغ التنمية لأهدافها نظرا لانتشار الفساد السياسي، ولكن هناك من يدحض هذه الفكرة ليجد أن عدم اكتمال نظام السوق وفي انتشار الفساد السياسي، قد احتضنا النمو الاقتصادي الذي حققته الصين على سبيل المثال، والتي اتخذت خطوات جريئة على طريق الإصلاح الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، على الرغم من هدر الموارد وتبديدها من قبل الموظفين الحكوميين لقاء رشاوى يتقاضونها من رجال الأعمال وغيرهم. علما بأن هناك من يعتقد أيضا بأن عدم اكتمال السوق الحرة وانتشار الفساد السياسي لم يتسببا في تبديد الأموال أو هدر الإنتاج، بل العكس هو الصحيح ـ برأيهم ـ وقد يبدو ذلك غريبا، ولكن سرعان ما يذوب الغموض كون العلاقة بين التابع والمتبوع لا تتناقض من قواعد لعبة السوق، بل تشكل نمطاً من السوق، وعلى خلفية هذه العلاقة، تتم عملية مبادلة المنافع والخدمات على قاعدة التبادلية بين السلطة والمال على غرار ما يحصل من مبادلات في السوق الحرة.

آلية السوق الحرة:

يزداد الاعتماد على الأسواق في تخصيص الموارد وفي تحديد مسارات النمو وفي حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من جهة وعلى التوازي تجري عملية تقييد وظيفة الدولة، وذلك بقصر أدوارها على الحد الأدنى من المسؤوليات والواجبات، لا سيما حقوق حماية الملكية الخاصة وتهيئة مناخ

موات لتراكم رأس المال الخاص المحلي والأجنبي، من جهة أخرى. ويرتبط بهذا التوجه بالطبع تفكيك القيود أو **الضوابط الادارية واطلاق المجال أمام القطاع الخاص والخصخصة والتحرير المالي وتحرير الأسعار والغاء الدعم أو تقليصه تقليصاً شديداً.**

إن الدعوة إلى الاعتماد على آلية السوق الحرة في الدول النامية من أجل إحداث تنمية سريعة وشاملة هي دعوة غير عملية، وذلك لنوعين من الأسباب: **النوع الأول** قصور أو فشل السوق. فمن المعروف أن السوق قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها نظراً لارتكاز القرارات فيه على معيار الكسب الخاص أو الخسارة الخاصة، أي على الكسب أو الخسارة من المنظور الخاص لصائغ القرار، مما يؤدي إلى ضياع موارد وإهدارها، وذلك بالقياس إلى الحالة التي يتم فيها اختيار المشروعات في سياق برنامج متكامل للتنمية تؤخذ فيه العوامل الخارجية والنتائج بعيدة المدى للمشروعات الداخلة في البرنامج.

ومن المعروف أن الأسواق ــ حتى لو كانت تنافسية ــ تميل إلى توليد استثمارات أقل مما يتوافق ومعايير التكلفة والعائد من المنظور الاجتماعي. فهي قد توجه قدراً من الاستثمارات إلى مجالات ذات أولوية اجتماعية منخفضة كالسلع الكمالية للأغنياء، وتوجه قدراً أقل من الاستثمارات إلى مجالات ذات أولوية اجتماعية متقدمة كالتعليم والصحة. ومن المعروف أن **الولايات المتحدة** تعاني نقصاً في الاستثمارات اللازمة للبنية الأساسية ولصيانتها وتجديدها باستمرار. وقد ظهر ذلك جلياً بالنسبة لمرفق الكهرباء، حيث تكررت في السنوات الأخيرة حوادث انقطاع التيار الكهربائي في مدن وأقاليم بأكملها. كما ظهر ذلك النقص مؤخراً في بطء مواجهة الكوارث الطبيعية الكبرى مثل **اعصار كاترينا.**

والسوق حتى إذا كانت تنافسية وناضجة، تعجز عن النهوض بمهمة التنمية لسبب آخر. ألا وهو أن التنمية الجادة تتطلب إحداث تغيرات جوهرية في

البنية الاقتصادية، وهو ما يطلق عليه تغيرات هيكلية. أما السوق فهي تتعامل عادة مع التغيرات الحدية أو الهامشية. ولذلك فإن آليات السوق تعجز عن التعامل مع الاختلالات الكبيرة في الاقتصاد، كالأزمات الدورية التي يتعرض لها النظام الاقتصادي الرأسمالي، والتي لا يتيسر التعافي منها إلا بتدخل الدولة.

كما أن دعوة الاعتماد على السوق وتقييد دور الدولة وتقليص أدوارها الاقتصادية ترتكز على افتراض أن الدولة تملك طبقة رأسمالية نشيطة وفعالة، ذات قدرات ادخارية واستثمارية وتنظيمية عالية. وهذا الافتراض غير قائم في كثير من الحالات. ولو أن مثل هذه الطبقة موجودة بهذه المواصفات، ما كان للتخلف أن يستمر، وما كان لكثير من الدول النامية أن تظل عاجزة عن تحقيق التغيرات الهيكلية التي تتطلبها التنمية، ولكانت حكومات هذه الدول قد وفرت على نفسها عناء التدخل وإقامة المشاريع الاستثمارية والإنتاجية المختلفة[1].

أما **النوع الثاني** من الأسباب التي تجعل الدعوة إلى الاعتماد على الأسواق الحرة وتقليص دور الحكومات دعوة غير عملية، فهي أن لنجاح الأسواق شروطاً ومتطلبات ليس من المتوقع أن تتوافر في الدول النامية. وهناك ١٣ شرطاً اعتبرها «**كي فيتز**» و«**دور فمان**» وهما من أنصار السوق، ضرورية لفعالية الأسواق ونجاحها في أداء وظائفها المفترضة في النظرية الاقتصادية. كما أنهما أضافا إليها ١١ نوعاً من الممارسات القانونية والاقتصادية اللازمة لتيسير عمل الأسواق.

ويعلق **تودارو وسميث** على هذه القائمة من الشروط اللازمة لنجاح السوق في أداء وظائفها بأنه من الواضح أن الإصلاحات السوقية تتضمن ما هو أكبر كثيراً من إلغاء التشوهات السعرية وخصخصة المشروعات العامة وتحرير الأسواق. والحق أن النكسات التي رافقت التحول إلى اقتصاد السوق في **روسيا**

---

[1] لمزيد من المعلومات راجع: إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، طبعة ثالثة، ٢٠٠٣، ص ٥٩-٨٣.

وشرق أوروبا وكذلك في دول أفريقية وآسيوية إنما تعود بشكل رئيس إلى غياب بعض أو معظم الشروط المسبقة المؤسساتية والثقافية والاجتماعية والممارسات اللازمة لنجاح عمل الأسواق. **وعموماً، فإن الدول النامية لن تستطيع أن تعتمد على آلية السوق بالقدر الذي حدث في الدول الصناعية في المراحل الأولى للتنمية.** نظراً لـ:

- **غياب المعلومات وشيوع درجة عالية من اللايقين لدى المنتجين والبائعين والمستهلكين.**
- **الانكشاف على الخارج، حيث لا تعكس أسعار السوق القيمة الاجتماعية للكثير من السلع والخدمات المرتبطة برفاه غالبية الشعب.**
- **عجز آليات السوق عن إنجاز التغيرات الهيكلية المطلوبة.**
- **تجاهل الأسواق للمنظور طويل المدى في اقامة المشروعات، فضلاً عن عدم قدرة القطاع الخاص على توليد الأموال الضخمة اللازمة لاقامة صناعات معينة؛ بالرغم من أنها قد تكون مربحة على المدى الطويل.**
- **الاعتماد المفرط على الأسواق حتى لو نجحت في تخصيص الموارد فإن توزيع للدخل يتسم بدرجة عالية من اللامساواة أو التفاوت، وذلك بالنظر إلى سيطرة الأغنياء على توزيع الموارد وانحياز نمط الإنتاج لما يحتاجونه، لا لما يحتاجه الفقراء.**

وعلى العكس من الاعتقاد الرائج الذي كان **للبنك الدولي** دور كبير في إشاعته، فإن النجاح الذي حققته دول **شرق آسيوية مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة** لم يكن بفضل اعتمادها المفرط على آليات السوق. بل كان مفتاح النجاح هو تفعيل حكومات هذه الدول لعدد من السياسات الصناعية والتجارية والاجتماعية الداعمة للتنمية، وتدخلها باقامة المشروعات التي تعمل على تحقيق تغيرات هيكلية ذات شأن في اقتصاداتها، وذلك فضلاً عن السعي بسبل شتى لترويض قوى السوق والتحكم في مساراتها وتسخيرها لخدمة التنمية. فلم تتحقق

التنمية في تلك الدول بفضل آليات السوق، بل أنها تحققت بفضل توجيه الدولة للأسواق وسيطرتها على تحركاتها.

إن المطالبة بمراجعة سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة في ضوء خيبة الأمل في نتائجها في الكثير من البلدان النامية، ومحاولات الكشف عن وهم الاعتماد على قوى السوق في تحقيق التنمية، وابراز ضرورة تدخل الدولة والحاجة إلى قدر من التوجيه والتخطيط، لم تقتصر على الحركات المضادة للعولمة. بل إنها امتدت إلى عدد ممن لم يكن يعرف عنهم أي موقف مضاد لاقتصاد السوق، بمن فيهم **جوزيف استجلتز** الذي كان نائباً لرئيس البنك الدولي وقت وقوع الأزمة الآسيوية في صيف ١٩٩٧، والذي أقصي من منصبه بسبب رفضه لمقترحات «**صندوق النقد الدولي**» في معالجة الأزمة وتحفظه على تأييد البنك لهذه المقترحات التي طالبت بالمزيد من التحرير للأسواق المالية. كما أن موجة المراجعة شملت **فوكوياما** صاحب المقولة الشهيرة «**نهاية التاريخ**» **الذي قرر فيها النصر النهائي للرأسمالية وانعدام أي بديل آخر لها. فقد تراجع تحت وطأة أحداث أيلول ٢٠٠١ عن موقفه المتحمس لاقتصاد السوق الحر، وطالب باسترجاع دور الدولة القوية ليس فقط في الدول النامية، بل وفي الدول المتقدمة أيضاً.**

لقد شملت المطالبة بالرجوع عن السوق الحرة واستعادة دور الدولة في التنمية عدداً من منظمات الأمم المتحدة. نذكر منها «**معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية**» الذي أصدر تقريراً في سنة ٢٠٠٠ بعنوان «**أياد مرئية**»، على سبيل المقابلة مع مفهوم «**اليد الخفية**» الذي قال به **آدم سميث**، والذي يكمن في خلفية فكر الداعين لاقتصاد السوق الحر[١]. ونذكر منها **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** الذي يقدم موقفاً متحفظاً على الليبرالية الاقتصادية الجديدة والعولمة في تقاريره الأخيرة عن «التجارة والتنمية»، وكذلك في البيان

---

[١] أياد مرئية تحمل المسؤولية من أجل التنمية الاجتماعية، الأسكوا، بيروت ٢٠٠٢.

الصادر عن المؤتمر الحادي عشر الذي عقد في **سان باولو** في صيف ٢٠٠٤[١]. ومنها أيضاً **البرنامج الانمائي للأمم المتحدة** الذي اشترك مع عدد من المنظمات في اصدار التقرير العام حول تحرير التجارة «**جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الناس**».

وفي مقابل التشكيك في قدرة الحكومات على التدخل في الحياة الاقتصادية والقول بأن هذا الأمر يرجع إلى طبيعة الحكومات في حد ذاتها، بيّنَ **سانجاي لال** بأن تجربة شرق آسيا تشير إلى أن الحكومات تستطيع أن تتدخل انتقائياً وبشكل فعال، وأن مقولة الليبرالية الجديدة في هذا الشأن غير قابلة للتعميم. وأن السوق قابل للفشل أيضاً مثل الحكومات، ولكن لا سبيل لاصلاح فشل السوق سوى بالتدخلات الحكومية. وأن امتناع الحكومات عن التدخل له تكلفة، وأن فشل السوق يمكن أن يسد الطريق أمام التصنيع إذا سعت الحكومات إلى تصويب الأسعار وانتظرت من السوق أن ينجز جميع المهام الأخرى اللازمة للتصنيع. وبالطبع فإن تدخل الدولة لا يقدم حلاً سحرياً للمشكلات. وهناك حالات تاريخية متعددة أدى فيها تدخل الدولة إلى أضرار أكثر بكثير مما أدى إلى منافع. ولكن العكس صحيح أيضاً، بمعنى أن هناك حالات كانت منافع هذا التدخل أكثر من أضراره. وإنما المهم هو نوعية أو جودة هذا التدخل ومحتواه والقدرة على التعلم من الأخطاء السابقة. ويضيف بأن المعضلة التي تواجه الدول النامية **أن ثمة اصلاحات هيكلية ومؤسسية أساسية مطلوبة من أجل أن تصبح هذه الدول قادرة على المنافسة في البيئة العالمية الراهنة، ولكن هذه الاصلاحات لا يمكن أن تنجز دون تدخل ودعم الدولة.**

---

[١] راجع موقع الانكتاد على الإنترنت: www.unctad.org.

الفصل الثاني

الليبرالية الجديدة

- إصلاح القطاع العام
- التبعية الاقتصادية
- التنمية المستقلة المستدامة

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

إن النتائج التي أسفر عنها تطبيق السياسات التنموية على امتداد فترة ناهزت ثلاثين عاما في معظم الدول النامية، وهي مجموعة السياسات التي انطلقت من **توافق واشنطون** الذي جسد الليبرالية الاقتصادية الجديدة في برامج محددة للإصلاح الاقتصادي. والدول التي التزمت بهذه السياسات أخفقت في حل مشكلة التخلف والتبعية الاقتصادية، وأخفقت في تحقيق تقدم ملموس في إنجاز الأهداف الانمائية للألفية، وذلك بعد خمسة أعوام من إقرار الأمم المتحدة لهذه الأهداف[1].

ويُظهر تقرير متابعة أهداف الألفية أنه وإن كانت بلدان كثيرة تمضي فعلاً على الطريق نحو تحقيق البعض على الأقل من الغايات بحلول ٢٠١٥، إلا أن هناك مناطق شاسعة لم تزل بعيدة عن هذا الطريق، أبرزها **أفريقيا جنوب الصحراء**. وإذا كان هدف تخفيض الفقر بمقدار النصف ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥ قد تحقق في **شرقي آسيا**، ويبدو أنه في طريقه إلى التحقيق في دول **شمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا**، فإن الفقر لم يزل مرتفعاً بدون تغيير في **أفريقيا جنوب الصحراء**. وقد توقع تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ أنه إذا استمرت معدلات الأداء الاقتصادي في التسعينات على حالها اليوم، فإن **أفريقيا**

---

(١) تضمن إعلان الألفية الذي أقرته الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٠ ثماني غايات: ١ــ القضاء على الفقر المدقع والجوع. ٢ــ تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. ٣ــ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ٤ــ تخفيض معدل وفيات الأطفال. ٥ــ تحسين الصحة النفاسية. ٦ــ مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الايدز والملاريا وغيرهما من الأمراض). ٧ــ كفالة الاستدامة البيئية. ٨ــ إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. ويتفرع عن هذه الغايات ١٨ هدفاً مثل تخفيض نسبة السكان الفقراء ونسبة الجياع إلى النصف ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥، وتمكين جميع الأطفال من اتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول ٢٠١٥، وتخفيض معدل وفيات الأطفال بمقدار الثلثين ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥، وإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول ٢٠٠٥. انظر: البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الانمائية للألفية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥.

جنوب الصحراء قد لا تحقق هدف الألفية بالنسبة لتخفيض الفقر إلا في عام ٢١٤٧، كما أنها قد لا تحقق الهدف الخاص بخفض وفيات الأطفال إلا في عام ٢١٦٥، لا في الموعد المستهدف أصلاً لتحقيق هذه الأهداف وهو ٢٠١٥.

وترجع الأسباب التي تقف وراء الأداء المتواضع لبرنامج الألفية، **غياب استراتيجية لمكافحة الفقر في بعض الدول، وضعف هذه الاستراتيجيات حيثما وجدت، وغياب التزام وطني بأهداف الألفية في الكثير من الدول النامية، وضعف الموارد المخصصة لتنفيذ هذه الأهداف، وضآلة المعونات الدولية حتى بالقياس إلى الهدف المتواضع المحدد منذ زمن طويل وهو ٠,٧% من الناتج القومي الاجمالي للدول ذات الدخل المرتفع، وضآلة المساهمات الدولية في تخفيض أعباء المديونية الخارجية على الدول النامية، والعراقيل الموضوعة من جانب الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية إلى أسواقها.** وقد تكون هذه الأسباب صحيحة، ولكنها لا تكفي لتفسير ضعف أداء برنامج الألفية، والسبب الغائب هنا هو السبب الجوهري، ألا وهو خصائص السياسات التنموية التي صيغت على هدى «**توافق واشنطون**»، والذي يتلخص بالتالي:

١ــ تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة في المقام الأول، وذلك عن طريق تخفيض الانفاق العام لا سيما، الانفاق العام الاجتماعي شاملا الدعم، وزيادة الايرادات العامة بفرض رسوم على الخدمات العامة التي كانت تقدم مجانا في السابق، وذلك بتطبيق سياسة استرداد التكلفة ورفع أسعار خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والوقود وما إلى ذلك، بدعوى سد خسائر الهيئات الاقتصادية العامة. ويمكن أن يتضمن الانضباط وضع قواعد جديدة لربط الانفاق بالأداء وما إلى ذلك من سبل ترشيد النفقات.

٢ــ اعادة ترتيب أولويات الانفاق العام نحو التعليم والصحة والبنية الأساسية، وبعيداً عن الاستثمار في عمليات الانتاج المباشر للسلع والخدمات.

٣ــ توسيع القاعدة الضريبية وتخفيض معدلات الضرائب لتعزيز حوافز الإنتاج والاستثمار والحد من التهرب الضريبي.

٤ــ إصلاح نظام الصرف الأجنبي، للتوصل إلى أسعار صرف تنافسية موحدة، وهو ما ينطوي عادة على تخفيض قيمة العملة وإلغاء التعدد في أسعار الصرف مع ترك السعر يتحدد وفقاً للعرض والطلب.

٥ــ تيسير إجراءات تسجيل ونقل ملكية الأصول، وسرعة البت في المنازعات حولها، حتى يسهل استعمالها كضمانات للقروض في البنوك، وكذلك طمأنة الرأسماليين على أموالهم بالنص في الدستور على عدم جواز مصادرتها أو تأميمها.

٦ــ التخلص من التدخلات الإدارية في تحديد الأسعار أو منح الائتمان أو توجيه شركات القطاع العام.. وهو ما يعني إفساح المجال لقوى السوق لتتولى هذه الأمور وما إليها.

٧ــ تحرير التجارة الخارجية، وذلك بإلغاء القيود الكمية على الواردات والصادرات وتخفيض معدلات التعرفة الجمركية على الواردات والتخلص من السبل الأخرى لتقييد الواردات كالقيود غير التعريفية، الفنية أو الصحية وما إليها، وعدم الزام المنتجين المحليين أو المستثمرين الأجانب بشراء نسبة معينة من مدخلات الإنتاج من المصادر المحلية، أو عدم إلزامهم الشركات الأجنبية أيضاً بتصدير نسبة معينة من إنتاجها.. الخ.

٨ــ بيع الشركات والهيئات المملوكة للدولة، سواء أكانت شركات تعمل في مجال الإنتاج، أم شركات أو هيئات توفر خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والاتصالات والبريد، وكذلك بيع المصارف وشركات التأمين العامة. وقد يتوسع في معنى الخصخصة ليشمل عدم تولي الحكومة تقديم الخدمة والاقتصار على التعاقد مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، على

تقديمها وتوفير التمويل اللازم لذلك. كما قد يشمل التعاقد مع القطاع الخاص على اقامة مشروعات البنية الأساسية كالطرق والموانئ والمطارات..الخ ثم تحويل الملكية إلى الدولة بعد انقضاء أجل معين.

٩ـ الغاء القيود التي قد تفرض على المستثمرين الأجانب كالحدود القصوى التي قد توضع على تملك أسهم الشركات الوطنية، في حالة الخصخصة أو في غيرها، وكالقيود على تحويل الأرباح أو رأس المال، والقيود الخاصة بالمحتوى المحلي لمنتج أو التصدير وما إلى ذلك، وكذلك القيود على تعاملات الأجانب في البورصة.

١٠ـ تحرير أسعار الفائدة، أي تركها لعوامل العرض والطلب في السوق، والغاء السقوف الائتمانية وغيرها من الضوابط على تخصيص الائتمان، وكفالة الاستقلالية للبنك المركزي. كما يشمل التحرير المالي تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات، أي الغاء القيود على انتقال الأموال عبر الحدود الوطنية للدولة.

ولا يخفى على أحد بأن هناك تعارضاً بين العولمة ونموذج الليبرالية الجديدة من جهة، وبين متطلبات التنمية الشاملة في دول الجنوب من جهة أخرى.

تحرير التجارة والاندماج في الاقتصادي العالمي:

يلح أنصار الليبرالية الجديدة على تحرير التجارة الخارجية، علماً بأن التحرير قبل التمكين يلحق أفدح الضرر بامكانات التنمية. إذ ليس من المنطق تحرير التجارة بين الدول النامية التي لم تتمكن من تطوير هياكلها الاقتصادية، وبين الدول المتقدمة التي امتلكت ناصية التقدم العلمي والتكنولوجي وصارت تستحوذ على مراكز تنافسية ليس من السهل التصدي لها. وهذا التحرير السابق لأوانه يفتح أسواق الدول النامية أمام منتجات الدول المتقدمة ذات القدرات

التنافسية العالمية، دون اعطاء فرصة حقيقية للتنافس بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة. بل إن هذا التحرير المتسرع يدخل الصناعات المحلية في سباق غير متكافئ يعرضها للخراب والدمار. وهو بهذه الصورة يتناقض مع حق أساسي من حقوق الدول النامية وهو الحق في فرصة متكافئة مع ما نالته الدول المتقدمة من فرص لصنع التقدم وبناء المزايا التنافسية. أي أن «**توافق واشنطون**» يتعارض على هذا النحو مع مبدأ تكافؤ الفرص الذي تقضي به قواعد العدالة وتنص عليه المواثيق الدولية بوصفه الشرط الضروري لوضع مبدأ «**الحق في التنمية**» موضع التنفيذ في الدول النامية.

فالتحرير المطلوب للتجارة لا يقتصر على مجرد فتح الاقتصاد أمام السلع الأجنبية، بخفض التعرفة الجمركية وازالة أي حماية جمركية للمنتج الوطني، بل إنه يمتد إلى الاقلاع عن دعم الصناعات المحلية للصمود في وجه المنافسة في الداخل والخارج. علماً بأن الحماية والدعم كانا يمارسان على نطاق واسع في الدول التي صارت الآن متقدمة، وكذلك في الدول حديثة التصنيع في شرق آسيا. وهذه الممارسات تعتبر اعمالاً لنظرية حماية الصناعة الناشئة التي طورها الاقتصاديون الرأسماليون في أوروبا الغربية وفي أمريكا، وارتبطت باسم الاقتصادي الألماني المهاجر إلى أمريكا «**فردريك ليست**» في منتصف القرن التاسع عشر.

إن حقائق التاريخ الاقتصادي **لأوروبا وأمريكا** تشير إلى أن التنمية لم تحدث هناك على أساس وصايا الليبراليين الجدد، بل قامت التنمية وجرى التصنيع وراء أسوار الحماية. وعندما أحرزت **بريطانيا** قدرة تنافسية عالية وأرادت فتح أسواق الدول الأوروبية مثل **فرنسا وألمانيا**، التي كانت دولاً أقل تقدماً بالقياس إلى **بريطانيا**، أمام منتجاتها، وروجت لذلك تحت راية حرية التجارة، كان تصرفها في رأي «**ليست**» كتصرف من يزيح أو يرفس السلم الذي صعد عليه إلى القمة، حتى يحول دون صعود أحد غيره إليها.

ولم تكف الدول الصناعية عن اللجوء إلى سياسة الحماية، ولم تقلع عن سد منافذ دخول المنتجات الأجنبية إلى أسواقها، حتى بعد ما أحرزت درجة عالية من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، وبعد ما أصبح لها من القدرات التنافسية ما لا يسهل تحديه، وحتى بعد ما قامت هي ذاتها بانشاء **الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «الغات»** في سنة ١٩٤٧ والتي تتلخص رسالتها في تحرير التجارة[١]. ولم تزل الدول المتقدمة التي حولت «الغات» **إلى منظمة للتجارة العالمية** في ١٩٩٥ تعرقل بسبل شتى، دخول المنتجات التي تتمتع فيها الدول النامية بمزايا تنافسية إلى أسواقها، لا سيما المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة، وذلك في الوقت التي تمارس ضغوطاً مكثفة من أجل فتح أسواق الدول النامية أمام تجارتها واستثماراتها دون تمييز وتصر على ابقاء الدعم الزراعي عند مستويات مرتفعة لصالح منتجيها.

إن دروس التاريخ لا تؤيد منطق الليبرالية الجديدة في تحرير التجارة والغاء الحماية والدعم إلى مساعدة الصناعات الناشئة في الدول النامية على اكتساب القدرة التي تمكنها فيما بعد من مواجهة المنافسة مع المنتجات الأجنبية. وقد لخص هذه الدروس التقرير الذي أصدره «**البرنامج الانمائي للأمم المتحدة**» بالاشتراك مع عدد من الهيئات الأخرى بعنوان «**جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الناس**»، من خلال ما يلي:

١ـ **تلجأ الدول إلى تحرير تجارتها كلما ازدادت ثراءً وتقدماً، ليس قبل ذلك. أي أن النمو هو ما يؤدي إلى تحرير التجارة، وليس بالعكس.**

٢ـ **يُعد الاندماج في الاقتصاد العالمي نتيجة للنمو والتنمية الناجحين، وليس شرطاً مسبقاً لهما. أي أن الاندماج قبل احراز مستوى معقول من النمو والتنمية مسلك خاطئ.**

---

[١] ابراهيم العيسوي، الجات وأخواتها ـ النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة ٢٠٠١.

٣ــ ليس من المنطقي تطبيق قواعد تجارية موحدة على مختلف الدول بغض النظر عن مستوى التطور الذي أحرزته كل منها. وثمة حاجة إلى النظر إلى القواعد التي تحابي الأطراف الأضعف في الاقتصاد العالمي على أنها قواعد مكملة للقواعد العامة للنظام التجاري العالمي، وليست مجرد استثناءات منها.

٤ــ حتى تعمل التجارة لصالح الناس يفترض تخفيف القواعد والمعايير والالتزامات الدولية المفروضة من الخارج، والتي عادة ما تفرض لصالح الأطراف الأقوى في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي، وليس في صالح الدول النامية عند وضع سياسات النمو والتنمية.

فإذا كان النظام الدولي المعاصر يركز في الآونة الأخيرة على الارتقاء بالتنمية البشرية والاهتمام بتخفيض الفقر واللامساواة، فإن هذا الاتجاه قد يتناقض مع الالحاح في الوقت ذاته على ادماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، والتعامل مع مؤشرات مثل: نمو الصادرات ونسبة التجارة إلى ن.م.أ. وتحرير الواردات. ولهذا فقد نبه تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ إلى ضرورة توجيه اهتمام أكبر إلى الشروط التي يتم بموجبها اندماج الدول في الأسواق العالمية.

ويشير التقرير في هذا الصدد إلى مقارنة ذات دلالات هامة بين كل من **فيتنام والمكسيك**. فقد قطعت كل منهما شوطاً طويلاً على طريق العولمة. فالاشتراك العميق في التجارة ساعد **فيتنام** على تسريع التنمية البشرية، بينما لم يرافق النجاح التصديري **للمكسيك** سوى تقدم متواضع في هذا الشأن، بل وفي معدل نمو متوسط دخل الفرد (٥% في فيتنام، ١,٤% في المكسيك في التسعينات وحتى ٢٠٠٣) **فمن أين أتى هذا الفارق الكبير؟ يرجع التقرير الأداء المتفوق لفيتنام إلى خمسة عوامل:**

١ــ اتساع قاعدة النمو الاقتصادي والحرص على إفادة الملايين من صغار المنتجين منه.

٢ــ الالتزام بتحقيق الانصاف، من خلال الضرائب وسياسات الانفاق الاجتماعي وتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية، بما يؤمن اعادة توزيع منافع النمو والتجارة على أوسع نطاق.

٣ــ التحرر المتدرج. فقد كان النمو السريع في ن.م.أ. والصادرات سابقاً على تحرير الواردات. لقد بدأت فيتنام في تخفيض القيود الكمية على الواردات من أوائل التسعينات، ولكن متوسط التعريفة الجمركية بقي عند ١٥%. كما ظلت أسواق رأس المال مغلقة؛ وهو ما عزل فيتنام عن آثار الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينات.

٤ــ تنويع الصادرات وتنويع الأسواق. فبعدما كانت فيتنام تعتمد بشكل شبه كلي في نهاية الثمانينات على تصدير البترول إلى اليابان وسنغافورة، تنوعت صادراتها في التسعينات حتى أصبحت المصنوعات تمثل ثلث الصادرات، كما تنوعت أسواق صادراتها.

٥ــ الاستثمارات السابقة في التنمية البشرية. فقبل الانطلاق الاقتصادي لفيتنام كانت لديها معدلات مرتفعة لفقر الدخل، لكن المؤشرات الأخرى للتنمية البشرية مثل نسب الالتحاق بالتعليم ومحو الأمية وتوقع العمر عند الميلاد كانت أعلى كثيراً من المتوسط للدول التي تشترك مع فيتنام في نفس مستوى الدخل.

ويفسر التقرير الأداء المتواضع للمكسيك برغم النمو السريع لصادراتها بعكس الأسباب التي أدت إلى تفوق فيتنام، وهي:

١ــ غياب الالتزام بتحقيق الانصاف واحتفاظ المكسيك بدرجة عالية من اللامساواة في بداية التحرير.

٢ــ التحرير المتسرع للتجارة، خاصة في إطار منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA)، أدى إلى تضاعف استيراد الذرة الرخيصة من الولايات المتحدة ستة مرات منذ بداية التحرير في ١٩٩٤، وإلى انخفاض المتحصلات الحقيقية للملايين من مزارعي الذرة في المكسيك بنحو ٧٠%.

٣ــ ضعف السياسة الصناعية، ولذلك فإن النشاط التصديري ينطوي على قيمة مضاعفة منخفضة ويرتبط بمستوى منخفض من المهارات ونقل التكنولوجيا.

٤ــ الاختلالات في سوق العمل، فالأجور الحقيقية لم ترتفع مع النمو السريع في الصادرات. وهو ما يعود جزئياً إلى تركز النشاط التصديري في قطاعات ذات قيمة مضاعفة منخفضة، وإلى ضعف القدرة التفاوضية الجماعية على الأجور خاصة مع تزايد ضغوط البطالة.

وفي دراسة حديثة «للانكتاد» لأثر تحرير التجارة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية[١]، ظهر أن ٤٠% من دول العينة (مجموعة الأقلية) شهدت توسعاً في الصادرات من المصنوعات، وفي عدد قليل من هذه الدول ــ معظمها في شرق آسيا ــ اصطحب النمو السريع للصادرات بتوسع سريع لقطاع الصناعة التحويلية وبارتفاع هذا القطاع[٢]. لكن خبرة الغالبية من دول العينة ــ ومعظمها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ــ لم تكن مرضية. فقد شهدت ٥٠% من دول العينة ــ ومعظمها منخفض الدخل ــ تراجعاً أو تفكيكاً

---

[١] اشتملت عينة الدراسة على ٤٦ بلداً منها ٢٠ بلداً ذو نمو مرتفع للصادرات و ٢٠ بلداً ذو نمو متوسط للصادرات و ٦ بلدان ذات نمو منخفض للصادرات.

[٢] يستدل على ارتفاء الهيكل الصناعي (upgrading) بالتحول إلى الصناعات الهندسية والصناعات كثيفة الاعتماد على البحث والتطوير كصناعة السلع الإنتاجية والكيماويات الدقيقة والأدوات والأجهزة، وبتراجع تصيب صناعات التجميع والصناعات القائمة على الموارد الطبيعية.

للتصنيع[1]. وحتى في بعض الحالات التي نمت فيها صادرات المصنوعات **كالمكسيك**، فإن القيمة المضافة الصناعية لم تشهد تسارعا، ولم يحدث ارتقاء يذكر بالقاعدة الانتاجية. كما أن النمو البطيء للصادرات وتراجع التصنيع في غالبية دول العينة كانا مصحوبين بزيادة في درجة انكشاف القطاع الصناعي على الخارج، خاصة فيما يتعلق بزيادة الاعتماد على الواردات. كما تشير الدراسة إلى أن الاصلاحات التي صممتها المؤسسات المالية الدولية على هدى «**توافق واشنطون**» لم تنجح في تشجيع الاستثمار الخاص، لا سيما في الصناعة التحويلية. فقد هبط معدل الاستثمار حتى في الحالات التي شهدت تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما في **أمريكا اللاتينية**.

والنتيجة المستخلصة من هذه الدراسة هي أن تحرير التجارة ضروري، ولكن عندما تبلغ الصناعة درجة معينة من النضج، وبشرط أن يكون هذا التحرير تدريجيا وانتقائيا. وهذه بالطبع نصيحة مخالفة لما يذهب إليه «توافق واشنطون»، والذي يؤدي في الغالب إلى تدمير الصناعات القائمة، وسيما تلك الصناعات الناشئة، فضلا عن أنه قد لا يؤدي إلى ظهور صناعات جديدة تعتمد على الميزات النسبية.

وعلى الرغم من أن حماية الصناعات الناشئة أصبحت أمراً أكثر صعوبة مع سعي الدول للاندماج في الاقتصاد العالمي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إلا أن هذا لا يعني امكانية الاستغناء عنها. فقد كان لهذه السياسة دور هام في استراتيجيات التصنيع في **دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية**. ولم تزل الحاجة إليها قائمة في الوقت الراهن. كما لم تزل الحاجة قائمة إلى الانتقائية في تحرير التجارة، خلافا لدعوة الليبراليين الجدد إلى التحرير السريع والشامل، حتى قبل أن تثمر جهود زيادة الصادرات. ولذا فقد خلص تقرير مشترك

---

[1] يستدل على تراجع أو تفكيك التصنيع (de-industrialization) بتراجع مؤشر نسبة القيمة المضافة في الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الاجمالي.

لليونيدو والانكتاد. إلى أنه بالنظر إلى عيوب بيئة السوق الفيتنامية، فإن بعض إجراءات التدخل الصناعي الانتقائية تبدو ملائمة للاستراتيجية الوطنية تماما كما فعلت معظم **دول شرق آسيا**.

وطبقا لتقرير **٢٠٠٤ للانكتاد عن الدول الأقل نموا**، فإن معظم هذه الدول قد قطعت شوطا طويلا في تحرير تجارتها لدرجة أن نظمها التجارية قد أصبحت أكثر انفتاحا عن باقي الدول النامية، بل أنها أصبحت منفتحة بدرجة مناظرة للدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع. وفي عدد كبير من هذه الدول، جرت عملية التحرير بوتيرة سريعة جدا. بعبارة أخرى فإن معظم اقتصاديات الدول الأقل نموا قد أصبحت مندمجة بشكل ما مع بقية العالم من خلال التجارة. ومع ذلك فإن الفقر لم يزل مرتفعا في هذه الدول، بل إنه قد اتجه للتزايد في البعض منها. ولم يتحقق الدور الإيجابي المفترض للتجارة في تخفيض الفقر إلا في عدد محدود جدا من هذه الدول. والسبب في ذلك ــ طبقا لهذا التقرير ــ هو أن التجارة وحدها لا تكفي لتخفيض الفقر، والذي يتطلب تجارة ذات توجه انمائي[1]، ويؤكد التقرير أن نمط النمو الذي تعم فائدته الاقتصاد والمجتمع يتطلب ليس فقط توسع الصادرات، بل إنه يتطلب أيضا توسعا في الأنشطة المدرة للدخل في قطاعات التصدير كما في قطاعات إنتاج بدائل الواردات، وفي قطاعات المنتجات غير القابلة للاتجار كما في قطاعات المنتجات القابلة للاتجار، مع تنمية وتعميق التشابكات بين الأنشطة التصديرية وسائر الأنشطة في الاقتصاد الوطني، وتنمية علاقات التكامل بين الأنشطة الزراعية والأنشطة غير الزراعية.

---

[1] النمو عمومي النفع Inclusive growth، وذلك خلافاً لما هو ملاحظ من ميل الأنشطة التصديرية للتركز في جيوب محدودة من الاقتصاد الوطني، كما كان الشأن في النمط الاستعماري للنمو. ومن أمثلة هذه الجيوب مناطق تجهيز الصادرات المعتمدة على استيراد المدخلات والمناطق السياحية التي تتزود باحتياجاتها من خلال الاستيراد والصناعات الاستخراجية المتمركزة في مناطق محدودة أو نائية من الدولة.

كذلك خلص تقرير الدول الأقل نمواً ٢٠٠٢، إلى أن العلاقة بين التجارة وتخفيض الفقر كانت أفضل في الدول التي انفتحت بطريقة أكثر تدرجاً وأقل عمقاً، عنها في كل من الدول التي انفتحت بسرعة شديدة والدول التي احتفظت بقيود متشددة على تجارتها. الأمر الذي يتطلب ما يلي:

١ـ **تطبيق استراتيجيات أفضل للتنمية الوطنية تتكامل فيها أهداف التجارة مع سائر الأهداف الاستراتيجية، وتكون التجارة فيها عنصراً من عناصر النمو وليست بالضرورة المصدر الأساسي للنمو.**

٢ـ **تحسين النظام التجاري الدولي بما يخفف من وطأة القيود والالتزامات الدولية على التنمية، من خلال انهاء الدعم الزراعي في الدول المتقدمة والحماية من التقلبات في أسعار السلع الأولية وتفعيل الاجراءات التي تعطي أفضلية للدول الأقل نمواً في منظمة التجارة العالمية.**

٣ـ **زيادة المعونات المالية والفنية التي توجه لأغراض تنمية القدرات الانتاجية والتجارية وتحسين نوعيتها وكفاءتها.**

اصلاح القطاع العام

إن اصلاح القطاع العام وتحسين مستوى أدائه، ليس مستحيلاً. وتشير **الخبرة الصينية والخبرة الفيتنامية** إلى امكانية النجاح في تحويل الكثير من شركات القطاع العام إلى شركات قادرة على المنافسة الدولية، وذلك من خلال التجديد التكنولوجي لهذه الشركات **بما يرفع من كفاءتها. وانشاء أقسام للبحث والتطوير في الشركات الكبيرة لزيادة قدراتها التنافسية.**

وعلى الرغم من اعتقاد «**البنك الدولي**» بأفضلية الخصخصة على القيام باصلاحات في القطاع العام، إلا أنه لم ير بأساً في تبني بعض المقترحات الرامية إلى تحسين أداء المشروعات المملوكة للدولة، باعتبار أن هذا يمثل ثاني أفضل الحلول، وأن أعمال هذه المقترحات أفضل من استمرار الوضع الراهن

بما فيه من عيوب. فقد تضمن تقرير للبنك الدول حول «**تحسين حوكمة مرافق الكهرباء المملوكة للدولة**» عددا من المقترحات، أهمها **اعادة هيكلة العلاقة بين المشروع من جهة والدولة كمالك للمشروع من جهة أخرى**، وذلك على النحو الذي يحد من تدخل الحكومات في الإدارة، ويوسع من نطاق تأثير الملاك الحقيقيين للمشروع وهم المواطنون، أو على الأقل يجعل تدخل الحكومات بشكل غير كفء وغير شفاف في عمل المشروع أمرا صعبا، ومن بين المقترحات المقدمة إخضاع المشروعات المملوكة للدولة لقانون الشركات والقوانين الأخرى التي تخضع لها الشركات الخاصة لضمان استقلال المشروع عن الحكومة، ولضمان أن الحكومة لن تستطيع التأثير في المشروع إلا بطرق محددة ومعلنة. كما تتضمن هذه المقترحات تعديل طرق تمويل الشركات المملوكة للدولة، وذلك بلجوء هذه الشركات إلى الاقتراض من مصادر خاصة ودون ضمانات حكومية.

وتستند هذه المقترحات في جانب منها إلى وصايا «**منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**» بشأن حوكمة المشروعات المملوكة للدولة. إذ تركز هذه الوصايا على ضرورة الفصل الدقيق بين وظائف الدولة كمالك ووظائف الدولة كمراقب وضابط، وذلك بما يضمن ابتعاد الدولة عن التدخل السياسي غير المناسب في إدارة المشروع من جهة، وبما يؤمن فرصا متكافئة للتنافس بين الشركات الخاصة والشركات العامة في السوق. كما تؤكد الوصايا على أهمية الحوكمة الجيدة للمشروعات المملوكة للدولة في زيادة كفاءتها وتحسين قدراتها التنافسية، وكذلك في جعلها أكثر جاذبية في نظر المشترين المحتملين لها عند اتخاذ قرار بخصخصتها. كما توصي بضرورة تعريض المشروعات المملوكة للدولة للمنافسة في السوق.

الاستثمار الأجنبي:

أدت الموجة الهادرة للعولمة إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر إلى الدول النامية وتشير الاحصاءات المتاحة إلى زيادة نصيب الدول النامية في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يُشكل نحو ربع التدفق العالمي. وقد ارتبط جانب كبير من التدفق الاستثماري الأجنبي على الدول النامية بخصخصة الشركات المملوكة للدولة فيها. حيث النسبة الكبرى من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر تذهب إلى الدول المتقدمة[1]. بينما نصيب الدول النامية يتركز في ١٠ دول، ويذهب أكثر من نصف هذا النصيب ٥٦,٣% إلى عدد قليل من الدول في جنوب شرق آسيا، وأهم الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي حالياً هي **الصين**. بالرغم من العولمة فإن الأساس في التكوين الرأسمالي في معظم دول العالم لم يزل هو الاستثمار الوطني، وليس الاستثمار الأجنبي. وكما يقول **سانجايا لال** فإن «**الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يحل محل التنمية الذاتية. بل إن وجود قطاع صناعي ديناميكي وتنافسي هو الذي يجذب الاستثمار الأجنبي عالي النوعية، ويسمح للدولة المضيفة بجني منافع أكبر من هذا الاستثمار**».

إن تخصيص الموارد على الصعيد الدولي ورفاهة دول العالم أصبحت تتأثر بشكل متزايد بقرارات الشركات متعدية الجنسية بوجه عام، وتفضيلها تركيز عمليات البحث والتطوير في الدول الأم، أي الدول التي بها المراكز الرئيسة لهذه الشركات. وتشير احدى الدراسات أن الشركات متعدية الجنسية قد أنشأت مصانع حديثة في **المكسيك** وأن هذا قد أدى إلى زيادة كبيرة في الصادرات الصناعية مما أدى ذلك إلى خروج عدد كبير من الشركات الوطنية من المجال الصناعي عقب تحرير الاقتصاد. كما أن المكسيك لم تشهد ما يمكن اعتباره نقلاً حقيقياً أو أصيلاً للتكنولوجيا التي بقيت أسرارها بيد الشركات متعدية الجنسية ومراكزها الرئيسة في الدول المتقدمة.

---

[1] البيانات في هذه الفقرة والفقرة السابقة من: www.unctad.org.

إن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي في احداث نقل فعلي للتكنولوجيا ليس له سند حقيقي على أرض الواقع. ولذا فلا غنى للدول النامية عن بناء قواعد وطنية للعلم والتكنولوجيا، وذلك من أجل امتلاك أحد العناصر الجوهرية لبناء القدرات التنافسية ولتحقيق تنمية متوافقة مع الوفرة لعنصر العمل من جهة، ومن أجل امتلاك قدرة حقيقية على استيعاب وتطوير التقانات الأجنبية من جهة ثانية، ومن أجل ارساء أسس راسخة للاعتماد على الذات من جهة ثالثة.

التبعية الاقتصادية

التبعية ظاهرة وثيقة الصلة بالتخلف، بل هي جوهر التخلف ذاته. لقد نشأت التبعية نتيجة لالحاق الدول النامية من خلال ما صار يعرف **بدول المركز الرأسمالي** المهيمنة **ودول الأطراف المُسيطر عليها. وجوهر التبعية هو تعطيل الارادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها للكثير من مصادر سيطرتها على شروط تجدد اقتصادها ومجتمعها، وتحكم دول المركز الرأسمالي والمؤسسات الدولية التي تهيمن عليها هذه الدول وتسخرها لخدمة أغراض التوسع الرأسمالي على الصعيد العالمي، وكذلك تحكم الشركات متعدية الجنسيات المرتبطة بها في مصائر الدول التابعة.** ومؤدى هذه العملية الحفاظ على نمط معين لتقسيم العمل الدولي، تحتل فيه الدول التابعة مكانة متدنية، وتقوم فيه بالدور الذي ينسجم واستراتيجيات دول المركز وشركاتها الاحتكارية الكبرى التي تعمل على تعظيم أرباحها على الصعيد العالمي، متجاهلة مصالح واحتياجات الدول التي تنشط فيها.

والتبعية بهذا المعنى تحرم البلد التابع من تطوير نظام إنتاج متوافق مع حاجات سكانه أو حتى مع هيكل الطلب. كما تحول بينه وبين إقامة هيكل إنتاجي متكامل ذاتياً، حيث تؤدي استراتيجية الاستعمار والشركات الكبرى إلى تكامل هيكل الإنتاج الوطني مع هياكل الإنتاج في دول المركز، بدلاً من أن تتكامل قطاعات الإنتاج المحلي مع بعضها بعضاً. وهو ما يحرم اقتصاد الدولة التابعة

من فرص النمو الذاتي ويعوق عملية التنمية على المدى الطويل. أضف إلى ما ينطوي عليه الاستعمار وعمل الشركات الدولية من استلاب للفائض الاقتصادي للدول التابعة، وحرمانها بالتالي من احداث التراكم الرأسمالي الضروري لتحقيق التنمية المنشودة. وتعرض التبعية الاقتصادات المفتوحة للأزمات والصدمات الوافدة من الخارج، الأمر الذي يعني اتصاف هذه الاقتصادات بدرجة عالية من الانكشاف أو الهشاشة، وفقدان الحصانة ضد التقلبات الخارجية. وهذا أيضا أحد معاني التبعية. التي تعيق التنمية وتتعارض مع الكرامة الوطنية وحقوق السيادة. ومن ثم يجب أن تهدف السياسات التنموية الجادة إلى التخلص من التبعية كشرط ضروري لاطلاق قوى التنمية واسترداد الكرامة الوطنية وتعزيز الثقة بالنفس.

لقد تحملت شعوب **دول الجنوب** الكثير من الآلام والتضحيات في كفاحها من أجل التحرر من الاستعمار في صورته التقليدية، وفي نضالها من أجل الانعتاق من السيطرة الأجنبية على مقدراتها الاقتصادية وتوجهاتها السياسية. وبعد استرداد دول الجنوب لاستقلالها السياسي، وقعت هذه الدول مرة أخرى في «**مصيدة التبعية**»، ولم يكن هذا التحول ناتجا عن أطماع الدول الرأسمالية الكبرى في خيرات وثروات دول الجنوب فحسب، بل أنه نتج أيضا عن أخطاء فادحة وقعت فيها معظم النخب الحاكمة في دول الجنوب، **أبرزها: الافراط في الاستدانة من الخارج، وعدم بذل جهد كاف لتنمية وتعبئة المدخرات الوطنية، وتجاهل اعتبارات الكفاءة وتغليب اعتبارات الثقة والولاء، والخلط بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية في ادارة المشروعات العامة، والمركزية الشديدة في ادارة شؤون الدولة وغياب الديمقراطية ومصادرة المبادرات الشعبية وفرض الوصاية على المنظمات الجماهيرية، مما خلق تربة خصبة لاستشراء الفساد وتآكل شرعية النظم الحاكمة، وتراجع التنمية، وتراكم الديون الخارجية والعجز عن الوفاء بالتزاماتها. وهو ما فتح الباب واسعا في نهاية المطاف أمام التدخل الأجنبي، أي التدخل من جانب الدول الدائنة**

ـ الرأسمالية أساسا ـ ومن جانب المنظمات الدولية التي تسهيرن عليها، لا سيما «البنك الدولي وصندوق النقد الدولي» بدعوى انقاذ النظام المصرفي وتأمين حقوق الدائنين. وكان ثمن الانقاذ من أزمة الديون الخارجية محددا وواضحا وهو القبول بمشروطيات الصندوق والبنك واتباع سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي.

والسؤال الآن هو: لماذا يتوقع أن يؤدي تطبيق هذا النموذج وما ينطوي عليه أو يرتبط به من انصياع للعولمة إلى التبعية، أو بالأحرى زيادة التبعية؟ والاجابة على هذا السؤال تفترض التركيز على قضية الارادة الوطنية في مقابل الارادة الأجنبية، وعلى قضية المصالح الوطنية في مقابل مصالح الأطراف الخارجية. ويمكن صياغة الاجابة عن هذا السؤال في ست نقاط، تتمثل في:

أولا: إن تحرير التجارة وفتح الاقتصاد أمام الشركات الدولية في مجال الاستثمار والانتاج وتقديم الخدمات، إذا نجح في اجتذاب استثمارات أجنبية كبيرة قد يؤدي إلى سيطرة الأجانب على قسم مؤثر من السوق المحلي، الأمر الذي يتيح لهم التأثير في توجهات الاقتصاد الوطني.

ثانيا: إن تحرير الاستثمار الاجنبي من القيود التي قد تقتضيها اعتبارات تخفيض عجز ميزان المدفوعات أو اعتبارات النمو المتوازن أو التكامل بين القطاعات، أو من الضوابط التي قد تمليها اعتبارات اجتماعية مثل المحافظة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستوعب أعدادا كبيرة من العمال لعجز توفير فرص عمل بديلة، أو من الشروط التي قد تقتضيها اعتبارات الأمن القومي، كل ذلك قد ينقص من حقوق السيادة الوطنية في تقرير نمط التنمية الملائم وتحديد السمات العامة لهيكل الانتاج المناسب. كما لا يخفى أن وجود الشركات الأجنبية وارتباط قطاعات من العمالة المهاجرة وغير المهاجرة بها، وكذلك تشابك مصالح قطاعات من الرأسمالية الوطنية والبيروقراطية مع مصالح هذه

الشركات، قد يؤدي إلى ازدواجية في سوق العمل، وإلى تكوين شرائح اجتماعية ذات مصالح اقتصادية يعتمد استمرارها على استمرار نشاط الأجانب. وهو ما قد يؤدي إلى اضعاف تماسك النسيج الاجتماعي واهتزاز الولاء، وهو أمر لا تخفى خطورته على الأمن القومي.

ثالثا: إن سياسة الخصخصة التي تفتح الباب بلا قيود أمام ملكية الأجانب للأصول الوطنية قد تؤدي في حالة نجاحها إلى تحكم الشركات الدولية بالأصول الانتاجية، مما قد يمكنها من تكوين مراكز احتكارية مهمة تتحكم من خلالها في السوق الوطنية. ولو كان هذا الأمر لا يشكل خطرا يذكر على السيادة والمصلحة الوطنية، ما كانت بعض الدول النامية قد تحفظت على توصيات الليبراليين الجدد، وذلك بفرض قيود على ملكية الأجانب للأصول الوطنية. فماليزيا مثلا تحرص على ألا تتجاوز ملكية الأجانب ٣٠% من أسهم الشركات الماليزية، كما أنها لا تسمح لشركات أجنبية بشراء شركة ماليزية بالكامل[1]. وتحظر بعض الدول امتلاك الأجانب للشركات أو لأنصبة مؤثرة من رأسمالها في بعض القطاعات التي تعتبرها حساسة للأمن القومي أو حتى للأمن الغذائي. كذلك حرصت كوريا وتايوان على فرض قيود متشددة على الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن المعروف أن بريطانيا وألمانيا لا تفتح الباب على مصراعيه أمام ملكية الأجانب للشركات الوطنية، سواء من خلال برامج الخصخصة أم من خلال برامج الاستحواذ. فحتى بالنسبة للشركات التي بيعت أسهمها بالكامل في اطار برنامج الخصخصة البريطاني، احتفظت الحكومة البريطانية بما أطلق عليه «السهم الذهبي» الذي يعطيها حق الفيتو في حالة نقل ملكية الشركة المباعة كلها سواء أكان النقل لطرف محلي

---

[1] د. محمد السيد سليم، هكذا تحدث مهاتير محمد في عيد ميلاده الثمانين، العربي، ١١ أيلول ٢٠٠٥.

(للحيلولة دون نشوء الاحتكارات) أم لطرف أجنبي (للحيلولة دون وقوع سيطرة أجنبية غير مرغوب فيها).

رابعا: تترتب على التحرير المالي، وفتح الباب أمام مغامرات الأجانب في البورصة دون قيود، وفتح الاقتصاد وتحرير الأسواق وتحرير الاستثمار الأجنبي، مخاطر متعددة قد تعصف بالأمن الاقتصادي للدولة، وكلما ازداد انفتاح الاقتصاد وتحرره، ازدادت احتمالات تعرضه للصدمات والأزمات الوافدة من الخارج، وذلك دون أن يمتلك قدرة كافية على الوقاية منها أو تحفيف آثارها السلبية. وهذا ما يطلق عليه الهشاشة أو الانكشاف، التي تعتبر أحد تداعيات التبعية[1].

خامسا: إن تقليص دور الدولة وفقا لليبرالية الجديدة، واندماج اقتصاد الدولة النامية في الاقتصاد العالمي، يترتب عليهما المساس بالسيادة الوطنية، أي تقييد الخيارات المتاحة أمام واضع السياسات الاقتصادية الوطنية. ويعود ذلك إلى تزايد الاعتماد على قوى السوق وتقليل الدور الضابط والموجه للاقتصاد من جانب الحكومات. وتزايد اخضاع الدول النامية لعدد متزايد من القواعد والمعايير والالتزامات التي وضعتها الدول الغنية أصلاً لخدمة مصالحها، والتي تسعى لتعميمها على جميع دول العالم من خلال المؤسسات الدولية الخاضعة لنفوذها، وبالطبع فإنه مع انكماش الحيز المتاح والخيارات المفتوحة أمام واضعي السياسات في الدول النامية التي قبلت ــ أو أرغمت على ــ التكيّف مع العولمة، تتقلص فرص اعمال الارادة الوطنية، الأمر الذي يمكن أن يلحق الضرر بالمصالح الوطنية لهذه الدول.

---

(1) راجع: علي توفيق الصادق وعلى أحمد البلبل (محرران)، العولمة وادارة الاقتصادات الوطنية، صندوق النقد العربي، وقائع الندوة التي عقدت في ١٨ــ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٠، ص ١٣٤ و٢٧٦ وما بعدها.

سياسياً أدت العولمة إلى تفاقم التبعية في دول متعددة في الجنوب. وتكفي الإشارة إلى المنطقة العربية. ففي زمن العولمة والهيمنة الأمريكية، أصبح العدوان على السيادة الوطنية من جانب **الولايات المتحدة** واقحام نفسها في الشؤون الداخلية وكأنه حق من الحقوق الطبيعية لهذه القوة العظمى. بل أن الحد الفاصل بين ما هو شأن خارجي وما هو شأن داخلي قد أصبح باهتا إلى حد بعيد. ومؤخراً، راحت **أمريكا** تعيد رسم خريطة المنطقة العربية ووضعت مخططات متكاملة لما أطلقت عليه «**مشروع الشرق الأوسط الكبير**»، لدمج اسرائيل باضافة إلى اصلاح نظام التعليم واعادة هيكلة النظام الصحي ونشر الديمقراطية وتدعيم المجتمع المدني وتعزيز حقوق الانسان وحماية الأقليات..الخ. وهذا بالطبع علاوة على التدخلات التي أصبحت روتينية في الشأن الاقتصادي.

إن اتفاقات **الشراكة الأوروبية** وأطر التعاون بين أمريكا وعدد من بلدان المنطقة قد أصبحت بمثابة عودة لسياسة مناطق النفوذ التي طالما كافحت الدول النامية من أجل الخلاص منها. وأصبح من المعتاد أن تتضمن هذه الاتفاقات تعهدات بتطبيق الليبرالية الجديدة، فضلاً عن التزامات بحماية حقوق الانسان. وهذا ما لوحظ أيضاً في الاتفاقات التي عقدها **الاتحاد الأوروبي** مع **الدول الأفريقية** ودول الكاريبي والباسفيكي، وفي الضغوط التي تمارس على هذه الدول لخصخصة قطاع الاتصالات والبنوك وشركات المرافق العامة.

وتحت رايات العولمة، وبدعوى محاربة الارهاب، ومنع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل التي تمتلك منها **أمريكا** بالطبع أكثر مما تملكه أية دولة أخرى، اعتبرت **أمريكا** أنها صاحبة الحق في تحديد ما هو ارهاب وما ليس كذلك، وتحديد من هو ارهابي وما هي الدول التي تأوي الارهاب ومن ثم تستحق العقاب. كما أباحت **أمريكا** لنفسها، وبالرغم من معارضة مجلس الأمن،

شن حرب شرسة على **العراق** بدعوى امتلاكه لأسلحة دمار الشامل، وهو ما ثبت أنه اتهام باطل ولا سند له على أرض الواقع، وذلك باعتراف من كانوا يصرون على هذه الاتهامات مثل وزير الخارجية السابق **كولن باول**. وفي هذا السياق تحولت **دول الخليج العربي** إلى ما يشبه المستعمرات الأمريكية، كما لم تستطع **مصر** ــ أكبر الدول العربية ــ أن تقف في وجه هذا العدوان، بل أنها قدمت له التسهيلات العسكرية والدعم اللوجستي. وإذا كان العرب قد سايروا داعية العولمة وزعيمة العالم الرأسمالي في هذا كله، واستجابوا لمطالبها في تطبيع العلاقات مع اسرائيل دون أن تقلع هذه الأخيرة عن ممارساتها الوحشية ضد الفلسطينيين ودون أن تظهر في الأفق بادرة حل منصف للصراع العربي الاسرائيلي، فضلاً عن توافق سياساتهم الاقتصادية مع نموذج الليبرالية الجديدة الذي تروج له أمريكا، **فهل هناك اسم لهذه العلاقة بين العرب وأمريكا أكثر ملاءمة من التبعية؟!.**

إن مسايرة الدول النامية للعولمة وقبولها للنموذج الرأسمالي الليبرالي الجديد يفتحان الكثير من الدروب والمسالك التي تفضي إلى تعميق علاقات التبعية التي تعطي الأولوية لمصالح الأطراف الخارجية على حساب المصالح الوطنية، والتي تعوق الارادة الوطنية وتعصف بالاستقلال الوطني. وكل هذه النتائج غير مستحبة وينبغي العمل على الخلاص منها بسلوك سبيل آخر غير السبيل الذي تفرضه العولمة وبرامج التكيّف الهيكلي.

برامج التثبيت والتكيّف الهيكلي:

إن السياسات المتضمنة في برامج التثبيت والتكيّف الهيكلي التي طبقت في بعض الدول النامية، ليست في الأصل سياسات للتنمية، وإنما هي على أحسن الافتراضات سياسات قد تهيئ ظروفاً أفضل لحدوث التنمية من خلال الأسواق والمبادرات الخاصة. وكان الغرض المباشر من هذه البرامج غرضاً مزدوجاً، ألا وهو زيادة قدرة الدول النامية على الوفاء بديونها المستحقة للدول المتقدمة،

وفتح أسواق الدول النامية أمام منتجات واستثمارات الدول المتقدمة. وبعد ذلك يأتي غرض النمو الاقتصادي. ولذا، فليس من الغريب أن تكون هذه البرامج انكماشية في المقام الأول تؤدي إلى الركود أكثر مما تؤدي إلى النمو، حتى بعد فوات سنوات متعددة على بدء تطبيقها[١].

وأن العلاقة بين برامج التثبيت والتكيّف الهيكلي هي في حقيقة الأمر علاقة غير مباشرة إلى حد بعيد، قد تحقق وقد لا تحقق اعتماداً على توافر أو عدم توافر الشروط والممارسات السابق تحديدها لنجاح عمل آليات السوق. بعبارة أخرى فإن الرابطة المنطقية بين برامج التثبيت والتكيّف والتنمية هي في الواقع سلسلة طويلة كثيرة الحلقات، غالباً ما تنكسر حلقة منها أو عدة حلقات تحت وطأة نواحي القصور المتعددة في عمل الأسواق في الدول النامية. وعندئذ تنقطع الصلة بين التنمية وبين ما يتصل بهما من أسباب يزعم دعاة العولمة الليبرالية أنها كامنة في برامج التثبيت والتكيّف، وتتبدد مع هذا الانقطاع فرص تحقيق التنمية المأمولة.

لقد أقدمت **الشبكة الدولية للمراجعة التشاركية لبرامج التكيّف الهيكلي**[٢] (ومن بعدها «**سابرين SAPRIN**»[٣]) بصياغة مشروع لبحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التحرير وتفكيك القيود والضوابط الادارية،

---

[١] للمزيد حول العلاقة بين برامج التصحيح والتنمية، راجع: رمزي زكي (محرر)، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٨٩.

[٢] وهي شبكة تضم عددا كبيراً من منظمات المجتمع المدني في تسع دول نامية (الأرجنتين ــ بنغلادش ــ الاكوادور ــ السلفادور ــ غانا ــ المكسيك ــ الفلبين ــ أوغندة ــ زمبابوي) ودولة من الدول الاشتراكية سابقاً وهي المجر، وتتعاون مع منظمات غير حكومية في أوروبا وكندا والولايات المتحدة. والشبكة تضم ممثلين لنقابات العمال وجمعيات صغار رجال الأعمال والمزراعين، والمنظمات المعنية بالبيئة، وجمعيات المرأة وجمعيات حقوق الانسان والجمعيات الدينية، وروابط الشباب، وأرباب المعاشات، إضافة إلى عدد من معاهد بحوث التنمية.

[٣] يعرف المشروع باسم مبادرة المراجعة التشاركية لبرامج التكيّف الهيكلي:
SAPRI: Structural Adjustment Participatory Review Initiative.

والخصخصة وسياسات التكشف التي تشكل أهم مكونات برامج التكيف الهيكلي. وقد استطاعت «**سابرين**» اقناع «**البنك الدولي**» بالمشاركة في تمويل هذا المشروع معها. واستغرق تنفيذ البرنامج في تسع دول نامية خمس سنوات ١٩٩٧ــ٢٠٠٢ وذلك بعد أعمال تحضيرية استغرقت لحوالي سنتين. وتوفير للمشروع التمويل اللازم من عدة جهات أهمها حكومات خمس دول اوروبية و **الاتحاد الأوروبي** و«**البرنامج الانمائي للأمم المتحدة**» والمنظمات غير الحكومية. وقد تعاونت في التنفيذ ثلاثة أطراف هي **حكومات الدول المبحوثة، والبنك الدولي . والشبكات الوطنية للمجتمع المدني التي ضمت المئات من منظماته.** ومن أهم ما يميز هذا المشروع منهجيته التي تقوم على المشاركة واسعة النطاق للأطراف ذات العلاقة ببرامج التكيف الهيكلي. إذ يتم الوصول إلى التقييم الوطني لآثار برنامج التكيف في أي دولة من خلال أربع مراحل. **أولها:** التعرف على أوسع قطاع ممكن من السكان المحليين المتأثرين بالبرنامج. **وثانيها:** عقد ملتقيات عامة تنظمها اللجان التوجيهية لمنظمات المجتمع المدني بالاشتراك مع ممثلي «**البنك الدولي والحكومة**». وذلك لمناقشة اجراءات التكيف وتحليل اثارها ومن واقع شهادات المتأثرين بها في المحليات المختلفة. **وثالثها:** إجراء بحوث مشتركة بشأن عدد من القضايا المختارة. وذلك بغرض تعميق تحليل اثار برنامج التكيف. ويشارك في هذه البحوث، إلى جانب فريق «**سابرين والبنك الدولي**» خبراء واستشاريون من تخصصات مختلفة. وترابعها: تجميع النتائج وعرضها ومناقشتها في مؤتمر وطني عام. وتوصل المشروع إلى النتائج التالية:

١ــ شهدت الدول المبحوثة نموا أكبر في الواردات بالمقارنة بالصادرات. ولهذا فإن هذه الدول واجهت زيادات في عجز الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات، مما زاد من مسؤوليتها الخارجية. وقد أدى تحرير الواردات وإغراق السوق المحلية بالواردات الرخيصة إلى تعثر الكثير من

المنشآت المحلية، وإلى تدمير الطاقة الإنتاجية الوطنية بخروج الكثير من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من مجال الإنتاج أو تعرضها للإفلاس؛ الأمر الذي أفضى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وبالتالي تخفيض القدرة الشرائية لقطاعات واسعة من المجتمع بشكل يفوق المنافع المفترضة للمستهلكين من جراء فتح أبواب الاستيراد أمام المنتجات الأرخص. ومن جهة أخرى، لم يتحول النمو المدفوع بالصادرات إلى قوة دافعة للاقتصادات المبحوثة، بينما تركزت المكاسب المرتبطة بنمو الصادرات في أيدي شرائح محدودة من السكان وفي عدد قليل من الأنشطة؛ الأمر الذي زاد من حدة التفاوتات في توزيع الدخل القومي.

٢- لم يؤد تحرير القطاع المالي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية في القطاع المصرفي، حيث اتسع الهامش بين سعر فائدة الإقراض وسعر فائدة الادخار في الدول المبحوثة. كما انتشرت الرشوة في أعقاب التحرير وطالت كل الوسطاء الماليين سواء أكانوا ينتمون إلى القطاع العام أو القطاع الخاص. كما شجع تحرير القطاع المالي المضاربات قصيرة الأجل والاستثمار في الأنشطة غير الإنتاجية، وكذلك القروض الاستهلاكية. وأحدث تحرير أسعار الفائدة وتحرير انتقال الأموال عبر الحدود سيولة شديدة لرأس المال؛ مما زاد من تعرض الاقتصاديات المبحوثة للصدمات الخارجية. وعموما، اقترن التحرير المالي باضعاف دور الدولة في توجيه وضبط حركة القطاع المالي، وإلى تقوية جماعات المصالح المكتسبة التي استأثرت بقسط وافر من التمويل المصرفي، وإلى تعزيز نمط للنمو يقوم على الممارسات غير التنافسية أي الاحتكارية. وقد أدى تركز الأصول المالية بدرجة أكبر في أيدي عدد قليل من أفراد القطاع الخاص إلى اتساع الفوارق في توزيع الدخل.

٣ـ تبنت الدولة المبحوثة تدهوراً ملحوظاً في مستويات التوظف وزيادة مضمونة في معدلات البطالة. ولم تسهم صناعات التجميع التي اقيمت في المناطق الصناعية الحرة كثيراً في زيادة فرص العمل، خاصة وأن صناعة هذه المناطق بالاقتصاد المحلي ضعيفة. كما تدهورت الأجور الحقيقية وأصبح توزيع الدخل يتسم بدرجة أعلى من التفاوت عما كان الحال عليه قبل البدء في برنامج التكيف. إذ انخفض نصيب الأجور في الدخل وأصبحت نسبة أكبر من العمال تعمل في ظروف تفتقر إلى الأمان الوظيفي. كما زادت نسبة التشغيل الناقص. وكانت البطالة الشديدة على الجماعات منخفضة الدخل، كما كان تأثر هذه الجماعات بانخفاض مستوى الأجور الحقيقية كبيراً. وعانت النساء من اصلاحات سوق العمل بدرجة أكبر من باقي قوة العمل. كما زادت نسبة عمالة الأطفال وكبار السن، وذلك لتعويض الانخفاض الذي طرأ على مستوى دخل الأسرة. وأخيراً، لم يحدث ما توقعه أنصار سياسات اصلاح سوق العمل من زيادة على نطاق واسع في الانتاجية والتنافسية.

٤ـ قادت الخصخصة في الدول المبحوثة إلى زيادة أرباح بعض الشركات المخصخصة، بينما استمر البعض الآخر في الخسارة. وعموماً فالزيادة في الانتاج التي حققتها بعض الشركات الانتاجية لم تكن لها علاقة بتغيير شكل الملكية بقدر ما كانت ناتجة عن أسباب وظروف أخرى. مثل تحرير حركة رؤوس الأموال، وانتقال الملكية إلى شركات رأسمالية أجنبية ذات قدرات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم لعملياتها. أما فيما يتعلق بخصخصة شركات الخدمات، لاسيما المرافق العامة كالمياه والكهرباء والنظافة والاتصالات، التي زالت أسبابها بعد الخصخصة، وذلك دون تحسن يذكر في نوعية الخدمة. وازدادت الأمور سوءاً بالغاء الدعم السلعي كان يوجه لهذه المرافق قبل خصخصتها. وإن كان قلل من عجز الموازنة

العامة للدولة، إلا أنه أدى إلى حرمان الفقراء وسكان المناطق النائية من الحصول على هذه الخدمات. وبالنظر إلى عودة أصول كثير من الشركات العامة سواء في قطاع الإنتاج أم في قطاع المرافق العامة إلى الشركات الأجنبية، فقد زادت نسبة ملكية الأجانب، وزاد تأثيرهم في الاقتصاد الوطني؛ الأمر الذي يشكل تهديداً للسيادة الوطنية.

٥ـ أظهرت دراسات الحالة في سبع **دول في أفريقيا وأمريكا اللاتينية** أن الإصلاحات التي أدخلت على نظم التعليم والصحة قد أدت إلى انخفاض ملموس في دور الدولة وفي قدرتها على توفير الخدمات العامة للغالبية العظمى من السكان؛ الأمر الذي جعل الحصول على هذه الخدمات يخضع بشكل متزايد لقواعد السوق وآلياته. **وأصبحت ذات الدخل المحدود مطالبة بتحمل تضحيات وأعباء كثيرة من جراء** خفض الدعم ونقص الانفاق الاجتماعي وتطبيق نظم المشاركة في التكاليف واسترداد النفقات في المؤسسات التعليمية والصحية. كما أن أساليب تصويب الدعم، قد فشلت في معالجة الفقر وعملت على استمرار سوء توزيع الدخل. ومن الملاحظ أن الارتفاع في كلفة التعليم أو العلاج لم يقترن بارتفاع في مستوى الخدمة. وهكذا تجاهلت سياسات التكيّف الهيكلي أن الانفاق على التعليم والصحة والدعم الموجه لهما هو في الحقيقة استثمار في العنصر البشري، وتعاملت معه على أنه انفاق يمكن التخفيف منه لتصحيح عجز الموازنة. ومن المفارقات تم دعم القروض وتقديم ضمانات للائتمان والحوافز الضريبية، وانقاذ الشركات والبنوك المتعثرة.

وتشير الدراسة التي قدمها «**بولتروفيتش**» و«**بوبوف**» إلى مؤتمر المعهد الدولي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة حول مستقبل اقتصاديات التنمية إلى أن تطبيق برامج التكيّف الهيكلي قد أدى إلى انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد في دول منطقة **أمريكا اللاتينية والكاريبي** بنسبة

٠,٨% سنوياً في الثمانينات، بينما لم يزد معدل نموه في التسعينات على ١,٥% سنوياً. أما في **منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** فقد حدث انخفاض في متوسط دخل الفرد بمعدل ١% سنوياً في الثمانينات، ولم يزد معدل نموه على ١% سنوياً في التسعينات. وقدر الانخفاض في الناتج المحلي الحقيقي في ٢٨ دولة في شرق أوروبا والاتحاد السوفييتي سابقاً بنسبة ٣٠% خلال التسعينات، أما في أفريقيا جنوب الصحراء، فقد كان الانخفاض في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ملحوظاً.

وكذلك تظهر سياسات التكيّف الهيكلي في عدد من **دول أمريكا اللاتينية** إلى أنها أدت إلى كوارث. وحسبنا أن نشير إلى تجربة **الأرجنتين**. التي شهدت أكبر كارثة اجتماعية واقتصادية خلال مائتي عام من تاريخها. فقبل أن تدخل الأرجنتين «**صندوق النقد الدولي**» في عام ١٩٥٧ كانت نسبة الفقراء لا تتجاوز ١٠%، وكان ٥٢% من السكان ينتمون إلى الطبقة المتوسطة. وبعد كارثة ١٩٩٩ و٢٠٠٠ ارتفعت نسبة الفقراء إلى ٦٠%، وانخفضت نسبة من ينتمون إلى الطبقة المتوسطة إلى ٢٢%. كما تعرض الاقتصاد الأرجنتيني لتقلبات شديدة، وانخفضت قيمة البيزو انخفاضاً مروعاً، وتزايدت المديونية الخارجية، وخيم الركود الاقتصادي على البلاد[١].

لقد وجهت انتقادات كثيرة إلى دفاع «**البنك الدولي**» عن سياسة تحرير التجارة ودعوته لاندماج الدول النامية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبخاصة منذ نشر تقرير التنمية في العالم ١٩٨٧ الذي انتهى من استعراضه لتجارب الحكومات في دعم التصنيع إلى أن الدول النامية التي اتبعت سياسات دمج

---

[١] راجع تحقيقات بعثة الأهرام إلى دول أمريكا اللاتينية، الأهرام، ١٢ نيسان ٢٠٠٥. وقد نشرت هذه التحقيقات لاحقاً في كتاب: بعثة الأهرام، أمريكا اللاتينية دروس في النهوض الوطني، الأهرام، القاهرة ٢٠٠٥.

القطاع الصناعي في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة الخارجية قد حققت نتائج أفضل من غيرها من الدول التي عزلت نفسها عن المنافسة الدولية.

لقد ظل **البنك الدولي** متمسكا بفكرة تحرير التجارة وخفض توحيد التعريفة الجمركية على الواردات. وأرجع فشل بعض الدول التي اتبعت سياسة تجارية تقوم على توحيد التعريفات إلى «**سوء التطبيق**». وقد استمر البنك في تمسكه بهذا الرأي حتى في دراسته عن «**المعجزة الآسيوية**» التي نشرت في عام ١٩٩٣، وذلك بالرغم من اعترافه بعدد من الأمور الهامة، مثل أن السياسة التجارية وحدها لا تكفي لإحراز نمو سريع، وأن للعوامل المؤسسية دورا مهما في نجاح أو فشل هذه السياسة، وأن التدخلات الحكومية مطلوبة لزيادة الاستثمار في الموارد البشرية والمادية وأنه لكي تكون السياسات الاقتصادية فعالة فإنها يجب أن تكون مصممة بالتوافق مع الظروف الخاصة بكل دولة.

لكن توصيات تلك الدراسة جاءت متناقضة مع بعض هذه الاستنتاجات. فقد تبنت الدراسة سياسات تجارية وصناعية موحدة لكل الدول وذلك بغض النظر عن مستوى تطورها. وأصرت على قصر التدخلات الحكومية على التدخلات الوظيفية، وعلى ألا تتصف تلك التدخلات بالانتقائية. وحثت الدراسة الدول النامية على الاقتداء **بدول شرق آسيا** في الأخذ بمعدلات منخفضة للتعريفات الجمركية بما يجعل الأسعار النسبية للسلع القابلة للاتجار اقرب إلى الأسعار العالمية.

وعموما فإن البنك استمر في التمسك بضرورة أن يكون التحرير سويعا، أي لكل الدول بغض النظر عن مراحل تطورها، وشاملاً وموحداً في كل القطاعات، وذلك **بالرغم من تراكم الأدلة على أن هذه الوصفة لم تكن هي التي ساعدت دول شرق أسيا على احراز النجاح؛ وبالرغم من الشواهد على أن التحرير السريع للواردات يؤدي إلى تخفيض ربحية المنشآت المحلية التي تتنافس مع الواردات وقد يؤدي إلى إفلاسها وإلى تراجع التصنيع.**

والبعض يرى بأن شهادات «**البنك الدولي**» بشأن سياسات «**توافق واشنطون**» بأنها شهادات مجروحة. لأنها مسكونة بالانحياز العقائدي المسبق لاقتصاد السوق الحر. وقد ظهر هذا الانحياز عندما رفض البنك النتائج التي توصل إليها أحد أقسامه بشأن التدخل على نطاق واسع في عمل الأسواق في **كوريا الجنوبية** من أجل دفع عملية التصنيع.

إن موقف **البنك الدولي** بشأن الأثر الإيجابي لتحرير التجارة على الكفاءة والنمو والفقر قد تعرض للتغيير تحت تأثير عدد من الدراسات التي أجراها مؤخرا. فقد ظهر في عدد من الدراسات التي نشرها البنك خلال ٢٠٠٤ـ٢٠٠٦ أن تحقق الأثر الإيجابي لتحرير التجارة يقتضي أن يقترن بإصلاحات وسياسات تكميلية في عدد من المجالات غير التجارية. وأن النصح بتحرير التجارة يجب أن يعتمد على ما إذا كانت هناك تشوهات في المؤسسات غير المتصلة بالتجارة وعلى درجة هذه التشوهات. وكذلك على الإمكانية المتاحة لإزالة هذه التشوهات.

وأيا كان التأثير المحتمل لهذه النتائج على موقف **البنك الدولي** من قضية تحرير التجارة. فإن **إصلاح القطاع المالي**، والاقتصادي يتطلب ما يلي: **تحسين رأس المال البشري (تعليم ـ تدريب ـ تطوير المهارات، وتوفير الخدمات الصحية)**. وتحديث البنية التحتية. وتوفير أسواق تعمل بكفاءة في مجال التأمين. مع تسهيل فرص الحصول على الخدمات التأمينية (لتقليل المخاطر المتعلقة بتقلبات الدخل). فضلاً عن تحرير الأسواق. لا سيما إزالة القيود على انتقال العمالة وعلى فصل العمال من وظائفهم. وتوفير مؤسسات تخفض من تكلفة البحث عن عمل والبحث عن العمالة المناسبة. وإزالة القيود على دخول المنشآت إلى الصناعات وخروجها منها. بالإضافة إلى المعونات الفنية للمزارعين ولغيرهم من صغار المنتجين. والحكم الرشيد.

التنمية المستقلة المستدامة

إن النموذج التنموي المقترح[1] كبديل لنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة هو نموذج التنمية الوطنية المستقلة، واستقلالية التنمية لا تعني العزلة أو القطيعة الكاملة مع العالم الخارجي. كما أنها لا تعني الانكفاء على الذات أو الاكتفاء الذاتي. فلا هذا ولا ذاك من الأمور الممكنة في العالم المعاصر، فضلاً عن أن كليهما يجافي المنطق الاقتصادي السليم. وإنما جوهر استقلالية التنمية ــ حسب تعبير دقيق للدكتور إسماعيل صبري عبد الله ــ هو **توفير أكبر قدر من حرية الفعل للارادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي، في مواجهة عوامل الضغط التي تفرزها آليات السوق، وفي مواجهة القيود التي تفرضها المؤسسات الراعية والحارسة للنظام الرأسمالي العالمي، ومن ثم توافر القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية بما يصون المصالح الوطنية**[2]. فلا تنمية في غيبة السيادة الوطنية، وكل تجاوز على السيادة الوطنية هو انتقاص من «**الحق في التنمية**». والاستقلال أمر نسبي، وليس مطلقاً بأية حال، والمطلوب توظيف العلاقات الخارجية لخدمة مصالح التطور الداخلي، لا لخدمة مصالح دول المركز الرأسمالي، مع استهداف اشباع الحاجات الأساسية للسكان، وبناء هيكل اقتصادي متطور ذي تشابكات قوية فيما بين قطاعاته المختلفة. وجوهر الاستقلال بهذا المعنى هو الاعتماد على الذات بصفة أساسية في مسعى التنمية. وبما أن الاستقلال نقيض التبعية والاعتماد على الخارج، فإن استقلالية التنمية

---

(1) محاضرة للدكتور إبراهيم العيساوي، ألقيت في مكتبة الأسد بدمشق بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٤.

(2) إسماعيل صبري عبد الله، مصر التي نريدها، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٢. وثمة تراث عربي وعالم ثالثي ثري في موضوع الاعتماد على الذات نذكر منه على سبيل المثال: محمد زكي شافعي ورمزي زكي، نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤. رمزي زكي، الاعتماد على الذات، المعهد العربي للتخطيط ودرا الشباب، القاهرة ١٩٨٧. محمد دويدار وآخرون، استراتيجية الاعتماد على الذات، منشأة المعارف، الاسكندرية ١٩٨٠. لجنة الجنوب، التحدي أمام الجنوب، تقرير لجنة الجنوب، ترجمة عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٠.

تعني اعتمادها على القوى الذاتية للمجتمع في المقام الأول. وفي مقدمة هذه القوى القدرات البشرية والمدخرات الوطنية، وذلك دون استبعاد اللجوء إلى الخارج للحصول على معونات أو قروض أو استثمارات أو تكنولوجيا، وذلك بشروط مواتية ودونما قيود تجور على حرية الإرادة الوطنية، وباعتبارها عوامل ثانوية تكمل الجهد الوطني وتعززه، ولكنها لا تحل محله ولا تغني عنه. والاعتماد على الذات لا يعني مجرد تناقص الاعتماد على الخارج. فهذا هو المعنى السلبي للاعتماد على الذات، حيث قد يكون الاعتماد على الذات في هذه الحالة مرادفاً للركود الاقتصادي. أما المعنى الايجابي للاعتماد على الذات فهو تعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية، وذلك بحشد وتعبئة الموارد الاقتصادية والبشرية، والقضاء على الهدر والتبذير والتبديد في استخدامات الموارد المتاحة، واعادة ترتيب أولويات توظيفها وذلك بالتركيز على ما يعزز النمو الاقتصادي، وعلى ما يرفع من درجة اشباع الحاجات الأساسية، وبذلك تترسخ أسس الاستقلال الوطني.

منطلقات التنمية المستدامة:

إن النموذج التنموي البديل يركن إلى خمس منطلقات تتجلى بـ:

أولا: احداث زيادة كبيرة في معدل الادخار المحلي: فالتنمية التي قدر لها الاستمرار والتواصل هي تلك التي قامت على المدخرات الوطنية وتراكم رأس المال الوطني. ومن الخطأ تصور أن التنمية يمكن أن تتحقق مع الافراط في الاستهلاك أو الاستيراد، اعتماداً على أن المعونات الأجنبية والاستثمار الأجنبي يمكن أن يحلا محل الادخار المحلي في انجاز التنمية. إذ أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في التكوين الرأسمالي الثابت على مستوى العالم بعامة وعلى مستوى الدول النامية بخاصة هي نسبة صغيرة. وحتى في الحالات القليلة التي ارتفعت فيها هذه النسبة لسنوات قليلة ــ كما في حالة **ماليزيا** في سنة ١٩٩٢، فإن النسبة لم تتجاوز الربع، ولم يكن ارتفاع هذه النسبة على حساب تراجع

معدل الادخار المحلي بأية حال. فمعدل الادخار المحلي في ماليزيا كان في حدود ٣٠%ـ٣٥% في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي.

ثانيا: التمسك بوظيفة الدولة المتدخلة: إن السوق في حد ذاته لا يصنع تنمية، وأنه حتى في الحالات التي سمح فيها لقوى السوق بالعمل جنباً إلى جنب مع التخطيط والتدخلات الحكومية، فإن التنمية كانت تتم، ليس بآليات السوق الحرة، وإنما بتوجيه الدولة للسوق وتحكمها في مساراتها، وفي ضوء مخططات محددة للدخول في صناعات بعينها ولتنمية المزايا النسبية في صناعات بذاتها، وذلك باستعمال حزم لا يستهان بها من السياسات الاستثمارية والتجارية والصناعية، لا سيما الحماية الجمركية والدعم للصناعات الناشئة وللصادرات، وكذلك السياسات الرامية إلى بناء قدرات علمية وتكنولوجية وطنية. ودور الدولة لا يكون تنموياً بحق إذا اقتصر على التوجيه والتحفيز وعلى تهيئة المناخ الاستثماري وتحسين البنية الأساسية. بل يلزم **ضبط الاستهلاك والاستيراد بغية رفع معدل الادخار المحلي رفعاً محسوساً، وتحويل الفائض الاقتصادي المحتمل إلى فائض اقتصادي فعلي والتحكم به.** وعدم تشتيت وبعثرة الفائض الاقتصادي وعدم انفراد الأطراف أو المواقع التي نشأ فيها بقرارات استخدامه حسب تفضيلاتهم الخاصة، ومن ثم تجميع هذه الفوائض أو النسبة الكبرى منها في وعاء واحد، يوظف في خدمة التنمية المستقلة. فضلاً عن التدخل المباشر في مجال الانتاج والاستثمار الانتاجي، والنهوض بالقدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية، وتأمين تكامل النشاطات العلمية والتكنولوجية الوطنية مع متطلبات البرنامج المتكامل للتصنيع والتنمية الشاملة. فهذه من المهام التي لا يقدر على انجازها القطاع الخاص المحلي الضعيف، ولا الاستثمار الأجنبي والشركات متعدية الجنسية التي تسيطر على تقسيم العمل الدولي وتفضل الاحتفاظ بأنشطة البحث والتطوير في مقراتها الرئيسة بالدولة المتقدمة.

ويشير تقرير حديث **ليونيدو** إلى أنه على خلاف ما كان يعتقده الكثيرون

من الاقتصاديين فإن التوليد المحلي للمعرفة قد أصبح شـــرطاً مسـبقاً للحـاق بالمتقدمين، وأنه يجب النظر إلى السحب من رصيد المعرفة العالمية وبناء النظم المحلية للمعرفة على أهمها عنصران متلازمان. ولذلك فإن على الـدول التـي تريد أن تقوي مركزها التنافسي وأن تلحق بالدول الصناعية، أن تستثمر بكثافـة في توليد المعرفة. ويستدرك التقرير بأنه إذا كانت هذه أولوية للتنميـة، فإنـها ليست كافية للنجاح؛ إذ يجب أن يتزامن بناء القدرات المعرفية المحلية بتوفـير نظام مالي فعال ونظام حكم رشيد، بحيث تؤدي إلى خلق طلـب محلـي علـى القدرات التكنولوجية التي يجري بناؤها[1].

ولكن أداء هذه المهام جميعاً لا يستقيم ما لم تحتويها وتنسق بينها خطـة للتنمية الشاملة. والقول بذلك لا يعني استبعاد آليات السوق كلياً. وإنما يعنـي أن ينظر إلى التخطيط كأداة أساسية ورئيسة لتوجيه حركة الاقتصاد والمجتمع، وأن ينظر إلى السوق كأداة مساعدة تعمل في الحدود التي ترسمها الخطـة الوطنيـة الشاملة. فهذا هو التعامل الواقعي مع السوق في الدول النامية، أي التعامل الـذي ينطلق من الاقرار بالقدرات المحدودة للسوق، والاعتراف بالأشـكال المختلفـة لقصور أو فشل السوق. ومن هنا يلزم أن يحظى اشـباع الحاجـات الأساسـية للسكان بأولوية متقدمة. **فهذا أمر ضروري حتى يكون للاعتماد علـى البشـر معنى يعتد به. وهو أمر ضروري لأن السوق لا يعترف بالحاجـات الأساسـية للفقراء، وإنما يعترف فقط بحاجات من يملكون القدرة الشرائية في المجتمع.**

والتأكيد على دور الدولة في احداث التنمية الشـاملة لا يعنـي مقاطعـة القطاع الخاص المنتج أو معاداته. فالجهد التنموي المطلوب ضخـم ومتنـوع، وليس في وسع قوة اجتماعية واحدة في المجتمع النهوض بمتطلبـات التنميـة الشاملة. بل ثمة حاجة إلى كل جهد انتاجي يمكن أن يقوم به القطـاع الخـاص وكذلك قطاع المنظمات الأهلية. ومثلما يعهد إلى التخطيط بعجلة القيادة، دونمـا

---

[1] **راجع:** رمزي زكي، الاعتماد على الذات، مرجع سابق، ص ١٢٣.

استبعاد لقوى السوق، يعهد النموذج البديل إلى الدولة والقطاع العام بعجلة القيادة، دونما استبعاد للقطاع الخاص الوطني ـ المنتج لا الطفيلي ـ والذي تتكامل نشاطاته مع الخطة الوطنية، لا مع الشركات الدولية. والتفريط في الطاقات الانتاجية للقطاع الخاص لا يتفق ومنطق تعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية. ولكن القطاع الخاص يحتاج إلى من يأخذ بيده وينسق بينه وبين القطاع العام. وليس هناك من يتولى هذه المهمة سوى الدولة من خلال خطة وطنية شاملة.

ثالثاً: تُعد المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة المدخل الصحيح لتوليد الشحنة الروحية التي لا تتحقق التنمية بدونها، فضلاً عن أن هذه المشاركة حق من الحقوق الأساسية للانسان. فالمشاركة يجب أن تتعدى كونها مجرد أداة لاستطلاع رأي المجتمعات المحلية في المشروعات المناسبة لها مع بقاء هيكل السلطة أو القوة ومع بقاء التمايزات الاجتماعية على ما هي عليه. كما أن المشاركة يجب أن تتجاوز الديمقراطية التمثيلية التي تقوم على علاقة غير مباشرة بين المواطنين والدولة من خلال المجالس المنتخبة، إلى الديمقراطية التشاركية التي تقوم على روابط أكثر مباشرة بين المواطنين والدولة؛ وذلك من خلال اتاحة فرص مشاركة المواطنين في ادارة المرافق العامة والمدارس والمستشفيات وغيرها من الهيئات العامة. ولكن هذه المشاركة قد تظل شكلية أو حتى سلبية، ما لم تستند إلى تغيرات في علاقات الثروة والسلطة تجعل لصوت العمال وذوي الدخول المنخفضة والفقراء وزناً يعتد به في مثل هذه المجالس.

وينبغي النظر إلى المشاركة على أنها حق من حقوق المواطنة، وعلى أن الهدف الأساسي لها هو انجاز تحولات عميقة في الممارسات الراهنة للتنمية بوجه عام، وانجاز تحولات عميقة في العلاقات الاجتماعية وفي الممارسات المؤسسية. وعموماً يجب الحذر من محاولات المهيمنين على السلطة في ظل العلاقات الحالية غير المتوازنة لتوزيع السلطة من الهاء الناس بترتيبات

وأجراءات ظاهرها مشاركة المواطنين وباطنها استمرار احتفاظ فئة قليلة بالثروة والسلطة.

وإذا كان للمشاركة أن تتجاوز المعنى المحدود للتعددية الحزبية والمجالس التمثيلية إلى امتلاك سلطة اتخاذ القرارات وإلى تكافؤ الفرص في التأثير على القرارات، فلابد من تمكين الناس من هذه المشاركة بوسائل متعددة، أبرزها تقريب الفوارق بين الطبقات. ذلك أن المشاركة الديمقراطية تفقد الكثير من مفعولها المأمول إذا كانت التفاوتات في توزيع الدخول والثروات كبيرة، وإذا استأثر نفر قليل من السكان بقسط ضخم من ثروة المجتمع ودخله. فالتركز في توزيع الثروة والدخل يفضي بالضرورة إلى تركز في توزيع السلطة والنفوذ في المجتمع. وهو ما ينسف أسس المشاركة وتكافؤ الفرص في التأثير على صناعة القرارات في المجتمع، ولا تتهيأ معه بالتالي ظروف موائية للتنمية المنشودة.

ولهذا فإن معظم التجارب الناجحة في التنمية قد شهدت في بدايتها عملية اعادة توزيع كبرى للثروة والدخل من خلال الاصلاح الزراعي والتأميمات والضرائب التصاعدية وتوفير الخدمات التعليمية والصحية المجانية ودعم السلع والخدمات المرتبطة بإشباع الحاجات الأساسية. وكان ذلك أحد ألوان المشاركة التي ساعدت على حشد وتعبئة الجهود الوطنية من أجل التنمية. كما ساعد الحرص على حسن توزيع الدخل وتوصيل منافع التنمية للفقراء وذوي الدخول المنخفضة أحد سبل الاحتفاظ بحماس الناس للتنمية وتعزيز استعدادهم للتضحية من أجل انجازها. وهذا يستوجب مراعاة الأبعاد التوزيعية عند تخطيط الانتاج والاستثمار.

فالواقع هو أن مسألة التوزيع تتحدد على المدى الطويل عند اتخاذ قرارات الاستثمار والانتاج: ماذا ننتج، ولمن ننتج، وكيف ننتج[1]. وهذا المنهج

---

[1] راجع في ذلك محبوب الحق، ستار الفقر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧.

مغاير لمنهج التنمية الموجهة بآليات السوق وفكرة «**التساقط**» أو انتشار منافع التنمية إلى الفقراء بشكل تلقائي، التي لم تزل تسيطر على نموذج الليبرالية الجديدة، وذلك بالرغم من تراكم أدلة كثيرة على عدم وجود تعارض بين حسن توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، وأن التوزيع الأكثر مساواة للدخل يدعم النمو ولا يعوقه[1]. ولذلك برغم كثرة الحديث عن المشاركة والانصاف والهجوم على الفقر، خاصة من جانب البنك الدولي، فإن مثل هذا الحديث لا طائل من ورائه، طالما بقي التمسك **بتوافق واشنطون** والعولمة الليبرالية، وطالما لم يعترف بالرابطة الوثيقة بين اللامساواة في توزيع الثروة والدخل واللامساواة في القدرة على التأثير في القرارات.

وإذا كان التحول الديمقراطي ضرورياً للتنمية بقدر ما هو ضروري لإقامة حياة سياسية من جهة، وللوقاية من الفساد وسرعة الكشف عنه واحتوائه عندما يقع من جهة أخرى، فإن هذا التحول يظل منقوصاً، والمشاركة التي تنتج عنه تبقى سطحية إلى حد بعيد، ما لم يتم التصدي لقضية توزيع الدخل والثروة. والحق أن قضية اعادة التوزيع، وتحويل قسط من الموارد من الأغنياء إلى الفقراء، لا ترتبط بقضية المشاركة وحدها، بل أنها ترتبط أيضاً بقضية تحسين الأحوال المعيشية لغالبية السكان في المجتمع. وفي هذا يقول **ثابو مبيكي** رئيس دولة جنوب أفريقيا عن حق: علينا أن ندرك أن تحسين أحوال الغالبية الفقيرة يتطلب تحويلاً للموارد على نطاق واسع من القسم الأغنى إلى القسم الأفقر من سكان جنوب أفريقيا. وهو يرى أن قضية اعادة التوزيع قد ازدادت أهميتها مع اتساع الفوارق بين الطبقات بحيث أن جهود التنمية وحدها لن تكفي لتحسين حال الغالبية الفقيرة من السكان. وهو يشير إلى أن الاتحاد الأوروبي فعل الشيء

---

(1) انظر مثلاً البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، أعداد مختلفة. وكذلك البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم ١٩٩٩/٢٠٠٠، حيث يعتبر أن من الدروس التي يمكن الخروج بها من دراسة خبرات التنمية خلال نصف قرن: أن النمو لا يتساقط، بل ينبغي أن تخاطب التنمية الحاجات الانسانية بشكل مباشر.

نفسه حين اكتشف أنه من المستحيل تطوير مستوى الدول الأعضاء الأقل تقدماً فيه دون تحويل للموارد على نطاق واسع من المناطق الأغنى إلى المناطق الأفقر من الاتحاد. ولذلك فهو يرى أنه من المستحيل أن نساير «**توافق واشنطون**» ونموذج الليبرالية الجديدة في أنه لكي تحسن أحوال المنطقة الأفقر من **ليفربول في انكلترا** مثلاً فإن كل ما يتعين عليك هو خلق الظروف المواتية لاجتذاب رأس المال، أي ايجاد ظروف صديقة للسوق. ويضيف **مبيكي** أنه إذا كان **الاتحاد الأوروبي** يعترف أيضاً بأن هذا العلاج لا يصلح، وأن الأمر لا يمكن أن يترك للسوق، بل إنه يتطلب تدخلات واعية من جانبه ومن جانب حكومات الدول الأعضاء لنقل جانب من الموارد من المناطق الأغنى إلى المناطق الأفقر، فإن عملية اعادة التوزيع التي تنطبق على **الاتحاد الأوروبي** تنطبق على دولة مثل **جنوب أفريقيا**.

رابعاً: التحكم بعلاقة الداخل الوطني بالخارج الأجنبي يوصف النمو قاطرة وليس العكس، وأن ما يجذب الاستثمار الأجنبي هو توافر امكانات حقيقية للنمو في الاقتصاد الوطني من خلال معدل مرتفع للادخار والاستثمار، وأن تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال عبر الحدود، ورفع الحماية والدعم عن الصناعات الوطنية وتحرير أسعار الفائدة والصرف قبل احراز تقدم ملموس في بناء الطاقات الانتاجية للدولة، وقبل تكوين مزايا تنافسية يعتد بها في بعض القطاعات، يمكن أن يلحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد الوطني.

ومصدر الخطر هنا هو محاولة تعميم نموذج واحد ــ وهو النموذج الليبرالي ــ على الدول جميعاً دون مراعاة للفوارق في مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمؤسسي. فالتحرير الذي قد تتحمله دولة مثل **بريطانيا** أو **فرنسا**، قد يكون **مهلكاً لدولة مثل مصر أو نيجيريا أو الأرجنتين أو الهند**. وقل مثل ذلك عن تخفيض معدلات الضرائب والتعرية الجمركية وتوحيد سعر الصرف والاكتفاء بالدعم الحكومي دونما تمييز بين

قطاع وآخر أو بين صناعة وأخرى، وكذلك محاولة تطبيق قواعد موحدة على جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، مع بعض الاستثناءات المحدودة وقصيرة الأجل لبعض الدول النامية والأقل نمواً.

وليس معنى هذا أن انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي مرفوض من حيث المبدأ. وإنما المقصود هو أن يكون مثل هذا الانفتاح متدرجاً وانتقائياً ومحسوباً في كل الأحوال في ضوء الشوط الذي قطعته كل دولة على طريق التقدم. وذلك هو ما يمكن أن يهيئ ظروفاً مواتية للتنمية في دول الجنوب، ويقيها من احتمالات الخراب العاجل إذا ما دُفعت أو اندفعت على طريق التحرر العمومي المتسرع.

ولذا فإن النموذج البديل يركز على عدد من المبادئ التي يسعى نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة إلى محوها، مثل الانتقائية والتمييز والتدرج في فتح السوق الوطني، بالتوازي مع التقدم في بناء القدرات الإنتاجية والعلمية والمزايا التنافسية. ومعنى ذلك أنه من الواجب أن تدعم السياسات التجارية والصناعية عدداً من القطاعات أو الصناعات المنتقاة بعناية، إما لأنها مولدة لفرص عمل وفيرة وإما لأنها توسع القاعدة التصديرية للاقتصاد، وإما لأنها تسهم في اشباع الحاجات الأساسية للغالبية الفقيرة من السكان، وإما لأنها ذات أهمية استراتيجية في بناء قطاع صناعي قوي يمكن أن يشكل قاعدة متينة للنمو والتنمية. ومن الخطأ الفادح أن تتخلى الدول النامية عن هامش المناورة الذي يتيحه لها تطبيق السياسات التمييزية في مجال التجارة وفي مجال الاستثمار، وذلك باتباع سياسة ليبرالية موحدة تجاه كل الواردات وتجاه كل أنواع لاستثمار الأجنبي. ولا بأس هنا من تقييد الواردات غير الضرورية حتى بالوسائل الادارية إذا لم يكن هناك مفر من ذلك، ولا بأس من حشد أدوات الحماية والدعم للصناعات الواعدة، ولا حرج في وضع الشروط على المستثمرين الأجانب، شريطة أن تتسق هذه الجهود وتتآزر من أجل تحقيق الخطة الوطنية للتنمية الشاملة.

خامساً: تعزيز التعاون بين دول الجنوب: والذي تمليه التحديات المشتركة التي تواجه **دول الجنوب** في سعيها للتنمية في الظروف العالمية الراهنة. فالقدرة على مواجهة هذه التحديات جماعيا ستكون أكبر بلا شك من قدرة كل دولة منفردة على مواجهتها. والتعاون بين دول الجنوب يجب أن يسير في خطين. أولهما: طريق تنمية القدرة التفاوضية مع الدول المتقدمة والمنظمات الدولية الخاضعة لنفوذها من أجل تعديل الشروط الجائرة والالتزامات المتشددة التي اضطرت **دول الجنوب** إلى قبولها، لا سيما في **منظمة التجارة العالمية**، ومن أجل الظفر بشروط أكثر ملاءمة في مجالات التجارة والاستثمار والملكية الفكرية وقضايا الديون والعون الدولي[1]. **وثانيهما:** طريق تنمية القدرات الذاتية لدول الجنوب في المجالات الإنتاجية والتجارية والعلمية والتكنولوجية والبيئية وغيرها. ويمكن أن يُسهم تجميع الموارد والخبرات والمهارات المتاحة لدى دول الجنوب، وحشدها لإنجاز مشروعات مشتركة في هذه المجالات، بشكل فعال في تنمية الجنوب، وفي إنقاص مستوى اعتماده على الشمال، وفي تعزيز قدرته على المساومة مع دول الشمال. وللتعاون بين **دول** الجنوب مستويات متعددة من الواجب تفعيلها جميعاً لخدمة التنمية. فالتعاون قد يشمل مجموعات قد يضمها أو لا يضمها إقليم واحد، مثل المجموعة العربية أو مجموعة الخمس عشرة. كما أن التعاون يمكن أن يجري على المستوى الحكومي وعلى المستوى الشعبي[2].

---

(1) راجع تأكيدات الرئيس البرازيلي لولا ووزير المالية الفنزويلي ميرتشو بشأن ضرورة التكامل الإقليمي والتعاون فيما بين دول الجنوب كشرط للتفاوض الفعال مع أمريكا ومنظمة التجارة العالمية، في الأهرام، تحقيقات بعثة الأهرام في أمريكا اللاتينية ٥ و٨ نيسان ٢٠٠٥.

(2) بالرغم من مرور ١٥ سنة على صدور تقرير لجنة الجنوب: التحدي أمام الجنوب، مرجع سابق، إلا أن الكثير من مقترحاته بشأن مستويات ومجالات التعاون فيما بين دول الجنوب لم تفقد أهميتها، بل أنها تشكل دليلاً ارشاديا قيماً للتقدم في هذا المجال. انظر بوجه خاص الفصل الرابع، ص ١٩٣ــ٢٥٧.

وبالرغم من أن هدف التعاون فيما بين دول الجنوب هدف قديم يعود إلى أيام الكفاح من أجل الاستقلال، وبالرغم من أنه لقي ترحيبا من الدول التي نالت استقلالها، وتكونت منظمات عدة لممارسة ألوان مختلفة من التعاون، إلا أن جهود التعاون قد اعتراها الضعف والوهن من جراء الانكسارات التي لحقت **بدول الجنوب**، لا سيما في سياق المنازعات الإقليمية، وفي سياق أزمة المديونية الخارجية. لكن حالة الخمول وفتور الهمم أخذت في الانحسار مؤخرا، تحت تأثير الشعور بالصدمة من ضخامة ما تورطت فيه **دول الجنوب** من التزامات في منظمة التجارة العالمية، ومن إصرار دول الشمال على فرض المزيد من الالتزامات الضارة بالتنمية على دول الجنوب، وتحت تأثير حركات مناهضة العولمة، وتحت تأثير ظهور قيادات جسورة وأكثر انحيازا لمصالح شعوبها في عدد من الدول النامية. وقد ظهرت بوادر ذلك عند انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس «**لمنظمة التجارة العالمية**» في **كانكون / المكسيك** في عام ٢٠٠٣، بتكوين **مجموعة العشرين** بمبادرة من **البرازيل والهند وجنوب أفريقيا**، ونجاحها في افشال هذا المؤتمر، وبالتالي إيقاف محاولات الدول المتقدمة لفرض المزيد من الالتزامات على **دول الجنوب**. كما كان للجهود المشتركة **لدول الجنوب** أثر واضح في توجهات **المؤتمر الحادي عشر لمؤتمر الختامي**، لا سيما التأكيد على أهمية توسيع المجال المتاح لاتخاذ السياسات الوطنية التي تخدم تنمية بلدان الجنوب.

التحديات التي تواجه التنمية المستدامة:

إن بناء اقتصاد غير تابع عن طريق تطبيق نموذج التنمية المستقلة هو عمل صعب في الظروف الدولية المعاصرة، ولكنه ليس مستحيلاً، خاصة في حالة الدول ذات الحجم المتوسط والكبير. ولا يجوز لصانع القرار الاقتصادي تجاهل هذه الصعوبات وفي مقدمتها:

١ــ **قد تثور صعوبات** مع بعض رجال الأعمال وغيرهم من ذوي المصالح **المكتسبة في** استمرار الاعلانات التي أصبحت مصدراً مهماً لتمويل أجهزة الاعلام الخاصة والعامة على السواء.

٢ــ الدخول في صدام مع «**منظمة التجارة العالمية**» ومع الدول الصناعية المتقدمة، فإن عواقب هذا الصدام غير مأمونة، وقد تشمل فرض عقوبات، وقد تصل إلى خروج أو إخراج الدول المعنية من **منظمة التجارة العالمية**، وقد تصل إلى فرض حصار اقتصادي. وتزداد احتمالات التعرض لمثل هذه العقوبات إذا لم تكن هناك تكتلات من **دول الجنوب** تدافع عن الدولة التي تلجأ لهذه السياسات لتعزيز فرص تنميتها، أو إذا لم تكن هذه **التكتلات الجنوبية** مستعدة للاعتراض على الممارسات العقابية أو الانتقامية من جانب الدول الصناعية المتقدمة، والتهديد بالخروج من **منظمة التجارة العالمية** في حال إصرار هذه الدول على مثل هذه الممارسات، أو إذا لم يكن التعاون فيما بين **دول الجنوب** قد تطور على النحو الذي يتيح بدائل للتجارة والاستثمار في داخل **الجنوب** ذاته، ويؤدي إلى تقليل اعتماد **الجنوب** على الشمال.

٣ــ المواجهة المحتملة مع الشركات الأجنبية التي استحوذت على بعض الأصول الوطنية سواء من خلال الخصخصة أم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن الاصطدام مع الأفراد والشركات المحلية التي تشابكت مصالحها مع مصالح هذه الشركات الأجنبية. والاصطدام مع الشركات الدولية قد يستثير الدول الصناعية المتقدمة. ومن هنا قد يتحول الصدام بين الدولة النامية وهذه الشركات، إلى صدام بينها وبين الدول الأجنبية ذات العلاقة معها.

الشروط الحاكمة لانجاح نموذج التنمية المستقلة والمستدامة:

إن **الشرط الأول** لتطبيق نموذج التنمية المستدامة ولمواجهة الصعوبات

التي قد يثيرها يفترض التعبئة الشعبية، وتعزيز الشعور بالأمل محل الشعور بالإحباط، والتحرر من الاحساس بالدونية إزاء الغرب المتقدم. ذلك أن الدول التي حققت إنجازات مرموقة في مجال التنمية لم تصل إلى ذلك بمجرد توفير الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة. وإنما ساعدها على ذلك أيضا شعور جارف وإيمان عميق لا يختلف كثيرا عما تشعر به الأمم عندما تخوض حربا ضد عدو شرس. إنه الشعور بالتحدي والثقة بالنفس والقدرة على مواجهة التحديات مهما عظمت.

فالتنمية المعتمدة على الذات الوطنية ليس مجرد عمل روتيني يؤدى بلا حماس، لإضافة تحسينات هامشية على هذا الجانب أو ذاك من جوانب الحياة. وإنما التنمية في حقيقتها حرب على التخلف والتبعية. والنصر في هذه الحرب مرهون بتوافر الحماس والحشد والتعبئة لكل الطاقات، وفي مقدمتها الطاقات البشرية. وتفجير هذه الطاقات لدى الجنود هو ما يجعلهم يضحون بأرواحهم فداء للوطن. وتفجير هذه الطاقات لدى المواطنين في سياق السعي للتنمية هو ما يجعلهم يضحون بالكثير من متع الحياة وملذاتها من أجل اعادة بناء الأمة وانطلاقها على طريق النهضة.

ولكن ما السبيل إلى تفجير طاقات الشعب؟ إنها تأتي في الغالب من خلال زعامة وطنية قوية وملهمة، ومن خلال أحزاب أو تنظيمات سياسية ذات طابع شعبي، تستطيع أن تستثير حماس الجماهير وتحشد قواهم وتعبئ جهودهم وتبث فيهم وعيا حقيقيا بطبيعة التحديات التي يتعين مواجهتها، كما تبث فيهم احساسا بقدرتهم على مواجهة هذه التحديات، وترسم لهم خطط السير نحو تحقيق الأهداف

والشرط الثاني لإمكانية تطبيق نموذج التنمية المستدامة هو الوعي بالصعوبات المحتملة والاستعداد لدفع الثمن الذي قد تتطلبه مواجهة هذه الصعوبات. وهذا الثمن يمكن أن يأخذ أشكالاً متعددة منها التضحية ببعض ألوان

الاستهلاك أو الاستيراد والتعرض لحالة من التقشف لا مفر منها لرفع معدلات الادخار والاستثمار. ومنها التعرض لعقوبات من جانب الدول التي قد تتضرر من السياسات التجارية والصناعية المرتبطة بهذا النموذج، أو التي قد تتضرر شركاتها العاملة في الدولة النامية من هذه السياسات وغيرها، لا سيما السياسات الرامية للسيطرة على الموارد والثروات الطبيعية الوطنية.

والشرط الثالث اللازم لتطبيق نموذج التنمية المستدامة إحداث تغيير في السلطة الحاكمة بنقل مسؤولية اتخاذ القرارات من **النخبة الحاكمة** التي تساير الغرب وتطبق النموذج الليبرالي الذي يريد تعميمه على العالم في ظروف العولمة، إلى **نخبة حاكمة جديدة** تعبر عن مصالح التحالف الطبقي المؤيد للتنمية المستدامة والمستعد لتحمل ما تتطلبه من تضحيات.

والشرط الرابع لتطبيق نموذج التنمية المستدامة هو المشاركة الشعبية، من أجل إنتاج رأي عام مؤيد للنموذج البديل ومتحمس لتنفيذه. كما أنها ضرورية لحسن تطبيق النموذج، وتفادي الأخطاء التي وقعت فيها الكثير من تجارب التنمية في «العالم الثالث» وفي المعسكر الاشتراكي سابقاً من جراء تعطيل آليات المشاركة والتحول إلى نظم دكتاتورية واستبدادية؛ وهو ما فتح الباب للمركزية المفرطة وللبيروقراطية والفساد ــ وهي جميعاً من الأسلحة الفتاكة التي أصابت التنمية في مقتل. وكما سبق بيانه، فإن مردود هذه المشاركة على التنمية يرتبط باعادة توزيع الدخل والثروة والحرص على درجة مرتفعة من العدالة الاجتماعية، فضلاً عن ايصال قسط وفير من ثمار التنمية إلى الغالبية من السكان في صورة دخل أكبر وفرص عمل أكثر وخدمات تعليم وعلاج أفضل، ونوعية حياة أرقى.

والشرط الخامس لانجاح التنمية المستدامة هو الأخذ بأساليب الوقاية ضد الممارسات الخارجية الضارة، واتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهتها عندما تقع. وأول هذه السبل هو اعطاء أولوية متقدمة للأمن الغذائي ورفع نسبة الاكتفاء

الذاتي من سلع الغذاء الأساسي، فضلاً عن تنويع مصادر استيراد الغذاء وتعظيم الاستفادة من دول الجنوب في هذا الشأن. ولما كان من المتوقع أن تستمر الحاجة قائمة لاستيراد السلع الوسيطة والاستثمارية اللازمة للانتاج وكذلك التكنولوجيا، فإنه ينبغي التحوط لتوقف هذه الواردات من مصادرها التقليدية في الشمال، والسعي لتنويع هذه المصادر لتشمل بعض المصادر غير التقليدية في **الشمال** والجنوب على السواء.

والشرط السادس من شروط التطبيق الناجح لنموذج التنمية المستدامة، ألا وهو رفع مستوى الوعي لدى النخب والجماهير على السواء بالأهمية القصوى للتعاون الاقليمي بوجه عام، والتعاون فيما بين **دول الجنوب** بوجه خاص.

الفصل الثالث

التحديات التي تواجه النظام الرأسمالي المعاصر

- الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي
- الأزمات الاقتصادية الدورية
- الأزمات الاقتصادية المعاصرة
- الأزمات الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا
- أزمة الاقتصاد الروسي

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

سوء استخدام الموارد:

يتحدد نمط استخدام الموارد الاقتصادية بالهدف من الانتاج – وهو تحقيق الربح – وبعمل قوى السوق. وفي ضوء ظروف السوق، يتخذ العديد من المنتجين قرارات فردية متضاربة تتعلق بنوع الانتاج والكميات التي تنتج والكميات التي تستخدم من كل عنصر، إلى غير ذلك من قرارات. وهذه الكيفية لاستخدام الموارد الانتاجية وتوزيعها بين النشاطات المختلفة تؤدي إلى سوء استخدام هذه الموارد وتفوّت على المجتمع زيادة في الانتاج من الممكن تحقيقها عن طريق استخدام أكثر ترشيداً لنفس الموارد، وفي ظل نفس الظروف. وسوء استخدام الموارد هذا يأخذ أشكالاً عديدة، فهو يأخذ شكل التعطل التام لقدر من الموارد من قوة عاملة ومن وسائل انتاج. وفيما يتعلق بقوة العمل يعرف الاقتصاد الرأسمالي نوعاً من البطالة المزمنة[١]. ففي بريطانيا مثلاً بلغ المتوسط السنوي لنسبة المتعطلين في أثناء السنوات العشرين الأولى من القرن الحالي ١٢% من مجموع عدد العمال الذين يخضعون لنظام التأمين الاجتماعي[٢]. وفي **الولايات المتحدة الأمريكية** تصل نسبة المتعطلين في فترة ما بعد الحرب، خاصة ابتداء من عام ١٩٤٨ وباستثناء سنوات الحرب الكورية، إلى نحو ٤,٥% من القوة العاملة[٣]. إذا أخذنا في الاعتبار أن الاقتصاديين يقدرون نسبة البطالة الاحتكاكية بين ٢، ٢,٥% من القوة العاملة في حين أن ما يقرب من ٢,٥% من القوة العاملة يكون في حالة بطالة مستمرة. **وفي إيطاليا** تدلنا الأرقام الرسمية على أن نسبة العمال المتعطلين المسجلين في مكاتب العمالة تقع بين ١١,٩% من القوة العاملة ابتداء من عام ١٩٥٠. أي أن ما بين ١,٧، ٢ مليون من

---

(١) Chronical unemployment, Chômage Chronique.

(٢) M. DOBB, Studies in the Development of Capitalism, p. 326.

(٣) S. ROSEN, National Income, p.226-227.

السكان العاملين وعددهم ٢٠ مليونا يوجدون في حالة بطالة دائمة[١]. وقد بدأ اقتصاد **ألمانيا** يعرف هذا النوع من البطالة منذ النصف الثاني من ستينات القرن الماضي. والسبب في هذا النوع من البطالة هو عدم كفاية الطلب الفعال، وعدم كفاية القدرة الشرائية، وهذا ناتج عن التناقض بين الربح وبين الأجور، إذ زيادة أحدها تعني نقصان الأخرى، وعن عدم كفاية الطلب على السلع الإنتاجية.

وهناك نوع آخر من البطالة يسمى **بالبطالة الاحتكاكية**[٢] ناتجة عن عدم تنسيق القوى الإنتاجية. وهي بطالة تنتج عن انتقال العمال من عمل إلى آخر، إما لتغير في مكونات طلب السوق أو لاستخدام طرق إنتاج موفرة للقوة العاملة، ومصحوبة بالاستغناء عن بعض العمالة التي كانت مستخدمة من قبل. ولو أنه من الممكن إعادة استخدام هؤلاء العمال وإدماجهم في العملية الإنتاجية إلا أن ذلك يأخذ بعض الوقت، الأمر الذي يترتب عليه بقاؤهم في حالة بطالة مؤقتة. بالإضافة إلى استخدام الطرق الفنية الجديدة في الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى تسهيل العمل، ولكنه قد يولد البطالة عندما يكون من شأن الطريقة المستحدثة التوفير من القوة العاملة. هذا النوع من البطالة يسمى **بالبطالة الفنية أو التكنولوجية**[٣]. ففي صناعة تكرير البترول في **الولايات المتحدة الأمريكية** مثلاً ازداد الإنتاج من سنة ١٩٤٨ إلى ١٩٥٤ بنسبة ٢٢% في حين انخفض حجم

---

(١) International Labour Office, labour Leaves the land, Geneva, 1960, p. 69.
انظر كذلك: I.L.O. Les Objectifs d'emploi dans le developpemnet économique, Geneva, 1961, p. 201.

(٢) Frictional Unemployment, Chômage frictionnel.

(٣) Technologucal Unemployment, Chômage technologique.
كلامنا على البطالة لا يغطي كافة أنواع التعطل المزمن. أهمها هو التعطل الجزئي underemployment; sous-emploi ويوجد عندما يعمل الفرد بصفة مستمرة وانما لفترة يومية تقل عن المعدل السائد في الصناعة أو عندما يعمل في وظيفة أقل من تلك التي يتناسب العمل بها مع استعداده وتكوينه الفني والتي لا يستطيع العمل بها لعدم وجود فرص العمل.

العمالة من ١٤٧ ألف إلى ١٣٧ ألف عامل[١]. وفي حالات التوسع السريع في النشاط الاقتصادي تختفي البطالة الفنية، بعد أن تكون قد حققت أثرها على مستوى الأجور، ولكنها قد تضيف إلى رصيد البطالة المزمنة في حالات النمو البطيء أو الركود الاقتصادي، الأمر الذي يدفع بالبعض إلى معارضة استخدام تقانات الانتاج على نطاق واسع.

أما فيما يتعلق بوسائل الانتاج فالتعطل ينعكس فيما يعرف بظاهرة الطاقة الانتاجية الزائدة[٢]. أي ابقاء جزء من الطاقة الانتاجية دون تشغيل حتى مع توافر القوة العاملة والمواد الأولية اللازمة لتشغيلها، وحتى في فترات التوسع الاقتصادي في كل الصناعات التي تكون في حالة انقراض الصناعات الحديثة المتوسعة. ففي **الولايات المتحدة الأمريكية** قدرت الطاقة الانتاجية المتعطلة في القطاع الصناعي بما يساوي ٢٠% في السنوات من ١٩٢٥ إلى ١٩٢٩، وهي سنوات توسع النشاط الاقتصادي[٣]. وتقدر بنفس النسبة في سنوات ما بعد الحرب، ابتداء من ١٩٤٧، وإن كانت قد وصلت إلى ٢٥% من الطاقة الانتاجية الكلية في صيف عام ١٩٥٤[٤]. وتختلف نسبة الطاقة الانتاجية المعطلة من صناعة إلى أخرى. ويعود وجود الطاقة الانتاجية المعطلة إلى عدم توافر الطلب الفعال، الأمر الذي يدفع إلى الحد من الانتاج على النحو الذي يمكّن المشروعات من تحقيق الربح، وهو أمر تستطيع المشروعات أن تفعله نتيجة لسيطرة الاحتكارات في النواحي المختلفة للانتاج.

---

(١) H. BARTOLI, Cours de Systémes et Structures économiques p. 62.

(٢) Excess Capacity.

(٣) The Brookings Institution, America's Capacity to Produce and America's Capacity to Consume, Sashington, 1934, p. 31.

مشار إليه في: J. Steindl, Maturity & Stagnation in American Capitalisom, Blackwell, Oxford, 1952, p. 4-5.

(٤) Fortune, Sep. 1954, p. 214.

ومن صور سوء استخدام الموارد الإنتاجية في ظل الاقتصاد الرأسمالي **إنتاج بعض السلع الضارة** من الناحية الاجتماعية ولكنها تدر ربحا فردياً، بينما بعض الخدمات الاجتماعية في حاجة إلى مثل تلك الموارد التي لا تتجه إلى إنتاجها نظرا لغياب أو لقلة الربح في مجال هذه الخدمات.

وهكذا أن جزءاً من الموارد الإنتاجية يستخدم على نحو ضار بالجماعة يؤدي في النهاية إلى القضاء على قدر من الامكانات البشرية للجماعة. ورغم ذلك فالوضع يستمر لأنه نشاط يدر ربحا فرديا. هذا في الوقت الذي تعاني فيه معظم البلدان الرأسمالية من النقص النسبي للخدمات العامة رغم ضرورتها الاجتماعية.

ومن صور سوء استخدام الموارد الإنتاجية في ظل النظام الرأسمالي تتكشف عندما تخصص الوحدات التي تسيطر على هذه الموارد جزءا منها لا لزيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع وإنما لزيادة الطلب الكلي حتى تتمكن من تسويق ما انتجته. ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نجد أن نسبة من رأس المال تخصص لإنشاء بيوت مالية مهمتها الإقراض بفائدة بقصد تمويل عمليات الشراء بالتقسيط. هذا الجزء من رأس المال تصبح وظيفته خلق الطلب اللازم عن طريق تمكين المستهلكين من انفاق جزء من دخلهم لقاء دفع فائدة معينة[1].

ومن صور سوء استخدام الموارد الإنتاجية تخصيص جزء من الموارد للانفاق على **الحملات الإعلانية** ففي **الولايات المتحدة الأمريكية** مثلاً وصلت

---

(1) انظر: S. TSURU (ed), Has Capitalism Changed, Shoten, Tokyo 1961, p. 197-199.
الواقع أن الشراء بالتقسيط يؤدي إلى زيادة الميل إلى الاستهلاك في الزمن القصير. انظر في تحليل هذه الظاهرة وآثارها:
J. Steindl, On Maturity in Capitalist Economies, in Problems, of Economic Dynamics & Planningm Essays in Honour of Michal Kalecki, PWN, Warszawa, 1964, p. 423.
Neil H. Bordon, the Economic Effect of Advertising, Irwin, Chicago, 1942. P. Baran, Reflections on Under consumption, in S. Tsuru (ed), Has Capitalism Changed? Op. Cit, P. 47 ff.

نفقات الاعلان إلى ٣,١٤% من الدخل القومي. فإذا ما أضفنا إلى هذه النسبة الأخيرة ما ينفق على العلاقات العامة أي ما يزيد على ٤% من الدخل القومي.

توزيع الدخل في ظل الرأسمالية:

يتحدد توزيع الدخل القومي بطبيعة عملية الانتاج. وتتحكم بتوزيعه العوامل التالية:

١ــ العمل وانتاجيته، وهذه الأخيرة تتحدد بالفرص التي تسنح للفرد ابتداءً من تطوير امكاناته الانتاجية عن طريق التعليم العام والفني والظروف المعيشية الأخرى.

٢ــ مقدار ما يتملكه الفرد من وسائل انتاج، تمكنه من أن يستحوذ على جزء من الناتج الصافي. قياساً بما تحصل عليه الطبقات أو الشرائح الاجتماعية الأخرى.

٣ــ النفوذ السياسي الذي يسمح لبعض الفئات بالحصول على نصيب من الدخل أكبر مما يتناسب مع عملهم أو مع ما تحت سيطرتهم من وسائل الانتاج. ويحقق الفساد أثراً مشابهاً على نمط توزيع الدخل.

٤ــ السياسة المالية للدولة وما تؤدي إليه من اعادة توزيع الدخل، إما عن طريق الايرادات العامة أو النفقات العامة.

وبما أن ملكية وسائل الانتاج خاصة في ظل الانتاج الرأسمالي فإن تملك البعض يعني استبعاد البعض الآخر. ومن هنا يتأتى انعدام العدالة في توزيع الناتج الصافي. ففي **بريطانيا** مثلاً كان نصف رأس المال الاجتماعي مملوكاً لعدد من الأشخاص يمثلون ما يزيد عن ١% من السكان، وكان ٨٠% من رأس المال الاجتماعي هذا مملوكاً لأشخاص يمثلون ١٠% من السكان. وعليه اختص ١% من السكان بما يقرب من ٢٠% من الدخل، بينما حصل النصف الأدنى من ذوي الدخول على ٢٥% من الدخل الكلي. ومن الملاحظ أن توزيع الدخل

القومي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الاتجاه نحو التخفيف من عدم عدالة توزيع الدخل القومي. ولكنه اتجاه يخفف من الحدة ولا يلغي طبيعة هذا النمط المرتبطة بطبيعة عملية الانتاج الرأسمالي.

وفي **الولايات المتحدة** قُدر الدخل اللازم لتغطية الحاجات الضرورية لأسرة واحدة في ظل الظروف الاجتماعية ومستويات الأسعار في المجتمع الأمريكي بأربعة آلاف دولار كدخل سنوي (بعد دفع الضريبة) في حين نجد أن ٣٦,٣% من الأسر الأمريكية لا تحصل على هذا القدر وفقاً لاحصائيات توزيع الدخل القومي. وأن ٢٤,٥% من الأسر تحصل على دخل سنوي (قبل الضريبة) مساوياً لمبلغ ٣٠٠٠ دولار. ومن ثم فإن مشكلة غياب العدالة في توزيع الدخل ما زالت قائمة، ولو أن حدتها قد قلت. كما أن مشكلة الفقر الشديد لا تزال مشكلة خطيرة[1]. ويترتب على غياب العدالة في توزيع الناتج الصافي التفاوت في المستويات المعيشية: في الغذاء، في الملبس، في الصحة، في التعليم والثقافة، الخ. وهذا الوضع في سوء توزيع الدخل القومي يزداد حدة إذا ما تخطينا العلاقة بين مختلف الطبقات الاجتماعية في داخل الاقتصاد الواحد في المجتمعات المتخلفة اقتصادياً التي كانت – وما زال الجزء الأكبر منها – تلعب دور الاقتصاد التابع للبلدان الرأسمالية المتقدمة.

النمو غير المتوازن:

إن من طبيعة الاقتصاد الرأسمالي أن يتطور من خلال الأزمات، ومن خلال انقطاع دوري للسير العادي لعملية الانتاج وتجدد الانتاج، انقطاع يتمثل في انكماش في القوى الانتاجية المستخدمة، الأمر الذي يؤدي إلى نقص في الاستهلاك النهائي وفي الاستهلاك المنتج، أي في استخدام الموارد الانتاجية في انتاج السلع والخدمات، هذا في الوقت التي توجد فيه حاجات اجتماعية وفردية غير مشبعة. فالنتيجة أن يبدأ الانتاج في الفترة التالية عند مستوى أقل انخفاضاً

---

(1) A. Oxenfeldt. المرجع السابق الاشارة إليه ص ٣٦.

من اعلى مستوى بلغه في الفترة السابقة. هذا الانقطاع يحدث بطريقة دورية تُكسب تطور الاقتصاد الرأسمالي صفة التطور من خلال التقلبات، من خلال المرور بفترات توسع اقتصادي يعقبها فترة انكماش، يعود بعدها الاقتصاد إلى التوسع المصحوب في كثير من الأحيان بالتضخم. وقد شهدت الحقبة الأخيرة تعايش الاتجاه التضخمي مع البطالة وتعطل الموارد المادية، وخاصة في الاقتصاد الأمريكي[1].

الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي

في ظل التنافس بين رؤوس الأموال الدولية تتعمق ظاهرة الاستقطاب الاقتصادي جراء نظام القيم السلعي: فالعلاقات الاجتماعية لا تقوم إلا بالمقابل المادي، أي إذا كانت على سبيل المبادلة وكل شيء قابل لأن يشتري بالنقود، وكل القيم الاجتماعية تدور حول هذا المحور، إذ أن قانون السوق يطغى على قوانين المجتمع. ولا تدخر هذه المنظومة من الأخلاقيات جانباً من جوانب الحياة الاجتماعية. وهي تتبع لقانون حركة رأس المال. فهي تغزو الأفراد والمجموعات والطبقات السياسية وأشخاص المجتمع الدولي بمؤسساته. ثم هي تتسع مكانياً بعدوانية رأس المال التي تطال المحلي والقطري والدولي، وتتطلع إلى العالم كحقل اقتصادي وقانوني وقيمي واحد تزول فيه كل قوة قد تعترض سبيل هذه الأخلاقيات. وعليه فهي تبرز لتقضي حتى على وهم العدالة الاجتماعية: عدالة توزيع الثروة، ومن ثم عدالة توزيع الدخل، ومن ثم عدالة توزيع السلطة، **وعلى الأخص فيما يتعلق بالحق في الحياة والحق في العمل والحق في الثقافة والحق في الصحة. وتبرز منظومة أخلاقيات الرأسمالية المعاصرة، كمنظومة أخلاقيات لا إنسانية، في العنصرية، وتبرز في ممارسات الابادة البشرية. وتبرز في العنف والارهاب. وتبرز في الفساد. وتبرز في**

---

[1] انظر في ذلك، محمد دويدار، الاقتصاد الرأسمالي في أزمته، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٠.

الجريمة المنظمة دولياً بموضوعاتها المختلفة ومؤسساتها المتعددة. وتبرز أخيراً في الجاسوسية والقرصنة المعرفية كانتهاك للخصوصية الاجتماعية على مستوى الأفراد والمجموعات البشرية والدول.

أولاً: غياب العدالة الاجتماعية:

إن ما يسود الاقتصاد العالمي ليس فقط غياب العدالة ما بين الأمم بل وفي داخل البلد الواحد فيما بين الطبقات والشرائح الاجتماعية، وإنما كذلك اتساع الهوة فيما بين قاعدة التركيب الاجتماعي وقمته، على مستوى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة وعلى مستوى المجتمع العالمي. ويبرز توزيع الثروة الاقتصادية على الصعيد العالمي حيث ٢٠% الأغنى من سكان العالم يحصلون على ٨٢,٧% من الدخل العالمي. والـ ٢٠% الأفقر من سكان العالم يحصلون على ١,٤% من الدخل العالمي. وعليه يتمثل الفرق بين الفقر والغنى على الصعيد العالمي من ١: ٧٤ (تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام ١٩٩٩). وفي أكثر من ٨٠ دولة يظل متوسط دخل الفرد عند المستوى الذي كان عليه عام ١٩٨٧. أما فيما يخص نصيب دول منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية التي تضم الدول الصناعية المتقدمة فيصل إلى نحو ٧٠% من مبادلات السلع المادية والخدمات في العالم. وهي تستقبل ٥٨% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويوجد في داخلها ٩١% من المستخدمين لشبكة الإنترنت. وحتى بالنسبة لبلد رأسمالي متقدم تعرف حياته السياسية قوة تنظيمية خاصة، نقابية وسياسية، للطبقة العاملة، وهو **فرنسا**، تعكس مؤشرات توزيع الثروة والدخل نفس الاتجاهات، والفرق بين أعلى شريحة من السكان وأدنى شريحة يتمثل، بالنسبة لتوزيع الثروة في ١٥٦ مرة وبالنسبة لتوزيع الدخل في سبعة أمثال. بعبارة أخرى يحصل ٥٠% من السكان على ٢٤,١٧% من الدخل القومي، بينما يحصل ١٠% من السكان على ٢٧,٧٢ من اجمالي الدخل.

فإذا أضفنا إلى ذلك دور الأنظمة المالية في البلدان الرأسمالية في استقطاع

جزء لا بأس به من دخول ذوي الدخل المحدود سواء عن طريق الضريبة أو عن طريق اقتراض الدولة بفائدة يحصل عليها أصحاب الثروة النقدية القادرون على اقراض الدولة بما لديهم من مدخرات نقدية. لتدفع لهم الفوائد وأصل الدين من حصيلة الضرائب التي يتحمل الجزء الأكبر منها أصحاب الدخول الأدنى.

بالإضافة إلى الفقر المطلق والنسبي في البلدان الرأسمالية المتقدمة يعيش قرابة ١,٣ مليار نسمة في بقية العالم على أقل من دولار واحد في اليوم. وما يقرب من مليار نسمة لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية الأساسية. ويبين تقرير «**مركز دراسات الغذاء**» في **الولايات المتحدة** أن ٣,٧ مليون أسرة أمريكية تعاني من الجوع وأن ١٠,٥ مليون أسرة لا تحصل على الغذاء الكافي. وبذلك يصل عدد من لا يحصلون على الغذاء الكافي في **الولايات المتحدة** إلى نحو ٣١ مليوناً من السكان. ويضيف التقرير أن الجوع في **الولايات المتحدة** لا يظهر في شكل مجاعة ولا يؤدي إلى الموت، وأنه يمكن تخفيف العدد إلى النصف لو أنفقت الحكومة الأمريكية خمسة مليارات دولار سنوياً. كما يعاني زهاء ١٦٠٠ مليون طفل من سوء التغذية. وفي **مصر** يعيش ٤٠% من سكان القاهرة تحت خط الفقر وتزيد النسبة عن ذلك في مدينة الاسكندرية حيث يعيش ٣٨% من سكانها في أنواع مختلفة من العشوائيات. وفي **لبنان** يعيش ما يقرب من ٣٣% من السكان تحت خط الفقر. وفي عام ١٩٩٧ كان ما يناهز ٨٥٠ مليوناً من البالغين أميين، على مستوى العالم. وفي البلدان الصناعية المتقدمة أكثر من مليون نسمة أميون. وكان ما يناهز ٢٦٠ مليون طفلاً خارج التعليم المدرسي على المستوى الابتدائي والثانوي. وبالنسبة للحالة الصحية، لا يحصل خُمس سكان العالم على مياه صالحة للشرب. وفي الفترة ١٩٩٠ -- ١٩٩٧ زاد عدد المصابين بفيروس مرض نقص المناعة البشرية (الايدز) بأكثر من الضعف، بحيث كان أقل من ١٥ مليوناً ليتجاوزها إلى ٣٣ مليوناً، ويكاد المرض يعصف ببعض بلدان أفريقيا. ويفتقر أكثر من ٨٨ مليون نسمة إلى الخدمات الصحية الأساسية. كما يفتقر ٢,٦ مليار نسمة إلى مرافق الصرف

الصحي الأساسية. ويموت كل عام قرابة ثلاثة ملايين نسمة نتيجة لتلوث الهواء. ويموت ما يناهز ٨٠% منهم نتيجة لتلوث الهواء الداخلي. ويموت أكثر من خمسة ملايين نسمة نتيجة الاصابة بأمراض الاسهال الناجمة عن تلوث المياه.

ثانياً: التمييز العنصري والاضطهاد العرقي:

للعنصرية في البلدان الرأسمالية جذورها التاريخية: فهناك عنصرية أوروبا الغربية التي انبثقت من طبيعة رأس المال، كعلاقة اجتماعية تتضمن تجريد غالبية أعضاء المجتمع من السيطرة القانونية والفعلية على قوى الانتاج المادية، ومن ثم ضرورة اخضاع المستخدمين لهذه القوى المادية. والاخضاع يتضمن الاستعلاء. والاستعلاء تجاه البشر ينتج العنصرية. والعنصرية تبررها النظريات وتعمل على تسويقها، فتكون أيديولوجية العنصرية: تروج لسمو البعض في مواجهة البعض الآخر وازاحة الآخر: سمو الجنس الأبيض في مواجهة الأجناس الأخرى، سمو احدى عرقيات البيض في مواجهة عرقيات أخرى، سمو يهود العالم في مواجهة بقية العالم. وتتنوع تصنيفات السمو المدعى به. وتتعدد أشكال العنصرية. وتبدأ العنصرية الرأسمالية على أشدها في أفريقيا، مع صمود الرأسمالية، حيث حولت الملايين من سكانها الأحرار إلى عبيد، لتغذي النشاط الاقتصادي الزراعي والصناعي بقوة عاملة رخيصة، وتجعل من تجارة الرقيق تجارة محورية في تحقيق الأرباح اللازمة لتراكم رأس المال. ثم تحولت العنصرية الرأسمالية إلى أنماط تعامل مع شعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وانتهت عنصريتها لتغطي كل تاريخ القرن العشرين: عنصرية تجاه السكان السود في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن أبادت السكان الأصليين، عنصرية في مواجهة سكان بلدان الاستعمار الاستيطاني، في الجزائر، وفي كينيا وفي جنوب أفريقيا وغيرها.

وتمتد العنصرية الرأسمالية إلى المنطقة العربية في شكل عنصرية مركبة

بادخال عنصرية من أذلتهم أوروبا الرأسمالية بممارسات المعاداة لما أسمته «**بالسامية**» وذلك عبر الظاهرة الصهيونية التي صدرها رأس المال المهيمن دولياً منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، بما تتضمنه من عنصرية تقوم على الاغتصاب والإبادة والتدمير. وإزاء العجز التاريخي لديمقراطية «رأس المال» عن حل التناقضات الداخلية في مرحلة الأزمة الاجتماعية التي تعم عالم اليوم، ازاء هذا العجز التاريخي تكشر العنصرية الرأسمالية عن أنيابها لتمكن اليمين النازي، بعنصريته الفكرية والعملية، من الوصول إلى المؤسسات القانونية للدولة الرأسمالية. وهي ممارسات تتبدى على مستوى الشارع الأوروبي في التمييز الثقافي ضد غير الأوروبيين من القوة العاملة ومن العنف الاجرامي كما تمت ممارسته في **جنوب أسبانيا** في مواجهة القوة العاملة المغربية عند مطلع شباط ٢٠٠٠. كما تتبدى العنصرية على مستوى المؤسسات القانونية والسياسية للدولة، كما هو الحال في المدن الفرنسية التي «اختير» فيها العمد من أحزاب اليمين العنصري.

وتعد **حروب الإبادة البشرية** في المرحلة الحالية، كمظهر من مظاهر العنصرية الرأسمالية، بعدما عرفه تاريخ الرأسمالية الكولونيالي والامبريالي من حروب لاخضاع الآخرين أو سحقهم باسم «**التحضر**» و«**التحديث**». حرب الابادة ضد الشعب العربي في العراق، وهي مخالفة حتى للقانون الدولي العام، الذي يجسد في الواقع شرعية رأس المال. تأتي الحرب مخالفة له عندما تتخطى العقوبة جسامة الفعل، وعندما تستمر العقوبة بعد انتهاء الفعل الموجب لتوقيع الجزاء، وعندما تستمر العقوبه بحجة امكانية أن تعيد الدولة تسليح نفسها أو أن تمتلك أسلحة الدمار الشامل، في الوقت الذي تتسلح فيه كل دول العالم، وتمتلك فيه دولة قائمة على الاغتصاب وممارسة إرهاب الدولة، ضاربة عرض الحائط بكل قرارات «**الشرعة الدولية**». نقول عندما تمتلك هذه الدولة أسلحة الدمار الشامل وتعربد في مواجهة شعب فلسطين وغيره من الشعوب العربية يومياً. وتكون حرب الابادة ضد الشعب العربي في العراق مخالفة للقانون الدولي العام

عندما تصيب العقوبة الشعب، وعندما يتضمن تنفيذها مخالفات للاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المدنيين، وعندما يتبدى مضمون العقوبة في الاستخدام اليومي للقوة العسكرية دون ما سند من حق أو «قانون» في القضاء على الإنجاز الحضاري للمجتمعات والقتل المتعمد للشعوب عن طريق أما انتزاع الحياة من صغارها أو ابقاء الصغار فاقدي العافية الجسدية والذهنية. ويعرف المجتمع العالمي، عبر الممارسات العنصرية وحروب الإبادة البشرية، ظاهرة الالتجاء الجماعي إلى أرض أخرى، يفر إليها «لينفذ بجلده» في الوقت الذي يكون فيه فاقداً لأرضه ولتاريخه ولكيانه الاجتماعي ويصبح محترفاً للاغتراب، ويصير موضوعاً للتفاوض تعبث به القرارات المتضاربة والمغرضة لصانعي «الشرعة الدولية» التي هي في الواقع شرعة رأس المال الفاقدة للمشروعية الإنسانية.

ثالثاً: الفساد كصفة ملازمة للرأسمالية المعاصرة:

يتمثل الفساد في الحصول على ميزة عينية، مادية أو غير مادية، أو مالية باتيان فعل غير مشروع وفقاً للشرعة القانونية في البلدان الرأسمالية، دون أن ندخل في الحسبان الشرعة الأخلاقية وفقاً لما هو إيجابي في التراث القيمي للبشرية. فالفساد هو الحصول على غير المستحق باتيان ما ليس بحق له. وبقدر ما للفساد من مستفيدين وأصحاب مصلحة آثمة، له ضحاياه: ممن يضارون في مصالحهم المادية ومقدراتهم المعنوية ويصابون باحباطات فردية وجماعية واجتماعية. **وهو عادة أداة أقوياء الأرض**، خاصة من يتملكون قدراً من السطوة السياسية أو الادارية أو الاقتصادية، مضحياً بالمستضعفين في الأرض. ويستشري الفساد في الدول الرأسمالية كافة، متقدمة ومتخلفة. ويصبح ظاهرة كيفية سائدة تفرض نفسها على الأصعدة كافة. وقد تعددت صور الفساد إلى درجة أقلقت ضمير عدد من الباحثين، لينتهي بهم الأمر إلى انشاء فروع لبعض العلوم الاجتماعية تنشغل بالفساد كظاهرة اجتماعية في إطار الكل الاجتماعي، تسود وتسوّدها أنظمة قيم الطبقات السياسية الحاكمة بما تمتلكه من وسائل تكوين الوعي وتشكيل الرأي وتحت شعار أن «**الفساد موجود.. موجود.. موجود.. في**

كل الوجود». وظاهرة الفساد تفرض نفسها على مستوى الأفراد وعلى مستوى الطبقة السياسية الحاكمة وبقية طبقات المجتمع باعتبار أن «**الناس على دين ملوكهم**» وأن «**الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها**» وعلى مستوى الطبقة السياسية وعلى مستوى مؤسسات المجتمع الدولي. فالصحافة تعج بكل أنواع الأمثلة الممجوجة للفساد في دوائر الحكم ودوائر المال ودوائر الأعمال ودوائر التعليم ودوائر الاعلام ودوائر «الثقافة» على نحو يغذي ثقافة الفساد.

وعلى مستوى فساد الطبقة السياسية الحاكمة قد يكفي ما انكشف عن ممارسات الطبقة التي حكمت **إيطاليا** منذ صبيحة الحرب العالمية الثانية حتى اليوم. حيث شمل الفساد معظم الشخصيات العامة سواء بالنسبة لمن يسيطرون على مقاليد «**السلطة التنفيذية**» أو من كانوا من رجالات «**السلطة التشريعية**» في ضلوعهم في الفساد والمشاركة في عالم الجريمة المنظمة للمافيا الإيطالية. وتبرز ممارسات الفساد بالنسبة لرأس الدولة بمناسبة تمويل الحملات الانتخابية، بواسطة أصحاب المصالح المكتسبة، كما حدث في تمويل الحملة الصحفية للرئيس الحالي **للولايات المتحدة** ولمستشار **ألمانيا** المنتمي إلى الحزب «الديموقراطي» المسيحي عندما تلقى أموالاً من رجال أعمال فرنسيين استبقاها في حسابات سرية. وقد دفع انكشاف الحقيقة المسؤول المالي للحزب إلى الانتحار مدفوعاً بما تبقى لديه من بعض الحياء الاجتماعي على سبيل الاستثناء الذي يؤكد القاعدة العامة. وكما انكشف عند استخدام أموال **بلدية باريس** لهذا الغرض بفضيحة مالية تطول العديد من المقربين لرئيس الجمهورية الفرنسية.

وكما يحدث الآن بالنسبة لتمويل شركات الأدوية للحملة الانتخابية لأحد المرشحين للرئاسة في **الولايات المتحدة الأمريكية** لكي يساعد على منع شركات أدوية في جنوب شرق آسيا من انتاج دواء مضاد لمرض فقدان المناعة (الايدز) لكي لا تنافس الشركات الأمريكية. وكذلك الفساد المرتبط بفضيحة مالية تخص تعاونيات الطلاب في **فرنسا** استقال بسببها وزير المالية والاقتصاد في الوزارة «الاشتراكية» الحالية. كما يوجد ثلاثة من وزراء اليمين السابقين محكوم عليهم

في **فرنسا** باساءة الائتمان في قضية تمويل غير مشروع لحزب من الأحزاب. تبرز آخر فضائح الفساد في **فرنسا** بالنسبة لرئيس المحكمة الدستورية العليا، الذي كان وزيراً للخارجية وأحد المقربين لرئيس الجمهورية السابق، الذي ساعد صديقة له في التعاقد مع شركة النفط «ألف» واستفاد مالياً من ذلك.

وفي **بريطانيا** تتعدد القصص ومنها ما نشر في صباح الأحد ١٩ آذار ٢٠٠٠ من حصول وزير الشؤون الأوروبية في الحكومة البريطانية على رشاوى للقيام بعض أعمال تتعلق بوظيفته. وهكذا يكون وصول بعض نواب عن الشعب إلى السلطة عبر ممارسات الفساد والفضائح المالية والجنسية، وتكون السلطة معبراً لممارسات أكثر فساداً. ويرتكبون في تمتعهم بحصانة يعطيها النظام السياسي «للوكيل» ويحرم منها «الأصيل» صوراً متعددة من الفساد والافساد. وتمتلئ المسافة بين «الأصيل» و«الوكيل» بكل صور وممارسات لا أخلاقيات الرأسمالية.

وفي **مصر** يتحول «**نواب الشعب**» إلى «**نواب القروض**» يستبيحون لأنفسهم الاستيلاء دون وجه حق على أموال البنوك الخاصة وشبه العامة. وتتبدد أوهام «الأصيل» التي غذتها أيديولوجية «ديمقراطية رأس المال» وتتحقق أحلام «الوكيل» الآثمة التي بلورتها السيطرة الفعلية على كل سطوة رأس المال.

ويظهر مكمن آخر للفساد عندما يتدخل رؤساء الدول ورؤساء الوزارات والوزراء في عقد الصفقات التجارية والمالية الدولية لحساب الشركات الاحتكارية الدولية، خاصة في مجالات تجارة السلاح والطائرات وعقود النفط والمعدات الثقيلة كثيفة التكنولوجيا. وهنا نكون بصدد على الأقل شبهة الفساد عندما يحقق الوسيط مصالح خاصة من خلال الصفقة أو شبهة استخدام العنف عندما يتضمن الأمر التهديد باستخدام النفوذ أو القوة لارغام الطرف الاخر على عقد الصفقة.

والفساد منتشر على مستوى المنظمات الدولية، عبر استخدام الدول الأقوى

لنفوذها الاقتصادي والسياسي في تحديد من يشغلون المناصب القيادية في هذه المنظمات. كما حدث عند مسألة تجديد اختيار الدكتور **بطرس غالي** كأمين عام للأمم المتحدة، واستبعاده رغم موافقة غالبية الأعضاء على التجديد لصالحه. وكما يحدث عند الاستبعاد المتعمد لأشخاص عن قيادات «**البنك الدولي وصندوق النقد الدولي**». وقد فرضت الدول الأقوى اقتسام **الولايات المتحدة** للادارة «البنك الدولي وصندوق النقد الدولي». وكما حدث عند الاستبعاد المتعمد للمرشح المغربي عند اختيار أمين عام «**المنظمة العالمية للتجارة**»، واستبقاء مرشح **الولايات المتحدة** وهو المرشح النيوزيلاندي.

والفساد يعطي للقاضي حرية كبيرة في اختيار المبدأ القانوني الذي يطبقه على النزاع عن طريق اختيار السابقة القضائية التي يرى أنها تمثل مرجعاً للحالة المعروضة أمامه. والأمر يتعلق هنا برشوة يتقدم بها محامي للقضاة لتغيير حكم محكمة درجة أولى في حالة تتضمن أسماء أشخاص ذوي حيثية سياسية كبيرة في احدى الولايات الأمريكية. ويسكت النائب العام عن القضية. ويسكت من يخلفه في الوظيفة كذلك: والسؤال **هل يخشون من الأسماء الكبيرة سياسياً؟ أم يخشون على مستقبلهم «السياسي»؟ أم يخشون على مستقبلهم «الوظيفي»؟** ويتم الاتفاق بين المحامي وأحد قضاة المحكمة على الغاء حكم آخر لمحكمة درجة أدنى لكي يعدل الحكم لمصلحة شركة استثمار ضد لجنة ضرائب الولاية. ولكي يحصل على الأصوات اللازمة لالغاء الحكم يدفع مبلغين من النقود لقاضيين آخرين، دون أن يعلمهما بمقدار المبلغ الذي دفع له. وقد ورد في اعتراف القاضي فيما بعد أن محامياً معيناً لم يخسر إلا قضية واحدة طوال الـ ٢٤ عاماً التي استمر فيها هذا القاضي في عمله القضائي[1]. وفي **بريطانيا** يدفع رجال الأعمال رشاوى للحصول على معلومات مقدمة في دعاوى ضدهم.

---

[1] قضية الفساد برمتها ومداه في الجهاز القضائي مروية في كتاب اثنين من رجال القضاء:
William A. Berry & James E. Alexander, Justice for Sale, Macedon Publishing Co. Oklahoma City, 1966.

أما «**الإفساد القانوني**» فيمارس عبر نظام فض المنازعات لتحقيق رغبة خاصة لرجال الأعمال في اقامة نظام للتقاضي عبر التحكيم، يقوم به محكمون من قائمة خبراء يختارهم أطراف النزاع ويطبقون قانوناً يختاره الأطراف. ويتولى الأمر أمام هيئة التحكيم خبراء متخصصون يدافعون عن وجهات النظر المختلفة بمقابل نقدي يتحمله في أغلبه أطراف النزاع. هنا يختص النظام بالمنازعات التي تدور حول المعاملات المالية حتى ولو كانت الدولة طرفاً فيها، وعلى الأخص المعاملات المالية الدولية، تاركاً منازعات الأسرة ومنازعات العمل والمنازعات الجنائية للنظام القضائي العادي. ومع طبيعة علاقات القوى الاقتصادية الدولية ينتهي الأمر في حالات التحكيم إلى اختيار قانون ومحاكم الطرف الأقوى في العلاقة. ومع مضي الوقت يسحب البساط من تحت أقدام قوانين البلدان المتخلفة ومن تحت أقدام محاكمها. وينتهي أمر التقاضي إلى تحقيق **نوعين من «العدالة» القانونية:** عدالة ترسم على أنها «**مغمضة العينين**» تسهر عليها المحاكم العادية في مواجهة الغالبية الأضعف اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. ومع ضعف الامكانات تنتهي إلى «**عدالة عمياء**» لا ترى حتى نفسها خاصة عندما يتعلق الأمر بحقوق المستضعفين في الأرض. وعدالة «**مفتوحة العينين**» تسهر عليها هيئات المحكمين للشرائح الاجتماعية القوية اقتصادياً وسياسياً، تبصر عبر إشعاع الربح وتستخدم بصرها السلعي لتحقيق مصالح فاقدة البصيرة في الكثير من الأحيان[1].

رابعاً: العنف الاجتماعي:

بالعنف الاجتماعي يكون رأس المال في مرحلة صعوده التاريخي. وبالعنف المكثف يسرع رأس المال من سرعة تمركزه في شكل احتكارات عالمية. والعنف، كظاهرة اجتماعية، يلتف حول الانسان ليتحول معه إلى

---

[1] تلك هي العدالة التي تبحث عنها المشروعات الاقتصادية الكبيرة، ويعبر عنها التقرير السنوي للموند الفرنسية لعام ٢٠٠٠ بتعبير judstice sur mesure، أي عدالة «المقاس» دوائر الأعمال.

شخصية لا تجيد إلا التعبير العنيف عن مشاعرها وممارساتها. والعنف كمكوّن للشخصية المعاصرة هو في النهاية تعبير عن أخلاقيات الطبيعة العدوانية لـرأس المال. يبرز مع ممارسته ويُغذي مع محتويات مشروعاته التعليمية والأدبية والفنية والثقافية بصفة عامة. ليبلور في النهاية «**ثقافة العنف**» يتغذى بها الأطفال يومياً عبر الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية، فيتفجر العنف اليومي في ثنايا العلاقات الاجتماعية. ويتفجر العنف العرقي والطائفي في كل مكان، في **روسيا، في البلقان، في تركيا، في العراق، في الجزائر، في نيجيريا، في بوروندي، في السودان، في الصومال، في تيمور الشرقية**، في... كبؤر حديثة نسبياً لممارسات العنف إلى جانب كل صور العنف المزمن الذي يرتكبه رأس المال الصهيوني داخل فلسطين المحتلة.

ويبرز العنف الاقتصادي الآن. في اطار علاقات العمل من خلال ما أدت إليه التجديدات التكنولوجية من اقصاء لأعداد متزايدة من العاملين بعيداً عن العمل. مع ما يتضمنه ذلك من فقدان فرص العمل وتناقص دخول العمل أو انعدامها، في ظل تآكل أنظمة التأمينات الاجتماعية. ومع بقايا نظام العمل الذي ما يزال يحتفظ للعاملين، من الناحية القانونية، ببعض الضمانات وبعض التأمين الاجتماعي، يمارس العنف الاقتصادي في مواجهة العاملين من جانب أرباب الأعمال لدفعهم دفعاً إلى ترك العمل بمبادرة من جانبهم لا ترتب على رب العمل الالتزامات المالية التي تنجم عن فصل العامل. وقد أصبحت هذه ممارسات يومية تعرفها بلدان أوروبا الغربية، الأمر الذي دفع إلى ظهور ما أصبح يسمى «**بالتحرش المعنوي**» بممارسة صور من العنف الاقتصادي ضد العاملين يتضمن توجيه الاهانات والمساس بالكرامة. وهو ما أثار الجدل القانوني حول تكييف هذا «التحرش» قانونياً.

ويتجسد العنف الاقتصادي بالموت جوعاً في شكل نوع من الموت الجماعي بالمجاعة. وعندها تجد نفسك، رغم قدرتك على العمل ورغبتك في القيام به، تحت خط الفقر. ومنها أن تكون غير قادر، رغم قيامك بالعمل كل

الوقت، على أن تحصل على الغذاء الكافي. ومنها أن تكون رغم أنفك رقماً في أعداد البطالة التي تطلقها المكاتب الاحصائية. ومنها أن تكون ذا وظيفة مهددة بالفقدان، إما لعدم وجود ضمانات عمل أو لمنافسة يواجهها رب العمل من الخارج أو لأنك تعمل في مشروع من مشاريع قطاع الأعمال العام وتجري «خصخصة» المشروع. وهنا تصبح رقماً في اعداد العمالة القلقة. ومن العنف الاقتصادي أن تكون موضوعاً لمعاملة اقتصادية تكرهك على اتخاذ قرار بترك العمل، أي أن تكون موضوعاً «**للتحرش المعنوي**». وكذلك أن تكون ضمن شعب كامل يموت ببطء جوعاً ومرضاً تحت مظلة برنامج «**النفط مقابل الغذاء**» الذي يجري تنفيذه تحت الهيمنة الأمريكية على هيئة الأمم المتحدة. وأخيراً أن تجد نفسك ضمن شعب بأكمله وقد أغلقت عليكم الحدود من جميع الجهات: **لا عمل ولا ماء ولا انتقال ولا تصدير ولا استيراد. ومن ثم لا حياة**. كما يحدث كل حين وآخر بالنسبة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي عبر ما يقارب الربع قرن من مماحكات «السلام» الأمريكي - الاسرائيلي.

وللعنف ضد المرأة وضع خاص في أخلاقيات الرأسمالية، إذ يعكس وضع المرأة في العالم استمرار الاضطهاد والتمييز العنصري ضدها. ويبين أنها، مع الأطفال، الأكثر تعرضاً لسلبيات الصراعات الاجتماعية والدولية، وبأنها تعاني اجتماعياً معاناة مركبة، تعاني ابتداء من وضعها في التركيب الطبقي، وتعاني كذلك بصفتها امرأة. **فالنساء يعملن، بصفة عامة، مدد عمل أطول من الرجال.** ففي نهاية التسعينات، إذا ما أخذنا مقياس ١٠٠ **لعمل الرجال** يكون المقياس للنساء ١٢٠ في ريف **الفلبين وغواتيمالا**، ١٣٠ في مدن **إيطاليا**، ١١٠ **في مدن كولومبيا وفي فرنسا وفي مدن اندونيسيا وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفي مدن كينيا**. وعادة ما يكون مستوى أجر النساء أقل من مستوى أجر الرجال بالنسبة للعمل الواحد.

أما الأطفال فإن مصيرهم المأساوي مرتبط ارتباطاً وثيقاً إما بغياب الأم أو بضعفها الاقتصادي والاجتماعي، فدعارة الأطفال أصبحت هي الأخرى ظاهرة

عالمية. وكذلك الاتجار بهم للعمل في ترويج المخدرات وفي جرائم السرقة والنشل. ويمارس معهم العنف الإقتصادي عندما يعمل أكثر من ٢٥٠ مليون طفل في العالم كعمال اجراء. ويتعرض الطفل بصفة عامة لصور بشعة من العنف الجسدي والمعنوي.

لقد أضحى «**الترويع المسلح أي الإرهاب**» ظاهرة تعم المجتمع الرأسمالي العالمي. تضم إرهاب الدولة، **تمارسه الولايات المتحدة وبريطانيا** يومياً في مواجهة **شعب العراق**، **وإرهاب الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك وكوسوفو** في مواجهة **إرهاب الدولة اليوغسلافية** في مواجهة العرقيات الأخرى. وتمارسه **الدولة الصهيونية** يومياً في مواجهة **شعب فلسطين**، وفي مواجهة **الشعب اللبناني** حتى تاريخ فرارها من الجنوب اللبناني في الأسبوع الأخير من أيار ٢٠٠٠ مندحرة أمام المقاومة الشعبية المسلحة. **وإرهاب دولة طالبان في أفغانستان**. وإرهاب الدولة في بلدان **أفريقيا الوسطى**، وإرهاب **الدولة الاندونيسية** في مواجهة بعض العرقيات، وإرهاب **الدولة الروسية** في مواجهة **شعب الشيشان** واحتمالاً بقية شعوب القوقاز. ويعم إرهاب الجماعات والمافيات المختلفة. كما يعم البلدان العربية إرهاب الجماعات الطائفية المسلحة. وكذلك إرهاب الأفراد في مواجهة أفراد وجماعات مسالمة لا تنشغل إلا بالسعي لتحصيل قوت يومها، كالتهديد الإرهابي لأحزاب اليمين المتطرف في عدد كبير من بلدان أوروبا الغربية ضد الأقليات الأجنبية، خاصة من القوة العاملة. وكما تمارس الدول الكبرى الإرهاب بصفة مباشرة، فانها تمارسه بطرق غير مباشرة عندما تساند الأنظمة الدكتاتورية، التي تقهر شعوبها وتغتال مفكريها معنوياً وجسدياً وتبدد ثرواتها باسم «**مواكبة العولمة**»، وتحول دون أي تحول اجتماعي لمصلحة شعوبها. وهي تساند هذه الأنظمة ليس فقط طوال وجودها الرسمي القهري، وانما كذلك بعد انتهاء حكمها الرسمي. وتتعدد أشكال المساندة: من المساندة بالسلاح، إلى المساندة السياسية، إلى المساندة بشبه المعونة الاقتصادية، إلى منحها شهادات النجاح الزائفة، خاصة عبر المنظمات

الاقتصادية الدولية التي تسهر على مصالح رأس المال الدولي، إلى حتى الحرص على تأمين الرعاية الصحية للدكتاتوريين بل وتشييعهم حتى مثواهم الأخير عندما تستكثر عليه شعوبهم ذلك.

خامساً: الجريمة المنظمة دولياً والقرصنة المعرفية:

مع تطور الرأسمالية في القرن العشرين تصبح الجريمة المنظمة دولياً ظاهرة تسود الاقتصاد العالمي. وتتنوع موضوعاتها: «**الجرائم الاقتصادية**» وفي مقدمتها «**غسيل الأموال القذرة، الاتجار في الأسلحة المهربة، الاتجار في المخدرات، الاتجار في الدعارة، الاتجار في الأعضاء البشرية، الاتجار في المواد النووية، الاتجار في الأطفال، تهريب المهاجرين، تهريب النفايات النووية**». ويأخذ الفاعل في الجريمة المنظمة دولياً الطابع المؤسسي: المافيات، وتحالفات المافيات فيما بينها، وتحالفاتها مع دول أو مع شخصيات كبيرة في الدول أو مع الأجهزة السرية للدول. وتسعى هذه المؤسسات إلى التأثير في صنع القرار السياسي والاقتصادي في الدول، على نحو ييسر من ارتكاب الجريمة وجني ثمارها، واكتساب رجالها الصفة المزدوجة، **صفة الفاعل** في عالم الجريمة **وصفة النشط** في دوائر الأعمال في أي مشروع له، عبر تحقيق الربح النقدي، مساهماته «**الخيرية**» في حياة المجتمع المدني.

وفي اطار «**الجرائم الاقتصادية**» تبرز عملية غسيل الأموال القذرة، أي الأموال المتحصلة من جرائم يعاقب عليها القانون، والتي يريد تحويلها، بعد «تطييرها» إلى أموال «عادية» تسبح في عالم المال للحصول على أرباح نظيفة، إلا من عرق المستضعفين في الأرض. وقد أصبحت من المعتاد أن تقوم البنوك الدولية بعملية الغسيل هذه في شبه علانية خاصة في البلدان الرأسمالية، حيث الحرية الاقتصادية في أقصى مداها. وتحتوي الجرائم المنظمة دولياً جريمة الاتجار في الأسلحة السرية. وتجارة السلاح هي أكبر أنواع التجارة

الدولية. ويعد «**الشرق الأوسط**» أكبر سوق للسلاح في العالم[1]. وتأتي تجارة المخدرات في المرتبة الثانية بعد تجارة السلاح. وللجريمة المنظمة دولياً انشغال خاص بالأطفال: فالاتجار فيهم في ذاته مصدر لربح تجاري كبير. وهم بعد ذلك يستخدمون كأدوات في جريمة أخرى هي جريمة ترويج المخدرات. وهم موضوع لجريمة ثالثة هي جريمة الاتجار في دعارة الأطفال وسياحة الجنس. وأجزاؤهم في النهاية أصبحت، كأعضاء بشرية، سلعة في الاقتصاد الرأسمالي السلعي، ويحقق الاتجار فيها أرباحاً اضافية.

ومع تطور الجريمة المنظمة دولياً يتطور شكلها المؤسسي. إذ لم تعد تقوم بها المافيات منفردة وإنما عرفت التحالفات بين المافيات، من أهمها التحالف بين المافيا الإيطالية والمافيا الروسية. كما تقوم التحالفات بين المافيا وشخصيات كبيرة في الأجهزة التنفيذية في بعض الدول، يستوي في ذلك أجهزة الدول العلنية وأجهزتها السرية، كالتحالف بين مافيا المخدرات في **كولومبيا** وأحد وزراء الدفاع الذي اعترف في محاكمته بتلقيه مرتباً دائماً من المافيا. والتحالف بين **المافيا الإيطالية** وعدد لا بأس به من الطبقة السياسية الحاكمة منذ الحرب العالمية الثانية.

وإذا كانت علاقات المافيا الإيطالية بالعدد الأكبر من رجال الطبقة السياسية الحاكمة قد أصبحت معروفة، فالجديد في السنوات العشر الأخيرة هو بزوغ **المافيا الروسية** وسيطرتها عل الحياة الاقتصادية الروسية، في علاقتها مع رئيس الدولة السابق وابنته. وكان من أشهر ممارساتهم العمل على تحويل مليارات دولارات «المعونة» المالية من «**صندوق النقد الدولي**» لمساندة

---

(1) وتستند استراتيجية الإدارة الأمريكية لاكتساح سوق السلاح الدولية ليس فقط إلى أسباب اقتصادية أي الربح واستمرار صناعة السلاح في أن تلعب دور القطاع الرائد في اقتصاد يكاد يكون اقتصاد حرب منذ حرب الخليج الثانية في ١٩٩١؛ وانما كذلك لأسباب سياسية تتمثل في الاحتفاظ بمركز قوي في علاقات القوى الدولية عن طريق السيطرة، عبر السلاح، ليس فقط على البلاد المتحالفة والبلاد الصديقة وانما كذلك على مثيري الشغب الاحتماليين.

(الروبل) بعيداً عن خزانة الدولة الروسية وتوجهها نحو الحسابات الخاصة لأعضاء المافيا وآخرين في **الولايات المتحدة** عبر أحد أكبر البنوك الأمريكية. وتسيطر المافيا الروسية على ٤٠% من اقتصاد منطقة موسكو، وتتحكم بـ ٤٠٠ فرع من فروع بنوك موسكو، لتصبح قوة هامة من قوى الجريمة المنظمة دولياً التي تسيطر الآن على ٣٠% من دخل الاقتصاد العالمي سنوياً. وعندما تخلص الجريمة. في تعريفها وفقاً للنظام القانوني لرأس المال، بثلث دخل الاقتصاد العالمي، يمكننا أن نتصور «أخلاقيات من يعيشون على هذا الدخل، الحرام قانوناً والحلال وفقاً لأخلاقيات الرأسمالية، في جدلية تغذي رأس المال بمزيد من مصادر تراكمه، فيما بين ما يحرمه قانوناً وما يحلله اقتصادياً: «**وهكذا من الحرام الاقتصادي أتيت وبالحرام القانوني انتهيت**».

وترتبط بالجريمة المنظمة دولياً «**الجاسوسية والقرصنة المعرفية**». وجوهر هذه الأخيرة انتهاك الخصوصية الاجتماعية والنفسانية على مستوى الأشخاص وعلى مستوى الدول، وعلى مستوى التكتلات الاقليمية، ثم على مستوى العالم بأسره. ما هو محل للاختلاس في هذه الحالة هو خصوصية الإنسان وما يحرص على الاحتفاظ به من مكنون نفسه في حالة الجاسوسية، وهو حقه في التصرف فيما يستخلصه من معارف عبر تجربته الحياتية اليومية أو من خلال بحثه العلمي. في هذا المجال، ما تبنيه الدول من أجهزة سرية للتلصص على خصوصيات الأفراد والجماعات، باسم الأمن الداخلي والأمن القومي، وممارسات هذه الأجهزة التي تنتهك حقوق الإنسان أثناء الليل وأثناء النهار هي الأخرى معروفة. ولكن الجديد: أنه مع تكوين التكتل الاقتصادي لرأس المال الأوروبي يتكون جهاز «**الاتحاد الأوروبي**» للتنصت على كل الأوروبيين بواسطة الشرطة في تحولها إلى أن تكون هي الأخرى كسلاح من أسلحة رأس المال «**شرطة أوروبية**»[1].

---

[1] انظر في ذلك «الاتحاد الأوروبي وحقوق الانسان» اللموند الدبلوماسي، آذار ١٩٩٩، ص ١٢١.

وهكذا يحرص رأس المال في تمركزه على المستوى الأوروبي على مركزة الانتهاك المنظم لخصوصية الأفراد والجماعات. ولكن «مركزة» التنصت الأوروبي على خصوصية الأفراد لابد وأن يتوافق مع طبيعة النظام الرأسمالي الدولي، إذ لابد أن تأتي «المركزة» الأوروبية في إطار «المركزة العالمية». وإذا كان رأس المال الأمريكي هو الذي لا يزال يهيمن عالمياً فلابد أن تكون «المركزة» الأوروبية للتنصت خاضعة «للأذان الكبرى» **للولايات المتحدة الأمريكية**، أي لجهاز التنصت الأمريكي[1] NSA. والواقع أن العلاقة **بين أوروبا والولايات المتحدة** في هذا المجال قد تطورت بصورة مركبة: من المشاركة إلى المنافسة في إطار عملية الصراع على إعادة صياغة نمط الهيمنة على الاقتصاد العالمي.

و«تعولم» الولايات المتحدة الجاسوسية والقرصنة المعرفية بإقامة «**شبكة آشتون Ashton**» كشبكة للجاسوسية على الصعيد العالمي. وأطرافها هي **الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا واستراليا ونيوزيلندا**[2]. فهي شبكة انكلوسكسونية للتنصت، يقع مركزها في **قلب مدينة لندن**، وتستخدم ١٢٠ قمراً صناعياً وعدداً من الغواصات. كما تستخدم شبكة المايكروسوفت، التي تمثل قلب شبكة الإنترنت. وقد رصدت لها **الولايات المتحدة** أربعة مليارات من الدولارات. وهي تمارس عملها منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي. تجمع ملايين المكالمات السلكية واللاسلكية والفاكسات والتلكسات والرسائل الإلكترونية.

---

[1] المرجع السابق. جهاز التصنت هذا هو الذي اخترق لجنة الأمم المتحدة في العراق. ومن خلاله تم اختطاف الزعيم الكردي عبد الله أوجلان في شهر شباط ١٩٩٩ لحساب تركيا.

[2] في دور نيوزيلندا في شبكة التجسس، انظر:

Niky Hager, Secret Power, Newzealand's Role in the International Spy Network, Craig Potton Publishing. Nelson, New Zealand, 1996.

لقد عرف التاريخ الرأسمالي، منذ صبيحة الحرب العالمية الأولى، تجارب اجتماعية تمثلت بمحاولات تحقيق شروط بديلة لطريقة الانتاج الرأسمالية. وتتزايد عدد هذه المحاولات في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومع محاولات التحرر الوطني في المستعمرات وشبه المستعمرات. واستطاع بعضها تحقيق إنجازات على مستوى التحول الاقتصادي والتطور التقني وضمان العمالة. وفي خضم الصراع العالمي، والجبروت النسبي لرأس المال، ومع الطبيعة الجدلية لعمليات التحول الاجتماعي، كان من الطبيعي أن تصادف هذه التجارب صعوبات تنظيمية، وخاصة من الناحية السياسية وصعوبات في الأداء. وانهار بعض هذه التجارب واستمر البعض الآخر، وشهد العقد الأخير نوعاً من انتعاش القوى الاشتراكية سياسياً في بعض الدول الرأسمالية المتقدمة لا سيما في بلدان أمريكا اللاتينية. وقد سبق هذه التجارب وواكبها الكثير من الجهد المعرفي تمخض عن نظريات في شأن طريقة الانتاج البديلة، التي قدمت باسم طريقة الانتاج الاشتراكية. وهذه التجارب الاجتماعية تُمثل اليوم موضوعياً، ما انهار منها وما ظل باقياً، هي جزء من العملية التاريخية في احتوائها للماضي والحاضر والمستقبل، وتتطلع لايجاد طريقة بديلة للانتاج الرأسمالي بصفة عامة، دخلت في عالم الفكر الاقتصادي المعاصر.

الأزمات الاقتصادية الدورية

تتعرض الدول الرأسمالية منفردة ومجتمعة إلى أزمات اقتصادية خانقة، بين مرحلة وأخرى وربما في اطار المرحلة الواحدة، وبصفة دورية، نظراً لسيطرة الملكية الخاصة التي تحفز المنتجين بوحي مصلحتهم الشخصية على زيادة الانتاج، بغض النظر عن قدرات السوق على استيعابه، فإذا ما لاحظوا أن هناك اقبالاً على سلعة ما من جانب المستهلكين أقدموا على زيادتها، فيحصل «فيض الانتاج» الذي يجد تعبيراً له في التناقض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية من ناحية وبين وظيفتي النقود كوسيلتي تداول ودفع، فتختل معادلة

«نقود ــ بضاعة ــ نقود» أي يحصل انقطاع بين عمليتي البيع والشراء. إذ يتعذر على المشتري الوفاء بالتزاماته تجاه البائع، وفي مثل هذه الحالة لا يتمكن المنتج من مواصلة العملية الانتاجية لأنه غير قادر على توفير مستلزماتها. هذا وتقف العديد من العوامل ذات الطابع الاقتصادي والسياسي وراء حصول الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي، بين وقت وآخر، ومن بينها:

أولاً: التناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج والشكل الخاص لتملك ثمار الانتاج، فالانتاج لا يمكن أن يتحقق إلا بتكاتف مجموعة من جهود العاملين مما يكسبه صفته الاجتماعية في حين يستولي على ثمار الانتاج الرأسمالي بحكم ملكيته الخاصة لوسائل الانتاج.

ثانياً: الطلب غير المقتدر على السلع من جانب العاملين الذين لا تمكنهم ظروفهم المعيشية، باستهلاك السلع المعروضة في السوق كافة رغم حاجتهم الماسة لها، بسبب تدني الأجور.

ثالثاً: الانتشار الواسع للآلات والمعدات الحديثة، والتي مكنت من زيادة الانتاج كماً ونوعاً، وبأحجام تفوق القدرة الاستيعابية للسوق على تصريفها.

رابعاً: الرابطة العضوية بين فروع الانتاج، والتي تعتمد على بعضها بعضاً إلى درجة التبعية، فعلى سبيل المثال تتوقف صناعة السيارات على صناعة التعدين، والصناعة البتروكيميائية تتوقف على صناعة استخراج النفط، والصناعة الغذائية تتوقف على الزراعة.. وهكذا فإذا ما حصل اختلال في فرع معين سرعان ما تتأثر به بقية الفروع.

خامساً: غياب التخطيط العلمي والمنهجي على مستوى الاقتصاد الكلي، ففي الوقت الذي يستطيع فيه المنظم الرأسمالي أن يخطط على مستوى الاقتصاد الجزئي، من حيث حاجته لليد العاملة والمواد الأولية ومتى وكيف يدخل التقنيات الحديثة في مشروعه، ويضع البرامج التي تمكنه من زيادة الانتاج كماً ونوعاً، فإنه يتعذر عليه أن يعرف على وجه الدقة ما هي قدرة السوق على استيعاب

منتجاته، ويتعذر عليه معرفة قوى السوق التلقائية التي تحول دون تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار على المدى القريب، ولهذا تحصل فوضى الإنتاج في السوق والتي تجد تعبيراً لها في الأزمات الاقتصادية الدورية.

الأطوار الدورية للأزمة الاقتصادية:

يطلق على المرحلة الواقعة بين أزمة وأخرى اسم الدورة الاقتصادية التي يمكن تمييزها من خلال أطوارها الأربعة:

أولا: طور الأزمة الاقتصادية: من أهم أعراض الأزمة الاقتصادية: ـ هبوط أسعار السلع بشكل حاد ـ ارتفاع الطلب على النقود وعلى القروض فترتفع بذلك معدلات الفائدة وتنخفض أسعار الأسهم والسندات، كون العلاقة بينهما عكسية ـ افلاس بعض الشركات وتوقف بعضها الآخر عن الإنتاج ـ تراجع الإنتاج، والذي يتسبب بانتشار البطالة وتدني الأجور.

ثانيا: طور الركود الاقتصادي: ومن أهم أعراضه: ـ اقدام بعض الشركات على اتلاف جزء من منتجاتها ـ توقف الإنتاج عن الهبوط ـ تراجع الاستثمارات وتوقفها ـ تخفيض أجور العمال ـ ادخال تقنيات حديثة في الإنتاج، بهدف الاقتصاد في المواد الأولية والطاقة ـ ابتداع أساليب جديدة لرفع إنتاجية العمل ـ التدرج في تجديد الرأسمال الأساسي ـ اقتراب العرض من مستوى الطلب. ومرحلة الركود الاقتصادي تطول وتقصر تبعاً لعدد المشاريع التي أعلنت افلاسها في طور الأزمة، فكلما زاد عددها طالت مرحلة الركود.

ثالثا: طور الانتعاش الاقتصادي: ويتميز بـ: ـ تجديد رأس المال الأساسي بوتائر عالية ـ التوسع في اقامة المشاريع ـ اتجاه الإنتاج نحو الزيادة واختفاء البطالة جزئياً ـ التحسن التدريجي في مستوى الأجور ـ ارتفاع الطلب على المعدات والتجهيزات والسلع الاستهلاكية ـ ارتفاع الأسعار تدريجياً. وبذلك ينتعش الإنتاج وتنتعش معه التجارة والحياة الاقتصادية بوجه عام.

رابعاً: طور النهوض الاقتصادي: وخلاله يصل الإنتاج إلى مستواه عشية وقوع الأزمة، فيرتفع الطلب على السلع والخدمات وعلى الأيدي العاملة، مما يسهم في ارتفاع الأسعار وفي ارتفاع الأجور فتزداد معدلات الربح بالإضافة إلى ارتفاع سعر الفائدة جراء إقبال المستثمرين على طلب القروض من المصارف.

وبالطبع تتم عملية الانتقال من طور إلى طور تدريجياً، وخلال فترة زمنية معينة، وخلالها يحاول كل منتج أن يخرج من الأزمة الاقتصادية بأقل ما يمكن من الخسائر، من خلال تجديد الرأسمال الأساسي وتحديثه، مما يسهم في تأجيل حلول «فيض الإنتاج النسبي»، لأن عملية استبدال آلات حديثة بالآلات القديمة حتى وإن كانت صالحة مادياً للاستعمال تؤدي إلى زيادة الطلب على المعدات والتجهيزات وعلى اليد العاملة، مما ينعكس ايجاباً على بقية الفروع الإنتاجية بما فيه زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية. وتجدر الاشارة إلى أنه في سياق الدورة الاقتصادية قد تحصل أزمات جزئية تخرج عن السير العادي للدورة.

ملامح الأزمات الاقتصادية:

لقد تميزت الأزمات الاقتصادية في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية بتسلسل أطوار الأزمة وتعاقبها، وبطول فترتها الزمنية، ولكن ما يطرأ على الأزمات من تبدلات يختلف من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان، تبعاً للعوامل التي تطرأ على اقتصاديات السوق، فمثلاً في أعقاب الانقلاب الصناعي الذي أسهم في تكريس علاقات الإنتاج الرأسمالية، تميزت الأزمات الاقتصادية بالشمولية والدورية، وقد وقعت مثل هذه الأزمات في عام ١٨٢٥، وإبان هذه الأزمة اشتد الصراع بين الشركات على اقتسام الأسواق وعلى ميادين الاستثمار، وكانت الأزمات مدمرة، تلحق خسائر فادحة بالرأسماليين أنفسهم قبل العاملين. وقد أرجع رواد الفكر الاقتصادي، ومن بينهم «**جان باتست ساي وأندرسون**» وغيرهم، الأزمات الاقتصادية إلى سوء تقدير المنتجين لاحتياجات

السوق، وإذا ما حصل اختلال بين العرض والطلب في صورة فيض إنتاج نسبي، سرعان ما يزول ــ برأيهم ــ لأن يد السوق الخفية تتدخل تلقائياً لتعيد التوازن إلى وضعه السابق عملاً بقانون «ساي» **(العرض يخلق الطلب المساوي له)** وقد اقتنع بصحة هذا القانون الاقتصادي الأمريكي «**أندرسون**» والذي أفاد أن **(كل عرض في الوقت نفسه طلب)** قد يترتب عليه فائض إنتاجي نسبي سرعان ما يتلاشى وتتم معالجته دونما حاجة للمساس بالمبادئ الناظمة للمجتمع الرأسمالي. ولكن ما ذهب اليه «**أندرسون**» لا يصمد طويلاً أمام النقد، لأن العرض والطلب، يتوقفان، على معدلات الربح الذي يحصل عليه أرباب العمل من جهة وعلى الطلب المقتدر للعاملين من جهة أخرى، فالشرائح العريضة من المجتمع لا تقوى على زيادة طلبها على السلع نظراً لتدني الأجور، فيحصل فيض الإنتاج النسبي.

وكانت من أقسى الأزمات التي واجهها النظام الرأسمالي أزمة عام ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣، والتي أرجعها الاقتصادي الشهير «**جون كينز**» إلى الميول النفسية للناس، ــ وبرأيه ــ يتوقف التوازن الكلي للطلب والتوازن الكلي للعرض على ميل الناس للاستهلاك والادخار والاستثمار. وأن الناس يميلون من حيث المبدأ إلى زيادة استهلاكهم بنسبة أقل من النسبة التي ينمو فيها دخلهم، ويستبعد من تحليله أي دور للنظام الرأسمالي في حصول فيض الإنتاج النسبي، وإنما السبب الذي يقف وراء الأزمات الاقتصادية ــ برأيه ــ **يعود إلى** الميول الفطرية والنفسية للبشر في زيادة استهلاكهم بدرجة أقل من الزيادة التي تطرأ على دخلهم، بمعنى أن البشر يظهرون ميلاً للادخار، الأمر الذي يتسبب في تخلف الاستهلاك عن الإنتاج، ولذلك تقع الأزمات الاقتصادية.[1]

إن نظرية كينز في تفسير الأزمات الاقتصادية لا تسلم من النقد، إذ إن نقص الطلب على السلع الاستهلاكية ليس سببه الميل إلى الادخار، وإنما يعود

---

[1] مجموعة من المؤلفين البلغار ــ الاقتصاد السياسي للرأسمالية ــ صوفيا ١٩٨٤ ــ ص ٢٥٢.

إلى تدني دخل الشرائح العريضة من المجتمع والـذي لا يفـي بالاحتياجـات الأساسية للعاملين، ولو أنفقوا كل دخلهم عليها فإن معدلات نمو الاستهلاك تبقى أقل من معدلات نمو الانتاج، ولـهذا لا يمكـن أن نرجـع أسـباب الأزمـات الاقتصادية إلى العوامل النفسية، وإنما يكمن السبب في طريقة توزيـع الدخـل القومي في صالح قلة من الرأسماليين على حساب السواد الأعظـم مـن أبنـاء المجتمع.

الأزمات الاقتصادية المعاصرة

لقد واجهت الدول الرأسمالية في مرحلة ما بعد الحرب العالميـة الثانيـة وتواجه أزمات اقتصادية دورية، وكانت أولى هذه الأزمات تلك التـي وقعـت ما بين أعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، والتي اقتصـرت علـى **الولايـات المتحـدة**، وتسببت في تخفيض الانتاج الصناعي الأمريكي بنسبة ١٧٪، وتبعاً لذلك ازدادت معدلات البطالة فيها، بينما بلدان **أوروبا الغربية** لم تتأثر بها، كونها كانت تمـر في مرحلة النهوض الاقتصادي الناجمة عن اعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية من بنى تحتية، تطلبت تجديد الرأسمال الأساسي وتحديثه بوتائر عاليـة، يعود الفضل لها في ازدهار الحياة الاقتصادية، في **أوروبا الغربية**، وهذا يعنـي أن الأزمات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب قد لا تتميز بالشمولية وليـس بالضرورة أن تتأثر بها جميع الدول الرأسمالية، خلافاً لما كان عليه الوضع قبل الحرب. وفي الوقت الذي كانت تطول فيه دورة الأزمة لأكثر من عشر سنوات، فقد تقلصت مدتها في مرحلة ما بعد الحرب إلى أقل من ثماني سـنوات وفـي حالات معينة لأشهر معدودة، وقد تقع الأزمة دون أن تسبق بمرحلة النهوض أو الانتعاش.

ولم تعد الأزمات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب العالميـة الثانيـة تترافق بالضرورة بتدهور الأجور وانتشار البطالة، إنما تميزت باختناقات فـي قنوات التصريف، وبانخفاض الانتاج، وارتفاع الأسعار، بالاضافة إلى هبوط في

الاستثمارات. فضلاً عن ذلك أصبحت مرحلة الركود أطول من مرحلة الانتعاش، ومرحلة الانتعاش أطول من مرحلة النهوض. وفي الواقع هناك مجموعة من الأسباب تقف وراء تغيير مسار الأزمات الاقتصادية وحركتها ومنها:

أولاً: الثورة العلمية ـ التكنولوجية: إذ أسهمت منجزات التقدم العلمي والتقني في إحداث تبدلات جوهرية في بنية الاقتصاد الرأسمالي، فقد ظهرت فروع انتاجية وخدمية جديدة لم تكن معروفة من ذي قبل، كالصناعات الالكترونية والبتروكيميائية، والهندسة الطبية والهندسة الوراثية، وصناعة غزو الفضاء ... الخ. فضلاً عن ظهور البدائل الصناعية التي أخذت تزاحم المواد الأولية الطبيعية، وحلت محلها جزئياً أو كلياً، مثل الألمنيوم الذي أخذ ينافس النحاس والحرير الصناعي الذي أخذ ينافس الحرير الطبيعي، والألياف الصناعية التي تنافس الألياف الطبيعية .. الخ، ومن الملاحظ أن الأزمات الاقتصادية تصيب الفروع الانتاجية الحديثة بدرجة أقل من الفروع التقليدية.

ثانياً: انهيار نظام المستعمرات الاستعماري، وسعي الدول المستقلة حديثاً إلى تنمية اقتصادياتها مما أسهم في زيادة معدلات الطلب على الأصول الرأسمالية التي تنتجها الدول المتقدمة.

ثالثاً: التقارب في مستويات التطور الاقتصادي بين **الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية واليابان**، ونتيجة لذلك، أضحت مسألة تصريف السلع الصناعية أكثر تعقيداً، الأمر الذي انعكس على طبيعة الأزمات الاقتصادية وتغيير مسار حركتها.

رابعاً: التدخل النشط للدولة في الحياة الاقتصادية، ولاسيما في ظل الرأسمالية الاحتكارية، حيث توظف امكانات الدولة وقدراتها في التصدي للأزمات الاقتصادية وتخفف من حدتها وتتحمل تبعاتها.

خامساً: المساعدات السخية التي قدمتها الولايات المتحدة لبلدان أوروبا الغربية، من أجل اعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية، مما أسهم في تطوير القدرات الاقتصادية لهذه البلدان من جهة وانعاش الاقتصاد الرأسمالي من جهة أخرى، وساعد ذلك بدوره في التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية.

سادساً: العوامل البنيوية: تأثرت الأزمات الاقتصادية وتتأثر بالعوامل ذات الطابع البنيوي والمتصلة بمعطيات الثورة العلمية ــ التقانية، التي تجد انعكاساً مباشراً لها على فروع الانتاج كافة، وبخاصة الحديثة منها والتي يرتفع الطلب عادة عليها، خلال أطوار الأزمة بمعدلات أكثر من الطلب على المنتجات التقليدية، وقد أسهمت عملية توظيف العلم في خدمة الانتاج من التسريع باهتلاك الآلات معنوياً، مما يملي ضرورات استبدال الرأسمال الأساسي وتجديده على امتداد أطوار الأزمة.

سابعاً: توفر المعلومات وغزارتها، حيث سهلت الحواسب الالكترونية معرفة حجم المخزون من السلع على وجه الدقة، واستطلاع واقع الأسواق وقدرتها على التصريف، بالاضافة إلى سبر الرأي العام لمعرفة طبيعة السلع المرغوبة وغير المرغوبة، وفي ضوء المعطيات المتوافرة يجري تكيف الانتاج مع الاستهلاك، وبقدر ما تمتلك الاحتكارات من مرونة على التكيف مع المتغيرات التي تطرأ على الانتاج والسوق والمستهلك بقدر ما تنخفض الخسائر الناجمة عن فيض الانتاج النسبي.

ثامناً: تدخل النقابات العمالية التي اكتسبت قدرة أكبر على المساومة في ظل الرأسمالية المعاصرة، وقد نجحت إلى حد ما في تثبيت الأجور، وفي الزام الدولة على تقديم مساعدات للعاطلين عن العمل، مما أسهم في عدم تراجع القدرة الشرائية، والتي يتأثر بها الطلب إلى حد كبير. بالاضافة إلى انخراط أعداد كبيرة من العاملين في الفروع غير الانتاجية التي تكون عادة الأزمات فيها محدودة قياساً بالفروع الانتاجية.

ولكن على الرغم من لجوء الدول الرأسمالية إلى توظيف العوامل البنيوية في التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية، وفي تغيير مسارها، وفي تقصير فترتها الزمنية، فإنها غير قادرة على إلغاء هذه الأزمات أو التخلص منها، طالما بقيت الرأسمالية تفتقر إلى منهجية التخطيط على مستوى الاقتصاد الكلي وطالما بقيت تناقضاتها الأساسية قائمة.

إن العالم اليوم يقف على أعتاب مرحلة جديدة وغير مسبوقة من التحولات الاقتصادية، تعد العولمة من أبرز سماتها الرئيسة. فمنذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، والأسواق العالمية تمر بتحديات جوهرية كمحصلة للتقدم السريع في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، إلى جانب التوجهات الحثيثة لتحرير الأسواق. وقد أسهمت التطورات التكنولوجية وتسارعها وشموليتها تداعي الحواجز والقيود بين مختلف دول العالم، والذي أضحى أشبه بقرية عالمية صغيرة. ولقد بنت التكنولوجيا وأنظمة المعلومات النظام المالي الحديث ولم يبنه الاقتصاديون ولا السياسيون، فالمعلومات السياسية والمالية والنقدية عمت الشاشات الالكترونية عبر العالم، وأضحت الكرة الأرضية كلها مرتبطة بسوق الكترونية واحدة تتدون فيها المعلومات بسرعة الضوء، في عالم يعيش عصر الانكشاف الاقتصادي والاجتماعي. ولعبت هذه التحولات الجوهرية دورا كبيرا في إطلاق قوى المنافسة والابداع، على نحو لم يشهده العالم من قبل، الأمر الذي أدى بمحصلته النهائية إلى إحداث تغيرات جذرية في عملية توظيف الأموال وانتقالها من سوق لأخرى.

لقد شملت التغيرات الاقتصادية الكاسحة التي يشهدها العالم المعاصر مختلف جوانب الحياة الاقتصادية. لذا تزايدت المنتجات كمّا ونوعا، وتحررت الخدمات المالية، وانفتحت الأسواق العالمية على بعضها بعضا، وانهارت الحواجز الجغرافية، الأمر الذي أدى إلى اتساع الأسواق وامتدادها، وتسببت في الوقت نفسه إلى سرعة انتقال وانتشار الأزمات المالية بين مختلف الأسواق

المالية، التي اتجهت بشكل سريع نحو الإقليمية والعالمية بعد أن اتصفت بالمحلية لأعوام طويلة خلت.

لقد أفرزت تلك التطورات المتسارعة، انفتاح الأسواق العالمية دون قيود أو ضوابط، العديد من الأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في **دول جنوب شرق آسيا وروسيا** وغيرها من بلدان العالم. وظهرت مخاوف متزايدة وعديدة من أن تنتشر تلك الأزمات لتشمل عدداً أوسع من دول المعمورة. فالأزمات الاقتصادية الراهنة في العالم ما زالت تتفاعل، وما زالت تثير الكثير من الجدل حول مسبباتها ونتائجها، والطرق المناسبة للخروج منها، والخروج منها مستقبلاً بأقل الخسائر وبأسرع وقت ممكن.

إن العولمة أدت إلى تلاشي الحدود وإلغاء المسافات، وقادت إلى تحولات عالمية غير محدودة وغير مسبوقة في سرعتها، لكنها أدت في الوقت نفسه إلى تفكك الدولة القومية وتوجه المجموعات العرقية نحو الاستقلال السياسي، دون أن يتعارض ذلك مع الانفتاح الاقتصادي، وقادت العولمة إلى فتح أسواق متقدمة جداً على أسواق أقل تقدماً، دون تهيئة مناسبة لهذه الأسواق، فكان الخلل والانهيار اللذان لم تقتصر آثارهما على النواحي الاقتصادية، بل شملت أيضاً النواحي الاجتماعية. فالاقتراض غير المنضبط، وضعف الرقابة على المصارف، والحركة الهائلة لرؤوس الأموال المضاربة، كانت عوامل رئيسة وراء أكثر من أزمة اقتصادية فى العالم، منها **أزمة المكسيك**، وتلك التي ضربت **جنوب شرق آسيا وعصفت بروسيا**، وأخرى تستجمع قواها لتعصف **بالاقتصاد البرازيلي**. وكان العامل المشترك بين هذه الأزمات حدوث خللاً في الحياة الاقتصادية، لم يتم تصحيحه في الوقت المناسب، واستغله المضاربون الذين يديرون موارد مالية هائلة، مسببين أضراراً فادحة لاقتصاديات الدول المعنية. وكما أظهرت تجربة **جنوب شرق آسيا**، مع كل التقدير لبداياتها وما حققته من إنجازات غير مسبوقة على مدى أربعين عاماً متتالية، أن التحرر غير المستند إلى اقتصاد قوي واحتياطات ضخمة، وأن الاقتصاد المرهون بديون خارجية

عالية ويعتمد اعتماداً كبيراً على الأموال الساخنة والموارد الأجنبية قصيرة الأجل، هما أكثر تعرضاً للأزمات والصدمات الخارجية.

لقد اجتهد «**صندوق النقد الدولي**» في إيجاد الحلول الملائمة لتلك الأزمات، وقدم بالمقابل الاقتراحات للخروج منها، ومن أهمها خفض أسعار الفائدة والتخفيف من مشروطية «**صندوق النقد الدولي**» الداعية إلى الإصلاحات الهيكلية حالياً، والتركيز على تعبئة الاحتياطات المالية للدول الضعيفة لتعزيز استقرارها، بالإضافة إلى إشراك الدول النامية في تصميم هيكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

أما الأزمة الاقتصادية في «**جنوب شرق آسيا**» (**كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة وهونغ كونغ**) إنجازاتها في التنمية الاقتصادية منذ مطلع الستينيات من القرن الماضي وبداية متاعب النمو وما اتخذته تلك الدول لمواجهة هذه الأزمات، بما في ذلك الناشئة أو الجديدة (**ماليزيا، اندونيسيا، الفلبين وتايلاند**) في النمو الاقتصادي ونجاحها في الاستئثار بحصة واسعة من الاستثمارات الأجنبية الخاصة. فإنها عانت طويلاً من أزمة انهيار أسعار صرف العملات وانتشارها إلى البلدان الأخرى، جراء الاعتماد على القروض الخارجية، عموماً، والقروض قصيرة الأجل بصفة خاصة، لتمويل التنمية. بالإضافة إلى التحرير الكامل لحركة رؤوس الأموال دون أية قيود أو ضوابط تنظيمية.

أما «**أزمة الاقتصاد الروسي**»، فهي نتيجة سياسات إصلاحية، فيما يرى الإصلاحيون أن الأزمة ترجع إلى تأثيرات أزمة **دول جنوب شرق آسيا**. أما القوميون، فيرون بأنها مؤامرة على **روسيا** حتى لا تنهض تحت أي نظام، وهذه الرؤى ليست على درجة مقبولة من الاقناع، حيث أن ما حدث كان نتيجة لأخطاء في تطبيق عملية الإصلاح الاقتصادي، إلى جانب المركزية الشديدة للنظام الروسي والتي أعاقت عملية الاستجابة السريعة للمتغيرات الاقتصادية العاصفة. فقد تراجع الناتج الصناعي بنسب كبيرة وتقلص الاقتصاد الروسي تبعاً

لذلك، وما تركه هذا الأمر من انعكاسات سلبية على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، إلى جانب اندفاع **روسيا** نحو اقتصاد السوق قبل توفير المقومات الأساسية لمثل هذا النظام، مما أدى إلى افراز جيوب واسعة للفساد. كما ساهم في تراجع معدلات النمو الاقتصادي وانهيار الأسواق المالية في **جنوب شرق آسيا**، وانخفاض الطلب على النفط في تعميق الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الروسي، إلى جانب محاولات السلطة النقدية للدفاع عن الروبل، الأمر الذي تسبب في استنزاف الاحتياطي النقدي وتراكم المديونية الخارجية.

وعلى التوازي تأثرت **البلدان العربية** بالأزمات الاقتصادية العالمية بصورة مباشرة من خلال الاستثمارات العربية في تلك الأسواق التي عصفت بها الأزمات المالية، أو بصورة غير مباشرة من خلال تراجع الطلب على النفط وانخفاض الإيرادات منه قبل الارتفاع الجنوني لأسعار النفط حالياً وارتفاع الميزات التنافسية لسلع ومنتجات الدول الأخرى في العالم والتي تسم تخفيض عملاتها. ولمواجهة ذلك، يُفترض إحياء العمل العربي المشترك ومؤسساته وذلك لمواجهة التحولات العالمية التي تميل لصالح التكتلات الكبيرة على حساب الدول صغيرة الحجم، ومواجهة الآثار السلبية التي قد تترتب على عملية الخصخصة، سيما ما يتعلق بنقل الملكية لجهات أجنبية، قد تتعارض مصالحها مع مصالح الدول المستضيفة لعملية الخصخصة.

العولمة والأزمات الراهنة:

يروى أن رئيس شركة مطاعم «**كنتاكي فرايد KFC**» عرض على **البابا يوحنا بولس** الثاني صفقة مالية سخية لقاء استبدال جملة «**أعطنا خبزنا كفاف يومنا**» التي يتلوها في صلواته اليومية بجملة «**أعطنا فروجنا كفاف يومنا**». قد تكون هذه مجرد (نكتة) طريفة، ولكنها تكشف بعض سمات العالم الجديد الذي بدأ يفرز عالم العولمة والشركات العملاقة العابرة للحدود والقوميات، والتي تتجاوز المفاهيم والمبادئ والقواعد الأخلاقية المتعارف عليها. ومن المؤكد أن

اليابان لم يوافق على تلك الصفقة غير أن **غورباتشوف** فعلها في نهايته **لإحدى** شركات **البيتزا الأمريكية**.

ولعل حادثة انهيار «**بنك بيرنغز**» البنك البريطاني العريق، تعكس تجليات العولمة الحديثة. فهذا موظف بريطاني في بنك بريطاني يضارب بأوراق مالية يابانية من خلال فرع البنك في **سنغافورة**، ويتسبب في انهيار هذا البنك، ثم يدفع هذا الانهيار **مصرفاً هولندياً** إلى شرائه بناء على مشورة مصرف أمريكي. هذه الحادثة هي أسطع مثال على العولمة التي أصبحت تتخذ زخماً كبيراً في عالمنا اليوم.

وإذا عدنا تاريخياً لنبحث في سبب الأزمات المالية التي عصفت ببعض دول العالم خلال الخمسين سنة الماضية سنلحظ وجود عامل مشترك ينتظم جميع الحالات. وهو تسارع نمو الائتمان المصرفي دون ضوابط. والدراسة التي أجراها **معهد التمويل الدولي في واشنطن** «**الاتحاد العالمي للبنوك**» أظهرت بأن التدفقات المالية الخاصة الصافية في العالم التي بلغت عام ١٩٩٦ نحو ٢٣٠ مليار دولار انخفضت عام ١٩٩٧ إلى ٢١٢ مليار دولار، وسرعان ما انخفضت ثانية في النصف الأول من عام ١٩٩٨ إلى ١٥ مليار دولار فقط. واتجهت معظم هذه التدفقات في تلك الفترة إلى دول **جنوب شرق آسيا**، لكنها سرعان ما لاذت بالفرار عند أول اشارة للأزمة، وكانت البنوك المحلية في **تايلاند واندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا** قد مولت المشاريع المجدية وغير المجدية بعملتها المحلية، وذلك عبر عمليات الاقتراض من الخارج بعملات أجنبية، كما فتحت، دون ضوابط، أسواقها المالية أمام المضاربين بالمحافظ الأجنبية. وكانت هذه بمثابة الشرارة الأولى التي التهمت الأخضر واليابس، ولا زالت آثارها تعصف بهذه الدول حتى يومنا هذا. والأخطر من ذلك أنها امتدت إلى الاقتصاد الحقيقي في هذه الدول. وتظهر المعطيات بأن ما يزيد على ٣٠% من سكان **اندونيسيا** يعيشون الآن تحت خط الفقر رغم أن سكان هذه الدولة اعتادوا حياة

البحبوحة. ولا ندري إلى أي مستوى ستؤول أزمة **اندونيسيا** في المستقبل القريب.

لقد فشل «**صندوق النقد الدولي**» فشلا ذريعاً في انعاش المصاب، حيث أصر على مواصلة إعطائه دروساً في الأخلاق، وفي عدم جدوى القيادة المتهورة بدلاً من أن ينقل المصاب إلى غرفة الطوارئ بداية. كما وضع شروطا عامة للانقاذ المالي، وهي الشروط ذاتها التي يخرجها «**الصندوق**» من أدراجه مطبوعة سلفاً ويستخدمها كوصفة طبية جاهزة لجميع الدول، عوضاً عن تشخيص حالة كل مريض على حدة. وفي النتيجة، فإن بعض هذه الدول قرر وضع الأسوار الحمائية حوله، كما حدث في **ماليزيا**، حيث وضعت **حكومة مهاتير** قيوداً على انتقال رؤوس الأموال. وقد اعترف **بول كروغمان**، أستاذ الاقتصاد الأمريكي في جامعة MIT، الذي أصبح مشهوراً بعد أن تنبأ عام ١٩٩٤ بالأزمة في دول **جنوب شرقي آسيا** بخطئه في الدعوة لتقييد حركة رؤوس الأموال دون وضع الشروط المنظمة لهذا الاجراء. ويقال إن هذه الدعوة أثرت على قرار **مهاتير** في وضع القيود على حركة رؤوس الأموال في بلده. **وهي قيود مؤقتة لخدمة هدف محدد وعاجل.** من خلال **تحديد سعر واقعي للعملة المحلية مقابل الدولار.** بالإضافة إلى **التركيز على المبالغ الكبيرة والتي قد يتصرف بها بعض المتنفذين السياسيين المقربين للرئيس بدلا من إضاعة الوقت في الرقابة على الإنسان العادي والمبالغ الصغيرة.**

أما **روسيا** فقررت – من طرف واحد – أنها ستجدول جميع ديونها للغير دون أن استشارة الأطراف المعنية في الأمر، في حين أصبحت **اليابان** التي تمثل ثاني أكبر اقتصادات العالم، عاجزة عن حل مشاكلها المالية، وأهمها القروض الضخمة التي قدمتها مصارفها إلى الشركات التابعة لها في الخارج، والقروض التي قدمتها إلى الشركات في **دول جنوب شرقي آسيا**، والتي تقدر قيمة الجزء غير المنتظم منه بحوالي ألف مليار دولار، وذلك نتيجة المركزية المفرطة للحزب الحاكم.

إن العالم يمر بأزمة اقتصادية خانقة لم تشهد لها مثيلاً منذ الكساد العظيم عام ١٩٢٩. وحتى الدول الكبرى مثل أمريكا وأوروبا بدأت تتأثر اقتصادياتها جراء هذه الأزمة. وقد صرح السيد جرينسبان رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي «البنك المركزي» أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تعيش في جزيرة مزدهرة في حين تحيط بها الأزمات المتلاحقة، لا سيما إذا ما أصابت هذه الأزمات كندا وأمريكا اللاتينية اللتين تعتبران شريكيها الرئيسيين في التجارة.

لقد أشار عالم السياسة الأمريكي، الياباني الأصل، فرانسيس فوكوياما بأن انهيار الشيوعية سجل «نهاية التاريخ»، ثم خاض مناقشات عميقة لإثبات وجهة نظره أمام جمهور أكاديمي متشكك، لكن يبدو الآن، ومع اندلاع الأزمات الاقتصادية العالمية، أن فوكوياما نفسه انضم إلى ركب المتشككين. إذ قال «أن أحداث الشهور القليلة الماضية جعلته يشعر أنه كان مخطئاً حيث تحدث عن «نهاية التاريخ».

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل تضع هذه الانهيارات اللمسات الأخيرة لنهاية العولمة؟ فبعد انهيار الشيوعية أخذت أمريكا في ذروة تحولات الرأسمالية العالمية، وبمساعدة أوروبا واليابان، على عاتقها مسؤولية النظام العالمي الجديد من منظوره الأمني والاقتصادي. واستخدمت «صندوق النقد الدولي» ليكون بمثابة «المعسكري» الذي يربط روسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد. وقد اتضح الآن أن هذا الطرح لم ينجح. فقد لاحظنا مؤخراً بأن روسيا انتقلت دون عودة من الشيوعية إلى رأسمالية السوق الحرة، وبأن الرئيس بلتسين كان هو الرجل المناسب في المكان المناسب، وبأن قليلاً من أموال «صندوق النقد الدولي» وأمريكا وألمانيا ستكون كافية لتأييد رحلة الانتقال هذه. وأن النموذج الاقتصادي الأمريكي الليبرالي المنفتح، والمعتمد إلى قوى السوق والتجارة الحرة سينتج عنه ارتفاع أسعار الأسهم باستمرار في العالم. وأن زعامات ما بعد الحرب الباردة، ستنجح، بعد تلكؤ وتردد، في بناء نظام عالمي جديد.

وراحت هذه الأعمدة تنهار الآن الواحد تلو الآخر. **فروسيا** بدأت تشهد بوادر انقلاب خطير على الرأسمالية، الأمر الذي يقتضي العودة إلى مناخات الحرب الباردة، و«**الباكس أميركانا**» يبدو وكأنه ينهار في الشرق الأوسط بسرعة، أما النموذج الاقتصادي الأمريكي فإنه يواجه تحديات كبرى في كل أنحاء العالم.

والسؤال المطروح الآن: **لماذا حدث ما حدث؟ ولماذا هذا التدهور السريع للزعامة الأمريكية في العالم؟** ببساطة شديدة لأن **الولايات المتحدة** – من ضمن أسباب أخرى – كانت **أكثر عنجهية وأقل عقلانية في التعاطي مع عالم ما بعد الحرب الباردة**. وهذا الأمر ينسحب على **روسيا والشرق الأوسط**، كما ينسحب على النظام الاقتصادي الجديد في ظل العولمة. **فالولايات المتحدة الأمريكية** لم تضع، كما يفترض، كل ثقلها الاقتصادي والمالي وخبراتها التكنولوجية في خدمة مرحلة الانتقال الروسية المؤلمة نحو الرأسمالية، بل على العكس، فهي عمدت إلى استفزاز المشاعر القومية الروسية، عبر مد نفوذ حلف الأطلسي إلى حدود بلاد القياصرة. كما أنها أهملت النزاعات الاقليمية الخطرة، كالنزاع **الهندي – الباكستاني**، الأمر الذي افقدها السيطرة على انتشار الأسلحة النووية. **وانحازت إلى اسرائيل كلياً في الشرق الأوسط، فربحت الدولة العبرية وخسرت كل العالم العربي والإسلامي**، واستفزت ضدها كل الأصوليات المتطرفة. وكان يمكن تجنب الكثير من الكوارث الراهنة لو أن **الولايات المتحدة الأمريكية** كانت أقل قناعة بأن نموذجها الاقتصادي هو الوصفة الجيدة الناجعة لكل الرأسماليات في العالم. بيد أن ما حدث قد حدث، وانفجرت الأزمات في وجه **أمريكا**، كما كان متوقعاً، وبدأت الانهيارات.

وفي خضم هذه المتغيرات الصارمة، يفترض بأصحاب القرار السياسي في الدول «**الثمانية الكبرى**» اتخاذ الاجراءات السريعة اللازمة لوقف انحدار الاقتصاد العالمي إلى حافة الهاوية، إذ أن ثلث اقتصاد العالم شبه مشلول حالياً. وعجز جهابذة الاقتصاد في العالم عن حل المشكلة، والدول الكبرى مطالبة أن

تعمد إلى خفض أسعار الفائدة في أقرب وقت ممكن لخلق السيولة اللازمة وإعادة الثقة لدى المستثمرين في العالم. ويتعين على «**صندوق النقد الدولي**» أن يخفف من مشروطيته الداعية إلى الإصلاحات الهيكلية في الوقت الحاضر، وأن يركز على تعبئة الاحتياطات المالية للدول الضعيفة، لتمكينها من الوصول إلى حد أدنى من الاستقرار.

وعلى المدى البعيد فإن المنطق يقتضي أن تعيد **أمريكا** النظر في اعتقادها أنها الربان الوحيد لسفينة العالم، وأن تسعى إلى إشراك الدول النامية التي تمثل ٨٥% من سكان العالم في تصميم الهيكل الجديد للنظام الاقتصادي العالمي، وذلك عبر توسيع مجموعة الدول «**الثمانية الكبرى**» لتشمل دولاً أخرى.

الأزمات الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا

إن تجارب النمو الاقتصادي في **جنوب شرق آسيا** وما حققته من إنجازات باهرة، في غضون آجال متوسطة، كانت مثار إعجاب وانبهار من قبل كثير من الاقتصاديين والخبراء، في سائر البلدان حديثة التطور. وكان خبراء «**صندوق النقد الدولي**»، و«**البنك الدولي**» يتحدثون عنها كنماذج يتعين الاحتذاء بها. وتم الترويج لأبحاث ودراسات يغلب عليها طابع الدعاية الصارخة. مثال ذلك دراسة «**البنك الدولي**» عن «**المعجزة الآسيوية**» التي صدرت عام ١٩٩٤. لكن فجأة، حدث ما لم يكن في الحسبان، فقد عصفت أزمة اقتصادية حادة بالكثير من أداء «**النمور الآسيوية**». وعرضتها لمآزق شديدة، لم تخرج منها حتى الآن، إلى الحد الذي اضطرها أن تلجأ إلى «**صندوق النقد الدولي**» وتقع ضحية وصفته الصارمة، وهي الوصفة التي ثبت عدم جدواها في مواجهة الأزمة، بل وخطورتها، ليس فقط في تعطيل قوى التنمية وفرض حالة من الانكماش عليها، وفي ضرورة أن تدفع ما ترتبت عليها من ديون والتزامات خارجية، وإنما أيضاً في تعريض الأوضاع الاجتماعية والسياسية فيها لتوترات شديدة وساخنة إلى الحد الذي يؤدي إلى انهيار بعض أنظمة الحكم فيها، كما حدث في **اندونيسيا**.

والسؤال: ماذا حدث في هذه الدول؟ وكيف حدث ذلك؟ وما هي نتائج ما حدث؟ وما هي الدروس المستخلصة من ذلك؟. فالمعجزة الاقتصادية في بلاد النمور الأربعة التقليدية (كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ) قامت على أسس تتمثل بـ:

- اضطلعت الدولة بدور هام وفاعل في خلق بيئة اقتصادية مواتية للاستثمار والنمو. وتجلى ذلك في إنجاز بنية أساسية متقدمة، وانفاق محسوس على التعليم والصحة والاسكان، وتبني سياسات نقدية، تحقق الاستقرار الاقتصادي، واتباع سياسات مالية جنبت هذه البلاد الوقوع في مخاطر التضخم، وتطبيق نظام ضريبي محفز للقطاع الخاص، وتشجيع جذب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة من خلال تطبيق حزمة من التسهيلات والحوافز والاعفاءات والمزايا.
- توافر العمالة المحلية الرخيصة وتعبئتها ضمن نظام صارم للعمل، مع الحرص على توفير الغذاء للقوى العاملة بأسعار رخيصة، حتى تظل الأجور منخفضة، وحرمان العمال من تنظيماتهم النقابية، وعدم وجود قوانين للحد الأدنى للأجور، أو ضمانات اجتماعية للعمال.
- تطبيق نوع من الليبرالية الموجهة تعتمد على تفعيل آليات السوق والتجارة الحرة، وفي الوقت نفسه تدخل الدولة في ضبط ايقاع الحركة الاقتصادية.

لقد بدأت تجربة النمو في هذه البلدان في مطلع الستينات من القرن الماضي تقريبا. مع الاشارة أنها لا تزال تعاني من ندرة الموارد الطبيعية. فهي تعتمد على العالم الخارجي في توفير كثير من احتياجاتها. وأول تحد واجه هذه البلدان هو كيفية جعل معدل نمو الصادرات أعلى من معدل نمو الواردات، حتى يمكن للنمو الاقتصادي أن يتحقق، ولمستوى المعيشة أن يرتفع، دون التعرض لمديونية خارجية حادة. وربما كان هذا التحديث هو الذي يفسر حتمية التوجه التنموي نحو الخارج، وحتى يلعب قطاع الصادرات فيها دور محرك النمو. فقد

عمدت الدولة إلى تطبيق حزمة مختارة من السياسات، أبرزها: توفير حوافز كثيرة للمصدرين، وتطبيق سياسات سعر صرف مرنة وواقعية، والاهتمام الفائق والمبكر بالموانئ والمطارات، وتوفير شبكة متقدمة من الاتصالات الخارجية وشبكة نقل داخلي عالية الكفاءة، وإنشاء شبكة من المؤسسات المالية «بنوك وشركات تأمين»، وتطبيق حزمة من السياسات التمويلية المحفزة والمساعدة للنشاط التصديري وللصناعات المشتغلة بالتصدير، وإعفاء الواردات – من السلع الوسيطة والإنتاجية – من الرسوم الجمركية، وخلق بيئة جاذبة للاستثمار والتقدم التكنولوجي في القطاع المنتج للتصدير، وتكوين الدولة لمجالس تنمية وتشجيع الصادرات والتجارة. وقد لعبت البيئة الدولية دوراً مهماً في تطور النمور الأربعة التقليدية، واستفادت منها أيما استفادة. من خلال:

- استقرار نظام النقد الدولي من حيث أسعار الصرف، وملاءمة السيولة الدولية لاحتياجات النمو والتجارة.
- استفادت هذه البلدان، بسبب انحيازها للغرب، من المعونات الغذية والقروض الميسرة التي قدمتها الدول الصناعية المتقدمة. كما أن بعضاً من هذه البلدان تواجدت فيه قواعد عسكرية وحصلت على معونات حربية ضخمة. وقد حرص الغرب على مساعدة هذه البلدان وتسريع نمائها كنموذج رأسمالي بديل للنموذج الاشتراكي.
- التخفيضات الجمركية التي وفرها «النظام العشري للتفضيلات الجمركية» الذي تقرر سنة ١٩٧١ وجاء ضمن مقررات دورة طوكيو للغات، وبموجبه يسمح بدخول صادرات البلاد المصنعة حديثاً إلى أسواق الدول الرأسمالية الصناعية بلا جمارك، يعتد بها ودون أن يتطلب ذلك المعاملة بالمثل.

وفي ظل البيئة الاقتصادية الداخلية المواتية، وفي ظل هذا المناخ الدولي الملائم انطلقت تجربة «النمور الآسيوية» في التطور، وحققت إنجازات هائلة

وسريعة، تمثلت في تعديل هيكل الإنتاج الوطني عبر زيادة المساهمة النسبية للسلع الصناعية، والتحول من صناعات بدائل الواردات إلى الصناعات التصديرية، وتحقيق تقدم تكنولوجي على المستوى العالمي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، تراوحت ما بين ٥% - ٨%، وزيادة في معدلات الادخار والاستثمار والنمو، وارتفاع كبير في معدلات نمو الصادرات، وارتفاع مستوى المعيشة ووصول متوسط دخل الفرد في هذه البلدان إلى مستوى نظيره في الدول الصناعية (في سنغافورة وهونغ كونغ وصل هذا المتوسط إلى أكثر من ٩ آلاف دولار سنوياً عام ١٩٨٥). وتحقق كل ذلك دون حدوث ضغوط تضخمية محسوسة أو خطيرة، ودون أن تقع هذه البلدان في مصيدة المديونية الخارجية، باستثناء حالة كوريا الجنوبية، التي ظهرت فيها في الثمانينات من القرن الماضي بوادر نمو مقلق للديون الخارجية، لكنها سرعان ما عالجته.

الصعوبات التي اعترضت النمور الأربعة:

بدأت النمور الأربعة التقليدية، تواجه متاعب النمو منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي. حيث تراجعت معدلات الاستثمار والنمو والتصدير، وبدأ العجز في الموازنات العامة، يظهر على نحو جلي، وبدأت تلوح في الأفق مخاطر التضخم. وتقف وراء هذه الصعوبات ثلاثة أسباب: **الأول**: بدء ظهور مشكلات ما بعد الوصول إلى مرحلة التوظف الكامل لعناصر الإنتاج (انخفاض معدلات البطالة إلى أدنى الحدود مع ما تبع ذلك من بدء حدوث زيادات واضحة في معدلات الأجور، فانتهى بذلك عصر العمل الرخيص في هذه البلدان) فضلاً عن بدء ظهور الضغوط التضخمية. **والثاني**: نزعة الحمائية التجارية التي استفحلت في الدول الصناعية المتقدمة ضد الصادرات المصنعة وشبه المصنعة للبلدان النامية، الأمر الذي أثر على معدلات نمو الصادرات سلباً، ناهيك عما أدى إليه الكساد الاقتصادي في الدول الصناعية من أثر سلبي على أداء الصادرات في هذه المجموعة من الدول. **والثالث**: الأزمات النقدية العالمية

(تقلبات أسعار الصرف، ارتفاع أسعار الفائدة على القروض في أسواق النقد الدولية، اضطراب أحوال السيولة الدولية). ولمواجهة هذه الصعوبات بدأ بعض هذه «**النمور**» يفرض جملة من الضرائب المحلية على الاستهلاك وعلى دخول الشركات الأجنبية، وهو الأمر الذي أثر في تخفيض معدلات الربح المتوقعة داخل هذه البلاد، مما أثر - بالتالي - على قدرتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تجربة النمور الناشئة:

تندرج في مجموعة «**النمور الناشئة**» كل من: **اندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، الفلبين**. وهي دول شهدت الظروف نفسها التي كانت متوافرة «**للنمور الأربعة التقليدية**» خلال فترة الستينات من القرن الماضي، مما جعل معدلات الربح المتوقعة في هذه الدول مرتفعة، مما أهلها لجذب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، وأضحت هذه الدول، **إضافة إلى الصين وفيتنام**، من أكبر الدول استئثاراً بحركة الاستثمارات الأجنبية الخاصة. وزادت فيها معدلات الادخار والاستثمار والنمو ومن المعلوم إذا فتح بلد ما أسواقه المالية المحلية أمام رؤوس الأموال الأجنبية، فلابد من وضع آلية تكفل قابلية تحويل العملة المحلية إلى عملات أجنبية حتى وإن لم يتم تحرير حساب رأس المال بالكامل في ميزان المدفوعات، وذلك حتى يمكن للمستثمر الأجنبي أن يضمن تحريك ماله للخارج وقتما يشاء. وهذا ما حصل في هذه البلدان مؤخراً بعد تحرير القطاع المصرفي وعولمته وتخفيف القيود على المدفوعات والتحويلات الخارجية. فإذا حدث عجز كبير في ميزان المدفوعات وتوقع المستثمرين حدوث تخفيض في قيمة العملة الوطنية، فإن ذلك سيدفع عدداً كبيراً من الأفراد لبيع أوراقهم المالية تجنباً للخسارة المتوقعة. وإذا حدث مثل هذا الاقبال الشديد على البيع وتحويل عائد البيع إلى دولارات، فإن ذلك يضغط على سوق الصرف الأجنبي، فينخفض سعر صرف العملة الوطنية، كما أن كثرة بيع الأوراق المالية يسهم أيضاً في تدهور أسعارها.

ويمكن للبنك المركزي في هذه الحالة أن يدافع عن سعر صرف العملة الوطنية من خلال استخدامه قسماً من الاحتياطات الدولية التي يملكها لتهدئة سوق الصرف. ولكن إذا كان الضغط شديداً على شراء العملات الأجنبية لتحويلها إلى الخارج فقد يستنزف البنك المركزي الاحتياطات النقدية الدولية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف الثقة الدولية في اقتصاد البلد، فتضعف قدرته في الحصول على ائتمانات جديدة من الأسواق الدولية، فيزداد الأمر تدهوراً.

وهذا ما حدث تماماً في حالة **تايلاند** التي اندلعت فيها الأزمة، ثم سرعان ما انتقلت إلى دول أخرى بحكم علاقات الترابط والتشابك بين اقتصادات هذه الدول، فقد زاد عجز الميزان الجاري زيادة كبيرة، وارتفع حجم المديونية الخارجية ارتفاعا ضخماً. وتوقع المتعاملون خفض سعر صرف **(البات)**، فقاموا ببيع كميات كبيرة من الأوراق المالية وشراء الدولار، مما أحدث ضغطاً شديدا على سوق الأوراق المالية وعلى **(البات)**، وتفجرت الأزمة في ٢ تموز ١٩٩٧. مما اضطر السلطات النقدية إلى فك علاقة **(البات) بالدولار**، وعمدت إلى تعويم سعره، فانخفض السعر بنسبة ٢٠%، وظل التدهور مستمراً بعد ذلك. وفقدت **ماليزيا** في أسبوع واحد ٢٠ مليار دولار من احتياطاتها الدولية. ثم امتدت العدوى إلى **عملة ماليزيا (الرنيغيت)** وإلى **(البيزو) الفلبيني** وإلى **(الروبية) الاندونيسية**. وكان الانهيار حاداً. وتكرر الوضع نفسه في **كوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسنغافورة** بدرجات مختلفة، وصاحب ذلك بالطبع هبوط حاد في أسعار الأوراق المالية. فوقعت الأزمة وإذا ما استبعدنا «**نظرية المؤامرة**» التي راح بعض المختصين يروجونها بأن **الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا** لعبت دوراً هاماً في اشعال هذه الأزمة لكي تتخلص من منافس قوي. وإذا ما استبعدنا تدخل تجربة «**النمور الآسيوية**» قد سارت على خطى **الاتحاد السوفييتي** السابق، مشيرين في ذلك إلى تدخل الدولة الذي أعده البعض سبباً للأزمة، فإن هناك أسباباً قوية تقف وراء اندلاع الأزمة. وفي مقدمتها حدث ما يشبه الانفجار

في الديون الخارجية لهذه البلدان، وتحديداً في الديون قصيرة الأجل. ومن المتعارف عليه إذا تجاوزت الديون الخارجية حدود الأمان، فإنها تتحول إلى **قنبلة موقوتة** لا تلبث أن تنفجر وتصيب شظاياها مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وربما السياسية. حيث ترتفع معدلات خدمة الدين العام، أي نسبة ما تستقطعه مدفوعات الفوائد والأقساط من اجمالي حصيلة صادرات البلد، مسببة بذلك اضعافاً في قدرة البلد على الاستيراد، وضغطاً على سعر الصرف للعملة المحلية، واستنزافاً للاحتياطات الدولية للبلد. وغالباً ما تلجأ الدولة إلى الاقتراض إذا كان هناك عجزاً في ميزان المدفوعات. وهذا العجز الذي هو عبارة عن الفرق بين صادرات البلد وارداته من السلع والخدمات يساوي – بالدقة – الفرق بين الاستثمار المنفذ أو الفعلي والادخار المتحقق (وهذا هو ما يسمى بفجوة الموارد التي تعكس نفسها في فجوة ميزان المدفوعات). والسؤال: **لماذا انفجر العجز بميزان المدفوعات في هذه الدول؟ أي ما هي أسباب اتساع فجوة الموارد فيها، ومن ثم زيادة الميل للاستدانة وارتفاع عبء خدمة الديون الخارجية؟** ثمة، في الواقع، عدة أسباب منها:

١ــ شهدت بعض هذه الدول افراطاً ضخماً في الاستثمار في السنتين الأخيرتين قبل اندلاع الأزمة مما ترتب عليه وجود طاقات عاطلة. وقد حدث ذلك على وجه الخصوص في قطاع الخدمات والعقارات وبعض الصناعات التحويلية، مع العلم أن هذه الدول كانت تحقق معدلات مرتفعة جداً للادخار، ومن ثم فإن اتساع فجوة الموارد فيها يعود إلى الزيادة المفرطة في الاستثمار.

٢ــ ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات بسبب الأداء الضعيف للميزان التجاري حيث تعرضت الصادرات للتراجع بعد أن كانت تقفز بمعدلات سريعة بسبب موجة الركود الاقتصادي العالمي، وانخفاض الطلب على السلع الالكترونية، وارتفاع درجة التنافس بين صادرات هذه الدول، ودخول **الصين** منافساً قوياً لها. وفي الوقت الذي سجلت فيه الصادرات أداءً

ضعيفاً، اتجهت الواردات للنمو بمعدلات كبيرة، بعد تحرير قطاع التجارة الخارجية وخفض معدلات الرسوم الجمركية. وهكذا بعد أن كان الميزان التجاري يحقق فائضاً، أصبح يعاني عجزاً. جراء ارتفاع حجم الطلب المحلي على الاستهلاك وعلى الاستثمار.

٣ـ التحويلات الخاصة والقروض الخارجية قصيرة الأجل. إذ مع تثبيت أسعار الصرف، لعملات هذه الدول تجاه الدولار، ومع ارتفاع أسعار الفائدة بالداخل مقارنة بالخارج، ومع فتح الأسواق النقدية والمالية الممكنة أمام الأجانب، ومع قابلية العملة للتحويل، فإن ذلك أدى إلى حدوث تدفقات هائلة من رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، وبالذات عبر ما يسمى «**بصناديق الاستثمار**» التي تعج بمئات المليارات من الدولارات لكي تقتنص فرص الربح السريع في هذه الدول، عبر عمليات المضاربة في أسواقها المالية، والخروج السريع منها، مما سبب نزيفاً هائلاً في الموارد نحو الخارج، والتي تسببت في انهيار عملات كثيرة في هذه الدول وانهيار أسواقها المالية.

٤ـ لجوء البنوك المحلية والمؤسسات الاقتصادية الكبيرة إلى الاقتراض الخارجي قصير الأجل، وتحويل تلك القروض إلى العملة المحلية واستخدامها في عمليات المضاربة، وبالذات في العقارات والأوراق المالية. وقد سبب ذلك جنوناً واضحاً في أسعار الأصول العقارية في **تايلاند وماليزيا والفلبين واندونيسيا وكوريا الجنوبية**. والمشكلة هنا تتمثل في مغامرة البنوك في استخدام «**أصولها قصيرة الأجل**» في استخدامات طويلة الأجل، مما عرض الكثير منها لحالات من الافلاس، كما زاد الطين بلة استخدام البنوك لشطر مهم من ودائعها في شراء أوراق مالية من البورصات بشكل يفوق حدود الأمان المصرفي، في ظل أجواء تغلب عليها سخونة المضاربات.

٥ـ تطبيق وصايا «**صندوق النقد الدولي**» وتدخله في السياسة الاقتصادية لـهذه الدول، ونتائج ذلك معروفة.

وكان لهذه الأزمة تأثيراً سلبياً على انخفاض سعر النفط، وعلـــى رؤوس الأموال العربية المستثمرة في هذه الدول، وتعرضت لخسائر لا ندري حجمـــها بسبب عدم وجود معلومات، وتعرضت صادرات البلدان العربية إلـــى منطقـة **جنوب آسيا** (بخلاف النفط) للتراجع الواضح. وثمة بلدان عربية كانت تراهـــن على استقدام بعض رؤوس الأموال من هذه الدول واستخدامها في اســـتثمارات مشتركة، لكن ذلك أصبح الآن صعباً للغاية. وما يمكن استخلاصه من تجربـــة دول **جنوب شرق آسيا** يتجلى بالتالي.

١ـ أن الأزمة وضعت حداً لأوهام فلسفة أن «التصدير يقود النمو». وتبين أنه كلما تعاظم نصيب، قطاع الصادرات في توليد الدخل، كلما كان البلد أكـــثر تعرضاً لاستيراد الأزمات من الخارج والانكشاف على الخارج.

٢ـ أن البلد الذي يحرر حساب رأس المال في مـــيزان المدفوعـــات، دون أن يكون قد وصل اقتصاده إلى درجة من التقدم والقوة، ومن امتلاك رصيـــد ضخم من الاحتياطات الدولية، فإنه يكون أكثر تعرضاً للأزمات في عـــالم تسوده الفوضى النقدية.

٣ـ أن تفاقم المديونية الخارجية يقـــف وراء انـــدلاع الأزمـــة الاقتصاديـــة، وارتهان موارد البلد لصالح الدائنين والمستثمرين الأجانب.

٤ـ أن ثمة علاقة وثيقة بين تزايد درجة الاعتماد علـــى المـــوارد الأجنبيـــة قصيرة الأجل وحرية دخولها وخروجها، وبين الضغوط التي يتعرض لـــها سعر الصرف للعملة الوطنية في عالم تسوده المضاربات وعدم الاســـتقرار النقدي.

٥ـ **قصور السياسات التي يدعو إليها «صندوق النقد الدولي والبنك الدولي». وعجز هاتين المؤسستين في التنبؤ بالأزمات، أو العمل على تجنبها، ناهيك عن إدارتها بعد وقوعها.**

أزمة الاقتصاد الروسي

لقد أرجع الشيوعيين أزمة الاقتصاد الروسي إلى الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، بينما أرجعها الإصلاحيون إلى تأثيرات أزمة دول **شرق آسيا**، وتظل الأزمة الاقتصادية في **روسيا** جديرة بالتأمل لأسباب عدة، منها أن هذه الأزمة قابلة لتداخل مثير جداً بين البعدين الاقتصادي والسياسي، وبين البعدين المحلي والدولي.

لقد كان **الاتحاد السوفييتي** سابقاً أشبه بحالة الديناصور الذي فشل في التكيف مع البيئة التي تغيرت من حوله، فكان ما كان من انقراضه، فالأزمة الاقتصادية في **روسيا** لا يمكن تفسيرها تفسيراً مقنعاً بعزوها إلى الإصلاح، لأن الإصلاح كان وارداً لكنه تأخر كثيراً. ولا يمكن أيضاً تفسيرها برؤية الإصلاحيين لأن الأزمة ليست مجرد استجابة لأزمة بلدان **شرق آسيا** ولكنها نتيجة أخطاء في تطبيق عملية الإصلاح الاقتصادي. ويمكن تلخيص أعراض الأزمة الاقتصادية في **روسيا** من خلال انخفاض الناتج الصناعي لروسيا بنسبة تقرب من ٥٠%، وما تترتب على ذلك من طاقات عاطلة، وقوى عاملة مُعطلة، ومن اضطرابات اجتماعية.. الخ. بالإضافة لانخفاض الناتج المحلي الاجمالي، فمنذ انهيار **الاتحاد السوفييتي**، وحتى الآن، يقدر حجم التقلص أو الضمور في هذا الاقتصاد بنحو ٤٠-٤٥%، وإذا افترضنا أن السكان يزيدون، ودرجة الانفتاح على الخارج تتفاقم، فإن هذا يعني أن تطلعات السكان الروس تزداد، في حين وسيلة إشباع هذه التطلعات تتقلص بشدة، وعليه فلابد أن تترتب على ذلك ردود أفعال على الصعيد الاجتماعي وعلى الصعيد السياسي.

وبالعودة قليلاً إلى التاريخ الاقتصادي، فقد بذلت محاولات إصلاحية في ستينات القرن الماضي من قبل **ليبرمن**، الذي نادى بالأخذ ببعض آليات السوق جنبا إلى جنب مع التخطيط، ولكنه أنذاك اعتبر رجعيا ووئدت محاولته، مثلما وئدت محاولات أخرى للإصلاح في دول المعسكر الاشتراكي سابقا، ومسألة الإصلاح كانت مطروحة على جدول الأعمال الروسي منذ زمن لا بأس به ولكن بعد انهيار التجربة السوفييتية، كان لابد من الإقدام على إصلاحات اقتصادية وسياسية قررتها **مؤسسات التمويل الدولي** في **بريتون وودز**. وبالتالي، قام فريق من **جامعة هارفارد** بتولي تصميم برنامج الإصلاح الاقتصادي الروسي باتجاه التحول إلى اقتصاد السوق الذي يعتمد على مقومات محددة أهمها: الإدارة الحرة للدخول في عملية تفاعل بين جانبي العرض والطلب في إطار نظام سلطوي مركزي، وهي إرادة لا يمكن خلقها بين يوم وليلة من ناحية، والتبادل في إطار السوق مبني على فكرة العقد كمقولة قانونية، وهي فكرة غريبة على التفكير الروسي بحكم الموروث المتراكم في ظل الاتحاد السوفييتي من ناحية أخرى. وبالتالي كان قرار التحول إلى اقتصاد السوق مُتسرع، لا سيما تفكيك مؤسسات القطاع العام وخصخصتها. وتم ذلك في إطار تحلل في النظام السياسي، فنتجت عنه افرازات من الفساد عمت وسائل الاعلام. والخطأ ليس في فكرة الإصلاح لأنها كانت ضرورية، بل كان الخطأ في الاندفاع إلى الأخذ بآلية السوق قبل توفير المقومات الأساسية لنظام السوق.

والمتتبع لتجربة الإصلاحات الروسية يكتشف بدون عناء بأن روسيا **أشبه ما تكون بمجتمع بلا حكومة!** وليس هناك من يتخذ القرارات. وهذا له دلالات كثيرة بالنسبة للاستثمار الخارجي الذي يتدفق إليها وحجم التمويل المتاح، وأهميتها في دوران العجلة الاقتصادية والعجلة الاجتماعية في هذا المجتمع.

وثمة عناصر محلية أسهمت في انتشار الفساد على نطاق واسع، مما أدى إلى تبديد شديد في الموارد وضياع قدر كبير من موارد الخزانة العامة، مما قاد إلى عجز الحكومة المركزية عن الاضطلاع بوظائفها. لقد تزامنت الأزمة

الروسية مع أزمة دول **جنوب شرق آسيا**. التي انعكست على معظم الدول المنخرطة في النظام الاقتصادي العالمي ومنها **روسيا الاتحادية**. وتأثرت أيضاً الأزمة الروسية بانهيار الأسواق المالية في آسيا وهروب رؤوس الأموال بحثاً عن ملاذ آمن في الأسواق الناشئة الأخرى ومن ضمنها سوق روسيا، حيث توطنت هناك استعداداً للانطلاق منها إلى مكان آخر، بكل ما يعنيه ذلك من نتائج اقتصادية واجتماعية وخيمة. وكذلك أدى التباطؤ في النمو الاقتصادي إلى انخفاض الطلب على النفط الذي يُعد السلعة الرئيسة في قائمة الصادرات الروسية، وانعكس ذلك سلبياً على الوضع الاقتصادي فيها. وبعد اندلاع الأزمة، أصرّت الحكومة الروسية على المحافظة على قيمة **الروبل** عبر استنزاف الاحتياطي الموجود لدى البنك المركزي، بمعدل مليار دولار يومياً. فوصل هذا الاحتياطي إلى الحضيض. ثم حاولت الحكومة انقاذ ما يمكن انقاذه على غرار ما فعلت دول **جنوب شرق آسيا**، وهو التخلي عن قيمة الروبل، من خلال رفع سعر الفائدة، ودخلت الحكومة الروسية مرحلة الاستدانة بأسعار فائدة وصلت -- في وقت من الأوقات – إلى ٢٥٠%! مما أربك الوضع المالي للدولة بعد أن وجدت نفسها أمام دين وصل إلى حدود ١٦٠ مليار دولار. فما كان منها غير أن اضطرت إلى ترك الروبل يلقى مصيره. ونستلهم من التجربة الروسية ما يلي:

أولاً: عدم جواز رفض عملية الإصلاح الاقتصادي في المطلق! لأنه **فريضة غائبة**، لا يمكن أن يؤجّل.

ثانياً: هروب الاستثمارات من روسيا بحثاً عن ملاذ آمن، وقد نرى أن منطقتنا -- بمعنى من المعاني – قد تمثل هذا الملاذ. ولكن مسألة دخول الأموال وخروجها لها آثار تتوقف على نوع رؤوس الأموال نفسها. ونحن بحاجة إلى إعادة تقويم مفردات من قبيل «**استثمارات**» و«**تشجيع المستثمرين**». ولابد أن نميز بوعي بين ما يسميه الاقتصاديون الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) الذي يعني، مثلاً، أن تنشئ شركة دولية مشروعاً إنتاجياً في بلد ما – كما حدث في

جنوب شرق آسيا – وبين النوع الآخر وهو الاستثمار الأجنبي في الحافظة (FPI)، وهذا هو النوع الفتاك لأنه عبارة عن رؤوس أموال هائمة قصيرة الأجل تبحث عن مقومات للربح السريع، عبر فروق في أسعار الأوراق المالية أو فروق في أسعار الفائدة أو فروق في أسعار الصرف. وتتحرك بفجائية شديدة، وعلى نطاق واسع، ويتعين تسميته «الرأسمال المضارب»، لأنه كذلك فعلاً، والتعامل مع المستثمر يختلف تماماً عن التعامل مع المضارب.

ثالثاً: إن ما يصدر عن «**وكالات التقييم الدولية**»، يُعطي انطباعاً خاطئاً بأنها جهات ذات أهلية، في حين أنها عبارة عن مكاتب خاصة جداً تُنتج خدمة وتبيعها لمن يدفع الثمن.. ولكن علينا أن ندرك أن التقييمات التي تنشرها هي تقييمات لا تنطلق من وجهة نظر المواطن في الدول التي تُجرى التقييمات بشأنها، وإنما من وجهة نظر المضارب الذي يبحث عن المكان الذي يحقق له أعلى الأرباح في أقصر الأوقات.

رابعاً: توفير أجهزة للرصد والاستطلاع للتعامل مع الأزمة قبل أن تنشأ أو، على الأقل في مراحلها الأولى، لأن ما حدث في **جنوب شرق آسيا** كان نتيجة لشهادات التقييم الدولية التي زيفت الواقع، ونتيجة للتغير في البيئة الدولية. كل هذا أدى إلى انهيار خط الدفاع الأول المتمثل بسعر الصرف وذلك برفع سعر الفائدة والتي أدى رفعها إلى انهيار القطاع المالي، والأخير انعكس على سعر الصرف في النهاية، فأصبحت تكلفة الفاتورة في نهاية المطاف باهظة للغاية.

الفصل الرابع

نهوض النظام الاشتراكي وأفوله

- خصائص النظام الاشتراكي
- أسس تطبيق الاشتراكية
- البنية التنظيمية للاقتصاد الاشتراكي
- الاطار النظري للتخطيط الاقتصادي
- العلاقة بين التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي
- التخطيط الاقتصادي
- سياسة الاستثمار
- تداعي النظام الاشتراكي وأفوله
- انهيار المعسكر الاشتراكي

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

القذيفة الرهيبة:

فجر **ماركس** قنبلته الموقوتة بظهور مؤلفه «**رأس المال**» الـذي أحـدث انقلاباً جذرياً في علم الاقتصاد السياسي. فقد اكتشف **ماركس** القانون الاقتصادي لتطور الرأسمالية وهو «قانون القيمة الزائدة». وأنفق من عمـره علـى هـذا المؤلف ٤٠ عاماً وأنفق **انجلس** ١١ عاماً من بعد **ماركس** لإنجاز المؤلف الثاني والثالث لرأس المال بينما لم يتمكن **انجلس** من إنجاز المجلد الرابع، حيث وافته المنية في عام ١٨٩٥. وحاول كاوتسكي إنجاز المجلد الرابع ما بين ١٩٠٥-١٩١٠، ولكن أدخل عليه تعديلات شوهت مضمونه واتهم بالتحريفية. ففي **المجلد الأول:** تم تحليل عملية إنتاج رأس المال، و**المجلد الثاني:** تم تحليل عملية تداول رأس المال، وفي **المجلد الثالث:** تم تحليل الإنتاج الرأسمالي برمته، وفي **المجلد الرابع:** تم تحليل نظريات القيمة الزائدة.

لقد احتفظت جميع التشكيلات التي سبقت ظهور الاشتراكية بـ: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وطبقت صيغ استثمارية قد تختلف في الشكل ولكنها تتفق في الجوهر. بينما تميز النظام الاشتراكي بـ: الملكية العامة لوسائل الإنتاج، والعدالة في توزيع الدخل القومي، والاطاحة بالتبعية الاقتصادية للدول الأجنبية، التخلص من الاقتصاد وحيد الجانب.

وفي الوقت الذي تعذر فيه تطبيق الاشتراكية **الطوباوية** ما بين القرنين ١٦-١٨ قدر لبعض المفكرين تهيئة المناخ الفكري في أواسط القرن ١٩ من تحويل الاشتراكية من اتيوبيا إلى علم. وفي سياق النظرة المادية ليس إلى الطبيعة فحسب وإنما إلى تطور المجتمع تاريخياً، بيّن ماركس بأن كل مجتمع يخضع لقوانين النشوء والارتقاء إلى شكل أعلى.

وبفضل الفهم **المادي** للتاريخ، واكتشاف **نظرية القيمة الزائدة**، تم تشخيص تناقضات النظام الرأسمالي ومن ثم تحديد الوسائل التي يتم بمقتضاها إزاحة الرأسمالية وحلول الاشتراكية محلها. وبعد أن توافرت المقومات

الموضوعية والذاتية انتصرت **ثورة اكتوبر الاشتراكية** في عام ١٩١٧، واتسع نطاقها لتشمل دول **أوروبا الشرقية** وما لبثت الاشتراكية أن تداعت في عقد التسعينات من القرن العشرين. وكذلك أخفقت الاشتراكية في الاحتفاظ بالإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها على امتداد أكثر من سبعين عاما بسبب انهيارها في مطلع تسعينات القرن الماضي.

طرائق الانتقال إلى الاشتراكية:

لقد دلت التجربة التاريخية على أن هناك طريقين لا ثالث لهما، تتحقق بموجبهما عملية الانتقال إلى الاشتراكية وهما:

الأول ـ طريق العنف الثوري: ويعني الإطاحة القسرية بالطبقة البرجوازية، وتتسم هذه الطريقة باستخدام السلاح وإراقة الدماء، وقد تترافق بحرب أهلية وبالتهديد بالتدخل الأجنبي، كما حصل إبان **ثورة أكتوبر الاشتراكية**، حيث قاومت البرجوازية ولم تتخل طواعية عن ممتلكاتها وعن نفوذها السياسي، وعن مكتسباتها الاقتصادية.

الثاني ـ الطريق السلمي للانتقال السلمي: فقد توافرت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية فرصا مواتية للانتقال السلمي إلى الاشتراكية بدون عنف وإراقة دماء، وذلك عبر تحول الثورة البرجوازية الديمقراطية الوطنية إلى ثورة اشتراكية. وقد تتحقق عملية الانتقال بالطريقة السلمية إلى الاشتراكية باللجوء إلى البرلمان كسبيل للاستيلاء على السلطة السياسية، حيث تحول القوى الديمقراطية البرلمان إلى معترك سياسي لاستصدار المراسيم الاشتراكية. وتمكنت **تشيلي** من الانتقال بالطريقة السلمية إلى الاشتراكية، ولكن الثورة الاشتراكية انتكست في منتصف سبعينات القرن الماضي عندما استولى الدكتاتور العسكري «بينوشت» على الحكم بالقوة وبدعم من **الولايات المتحدة**. وقد تبين أنه لا يمكن الاحتفاظ بالاشتراكية بمجرد تسجيل انتصار واحد فقط في

الانتخابات البرلمانية، فلابد من تدعيم هذا الانتصار بقوة فعلية تحمي مكتسبات الاشتراكية وتحول دون التفاف البرجوازية على الثورة والإجهاز عليها.

ومسألة الانتقال بطريقة العنف المسلح أو بالطريقة السلمية إلى الاشتراكية والخيار بينهما، ليست قضية مزاجية أو إرادية وإنما تحكمها ظروف موضوعية وذاتية تتصل بالخصائص الوطنية الملموسة في كل بلد، وبتوازن القوى الطبقية في المجتمع وبالظروف السياسية الدولية. ومما لا شك فيه أنه يبقى الدور المقرر للجماهير ولمكانتها في الحياة السياسية، فإذا ما تفوقت قواها على البرجوازية واقتنعت الأخيرة بعدم جدوى المقاومة. عندها يكون الانتقال السلمي إلى الاشتراكية أمرا ممكنا.

خصائص النظام الاشتراكي

ينفرد النظام الاشتراكي بخصائص نوعية تميزه جذريا عن النظام الرأسمالي من حيث الانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، ومن حيث القوانين الاقتصادية، علما بأن النظام الاشتراكي لا يختلف عن النظام الرأسمالي من حيث الفن الانتاجي فكلا النظامين يعتمد على تقسيم العمل وعلى استخدام التقانات الحديثة في الانتاج، وإن كانت بلدان اقتصاديات السوق قد استفادت من معطيات الثورة العلمية ــ التقانية أكثر من البلدان الاشتراكية التي تخلفت إلى حد كبير عن مواكبة منجزات التقدم العلمي والتقني وربما كان ذلك من بين الأسباب التي أدت إلى انهيار المنظومة الاشتراكية. والنظام الاشتراكي يتميز بالخصائص التالية:

أولا: الملكية العامة لوسائل الانتاج: حيث تتملك الدولة في النظام الاشتراكي جميع وسائل الانتاج في فروع الاقتصاد الوطني كافة من صناعة وزراعة وتجارة. والدولة تسيطر على الحياة الاقتصادية بعملية التأميم، أي بنزع الملكية من الأفراد نظير تعويض أو بدون تعويض حسب واقع الحال ووضعها تحت

تصرفها بوصفها ممثلة للجميع.[1] كما تتكون ملكية الدولة بإقامة المشاريع العامة. وبتلك الطريقة اختفت تدريجيا المشاريع الخاصة وحلت محلها المشاريع الحكومية والتعاونية والمشتركة. وقدر للدولة الاشتراكية أن تتولى النشاط الاقتصادي بأسره انتاجا وتوزيعا.

ثانيا: التخطيط المركزي: يرمي التخطيط بوصفه وظيفة اقتصادية مركزية للدولة الاشتراكية إلى استثمار الموارد الطبيعية والطاقات البشرية على نحو أمثل، وقد توافرت للتخطيط مقوماته الاقتصادية المتمثلة بوجود الملكية العامة لوسائل الانتاج، ومقوماته السياسية المتمثلة بانتقال السلطة إلى ممثلي الشعب، كما توافرت للتخطيط المقومات التنظيمية، بإحداث هيئات ومؤسسات حكومية تعنى بوضع الخطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل[2]. ونتيجة لتوفير مقومات التخطيط قدر للدول الاشتراكية أن تحقق الملاءمة بين الانتاج كما ونوعا وبين حاجات المجتمع. فالدولة ممثلة بأجهزة التخطيط تتولى تحديد كمية ونوعية السلع والخدمات التي يتطلبها المجتمع في حدود الموارد المتاحة، فإذا تجاوزت حاجات المجتمع حدود ما هو متاح من الانتاج لجأت إما لزيادته أو تقنينه تبعا لأولويات هذه الحاجات وأهميتها.

كذلك تتولى الدولة مركزيا توزيع عناصر الانتاج تبعا لأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يتفق وسد حاجات المجتمع، فإذا تبين للدولة بأن الانتاج يزيد على حاجات المجتمع من سلعة معينة وإذا تعذر تصديرها، سرعان ما لجأت الدولة إلى تقييد الانتاج وتحويل عناصر الانتاج من عمل ورأسمال إلى فروع انتاجية أخرى تفي منتجاتها باحتياجات المجتمع.

ثالثا: غياب أزمات فيض الانتاج: بفضل التخطيط المركزي فإن الدول الاشتراكية لم تتعرض لأزمات اقتصادية دورية، فالخطط المدروسة التي تضعها

---

(1) د. حلمي مراد ـ أصول الاقتصاد /الجزء الأول/ ـ مصدر سابق ـ ص ١٦٠.
(2) تشيريفيل وشفيركوف ـ المبادئ الأولية للتخطيط ـ موسكو ـ ص ٢٣.

الدولة تؤمن التوازن والاستقرار في نمو فروع الاقتصاد الوطني وتجنبه من الوقوع في الأزمات الاقتصادية. وقد تم تقييد قوى السوق الخفية «جهاز الثمن» والسيطرة عليها بالتخطيط المركزي، والذي يحقق التطابق بين الإمكانات والحاجات. ويحول دون الكساد والبطالة التي تعاني منها اقتصاديات السوق.

رابعا: تحكم الدولة في الشؤون الاقتصادية: حيث تضطلع الدولة الاشتراكية بمهمة قيادة الاقتصاد الوطني وتطويره، بالاعتماد على مبدأ الديمقراطية المركزية التي تفسح المجال لمشاركة جميع أبناء المجتمع في رسم السياسة الاقتصادية للبلاد.

أسس تطبيق الاشتراكية

تشترط مسألة التباين في التطبيق الاشتراكي العديد من العوامل التي تتصل بمستوى التطور الاقتصادي، وبمساحة الدولة وعدد سكانها، والتقاليد والعادات وببنية الوعي السياسي، فقد ينفرد حزب واحد في السلطة التي تتأخذ صيغة الحزب الحاكم، وقد تتولى السلطة مجموعة من الأحزاب التي تأتلف في جبهة وطنية يقودها حزب معين، يطلق عليه الحزب القائد، وقد تركز بعض الدول على تطوير الزراعة أولاً والصناعة ثانيا أو العكس وقد تلجأ بعض الدول إلى التأميم الفوري وبدون تعويض وبعضها الآخر يفضل التأميم على مراحل وبتعويض. ولكن مهما تنوعت وتباينت أساليب التطبيق الاشتراكي، فهناك أسس عامة يفترض التقيد بها من جميع الدول التي تختار النهج الاشتراكي وتتمثل هذه الأسس بالتالي:[1]

١ـ وجود قيادة سياسية تجسد تطلعات وطموحات الجماهير وتتولى قيادة وتوجيه عمليات التحويل الاشتراكي.

---

[1] ج. فيلتشينسكي ـ علم الاقتصاد الاشتراكي ـ دمشق ١٩٧٣ ـ ص ٣١٥.

٢ـ احداث تغيير طبقي جذري في المجتمع، يُمكن من سيطرة الجماهير على الحكم، وتسخيره في خدمة مصالح المجتمع بأسره.

٣ـ إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإحلال الملكية العامة محلها وذلك بتأميم المشاريع الرأسمالية الكبيرة وتحويلها إلى ملكية الدولة.

٤ـ التحويل الاشتراكي للريف وحل المسألة الزراعية في صالح صغار ومتوسطي الحال من الفلاحين من خلال اصدار قوانين الإصلاح الزراعي وتطبيق شعار «**الأرض لمن يفلحها**».

٥ـ بناء القاعدة المادية – التقنية للاشتراكية من خلال تطوير الصناعة الثقيلة والخفيفة، بالاستفادة من منجزات التقدم العلمي التقاني.

٦ـ نهج التخطيط العلمي الذي يؤمن التناسب في نمو فروع الاقتصاد الوطني والذي يحقق التنمية المتوازنة والشاملة والمستقلة.

٧ـ تحقيق الثورة الفكرية والثقافية، الناظمة لعمل المؤسسات الثقافية والتربوية والتعليمية والاعلامية.

٨ـ تصفية الاضطهاد القومي والعرقي والعنصري بما يعزز الوحدة الوطنية والقومية وبما يوطد السلم الاجتماعي، بالإضافة إلى دعم ومساندة حركات التحرر الوطني المعادية للاستعمار الحديث.

هذه الأسس التي يفترض توافرها في كل مجتمع اشتراكي، قد تطبق بأساليب متباينة تبعاً للخصائص الوطنية الملموسة في كل بلد. فالاشتراكية من قماش واحد يؤمن الدفء والعدالة للإنسان ولكن كل مجتمع يفصل هذا القماش تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها.

أنواع الملكية في النظام الاشتراكي:

عرف النظام الاشتراكي أربعة أنواع للملكية تتجلى بـ:

أولاً: الملكية الحكومية: وتتكون نتيجة لسيطرة الدولة على الملكيات الرأسمالية الكبيرة كالأرض وباطنها والموارد المائية والغابات والمناجم والمصانع الكبيرة ووسائل النقل والمواصلات والاتصالات، والشبكة المصرفية والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية، والخدمات والمرافق العامة. وتسخر في خدمة المجتمع بأسره. والملكية الحكومية تجسد مصالح السواد الأعظم من أبناء المجتمع. وتسهم في تحرير البلاد من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية. وتشكل المدخل لتحقيق التنمية الشاملة والمستقلة.

والملكية الحكومية في ظل النظام الاشتراكي سابقاً تختلف جذريا عن ملكية الدولة الرأسمالية، **فالأولى** تعبر عن التملك الجماعي لوسائل الإنتاج وتنهي أشكال الاستغلال كافة وتوفر المساواة والعدالة وتغرس الروح الجماعية بين الناس وتحفزهم على العمل بوصفه حاجة حيوية أولى للإنسان. بينما **الثانية** «ملكية الدولة الرأسمالية» تعبر عن احتكار البرجوازية لوسائل الإنتاج، وتسخر في خدمة مصالح الاحتكارات لأن الدولة ما هي إلا حارس أمين ومنفذ مطيع لرغبة الاحتكارات.

ثانياً: الملكية التعاونية: وتنتشر في الزراعة على شكل جمعيات تعاونية زراعية، وفي الصناعة على شكل جمعيات تعاونية حرفية، وفي التجارة على شكل جمعيات تعاونية استهلاكية. وتعد أحد أهم أشكال الملكية في النظام الاشتراكي وتعد وسائل الإنتاج في الجمعيات التعاونية ملكاً لأعضائها. ويوزع الناتج الصافي للجمعيات التعاونية على أعضائها فقط ويتقاضى الأعضاء دخلا يتوقف على ظروف الإنتاج في الجمعية. وتطبق الإدارة الديمقراطية في الجمعيات، فالهيئة العامة تنتخب مجلس إدارة ورئيساً للمجلس يسير شؤون الجمعية التعاونية، وتتمتع التعاونيات بنوع من الاستقلالية قياسا بالمؤسسات الحكومية.

وعلى الرغم من أن الملكية الحكومية تختلف عن الملكية التعاونية، فإن هناك قواسم مشتركة بينهما حيث ينعدم الاستغلال في ظل المؤسسات الحكومية والتعاونية. ويخضع إنتاج كلا النوعين من المؤسسات لآلية القوانين الاقتصادية الاشتراكية. ويجري توزيع الإنتاج تبعاً لكمية العمل ونوعيته وعلى قدر ما يسهم الفرد في الإنتاج يتقاضى أجراً أو دخلاً.

ثالثاً: الملكية المختلطة: وقد ظهر هذا النوع من الملكية نتيجة تأسيس مشاريع مشتركة برأسمال حكومي ورأسمال فردي في الآونة الأخيرة، ووجودها يعبر عن تشجيع الدول الاشتراكية قبل انهيارها بعدة سنوات للتعددية الاقتصادية ومن ضمنها القطاع المشترك. وينتشر هذا النوع من الملكية في العديد من بلدان التوجه الاشتراكي، الجماهيرية الليبية، سورية... الخ.

رابعاً: الملكية الشخصية: وتعبر عن العلاقة التي تقوم بين الناس من أجل حيازة منتجات العمل اللازمة لسد حاجاتهم المادية والثقافية، ويندرج في عداد الملكية الشخصية، سلع الاستهلاك الأساسية والكمالية، وبعض أدوات الإنتاج البسيطة، وتشمل أيضاً أجور السكان ومداخيلهم ومدخراتهم، بالإضافة إلى دور السكن ووسائل النقل الشخصي والمزارع الشخصية التي تحتل مكانة ثانوية في الاقتصاد الاشتراكي.

وهنا لابد من التفريق بين الملكية الخاصة والملكية الشخصية، فالأولى تعني تملك وسائل الإنتاج وتتسم بالاستغلال والثانية تعني تملك سلع الاستهلاك ومصدرها الرئيس العمل وهي لا تنطوي على الاستغلال.

إن طريقة الإنتاج الاشتراكية تتميز بخصائص تجعل منها طريقة للإنتاج تختلف عن طريق الإنتاج السابقة عليها، من حيث الهدف المباشر للنشاط الإنتاجي، والآلية التي تعمل من خلالها العملية الاقتصادية. وفي ضوء ذلك بدأت أول محاولة تاريخية لبناء الشروط التاريخية لطريقة الإنتاج الاشتراكي. حيث.

١ــ قدمت الحركة الاشتراكية الدولية، كحركة وليدة، تصوراً لمجتمع جديد، يمثل بناؤه طموحاً وتحدياً: طموحاً يفوق امكانات التنظيم السياسي الجديد. وتحدياً على مستوى القدرة الخلاقة لطرق تنظيمية جديدة وآليات أداء جديدة، لابد وأن تتحقق، من خلال التجربة والخطأ. وزاد من عدم التناسب بين الطموح والامكانات الكيفية التي عولجت بها المسألة الزراعية في العشرينات من القرن الماضي، وهي مسألة تمس الريف، أساس البناء الاجتماعي في ذلك الوقت. حين قامت الدولة الوليدة، لمواجهة طبقة أغنياء المزارعين «الكولاك» لحل مشكلة تزويد المدينة بما يلزمها من ناتج القطاع الزراعي، وحين قامت الدولة بفرض التنظيم «الاشتراكي» دون تفرقة بين أغنياء المزارعين وصغار الفلاحين ومعدميهم، خضع الجميع لنظام قهري واحد. تسبب في اعاقة الزراعة وخسارة الفلاحين كركيزة للتغير الاجتماعي في الريف وكحليف للطبقة العاملة في بناء الدولة الجديدة.

٢ــ رغم محدودية الامكانات والتضييق على التجربة الجديدة الذي مارسه رأس المال بعدوانيته وضغوطاته، واحتمال استنزاف الكثير من قدرات المجتمع الجديد في التسلح، أضحت **قضية التحرر الوطني**، ابتداء من نهاية الحرب العالمية الأولى، ترتبط ارتباطا عضويا بالقضية الاجتماعية

٣ــ استحوذ المشروع الجديد على اهتمام العالم، بل ويكاد يسحره، مع مرور الوقت عبر الكساد الكبير، وقد أكد بما لا يدع مجالا للشك المخاطر التي يتضمنها قانون النمو غير المتوازن للاقتصاد الرأسمالي، وشد المشروع الجديد انتباه العالم رغم اعلانه ابتداء من المجتمع الروسي بكل تاريخه. وهروب المجتمع من تاريخه مسألة لا يقدر عليها إلا الجبابرة. واتبعت الدولة الجديدة أساليب قهرية لا تختلف كثيرا عن الأساليب التي اتبعها رأس المال، في مرحلة التراكم البدائي له في مجتمعات أوروبا الغربية. وهي أساليب تقل كثيرا عن الأساليب التي أتبعها رأس المال في المستعمرات وشبه المستعمرات. والسؤال: **من أين يأتي هذا الانجذاب الدولي للمشروع الجديد؟.**

لقد اعلن المشروع الجديد عن بناء كيان بديل للرأسمالية التي فرضت نفسها، طوال قرون خمسة من سيطرة رأس المال، بالاعتماد على القوى المقهورة في المستعمرات وشبه المستعمرات. وأعلن المشروع الجديد عن سياسة جديدة للقوميات، تسعى إلى تحقيق نوع من «**الدولة الداخلية**» تجمع القوميات المختلفة داخل **الاتحاد السوفييتي** على قدم المساواة، فالاثنيات بأثرابها القومية تحظى بنفس الوضع التنظيمي. والفائض الاقتصادي الذي يُنتج في الجمهوريات الأكثر نمواً يوجه في جزء منه للاستثمارات في الجمهوريات الأفقر، مما أعطى **للاتحاد السوفييتي سابقاً** صورة ذات جاذبية، في وقت كان الوجود الرأسمالي فيه يقوم على العضوية والشوفينية وقهر حركات الاستقلال والتحرر الوطني ومعاداة شعوب البلدان التي ابتليت بالاستعمار الاستيطاني، وطمس الهوية الثقافية للشعوب والجماعات خارج أوروبا، بل وفي داخلها.

وأطلق المشروع الجديد يد الانسان ووعيه لتشمل الشأن الاجتماعي في كليته، وأظهر التنظيم الجديد قدرة فائقة في توحيد الأراضي الشاسعة ضمن حدود واضحة ومؤكدة، وتوسيع نطاق التنظيم ليشمل مجتمعات متنوعة. وتصدى النظام الجديد لعدوانية رأس المال وسباق التسلح، رغم محدودية الامكانات من البداية وقصر الفترة، واستمرارية التوتر الدولي، وحرص رأس المال الألماني على تدمير مجمل التجربة أثناء الحرب العالمية الثانية، وحرص الدول الرأسمالية على وضع البلدان التي تعيش المحاولة بين قوسين كبيرين: **ألمانيا** في الغرب تساندها عسكرياً قوى حلف الاطلنطي، **واليابان** في الشرق، تساندها عسكرياً **الولايات المتحدة الأمريكية** بصفة مباشرة. ويأتي الانجذاب الدولي للتجربة الوحيدة نتيجة لما تحقق من إنجازات في مجال: **ضمان فرص العمل وتأمين خدمات اجتماعية أساسية وثقافية**، مما مثل **حداً أدنى من ضمانات المعيشة المعقولة للغالبية، وصناعة التسلح وتطوير تكنولوجيا الدفاع حتى تكنولوجيا غزو الفضاء**. وهي إنجازات لم تحظ بالتقدير الحقيقي إلا بعد الانهيار السياسي **للاتحاد السوفييتي وبلدان شرق أوروبا**. وكانت جموع

المنتجين المباشرين أول من أدرك ذلك حين وجدت نفسها، في إطـــار العـــودة لعلاقات الإنتاج الرأسمالية، **مواجهة بالبطالة والتهميش الاجتماعي، والتدهـــور النسبي لمستويات المعيشة وتآكل التأمينـــات الاجتماعيـــة**، وتدهـــور الأمـــن والاستقرار والوقوع تحت سيطرة المافيا والجريمة المنظمة دولياً.والجماهير لـــم تكن مسحورة بدعاوى «النظرية» الاشتراكية، كما كان يقال، ولكنـــها أضحـــت مسحورة على ما ضاع منها من شروط حياتية حقيقية لم يستطع رأس المـــــال، خاصة من خلال سعيه ليتكتل على مستوى أوروبا، إلا تأكيد هذا الضياع.

البنية التنظيمية للاقتصاد الاشتراكي

إن التطور المخطط لإعادة تنظيم المجتمع على نحو يسمح بالقيام بعمليـــة التنمية. يتم عن طريق تحقيق شروط تنظيمية أساسية، تمثل الإطار التنظيمـــــي للتخطيط الاقتصادي. ولا يمكن أن يسير الاقتصاد الوطني فعلاً سيراً مخططاً إلا بتوافرها. وهي تتمثل بـــ:

١ــ **الاطاحة بالتبعية الاقتصادية للدول الأجنبية:** وهو شـــرط يمليـــه التفســـير الصحيح لظاهرة التخلف الاقتصادي كظاهرة احتوتها عملية تطور الاقتصاد الرأسمالي التي أنتجت **نوعين من المجتمعات أحدهمـــا رأســـمالي متقـــدم والآخر متخلف، والثاني تابع للأول.** والخروج من التخلف يتطلب القضـــاء على علاقة التبعية. وأولى الخطوات في هذا الاتجاه تتمثل في القضاء على النفوذ الأجنبي في داخل الاقتصاد الوطني، أي على المراكز التـــي كـــانت تربط الاقتصاد المتخلف بالاقتصاد المتبوع. وتحقيق هذا الشرط يتمثل فـــي تملك الدولة للمفاصل الاقتصادية التي كانت مملوكة للأجانب.

٢ــ **تجريد الطبقة المسيطرة من سلاحها الاقتصادي:** أي تصفية الطبقة التي تتخذ موقفاً معادياً من المجتمع الجديد. ويتم ذلك عن طريق التأميم الاشتراكي للقمم الأساسية في الاقتصاد الوطني. وتنعكس نتيجة تحقيق هذا الشرط في تملـــك الدولة. لعدد من المشاريع الأساسية في الصناعة والزراعة والخدمات.

٣ـ تَملك الدولة لعدد كبير من المنشآت الاقتصادية في مجال الانتاج والخدمات، مما يسهم في تصفية العلاقات الانتاجية الرأسمالية، واحلال العلاقات الانتاجية الاشتراكية محلها. وظهور العلاقات الجديدة يستلزم تنظيماً جديداً لمؤسسات الاقتصاد الوطني أو على الأقل تلك التي أصبحت مملوكة للدولة.

العلاقة بين المركزية واللامركزية:

هناك ثلاثة أنواع من العلاقات: **العلاقة بين السلطة المركزية والمؤسسات الاقتصادية والعلاقة ما بين المؤسسات الاقتصادية، والعلاقة بين مكونات المؤسسات الاقتصادية.** هذه العلاقات كانت تجد تنظيماً معيناً سابقاً على تدخل الدولة وتملكها لعدد من المؤسسات الاقتصادية: **فالعلاقة بين السلطة المركزية والمؤسسات الاقتصادية** المملوكة ملكية خاصة كانت قاصرة على ما للدولة من سلطة التحقق من احترام القواعد القانونية المنظمة للمجتمع في مجموعه، وتلك الخاصة بنوع النشاط الذي تمارسه المؤسسات الاقتصادية. ولم تكن العلاقة بين الدولة والمؤسسات الاقتصادية الفردية تتعدى هذا، في مجتمع الأصل فيه ألا تقوم الدولة إلا بدور محدود نسبياً في الحياة الاقتصادية.

أما فيما يتعلق **بالعلاقة بين مكونات المؤسسة** الانتاجية المملوكة ملكية خاصة فتنظيمها الداخلي كان يتوقف على ادارة مالك المشروع، في اختيار أحد الأشكال القانونية للمشروع: مشروع يقوم به فرد واحد أو شركة أشخاص (شركة تضامن أو شركة توصية بسيطة أو شركة محاصة) أو شركة أموال (شركة مساهمة أو شركة توصية بالأسهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة)[1].

---

[1] شركة التضامن هي «الشركة التي تتكون من شريكين أو أكثر يكونون مسؤولين بالتضامن في جميع أموالهم عن التزامات الشركة. وشركة التوصية البسيطة التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسؤولين ومتضامنين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الادارة ويسمون موصون». شركة المحاصة هي «شركة مستترة ليست لها شخصية معنوية تنعقد بين شخصين أو أكثر لاقتسام الأرباح والخسائر عن عمل تجاري واحد أو أكثر يقوم به أحد الشركاء باسمه الخاص». وشركة المساهمة هي «الشركة التي يجزأ فيها رأس المال إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول والانتقال =

والادارة يتولاها دائماً مالك المشروع أو من ينوب عنه على النحو الذي ينظمها القانون بالنسبة للشكل الذي اختاره لمشروعه. أما العلاقة بين صاحب العمل والعمال فتحكمها كقاعدة عامة ظروف السوق وعقود العمل والقوانين المنظمة لهذه العلاقة. وفيما يخص **العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية المملوكة** ملكية خاصة فهي علاقات مبادلة، كانت تتم عن طريق علاقات تعاقدية، يحكمها تنظيمياً القانون التجاري والقانون المدني، وتحكمها موضوعيا قوى السوق كمحددة للأسعار والعوامل الأخرى التي يتم على أساسها التعاقد.

لقد كانت هذه العلاقات في الوضع السابق على تملك الدولة للمنشآت الاقتصادية، تقوم على أساس أن الأصل هو قيام المشروع الفردي بالنشاط الاقتصادي، وأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للسكان من باب الاستثناء. والعلاقات في داخل المؤسسة الاقتصادية تقوم على أساس تملك وسائل الانتاج ملكية خاصة، تخول مالك المشروع سلطة الاستثمار والتصرف، في ادارة المشروع. كما تحدد مركزه في تعامله مع العمال.

إن تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية للسكان يُغير من طبيعة هذه الأنواع الثلاثة من العلاقات تغييرا جذريا. فالدولة تصبح المالكة لهذه المؤسسات، من خلال اعادة تنظيمها على نحو تمكينها من القيام بدورها في

= بالوفاة. ولا يكون الشريك المساهم فيها مسؤولا عن ديون الشركة إلا بقدر عدد الأسهم التي يملكها ولا تعنون باسم أحد الشركاء». أما شركة التوصية بالأسهم فتقترب من شركة المساهمة من ناحية تكوين رأس مالها الذي يقسم إلى أسهم قابلة للتداول، وتنتقل ملكيتها بالوفاة. ولشركة التوصية بالأسهم عنوان لا يشمل إلا أسماء الشركاء المتضامنين. أما الشركة ذات المسؤولية المحدودة فهي شركة لا يزيد عدد الشركاء فيها عن خمسين شريكا، ولا يكون كل منهم مسؤولا إلا بقدر حصته. ويمتنع عليها الالتجاء إلى الاكتتاب العام. كما أن انتقال حصص الشركاء فيها مقيد غير مطلق. انظر في ذلك وفي القواعد المنظمة لتكوين ونشاط وانقضاء كل نوع من هذه الشركات الوجيز في القانون التجاري للأستاذ الدكتور مصطفى كمال طه، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٦٦، ص ١٤٣ وما بعدها. وكذلك الدكتور هاني محمد دويدار، مبادئ القانون التجاري، دراسة في قانون المشروع الرأسمالي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٥، والقانون التجاري اللبناني، الجزء الأول، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

الحياة الاقتصادية والاجتماعية. والمؤسسة الاقتصادية لم تعد مملوكة لفـــرد أو لمجموعة من الأفراد وإنما مملوكة للدولة، الأمر الذي يغير من طبيعة العلاقـات بينها ويستلزم اعادة النظر في تنظيمها. ومن أجل تغيير هذه العلاقات يفـــترض اعادة تنظيم المؤسسات الاقتصادية على نحو يمكن من تفعيـــل أداء الاقتصـــاد الوطني، مما يجعل من الممكن تحقيق أهداف المجتمع الجديد بدرجـــة تكـــبر أو تصغر من الرشادة الاقتصادية.

الاطار النظري للتخطيط الاقتصادي

تنطوي عملية التخطيط على نوعين من العمل: **اعداد الخطة**[1]، **وتنفيـــذ الخطة**، أي ادارة المؤسسات الاقتصادية على نحو يمكن من تحقيـــق الأهـــداف الواردة في الخطة[2]. وفيما يتعلق باعداد الخطة، فإن جوهر الخطة هو تحديـــد أهداف التطور الاقتصادي والاجتماعي مستقبلاً وكذلك الآليات الرئيســـة التـــي يتعين تطبيقها للوصول إلى هذه الأهداف. ونقطة البـــدء هـــي تحديـــد أهـــداف الاقتصاد الوطني. وهذا يستدعي وجود مؤسسات تختص بالنشـــاط التخطيطـــي على مستوى المركز وعلى مستوى القاعدة.

وللقيام بالعمل التخطيطي يتعين وجود نوعين من المؤسسات: **مؤسســـات للتخطيط ومؤسسات للادارة**. كما يتعين وجود هذين النوعين من مؤسسات على المستويين: المستوى المركزي والمستوى الاقليمي. كما يتوجب اشراك هيئـــات التخطيط على المستوى المركزي والاقليمي في تحضير الخطة، واشراكهما فـــي اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الخطة. والتخطيط يستلزم حداً أدنى من المركزيـــة أي من الدور الذي يقوم به المركز، وهو الحد اللازم لرعاية النتيجة الاجتماعيـــة للنشاط الاقتصادي. فإذا ما حددت علاقة المؤسسة الاقتصادية بالمركز، وتحـــدد بالتالي الدور الذي تقوم به المؤسسة الاقتصادية، عند تحضير الخطة وتنفيذهـــا،

---

(1) Planning work; travail de planification.

(2) Econimic administration; gestion économique

تبرز مشكلة تنظيم العلاقات في داخل المؤسسة الاقتصادية. يضاف إلى ذلك أن قيام المؤسسات الاقتصادية بنشاطها، يعني بالضرورة دخولها في علاقات تقوم على **الاعتماد المتبادل**. والتوصل إلى التنظيم الأنسب ليس بالأمر السهل كما أنه ليس في الامكان تقديم نموذج يوفق بين الاعتبارات المتضاربة ويصلح لكل الحالات، إذ أن أنسب النماذج، يتوقف على مستوى التطور الذي وصلت إليه البلاد وعلى نوع روابط الانتاج السائدة ومدى سيطرة قيم المجتمع الجديد.

العلاقة بين التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي

إن تخطيط الاقتصاد الوطني يعني **نوعين من العمل: عمل خاص بتحضير الخطة وعمل متعلق بادارة المؤسسات الاقتصادية**. وهذا التمييز بين الوظيفتين يستتبع التمييز بين نوعين من الهيئات يقوم كل نوع باحدى هاتين الوظيفتين: هيئات التخطيط وهيئات الادارة الاقتصادية. وكل نوع من هذه الهيئات، يوجد على المستوى المركزي والمستوى المحلي. ومن الضروري مشاركتهما في هاتين الوظيفتين: في تحضير الخطة، وفي اتخاذ القرارات الاقتصادية والادارية. مما يُملي تنظيم العلاقة بينهما.

تنظيم هيئات التخطيط:

تتمثل وظائف هيئات التخطيط في **ايجاد الأساس الاحصائي للاعداد للخطة**. وتختلف مهام التخطيط بحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بهيئة التخطيط المركزية أو بهيئة التخطيط في داخل المؤسسة الانتاجية: ومن ثم **القيام بتقويم الأداء أثناء تنفيذ الخطة**. وهي أعمال لا يمكن أن تكون من اختصاص السلطة المركزية وحدها. وحتى يكون للخطة حظ من التنفيذ العملي، يتعين أن يكون اعداد الخطة قائما على مساهمة كل المؤسسات التي تتولى النشاط الاقتصادي.

والغاية من التخطيط الاقتصادي تحقيق النتيجة الاجتماعية، خلال فترة زمنية مقبلة، عن طريق اختيار الوسائل الموصلة لهذه الغايات، والنتيجة الاجتماعية التي تعتبر هدفا يتطلب تعبئة موارد المجتمع الاقتصادية والبشرية،

والأهداف الاجتماعية تحددها السلطة السياسية وفقاً للظروف الموضوعية لتطور المجتمع ولانجاز أهداف الخطة.

ويفترض بالسلطات المحلية للمركز بالمعلومات المتعلقة بواقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا تخطيط بغير معرفة تفصيلية ومنضبطة للواقع، كذلك يلزم للمركز الحصول على المعلومات الخاصة بمتابعة تنفيذ الخطة، حتى يمكن تعديلها في الوقت المناسب، إذا اقتضت الظروف ذلك. والمؤسسات هي مصدر المعلومات والبيانات والمعطيات الاحصائية والتي على أساسها يتم وضع التصورات واتخاذ القرارات من قبل السلطة المركزية.

تنظيم هيئات الادارة الاقتصادية:

يقصد بهذا التنظيم بيان دور كل من السلطة المركزية والسلطات المحلية في العمل التنفيذي، أي في اتخاذ قرارات ادارة المؤسسات الاقتصادية، والمتعلقة بالاستثمار **وكيفية تمويله، وبالعمالة وشروط استخدام العاملين، وبالانتاج وكميات ومصادر المواد الأولية اللازمة له، وكمية المخزون من المواد** الأولية، **وكيفية تسويق الانتاج**. إلى غير ذلك من القرارات[1]. ويترتب على تنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة تحديد مدى استقلال المؤسسة الاقتصادية في مواجهة المركز، وكيفية ممارستها لاستقلاليتها. المحكومة باعتبارين: **الأول** هو تمكين المؤسسة الانتاجية من مواجهة الظروف الخاصة بالانتاج والتي تقرر دورها في تحقيق أهداف الخطة الوطنية، على نحو تستطيع معه اتخاذ القرارات الاقتصادية اللازمة لسير النشاط الانتاجي، دون عرقلة تنجم عن الرجوع إلى المركز. بعبارة أخرى يتعين أن يكون من اختصاص المؤسسة الانتاجية اتخاذ القرارات التي تمكنها من مواجهة الظروف الخاصة بها، سواء تعلق الأمر

---

[1] وهذا الأمر لا يتعلق بتوزيع النشاط الاقتصادي اللازم لتنفيذ الخطة، فالنشاط الاقتصادي تقوم به دائما الوحدات الانتاجية فقط. وهي التي تتخذ القرار المتعلق بالنشاط الذي تقوم به في داخل الوحدة أو في خارجها، وبمساعدة المستويات الأعلى في السلم الهرمي للادارة الاقتصادية.

بالظروف في داخل المؤسسة أو تلك الخاصة بعلاقتها مع الغير، ويتعين أن تحظى المؤسسة الانتاجية باستقلال مالي ومحاسبي. **والثاني** هو ضمان اخضاع المؤسسات الانتاجية لمتطلبات الخطة، أي لمستلزمات التنسيق بين أنشطة المؤسسات المختلفة، وتفادي الرجوع إلى العمل التلقائي لقوى السوق، عن طريق استقلال المؤسسات استقلالاً نسبياً. الأمر الذي يستلزم اختصاص المركز ببعض قرارات الادارة الاقتصادية، حتى يضمن سير المؤسسات الانتاجية على نحو يحقق للاقتصاد الوطني مجموعه الأهداف التي تتضمنها الخطة. من خلال:

أولاً: يتعين التفرقة بين مشاريع ذات أهمية محلية كمشروع صغير، ومشروع كبير ينطوي على أهمية وطنية، كمشروع ينتج الحديد والصلب. **فالأولى** تكون ادارتها أساساً من اختصاص المؤسسة الانتاجية التي يكون لها استقلالاً أكبر في اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الخطة. أما **الثانية** خضوع المؤسسة الانتاجية للادارة المركزية وفقاً لمتطلبات الخطة.

ثانياً: من أجل بناء الأساس الصناعي للمجتمع، يتم تركيز الجزء الأكبر من الموارد الانتاجية لبناء عدد معين من الصناعات الاستراتيجية. وعندما يبلغ الاقتصاد الوطني مستوى أعلى من التطور. تخف درجة المركزية لصالح اللامركزية.

ثالثاً: الوفرة النسبية من الموارد تجعل من الممكن تحقيق الأهداف في ظل قرارات مركزية.

رابعاً: في مرحلة بناء القاعدة المادية – التقنية، تشتد الحاجة إلى المركزية مما يُمكن السلطة المركزية للتعرف على ظروف المؤسسات الانتاجية وبالتالي اتخاذ قرارات مركزية سليمة بصددها. ولكن بعد تحقيق تقدم ملموس على طريق التنمية الصناعية وبعد ازدياد عدد المؤسسات الانتاجية، فإنه يتعذر على السلطة المركزية الاحاطة بكل ما يتعلق بنشاط المؤسسات الاقتصادية، مما يستدعي توسيع دائرة اللامركزية.

خامساً: إن نمط الاستهلاك، يتمثل باشباع الحاجات النهائية لأبناء المجتمع. ففي المجتمع الذي تتعدد فيه الطبقات والفئات الاجتماعية، تتعدد الأنماط الاستهلاكية، بتعدد هذه الطبقات والفئات. وفي المجتمعات التي تسعى إلى ازالة الفوارق بين الفئات الاجتماعية، يكون الاتجاه هو نحو توحيد النمط الاستهلاكي وبما يستجيب لهدف رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع. ومن هنا يتولى التخطيط اختيار النمط الاستهلاكي المراد تعميمه، أي اختيار الحاجات النهائية التي سيجري اشباعها.

إن التطور الواعي والهادف للمجتمع يتجلى بتغيير هيكل الاقتصاد الوطني من اقتصاد يغلب عليه الطابع الزراعي إلى اقتصاد يغلب عليه الطابع الصناعي. وهذا التحول الصناعي يقف وراء هجرة الريف إلى المدينة وانخراط سكان الريف في الحياة الحضرية، من خلال تحويل الريف نفسه إلى شبه مدن، عن طريق تطوير الصناعة إلى جانب الزراعة. وأيا كان الشكل الاجتماعي الذي يأخذه التحول الصناعي، يفترض العمل على رفع مستوى الاستهلاك على نحو تدريجي وصولاً إلى نمط الاستهلاك السائد في المدينة، أي نمط الاستهلاك الحضري، وبتطور الاقتصاد الوطني يتغير النمط الاستهلاكي تبعاً لتطور السلع الاستهلاكية كماً ونوعاً لتجاوز مستوى اشباع الحاجات الأساسية.

سادساً: تتحدد الحاجة في مرحلة بناء القاعدة الصناعية إلى استخدام تقانات انتاجية جديدة، عن طريق نقل فنون انتاجية، حققتها مجتمعات أخرى أكثر تقدماً، سواء عند القيام باستثمارات جديدة. والسلطة المركزية تحرص على اقتناء منجزات الثورة التكنولوجية التي تراكمت لدى المجتمعات الأكثر تقدماً، وفي مثل هذه الحالة، بالضرورة ستبرز مشكلات تكنولوجية ترتبط بطبيعة الاقتصاد وتركيبته، وتقتضي حلولاً، تستلزم البحث عن وسائل جديدة وعندها يصبح من الصعب على السلطة المركزية التعرف على المشكلات التي تستلزم حلولاً عاجلة ولهذا من الأنسب أن يترك للوحدة الاقتصادية حرية أكبر في اتخاذ القرارات الخاصة بحل مشكلاتها الفنية.

سابعاً: إن النقص النسبي في الكوادر المؤهلة يُملي زيادة درجة المركزية في مرحلة بناء القاعدة المادية – التقنية للاقتصاد الاشتراكي باحتفاظ المركز بجزء كبير نسبياً من الصلاحيات في اتخاذ قرارات تتعلق بالنواحي المختلفة للنشاط الاقتصادي من خلال تعبئة الكوادر مركزياً بدلاً من بعثرتهم على عدد واسع من المؤسسات الانتاجية، ومع تطور المجتمع يزداد عدد المؤهلين للقيام بادارة المؤسسات الاقتصادية، يُصبح من الممكن توفرهم بالنسبة لكل مؤسسة اقتصادية الأمر الذي يمكن من توسيع نطاق اللامركزية في الادارة.

والعوامل أعلاه هي التي تُملي المركزية في الادارة من عدمها في مرحلة بناء القاعدة المادية – التقنية الاشتراكية، ومع التطور تضيق حدود المركزية لصالح اللامركزية[1].

خلاصة القول أن تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية، يستوجب التنسيق بين التخطيط الاقتصادي الذي يتطلب حداً أدنى من المركزية، وهو الحد اللازم لتبني أهدافاً اقتصادية واجتماعية طموحة وواقعية وضمان تحقيق هذه الأهداف يتأتى من خلال احتفاظ المركز بالصلاحيات اللازمة لاتخاذ قرارات ادارية، تسهم في تفعيل أداء السلطات المحلية على نحو يحقق أهداف الخطة. وعلى التوازي يفترض أن تتمتع المؤسسة الانتاجية بأكبر قدر ممكن من المرونة والاستقلال في ادارة أنشطتها ومنحها الاستقلال، يُمكنها من مواجهة الظروف اليومية الطارئة والتي تحتاج إلى حلول عاجلة.

مستوى العلاقة بين السلطة المركزية والمؤسسات الاقتصادية:

إذا ما تحدد اختصاص كل من المركز والمؤسسات الانتاجية والخدمية المكونة للبنية الاقتصادية، سواء بتحضير الخطة أو تنفيذها، سرعان ما يبرز سؤال **من هي الجهة التي تتولى عملية التخطيط، هل جهة مركزية واحدة**

---

[1] من الواضح أن الأمر يختلف كيفياً لو كان التحول نحو الاقتصاد الاشتراكي يتم في مجتمع قطع الشوط الكبير في التطور الاقتصادي الرأسمالي.

كهيئة تخطيط مركزية أو سلطة مركزية واحدة تختص باتخاذ القرارات الاقتصادية؟.

ويتعين أن تكون العلاقة بينهما، إما على أساس تعدد هيئات المركز وإما بتأسيس هيئات وسيطة بين المركز والمؤسسات الاقتصادية. وفي كلا الحالتين يتعين تقسيم العمل في داخل المركز، والأساس الذي يقوم عليه تقسيم المركز (إلى وزارات اقتصادية مثلاً) أي التنسيق بين المركز والقاعدة، بما في ذلك مكان المؤسسات الانتاجية وعلاقتها بالسلطة المركزية. والسؤال **على أي أساس يقوم تقسيم العمل وثم تحديد اختصاص المكونات المختلفة للسلطة المركزية؟ هل يختص كل مكون من مكونات المركز بنوع معين من النشاط الصناعي ؟ أم يختص كل مكون من مكونات المركز بنوع معين من الوظائف الاقتصادية ويكون مسؤولاً عن الادارة الاقتصادية في حدود صلاحياته؟ أم هل يختص كل مكون من مكونات المركز بمختلف أنواع النشاط الاقتصادي التي تقع في منطقة جغرافية أو اقتصادية معينة ومن ثم يمثل المركز بالنسبة لكافة المؤسسات الانتاجية التي تقع على أرض هذه المنطقة؟** إن تنظيم السلطة المركزية بمكوناتها المختلفة وبين المؤسسات الانتاجية، يمكن أن يقوم على احدى الأسس الثلاثة أو جميعها وهي:

- نوع النشاط الصناعي[1]: صناعات ثقيلة، صناعات خفيفة، صناعة البترول، صناعة المنسوجات، الصناعة الكيماوية.. الخ.
- الوظيفة الاقتصادية[2]: التمويل، الاستثمار، الامداد بالموارد الانتاجية، العمالة، التخطيط.. الخ.
- مكان النشاط[3]: هذا المعيار له أهمية خاصة في المجتمعات القائمة على اقليم

---

(١) Activity criterion; critère d'activité.

(٢) Regional criterion; critère de fonction.

(٣) Regional criterion; critère régional.

متسع جغرافياً ويخضع لظروف مناخية مختلفة، وتزداد أهميته مع التوسع الاقتصادي ونشوء مناطق اقتصادية في داخل الاقتصاد الوطني. والعلاقة بين المركز والمؤسسات الاقتصادية عبارة عن تنظيم هرمي قمته السلطة المركزية وقاعدته **الوحدات الاقتصادية**، وهذا التنظيم الهرمي يسمح بـ:

أولاً: بالصعود التدريجي للمعطيات الاقتصادية من القاعدة إلى المركز. وهي بيانات قد تكون مصحوبة بمقترحات من الوحدات الاقتصادية فيما يتعلق بنشاطها في الفترة المقبلة التي تغطيها الخطة. كما يسمح بنزول اطار الخطة من المركز إلى الوحدات الاقتصادية، وكذلك بالتنسيق التدريجي للخطة عند صعودها من الوحدات الاقتصادية إلى المركز.

وثانياً: توزيع المهام الادارية التي لا تدخل في اختصاص الوحدة الاقتصادية بين الهيئات الأعلى على المستويات المختلفة للتنظيم الهرمي. وعلى هذا النحو يكون لدينا تنظيماً هرمياً لهيئات التحضير في قمته السلطة المركزية للتخطيط، وقاعدته تتكون من هيئات التخطيط الموجودة في الوحدات الاقتصادية، كما يكون لدينا تنظيماً هرمياً لهيئات الادارة الاقتصادية والرقابة التي توجد على المستويات كافة من القمة إلى القاعدة. ووجود هذين النوعين من الهيئات لا يعني انفصالهما (أو حتى استقلالهما) وإنما قد يعني أن تتخصص كل هيئة بجانب من عملية الاعداد للخطة الاقتصادية والاجتماعية.

التخطيط الاقتصادي

إذا ما توافرت الشروط التنظيمية اللازمة لعملية التخطيط -- وتوفير هذه الشروط يمثل احدى المسؤوليات الأساسية للدولة الاشتراكية، أمكن البدء في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، أي أمكن البدء في عملية التحضير لخطة شاملة تغطي فترة زمنية معينة ولتحقيق أهداف معينة، وعملية التخطيط تتطلب تعبئة جهود المجتمع كافة. ودور الدولة تنظيمي في المقام الأول. كما تتولى الاعداد للجانب الفني للخطة الهيئات التي تعني بالاعداد للخطة والهيئات التي تتخذ

القرارات اللازمة لتنفيذها حينما يجيء وقت التنفيذ، وللخطة جانبها الاجتماعي والسياسي الذي يتمثل في مساهمة المواطن في كل مرحلة من مراحل الاعداد للخطة. وتحقيق هذه المساهمة تقع على عاتق التنظيمات السياسية والنقابية، وهي تتولى مسؤولية التعبئة المنظمة لأبناء المجتمع.

إن عملية التخطيط عملية تاريخية، نقطة البدء فيها هي الواقع الاجتماعي الذي يتحدد حاضره بتطوره في الماضي القريب: ومن الناحية الاقتصادية تتمثل نقطة البدء في هيكل البنية الاقتصادية الموجودة في بداية عملية التطوير المخطط. ومهمة التخطيط أخذ الحاجات المستقبلية للمجتمع في الحسبان في المدى المنظور، أي تحديد الملامح الأساسية للمجتمع الذي يراد بناؤه. وهذا التوجه يعكس الاستراتيجية الاقتصادية للدولة والتي تستهدف في المحصلة تحسين المستوى المعيشي والثقافي لأفراد المجتمع، عن طريق الاشباع المتزايد للحاجات الاجتماعية، ولكن هذا الهدف قد لا يمكن تحقيقه عملياً إلا عن طريق تحقيق أهداف متوسطة قد تُعطى الأولوية في مرحلة معينة. فقيام التخطيط الاشتراكي مثلاً في اقتصاد كان تابعاً لاقتصاد أجنبي يستلزم أن تُعطى الأولوية في المرحلة الأولى للتحرر من التبعية الاقتصادية، من خلال بناء القاعدة المادية التقنية، والتي يتعين تحقيقها خلال مرحلة معينة من مراحل تطور الاقتصاد المخطط. وبانجازها يتم تحويل الاقتصاد من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي[1].

وفي ضوء الاستراتيجية الاقتصادية تتم برمجة الخطة إلى فترات زمنية متعاقبة، تغطي كل منها خطة اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار الحاجات الأساسية للمجتمع، فيما يتعلق بالانتاج، وبالاستهلاك، وبالاستثمار، وبالتجارة الخارجية، وبالتعليم، وبالصحة العامة.. الخ. وبعبارة أخرى، إذا ما تحددت الاستراتيجية

---

(1) Pattern of priorities.

العامة لتطوير الاقتصاد الوطني في المرحلة التي يمر بها، فإنه يتعين القيام باعداد خطط فرعية، تختلف باختلاف المدى الزمني الذي تغطيه الخطة.

المدى الزمني للخطة:

في ضوء رسم استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يتم تحديد المدى الزمني للخطة نفسها، إذ يلعب طول الفترة التي تغطيها الخطة دوراً حيوياً. فكلما طالت الفترة التي تغطيها الخطة، كلما زادت الامكانات الفنية للاقتصاد وكلما أمكن بالتالي تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب السلطة السياسية بها. على أنه مهما طالت الفترة الزمنية فإن هناك دائماً صعوبات تجعل الامكانات الفنية للاقتصاد الوطني قاصرة، عن أن تحقق كل ما يرغب المجتمع به. وكلما طالت الفترة المستقبلية التي تغطيها الخطة كلما زاد عدد العناصر التي لا يمكن أخذها في الحسبان مقدماً، أي العناصر التي لا يمكن التنبؤ باتجاهاتها، تكون النتيجة أن يتطور الاقتصاد الوطني تطوراً تلقائياً. وحتى تكون الخطة واقعية وقابلة للتنفيذ، يتوجب ألا تكون الفترة الزمنية مديدة، إذ يتعذر الاحاطة والتعرف على الصعوبات الطارئة التي تعترض مسار تنفيذ الخطة على أرض الواقع، وتحديد المدى الزمني ليس قضية مزاجية وإنما محكومة بامكانات المجتمع المادية والبشرية، فكلما زادت امكانات المجتمع واختصرت الأهداف، كلما أمكن تحقيقها في فترة زمنية أقصر، كما يتوقف تحديد طول فترة الخطة على مدى تطور آليات التخطيط نفسها[1]، فكلما زاد اتقان طرق التخطيط – وهو أمر لا يتأتى إلا بدراسة تجارب الآخرين والممارسة – كلما أمكن التوغل في المستقبل والتعرف على آفاق تطوره، من خلال اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم التطور الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي كلما أمكن اطالة الفترة الزمنية التي تغطيها الخطة. وهذا ما يفسر اختفاء الخطط طويلة الأجل التي ظهرت في **الاتحاد السوفييتي** سابقاً في العشرينات من القرن

---

(1) Planning techniques; Méthods ou techniques de planificdtion.

الماضي ثم ظهور الحاجة إليها في السنوات الأخيرة. ومن خلال دراسة التاريخ الاقتصادي المعاصر، أمكن التعرف على ثلاثة أنماط من الخطط الاقتصادية وهي:

الخطة طويلة الأجل[1]: وهي تغطي فترة من ١٠-٢٠ سنة. وهذه الخطة يتم التركيز فيها على المشاريع الاستراتيجية التي تفضي إلى تطوير البنية الاقتصادية، وتطوير القطاعات الرئيسة للاقتصاد الوطني بما يسهم في تلبية احتياجات المجتمع المادية والأدبية، وهذه الخطة تمثل الاطار العام للخطط متوسطة الأجل[2]. وتجعل منها مراة، تعكس التوجهات العامة للتخطيط. والخطط طويلة الأجل قد تكون خططاً وطنية تغطي المناحي الاقتصادية كافة، وقد تتعلق بقطاعات معينة من قطاعات الاقتصاد الوطني أو بمناطق معينة[3].

الخطة متوسطة الأجل: وهي تغطي فترة من ٤-٧ سنوات. وأكتسبت تسمية الخطة الخمسية، التي كان يجري تحضيرها وتنفيذها في **الاتحاد السوفييتي سابقا** منذ ١٩٢٨ إلى عام ١٩٥٩، وتم التركيز من خلالها على رفع معدل تطور الاقتصاد الوطني، وتحديد الأهداف الرئيسة للانتاج والاستهلاك والاستثمار. ونتيجة لطول الفترة الزمنية (٥-٧ سنوات) فإن التقانات الانتاجية تتغير بسرعة متناهية، مما يؤدي إلى ظهور مشاكل جديدة تتطلب حلولاً خاصة، الأمر الذي قد يؤدي بالتباعد بين ما ورد في الخطة متوسطة الأجل وبين التطور الفعلي للاقتصاد. ومن هنا برزت الحاجة للخطط قصيرة الأجل.

الخطة قصيرة الأجل: هذه الخطة سنوية. ونقطة البدء، تتمثل في الأهداف التي

---

(1) Long-term plan; Plan à long term; planification perspective.

(2) Medium-term plan; plan à moyen term

(3) كانت أول خطة طويلة الأمد في الاتحاد السوفييتي متعلقة بقطاع واحد. وهي خطة كهربة البلاد التي أعدت عام ١٩٢٠. في عام ١٩٢٩ أعدت خطة عامة لفترة ١٥ سنة وقدمت للجنة تخطيط الاتحاد ولم يكن لهذه الخطة أي تأثير في العمل. في الوقت الحاضر يجوي تحضير الخطط متوسطة الأمد (التي أصبحت مدتها ٧ سنوات بعد أن كانت خمس) في اطار خطة عامة طويلة الأمد تغطي عشرين عاما (من ١٩٦٠-١٩٨٠).

تحدد في الخطة متوسطة الأجل، ونصيب السنة محل الاعتبار من هذه الأهداف، ولكنها تستند على الموقف المتعلق بواقع الاقتصاد الوطني أثناء تنفيذ الخطة. فهي تهدف إلى توجيه الاقتصاد الوطني نحو أهداف الخطة متوسطة الأمد. والخطط السنوية هي أكثر الخطط تفصيلاً وخصوصية، ومن هنا جاء تميزها بأنها أكثر الخطط التصاقاً بالواقع[١]، بمعنى أن الأرقام التي تحتوي عليها تمثل أوامر مباشرة للمؤسسات الاقتصادية فيما يتعلق بالانتاج والاستثمار، والخطة السنوية، قد تقسم إلى خطط ثلث سنوية أو خطط شهرية.

وهكذا إذا ما تحددت الاستراتيجية العامة للمرحلة التي يجتازها الاقتصاد الوطني، وتحدد البعد الزمني للفترة التي تغطيها الخطة فإن عملية التخطيط – كعملية تاريخية تجد نقطة بدايتها في الوسط التاريخي للمجتمع المخطط، أي وضعه الحالي الذي يحدده التطور السابق للمجتمع – وبصفة عامة تتطلب عملية التخطيط نوعين من العمل: **الأول**: يتعلق بتوفير مقدمات الاعداد للخطة وهو ما نسميه العمل التخطيطي[٢]، **والثاني**: متعلق بتنفيذ الخطة والرقابة على التنفيذ[٣]. وهذان العملان مرتبطان ببعضهما ارتباطاً عضوياً. ونتائج تنفيذ الخطة السابقة هي التي تؤسس للاعداد للخطة اللاحقة. وبقدر ما تراعي الدولة استحقاقات القوانين الموضوعية التي تحكم التطور الاقتصادي والاجتماعي عند الاعداد للخطة بقدر ما يسهل عليها تنفيذ الخطة.

سياسة الاستثمار

إن الاستثمار يعني فيما يعنيه: **استخدام جزء من الموارد الاقتصادية والطاقات البشرية المتاحة التي تحت تصرف الدولة لتعظيم الطاقة الانتاجية للمجتمع، وجوهر عملية الاستثمار هو أن يخصص جزء من القوة العاملة**

---

(١) The most operational plan.

(٢) Planning work; travail de planification.

(٣) The execution of the plan; l'exécution du plan.

ووسائل الإنتاج، خلال فترة زمنية معينة، للقيام بنشاط يؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلع والخدمات. والقيام بالاستثمار يفترض اقتطاع جزء من الدخل القومي، حتى لا ينفق على شراء السلع الاستهلاكية وإنما من أجل استخدامه لشراء السلع الإنتاجية. وعلى هذا النحو يحجب جزء من الدخل القومي عن الاستهلاك ويخصص للاستثمار، والذي هو محصلة لقرارات فردية تتعلق بتوزيع الدخل إلى استهلاك وادخار في بلدان اقتصاديات السوق، وما يخصص من الدخل لأغراض الاستثمار وما يخصص لأغراض الاستهلاك يتوقف على مقدار الدخل، فكلما كان كبيراً فإن النسبة التي تذهب للادخار وبالتالي للاستثمار ترتفع، مما يُسهم في تعبئة الفائض الاقتصادي لتوسيع الجهاز الإنتاجي على نحو يحقق المعدل المرغوب لزيادة الدخل القومي في المستقبل.

وفكرة الفائض الاقتصادي – كانت وما زالت – محلا لدراسات تحليلية متعددة[1] نظرا لما تتمتع به من خصوصية استراتيجية. وهذه الخصوصية مؤداها أن كل سياسة للتطوير إنما تهدف إلى التأثير على حجم الفائض واستخداماته في الاستثمارات المختلفة. وأياً كانت المفاهيم المختلفة للفائض الاقتصادي فإنه **عبارة عن النسبة التي تقتطع من الناتج الصافي خلال فترة زمنية معينة لتحقيق التنمية المستدامة**. وأن فكرة الفائض الاقتصادي المستقبلي هي التي تثير اهتماماً أكبر، وهو عبارة عن الفرق بين الإنتاج الذي يمكن تحقيقه في ظل الظروف الطبيعية والتكنولوجية الموجودة تحت تصرف الدولة، وبين ما يخصص للاستهلاك الضروري، وإذا ما أعيد تنظيم المجتمع اجتماعياً وسياسياً. في اقتصاد متخلف فإن الفائض يتخذ صوراً شتى: الاستهلاك الكمالي للطبقات المالكة. الإنتاج الضائع نظراً لوجود أفراد غير منتجين (ملاك الأراضي الاقطاعيين – المرابين – المضاربين.. إلى غير ذلك). الإنتاج الضائع نتيجة

---

(1) انظر في ذلك:

P. A. Baran, The Political Econimy of Growth, J. Calder, London, 1957, p. 22-43.

شارل بنلهايم، التخطيط والتنمية، دار المعارف بمصر، ١٩٦٥، الباب السادس.

لغياب التنظيم غير الرشيد للجهاز الانتاجي. الانتاج الضائع نتيجة لوجود بطالة ظاهرة أو مستترة.

ويمثل الفائض الاقتصادي مصدراً لكل تراكم. ومن ثم تصبح المشكلة الأساسية هي كيفية تعبئة هذا الفائض لأغراض الاستثمار، الأمر الذي يُملي التمييز بين الأشكال المختلفة التي يتخذها هذا الفائض وذلك من خلال:

- **معيار طبيعة النشاط الاقتصادي:** والذي يخلق فيه الفائض، وهنا يمكن التفرقة بين الفائض الاقتصادي الزراعي، والفائض الذي يتحقق في النشاط الاستخراجي، والفائض الذي يتحقق في النشاط الصناعي.
- **معيار نوع الانتاج:** والذي يرتبط به موضوع الاستثمار، ووفقاً لهذا المعيار يمكن التفرقة في نطاق الانتاج الزراعي بين فائض يخلق في الوحدات التي تقوم بالنشاط فيها عائلة الفلاح التي تستأجر مساحة صغيرة من الأرض من المالك الكبير أو تملك هذه المساحة، والفائض الذي يخلق في استثمارات زراعية يتم فيها الانتاج على أسس رأسمالية. كما يمكن التفرقة في نطاق الانتاج غير الزراعي بين فائض يتحقق في الوحدات الرأسمالية، وفائض يتحقق في الوحدات الانتاجية التي تملكها الدولة.

والفائض الاقتصادي في شكله النقدي يندرج فيه: ريع الأراضي الزراعية، الفائدة على الديون في الريف، الأرباح التي تتحقق في المناجم والصناعات المختلفة بما فيها صناعة البناء، الأرباح التي تتحقق في النقل والمواصلات والتجارة وغيرها من الخدمات، دخول أخرى من قبيل: (ريع العقارات المبنية، الفائدة على الديون).

ولتحقيق الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية يتعين تعبئة الجزء الأكبر من هذه الدخول، الأمر الذي يثير مسألة التعرف على العوامل التي تحدد القدر من الفائض الاقتصادي الذي يمكن تعبئته للاستثمار، والذي يتوقف على التضحية الاجتماعية والسياسية للحد من الاستهلاك، خلال فترة زمنية معينة،

ففي المرحلة الأولى من التطور، يفترض تخصيص معدل أعلى لأغراض الاستثمار على حساب الاستهلاك. والحد من الاستهلاك لا يعني خفض مستوى الاستهلاك، وإنما زيادته بمعدل أقل من معدل زيادة القدر المخصص للاستثمار، مما يفضي إلى زيادة نسبة الاستثمار المقتطعة من الدخل القومي من سنة لأخرى. فإذا كان الدخل القومي في سنة البدء مثلاً ١٠٠ وكان موزعاً بين الاستهلاك والاستثمار على النحو التالي: ٩٠ استهلاك، ١٠ استثمار وكان الدخل يزيد سنوياً بـ ٦٠% مثلاً يمكن توزيع الزيادة في الدخل بين الاستهلاك والاستثمار على النحو التالي ٢ لزيادة الاستهلاك، ٤ لزيادة الاستثمار. فعندما يصبح الدخل ١٠٦ بدلاً من ١٠٠ ويصبح الاستهلاك ٩٢ بدلاً من ٩٠، ويصبح الاستثمار ١٤ بدلاً من ١٠، كل من الاستهلاك والاستثمار قد زاد ولكن الاستثمار زاد بنسبة (٤٠: ١٠) وهي نسبة أكبر من نسبة زيادة الاستهلاك (٢: ٩٠).

وهذه قضية تقدرها خيارات المجتمع بشأن تحقيق التوازن بين ضرورات الحاضر ومتطلبات بناء المستقبل. وقد يقال أن هناك ثمة مبررات لوجود الاستهلاك الكمالي، حيث يمكن عن طريقه امتصاص جزء من الدخول الكبيرة وتوجيهها لأغراض الاستثمار. ولكن مثل هذا القول ينطوي على حجة غير سليمة، إذ يتعين موازنة هذا الأثر للاستهلاك الكمالي مع الآثار الأخرى التي تنجم عنه: فوجود السلع الكمالية يعني عادة بالنسبة للبلدان الاشتراكية سابقاً استيراد من الخارج في وقت يكون فيه القطع الأجنبي نادراً، ناهيك عن تحويلها من شراء السلع الإنتاجية إلى شراء السلع الاستهلاكية. يضاف إلى ذلك أن وجود هذا النمط الاستهلاكي يجعل خطر المحاكاة كبيراً، إذ تكون بصدد نمط يمثل المجتمع الاستهلاكي كهدف للفئات الاجتماعية التي لا تستطيع الوصل إليه حالياً، وتسعى دائما إلى تحقيقه، وعند ذلك من الصعوبة بمكان مطالبة الفئات ذات الدخل المحدود بالحد من الاستهلاك، بالإضافة إلى ذلك هناك وسائل أخرى – غير الاستهلاك الكمالي – يمكن عن طريقها الحد من الدخول الكبيرة بقصد

زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات. وتحديد مستوى الاستهلاك يتعين أن يأخذ في الاعتبار المستوى الذي يزيد الدافع على العمل ويحقق المستوى المعيشي الذي يزيد من كفاءة العمل، ويتوقف أخيراً على امكانية تعبئة جزء من الفائض الاقتصادي اللازم للاستثمار، وهي امكانية تتحدد بنوع التنظيم.

إن الحد من الاستهلاك في النظام الاشتراكي وإن كان لا يعني خفض مستواه يثير مسألة التضحية، وهي تضحية نسبية قد تتطلبها المرحلة الأولى من تطور الاقتصاد الوطني. وهنا تبرز الاشكالية المتعلقة بضمان التكافؤ في التضحية، أي أن تشمل التضحية الفئات الاجتماعية كافة، ذات المصلحة في تحقيق التنمية، والتي تتطلب اتخاذ الاجراءات التي تحد من استهلاك كل طبقة أو فئة على نحو يخلق تناسباً في التضحية، آخذين في الاعتبار الدخول التي تحصل عليها كل فئة من الفئات الاجتماعية. كذلك تطرح اشكالية توزيع الموارد المالية بين الاستثمار في المجال الانتاجي والاستثمار في المجال الخدمي، بالاضافة إلى طريقة توزيع الموارد الاستثمارية بين الزراعة من جهة والصناعة من جهة أخرى. وكذلك توزيع الجزء المخصص من الموارد الاستثمارية للصناعة بين الفروع المختلفة التي تنتج سلعاً انتاجية وسلعاً استهلاكية.

إن توزيع الاستثمارات بين فروع الاقتصاد الوطني يتم على أساس الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية، وذلك باستخدام معايير معينة تُبين أثر الاستثمار في نشاط معين على زيادة الدخل القومي، وعلى حجم العمالة، وعلى تنويع النشاط الاقتصادي لتقليل اعتماده على الظروف الطبيعية، وتحصنه من تقلبات السوق الخارجية، وعلى نمو السكان وتطوير الحياة الحضرية، وعلى ميزان المدفوعات.

وهكذا فإن معدل نمو الاقتصاد الوطني يتوقف ليس فقط على النسبة المقتطعة من الدخل القومي لأغراض الاستثمار وإنما كذلك – وبدرجة أكبر عند معدل معين للاستثمار – على القدر المخصص من الاستثمار لزيادة القدرة

الانتاجية. وهو قدر يتحدد بناء على نمط توزيع الموارد على **القطاعات المنتجة للسلع الانتاجية**، وتلك **المنتجة للسلع الاستهلاكية**، وهو توزيع مشروط بدوره بالمحافظة على علاقة تناسب معينة بين القطاعين. وينتج عن توزيع الموارد الاستثمارية أن يختص كل فرع من فروع النشاط بكمية معينة من الموارد الانتاجية، تخصص لبناء المشاريع الانتاجية الجديدة وكذلك لاستبدال ما استهلك من وسائل انتاج. ومسألة اختيار الفن الانتاجي بالنسبة للمشاريع الجديدة في داخل كل فرع من فروع النشاط الاقتصادي.

ومشكلة اختيار الفن الانتاجي تتمثل في اختيار التقانات الحديثة التي يتسم عن طريقها بناء وتشغيل المشاريع الجديدة في مختلف فروع الاقتصاد الوطني، على نحو يضمن للموارد التي توجد تحت التصرف على نحو أمثل، من أجل تحقيق الهدف المراد انجازه على المدى الطويل. واختيار الفنون الانتاجية يفترض أن يخضع للهدف الذي ينشده المجتمع على المدى الطويل. وإذا تعلق الاختيار بوحدة انتاجية معينة، يتعين أن يتم وفقاً لمتطلبات الاقتصاد الوطني. ومشكلة اختيار الفنون الانتاجية مرتبطة نظريا بمشكلة توزيع الموارد بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي، إذ أن اختصاص فرع معين من فروع النشاط بكمية معينة من الموارد، بقصد تحقيق هدف معين، يعني اختياراً ضمنياً للفنون الانتاجية التي ستستخدم في سبيل تحقيق الهدف. ومن الناحية العملية مشكلة توزيع الموارد بين فروع الانتاج تحل عن طريق استخدام متوسطات للمعدلات الفنية للانتاج[1]، بينما تحل مشكلة اختيار الفن الانتاجي بالنسبة للوحدة الانتاجية عن طريق استخدام معدلات فنية ملموسة. وإذا ما تم اختيار الفنون الانتاجية المتعلقة ببناء وتشغيل الوحدات الانتاجية الجديدة، يفترض أن توفر أكفأ استخدام للموارد الانتاجية على نحو يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل.

---

(1) Technical norms: normes techniques وهي متوسطات مجردة يتم حسابها على أساس المعدلات الفنية الملموسة المتعلقة بانتاج بعينه: concrete technical coefficients.

والمشكلة الأساسية هي توزيع الموارد على نحو يمكن من تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات الاجتماعية. تتطلب اختيار الحاجات الاجتماعية التي سيتم إشباعها. وترتب الحاجات ترتيباً وفقاً لأولوية معينة. على نحو يُحقق لهذه الحاجات أقصى اشباع ممكن، بمعنى آخر، استخدام هذه الموارد بطريقة تمكننا من تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة. وهذا يستلزم اتخاذ القرارات المتعلقة بالاختيار على أساس المعرفة المنضبطة للأسعار النسبية للموارد الإنتاجية، وأن تكون الأسعار عاكسة للقيمة الاجتماعية لهذه الموارد. والأسعار هي وسيلة للتأثير على توزيع الدخل بين الريف والمدينة، إذ عن طريق العلاقة بين أسعار المنتجات الزراعية وأسعار المنتجات الصناعية تتحدد شروط المبادلة[1]، وما إذا كانت هذه المبادلة تتم لمصلحة من يعملون في قطاع على حساب قطاع آخر.

إن توزيع الموارد بين النشاطات المختلفة واختيار الفن الإنتاجي للمشاريع الاستثمارية، يتطلبان وجود أسعار معينة للموارد الإنتاجية إذا أريد لهذا الاختيار ولذلك التوزيع أن يمثلا الاستخدام الكفء للموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة. وإذا كانت الأسعار لا تعكس النفقة الاجتماعية للإنتاج محل الاعتبار، أدى ذلك إلى اتخاذ قرارات ينتج عنها تبديد الموارد وهدرها. وعلى ضوء هذه العلاقة يتم المفاضلة بين البدائل المختلفة التي يمكن استخدامها لإنتاج الكمية نفسها من السلع.

تداعي النظام الاشتراكي وأفوله

البريسترويكا:

البريسترويكا تعني **إعادة البناء والهيكلة على مستوى الثورة والدولة ويقصد بها المكاشفة، والمصارحة، والشفافية، والعلانية** والبريسترويكا ليست رغبة فردية عبر عنها **غورباتشوف** إنما هي ظاهرة تجسد ارادة جماعية في التغيير، وكانت ضرورة موضوعية بلغت حد النضج، وكانت ثورة بحق، ثورة

---

(1) Terms of trade; termes de change.

من فوق وثورة من تحت، ثورة جوانية وثورة برانية، وتحققت بمبادرة طوعية من الحزب والسلطة ولاقت في البداية تأييداً ومساندة من الجماهير، وأضحت قضية شعبية ولم تكن كما يصورها بعضهم انقلاباً عسكرياً في أروقة القصور أو بضغط من أحزاب المعارضة التي كانت مغيبة آنذاك، ولكن للأسف الشديد، ما أعلن عنه من شعارات كان مغايراً تماماً لما طبقته على صعيد الممارسة.

لقد أشاعت وتشيع الدوائر الفكرية البرجوازية أن ما حصل في **الاتحاد السوفييتي سابقا** يعود لـ:

١ـ تداعي الستار الحديدي الذي كان يفصل **موسكو** عن العصر.

٢ـ يصور مفكرو الغرب الاشتراكية على أنها خطيئة كبرى، وتعرج مؤسف في سياق التاريخ، وهي من مصادفات الأقدار ودخلت في مأزق تاريخي ـ وبرأيهم ـ ما حصل في دول المنظومة الاشتراكية من تداعيات هو جنوح إلى الرأسمالية وهاهي الأمور بدأت تعود لنصابها.

٣ـ ويعتقد بعض منظري الغرب بأن الروس شعب عاطفي وغالباً ما يلقي القادة الجدد تبعة الأخطاء على من سبقهم، ويقطعون وعوداً معسولة للناس بينما يبقى عملياً كل شيء على وضعه السابق.

٤ـ أرجعت الدوائر الفكرية البرجوازية الانهيارات التي شهدها المعسكر الاشتراكي إلى الوضع الاجتماعي المتردي الذي بلغ دركه الأسفل، فلم تحل مشكلات السكن والطبابة والتعليم ومشكلة الطوابير على السلع التموينية ومشكلة الإدمان. وحاولوا تغيير العادات المتأصلة بالناس بإصدار مراسيم من الأعلى، عجزت عن بلوغ أهدافها حتى ولو كانت بالغة الصرامة.

انهيار المعسكر الاشتراكي

تقف وراء انهيار المعسكر الاشتراكي مجموعة من الأسباب الفكرية والسياسية والاقتصادية ذات الطابع المحلي والعالمي، تتشابك مع بعضها بعضاً

إلى درجة معقدة، تسببت منفردة ومجتمعة في تفكك أوصال المنظومة الاشتراكية، ومن بين هذه الأسباب:

أولا ـ أسباب فكرية:

أرسى كلاسيكيو الماركسية أسس ومرتكزات الاشتراكية ولم يصمموا لوحة تفصيلية لكيفية التطبيق. فالماركسية تعلم المنهج في التفكير. والماركسية ليست كتابا مقدسا. وهي تقبل التجديد والتطوير. وتركت هامشا للمنفذين لأن يبدعوا، والماركسية ليست مشروعا نظريا. ينقسم فيه المجتمع إلى كتلتين كتلة تصدر الأوامر من الأعلى وكتلة تنفذها من الأسفل.

وبما أن الماركسية تعلم المنهج وليس الطريق فإنها تتطلب **العمل مع الناس، ومن أجل الناس وفي سبيل الناس**. وهي تشدد على العمل بوصفه الحاجة الحيوية الأولى للانسان «**اعمل بصمت فهذا أصعب العلوم**» وعلى الصعيد الفكري بذلت محاولات لتطوير الماركسية من جانب **لينين** الذي طور مقولة «**من كل حسب جهده ولكل حسب حاجته**» إلى مقولة «**من كل حسب جهده ولكل حسب عمله**»، وطبق **لينين** «**سياسة النيب**» التي حاول من خلالها تعزيز دور الدولة والقطاع العام عندما اعتراهما الوهن والضعف ولم يضايع آنذاك من مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحاول الرئيس **خروتشوف** تطبيق سياسة التعايش السلمي ولكن التطوير الذي شهدته الماركسية بقي في حدود الطرح الماركسي التقليدي ولم يواكب متغيرات العصر ويلبي استحقاقاته.

كذلك تم تغييب النقد الايجابي للتاريخ في الجانب العقائدي والذي يعني عدم السكوت عن الأخطاء والتستر على العيوب والنواقص. والغرض من النقد ليس كشف الأخطاء فحسب وانما الاستفادة منها، وفي مرحلة من المراحل لا سيما في زمن **ستالين** الذي قاد البلاد ٢٨ عاماً وكان كل شيء ينسب إليه من زراعة وصناعة وإنجازات اجتماعية، أوصل المجتمع السوفييتي إلى حد عبادة

الشخص علماً بأن ستالين أباد مئات الناس دونما محاكمة عادلة وكان كل ذلك يجري في ظل غياب أو تغييب الحزب الشيوعي السوفييتي.

ثانياً ـ أسباب حزبية:

عانى البناء الحزبي العديد من الصعوبات من بينها:

ـ الإخلال بمبدأ الديمقراطية المركزية وتعطيل صمام الأمان «النقد والنقد الذاتي» وأضحى البناء الحزبي هشاً مترهلاً.

ـ أصيبت القيادات الحزبية بالضعف والوهن وفقدت قدرتها على المبادرة والابداع.

ـ نزوع القيادات للاثراء غير المشروع واساءة استخدام السلطة من قبل المسؤولين.

ـ الاستخفاف بالقانون وانتهاكه من قبل القيادات الحزبية، ولإصلاح ذات البين. حاول المصلح الفاشل **غورباتشوف** إعادة التوازن لمبدأ الديمقراطية ـ المركزية فانتقل به من نقيض إلى نقيض، من مركزية مفرطة إلى ديمقراطية منفلتة، وكان بمقدوره أن يقوننها ويطبقها على مراحل ويقدنها للمجتمع على جرعات.

ـ تطويق البيروقراطية الحزبية التي عشعش في ظلها الاصولي والانتهازي والنفعي والبديل عنها الشجاعة ـ المبادرة ـ النقاء الخلقي ـ الانضباط الحزبي.

ـ تفعيل المنظمات الشعبية وزجها في مجابهة الاتجاهات التكنوقراطية وتعويدها على عدم محاباة المسؤولين، بحيث تكون شريكاً فعلياً في صناعة القرار، وعبرت قيادة الحزب في أكثر من مناسبة أنها لا تدعي لنفسها المعرفة ولا تحتكرها، والحزب يسعى لفتح حوار واسع مع الجماهير. بالإضافة إلى

تشجيع المنظمات الشعبية على ممارسة الديمقراطية على قاعدة العلانية والشفافية والمحاسبة الصارمة.

ثالثاً ــ أسباب اقتصادية:

تحت عنوان تحديث الاقتصاد السوفييتي جاءت البريسترويكا ووعدت بـ:

١ــ تقصي الأسباب التي تقف وراء تدني معدلات نمو الدخل القومي والذي تراجع خلال الخطط الخمسية الثلاث الأخيرة بمعدل مرتين.

٢ــ تقصي أسباب الركود الاقتصادي، وتخلفه عن مواكبة التقانات الحديثة.

٣ــ تقصي أسباب تدني جودة المنتج ــ وتساءل **غورباتشوف** آنذاك لماذا نجحنا في غزو الفضاء ولم ننجح في انتاج مكنسة كهربائية على غرار «مكنسة الهوفر».

٤ــ تراجع انتاجية العمل والتي كانت تنخفض في المتوسط ١٥ مرة عن مثيلاتها في الدول الرأسمالية المتطورة.

٥ــ ازدواجية الادارة وتعدد الجهات الوصائية، وهناك من يقول: كانت سبع جهات عليا تشرف على القطاع الزراعي الذي أخفق في تلبية احتياجات الناس من السلع الغذائية، ولاسيما من الحبوب مما اضطر **الاتحاد السوفييتي** سابقاً إلى استيرادها من **الولايات المتحدة**.

٦ــ سيطرة اقتصاد الأوامر من الأعلى، بدلاً من تطبيق أسلوب الادارة بالأهداف.

٧ــ شيوع ظاهرة المجتمع الاستهلاكي ومحاكاة الغرب بهذا الخصوص.

وكانت وعود البريسترويكا مغرية جذابة ولكنها مضللة وأخفقت في أن يكون الانسان فعلاً لا قولاً سيداً ومالكاً لوسائل الانتاج، وذلك من خلال حسم ظاهرة الاغتراب النفسي للعمل لصالح الانسان الذي يجب أن ينعم بثمار عمله. وكذلك أخفقت في اصلاح سياسة الأسعار وتطبيق مبدأ ربط الأجر بالانتاج.

وبالارتقاء بمستوى الأداء والتنظيم الاداري، بما يسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام. وقصرت في تشجيع البحث العلمي الذي كان مهملاً إلى درجة أن معظم الاختراعات التي حققها العلماء السوفييت وجدت طريقها إلى التطبيق في دول الغرب قبل أن تطبق في **الاتحاد السوفييتي** سابقاً نتيجة لغياب الحافز المادي.

رابعاً ـ أسباب قومية:

لعب التعايش بين القوميات في مرحلة ما دوراً كبيراً في تعزيز قوة **الاتحاد السوفييتي** على الصعيدين المحلي والخارجي ولكن مما حمل من استعلاء وتجاهل للحقوق المشروعة للأقليات القومية تسبب في تفاقم الأمور التي كانت تعتمل تحت الرماد ويبدو أن الماركسية راهنت كثيراً على العامل الاقتصادي والمصالح الاقتصادية وحملته ما لا يتحمل من قدرة على صهر الأقليات القومية في بوتقة واحدة، وكانت النتيجة مخيبة للآمال فالأرمني بقي أرمنياً والأذري بقي أذرياً وكتاب «**ستالين والمسألة القومية**» وما تضمنه من رؤى أممية بقي على رفوف المكتبات، لم يقتنع به بعضهم، وعجز بعضهم الآخر عن ترجمته على أرض الواقع عملاً ملموساً.

خامساً ـ أسباب خارجية:

تمسك السوفييت بمقولة «**من يملك السلاح هو قوي وقادر على أن يعيش بأمان**» مما رتب عليهم أعباء مادية كبيرة استنزفت الدخل القومي، وأعاقت عملية التنمية الاقتصادية. ثم جاء **غورباتشوف** ليطرح مفهوماً جديداً حول سباق التسلح في كتابه «البريسترويكا» ـ وبرأيه ـ الأمان لا يكمن في تكديس السلاح، وأن أمن أي دولة مرتبط بأمن الدول الأخرى، ولا يمكن بناء مجتمع عصري على قاعدة الترسانة النووية. وإن متغيرات العصر توجب الانتقال من سباق التسلح إلى المنافسة الاقتصادية، وإن منطق الانفراج والوفاق بين القوتين الأعظم أملاه استحالة الانتصار بالحرب النووية.

وتوصل السوفيت إلى قناعة مفادها أن الأفكار لا تفـــرض ولا تصـــدر بالقوة، وقد تكون النظريات الفكرية متنافرة ومتناقضة، ولكن مصلحـــة البقـــاء ودرء الحرب يجب أن تكون المصلحة العليا لجميع الشعوب. ولكن في الوقـــت الذي أخذ فيه الروس يبحثون عن حلول لمشكلاتهم الاقتصادية والسياسية مـــن داخل الاشتراكية لا من خارجها وفي الوقت الذي انفتحوا فيـــه علـــى الغـــرب الرأسمالي دفعة واحدة وبلا مقدمات، وفي الوقت الذي انساقوا فيه خلف بريـــق الديمقراطية البرجوازية المزيفة، فلت زمام الأمور من بين أيديـــهم وأضـــاعوا اللحظة التاريخية وفوتوا على البشرية فرصة ثمينة كـــان بإمكانـــها تخليـــص المجتمعات من عسف وظلم وتسلط النظام الرأسمالي على الدول الفقيرة وعلـــى الفقراء. بيد أن الاشتراكية بوصفها نظرية لم تهزم وإن سقطت التجربة، فطالمـــا المجتمعات تعاني من ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي وطالما الناس يعانون مـــن الفاقة والحرمان فلا غنى عن الاشتراكية، بوصفها الملاذ الآمن للفقراء والوسيلة الأنجع لبناء مجتمع الكفاية والعدل.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الخامس

النظام الاقتصادي العالمي الجديد

- أولاً: عوامل نشوء النظام العالمي الجديد
- ثانياً: بنية النظام العالمي الجديد وأهدافه
- ثالثاً: خصائص النظام العالمي الجديد
- رابعاً: نشأة النظام النفطي العالمي الجديد
- خامساً: التحديات التي تواجه النظام العالمي الجديد

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مقدمة:

جاء في قواميس اللغة العربية بأن النظام يعني الترتيب والاتساق وفي هذا السياق فالنظام الدولي يعني أيضا التنسيق والتعاون بين دول المعمورة في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة والفنون والعلوم والتكنولوجيا. والنظام يتكون من مجموعة من العناصر التي تتفرع إلى أجزاء ترتبط ببعضها بعلاقات سببية تجعل من النظام مقولة ذات معنى. وتتكون أطراف النظام العالمي بمفهومه المجازي وحسب مصطلحه القائم من دول مستقلة ذات سيادة تقع على عاتقها مجتمعة مسؤولية توفير الأمن والاستقرار العالميين. ولا يجوز لأي دولة مهما بلغ وزنها وحجمها أن تنفرد بالنظام العالمي وتحتويه، أو أن يخدم النظام العالمي مصالح دولة أو مجموعة من الدول دون غيرها وفي مثل هذه الحالة يفقد النظام توازنه ويفقد صفته العالمية.

إن النظام العالمي لا يظهر فجأة أو مصادفة بلا مقدمات، وإنما هو ثمرة لجملة من التفاعلات الاقتصادية والسياسية التي تمليها ظروف الزمان. ففي مطلع القرن التاسع عشر مثلاً تقدم كل من مترنيخ وكاستيلري وزيري خارجية بريطانيا والمانيا بمشروع لنظام عالمي تمت مناقشته من قبل ملوك أوروبا في مؤتمر فيينا في أيلول عام ١٨١٤، وتم إقراره آنذاك واستمر قرابة مائة عام ثم انهار نتيجة لصراع المصالح المتناقضة بين الدول التي ساندته في البداية. وبعد قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، برزت إلى السطح «عصبة الأمم» التي حاولت جاهدة توفير الأمن والاستقرار في العالم ولكنها أخفقت في مسعاها هذا، لأنها كانت تجسد إرادة المنتصر في الحرب واستمر الصراع بين الدول حول اقتسام المجال الحيوي وإعادة تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ وتتوج هذا الصراع بقيام الحرب العالمية الثانية وعلى أثرها تشكلت «هيئة الأمم المتحدة» والتي اجتهدت لإرساء نظام عالمي يرتكز على قاعدة التوازن بين القوتين الأعظم

الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هذا النظام لم يعمر أكثر من ٧٠ عاماً انتهى بانهيار **الاتحاد السوفييتي** وقد أخفق هذا النظام على الرغم من ارتكازه على الثنائية من إنهاء بؤر التوتر ومن إيقاف السباق على التسلح ولم ينجح في حسم الصراعات الإقليمية، وفي تسعينات هذا القرن بدأت تظهر تحولات رئيسة في القواعد التي تحكم العلاقات الدولية الراهنة بفعل الانتصارات السياسية للتحالف الغربي في الحرب الباردة، وفي ضوء هذه المتغيرات أعطى بعض الباحثين للنظام العالمي الجديد مفهوماً قيمياً متفائلاً، بوصفه يحقق الأمن والاستقرار، بينما اكتفى البعض منهم بالبحث عن الفوارق الجوهرية بين قديم وحديث النظام العالمي الجديد دون أن يحدد موقفاً من هذا النظام. ومع شيوع مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات السياسية والاقتصادية تعددت الآراء وتباينت مواقف الباحثين من مفهوم هذا النظام وجوهره.

ومع تولي **غورباتشوف** السلطة في **الاتحاد السوفييتي** عام ١٩٨٥، طرح مشروع «**البريسترويكا**» أو ما يسمى بإعادة البناء والهيكلة، تجددت الدعوة لقيام نظام عالمي جديد يستند إلى القيم الإنسانية العامة وترتيب العلاقات الدولية بعيداً عن المواجهة، وبعيداً عن الصراع الأيديولوجي، مع إعطاء الأولوية للتحديات المشتركة التي تواجه المجتمع البشري، وقبول مبدأ التعدد والتنوع في الأنظمة السياسية والاجتماعية، واحترام حق كل شعب في اختيار الطريق الذي يلائمه[1].

ثم تبنت **الولايات المتحدة** إثر حرب الخليج الثانية مقولة النظام العالمي الجديد الذي أعطته مضامين جديدة ترتكز على المبادئ السامية، والذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي الأسبق **جورج بوش** في قاعدة «**مونتيغمري الجوية**» في النصف الأول من نيسان عام ١٩٩٢، بقوله: (**إن النظام العالمي الجديد لا يعني**

---

[1] إبراهيم عرفان، الإصلاح وحدود التغيير في الاتحاد السوفييتي، السياسة الدولية عدد ٨٩ ـ ١٩٨٧.

تنازلاً عن سيادتنا الوطنية او تخلياً عن مصالحنا، إنه ينم عن مسؤولية أملتها نجاحاتنا، وهو يعبر عن وسائل جديدة للعمل مع الأمم الأخرى من أجل ردع العدوان وتحقيق الاستقرار والازدهار، وفوق كل شيء تحقيق السلام، إنه ينم عن التطلع لعالم يقوم على التزام مشترك بين الأمم، كبراها وصغراها، بمجموعة من المبادئ التي يجب أن تستند عليها علاقاتنا ومنها: التسوية السلمية للمنازعات والتضامن في وجه العدوان، وتخفيف ترسانات الأسلحة ومراقبتها، والتعامل العادل مع كل الشعوب....الخ) ولكن الخطاب الرسمي الأمريكي الذي حدد المبادئ السامية التي يركن إليها النظام العالمي الجديد لم يجسد على أرض الواقع، وهذا ما سنوضحه لاحقاً في سياق هذا البحث.

أولاً: عوامل نشوء النظام العالمي الجديد

تقف وراء نشأة النظام العالمي الجديد مجموعة من العوامل نذكر منها:

١ـ **تفكك أوصال الاتحاد السوفييتي:** سجلت «البريسترويكا» بداية تداعي الدولة السوفيتية، والتي أظهرت عدم قدرة بعض دول المنظومة الاشتراكية على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، والتي ترتب عليها انهيار «الكوميكون» و «حلف وارسو» بالإضافة إلى التخلي عن الاقتصاد الموجه والسير في طريق اقتصاد السوق، بهدف الاندماج في منظومة الرأسمالية العالمية. ونتيجة لتفكك الاتحاد السوفيتي إلى دول مستقلة، انتهت الحرب الباردة بين القوتين الأعظم بمعناها التقليدي وحل محلها الوفاق في صورة اتفاقات تحد من سباق التسلح، فاختل التوازن الدولي لصالح الولايات المتحدة التي برزت كقوة عظمى أخذت على عاتقها مهمة إعادة صياغة النظام الدولي بما يخدم مصالحها أولاً.

٢ـ **الثورة المعلوماتية:** تفجرت الثورة المعلوماتية في مجال الاتصالات والفضاء والحاسب الآلي والإلكترونيات والهندسة الوراثية، في كل من **اليابان والولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية**، وفي بعض **بلدان شرق آسيا**، وقد

أسهمت هذه الثورة في تقريب المسافات بين دول المعمورة وأضافت عناصر جديدة إلى مقومات قوة الدولة، وأحدثت تبدلات جوهرية في مفاهيم السيادة والحدود الإقليمية، فضلاً عن الدور الذي لعبته بإضعاف أو تعزيز الدور الإستراتيجي لبعض الدول من خلال إحلال البدائل الاصطناعية محل المواد الأولية الطبيعية كلياً أو جزئياً، بما في ذلك بدائل الطاقة، مما عمق الفجوة بين **دول الشمال والجنوب** وتهميش دور الأخيرة، في حين اكتسبت دول الشمال قوة إضافية مكنتها من السيطرة على النظام العالمي الجديد.

٣ـ تنامي دور التكتلات الاقتصادية الكبرى: وتجسد التجمعات الاقتصادية الإقليمية ظاهرة إحلال الشراكة محل الصراع، والوفاق محل المواجهة بين دول تجمعها قواسم مشتركة، وترتبط بشبكة معقدة من علاقات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والمالي. وقد شكلت معاهدة «ماستريخت» في قيام مشروع **الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٢**، نموذجاً لمثل هذه التكتلات فضلاً عن تعزيز دور «**التجمع الاقتصادي الباسفيكي**» الذي تحتل فيه اليابان مكان الصدارة، بالإضافة إلى تفعيل دور «**منطقة شمال أمريكا للتجارة الحرة**» والتي تندرج فيها بالإضافة **للولايات المتحدة** كلاً من **كندا والمكسيك**.

٤ـ تفاقم مشاكل دول الجنوب: بعد أن أخفقت معظم دول الجنوب في تحقيق مشاريع التنمية الاقتصادية الطموحة، وبعد أن تراجعت عن معظم الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها[١] في العقود السابقة، من خلال دمجها في منظومة الرأسمالية العالمية، تفاقمت مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، وبرزت إلى السطح تحديات كبيرة تعيق تطورها ومنها: تحدي الهوية والاندماج القومي، فضلاً عن توتر الصراعات ذات الطابع القومي والعرقي والأثني الأمر الذي أسهم في تهميش دورها في النظام العالمي الجديد.

---

[١] بطرس لبكي ـ الوضع الراهن ومستقبل التحول الاقتصادي في الدول العربية ـ الفكر الاستراتيجي العربي عدد ٤٣ ـ ١٩٩٢.

٥ــ اختلال البيئة: حيث امتد التلوث ليشمل مجالات الحياة كافة، وترافق ذلك بانتشار الجوائح المرضية «كالإيدز، والمخدرات، والإرهاب»، ونضوب الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد، وهذه المشاكل التي تهدد مستقبل البشرية بالفناء لا يمكن تطويقها بالاعتماد على جهود دولة واحدة أو عدة دول منفردة، بل تفترض حشد قدرات دول القارة مجتمعة في التصدي لها في ظل نظام عالمي جديد فاعل ومؤثر.

ثانياً: بنية النظام العالمي الجديد وأهدافه

إن هيكل النظام العالمي يملي بالضرورة ترتيب دور ومكان كل من الأطراف المكونة لهذا النظام بغية وضع العلاقات الدولية في مسارها المرغوب، ويعوّل فريق من الباحثين أهمية كبيرة على عنصر القدرة في توجيه العلاقات الدولية، والقوة بأبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهناك من بين الباحثين من يعطي القوة العسكرية الدور المقرر في صياغة النظام العالمي والدولة المؤهلة للعب هذا الدور هي **الولايات المتحدة**، في حين يعتقد البعض بأن القوة الاقتصادية هي التي تقرر مصير النظام العالمي في المحصلة، و**الولايات المتحدة** بمفردها غير مؤهلة لأن تؤدي هذا الدور الذي يتطلب تفاعل عدة قوى اقتصادية في العالم من أجل السيطرة على مجمل التفاعلات الدولية، إذ يتعذر أن تتوافر جميع عناصر القوة في دولة واحدة، وبهذا الصدد يقول «**بفاف**» لا توجد دولة واحدة تتفوق في جميع عناصر القوة، ونتيجة لتعدد مراكز القوى في العالم، لا توجد قوة عظمى بمفردها تسيطر على النظام العالمي الجديد[١].

بينما يرى بعض الباحثين بأن هيكل النظام بمعزل عن العوامل الداخلية التي توجه السياسة الخارجية للدول، لا يقوى على توجيه العلاقات الدولية

---

[١] محمد سيد أحمد ــ التحول إلى القطب الواحد. الأهرام ١٩٩٢/١/١٦.

والتحكم بمسارها. وفي هذا المنحى يتوقع الباحثون ثلاثة احتمالات لقيادة النظام العالمي الجديد.

الاحتمال الأول: ويتمثل في سيطرة القطب الواحد على النظام العالمي الجديد ممثلاً **بالولايات المتحدة** التي تتفوق على العالم في المجالين العسكري والنووي. وقد يبقى النظام العالمي على المدى القصير (٥ــ١٠ سنوات) أحادي القطبية على المستوى الإستراتيجي العسكري، وستكون السيطرة خلال هذه الفترة **للولايات المتحدة**، أما على المستوى الاقتصادي فستكون السيطرة على النظام العالمي الجديد لكل من **اليابان والجماعة الأوروبية بالإضافة للولايات المتحدة والصين.**

الاحتمال الثاني: ويتمثل بالثنائية القطبية، وهما **قطب الولايات المتحدة** من جهة وقطب **اليابان والجماعة الأوروبية** من جهة ثانية، ولا يمكن لكلا القطبين أن يلعبا دور القطب الواحد في تسيير النظام العالمي الجديد. لأن كلا القطبين لا يمتلكان المقومات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية مجتمعة لا في الحاضر ولا في المستقبل. **فاليابان والجماعة الأوروبية** قوى عظمى من الناحية الاقتصادية، بينما القدرات النووية **للجماعة الأوروبية** محدودة قياساً بقدرات الولايات المتحدة وقد شبه بعض الباحثين النظام العالمي الجديد بالهرم حيث تتربع على قمته **الولايات المتحدة** ثم تتلوها **أوروبا واليابان والصين**....الخ، والتسلسل الهرمي للنظام العالمي الجديد يوفر السيطرة على التناقضات والتحكم بها في صالح المنظومة الرأسمالية العالمية[1].

الاحتمال الثالث: ويتجلى بالتعددية القطبية، وينطلق أيضاً أنصار هذا الاحتمال من الصيرورة التاريخية وما يتمخض عن التطور مستقبلاً في إطار النظرة الكلية للمتغيرات السياسية والاقتصادية التي ستطرأ على النظام الدولي مثل: التبدلات التي ستشمل القدرة العسكرية والقدرة الاقتصادية والمديونية التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي والعجز في الميزان التجاري وتراجع الدولار أمام الين

---

[1] محمد السيد سعيد، احتمالات التطور المستقبلي للنظام العالمي الجديد ورقة مقدمة إلى ندوة مركز الدراسات بالقاهرة ١٩٦٢ صفحة ١٠.

الياباني وضعف القدرة التنافسية للسلع الأمريكية في الخارج، بالإضافة إلى مشاكل الاندماج القومي وارتفاع معدلات العنف والجريمة، وهذه المشاكل مجتمعة ستضعف من قدرات **الولايات المتحدة** وإلى تقوية مركز دول **الاتحاد الأوروبي واليابان** في النظام الدولي، ويتوقع أنصار هذا الاحتمال قيام علاقات اقتصادية بين هذه الدول التي ترتبط بشبكة معقدة من الاتصالات والاندماج فيما بينها بحكم انتمائها لمنظومة الرأسمالية العالمية، وقد ينشب صراع وتنافس بينها على اقتسام الأسواق الخارجية ومراكز النفوذ. وسيبقى ذلك رهناً بالتحولات التي تطرأ على القوى الفاعلة في النظام العالمي.

أما أهداف النظام العالمي الجديد فتتلخص بالتالي:

١ـ **تدعيم الليبرالية السياسية والاقتصادية وإشاعة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.**

٢ـ **احترام الشرعية الدولية، وتدعيم دور الأمم المتحدة في فض النزاعات الدولية.**

٣ـ **تحقيق التوازن بين القيم الروحية والقيم المادية، والتسامح الثقافي.**

٤ـ **تحقيق الاستقرار الدولي والأمن العالمي من خلال نزع السلاح والحد من سباق التسلح. والاعتماد المتبادل والأمن الجماعي وحل المنازعات بالطرق السلمية.**

٥ـ **تطبيق قوانين اقتصاد السوق وحماية البنية من التلوث ومكافحة الارهاب.**

إن الأهداف التي ينتظر من النظام العالمي الجديد تحقيقها، جميلة في مظهرها مقنعة في مراميها ولكنها تنطوي على مضامين نسبية، فالموقف الواحد بالنسبة للولايات المتحدة يحتمل أكثر من تفسير وتستثمره في الاتجاه الذي يؤمن لها السيطرة على العالم، ففي حالات معينة تتمسك ببعض الأهداف وفي حالات أخرى تتخلى عن بعضها الآخر بل وتمارس نقيضها.

ثالثاً: خصائص النظام العالمي الجديد

بدأت في تسعينات القرن الماضي تتوضح تدريجياً خصائص النظام العالمي الجديد والتي تتمثل بالتالي:

١ـ اختلال النظام العالمي وهيمنة القطب الواحد:

بعد انهيار **الاتحاد السوفييتي** لأسباب أيديولوجية واقتصادية وعسكرية اختل التوازن الدولي وحلت الأحادية محل الثنائية القطبية التي كان يتربع عليها النظام الدولي. إذ أخذت **الولايات المتحدة** تسعى لإعادة صياغة العالم وفق المقاييس الأمريكية، والتي تعد نفسها اليوم مسؤولة عن العالم بأسره، وترى من حقها السيطرة عليه وتسخيره في خدمة مصالحها، فهي تعيش حالة «**عقدة التفوق الأمريكي**» على بقية الشعوب وتروج لما يسمى بالعصر الأمريكي، وكل دولة تخرج عن طوع **الولايات المتحدة** تكون موضع شك، وربما تتهم بالإرهاب والمساس بحقوق الإنسان، ومن ثم تجيز لنفسها التدخل بشؤون الدول الأخرى، وتأخذ على عاتقها إدارة الأزمات الدولية والإقليمية وفي هذا المنحى يرى «**كراي ثامر**» بأن عالم اليوم عالم متعدد الأقطاب بل عالم القطب الواحد ويعتقد بأن دور القوى الغربية لا يتعدى تنفيذ التوجهات الأمريكية. **فالولايات المتحدة** تتمتع بالقدرة التي تمكنها من القيام بدور حاسم في أي صراع تختار أن تشارك فيه وبإمكانها بالاعتماد على قوتها أن ترسي قواعد النظام العالمي[١]، كذلك صرح بعض المسؤولين الأمريكيين بأن على **الولايات المتحدة** تقع مسؤولية المحافظة على الاستقرار الدولي وقيادة التحرك الدولي نحو تحقيق الديمقراطية[٢]... ولكن **هل بمقدور القطب الواحد أن ينظم العالم بما يحقق مصالح الجميع؟** والإجابة ستكون بالنفي لأن **الولايات المتحدة** غير قادرة على التأثير في جميع التفاعلات الدولية وأن تملي الترتيبات السياسية والاقتصادية

---

[١] انظر في ذلك:

Ted GaLen carpentey the new world is order foreign poling. No. 8 fill 1991.

[٢] المصدر السابق نفسه.

على مستوى العالم بمفردها. ورؤية **الولايات المتحدة** للنظام العالمي تتسم بعدم الوضوح والاضطراب، وهذا ما أظهرته الوثيقة التي صدرت عن «**البنتاغون**» حول الإستراتيجية الأمريكية في عقد التسعينات والتي تضمنت ما يلي[1]:

- أكدت الوثيقة على دور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم، والحيلولة دون تمكين قوى أخرى على منافستها على هذه المكانة وبخاصة ألمانيا واليابان.
- ضرورة احتكار الولايات المتحدة للتفوق العسكري والنووي في العالم مع الاحتفاظ بقوات أمريكية في المراكز المتقدمة في أوروبا وأفريقيا وآسيا والخليج العربي والشرق الأوسط.
- استخدام القوة العسكرية عند الضرورة لتصفية أسلحة الدمار الشامل في دول مثل: العراق، كوريا الشمالية، أعضاء رابطة الدول المستقلة، الهند، الباكستان.
- خلق ترتيبات أمن أوروبية في إطار الاطلنطي، وعدم السماح لأوروبا بالاستقلال في مجال الأمن.

لقد وجهت العديد من الدول انتقادات لاذعة لهذه الوثيقة التي تعكس بحق سياسة الغطرسة الأمريكية، وقد ردت عليها كل من **فرنسا وألمانيا** بتشكيل فيلق مشترك ليشكل النواة لقيام الجيش الأوروبي الموحد، بيد أن **الولايات المتحدة** بعد أحداث «**لوس أنجلس**» أصدرت وثيقة جديدة تخلت بموجبها عن مشروعها للهيمنة العسكرية على العالم والتزمت بموجبها بالعمل العسكري الجماعي، بالإضافة إلى تخفيض إنفاقها العسكري. وتخلت أيضاً عن معارضتها لكل من **ألمانيا واليابان** لتصبح كلاهما القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية الأولى في منطقتها، كذلك أكدت الوثيقة على الدور القيادي **للولايات المتحدة** في

---

[1] شريف الشوباشي.. فرنسا: أمريكا لا تمتلك القدرة على القيادة المنفردة للعالم الأهرام ١٩٩٢/٣/١٦ بالإضافة إلى هيرالد تريبون ٨ آذار ١٩٩٢.

الردع الإستراتيجي والتحالفات الإقليمية. أما مذهب **كلينتون** فيقوم على مبدأ التدخل المحدود أي التدخل الانتقائي والذي يميز بين ما هو حيوي وغير حيوي **للولايات المتحدة**، في حال إرسال قوات أمريكية لإغراض عسكرية أو إنسانية في مناطق معينة من العالم، وذلك بعد أخذ موافقة «**الكونغرس**» الأمريكي.

إن الأحادية القطبية لا يمكن أن تستمر طويلاً، حيث أخذت تصطدم بظاهرة صراع المصالح السياسية والاقتصادية بين **الولايات المتحدة** من جهة وبين مجموعة من الأقطاب الدولية التي في طريقها إلى التبلور ومنها دول **الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، دول النمور الآسيوية**. وحالة الاستقطاب الدولي لا يمكن أن تعمر إلى ما لانهاية، فإذا كان النظام العالمي الذي كان يتربع على قطبين لم يدم فترة طويلة، لأن الدول الأخرى رفضت الرضوخ للقوتين الأعظم، ولهذا من غير المنطقي أن يستقر النظام العالمي الجديد في حالة اللاتوازن، فهو مهدد بالانهيار في أي وقت، لأنه حتى حلفاء الولايات المتحدة لا يقبلون أن يكونوا دولاً من الدرجة الثانية، ويرفضون أن تمس سيادتهم الوطنية والإقليمية، فلا يمكن للشعوب أن تتنازل عن حريتها واستقلالها، والعالم أكبر من أن يخضع لإرادة القطب الواحد. ويشكك بعض الباحثين في قدرة **الولايات المتحدة** في التفرد بالنظام العالمي لعدة اعتبارات منها:

أ ـ الإختناقات الاقتصادية: والتي تتمثل بالعجز في ميزان المدفوعات، والتضخم والركود الاقتصادي وتدني إنتاجية العمل، فضلاً عن ضعف قدرة **الولايات المتحدة** على المنافسة في الأسواق الداخلية بالإضافة إلى زيادة تمركز الثروة بأيدي قلة من الناس مما عمق من حالة الاستقطاب الاجتماعي. وبهذا الصدد أشار «**كلينتون**» «**إذا لم نكن أقوياء في الداخل فلا يمكننا أن نقود العالم الذي فعلنا الكثير لصنعه**»[1].

---

[1] United state information Agency wireless file, November 12. 1992. p.6.

ب ــ التخبط الذي تعيشه **الولايات المتحدة** بين انشداداتها للداخل وتطلعاتها للخارج، وفي هذا المنحى أشار «هنري كيسنجر». «أنه في الوقت الذي تود فيه الإدارة الأمريكية تركيز جهودها على إعادة الهيكلة الداخلية، فإنها تعيش في مرحلة فوضى دولية كبرى يصعب بالتالي تلافي التدخل فيها».

ج ــ عجز النموذج الأمريكي بأبعاده السياسية والمجتمعية عن جذب الدول الأخرى. فالعصر الأمريكي وما ينطوي عليه من ثقافة ونمط استهلاكي أمريكي لا تستطيع أن تهضمه كل المجتمعات، بل وهناك مجتمعات ترفضه شكلاً ومضموناً.

د ــ يتعذر الاعتماد على القوة العسكرية والنووية وحدها والتي تتفوق بها الولايات المتحدة على بقية دول المعمورة، من أن تؤهلها لأن تلعب دور القطب الواحد في المدى المنظور.

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات وغيرها نعتقد بأن التعددية القطبية هي التي ستسيطر على النظام العالمي، وهي تختلف من حيث الجوهر عن تعدد القوى في الماضي التي كانت تنطوي على إمكانات اندلاع الحروب بين الدول الكبرى، في حين تعدد القوى اليوم تشكل مجتمعاً أمنياً تتلاشى في ظله احتمالات نشوب الحرب، لأن قواعد اللعبة السياسية تبدلت جذرياً عما سبقها.

٢ــ ازدواجية المعايير الدولية:

تعتمد **الولايات المتحدة** سياسة الكيل بمكيالين في تعاملها مع الدول الأخرى، فالموقف الواحد يحتمل أكثر من تفسير وفق المقاييس الأمريكية، هنا عدل وهناك جور هنا مسموح وهناك ممنوع، هنا أبيض وهناك أسود، مستخدمة في ذلك آلتها الإعلامية الرهيبة وقوتها العسكرية الضاربة. لقد صورت الإدارة الأمريكية الصراع في الماضي على أنه صراع بين الرأسمالية والشيوعية، بين الديمقراطية والدكتاتورية، بين الحرية والعبودية، وعندما انهارت الشيوعية اجتهدت دوائرها الإيديولوجية لتصور إرهاب الدولة دفاعاً عن النفس، ونضال

الشعوب من أجل نيل حريتها واستقلالها إرهابا، وفي الوقت الذي تتمسك فيه بالديمقراطية تدعم بعض الأنظمة الدكتاتورية في العالم. وفي الوقت الذي تتغنى فيه باحترام حقوق الإنسان، تنتهك هذه الحقوق حتى في داخل **الولايات المتحدة** فهي لا تتورع عن ممارسة أقسى أساليب التمييز العرقي والعنصري، وفي الوقت الذي تدعو فيه إلى تدمير أسلحة الدمار الشامل وتصفية الأسلحة النووية والجرثومية، فإنها تجوب بأساطيلها البحار والمحيطات لتشيع الرعب والدمار في العالم. فالإدارة الأمريكية لا تجد حرجا من تطبيق سياسة «**الكيل بمكيالين**» وما تجيزه لإسرائيل تحجبه عن العرب، فاضطهاد إسرائيل لعرب الأراضي المحتلة تعده دفاعا عن النفس، وتصدي المقاومة للمحتل الإسرائيلي تعده إرهابا، ومن المفارقات أيضا أنها تساند بعض الحركات الأصولية، وتعادي بعضها الآخر وتتهمها بالإرهاب، وتدعم الأقليات في دولة وتدينها في دولة أخرى، وكل ذلك يجري تحت غطاء «**الشرعة الدولية**» على الرغم من تأكيد الرئيس الأمريكي الأسبق «**جورج بوش**» على ضرورة إرساء نظام دولي جديد يقوم على الالتزام بقواعد الشرعة الدولية واحترام القانون الدولي، ومبدأ الأمن الجماعي، وتوفير ضمانات الحرية والديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، وحل المنازعات بالطرق السلمية.. الخ[1] وبالطبع ما جاء على لسان الرئيس «**بوش**» مجرد تسويق إعلامي وتضليل للرأي العام العالمي، وحقيقة الأمر غير ذلك إذ أشار أحد الباحثين إلى ذلك بقوله: «إن تعبير النظام العالمي الجديد هو وهم آخر مفتعل، فالتعبير في حقيقته يطابق حالة سيطرة حلف أحادي، أوروبي ـ أمريكي، على مجريات اتخاذ القرار بشكل انتقائي، وتطبيقه بشكل انتقائي في الهيئة الدولية».

إن النظام العالمي الجديد يسوق تحت شعارات براقة زائفة، مثل سيادة الشرعة الدولية والالتزام بتطبيق القانون الدولي، وفي حقيقة الأمر ما هو إلا

---

(1) احمد عبد الرزاق شكارة ـ الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام العالمي الجديد ـ المستقبل العربي عدد ١٧٠ ـ ١٩٩٣.

خداع سياسي لإضفاء مسحة أخلاقية على النظام العالمي الجديد، بهدف التغطية على مراميه الحقيقية التي تخدم في المحصلة مصالح القوى المهيمنة على هذا النظام والذي هو من حيث الجوهر نظام إمبريالي يستهدف السيطرة على دول الجنوب والتدخل في شؤونها الداخلية، ونهب خيراتها وثرواتها، ومن ثم فهو نظام عدواني يعتمد القوة العسكرية كأداة لتحقيق أهدافه.

فالشرعة الدولية تطبق في حالات استثنائية، كما حصل في حرب الخليج الثانية، عندما أصدر مجلس الأمن سلسلة من القرارات بحق **العراق** أثناء اجتياحه لدولة **الكويت**، وتجسد هذه القرارات الشرعة الدولية، ولكن سرعان ما برزت بعد ذلك العديد من السلبيات حيث أضحت **الولايات المتحدة** المحرك الرئيسي للمنظمة الدولية، والتي وظفت قراراتها في خدمة المصالح الأمريكية من خلال ما يلي:

- تفعيل دور **مجلس الأمن** على حساب **الجمعية العامة للأمم المتحدة**، حيث أخذت **الولايات المتحدة** في ظل غياب الفيتو السوفييتي ـ توظف **مجلس الأمن** في خدمة مصالحها، وبتلك الطريقة استطاعت أن توظف «الشرعة» الدولية في صالح الإدارة الأمريكية.
- تطبيق الشرعة الدولية بصفة انتقائية، فقد تم تطبيقها بشكل صارم إبان حرب **الخليج الثانية** وأثناء أزمة (لوكربي) عندما اتهمت الدول الثلاث **الولايات المتحدة ـ فرنسا ـ بريطانيا ـ الجماهيرية الليبية** بتفجير طائرة ركاب فوق سماء لوكربي عام ١٩٨٨، وطائرة فرنسية في أجواء **النيجر** عام ١٩٨٩، وتم تطبيق الشرعة الدولية في **الصومال**، في حين لم تطبق الشرعة الدولية بخصوص الصراع العربي ـ الصهيوني، فالعدو الإسرائيلي يتحدى بشكل سافر قرارات **الأمم المتحدة** ذات الصلة، وينتهك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة. ومن اللافت للنظر تم تغييب دور **الأمم المتحدة** عن محادثات السلام التي انطلقت من **قمة مدريد** لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي.

ـ أجازت «**المحكمة العليا**» في **الولايات المتحدة** في حزيران عام ١٩٩٢ باسم الشرعية الدولية للحكومة الأمريكية اختطاف مواطني الدول الأخرى المشتبه فيهم وتقديمهم للمحاكمة في **الولايات المتحدة**، وبعد ذلك انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي، فضلاً عن كونه يجيز استخدام القوة ضد الدول التي يراد القبض على مواطنيها لمحاكمتهم، مثلما حصل أثناء غزو **غرينادا**، واعتقال الرئيس «**نوريغا**» واعتقال أنصار طالبان والقاعدة وترحيلهم إلى معتقل **غوانتينامو** في **كوبا**، وتلك سابقة تشجع بعض الدول لاقتفاء أثر **الولايات المتحدة** بهذا الخصوص، مما يعرض النظام العالمي لعدم الاستقرار.

وهكذا أضحت الشرعة الدولية رهينة بالمصالح العليا للولايات المتحدة في المقام الأول. والتي أعطت لنفسها من الامتيازات ما لم تعطه قوة عظمى لنفسها في التاريخ، علما بأن الإدارة الأمريكية تدعي بأن النظام العالمي الجديد يعد أفضل ما توصلت إليه البشرية في العصر الحديث لأنه خلص العالم من دوامة الصراع بين القوى الكبرى والتي كانت تشغل العالم عن ترتيب مصالحه الحيوية. مع أن النظام العالمي الجديد يفتقد إلى الحياد والنزاهة.

٣ـ الشراكة بدلاً من المواجهة:

إن الاعتماد المتبادل وإدراك الحاجة للتعاون يمكن أن يشيع الأمن والسلام في العالم، ويؤدي إلى استقرار النظام العالمي. وقد طرحت **الولايات المتحدة** بعد انحسار الحرب الباردة شعار «**الوفاق بدلا من المواجهة**» فاكتسب الصراع بين الدول الكبرى أبعادا جديدة تمثلت في صراع الحضارات والثقافات والاقتصاد والتكنولوجيا، ولكن مبدأ الشراكة والتحالفات الإقليمية على أسس الاعتماد المتبادل لا ينهي ولا يلغي التناقضات بين الدول الكبرى وإنما قد يخفف من حدتها، وفي ظله قد يتحول أعداء الأمس إلى أصدقاء اليوم طالما لا تتعرض المصالح الاقتصادية والسياسية للخطر، ففي الوقت الذي استكانت فيه بعض الدول وانسحبت مهزومة من ساحة الصراع، فإن الدول الكبيرة لا ترضخ ولا

تستكين، حتى ولو قامت بينها شراكة في صورة تعاون اقتصادي وتجاري وعسكري، ويبقى الصراع قائما بينها تحت الرماد إلى حين، ثم يتفجر بعد أن تتضح ظروفه الموضوعية والذاتية، **فأوروبا** الموحدة **واليابان والصين** لا تقبل بقيام الإمبراطورية الأمريكية، وليس بالضرورة أن تتطابق مصالحها مع مصالح **الولايات المتحدة**، فإذا التقت مصالح الدول الرأسمالية في الماضي من أجل مواجهة الخطر الشيوعي، وبعد تلاشي هذا الخطر، فإن دول **الاتحاد الأوروبي واليابان** أن تقف موقف المتفرج إزاء ما تعبث به **الولايات المتحدة** في مقدرات النظام العالمي.

إن الاعتماد المتبادل لا يقتصر على زيادة حجم المبادلات التجارية، ولا على تعزيز الاتصالات بين الدول المعنية، وإنما يتخطاه إلى مجالات أخرى تتصل باستخدام الموارد الاقتصادية، وحماية البيئة من التلوث، ومكافحة الإرهاب...الخ، ومثل هذه القضايا الساخنة لا يمكن مجابهتها بالاعتماد على جهود دولة واحدة مهما بلغت قدراتها. مما يملي وجود مؤسسات متخصصة على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل التصدي لها وتطويقها.

وفي ظل مبدأ الاعتماد المتبادل لم يعد بالإمكان استخدام القدرات العسكرية في توجيه العلاقات الدولية في الاتجاه المرغوب به، حيث توجد قدرات اكثر تأثيراً في السيطرة على مجرى الأحداث الدولية، ومنها معدلات النمو الاقتصادي، والثقافة والإيديولوجيا والتي لا يمكن التقليل من أهميتها ودورها في تحديد الأولويات السياسية للدول الفاعلة في مسار النظام العالمي الجديد.

ويشكك بعض الباحثين في قدرة الشراكة والاعتماد المتبادل في السيطرة على الأسواق العالمية والإنتاج العالمي، وشبكة الاتصالات المعقدة وتغييرها لأنها تتطلب تكاليف باهظة، في حين يعول البعض الآخر أهمية كبيرة على الشراكة لأن العالم المعاصر في طريقه إلى العولمة السياسية والاقتصادية إلى درجة لا يمكن لأطراف النظام العالمي الجديد إلا أن تعتمد على بعضها بعضاً

في مواجهة التحديات التي تعترض هذا النظام. وأن وجود التكتلات الاقتصادية يسهل كثيرا من إبرام الاتفاقات التي تتعلق بقضايا الأمن والبيئة والاقتصاد العالمي، وإبرام هذه الاتفاقات بين عدد محدود من التكتلات أسهل بكثير من إمكانية إبرامها بين نحو ١٧٠ دولة منفردة.

٤ـ تهميش حركات التحرر الوطني وانبعاث الحركات الأصولية:

قدر لحركات التحرر الوطني في الماضي القريب أن تطيح بنظام المستعمرات الاستعماري وتنتزع الاستقلال السياسي لدولها، عن جدارة واقتدار، ولكن بعضها أخفق في تتويج الاستقلال السياسي بالتحرر الاقتصادي، وتعذر عليها لأسباب كثيرة إنجاز عملية العبور الكبير من التخلف والتبعية إلى التقدم والتنمية، وقد بقيت **دول الجنوب** وبدرجات متفاوتة أسيرة التبعية الاقتصادية لمنظومة الرأسمالية العالمية، واستمرت بمثابة أطراف «**تخوم**» تغذي دول «**المركز**» وتمدها بالمواد الأولية والحاصلات الزراعية، وسوقا لتصريف منتجاتها الصناعية كذلك تعذر على معظم حركات التحرر الوطني من حل المشاكل الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها دولها مثل: المديونية والتضخم والبطالة والركود، والوعود التي قطعتها على نفسها في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين من خلال إعادة توزيع الدخل الوطني توزيعاً عادلاً بين المواطنين، وطموحاتها في تحقيق الاندماج القومي والوحدات القومية لم يتحقق منها إلا النذر اليسير، والنتيجة كانت مخيبة للآمال، فسادت حالة من اليأس والإحباط، واهتزت ثقة الناس بها، فحصل فراغ سياسي، سرعان ما قدمت نفسها لتعبئة الأحزاب الدينية والأصولية، مستغلة مناخ الرفض للشعارات التي أخفقت بعض حركات التحرر الوطني في تجسيدها على أرض الواقع لأسباب موضوعية تتصل بفقدان ظهيرها **الاتحاد السوفييتي** وبروز ظاهرة القطب الواحد، ولأسباب ذاتية تتعلق بعدم قدرتها على تطوير نفسها بما يتماشى والمتغيرات السياسية والاقتصادية المستجدة، فحصل بذلك فراغ في الساحة السياسية، حاولت بعض الأحزاب الدينية والأصولية استثماره، عندما طرحت

نفسها كبديل لتحقيق ما عجز الآخرون عن تحقيقه. وطرحت بعض الأحزاب الدينية والتيارات الأصولية تصورات للتعامل مع النظام العالمي الجديد تتمثل بالتالي:

- إحياء المشروع الإسلامي بوصفه بديلاً للنموذج الغربي وترشيد حركة الإحياء الإسلامي.
- وضع الشريعة الإسلامية موضع التطبيق العملي في الدول الإسلامية.
- مقاطعة النظم الاستبدادية والعميلة في البلدان الإسلامية ومجابهة أمم الكفر والضلال والجهاد ضدها.
- إقامة سوق اقتصادية إسلامية مشتركة وقد تجلت بدعوة «**أربكان**» رئيس وزراء **تركيا** لما تشكله هذه التصورات أسساً للعزة والكرامة في التعامل الدولي - برأي الأحزاب الدينية - وبمثابة منطلقات لمواجهة صور السيطرة والهيمنة والاستغلال، فضلاً عن تطويق المفرزات السلبية للنظام العالمي الجديد على الإسلام[1]. وهذا يعني بأن النظام العالمي الجديد مرفوض من التيارات الإسلامية لأنه - برأيهم - يناصب الإسلام العداء، ويمثل تحدياً صليبياً جديداً للإسلام. ومن أجل مواجهة تحديات النظام العالمي الجديد، تطالب بعض القوى الإسلامية بالتحالف مع بعض الأحزاب والحركات الوطنية والقومية بالتصدي للمخاطر التي تستهدف العرب والمسلمين. من قبل النظام الدولي الجديد. وفي الوقت نفسه تتحدث بعض الأوساط الغربية عن مواجهة العدو البديل، إشارة إلى الإسلام بوصفه هذا العدو[2] مما خلق ردود فعل غاضبة في العالم الإسلامي، ومن هنا جاء طرح بعض الأحزاب والتيارات الدينية للإسلام كبديل حضاري عالمي، ومن بين هذه التيارات من

---

(1) زكي أحمد - النظام العالمي الجديد في منظور الإسلاميين العرب - المستقبل العربي - عدد ١٥٧ آذار ١٩٩٢ صفحة ١٣٦ - ١٤٢.

(2) سعد عبد الحميد - العرب حسابات الربح والخسارة في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ورقة مقدمة إلى ندوة العرب ونظام عالمي جديد.

يرفض حضارة الغرب جملة وتفصيلاً، بالإضافة إلى رفضه لبعض النظم الحاكمة في الدول الإسلامية. وفي واقع الحال يمثل الإسلام والقومية وبدرجات متفاوتة نداً للطرح الأمريكي الذي يعد قيم الحضارة الغربية بمثابة الإطار المرجعي الوحيد للعالم، في حين ترفضه المجتمعات العربية والإسلامية، وتعد هذه الدعوة عدواناً صارخاً على الخصوصية القومية.

إن الأحزاب الدينية والتيارات الأصولية لا يمكن أن نضعها في سلة واحدة، فمواقفها متباينة وبرامجها متضاربة سواء على المستوى المحلي أو العالمي، إذ أعلنت بعض هذه الأحزاب عداءها السافر **للولايات المتحدة**، وبعضها الآخر تبنى مشاريع اقتصادية واجتماعية طموحة على المستوى المحلي، ويتعامل بعقلانية مع الأوضاع الدولية السائدة كالثورة الإيرانية مثلاً، وهناك أحزاب دينية أعلنت الجهاد ضد الاستعمار وتقاوم الاحتلال بكل إمكاناتها مثل «**حماس**» و «**الجهاد الإسلامي**» في الأراضي المحتلة، **وفصائل المقاومة في جنوب لبنان** وهناك أحزاب دينية لا يجمعها جامع بالإسلام وتتخذ منه ستاراً لتنفيذ مخططاتها المشبوهة، حيث تعتمد أسلوب القتل بالجملة للمواطنين الأبرياء، وترفع لواء الإرهاب، وتريد العودة بالبلاد إلى عصور القرون الوسطى كما يحصل في **الجزائر ومصر والعراق، والصومال**...الخ.

وبطبيعة الحال لا يعني تراجع حركات التحرر الوطني في الوقت الراهن اندثارها إلى غير رجعة فقد تنبعث من جديد بثوب جديد ومضامين جديدة تستوعب ما فاتها وتهضم المتغيرات السياسية والاقتصادية الراهنة، بعد مراجعة نقدية وموضوعية لأوجه التقصير والمطبات التي وقعت بها دون أن تتخلى عن ثوابتها النضالية ومنطلقاتها الوطنية والقومية.

وكذلك فإن تراجع حركات التحرر الوطني بعد انهيار **الاتحاد السوفييتي** إلى الصفوف الخلفية وانبعاث الحركات الأصولية والدينية لا يعني أن منظومة الرأسمالية العالمية قد انتصرت بصورة نهائية، فالدول الرأسمالية تواجه مشاكل حادة، واكتسب التنافس فيما بينها طابعاً حدياً، فضلاً عن بروز التحديات

الإيديولوجية ذات الطابع الديني والقومي، وذلك كردود فعل لسياسة إضفاء الطابع العالمي على الإيديولوجية البرجوازية التي ظهرت وتبلورت في سياق التاريخ على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى السياسي، فضلاً عن انتشار القيم الثقافية الغربية، ومحاولات تصدير المجتمع الاستهلاكي الغربي إلى دول الجنوب.. فالولايات المتحدة تعمل ما بوسعها لتسويق النمط الاستهلاكي الأمريكي إلى الدول الأخرى من خلال ـ الجينز والكوكاكولا والهمبرغر الأمريكي...الخ.

رابعاً: نشأة النظام النفطي العالمي الجديد

لم ينشأ هذا النظام فجأة، بل بدأ التحضير له عقب **الصدمة النفطية الأولى** من جانب كل من الدول المستهلكة، وبالتحديد مع انشائها **لوكالة الطاقة الدولية IEA** في شباط عام ١٩٧٤، والشركات العالمية للنفط التابعة لهذه الدول. وتضم **وكالة الطاقة الدولية IEA** ٢١ دولة صناعية من أعضاء «**منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD**» تكون جبهة من الدول المستهلكة في مواجهة **منظمة الأوبك** وهدفها كما لخصه **هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة** آنذاك ومهندس انشاء هذه الوكالة «**احداث تغييرات هيكلية في صناعة النفط العالمية لصالح الدول المستهلكة**»[1]. ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدول المستهلكة الأعضاء في الوكالة الاستراتيجية التالية:

١ـ ترشيد استهلاك الطاقة بهدف تخفيض الطلب على النفط، وتقليل استيراده، وتحقيق التعاون بين دول أعضاء الوكالة، في هذا المجال. والضغط باتجاه زيادة أسعار النفط داخل الدول الأعضاء للحد من الاستهلاك من ناحية، والبحث عن مصادر جديدة للطاقة البديلة من ناحية أخرى. كما يشمل

---

(١) منى مصطفى البرادعي، تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد المصري، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٦، ص ٣.

المراجعة السنوية لسياسات الطاقة في الدول الأعضاء بهدف التأكد من تنفيذ هذه الاجراءات.

٢ـ العمل على احلال الطاقة البديلة تدريجيا محل النفط وتشجيع البحث عن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والبحث عن النفط في مناطق خارج أراضي الدول الأعضاء في **أوبك**، مما يؤمن توفير كمية من مصادر الطاقة غير النفطية من ناحية، وزيادة المعروض من النفط من ناحية أخرى.

٣ـ زيادة المخزون الاستراتيجي من النفط لدى كل دولة عضو بحيث يعادل ٩٠ يوما من الواردات النفطية الخاصة بكل دولة. كما يشمل ذلك وضع خطة طوارئ لمشاركة الدول الأعضاء في الاحتياطات النفطية المتوافرة لديها.

وحققت هذه الاستراتيجية الهدف الذي كانت تصبو إليه الدول الصناعية المستهلكة، ألا وهو اجراء تغييرات هيكلية في السوق العالمية للنفط لصالح الدول المستهلكة، تمثلت أساسا فيما عرف في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي **بالصدمة النفطية العكسية**. وقد انخفض الطلب العالمي على النفط خلال فترة الثمانينات نحو ٧% سنويا[1]. وكان هذا الانخفاض راجعاً إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية، والتحول إلى مصادر الطاقة البديلة من ناحية أخرى. كما زاد عرض النفط زيادة كبيرة خاصة من دول خارج منظمة **الأوبك**، الأمر الذي ترتب عليه تراخي السوق وتحولها من **سوق للبائع** إلى **سوق للمشتري**، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط عقب أزمة الخليج.

استراتيجيات الشركات العالمية للنفط:

يتميز قطاع النفط، كغيره من القطاعات التي يسودها **احتكار القلة** بوجود شركات مختلفة ذات هياكل متنوعة، فهناك الشركات الكبرى، والشركات الأمريكية المستقلة والشركات الوطنية للدول المنتجة للنفط. وما زالت **الشركات**

---

(1) B. P. Statistical Review of World Energy, June, 1989, P. 7.

السبع الكبار أو **الشقيقات السبع** التي سيطرت على صناعة النفط العالمية لأكثر من نصف قرن (وهي Exxon و socal Chevron سابقاً Mobil و Texaco, Gulf الأمريكية و shell البريطانية / الهولندية و B. P. البريطانية والتي أصبحت ست شركات بعد اندماج Gulf و Chevron عام ١٩٨٤) تحتل المركز الأول في السوق العالمية للنفط. وتحتل نحو ٣٠% من اجمالي رقم أعمال صناعة النفط العالمية[1]. وتليها في الأهمية بعض الشركات الأمريكية المستقلة وبعض الشركات العالمية الأخرى مثل ELF Aquitaine و CFP الفرنسيتين و ENI الايطالية. ومع ذلك لم تستطع هذه الشركات تجاوز أزمة الطاقة دون أن تصيبها بعض الخسائر. وأهم هذه الخسائر انخفاض وزنها في سوق النفط الخام، حيث انخفض نصيب الشركات العالمية الثلاث عشرة المذكورة سابقاً في الانتاج العالمي للنفط الخام.

إلى جانب هذا تقلصت درجة التكامل الرأسي الذي كانت تتمتع به الشركات بسبب انفصال عمليات الانتاج عن العمليات اللاحقة، إذ انتقلت عمليات الانتاج إلى الدول المنتجة بعد التأميمات، وقد أدى ذلك إلى ضياع جزء كبير من الأرباح الناتجة عن عمليات الانتاج، مما أثر في الرقم الاجمالي للأرباح، لكن هذا النقص يترافق بنقص مماثل في سيطرتها على الأسواق، وإن اتخذت وسائل السيطرة الآن أنماطاً جديدة لا تقل فاعلية عن تلك التي كانت تملكها الشركات عندما كانت تسيطر على نفط الشرق الأوسط. ويرجع ذلك إلى ما اتبعته هذه الشركات من استراتيجيات جديدة لمواجهة التغيرات التي طرأت على سوق النفط، والتي تنقسم إلى استراتيجيات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل.

أما **الاستراتيجيات قصيرة الأجل** فقد ركزت على مواءمة الهياكل والمتغيرات الجديدة في السوق النفطية، عقب **صدمة النفط الأولى** عام ١٩٧٣، حيث اتجهت الشركات العالمية إلى اجراء تعديلات أساسية في هياكلها لتلائم المتغيرات الجديدة في السوق النفطية، لا سيما التناقص الكمي الكبير في انتاجها

(1) J. M. Chevalier et al. Economie de L'Energie. P. 219.

من النفط الخام، نتيجة اقصائها للعديد من الدول المنتجة في الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكانت وسيلتها إلى ذلك:

- التوسع في البحث عن النفط في المناطق «المأمونة سياسيا»: وتشمل الولايات المتحدة وكندا وبحر الشمال بصفة أساسية.
- التوسع في البحث عن النفط في مناطق خارج دول الأوبك: مثل المكسيك وأنغولا والهند والصين ومصر وعمان وكولومبيا والأرجنتين واندونيسيا وماليزيا وترينداد وتوباغو وغيرها من الدول. وقد ترتب على هذين الاتجاهين، كما سبق القول، انخفاض نصيب الأوبك من الانتاج العالمي.
- الاعتماد المتزايد على السوق الفورية Spot Market: حيث يقدر حجم هذه السوق حاليا بنحو ٤٠-٥٠%، في حين كان حجمها لا يتجاوز ٥% في سبعينات القرن الماضي. وكان ذلك ردة فعل للتغيرات التي حدثت في السوق، من تغيير في شكل توفير الامدادات ليتلاءم مع الشكل الجديد لتنظيم السوق، كون العقود طويلة الأجل لا تسمح بالمرونة الكافية في مرحلة تتسم بعدم التيقن، ومن ثم بدأ الالتجاء إلى السوق الفورية يتزايد للعمل على تنظيم النشاط النفطي عن طريق آليات السوق.
- مواءمة الطلب على المنتجات المكررة: انخفض حجم النفط الخام المكرر من جانب الشركات الثلاث عشرة السابقة الذكر، بنحو ٣١%. وكان هناك عاملان وراء هذا التغيير هما تأميم «أو اعادة شراء» مصافي التكرير في كل من الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من ناحية، وانخفاض الطلب على المنتجات النفطية، نتيجة اجراءات الترشيد التي اتخذتها الدول المستهلكة، من ناحية أخرى، وفي الوقت نفسه حدث تغيير في هيكل استهلاك المنتجات النفطية لصالح المقطرات الخفيفة، فقد أثر ارتفاع سعر النفط سلبياً على المقطرات الثقيلة التي لها بدائل من الفحم واليورانيوم والغاز الطبيعي. ولم يكن مركز الشركات، متماثلاً في مواجهة هذه المشكلة المزدوجة، فكانت

أكثر الشركات تضرراً هي تلك التي كانت معاملها موجهة أساساً لاشباع الطلب المحلي. أما الشركات التي استفادت من هذا الوضع فهي تلك التي استطاعت أن تقوي مراكزها في بعض منصات التكرير **في مواقع عالمية متميزة مثل Anvers في بلجيكا، وRotterdam في هولندا، وجزر الانتيل Antelles الهولندية وbaton Rouge في خليج المكسيك وسنغافورة.** على الرغم من انخفاض الطلب الاجمالي على المنتجات المكررة، كما حدث تطور تكنولوجي في الكثير من المصافي القائمة مما جعل من الممكن لهذه المصافي القيام بتكرير أي نوع من النفط الخام، ومن ثم أصبحت هذه المصافي تسعى للحصول على أنواع رخيصة من الزيت الخام، لذلك كانت هذه المنصات هي بداية تطور السوق الفورية للمنتجات المكررة التي تقوم بضمان التوازن بين العرض والطلب من مختلف المصادر. واتخذت الشركات النفطية العملاقة إجراءات لتعوض ما لحق بها من خسارة نتيجة لتقليص نشاطها في مرحلة الإنتاج، فإنها قد استوعبت، بما لها من خبرة طويلة في السوق، حقيقة أنه يكفي للسيطرة عن طريق **كارتل**، مُعين على مرحلة واحدة من مراحل إنتاج النفط لتأمين السيطرة على القطاع بأكمله.

وعليه عندما انخفضت درجة سيطرة هذه الشركات على السوق نتيجة انخفاض سيطرتها على مرحلة الإنتاج، نقلت سيطرتها إلى مراحل أخرى من مراحل الإنتاج، وبالذات مرحلتي التكرير والتوزيع بالإضافة إلى قطاع الصناعات البتروكيماوية. هذا إلى جانب تبني هذه الشركات لنمط جديد من تقسيم العمل الدولي، يقصر إنتاج الدول النامية في هذا المجال على المنتجات البتروكيماوية الأساسية وتوجيهها نحو التصدير، لا سيما المنتجات الوسيطة والنهائية، التي تعتمد على الابتكار والتطوير وتتطلب قدرات تسويقية عالية. ليس هذا فحسب، بل إن الدول النامية المنتجة للنفط تجد صعوبة بالغة في

تصريف هذه المنتجات في الدول الصناعية حيث تتعرض صادراتها لسياسات حمائية بالغة الشدة في الأسواق العالمية.

وهكذا، أدت استراتيجية الشركات العالمية في النهاية إلى تقليص السيطرة المحتملة للدول المنتجة على السوق النفطية والاعتماد على الشركات الكبرى في تصريف منتجاتها، فضلاً عن ذلك، استطاعت الشركات تحقيق أرباحاً ضخمة من خلال العمليات اللاحقة، لا سيما وأنها قد لجأت إلى رفع أسعار المنتجات بما يتناسب والزيادة في أسعار الخام، حتى لا تضيع الأرباح الضخمة التي تحققت لها في عمليات الانتاج من ناحية وتزيد أرباحها من مبيعات المنتجات من ناحية أخرى.

الاستراتيجيات الملحقة (المتممة):

أدت أزمة الطاقة عام ١٩٧٣ إلى التحطيم التدريجي لهيكل السيطرة الأوحد الذي أسسته **الشركات السبع** في السوق العالمية للنفط، وعجلت بعملية التدويع الداخلي للشركات الكبرى. ففي مواجهة انخفاض نصيبها من السوق العالمية للنفط، بدأت الشركات في زيادة استخدام فوائضها المالية الداخلية في التوسع في قطاعات أخرى، وهي الفوائض التي كانت توجه فيما سبق للاستثمارات الضرورية للحفاظ على نصيب ثابت في سوق متزايد الاتساع. وقد انصب نشاط الشركات بهذا الخصوص على مجال الطاقة بصفة أساسية، أي أنه كان امتداداً للأنشطة التقليدية للشركات، مثل المحطات النووية أو مناجم الفحم، ومع ذلك فقد تضمن أيضاً الدخول في مجالات بعيدة تماماً عن صناعة البترول، مثل الفنادق والعقارات أو الحاسب الآلي، وتعتمد قرارات الاستثمار في هذه المجالات على اعتبارات مالية بحتة.

أما **الاستراتيجيات طويلة الأجل** فتتلخص استراتيجية الشركات الكبرى على المدى الطويل في التحكم بالسوق العالمية للطاقة. ولتحقيق هذا الهدف تعمل الشركات على تركيز استثماراتها بصفة أساسية في كل من النفط والفحم والغاز

الطبيعي، وهي الموارد التي ستظل تساهم بالجزء الأكبر من امدادات الطاقة. بالاضافة إلى ضمان السيطرة على تكنولوجيا المستقبل التي ستؤمن التوازن في السوق النفطية في الأجل الطويل. ويشكل هذان النوعان من الاستراتيجيات أي تنمية أنواع الطاقة السائدة والتمكن من تكنولوجيا المستقبل، المحور الرئيس لسياسة الشركات في الأجل الطويل.

التنمية الديناميكية لأنواع الطاقة الأساسية

تظهر المعطيات الاحصائية أن ثلاثة أرباع الاستثمارات تتركز في أنشطة البحث والاستكشاف والانتاج والنقل والتكرير والتوزيع للنفط الخام، وللمنتجات المكررة المختلفة. فالشركات الكبرى هي شركات نفطية أساسا وتعمل على أن تظل كذلك. ولقد زادت الاعتمادات المخصصة للبحث والاستكشاف في هذه الشركات، وتسمح هذه السياسة من ناحية، بتعويض الخسائر، الناتجة عن ضياع المكامن نتيجة للتأميمات – ولو جزئياً –، ومن ناحية أخرى، تؤدي تلك السياسة إلى زيادة كفاءة الشركات خاصة في أعمال الاستكشاف في المناطق الوعرة (مثل المناطق المغمورة) مما يجعل مساهمتها ضرورية في جزء كبير من الاستكشاف العالمي الحالي والمستقبلي. وتملك الشركات وسيلة أخرى لزيادة احتياطاتها، في ادماج شركات نفطية أخرى حتى تستطيع الحصول على المكامن التي اكتشفتها هذه الشركات.

إن عالم اليوم يشهد موجة واسعة من عمليات الاندماج بين الشركات البترولية من جميع الأحجام، والواقع أن عمليات الاندماج كانت من أهم اجراءات اعادة الهيكلة التي اتخذتها الشركات لحماية نفسها في ظل الأوضاع الجديدة للصناعة النفطية، وكان هدف الشركات من ذلك محاولة زيادة احتياطاتها من النفط عن طريق ضم بعض الشركات الأخرى، بالاضافة إلى حسن استغلال الأصول المستثمرة في العمليات الانتاجية اللاحقة للانتاج، وذلك عن طريق ما يؤدي إليه التكامل بين الشركات إلى القضاء على الطاقة المعطلة.

وهناك عوامل أخرى ساعدت على اتمام عمليات الاندماج. وفي ظل سوق منهور للنفط، أدت هذه الاستثمارات إلى تخفيض القيمة السوقية للأصول المباعة، وقد أدى هذان العاملان معاً، إلى موجة من عمليات الاندماج والتضامن الداخلي داخل الصناعة النفطية، وإلى احتمال ارتفاع الربحية في صناعة النفط وانخفاض القيمة السوقية للأصول.

ولم تنتظر الشركات النفطية الكبرى حدوث **صدمة البترول الأولى** للتعرف على مكامن الفحم المنافس الأساسي للبترول في حالة الأزمة. وقد دأبت بعض الشركات الكبرى منذ سنينات القرن الماضي – كاجراء وقائي – على شراء احتياطات للفحم تقع معظمها في **الولايات المتحدة الأمريكية**، ومنذ عام ١٩٨٠، تهيمن الشركات النفطية على ١٩% من الانتاج ونحو ٢٢% من اجمالي احتياطات الفحم الأمريكية، ولقد ضاعفت الشركات النفطية **الثلاث** عشرة تقريبا حجم احتياطاتها وانتاجها من الفحم. وهي بهذه الطريقة تعمل على الاحلال التدريجي للفحم محل المقطرات الثقيلة، ويتم تحويل البترول أساساً إلى مقطرات خفيفة، أعلى قيمة، وهو ما يمثل في النهاية الهدف الذي تصبو إليه هذه الشركات. فهذا البطء في تطور سوق الفحم يعطي الشركات الفرصة لمواءمة معامل تكريرها لتطور الطلب على المنتجات المكررة.

كذلك تتملك الشركات احتياطات من الغاز الطبيعي. بل إن بعض هذه الشركات أقامت نموها على أساس مكامن تقع في مناطق الاستهلاك، مما يسمح لها بالحصول على ريع بالغ الضخامة (مثل ELE في فرنسا و ENI في ايطاليا). وشهدت كل من صناعة وسوق الغاز الطبيعي نمواً كبيراً ومستمراً في ثمانينات القرن الماضي نتيجة الاتجاه إلى استبدال النفط بالغاز، ومن المتوقع أن تشهد صناعة الغاز أيضاً نمواً أكبر نتيجة لما يتميز به الغاز الطبيعي كمورد «نظيف» للطاقة في ظل عقد يتجه إلى الحفاظ على البيئة وتقليل التلوث الناتج عن الكاربون.

ويُعد التحكم في **تكنولوجيا الطاقة** التي يمكن أن تتطور في المستقبل ذا أولوية مطلقة في استراتيجية الشركات الكبرى. وفي حالة النفط، تتحكم الشركات تماماً في أكثر أنواع التكنولوجيا الحديثة تعقيداً وتكلفة بالنسبة لكل من الاستخراج والانتاج والتكرير، وهي تملك بذلك ميزة مطلقة بالنسبة للمنافسين الأقل أهمية. وتستفيد من هذه الميزة بالفعل حيث إن معظم المكامن الهيدروكربونية التي اكتشفت وبدأت الانتاج منذ عام ١٩٧٣ تتطلب استخدام التقانات التكنولوجية الجديدة. بالاضافة إلى ذلك، يتطلب تطور الطلب على المنتجات المكررة لصالح المقطرات الخفيفة، استثمارات للتحويل الصناعي التي لا يمكن أن توفرها سوى الشركات الكبرى. وقد ساهم ذلك في زيادة حواجز الدخول للصناعة النفطية، أي في تقوية سيطرة الشركات الكبرى. وفي الوقت نفسه الذي تقدمت فيه الشركات في تكنولوجيا النفط، استثمرت أيضاً أموالاً ضخمة في البحث عن أنواع التكنولوجيا وطرق تنميتها لتوفير بدائل النفط في الأجل الطويل. فهي قد طورت وسائل تسييل الفحم، وفي هذا المجال، تتحكم الشركات في معظم أنواع تكنولوجيا المستقبل. كما أنها ساهمت في تطوير تكنولوجيا انتاج النفط الصناعي من رمال القار ومن حجر السجيل. وقد أظهرت الشركات النفطية قدرة كبيرة على التلاؤم مع المتغيرات التي استجدت في السوق العالمية للنفط نتيجة لما وضعته من استراتيجيات، ولما لها من قدرة مكنتها من تنفيذ تلك الاستراتيجيات، وذلك من خلال ما يلي:

١ــ تطوير بدائل النفط من فحم وغاز طبيعي وطاقة نووية وغيرها، بحيث أصبحت شركات النفط الكبرى هي الوحيدة تقريباً، في ساحة الطاقة الدولية القادرة على تطوير بدائل النفط على مستوى كبير عندما تبدو الحاجة إلى ذلك. ويعطيها ذلك سلاحاً قوياً في مواجهة الدول المنتجة، فيما يتعلق بسعر النفط بالاضافة إلى ما حققه ذلك من تخفيض للطلب على النفط.

٢ــ تكثيف البحث والاستخراج في المناطق المأمونة سياسياً إلى جانب الدول النامية التي تتميز بوجود النفط فعلاً، أو التي تستورد النفط ولكن لديها طاقة انتاجية محتملة.

٣ــ تخفيض النفقات بما يتناسب مع انخفاض الأسعار وانخفاض الطلب. وقد نجحت فعلاً في تحقيق هذا الهدف عن طريق تعديل هياكلها بما يتناسب مع انخفاض الطلب ومع تطور هيكل الطلب على المنتجات، وتقليل الطاقات العاطلة بالذات في العمليات اللاحقة، مما ترتب عليه الاستغناء عن المشروعات غير المربحة وغير المضمونة، هذا بالاضافة إلى التدقيق بشدة بالنسبة لربحية المشروعات على أسس تجارية بحتة، كما مكنت السوق الفورية لكل من النفط الخام والمنتجات المكررة هذه الشركات من الحصول على نوعيات رخيصة من الزيت الخام والتي أصبحت المصافي قادرة على معالجتها، والاستفادة من فروق الأسعار يومياً. وقد ترتب على كل هذه العوامل، انخفاض نفقات الصناعة.

٤ــ الاتجاه إلى العمليات اللاحقة للانتاج خاصة التكرير والتوزيع، الأمر الذي مكنها من تحقيق أرباح كبيرة في ظل كساد السوق النفطية، لأنها استفادت في هذه الحالة من الحصول على نفط خام رخيص (عن طريق السوق الفورية) وبيع منتجاتها المكررة بسعر مرتفع.

٥ــ الاعتماد على قدراتها للهيمنة على الساحة العالمية للطاقة، وتستمد قوتها بصفة أساسية من ثلاثة عوامل وهي **قدرتها المالية الكبيرة، وتنظيمها، وتحكمها في التكنولوجيا**. لا سيما تحكمها في تكنولوجيا بدائل النفط، بالاضافة إلى تحكمها التام في أكثر أنواع التكنولوجيا الحديثة تعقيداً في مجال النفط، والتي لا غنى عنها بالنسبة للاستكشافات الجديدة والتي تقع معظمها في مناطق وعرة تحتاج إلى هذه التكنولوجيا، كما يعطيها ميزة نسبية بالنسبة للمنافسين الأقل أهمية.

كل هذه العوامل أدت إلى خروج الشركات بقوة ماليـة كبـيرة، ورؤوس أموال بالغة الضخامة، تريد أن تستثمرها في البحث والكشف عن النفط، ووسائل تكنولوجية حديثة تمكنها من ذلك، إلى جانب ما كونته مـن احتياطـات نفطيـة تمكنها من الاحتفاظ بمركزها في الأجل الطويل، مما أكسبها قوة تفاوضية كبيرة تجاه الدول المنتجة.

الدول المنتجة للنفط:

ساعدت أحداث سياسية وعوامل اقتصادية مختلفة في بداية الألفية الثالثـة الدول المنتجة للنفط على تطبيق سياسات جديدة كان من شأنها تشجيع الشـركات العالمية بل والعمل على استقدامها لتكثيف البحث واستخراج النفط من أراضيها. ففي الدول النامية المنتجة للنفط خارج **منظمة الأوبك**، مثل **مصر**، **والمكسـيك**، **وأنغولا**، **وكولومبيا**، والتي ثبت وجود احتياطات ضخمـــة بـها، أو **كمبوديـا وتنزانيا وغرينـدا وتوغو والهند وباكستان وسوريا** والتي توجد بها احتياطـات متواضعة أو طاقات انتاجية محتملة للنفط، فقد وجدت مصادر لتمويل الاسـتثمار في البحث أو الكشف عن النفط وانتاجه. وتشكل اعادة استثمار أرباح كل مـن الشركات متعددة الجنسية والشركات الوطنية نحو ٧٠% من اجمـالي مصـادر تمويل الاستثمارات النفطية في الدول النامية. في حين تشكل القروض الجديـدة من المؤسسات المالية والوكالات الدولية نحو ٢٥% وتشـكل حقـوق الملكيـة الجديدة نحو ٥% فقط. وقد أصبحت كل من هذه المصادر الثلاثة أكثر سـهولة في مطلع عام ٢٠٠٠ نتيجة لارتفاع أسعار النفـط وتحسـن معـدلات النمـو الاقتصادي في معظم الدول النامية.

كما ساهمت الدعوة العالمية إلى التحرير الاقتصادي وتنحـل «**صـندوق النقد الدولي**» في عديد من الدول النامية إلى تغيير هذه الدول لسياساتها تجـاه الشركات النفطية متعددة الجنسية. وعادة ما يتم انتاج وتنمية النفط في هذه الدول بالمشاركة بين كل من الشركات الكبرى والشركات الوطنية في ظل احدى صيغ عقود تقاسم الانتاج، وقد بدأت الدول النامية في منح الشركات شروطاً أفضـل،

وحوافز جديدة في السنوات الأخيرة. وكان ذلك نتيجة للمهارات الادارية والتقنية للشركات الدولية خاصة مع ما تحتاج إليه هذه الدول من استخدام لوسائل تكنولوجية متقدمة لتكثيف البحث عن النفط وتنميته. فقد لجأت **كولومبيا** مثلاً إلى عقود اقتسام الانتاج أخيراً، فارتفع انتاجها من ١٧٥,٠٠٠ ب/ي عام ١٩٧٤ إلى ٤٠٠٠,٠٠٠ ب/ي بعد عام ٢٠٠٠. وقد أعطت عدة دول أخرى حوافز متعددة لاجتذاب الاستثمارات من قبل الشركات متعددة الجنسية. كما، أقدمت **بيرو** على تغيير نظام الضرائب وحساب استرداد التكاليف، كما منحت كل من **الأرجنتين وبنغلادش وموزامبيق وباكستان والفلبين وتركيا** حوافز جديدة للشركات العالمية للنفط. أما **المكسيك** وهي أول دولة قامت بتأميم النفط وأنشأت أول شركة وطنية عام ١٩٣٨ وهي Pemex، فقد بدأت في تغيير سياستها الاقتصادية إلى درجة استعدادها لقبول المشاركة في ملكية شركتها الوطنية. أما في الدول المنتجة للنفط الأعضاء في **الأوبك**، فالأبواب التي أغلقت في وجه رجال النفط الغربيين منذ ما يقرب من نصف قرن مضت، عندما أممت الحكومات امتيازات شركات النفط الأجنبية، أخذت تتحرك الآن في الاتجاه العكسي. وبدأ مفهوم «**السيطرة الوطنية على الموارد**» والذي دفع **الأوبك** لرفع أسعار النفط.

لقد سرعت **حرب الخليج** بهذه الاتجاهات، حيث تم استبعاد نحو ٤ ملايين برميل يومياً -- هي نصيب العراق والكويت -- من السوق العالمية، وقد تمكن منتجون آخرون في **الأوبك السعودية وفنزويلا والامارات العربية** على وجه الخصوص من زيادة انتاجهم لتغطية العجز واشباع الطلب الاجمالي اليومي والذي يبلغ نحو ٦٧ مليون برميل، ولكن هذه الزيادة في الانتاج من جانب **دول الأوبك**، تتطلب استثمارات كبيرة. ولقد قدر رئيس المنظمة الاستثمارات اللازمة لاقامة بنية أساسية جديدة في الدول الأعضاء في السنوات القادمة لمقابلة النمو الحالي في الطلب على النفط، ولكن بعد سنوات من انخفاض أسعار النفط،

بالاضافة إلى نفقات الحرب في دول الخليج، لن تتمكن هذه الدول من تمويل تلك الاستثمارات، بالاضافة إلى الحاجة لتحديث معداتها التي تقادمت.

لقد تمت مفاوضات بين كل من **الكويت وشركات ب.ب وشفرون، ورويال دانش / شل واكتسدنتال وتكساكو للاشتراك في اعادة بناء الآبار التي دمرت**. وفي أيار ١٩٩١ عقد المسؤولون **الايرانيون** في مدينة **أصفهان**، اجتماعا مع ممثلي عدد كبير من الشركات الأجنبية، وصرحوا بأن الحكومة الايرانية على استعداد للنظر في اتفاقيات جديدة للبحث، والتنمية ولقد احتوى العقد النموذجي الذي قدم خلال الاجتماع للشركات الأجنبية على حوافز أفضل للبحث والاستكشاف عن تلك التي كانت موجودة قبل الثورة.

وبالنسبة لدول الكتلة الشرقية المنتجة للنفط وهي أساسا **الاتحاد السوفييتي سابقا والصين**، فقد بدأت أيضا في تغيير سياستها تجاه شركات النفط العالمية، وذلك للأسباب نفسها التي دعت الدول النامية إلى تغيير موقفها من الشركات الأجنبية، وهي قصور الموارد التمويلية والخبرة التكنولوجية من ناحية، والاتجاه إلى مزيد من التحرير الاقتصادي واستخدام آليات السوق، من ناحية أخرى، وقد بدأت **الصين** منذ عام ١٩٨٣ في برنامج ضخم للاستكشاف والتنمية، واستطاعت اجتذاب أكثر من بليون دولار من ٢٧ شركة دولية النشاط للاستشكاف في المناطق المغمورة.

أما **روسيا الاتحادية**، فقد عقدت أول مشروع مشترك روسي – أمريكي للبحث عن النفط على أساس مشاركة في الانتاج بنسبة ٥٠% لكل طرف. وعلى الرغم من أن هذا المشروع يُعد صغيرا بمقاييس الصناعة العالمية للنفط، حيث يتطلب استثمارا قدره بليوني دولار خلال ٢٥ سنة، إلا أنه كان يعتبر دليلاً على رغبة الروس في فتح حقول النفط والغاز لديهم أمام المستثمرين الأجانب. وقد اتفقت شركة **شفرون** بالفعل مع **جمهورية كازاخستان** على تطوير حوض Tengiz الذي يحتوي على ٢٥ بليون برميل. وتطور شركة أموكو حقولاً في المنطقة المغمورة في منطقة الـ Caspian.

وتبلغ الاحتياطات المؤكدة في **دول الكومنولث** ٥٧ بليون برميل، أي أنها تحتوي على أكبر احتياطي للنفط خارج **الأوبك**، ولا يسبقها في الاحتياطات سوى **السعودية والكويت وايران**. وعلى الرغم من أن **دول الكومنولث**، تعتبر أكبر منتج للنفط في العالم حيث ينتج نحو ١٠,٥ مليون برميل يومياً (مقابل ٨,٤ مليون برميل يومياً للسعودية) فإن صناعة النفط بها تعاني من مشكلات عديدة، أهمها تقادم التكنولوجيا المستخدمة، وضعف أنابيب النفط، بالاضافة إلى المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد بصفة عامة، وتعتبر تنمية الآبار الجديدة أكبر تحد يواجه صناعة النفط في هذه الدول. فمن المعروف وجود مكامن تحتوي على عدة بلايين من البراميل، ولكنها تقع كلها في مناطق مغمورة لا تستطيع هذه الدول الوصول إليها بالتكنولوجيا المتاحة لديها. ويتوقع المحللون أن الانتاج **الروسي** من النفط يمكن أن يتضاعف مع مساعدة رأس المال والخبرة الأجنبية. والاتجاه في **دول الكومنولث** الجديدة نحو آليات السوق، قد يصبح حقيقة، حينئذ قد تصبح هذه المنطقة، كما يقول البعض «الشرق الأوسط الجديد».

أزمة الخليج وتأثيرها على السوق العالمية للنفط

على الرغم من هذا «**الرواج النفطي**» السابق الاشارة إليه، فقد كانت هناك أسباباً للحذر، كون مُعظم الاضافات إلى الاحتياطي العالمي للنفط، قد تركز في المنتجين الخمسة الكبار في الخليج بالاضافة إلى **فنزويلا**. فلم يتم اضافة مخزون متنوع من النفط خارج **الأوبك** كما حدث بالنسبة إلى **الألسكا والمكسيك وبحر الشمال** ابان أزمة ١٩٧٣. فلقد تزايد نصيب منطقة الخليج إلى نحو ثلثي اجمالي الاحتياطي العالمي للنفط، ووفقاً للتقديرات الحالية عن الاحتياطات العالمية، فإن **دول الأوبك** تستحوذ على ما يقرب من ٧٦٢ مليار برميل من اجمالي الاحتياطي العالمي من النفط الخام، أي أكثر من ثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي المؤكد. وتتركز معظم هذه الاحتياطات في **دول الخليج**

العربي وايران، حيث يبلغ حصة هذه الدول أكثر من ٨٥% من احتياطي دول الأوبك، وما يقرب من ٦٤% من الاحتياطي العالمي[١].

وبعد صدمة **النفط الأولى** عام ١٩٧٣ اتجهت السوق العالمية للنفط إلى التوازن حيث الطلب ينمو بدرجة من القوة، في حين كان الانتاج الأمريكي يتناقص، فقد انخفض بنحو مليوني برميل يومياً بين أعلى مستوى له عام ١٩٧٦ وعام ١٩٩٠ وهو حجم يزيد على الانتاج الفردي لعشر دول من الدول الثلاث عشرة الأعضاء في **الأوبك** عام ١٩٨٩. وقد وصلت واردات **الولايات المتحدة الأمريكية** من النفط إلى أعلى معدل في تاريخها، وكانت لا تزال تتزايد، أي أن العالم يتجه مرة أخرى إلى الاعتماد الشديد على نفط الخليج «**حد الأمان**». ومع انخفاض الأسعار، بدأ التراخي في ترشيد الطاقة، كما ضعفت جهود تنمية الموارد الجديدة، بالاضافة إلى ذلك أدت قضية التلوث البيئي إلى الجمود في عديد من الدول.

ومع غزو **العراق للكويت**، وبدلاً من استخدام النفط كسلاح، كان هو الهدف هذه المرة من جانب جميع أطراف الأزمة، **العراق والكويت** ثم **الولايات المتحدة** والعالم بعد ذلك. فالصراع كان في حقيقته «صراعاً على النفط» بداية من الخلاف الدائم داخل المنظمة حول توزيع حصص الانتاج، إلى الخلاف بين **العراق والكويت حول حقل الرميلة** واتهام **العراق للكويت** بالغش في حصص الانتاج. كما أن رد فعل **الولايات المتحدة الأمريكية** للأزمة كان له معنى حقيقي واحد هو النفط. ولا يعني ذلك مجرد تأمين امدادات النفط وبأسعار منخفضة، في وقت بدأت السوق تتحول فيه تدريجياً مرة أخرى إلى سوق للبائع وإلى الاعتماد الشديد مرة أخرى على منطقة الخليج بالذات، أي قوة سياسية واقتصادية وعسكرية. فالتأثير المحتمل للأزمة على عقد التسعينات من القرن الماضي وعلى القرن الحالي كان من المتوقع أن يكون كبيراً جداً. فلو كان

---

[١] محمد مختار اللبابيدي، احتياطات البترول المستقبلية في الوطن العربي، النفط والتعاون العربي، السنة ١٥، العدد ٥٧، خريف ١٩٨٩، ص ١٢٣.

العراق قد احتفظ بالكويت، سيسيطر مباشرة على ٢٠% من انتاج الأوبك و ٢٠% من احتياطي العالم من النفط.

ومع انهيار الشيوعية والمصاعب التي يعاني منها **الاتحاد السوفييتي** سابقاً لم يعد هناك غير قوة عظمى واحدة هي **الولايات المتحدة**. واستيعاب **العراق للكويت** كان يمكن أن يضع **العراق** على الطريق ليصبح قوة عظمى جديدة خاصة مع ما هو معروف من أن **العراق** كان أكبر مشتر في العالم للسلاح منذ عام ١٩٨٥ وأنه كان قد بدأ في اعادة بناء قدراته النووية التي تحطمت عام ١٩٨١، فضلاً عن اعلانه بناء ترسانة من الأسلحة الكيماوية. وقد لخص **جورج بوش الأب** هذه الأخطار في تصريحه «**بأن أعمالنا وأسلوب حياتنا وحريتنا وحرية الأقطار الصديقة في العالم كله، سوف تتعرض للخطر، إذا وقعت أعظم الاحتياطات العالمية للنفط في أيدي صدام حسين**». فالهدف هو النفط، وليس مجرد امدادات النفط، إنما ما توفره من مال وقوة أيضاً، ويدل على ذلك تصريح **الجنرال مايكل دوجان** (رئيس الأركان السابق للقوات الجوية الأمريكية) والذي **يقول أن أحد أهداف الحملة من وجهة النظر الأمريكية هو «تحطيم عشر سنوات من التنمية الصناعية في العراق وتحويل الحياة اليومية للشعب العراقي إلى حياة بائسة»**[1]. فالعراق كان سيتحول إلى أكبر قوة نفطية في العالم وبالتالي كان سيكون له تأثير على الاقتصاد العالمي، وكان سيصبح قوة اقليمية يمكن أن تتحول إلى قوة عظمى وفي هذه الحالة، يكون من الصعب السيطرة عليه، وباختصار، كان النفط عاملاً أساسياً في الأزمة، ليس «**النفط الرخيص**» بل النفط كعامل حاسم في التوازن العالمي للقوى، كما كان منذ الحرب العالمية الأولى.

ونتيجة لكل من الغزو والحظر المفروض على نفط **العراق والكويت** انخفض الانتاج العالمي فجأة بنحو ٤ ملايين برميل يومياً، مما دفع الشركات

---

[1] محمود عبد الفضيل، هوامش على دفتر نكبة الخليج، المستقبل العربي، السنة الرابعة عشرة، العدد ١٥١، أيلول ١٩٩١، ص ١١٤.

والمستهلكين إلى بناء مخزون احتياطي، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع أسعار النفط وكساد الأسواق المالية. وكانت هذه هي «**الصدمة النفطية الجديدة**». وواجهت **الأوبك** أسوأ أزمة في تاريخها، فلم يكن الصراع على سعر النفط فقط، بل على السيادة والهوية القومية، واتجه معظم الأعضاء إلى زيادة انتاجهم لتعويض خسارة انتاج كل من **العراق والكويت** ولاثبات تحالفهم الجديد مع المستهلكين. واستجاب النظام العالمي لكل من ارتفاع الأسعار وللحاجة الماسة لزيادة الانتاج. وبحلول شهر تشرين أول ١٩٩٠ كان قد تم تعويض نقص الانتاج بالكامل من مصادر أخرى. وقد قامت **السعودية** وحدها بتوفير ٣ ملايين برميل يومياً أي ثلاثة أرباع الانتاج الضائع، أما باقي الانتاج فقد أتى من كل من **فنزويلا والامارات العربية** بالاضافة إلى عديد من الدول الأخرى. وفي الوقت نفسه بدأ الطلب في الانخفاض حينما دخلت **الولايات المتحدة الأمريكية** وغيرها من الدول في موجة من الكساد الاقتصادي، وعلى الرغم من أن **الوكالة الدولية للطاقة** لم تلجأ رسمياً إلى برنامج «احتياطي الطاقة للطوارئ»، فقد اتخذت دوراً قيادياً في التنسيق غير الرسمي. كما قامت **الولايات المتحدة الأمريكية** باستخدام المخزون الاستخراجي للنفط لتمنع ارتفاع الأسعار وآثاره المدمرة على الاقتصاد.

وفي ١٧ كانون الثاني ١٩٩٢ بدأ هجوم طيران التحالف على **العراق**، وتحولت **أزمة الخليج** إلى **حرب**. وكان مستوى وأثر أول هجوم جوي هو المفسر لرد فعل السوق النفطية. ففي البداية، ارتفع سعر النفط كما كان متوقعاً من ٣٠ دولاراً إلى ٤٠ دولاراً للبرميل. ومع ذلك فخلال ساعات انخفض مرة أخرى إلى ٢٠ دولاراً فقط، أي إلى أقل مما كان عليه قبل الغزو، فموقف العرض كان مستمراً في التحسن، ولم يكن هناك شك في استخدام الاحتياطي الاستراتيجي للنفط، وكان الطلب آخذاً في الانخفاض مع مرور الشتاء. وكان من الواضح أن الهجوم الجوي المبدئي قد حطم قدرة **العراق** على الاضرار بنظام الامدادات السعودي، وهكذا انعدم تأثير الخوف على سعر النفط وبدأت الحقائق

المادية للعرض والطلب في اتجاه السعر إلى الأسفل. وقد ترتب على ذلك أن استبعد سعر النفط من الصورة من بداية الحرب، وهو أمراً كان يبدو مستحيلاً قبل الحرب.وجاءت الأزمة ثم الحرب لتبددان هذا الخطر في الوقت الراهن على الأقل، نتيجة للتدخل العسكري الغربي بقيادة **الولايات المتحدة الأمريكية** في منطقة الخليج. كما أدت الأزمة لظهور «**نظام نفطي عالمي جديد**» بل «**نظام طاقة عالمي جديد**» في مطلع التسعينات من القرن الماضي يمكن تلخيص عناصره بالتالي:

١ـ الرواج النفطي:

بدأ عقد التسعينات من القرن الماضي بثورة نفطية جديدة، كانت نتيجة لتسلح الشركات العالمية بالأموال والتكنولوجيا الحديثة المتطورة من ناحية، واتجاه الدول المنتجة لاجتذاب هذه الشركات للعمل في أراضيها من ناحية أخرى. وكانت نتيجة هذه الثورة، تدفق النفط الخام من أماكن كثيرة جديدة في العالم ومن اتساع الرقعة العالمية للنفط في كل الاتجاهات.

٢ـ إضعاف الأوبك:

حصلت **أزمة الخليج، عقب غزو العراق للكويت في ٢ آب عام ١٩٩٠**، وقد ترتب على هذه الأزمة، عدة نتائج كان لها أبلغ الأثر على الصناعة النفطية، حيث أُضعفت قدرة **الأوبك** وتماسكها بالطبع، كما أعادت **السعودية** إلى مركز القيادة **السعرية** في **كارتل الأوبك**، وهي الدولة «المعتدلة» كما يصفها المحللون الغربيون، وهي التي عملت دائماً بالفعل على الحفاظ على سعر معتدل ومستقر للنفط. كما كان للتدخل **العسكري الغربي في الخليج**، أثر مهمّ آخر وهو تدويل قدرة أهم أعضاء الأوبك على التحكم السياسي في الإنتاج العالمي للنفط، حيث أصبح الاعتماد على دول الغرب وخاصة **الولايات المتحدة الأمريكية** في مجال تحقيق أمن الخليج، قضية مسلم بها، وارتبطت المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية **لدول الخليج العربية** النفطية بالدول الصناعية الغربية المستوردة

للنفط بقيادة **الولايات المتحدة الأمريكية**، بالاضافة إلى ذلك، ساهم انتهاء عصر الحرب الباردة بين القوتين العظميين، بعد انهيار **الاتحاد السوفييتي**، وانفراد **الولايات المتحدة الأمريكية**، بمكانة القوة الأعظم، في انتهاء المخاوف التي كانت تهدد المصالح الغربية وخاصة النفطية في منطقة الشرق الأوسط. ولعل أبلغ دليل على ضعف قدرة **الأوبك** وسيطرة الدول المستهلكة على السوق هو انخفاض الأسعار عقب أزمة الخليج.

٣ــ اندماج أوروبا الشرقية في السوق العالمية للنفط:

كان لانهيار **الاتحاد السوفييتي** تأثير بالغ على السوق النفطية، من حيث انفتاح **الاتحاد السوفييتي** السابق أمام استثمارات الدول الغربية للقيام بتنمية صناعة النفط والغاز الطبيعي فيه، مما قد يؤدي إلى زيادة انتاج النفط زيادة كبيرة جداً، كما تشير الدلائل إلى ذلك.

٤ــ تراجع الطلب على النفط ثم ارتفاعه:

على الرغم مما كان ينبئ به اتجاه **الاتحاد السوفييتي** السابق **وأوروبا الشرقية** نحو الاقتصاد الحر بالاضافة إلى توحيد **ألمانيا** من ارتفاع معدلات الطلب على النفط، نتيجة لما كان يمكن أن يؤدي إليه ذلك من ارتفاع معدلات التنمية بهذه الدول، إلا أن **أزمة الخليج** وانهيار **الاتحاد السوفييتي** قد جاء بنتائج عكسية، هذا فضلاً عن المناداة في الدول الصناعية مرة أخرى بترشيد الاستهلاك والحفاظ على الطاقة وربط سياسة الطاقة بالحفاظ على البيئة وربط قضايا التلوث بالنفط بصفة خاصة. والاتجاه تبعاً لذلك إلى تنويع مصادر الطاقة والدعوة إلى استخدام الطاقة «النظيفة» وبصفة خاصة الطاقة النووية، كل ذلك ينبئ بانخفاض معدلات الطلب على النفط. ومما يؤيد هذه التوقعات اتجاه الدول الأوروبية إلى فرض «ضريبة الكاربون» على النفط الخام.

٥ــ استمرار «التخمة» النفطية:

ليس من المتوقع في ظل الرواج النفطي الجديد، والاتجاه إلى تنويع

مصادر الطاقة، واضعاف تماسك الأوبك، وحاجة أقطارها إلى ايرادات متزايدة نتيجة **لحرب الخليج**، وازدهار الطاقة الانتاجية **للأوبك** مع عودة **الكويت**، واحتمال عودة **العراق**، مرة أخرى إلى السوق النفطية، وتزايد الخلافات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، أن تنتهي التخمة النفطية التي ميزت السوق النفطية منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، بل من المتوقع أن يستمر تراخي السوق لسنوات قادمة على الأقل.

٦ـ استمرار ارتفاع الأسعار:

في ظل هذه المتغيرات كلها، من المتوقع أن ترتفع أسعار النفط وتشير التنبؤات كلها بأن الأسعار في طريقها للتصاعد، وفي دراسة أخيرة، توقع أحد المحللين بقرب نهاية ما أسماه عمر الأسعار المتقلبة للنفط الخام، وأنه عندما يتحقق ذلك، فسوف يرتفع سعر النفط العربي الخفيف.

٧ـ التكامل الرأسي للصناعة النفطية:

أعطت **حرب الخليج** دفعة قوية لظهور **النظام النفطي العالمي الجديد**، فالحرب قد أكدت ضعف صناعة دول الشرق الأوسط التي توفر نحو ربع الانتاج العالمي من البترول، الأمر الذي دفع الشركات الغربية لتنويع مواردها. كما أن **غزو العراق للكويت** قد أقنع العديد من الدول النفطية بحكمة اتباع سياسات جديدة وايجاد روابط جديدة مع المستهلكين. فعقد في **باريس**، في حزيران عام ١٩٩١، مؤتمر جمع وزراء النفط والطاقة من ٢٥ دولة منتجة ومستهلكة لمناقشة مصالحها المشتركة. وكانت أواخر الثمانينات من القرن الماضي قد شهدت ظهور ما يسمى **بصفقات العمليات اللاحقة**، والتي تشمل التكرير ومحطات البنزين. ففي عام ١٩٨٨ اشترت شركة **أرامكو السعودية** حصة قدرها ٥٠% من ثلاثة معامل تكرير تملكها **شركة تكساكو** و ١٢,٠٠٠ محطة بنزين في **الولايات المتحدة الأمريكية**، كما تملكت **السعودية** حصصاً أخرى من كل من **اليابان وكوريا الجنوبية**. كذلك أنشأت السعودية **شركة**

SAMAREC بهدف تصنيع الناتج السنوي من النفط، مما يؤمن الأرباح بصرف النظر عن ظروف السوق، كما اشترت شركة PDVSA **الفنزويلية** شركة Citgo في **الولايات المتحدة**، كما كانت **شركة نفط الكويت** قد اشترت ٦٥٠٠ محطة بنزين من **شركة جلف أويل** في جميع أنحاء أوروبا عام ١٩٨٣. ويعود سبب هذه الصفقات إلى التغلب على دورة الرواج والكساد التي عرقلت دائماً صناعة النفط. فعن طريق عقد صفقات مع **أرامكو**، سوف تؤمن **تكساكو** الحصول على نفط **السعودية** الحصول على سوق لخاماتها.

وهكذا بدأت الصناعة النفطية العالمية تعود مرة أخرى إلى فكرة التكامل الرأسي التي ميزتها طوال تاريخها، والتي كانت السياسة العالمية قد قطعت أواصرها في سبعينات القرن الماضي، مما أدى إلى تناقض مصالح كل من منتجي النفط ومكرريه ومسوقيه، ولقد بدأت هذه الصلات الآن في الالتحام مرة أخرى، وهذه خطوة نحو الاستقرار. وفي سوق عالمية للنفط، فإن الاستقرار هو الهدف النهائي، وهذا ما اتفقت عليه كل من الدول المنتجة والمستهلكة في **مؤتمر باريس** الذي عقد في عام ١٩٩١. رأت الدول المنتجة أن استقرار أسعار النفط يمكنها من التخطيط لمستقبلها الاقتصادي ووضع خططها التنموية بعيداً عن التقلبات وبقدر أكبر من الاستقرار لدخلها القومي، كما رأت الدول المستهلكة أن استقرار أسعار النفط يوفر لها أسعاراً مستقرة لمنتجاتها السلعية سواء الوسيطة أو النهائية. وقد وصف المحللون هذا النظام النفطي العالمي الجديد باختصار بأنه «**نظام تتغير فيه الأدوار**»، حيث يقوم بها لاعبون جدد وعلى أساس قواعد جديدة للعبة، فهو انتقال من السياسة للأعمال، وهو نظام يبشر بمولد صناعة نفطية عالمية شاملة أكثر رشداً وكفاءة وتعد بمستقبل للطاقة أكثر استقراراً.

لقد اتضح منذ تحطيم شركة **ستاندردتراست عام ١٩١١** أن الثروة الحقيقية والقوة في الصناعة تنبع من الملكية والسيطرة على مرحلة الانتاج وليس من العمليات اللاحقة. ومعنى ذلك أن الشركات الوطنية - الحكومية - للدول المنتجة هي التي تتمتع اليوم بالمكانة المتميزة. ولكن ربما لا يكون للنفط

تلك القوة المتصورة، بأن ملكية النفط هي الوسيلة للسيطرة على العالم. ولكن نجاح ألمانيا الاقتصادي في الثمانينات من القرن الماضي، ونجاح **اليابان** في أن تصبح قوة اقتصادية بدون نفط، يثبت عكس ذلك، كما أن **الكويت** في التسعينات من القرن الماضي قد عرفت - بطريقة مختلفة - حدود قوة النفط في مواجهة أنواع أخرى من القوة.

مستقبل النفط العربي في ظل النظام النفطي العالمي الجديد

تشير التقديرات الحالية عن الاحتياطات العالمية للنفط إلى أن **دول الأوبك** تستحوذ على أكثر من ثلاثة أرباع الاحتياطات العالمية المؤكدة، وتتركز معظم هذه الاحتياطات في **دول الخليج العربي وايران**. كما تشير التقديرات أيضاً بحلول عام ٢٠٠٦ بأن عدداً من **دول الأوبك** سيشهد بداية انخفاض حاد في إنتاجه من النفط، وتشمل هذه الدول **الجزائر واندونيسيا والاكوادور والغابون وقطر وربما نيجيريا** أيضاً. أي أنه بالنهاية ستفقد **دول الأوبك** ما يزيد على مليوني برميل يومياً. وسوف يأتي هذا الفقد أساساً من الدول التي ستشهد بداية التدهور في معدلات إنتاجها. وسواء لجأت الدول ذات الاحتياطات الكبيرة مثل **السعودية والامارات العربية والكويت والعراق** إلى زيادة طاقتها الإنتاجية الحالية، أم لا، فإن ما يترتب على ذلك هو أن اتخاذ القرار النفطي على مستوى **منظمة الأوبك** وربما على المستوى العالمي أيضاً، سيكون متركزاً في أيدي قلة قليلة من دول الخليج النفطية[1]. ويؤكد ذلك ما تشير إليه التقديرات من أن الدول الصناعية جميعها ستكون بنهاية هذا العقد مستورداً شبه كامل لاحتياطاتها من النفط، وأن من بين الدول الصناعية دولاً قليلة جداً هي التي سوف تنتج النفط أو تصدره، كما تظهر الأرقام الخاصة بالعمر المتوقع للاحتياطي، أنه إذا ما استمرت **الولايات المتحدة** مثلاً في الإنتاج تبعاً للمعدلات الحالية، ولم تستطع العثور على احتياطات جديدة، فإنها ستشهد نضوب مواردها النفطية خلال أقل

---

(١) عبد الرزاق فارس الفارسي، أزمة الخليج وأزمة الطاقة وسلاح النفط العربي، المستقبل العربي، السنة الثالثة عشرة، العدد ١٤٥، آذار ١٩٩١، ص ٣٥.

من عشر سنوات. وستكون **النرويج** هي الدولة الوحيدة من بين الدول الصناعية التي ستبقى منتجاً مهماً حتى نهاية العقد الأول من القرن المقبل. والأهمية المتزايدة والمتوقعة للنفط الخليجي هي التي جعلت **غزو العراق للكويت**، واحتمالات تحكمه في نفط الخليج، مسألة غير مقبولة من جانب الدول الغربية وعلى **رأسها الولايات المتحدة**. الأمر الذي أدى إلى التدخل العسكري الغربي في الخليج، وما ترتب عليه من متغيرات في النظام النفطي العالمي الحالي. ولكن هذا النظام النفطي الحالي وما يميزه من «رواج» لا ينفي حقيقة الأهمية المتزايدة للنفط العربي ولمنطقة الخليج بالذات مع بداية الألفية الثالثة، حتى أن بعض المحللين يطلق على عقد التسعينات من القرن الماضي «**الحقبة التي تسبق العاصفة**». ومع ذلك فهناك، من ناحية أخرى، متغيرات عديدة يمكن أن تقلل من أهمية النفط العربي في المستقبل، يتعلق بعضها بمستقبل النفط بصفة عامة ويتعلق البعض الآخر بمستقبل منطقة الخليج بصفة خاصة.

وفيما يتعلق بمستقبل النفط نفسه، فإن أهم ما يواجهه هو الاتجاه المتزايد نحو حماية البيئة والذي أخذ بعداً جديداً منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، حتى أطلق عليه البعض «**الموجة البيئية الثالثة**». اشارة إلى ما سبقها من موجتين. كانت الموجة **الأولى** في أواخر الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي والتي ركزت على **الماء والهواء النظيف، وكانت لها آثاراً كبيرة في مجال الطاقة، حيث وفرت الحافز للتحول السريع من الفحم إلى النفط وكانت من أهم العوامل في ضيق السوق في بداية السبعينات من القرن الماضي** الأمر الذي مهد لصدمة النفط الأولى، **أما الموجة الثانية** فقد كانت أصغر وكانت تركز على **ابطاء أو وقف تنمية الطاقة النووية. أما الموجة الثالثة** فقد بدأت في الثمانينات من القرن الماضي وما زالت تتزايد، واهتمامها يشمل كل ما يتعلق بالكرة الأرضية، من نضوب الغابات الاستوائية إلى التخلص من النفايات. **وتأتي** مخاطر استخدام النفط على قمة أولويات الاهتمامات البيئية، وبصفة **خاصة ما** يترتب على حرق الهيدوكاربونات من ضباب وتلوث للهواء وأمطار

حمضية وزيادة حرارة الأرض وخرق للأوزون. ومن أهم الآثار التي يمكن أن تترتب على الاهتمام بالبيئة - هي التحول إلى الغاز الطبيعي كمصدر أنظف للطاقة من النفط، وبصفة خاصة في توليد الكهرباء. كما سوف يكتسب الحفاظ على الطاقة بعداً جديداً ليس فقط لأسباب تتعلق بتأمين الامدادات أو بالسعر كما كان الحال في السبعينات أو بداية الثمانينات من القرن الماضي ولكن كوسيلة لتقليل حرق الهيدروكاربونات.

وعلى الرغم من أن حرب الخليج قد أعطت دفعة جديدة لحفز البحث والاستكشاف وزيادة الطاقة الانتاجية للنفط حول العالم، إلا أن العالم الصناعي سوف يواجه تحدياً متمثلاً في تناقض **عاملين هما «تأمين مصادر الطاقة»** و**«تأثير الطاقة على البيئة»**. وسوف يكون هناك تناقض بين القلق بشأن تأمين الطاقة والرخاء الاقتصادي من ناحية، والخوف على البيئة من ناحية أخرى، وإحدى نقاط الالتقاء بين الفكرتين هي الحفاظ على الطاقة، كما أن هناك نقطة أخرى هي استخدام أكبر للغاز الطبيعي. وربما يؤدي ذلك إلى حفز المجتمع الصناعي نحو حل هذه المعضلة بين الطاقة والبيئة، فالحاجة أم الاختراع. ولكن إلى أن يحين هذا الوقت الذي يظهر فيه ابتكار جديد، فلن يكون أمام المجتمع الصناعي سوى **ثلاثة بدائل لتوفير احتياجاته من الطاقة وهي النفط والغاز**، والفحم، **والطاقة النووية، والحفاظ على الطاقة في صورة تقدم تكنولوجي وكفاءة أكبر في استخدام الطاقة**. وتجدر الاشارة إلى أن ٢٨,٥٢% من الاحتياطات العالمية المؤكدة للغاز الطبيعي توجد أيضاً في منطقة الخليج وحدها. مما يؤكد أهمية هذه المنطقة من ناحية أخرى. أما فيما يتعلق بأهمية المنطقة ذاتها في المستقبل، فهناك أيضاً بعض العوامل التي قد تقلل من أهميتها وفي مقدمتها:

أولاً: خطر المنافسة من جانب كل من النفط والغاز **بالاتحاد السوفييتي** السابق أو **دول الكومنولث**، التي تتصدر العالم باحتياطاتها من الغاز الطبيعي **٤٠,٢١%** من الاحتياطات العالمية. أي أنها تحتوي على أكبر احتياطي للنفط خارج **الأوبك**

ولا يسبقها سوى **السعودية والكويت وايران**. وكما تعتقد الشركات العالمية للنفط أن احتمالات العثور على احتياطات أخرى للنفط، كبيرة جداً، ولكن صناعة النفط في **دول الكومنولث** تعاني حالياً من مشكلات عديدة ترتبط بالوضع السياسي والاقتصادي، ككل بالاضافة إلى تقادم التكنولوجيا النفطية المستخدمة، ومع ذلك هناك احتمال كبير لأن تقفز **دول الكومنولث** إلى مركز مهم جداً في مجال التصدير، مع تحسن الوضع بها وتعاونها مع الشركات العالمية.

ثانياً: عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني في المنطقة بالاضافة إلى الخلافات السياسية والعسكرية بين دول الخليج، وهشاشة نظام الحكم فيها، كل ذلك يؤدي إلى التقليل من توظيف هذه المنطقة لثروتها النفطية وادارتها بطريقة فعالة. هذا بالاضافة إلى اتجاه معظم هذه الدول إلى عقد كثير من الصفقات مع الشركات العالمية للنفط مثل شراء حصص في بعض الشركات النفطية العملاقة، مما ربط مصلحة هذه الدول بمصلحة الشركات، الأمر الذي قد يؤدي إلى تغليب المصالح التجارية الفردية على المصالح المشتركة. وكل ذلك يمكن أن يسهم في تقليل «قوة» النفط في منطقة الخليج وقوة النفط العربي بالتالي، وهي تلك القوة التي تكمن في إمكان تحول النفط إلى قوة مالية وسياسية وعسكرية.

أثر المتغيرات الاقتصادية والسياسية على النفط العربي

من الصعوبة بمكان التنبؤ الدقيق في السوق العالمية للنفط، تلك السوق التي تتميز عن غيرها من الأسواق بشيوع ظاهرة عدم التأكد، نتيجة لما للعوامل السياسية من تأثير في هذه السوق، إلى جانب العوامل الاقتصادية، وهو ما أثبتته التجربة. وتتوقف مجموع العوائد النفطية التي يحتمل أن تحصل عليها البلدان العربية في المستقبل على التطورات المحتملة التي تتمثل بـ:

١ـ **النمو المحتمل في حجم وتركيب الطلب العالمي على النفط وعلى مصادر الطاقة الأخرى، ويشمل ذلك التغير المحتمل في مركز كل من النفط وغيره من مصادر الطاقة في ميزان الطاقة.** ففي جانب الطلب، يتأثر الطلب العالمي على

النفط العربي بالتطورات الاقتصادية المحتملة في كل من الدول المتقدمة ودول **العالم الثالث**، بما فيها الأقطار العربية نفسها والدول الصناعية الجديدة. وترتبط معدلات الطلب على الطاقة عموماً، وعلى النفط بصفة خاصة **بأمرين أساسيين: الأول**، يتعلق باحتمالات الانتعاش أو الركود الاقتصادي، **والثاني**، يرتبط بالتغيرات المحتملة في هيكل الانتاج في اتجاه نمو النصيب النسبي للقطاع الخدمي وللصناعات غير كثيفة الاستهلاك للطاقة[1]. فهناك التحول الاقتصادي في **أوروبا الشرقية وروسيا الاتحادية** وكذلك في **ألمانيا** مع كل ما يحمله ذلك من آثار اقتصادية، وهناك أيضاً اعادة **بناء أوروبا** مع ما يحمله ذلك من متغيرات على الاستراتيجيات الاقتصادية والتجارية والمالية، مع ما تثيره من خلاف حول حرية الحركة وحماية الحدود، ومن خلاف حول التنظيم متعدد الأطراف أو التكامل الاقليمي. هذا على الرغم من أن التوقعات المبدئية كانت تشير إلى احتمالات الانتعاش وزيادة الطلب على النفط نتيجة لهذه التحولات.

لقد استمر تباطؤ النمو الاقتصادي في **أوروبا**، والذي بدأ عام ١٩٨٩، بل تحول إلى ركود عام ١٩٩١، كما استمر الركود في **الولايات المتحدة الأمريكية** الذي بدأ منذ ١٩٨٨. اضافة إلى التوسع الاقتصادي السريع في **اليابان وألمانيا** قد توقف تماماً. ولقد صاحب الركود في عام ١٩٩١ توقف الطفرة الاستثمارية في **أوروبا واليابان**، وانخفض الناتج المحلي الاجمالي لمجموع دول العالم بنحو ٠,٤%[2].

أما بالنسبة للدول النامية، فقد تمكنت بالرغم من الركود العالمي من المحافظة على مستويات نموها بصفة عامة، وإن كان الوضع يختلف من مجموعة إلى أخرى، حيث تمكنت الدول الآسيوية من تحقيق نمو سريع، نظراً لقلة تأثرها بضعف التجارة العالمية، وحققت دول **أمريكا اللاتينية** انتعاشاً في

---

(١) إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل (محرران)، التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، حزيران ١٩٨٩، ص ٣٢٤.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٢، ص ٢٩.

نموها. أما **أفريقيا جنوب الصحراء** فقد عانت من انخفاض متوسط دخل الفرد للعالم الثالث. ولم يشهد العالم تحسناً في معدلات نمو الناتج الاجمالي العالمي ولا تشير التوقعات المتاحة إلى تحسن هذا الوضع في المستقبل المنظور.

وانعكس، ذلك على الطلب على النفط الذي اتسم بتباطؤ ملحوظ خلال عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ حيث لم يزد في الدول الصناعية إلا بنسبة طفيفة، بينما استمر في التراجع في **دول أوروبا الشرقية والصين**، وكانت الدول النامية هي التي زاد فيها الطلب بقدر ملموس. وتشير بعض الدراسات، إلى أنه بافتراض ثبات السعر الحقيقي لبرميل النفط عند ٧٠ دولاراً، أو عدم اتخاذ الدول الصناعية اجراءات جديدة للحد من الطلب على النفط، ونمو الناتج الاجمالي بنحو ٢,٨ في المائة سنوياً، يتوقع ارتفاع الطلب على الطاقة خارج دول أوروبا الشرقية خلال العقد الحالي. ومع ذلك يقلل فرض ضريبة الكربون كثيراً من هذه الاحتمالات، حيث تتوقع بعض الدراسات أن يتراجع **انتاج الأوبك** مقارنة بما يمكن أن يكون عليه الحال في حالة عدم فرض هذه الضرائب. ومع ذلك يجب الاشارة إلى توقع الطلب على الطاقة عموماً وعلى النفط بصفة خاصة في الأجل الطويل، تكتنفه درجة كبيرة من الشك واللايقين، وأن ما سبق ايراده من توقعات يستند على المؤشرات طويلة الأجل المتوافرة حالياً.

٢ـ **التغير في عرض النفط تظهر أن الأوبك** في ظل السوق الحالية للنفط لم تعد قادرة على تحديد السعر والكمية معاً، بعد تدخل عديد من العوامل التنافسية في السوق. وقد اختارت المنظمة أن تكتفي بتحديد سقف الانتاج، وأن تترك السعر لكي يتحدد بقوى السوق. ومع ذلك لكيلا يغيب هدف السعر تماماً عن اهتمام **الأوبك**، فهي تضع أيضاً سعراً استرشادياً. وفي اجتماع **الأوبك** الأخير استقر الرأي على ربط سقف الانتاج بنحو ٢٤,٥ مليون برميل يومياً. ولكن من المعروف أن الالتزام بحصص الانتاج يتوقف على عوامل عديدة منها: الظروف الداخلية لكل دولة عضو من الأعضاء ومدى احتياجها للايرادات النفطية، وقد أثبتت التجارب خروج الدول الأعضاء عن الحصص المقررة لها في الماضي،

وليس هنالك ما ينبئ بالتزامها به في المستقبل مع ما تعاني منه معظم الدول النفطية العربية من عجز في ميزانياتها، بعد **حرب الخليج** وما أضافته من أعباء لتمويلها ولزيادة الانفاق العسكري لدى هذه الدول، بالاضافة إلى ما يعتمل في بعض الدول العربية من ظروف سياسية داخلية، قد تؤدي إلى زيادة احتياجاتها من العائدات النفطية، الأمر الذي يمكن أن يدفعها إلى زيادة الانتاج النفطي والخروج على الحصص المقررة، هذا إلى جانب الدول المنتجة الأخرى خارج **الأوبك**، والتي تسعى دائماً إلى زيادة انتاجها لزيادة نصيبها في السوق، وذلك في ظل ما تتميز به السوق العالمية للنفط من **احتكار قلة** تقوم فيه **منظمة الأوبك** بدور **الربان**، خاصة أن معظم الدول النامية تعاني أيضا من اختلالات اقتصادية عديدة ومن وطأة ديون خارجية ثقيلة، كما أنه ليس من المتوقع أن تعمل **دول الكومنولث** على تقليل انتاجها في ظل ظروفها الاقتصادية الصعبة، هذا إذا استطاعت أن تطور من منشأتها النفطية التي تقادمت.

بالاضافة إلى استئناف **العراق** لصادراته النفطية في النصف الأول من عام ٢٠٠٣، يعني ذلك هزة جديدة في السوق النفطية، مع ما يعنيه ذلك من تغيير في **حصص الأوبك** ومن صعوبات في الاتفاق ومن زيادة محتملة في عرض النفط وانخفاض في الأسعار. وإن كانت الأرقام المتوافرة عن الطاقة الفعلية الحالية للعراق متضاربة، إلا أن هناك اجماعاً من المختصين على أنها تتراوح ما بين ١,٢-١,٥ مليون برميل يومياً. ويشير المحللون إلى توقع وجود فائض من النفط العراقي يتراوح ما بين ٤٠٠ و٦٠٠ ألف برميل يومياً. ومع وجود فائض نفطي في أي وقت تتراوح تقديراته بين ٦٠٠ إلى ٨٥٠ ألف برميل يومياً، ويعزى السبب فيها إلى تجاوزات حصص الانتاج، فإن أية زيادات في الطلب على النفط مهما صغرت كمياتها ستؤثر تأثيراً ايجابياً على الأسعار يدفعها نحو الارتفاع.

٣- التطورات المحتملة في أسعار النفط في ضوء توازن العرض والطلب وتكلفة المصادر البديلة وحيث يحتوي كل عامل من هذه العوامل على مؤشرات

فرعية عديدة ومتشعبة لا يتسع المقام لها. ومع توقع ارتفاع الطلب على النفط بصفة عامة، والنفط العربي بصفة خاصة، ارتفاعاً محسوساً حتى نهاية العقد، فإن من المتوقع أن يحدث ارتفاع في سعر النفط يؤدي إلى زيادة العوائد النفطية العربية بدرجة كبيرة. وأن هذه العوائد تشكل مبالغ ليست هينة ويمكن أن تسهم في رفع مستويات التنمية إذا أحسن استخدامها.

وهكذا شهدت السوق العالمية للنفط تحولات عميقة في مطلع الألفية الثالثة أدت إلى تحول هذه السوق تحولاً جذرياً تجاه ما سمي «**بالنظام النفطي العالمي الجديد**» الذي تميز بالرواج النفطي وبالانتقال من **السياسة إلى الأعمال**، وقد كان لهذا النظام جذوراً بدأت منذ ثورة **البترول الأولى** من جانب كل من الدول المستهلكة وشركات النفط العالمية التابعة لهذه الدول. ثم جاءت **أزمة الخليج الثانية** فأعطت لكل من هذا الرواج والنظام الجديد دفعة قوية إلى الأمام، وفي ظل هذا النظام الجديد، ازدادت أهمية النفط العربي، وارتفعت أسعاره وعائداته، والأهم من ذلك قد تراجعت قوته، تلك القوة التي تكمن في امكان تحول النفط إلى قوة مالية وسياسية وعسكرية، تُسخر في خدمة المصالح العربية. وفي ضوء المؤشرات الاقتصادية المتاحة، والتطورات السياسية على الصعيدين العالمي والاقليمي، فإن من المتوقع أن تعود للنفط العربي مكانته في السوق العالمية للنفط. وليس المقصود بالمكانة هنا الأهمية الاقتصادية فحسب، بل الأهمية السياسية أيضاً، إذ لا انفصال بين الاثنين، فالسيادة الوطنية الحرة على هذا المورد الناضب، هي التي تمكن من ممارسة السيطرة على القرارات الاقتصادية والفنية المتعلقة بكمية الانتاج أو التسعير أو انفاق العوائد النفطية.

وهذه النقطة الأخيرة ونقصد بها انفاق العوائد النفطية العربية، هي التي يجب أن تحظى بأكبر قدر من الاهتمام في هذا العصر الذي ربما سوف يشهد ارتفاعاً، أو حتى زيادة في هذه العوائد بالأسعار الثابتة، وهذا يجب أن يدفع إلى الحرص الشديد في انفاق هذه العوائد والعمل على تحقيق أفضل تخصيص لها باعتبارها عنصراً نادراً واستخدامها أكفأ استخدام ممكن. من خلال توظيفها في

خدمة التنمية الاقتصادية العربية، وينتج ذلك من طبيعة النفط كمصدر رأسمالي ناضب، تلك الطبيعة التي تقتضي استبداله بمصدر رأسمالي آخر في شكل مشروعات انمائية، تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي. ومن الصعب تصور تحقيق ذلك بدون تخطيط على أساس تكاملي بين أقطار الوطن العربي في ظل هذا العصر الذي يتجه نحو التكتلات الاقتصادية الكبيرة ونحو العالمية.

خامساً: التحديات التي تواجه النظام العالمي الجديد

على الرغم من تصفية المشاكل الإقليمية وتهدئة بعضها الآخر خلال عقد الثمانينات مثل: مشكلة أفغانستان، ناميبيا، نيكاراغوا، شبه الجزيرة الكورية، الحرب الإيرانية العراقية، وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة بمعناها التقليدي، فهذا لا يعني أن النظام العالمي الجديد لا يعاني من تحديات على غاية من الخطورة والتعقيد ومن بينها:

١ــ الصراعات القائمة في العديد من بلدان أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبلدان أوروبا الشرقية والتي تسببها عوامل عرقية وأثنية وقومية، كالصراع القائم حالياً في أفغانستان، وفي رابطة الدول المستقلة، وفي الصومال والسودان....الخ.

٢ــ تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول الجنوب واتساع الفجوة بينها وبين دول الشمال.

٣ــ حالة الفوضى التي يعيشها النظام العالمي الجديد وهو أبعد ما يكون عن حالة الاستقرار ولا تزال إمكانات اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها من أجل فض المنازعات الدولية قائمة، وأن شعار نبذ القوة في تسوية النزاعات الإقليمية يفتقر إلى المصداقية.

٤ــ عدم اتفاق الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن على صيغة محددة لضبط التسلح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في دول الشرق الوسط بخاصة ودول الجنوب بعامة.

فالمبادرات الأمريكية لتقييد صادرات السلاح تصطدم، بمصالح الاحتكارات العالمية لتجارة السلاح من جهة وعدم مصداقية الولايات المتحدة من جهة أخرى، فهي تتبنى سياسة انتقائية بخصوص ضبط التسلح، حيث تمنح السلاح وبسخاء لإسرائيل بينما تعارض التسلح في سورية وإيران، ولم تتوقف أو تنخفض مبيعاتها للأسلحة لبعض دول الجنوب التي ترتبط بعلاقات سياسية مميزة مع الولايات المتحدة. في حين لو تم فعلاً تقييد نفقات الأسلحة بنسبة ١٠% لامكن توفير ٩٥ مليار دولار سنوياً لتطوير دول الجنوب.

٥ــ غياب الآليات المؤسسية في إطار الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الإقليمية للتعاطي مع نزاعات إقليمية ذات طبيعة داخلية، بالإضافة إلى غياب الآليات السياسية التي تحول دون تفجر النزاعات الإقليمية بين وقت وآخر.

٦ــ مشكلة الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال والتي تنطوي على تناقض مزدوج، فإقفال باب الهجرة من جانب دول الشمال قد يتسبب في انفجار الوضع الاجتماعي في دول الجنوب، والسماح بالهجرة إلى دول الشمال قد يؤدي إلى خلق توترات تهدد السلم الاجتماعي، وإلى اتساع ظاهرة التطرف والتمييز العنصري كما هو حاصل حالياً في ألمانيا وفرنسا وإنكلترا.

٧ــ التحدي المنتظر بين الولايات المتحدة من جهة وبين الأقطاب التي في طريقها إلى الظهور، كاليابان والصين ودول النمور الآسيوية، والتي تتفجر بينها حروباً تجارية منها ما هو معلن ومنها ما هو خفي.

وهكذا من سياق ما ورد نخلص إلى النتائج التالية:

١ــ أضحى مفهوم النظام العالمي الجديد من أكثر المفاهيم شيوعاً وانتشاراً في عصرنا الراهن، وبشيوع هذا المفهوم تعددت المواقف وتباينت الآراء حول مقولة النظام العالمي الجديد، منهم من سلم وأقر بوجود هذا النظام، ومنهم من يرى بأن النظام العالمي الجديد في طور التكوين والتشكل ولم تكتمل بعد أسسه ومرتكزاته، ومنهم من يفضل استخدام المتغيرات الدولية بدلاً من النظام العالمي الجديد، وربما ذلك أقرب إلى الدقة، نظراً لحالة الفوضى وعدم الاستقرار فهو ليس جديداً لا شكلاً ولا مضموناً، وما هو إلا تقنين للأوضاع الدولية الموروثة عن الحرب العالمية الثانية مطروحاً منها شيئين هامين انهيار الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى وتهميش دور حركات التحرر الوطني والقومي. ويمكن القول أن العالم يمر اليوم بمرحلة انتقالية قد تستمر في إطارها أسس النظام القديم، بالإضافة إلى ظهور بدايات وقواعد جديدة ناظمة للحياة الدولية، وقد تستمر هذه المرحلة حتى نهاية هذا القرن.

٢ــ اختلال التوازن الدولي وبروز ظاهرة القطب الواحد ممثلاً بالولايات المتحدة التي تسعى إلى إعادة صياغة العالم وفق المقاييس الأمريكية.

٣ــ قد يتحول النظام العالمي الجديد القائم على الأحادية القطبية في المدى المنظور إلى التعددية القطبية، ويتوقف ذلك على عمق التحولات السياسية والاقتصادية التي تطرأ على القوى المرشحة، لأن تكون أقطاباً مؤثرة في هذا النظام، كدول الاتحاد الأوروبي واليابان والصين ودول النمور الآسيوية وكذلك تتوقف على طبيعة التحالفات التي يمكن أن تقوم مستقبلاً بين الدول الكبرى. كاليابان وألمانيا والصين وروسيا.

٤ــ إن النظام العالمي الجديد أبعد ما يكون عن حالة الاستقرار، وأن إمكانية اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها لا تزال قائمة في حل النزاعات الدولية.

٥ــ إن نظام الثنائية القطبية كان يوفر للدول النامية قدراً أكبر من المرونة على المناورة والاستفادة من لعبة التناقضات بين القوتين الأعظم، بينما فقدت اليوم الدعم الإستراتيجي الذي كانت تتلقاه من الاتحاد السوفيتي سابقاً، وأصبح هامش الحركة أمام هذه الدول محدوداً على الأقل في الوقت الحاضر، وقد تتغير الصورة مستقبلاً فيما إذا سعت إلى تنسيق مواقفها.

٦ــ تتوافر في ظل النظام العالمي الجديد إمكانات لإبرام مزيد من الاتفاقات للحد من انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية، علماً بأن هناك ١٠ ــ ١٥ دولة تمتلك قدرات نووية وأسلحة هجومية، ولا توجد آليات ملزمة للتنفيذ.

٧ــ في الوقت الذي يجيز فيه ميثاق الأمم المتحدة استخدام القوة العسكرية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وإلزام الدول في تطبيق قرارات الأمم المتحدة، فإن هذا الحق يطبق بموجب ازدواجية المعايير، حيث أحجمت الأمم المتحدة عن إلزام إسرائيل بتطبيق القرارات ذات الصلة بالصراع العربي الصهيوني.

٨ــ إن الاعتماد المتبادل وإدراك الحاجة إلى التعاون المشترك قد يخفف من حدة التوتر في العالم ويساعد على استقرار النظام العالمي الجديد، ولكنه لا يمكن أن ينهي صراع المصالح الاقتصادية والسياسية سواء بين دول منظومة الرأسمالية العالمية أو بينها وبين دول الجنوب.

٩ــ إن مزيداً من الانفتاح على القوى الدولية الصاعدة كالصين واليابان ودول النمور الآسيوية قد يسهم في توسيع هامش حرية الحركة أمام الأقطار العربية، ويكسبها مرونة أكبر في احتلال موقع مؤثر في النظام العالمي الجديد يتناسب ووزنها وحجمها الإقليمي.

١٠ــ إن النظرة الموضوعية لطبيعة المتغيرات الدولية الراهنة تفترض بالضرورة الابتعاد عن منطق العواطف والتمنيات في تقويم الأحداث

الدولية، والتفاعلات التي تجري في عالمنا المعاصر وأن نبحث عن مصالحنا الاقتصادية والسياسية في إطار هذا النظام، ونحصنها من تداعياته السلبية من خلال التمسك بثوابتنا الوطنية والقومية والتعامل بمرونة وواقعية مع متغيرات العصر واستحقاقاته.

وهكذا حتى يتسم النظام بالعالمية يفترض أن يجسد إرادة ومصالح الدول كافة وهذا للأسف غير متوافر في النظام العالمي الجديد، ففي إطاره تلتقي إرادة الدول تارة وتختلف تارة أخرى، والجديد في هذا النظام يتمثل بسيطرة القطب الواحد ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية التي تتحكم اليوم بمصير النظام وتسخره في خدمة مصالحها، ولهذا فإن النظام العالمي القائم حالياً يفتقر إلى العالمية التي تفترض اتفاق جميع الدول صغيرة كانت أم كبيرة، ضعيفة كانت أم قوية، فقيرة كانت أم غنية على صياغة أهدافه ومراميه، لأن منطق التاريخ يرفض احتواء العالم من أية قوة كبرى مهما كانت قوتها الاقتصادية والسياسية والنووية.

وحتى يكتسب النظام الدولي بُعده العالمي يفترض أن يستجيب لمصالح جميع الدول الأطراف والقوى الأخرى، وألا يوظف في خدمة دولة أو مجموعة من الدول أو قوة دون غيرها، كما هو حاصل في النظام الدولي الحالي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة وتسخره في خدمة مصالحها أولاً وأخيراً.

العولمة ما لها وما عليها

حصلت في عصرنا الراهن متغيرات اقتصادية وسياسية عاصفة لم تستقر بعد على حال وفي مقدمة هذه المتغيرات ما حققته الثورة العلمية التكنولوجية من إنجازات أنجبت العولمة والتي اتخذنا منها مواقف متباينة بين مؤيد غير مفهومة دوافعه لمناصرتها وبين معارض أيضاً غير مفهومة دوافعه لمناهضتها. وأطروحة العولمة تثير العديد من التساؤلات:

ـ هل العولمه من صدف الاقدار.. **وهل هي تعـرج مؤسـف فـي التـاريخ المعاصر كان يجب ألا يقع؟**

ـ **هل دول العالم كانت تعيش خلف جدران العزلة لتأتي العولمة وتحـول دول المعمورة إلى قرية كونية؟**

ـ **هل العالم كان مزدهراً لتأتي العولمة وتدمر كل ما انجزته البشرية؟ ولمـاذا نصور العولمة وكأنها وحش كاسر ولماذا نعلق هموم البشرية على مشجب العولمة مثل... المديونية والتضخم والبطالة؟ وهل التنديد بالعولمة والهجوم عليها يجدي نفعاً؟**

لقد حفلت الأدبيات الفلسفية والاقتصادية والسياسية بمصطلحات من قبيـل الخصخصة والعمعمة والعولمة ورحنا نهدر الوقت ونبدد الجهد لفك رموز هـذه المصطلحات.. دون أن ننجح في تحديد موقف مقنع من العولمة لصعوبة تحديـد دلالتها إذ تتشابك فيها قضايا جوانية وبرانية إلى درجة التعقيد. يقـول «**الفيـن توفلير**»: من الصعب جداً تعريف الثورة الجديدة لأننـا نعيشـها بـالتحديد... وتساءل هل ما نعيشه اليوم حقاً ثورة في مجال المعلوماتية أم ثورة في مجـال الاتصالات أم ثورة في مجال الهندسة الوراثية أم أن العولمـة مجـرد ظـاهرة مؤقتة أو حدث طارئ مصيره الزوال.

وتجدر الاشارة بمكان بأنه حتى الآن لا يوجد ثمة اتفاق بين المختصيـن والمهتمين حول دلالة العولمـة. إذ تطالعنـا الأدبيـات الفلسـفية والسياسـية والاقتصادية بالعديد من التعاريف من بينها:

ـ يرى «**جاك ادا**»: بأن العولمة تعني سيطرة الرأسمالية على العالم، أي هيمنـة الدول القوية وتحكمها بمصير البشرية.

ـ العولمة ظاهرة طارئة تتعارض والمنطلقات الوطنية والقومية.

- العولمة الايديولوجيا جديدة تجسد ارادة القوة والسيطرة من جانب دول الشمال على دول الجنوب.

- العولمة تعني انفتاح الاقتصاديات الوطنية على بعضها بعضا في مجال تفعيل المعلوماتية وتوطين التكنولوجيا، وربط دول العمورة الكترونيا.

- العولمة تيار كاسح حدام الحدود الاقليمية ودمر الثقافات القومية.

- تمسح أسواق العالم في ميادين التجارة والاقتصاد وانتقل رؤوس الأموال عبر الأثير.

والعولمة ما زال يكتنفها الغموض في ذهن البعض بينما ينظر إليها آخرون بريبة، يعتقدون أنها مجرد واجهة أخرى «للأمركة» أو «للهيمنة الأمريكية». غير أن العولمة ستظل تطفو باطراد في نقاش المسائل، فقد أصبحت جزءا من حياتنا اليومية. ويصفها أحد المفكرين الفرنسيين بأنها: «تبادل شامل اجمالي بين مختلف أطراف الكون يتحول العالم بموجبه إلى محطة تفاعلية للانسانية بأكملها». ويضيف أن العولمة هي: «نموذج القرية الكونية التي تربط بين الناس والأماكن، ملغية المسافات، ومقدمة المعلومات، بشكل شامل وبلا قيود».

إن العالم يشهد كل قرنين أو ثلاثة مرحلة تحول تاريخية تختلف عن سابقتها. ويصل بعدها إلى مفترق طرق، تتأقلم فيه المجتمعات مع هذه التحولات، قبل أن ينتقل إلى المرحلة التالية. فعلى سبيل المثال، عندما انتقل العالم من القرون الوسطى إلى عصر النهضة تغيرت مفاهيم العالم وقيمه، كما تغيرت ركائزه الاجتماعية والسياسية والثقافية ومؤسساته. ويعيش عالم اليوم مرحلة تحول مماثل، ولكنه تحول يختلف عن سوابقه. فهو تحول يهيمن على العالم بأجمعه، ويُعد غير مسبوق في سرعته. كما يشهد عالمنا اليوم مرحلة من التحولات الجذرية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والجيوبوليتيكية. وأصبح واضحا أننا قد تجاوزنا عصر الرأسمالية التقليدية التي اتسمت في

الماضي بسيادة طبقتين اجتماعيتين هما طبقة الملاك وطبقة العمال، أي طبقة من يملكون وطبقة من يصنعون. أما اليوم فقد تقلص عدد من يصنعون ويحركون الأشياء، إذ تراجعت أهمية عوامل الانتاج التقليدية «رأس المال والأرض والعمل»، ليحل محلها عامل أساسي واحد هو المعرفة. ومن أمثلة ذلك تضاعف انتاج الحديد عشرات المرات بعد اعتماده على تكنولوجيا المعرفة بدلاً من اعتماده على الحرارة فقط. كما برزت شركات جديدة في السنوات القليلة الماضية في حقل المعلوماتية، فاقت بحجمها وأهميتها كبريات الشركات الصناعية العريقة، وفي طليعتها شركة «**مايكروسوفت**» التي تجاوزت قيمتها لأول مرة منذ فترة وجيزة القيمة السوقية للشركة العملاقة «**جنرال اليكستريك**». ويبدو أن العالم سيعتمد قريباً على أربع صناعات ضخمة تتحكم في حياتنا اليومية، وهي صناعة الكمبيوتر والالكترونيات والاتصالات والمعلوماتية.

أما على الصعيد **الجيوبوليتيكي**، أو «الجغرافيا السياسية»، فإننا نشهد بوادر تحولات جذرية تؤشر إلى مزيد من الاستقلالية السياسية لتجمعات تسعى إلى الدفاع عن هويتها العرقية أو القبلية أو الطائفية، أمام الغزو الثقافي المعولم، بيد أنها تسعى، في الوقت ذاته، إلى مزيد من التكامل الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي. على الرغم من سعيها إلى الاستقلال السياسي، لكنها أيضاً تريد أن تتعامل اقتصادياً مع مجموعات أخرى في النظام العالمي الجديد. فالدول – شأنها شأن الشركات العملاقة – بدأت تتفكك إلى وحدات صغيرة أكثر حيوية، وكلما تعمقت الديمقراطية، كلما زاد عدد الدول المستقلة في العالم، وبالتالي فإن الدولة القومية بدأت تفقد أهميتها. ومن ظواهر ذلك أن **الأمم المتحدة** التي تأسست سنة ١٩٤٥، كان عدد أعضائها آنذاك ٥١ دولة، في حين تضاعف اليوم هذا العدد أربع مرات تقريباً. **فماذا يمنع إذاً أن يصبح عدد أعضاء الأمم المتحدة ١٠٠٠ عضو في المستقبل القريب؟** ففي **روسيا الاتحادية** يوجد الآن ٨٨ اقليما تتمتع بشبه استقلال سياسي، وقد يستقل معظم هذه الأقاليم سياسيا في المستقبل إذا ما توافرت له الفرصة الكافية في الممارسة الديمقراطية وحرية

التعبير. وفي العالم اليوم ٥٠٠٠ لغة ولهجة مختلفة، ولكن ما نسبته ١٠% فقط من سكانه يعتبرون في عداد المتجانسين. فالعامل الرئيس الذي يوحد التناقض بين الاستقلال السياسي من جهة، حفاظاً على الهوية الثقافية لدى الشعوب، وبين التكامل الاقتصادي في نظام رأسمالي عالمي شامل من جهة أخرى، هو العولمة.

لقد أضحت العولمة بمثابة القدر الذي لا مفر منه، فنحن نستطيع تجاهلها فترة من الزمن، ولكنها لن تلبث أن تدخل منازلنا من خلال التلفزيون والانترنت والهاتف النقال وبطاقات الائتمان والفيديو والبورصات العالمية.. الخ. تماماً مثلما شاهدنا من منازلنا المظاهرات في **ساحة «تيانامن» في بكين ومظاهرات اندونيسيا**، وكما نرى ونتابع أخبار البورصات وأسعار الأسهم تتحرك على مدار الثانية الواحدة، ونشتري كتبنا من **شركة «أمازون»** على الانترنت، بل ونتعامل مع البورصات العالمية من خلال الانترنت. كل ذلك يحدث بفضل تكنولوجيا المعلوماتية. وقبل ١٥ عاماً كان مجموع التدفقات المالية العالمية لا يزيد على ١٠٠ مليار دولار يومياً، أما اليوم فقد تضاعف هذا المبلغ إلى ألف ومائتي مليار دولار يومياً، والسبب، بلا شك، يعود إلى التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والكمبيوتر. وهذه التطورات السريعة، حفزت الدول الناسية على تتبع قطار العولمة وهو يمر بسرعة فائقة أمامه، في حين يقف هو غير قادر على اللحاق به أو الاستفادة من بعض مزاياه. أما من حاول أن يلحق به من دول **شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية**، وفتح حدوده على مصراعيها لهذا الضيف دون قيد أو شرط، ودون تهيئة من الداخل، فقد أصابه ما أصابه من الأزمات الاقتصادية المعاصرة.

لقد انقسم عالم اليوم إلى عالمين: **الأول أمريكا وأوروبا واليابان، والثاني يضم باقي دول العالم**. وأصبحت الهوة التي تفصل ما بين العالمين سحيقة، لا بل تزداد عمقاً نتيجة لما حققته دول **العالم الأول** من تقدم في عالم التكنولوجيا. ولذلك كان لابد من ردة فعل أو صدمة قوية تعيد النظام العالمي إلى رشده،

وتوقظ بعض أعضائه من سباتهم العميق. وهذا ما يحدث الآن فعلاً. وما انهيار أسواق الدول النامية إلا ردة فعل لهذا النمط المتسارع لانفتاح الأسواق العالمية على بعضها دون قيود أو ضوابط، أو دون اتخاذ خطوات ايجابية للاصلاح الاقتصادي والسياسي. ولعل أخطر عواقب هذه الأزمة أنها لن تقتصر على الأثر الاقتصادي فقط، إذ كلما تعمقت الأزمة الاقتصادية في **آسيا** كلما ازداد خطر حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. والأرقام التي نقرأها عن معدلات النمو الاقتصادي في **جنوب شرقي آسيا** تثير المخاوف لدى أصحاب القرار في العالم. إذ من المتوقع أن يخسر النمو الاقتصادي في **اندونيسيا** إلى نحو ٥,١% هذا العام، وفي **تايلاند** من ٧% إلى ٨%، وفي **كوريا الجنوبية** ٥%. وكذلك الأمر بالنسبة **لماليزيا وهونغ كونغ**. أما الصدمة الكبرى فستحدث إذا ما قررت **الصين** تخفيض قيمة عملتها، فإن تم ذلك، فإن العالم سيغوص في مستنقع آخر من الانهيارات، يصعب علينا تخيل عاقبتها. وثمة انذاران يلوحان في الأفق **أولهما** أن تتسع الأزمة **الآسيوية** لتصبح أزمة عالمية وتسبب ركوداً شاملاً، **والثاني** فشل **روسيا** في جهود «**التغرّب**» وتعود إلى ما كانت عليه في السابق، وكلا الاحتمالين قابل للتحقق على أرض الواقع.

وما حصل ويحصل من أزمات لا يمكن أن نعلقه كلياً على شماعة العولمة، وعلى **الغرب** فيما حدث ويحدث الآن في **جنوب شرقي آسيا وروسيا وأمريكا اللاتينية**. إذ أن هذه الدول اعتمدت على قروض قصيرة الأجل وتدفقات مالية سريعة التقلّب، أو ما يسمى «**برؤوس الأموال النشطة أو الساخنة** (Hot Money)» الوافدة من الخارج، بهدف تمويل متسارع لاقتصاداتها بمعدلات بلغت ١٠% أحياناً، ولكنها أهملت في الوقت ذاته – وهي في خضم هذه الفورة الاقتصادية المتسارعة – أهم العناصر الأساسية لضمان سلامتها. وهذه العناصر هي، بالدرجة الأولى، الرقابة الفعالة على المصارف، والشفافية في المعلومات، والكفاءة الادارية، وسيادة القانون والفساد المالي والاداري.

إن العولمة ربما تعني كل ما ورد زد عليها أنها ظاهرة موضوعية تمثل أحد حقائق العصر الذي نعيش ولابد من التأقلم معها حتى وإن كانت مؤلمة. وإذا ما اتفقنا على أن العولمة ظاهرة موضوعية لا يمكن الحد من تأثيراتها أو ابطال مفعولها برغبة ذاتية فهذا يملي علينا ضرورات التكيف الايجابي مع العولمة لتلافي مضارها والافادة من مزاياها إن وجدت من جهة وأن القبول بالعولمة بوصفها ظاهرة موضوعية يملي ضرورة السير قدماً على طريق الحوار البناء بين الحضارات والثقافات بما يؤسس لخلق حضارة عالمية تركن إلى القيم الأصيلة والغايات الانسانية النبيلة. وبما يحصن الثقافات القومية من الاختراق الثقافي من جهة ثانية. والسؤال الذي يطرح نفسه هل تنطوي العولمة على بعض الشرور التي يفترض مناهضتها؟ إن كل المعطيات تظهر بأن العولمة لا تخلو من السلبيات وأهمها:

١ـ تنامي دور الشركات متعدية الجنسية التي راحت تتدخل في الشؤون السياسية والاقتصادية لدول الجنوب.

٢ـ تهميش دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

٣ـ التعدي السافر على الثقافات القومية عبر تسويق المجتمع الاستهلاكي.

٤ـ انحسار الاقتصاد المخطط لصالح الترويج لمزايا اقتصاد السوق.

٥ـ الترويج لوصفة صندوق النقد والبنك الدوليين.

٦ـ تسويق اهداف منظمة التجارة العالمية.

٧ـ اختلال النظام العالمي وهيمنة الاحادية القطبية.

٨ـ ازدواجية المعايير الدولية وسياسة الكيل بمكيالين.

٩ـ تهميش حركات التحرر الوطني وانبعاث الحركات الأصولية.

وهذه السلبيات لا تقلل من ايجابيات: العولمة بوصفها أحد حقائق العصر الذي نعيش والتي تتمثل بـ:

١ــ اسقاط نظرية المؤامرة بفضل سرعة وسهولة تدفق المعلومات.

٢ــ التصدي الجماعي للتحديات التي تواجه البشرية من قبيل مكافحة التلوث ومكافحة الايدز ومكافحة الارهاب ومكافحة الجريمة المنظمة ومكافحة الاحتباس الحراري.

٣ــ تفكيك الأنظمة الشمولية وانحسار الحكومات الدكتاتورية.

٤ــ تعزيز الليبرالية السياسية وتمجيد الحرية الاقتصادية.

٥ــ توسيع هامش الحريات الديمقراطية والدفاع عن حقوق الانسان.

٦ــ الحد من سباق التسلح وتسوية النزاعات الاقليمية بالطرق السلمية.

٧ــ محاكمة مجرمي الحرب ومن بينهم الرئيس سفوبودان ميلوسوفيتش والارهابي اريل شارون الذي ارتكب مجازر صبرا وشاتيلا في لبنان، ويرتكب حالياً حرب ابادة للشعب العربي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

اشكالية الدولة والعولمة:

تطلبت مصالح الشركات متعدية الجنسية تحطيم الحواجز الجمركية من جهة وتقييد الوظيفة الاقتصادية للدولة من جهة أخرى، لقد راحت الدولة تتخلى عن بعض وظائفها الاقتصادية من خلال تفكيك المؤسسات التي تتملكها عبر الخصخصة، فالدول التي وجدت في الخصخصة مخرجاً لأزماتها الاقتصادية، تكون عملياً قد دمرت نفسها بنفسها وفتحت الباب على مصراعيه للأجانب ليفعلوا بأهلها ما يشاؤون.

لقد خضعت جدلية وظيفة الدولة في سياق تطورها التاريخي لتبدلات جذرية إذ انتقلت من وظيفة الدولة الحارسة إلى وظيفة الدولة المتدخلة إلى وظيفة الدولة المدبرة ثم إلى دولة الرفاهية، ودور الدولة في ظل العولمة يضيق ويتسع تبعاً للدورة الاقتصادية ففي مرحلة الازدهار الاقتصادي تركن الدولة

جانباً، وفي مرحلة الركود يتم الاستنجاد بها، هذا وتنطوي وظيفة الدولة على تناقض مزدوج لا سيما في البلدان النامية فالدول الرأسمالية المتطورة تحرص على وظيفة الدولة في البلدان النامية، إلى حين تنجز مهامها التي تخدم مصالح الغرب والمتمثلة بتطبيق آليات اقتصاد السوق عبرتفكيك مؤسسات القطاع العام وتهيئة المناخ الاستثماري للشركات متعدية الجنسية فضلاً عن قمع الجماهير وتدجينها بالإضافة إلى امتصاص التوترات الاجتماعية.

وبعد أن تُمكّن الدولة البلدان الرأسمالية من السيطرة المطلقة على أسواق البلدان النامية، وبعد أن تحكم التبعية الاقتصادية والهيمنة السياسية على دول الجنوب، سرعان ما تتخلى دول الشمال عن دعم ومساندة الدولة في البلدان النامية، وتعمد إلى تحطيمها غير مأسوف عليها. أي بعد أن تنجز الدولة مهمتها في إنجاز المصالح الاقتصادية والسياسية للدول الرأسمالية المتطورة، سرعان ما تطالب الأخيرة في تهميش دور الدولة في البلدان النامية بدعوى أن حكومات العالم الثالث... حكومات بيروقراطية وفاسدة هدرت المليارات من الدولارات، وتسببت في نشر الفقر والبطالة في مجتمعاتها.

وتفضل دول الغرب في المستقبل المنظور التعامل مع المجتمعات النامية من خلال حكومات القطاع الخاص على قاعدة الشراكة وليس من خلال حكومات القطاع العام، وهذا يعني بأن دول الشمال تسعى من خلال وظيفة الدولة إلى توليد الثروة إلى درجة الوفرة في مجتمعاتها من ناحية وتوليد البؤس والفقر إلى درجة الندرة في دول الجنوب، علماً بأنه يتعذر مناهضة العولمة بدون وجود الدولة الوطنية التي تعنى بتحقيق التنمية الشاملة والمستقلة. وتسعى إلى تحرير البلاد من الهيمنة السياسية والتبعية الاقتصادية للدول الأجنبية بالإضافة إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، من خلال توزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً بين أبناء المجتمع. وهذا لن يتحقق إلا في ظل وجود دولة قوية تركن إلى التعددية الاقتصادية والسياسية وتوسيع الحريات الديمقراطية

على غرار ما يجري في القطر العربي السوري في ظل مرحلة التطوير والتحديث ضمن الاستمرارية.

اشكالية الأمركة والعولمة:

إن اشكالية الأمركة والعولمة تنطوي على تناقض مزدوج، إذ تتطابق الأمركة مع العولمة بما جابته الأخيرة من شرور للبشرية استثمرتها الولايات المتحدة لفرض سيطرتها الاقتصادية والسياسية على العالم، ولا تتطابق الأمركة مع العولمة بما حققته من انجازات وعلى رأسها ثورة الاتصالات والمعلوماتية وثورة الهندسة الوراثية، والتي تعد بحق أحد أهم مآثر المنظومة الرأسمالية، فإن الأمركة تبدو وكأنها جزءاً من العولمة في جانبها الايجابي، وتبدو الأمركة أيضاً وكأنها كل العولمة في جانبها السلبي الذي أحسنت الادارة الأمريكية توظيفه في خدمة مصالحها الحيوية.

لقد استفادت الولايات المتحدة من تجربة بريطانيا في القرنيين ١٧ ـ ١٨ في منع أي قوة تتحداها من خلال الاعتماد على امكاناتها الذاتية من ناحية وعبر اللجوء إلى التحالفات الاقليمية من ناحية أخرى، كذلك اقتدت الولايات المتحدة بتجربة بسمارك في ألمانيا عام ١٨٧١ في تعزيز قوة ألمانيا وتوسيع مجالها الحيوي في أوروبا. ومما لا شك فيه بأن المتغيرات التي حصلت في العقد الأخير من القرن العشرين وفي مقدمتها انهيار المنظومة الاشتراكية اضافت قوة جديدة إلى قوتها لتجعل منها القطب الوحيد حالياً الذي يتحكم بمصير البشرية. ولكي تبقى كذلك تعمد الادارة الأمريكية إلى تعزيز قوتها العسكرية وآخرها منظومة الدفاع الصاروخي، إذ تنفق سنوياً نحو ٢٧٠ مليار دولار على التسلح. فضلاً عن الاهتمام بمراكز البحث العلمي فهي تخصص مبالغ طائلة لهذا الغرض. والسيطرة على المنافذ البحرية والجوية والفضائية. بالاضافة إلى تطوير منظومة متكاملة من المراقبة والتجسس حتى على المحاصيل الزراعية لتبقى الدولة الأولى المنتجة للحبوب بوصفها قضية حياة أو موت بالنسبة للدول الفقيرة. ناهيك عن استخدام وسائل الضغط الاقتصادي لمساعدة الدول الحليفة

ومعاقبة الحكومات عبر الموالية للإدارة الأمريكية من خلال : تعميم ومساندة المؤسسات المالية الدولية لفرض النموذج الأمريكي للتنمية، وتسويق الثقافة الأمريكية عبر مؤسسات الإعلان العملاقة التي تروج للسلع الرأسمالية التي تنتجها الولايات المتحدة لاسيما «الهمبرغر والكوكاكولا والجينز والسلام السينما وموسيقا الروك» والتي من خلالها تسعى إلى فرض الثقافة الأمريكية على العالم.

العرب والعولمة:

إذا كان النظام الإقليمي العربي موجودا فانه ليس جزءا من النظام العالمي الجديد بل عدا تابعاً له وسيبقى كذلك حتى يدرك العرب أين مصلحتهم وكيف يوفرون عناصر القوة والقدرة التي تؤهلهم لأن يكونوا مؤثرين في مسيرة النظام العالمي الجديد وبما يمكنهم من إملاء شروطهم بدلاً من أن تملى عليهم الشروط الآخرين. وباستطلاع مواقف الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي من العولمة يمكن تصنيفها في ثلاث تيارات:

أولهما: التيار المنحاز للعولمة: ويرى أنصار هذا التيار بأن حرب الخليج الثانية والدور الذي لعبته الإدارة الأمريكية كزعيم لعملية السلام تعتبر بمثابة المدخل الذي مهد لقيام النظام العالمي الجديد الذي يركن سيرأيهم إلى مبادئ الشرعية الدولية واحترام السيادة الإقليمية والسلمية وتسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية بالإضافة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية ناهيك عن الالتزام بالديمقراطية كنظام سياسي واحترام حقوق الإنسان.

وثانيهما: التيار الرافض للعولمة: وأنصار هذا التيار يعتقدون بأن العولمة تعني فيما تعنيه الفوضى الدولية، والعالم يعيش اليوم في ظل نظام عالمي جديد غير متوازن والذي يتسم بالطابع الاستعماري الامبريالي العدواني ويرفض أنصار هذا التيار أطروحة الانتصار النهائي للرأسمالية والامبريالية ويقاوم اتباع هذا التيار اقتصاد السوق الذي تروج له العولمة ـ وبرأيهم ـ الحرية الاقتصادية

وحدها لا يمكن أن تنعش الحياة الاقتصادية ولا يمكن أن توفر الخبز والحرية للشعوب. كذلك يتمسك أنصار هذا التيار بالوظيفة الاقتصادية للدولة من أجل تحديد الأولويات الاستراتيجية للتنمية واقامة مشاريع البنية التحتية وبناء القاعدة المادية التقنية بالاضافة إلى ممارسة الرقابة على نشاط القطاعين العام والخاص وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي.

وثالثهما: التيار الواقعي: واتباع هذا التيار يعترفون بالعولمة بوصفها ظاهرة موضوعية وينادون بالتكيف الايجابي معها ويشدد أنصار التيار الواقعي على ضرورة الافادة من ايجابيات العولمة وتجنب سلبياتها، كذلك يتمسك اتباع هذا التيار بوظائف الدولة الوطنية. وهكذا نرى بأنه لا يوجد تصور مشترك ولا موقف موحد من العولمة. ولكن المهم في الأمر عدم تجاهل المتغيرات الدولية التي يفترض **ألا نجهلها أو نتجاهلها.** ومن أجل تحصين أنفسنا من سلبيات العولمة والافادة من ايجابياتها يفترض بنا ألا نقف على قارعة الطريق ونديـر ظهرنا لما يجري في العالم... وحتى يكون لنا مكان في عالم اليوم لابد من:

١ــ التخلي عن مفردات الخطاب التقليدي ومحاكاة العصر بخطاب سياسي جديد.

٢ــ احياء المشروع القومي العربي النهضوي والبحث عن صيغ مشتركة للتعايش بين الأحزاب العربية.

٣ــ إعادة ترتيب البيت العربي من الداخل عبر تفعيل الشراكة العربية ــ العربية.

٤ــ خلق بنية ملاءمة للديمقراطية واحترام حقوق الانسان.

٥ــ تفعيل مؤسسات المجتمع المدني واشراكهما في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية وتنفيذها.

وبدون هذه الإجراءات وغيرها ستبقى الاقطار العربية عرضة للتبعية الاقتصادية والهيمنة السياسية وستبقى تعاني من كابوس الاستقطاب الاجتماعي الذي يكدس الثروة والوفرة في يد الأغنياء والبؤس والحرمان من نصيب الفقراء ولن تجني من العولمة الا قشورها.

من سياق ما ورد شئنا أم أبينا كعرب، العالم يتغير وعلينا أن نتغير، ولم يستشرنا أحد فيما يحصل في عالم اليوم، بل ولا نملك القوة والقدرة في حرف المتغيرات عن مسارها الطبيعي. وإن كنا كعرب مجتمعين لانعدم الوسائل والإمكانات التي تقينا من سلبيات العولمة وتمكننا من الافادة من مزاياها.

والمطلوب من اقطار الوطن العربي أن تلبي استحقاقات العصر من النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية وأن تفتح أبوابها وتشرع نوافذها للقادم الجديد، وهذه ليست دعوة للاستسلام بقدر ما هي دعوة للاستجابة لمتغيرات العصر وتلبية لمستحقاته، دون أن نتخلى عن ثوابتنا الوطنية والقومية والتي إذا ما تمسكنا بها وتعاملنا بمرونة وواقعية مع متغيراتها سندخل القرن الحادي والعشرين عن جدارة واقتدار.

إن العولمة ليست كتابا مقدسا، إما أن يؤخذ كله وإما أن يترك كله. ذلك أن تباين مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول يستوجب أن يكون لديها مجال للانتقاء والاختيار من مكونات العولمة، فتأخذ كل منها ما يتلاءم مع ظروفها ومستوى تطورها. وليس هناك ما يحول دون تفكيك حزمة العولمة، وافساح المجال أمام الدول النامية لاختيار ما يناسب أوضاعها، سوى اصرار الدول الصناعية المتقدمة ومؤسسات حماية النظام الرأسمالي العالمي على ذلك. ومع ذلك، فإن هذه الدول لا تتردد في العمل وفق معايير مزدوجة عندما يكون ذلك في صالحها. فهي لا تلتزم دوما بما تطلب من الاخرين الالتزام به. وهي تتيح لنفسها استبعاد بعض مكونات العولمة، مثلا بوضع العراقيل أمام انتقال البشر من الدول النامية إليها، وباقامة الحواجز أمام دخول صادرات الدول النامية من المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس إلى أسواقها، سواء

باستمرار الدعم الزراعي لمنتجيها عند مستويات بالغة الارتفاع، أم بالتشدد في فرض القيود غير التعريفية على مختلفة صادرات الدول النامية إليها.

ومعنى ذلك أن الدول الغنية قد تعاملت مع العولمة على أنها حزمة قابلة للتفكيك، وفككتها فعلاً، وانتقت منها ما يوافق مصالحها. ولكنها لا ترغب في اتاحة مثل هذه الفرصة للدول النامية. بل إنها تمارس ضغوطاً شتى عليها كي تلتزم بالتحرير المتسرع والشامل لتجارتها، وكي تلغي الدعم عن صناعاتها الناشئة، وكي تزيل القيود على دخول الاستثمارات الأجنبية إليها، وكي تلتزم بجميع اتفاقات **منظمة التجارة العالمية**، وكي تدخل في مناطق حرة أو شركات مع دول متقدمة.

والعولمة ليست من الظواهر غير القابلة للارتداد. فالتاريخ يشير إلى أن العولمة عل الأقل في جانبها الاقتصادي قد شهدت حالة من المد من أواخر القرن التاسع عشر حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، ثم شهدت حالة من الانحسار بعد ذلك. وإذا كانت العولمة في حالة صعود في العقدين الأخيرين، فليس هناك ما يحول دون تعرضها للانتكاس مستقبلاً، وذلك بفعل ما تفرزه العولمة من تناقضات وما تؤدي إليه من صراعات سواء على المستوى الاقليمي أم على المستوى الدولي[1]. ومن ثم فلا ينبغي النظر إلى العولمة على أنها **قدر لا فكاك منه**، بل ينبغي التعامل معها بمرونة، وذلك تمشياً مع متغيرات العصر.

والدروس التي يمكن استخلاصها من تجارب الدول النامية التي نجحت في كسر طوق التخلف والحصول على مقعد مريح في قطار التقدم هي: **عليك أولاً السعي لتنمية نفسك بنفسك اعتماداً على قدراتك الذاتية**، وبالاستفادة المشروطة من بعض مظاهر العولمة (التقدم في المعلوماتية والاتصالات، الاستثمار الأجنبي، أسواق المال الدولي.. الخ)، وذلك باللجوء في المقام الأول

---

[1] راجع: إبراهيم العيسوي، العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد ١، تشرين الأول ١٩٩٩.

إلى أساليب مغايرة للتوجهات الرئيسة للعولمة و«**توافق واشنطون**». وبعد ذلك سيصبح في مقدورك الاستفادة بشكل أكبر من العولمة، لأنك ستكون صاحب مصلحة في فتح أسواق العالم أمامك، ولن تخشى حينئذ من فتح أسواقك أمام العالم، وذلك بفضل ما حققته من تقدم وبفضل حيازتك لقدرات تنافسية أكبر.

وهنا لابد من التمييز بين وسائل التأهل للعولمة والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي من جهة، ووسائل ممارسة الانخراط في العولمة وخوض غمار المنافسة الدولية من جهة أخرى. فالتأهل للعولمة غالباً ما يتم بوسائل مختلفة عن تلك التي تستعمل في ممارسة العولمة. والفارق يأتي من ضرورة قطع شوط طويل على طريق التنمية وبناء المزايا التنافسية حتى تصبح الدولة مؤهلة لممارسة العولمة والاستفادة منها، ومن أنه لا توجد سياسة اقتصادية تصلح لكل الدول في كل الأزمنة، أو حتى لدولة بعينها في مراحل مختلفة من تطورها. فليس كل ما يناسب من هو في مرحلة الانتعاش مناسب بالضرورة لمن لم يزل في مرحلة الركود الاقتصادي.

الفصل السادس

نشأة منظمة التجارة العالمية وتطورها

- أهداف منظمة التجارة العالمية
- شروط العضوية في منظمة التجارة العالمية
- دور منظمة التجارة العالمية في مكافحة سياسة الإغراق
- آليات تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية
- آليات تشجيع صادرات البلدان النامية
- آلية تسوية المنازعات في اطار منظمة التجارة العالمية
- الدوافع التي تقف وراء انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية
- منظمة التجارة العالمية والعولمة

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

أحدثت منظمة التجارة العالمية ـ كما يرى البعض ـ لخدمة مصالح الدول الأكثر تطوراً وتحويل الدول النامية إلى أسواق لتصريف سلعها الصناعية ومدها بالمواد الأولية والحاصلات الزراعية لمنافسة غير عادلة مع الصناعات العملاقة في الدول الصناعية المتقدمة، وتمكين الشركات عبر الوطنية من وضع اليد على ثروات البلدان النامية ومواردها الطبيعية وتدمير صناعاتها الناشئة. وواقع الحال غير ذلك تماماً، وأن منظمة التجارة العالمية، التي خلفت «الغات»، تستهدف الكثير مما يعود على البلدان النامية بالنفع. ويكفي أن نذكر ببعض مبادئ لمنظمة التجارة العالمية وهي.

١ـ عدم التمييز بين الدول المختلفة في التجارة الدولية، بحيث يتساوى الجميع في الدخول إلى أسواق بعضهم بعضا. وإذا كان ثمة تمييز فهو لمصلحة الدول النامية.

٢ـ تخفيف القيود المفروضة على تدفق السلع والخدمات في التجارة الدولية.

٣ـ وضع قواعد للسلوك والانضباط في العلاقات التجارية الدولية، وفرض عقوبات بحق من يخرج عليها.

لقد ترجمت هذه المبادئ إلى سياسات ملزمة لجميع الدول الأعضاء، علما بأن البلدان النامية هي الطرف الأضعف في العلاقة مع البلدان الصناعية. ونسو أن «منظمة التجارة العالمية» انشئت من الوجود بسبب ما وتخلت الدول الصناعية عن المبادئ التي ذكرنا، لكانت البلدان النامية هي اول الخاسرين، وقد تم تحرير التجارة الدولية، بالحكمة التي تحافظ على مصالح البلدان كافة علما بأن تحرير التجارة لا يعني بالضرورة حرية التجارة بصفة مطلقة.

لقد أسفرت «جولة أوروغواي» عن ٢٢ اتفاقا دوليا، بما فيها الغات

بالإضافة إلى «**سبعة تفاهمات**». وقد جاءت كل هذه الاتفاقات والتفاهمات[1] في صورة ملاحق للاتفاق المنشئ «**لمنظمة التجارة العالمية**» المعروف **باتفاق مراكش**، ويرجع وضعها في هذه الصورة إلى الأخذ بمبدأ الارتباط صفقة واحدة (Single Undertaking)، ومعناه أن الدولة التي توافق على **اتفاق مراكش**، تصبح مرتبطة بالاتفاقات والتفاهمات الملحقة كافة دون حاجة إلى التوقيع على كل اتفاق على انفراد. ومن ثم فليس للدولة الموقعة على **اتفاق مراكش** أو التي تنضم فيما بعد إلى **منظمة التجارة العالمية** أن تختار من هذه الاتفاقات ما يناسبها وترفض ما لا يناسبها. فهي ترتبط بها جميعاً حزمة واحدة، بما في ذلك «**الغات ٩٤**» و**اتفاق التجارة في الخدمات واتفاق الملكية الفكرية وغير ذلك من الاتفاقات والتفاهمات الملحقة**. وإلا فهي لا تستطيع أن تكون عضواً في «**منظمة التجارة العالمية**». وفي ذلك تختلف منظمة التجارة العالمية عن الوضع الذي كان سائداً في ظل «**الغات**». فإن الدولة الموقعة على الغات كان في إمكانها أن ترفض الانضمام إلى بعض الاتفاقات المتفرعة عنها. وتنبع أهمية الاتفاقات من كونها تتفاوت من دولة إلى أخرى تبعاً للظروف الخاصة بكل منها. فاتفاق الزراعة، مثلاً، بالنسبة **للأرجنتين وأوروغواي وشيلي**، أو المستوردة لمواد غذائية على نطاق واسع، مثل **مصر**. ولكنه ليس بذي أهمية بالنسبة إلى دولة مثل هونغ كونغ أو سنغافورة. وكذلك الحال بالنسبة لاتفاق المنسوجات والملابس. فهو من الأهمية بمكان بالنسبة لدول مثل: **تايلاند وتونس والجمهورية العربية السورية ومصر**، ولكن ليس بذي أهمية بالنسبة إلى دول مثل **الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت**. مما يعني أن ما تحصل عليه أية دولة من مزايا من جراء عضويتها في «**منظمة التجارة**

---

[1] الفرق بين الاتفاقات والتفاهمات أن الأولى معاهدات دولية منشئة لحقوق والتزامات بالنسبة إلى أطرافها، أما الثانية فهي في حكم التفسيرات التشريعية التي تستهدف، بصورة أساسية، توضيح بعض الأحكام الواردة في الاتفاقيات الدولية. ويستثنى من ذلك التفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات، الذي اشتمل على حقوق والتزامات تتجاوز ما جاء في الغات والاتفاقات الدولية الأخرى.

العالمية» يتوقف، بصفة أساسية، على أحكام الاتفاقات التي تعنيها بالنظر إلى هيكل تجارتها الخارجية.

والواقع أن كل دولة عندما تنضم إلى «**منظمة التجارة العالمية**» يتوقف على تقديرها أن ما تحصل عليه من مزايا تفوق ما عسى أن يصيبها من آثار سلبية من جراء ما يقع على عاتقها من التزامات. ذلك لما ارتضت أن تكون طرفاً في «**منظمة التجارة العالمية**». ولا يجوز النظر إلى الالتزامات دون النظر إلى ما تتمتع به الدولة العضو من حقوق. وإن التوازن بين الحقوق والالتزامات، لا يستبعد بعض الاستثناءات على الالتزامات الناشئة من أي من هذه الاتفاقات. ولا يكاد يخلو اتفاق واحد من اتفاقات جولة أوروغواي من استثناءات لمصلحة البلدان النامية والدول الأقل نمواً. والحكم على أي اتفاق لابد أن يأخذ في الحسبان ما يمنحه من حقوق وما يترتب عليه من التزامات، تنطوي على بعض الاستثناءات.

أهداف منظمة التجارة العالمية

إن الأهداف الأساسية **لمنظمة التجارة العالمية** تتطابق مع أهداف **الغات** التي لم تعد قائمة بل أضحت جزءاً لا يتجزأ من هذه **المنظمة**. وقد تم توسيع هذه الأهداف لمنح **منظمة التجارة العالمية** صلاحية تنظيم تجارة الخدمات إلى جانب تجارة السلع. ومن أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية كان لابد من توسيع التجارة بين دول المعمورة بالاضافة إلى الاهتمام بحماية البيئة والحفاظ عليها. وقد وردت هذه الأهداف في ديباجة **اتفاقية مراكش** لإنشاء **منظمة التجارة العالمية** والتي جاء فيها بأن أطراف الاتفاقية تدرك أن علاقاتها في مجال التجارة والتنمية الاقتصادية يجب أن تستهدف رفع مستويات المعيشة وتحقيق التوظيف الكامل لعناصر الانتاج ورفع معدلات الدخل القومي الحقيقي وتفعيل الطلب المحلي وتحقيق زيادة متواصلة في الانتاج والتجارة بالسلع والخدمات بما يتيح الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والطاقات البشرية وفقاً لاحتياجات

التنمية، وذلك مع توخي حماية البيئة والحفاظ عليها، ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك بصورة تتلاءم واحتياجات واهتمامات كل منها في مختلف مستويات التنمية الاقتصادية في آن واحد، وهو ما يطلق عليه حالياً فكرة «**التنمية المستدامة**» والتي لا تستقيم بدون الاستثمار الأمثل للموارد العالمية. بالاضافة إلى تمكين البلدان النامية، وخاصة الأقل نمواً من الحصول على نصيب أكبر في نمو التجارة العالمية، يتماشى واحتياجات تنميتها الاقتصادية. وقد حددت **المادة الثالثة** من **اتفاقية مراكش** لانشاء **منظمة التجارة العالمية** وظائف هذه المنظمة ومهامها فيما يلي:

١ـ تسهيل تنفيذ وادارة واعمال هذه الاتفاقية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف.

٢ـ توفر المنظمة محفلاً للتفاوض فيما بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف في المسائل التي تتناولها الاتفاقيات المشار إليها، وللمنظمة كذلك أن توفر محفلاً لمزيد من المفاوضات فيما بين أعضائها في الموضوعات ذات الصلة، واطاراً لتنفيذ نتائج مثل هذه المفاوضات على النحو الذي يقرره **المؤتمر الوزاري**.

٣ـ تشرف المنظمة على سبل التفاهم المتعلقة بالقواعد والاجراءات التي تنظم تسوية المنازعات، وتكون المنظمة مسؤولة عن تسوية الخلافات والمنازعات الناشئة بين الدول الأعضاء.

٤ـ تدير المنظمة آلية المراجعة الدورية للسياسات التجارية في الدول الأعضاء.

٥ـ تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع **صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير والوكالات** التابعة له، بغية تحقيق قدر أكبر في التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية.

الضرائب الجمركية المربوطة (Bound Tariffs):

إن القيد الوحيد على استخدام سلاح التعرفة الجمركية هو ما يسمى بالربط (Binding). ومعنى الربط هو أن تلتزم الدولة المعنية بـألا ترفع التعرفة الجمركية على سلعة معينة عن حد معين. فإذا كانت التعرفة الجمركية على الواردات على سلعة ما، هي ٣٥% فإن بامكان الدولة العضو أن تربط تلك الضريبة عند حدود ٢٠%، وهذا يعني أن تلتزم أمام سائر الدول الأعضاء في **منظمة التجارة العالمية** بألا تتجاوز التعرفة الجمركية، وما يترتب عليها من أعباء وتكاليف مالية ٢٥%، أي أن الدولة تفقد حريتها في استخدام الضريبة الجمركية المربوطة إلا في حدود الربط. ولكل دولة عضو في المنظمة جدول خاص بها يسمى الجدول الوطني للتنازلات، تسجل فيه كل التعرفات الجمركية المربوطة وحدود الربط. ويترتب على تسجيل التعرفة الجمركية في هذا الجدول زوال حق الدولة في تجاوز حدود الربط، وتتحول طبيعة التعرفة من عمل سيادة انفرادي إلى تعرفة تعاقدية، وتصبح جزءاً لا يتجزأ من التزامات الدولة المعنية في ظل المنظمة. ومبدأ الربط متروك لمحض اختيار الدولة المعنية. فليس عليها أي التزام أن تربط تعرفة جمركية أو أكثر على ما تستورده من السلع. ومن حقها إذا وجدت أن ذلك من مصلحتها إبقاء تعاريفها الجمركية حرة دون ربط. ومن ثم فإن ربط التعرفة الجمركية يُعد تنازلاً من جانب الدولة المعنية، ويطلق على الجداول الوطنية اسم جداول التنازلات، وأن الدولة المعنية تقبل مختارة ربط تعرفة جمركية معينة عند حد معين إذا رأت أن مصلحتها الوطنية تبرر ذلك. وتتمثل المصلحة في حصولها على تنازلات مماثلة من الدول التي تتاجر معها.

وعندما تبدأ مفاوضات بين الطرفين، قد تنتهي بقبول العرض والطلب أو تعديلهما قليلاً أو كثيراً. ومتى تم الاتفاق أصبحت الدولة مرتبطة بتعرفة جمركية وأصبحت تلك البلدان مرتبطة بتعرفة جمركية على المنسوجات القطنية. وتسجل التعرفات عند تلك الحدود في الجداول الوطنية لكلا الطرفين، ومن المهم أن

نلاحظ أنه متى اتفق على ربط أية ضريبة جمركية وسجلت في جداول التنازلات الخاصة بكل دولة، فإن حقوق سائر الدول تصبح متعلقة بها، بمعنى أن أثر الربط لا يقف عند الدول التي قامت بالمفاوضات في المقام الأول، وإنما يمتد إلى سائر الأعضاء التي تستفيد من التخفيض المتفق عليه، وهو تطبيق **لمبدأ الدولة الأكثر رعاية**. وقد تنشأ ظروف تدعو الدولة التي التزمت بربط تعرفة جمركية معينة عند حدود معينة إلى رفع الضريبة إلى ما يجاوز حدود الربط، أو أن هذه الدولة ترغب في إلغاء الربط كلية. ففي هذه الحالة لابد لها من أن تعيد المفاوضات مع الدول التي اتفقت معها على الربط في المقام الأول، ومع الدول ذات المصلحة الجوهرية في السلعة محل الربط. وعليها أيضاً أن تلتزم بالإجراءات والمواعيد المنصوص عليها **في المادة ٢٨ من الغات**، الخاصة بتعديل أو سحب التنازلات السابقة. وعليها، أخيراً أن تقدم تنازلاً بديلاً عن التنازل الذي تريد تعديله أو سحبه، وإلا يكون للدول الأعضاء المعنية أن تسحب تنازلات معادلة في القيمة تقريبا لتلك التي عدلت أو الغيت. وعملية الربط هذه تتم في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تعقد بين الحين والآخر في منظمة التجارة العالمية مثل **جولة أوروغواي** أو **جولة طوكيو** أو **جولة كندي**. وهذه هي المناسبات التي تتقدم فيها كل دولة للدول الأخرى المتاجرة معها بطلبات وعروض طبقا لما تراه من مصلحتها. وهكذا تعقد المفاوضات من أجل التخفيض المتبادل للتعرفات الجمركية.

مدى نجاح الغات في تحرير التجارة:

إن تحرير التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية لا يعني حرية التجارة، وأن الدول الأعضاء في المنظمة غير ملزمة بأن تخفض التعرفة الجمركية وإنما يتم ذلك اختيارا في إطار المفاوضات الجماعية التي تعقد بين وقت وآخر تحت رعاية المنظمة التي نجحت في الوصول إلى تخفيض كبير في التعرفات الجمركية. خلال ثماني جولات للمفاوضات الجماعية، وكانت أهمها على وجه الاطلاق **جولة أوروغواي** الأخيرة، التي استمرت مدة تزيد على سبع

سنوات: من أيلول ١٩٨٦ إلى نهاية ١٩٩٣، وتم التوقيع على الاتفاقات التي أسفرت عنها في مدينة **مراكش** في ١٥ نيسان ١٩٩٤، ودخلت حيز التنفيذ اعتباراً من أول كانون الثاني ١٩٩٥. غير أن **جولة كندي**، التي عقدت في النصف الأول من الستينات، **وجولة طوكيو**، في النصف الثاني من السبعينات، كانتا أيضا من الجولات المهمة في سياق عملية التحرير. وقد ترتب على تلك الجولات المتعاقبة انخفاض كبير في التعرفات الجمركية. التي انخفضت من ٤٠% تقريبا عند إنشاء **الغات**، عام ١٩٤٧، إلى أقل من ٨% بعد **جولة أوروغواي**. ويرجع هذا النجاح، إلى كون التخفيض اختياريا ويركن إلى المصلحة المتبادلة.

وفي الوقت الذي نجحت فيه الدول الصناعية المتطورة في تخفيض التعرفة الجمركية لا تزال البلدان النامية غير مستعدة لتخفيض تعرفاتها الجمركية بسبب حاجتها إلى مثل تلك القيود في حماية صناعتها الوطنية، أو توفير إيراد لخزينة الدولة، أو ضغط الواردات لمعالجة عجز في ميزان المدفوعات. لذلك نجد أن الجولات التجارية المتعاقبة لم تترك أثرا ملموسا في تخفيض التعرفة الجمركية في البلدان النامية بالمقارنة مع ما أنجز في البلدان الصناعية. والبلدان النامية لا تجيد المناورة في سياسة «**خذ وهات**» في المفاوضات التجارية، وذلك تطبيقا **لمبدأ الدولة الأكثر رعاية**، ومعظم البلدان النامية تفضل «**الركوب المجاني**» والذي وصفت جدا له جولة **أوروغواي**، والتي أصرت على أن تقوم البلدان النامية بدورها في عملية تحرير التجارة الخارجية.

وهكذا لم تعد التعرفة الجمركية في البلدان الصناعية عقبة في وجه صادرات البلدان النامية، لا سيما وأن نسبة عالية من التعرفات الجمركية منخفضة جدا. وهذا لا يمنع من أن بعض السلع ما زال خاضعا لتعرفة جمركية مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع المعدل السائد في البلدان الصناعية. ولكن العقبة الحقيقية التي تعترض صادرات البلدان النامية في أسواق البلدان الصناعية تتمثل

في القيود الكمية وغير التعريفية، خصوصا في مجال السلع الزراعية والمنسوجات. أما التعرفات الجمركية التي تفرضها البلدان النامية على وارداتها فما زالت تتجاوز بدرجة كبيرة معدل ما هو سائد في الدول المتطورة، ومعظم التعرفات الجمركية ما زالت غير مربوطة، خصوصا خلال الفترة السابقة على جولة أوروغواي.

القيود الكمية:

لقد نصت أحكام **الغات** على تحريم القيود الكمية في المادة ١١، إلا في بعض الحالات الاستثنائية. ومن أهم هذه الاستثناءات حق الدول الأعضاء في فرض قيود كمية على الواردات لحماية ميزان المدفوعات، وهذا الحق منصوص عليه في المادة ١٢ من **الغات**. وعلى الرغم من أن هذا الاستثناء متاح لجميع الدول الأعضاء، والمستفيد الأكبر من هذا الاستثناء هي البلدان النامية، لأنها أكثر من غيرها تعرضا لحدوث عجز جسيم في ميزان مدفوعاتها. غير أن المادة ١٨ من **الغات**، التي تنص على «**المساعدات الحكومية للتنمية الاقتصادية**»، قد أجازت حق البلدان في الالتجاء إلى القيود الكمية لحماية ميزان المدفوعات من جهة والاعتراف بحق البلدان النامية في الالتجاء إلى القيود الكمية لحماية الصناعة الوطنية، سواء أكانت وليدة أم غير وليدة، طالما أن تلك الصناعة تعتبر ضرورية من وجهة نظر التنمية. وهذا يعني بأن الدول النامية غير ملزمة لفتح أسواقها أمام منافسة غير متكافئة مع صناعات البلدان المتقدمة النمو. فعضوية هذه الدول في **منظمة التجارة العالمية** لا تحرمها من استخدام التعرفة الجمركية لأي غرض تشاء، ولا تحرمها من استخدام القيود الكمية وغير التعريفية لحماية ميزان المدفوعات أو تشجيع التصنيع من أجل التنمية.

المعاملة بالمثل:

تستقبل الدول الصناعية نحو ٧٥% من مجمل صادرات البلدان النامية. والمسألة هنا هي: إلى أي حد ساعد **الغات واتفاقات أوروغواي** على خلق مناخ

أكثر استجابة للاحتياجات التنموية للبلدان النامية، بعيداً عن مبدأ التمييز الذي ينطوي على تمكين البلدان النامية النفاذ إلى أسواق التصدير على قدم المساواة مع البلدان الأخرى المصدرة إلى السوق نفسها، ويعرف ذلك **بشرط الدولة الأكثر رعاية**. ولا يقف الأمر عند حد المساواة في التعرفة الجمركية، بحيث تطبق التعرفة نفسها على السلعة نفسها أياً كان مصدرها، ولكنه يتجاوز ذلك إلى أية «**مزية أو امتياز أو تسهيل أو حصانة**»، كما يمتد إلى اجراءات الجباية وسائر الاجراءات الجمركية والرسوم والأعباء الأخرى التي تفرض على السلعة المستوردة. ولا يشترط لسريان هذا المبدأ أن تكون التعرفة مسجلة في الجدول الوطني للتنازلات. فإذا أعطت دولة لدولة أخرى أية مزية جمركية فإن تلك المزية تمتد تلقائياً، على بقية الدول. ولهذا المبدأ استثناءان مهمان: **الأول** يتعلق بنظام الأفضليات الجمركية لمصلحة البلدان النامية. و**الثاني** يتعلق بالتمييز من دولة لمصلحة دولة أخرى عضو في اتحاد جمركي أو منطقة للتجارة الحرة. ذلك أن أي تكتل اقليمي بين عدد من الدول ينطوي؛ في كل الحالات تقريباً، على تخفيض او الغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية فيما بين الدول الأعضاء في التكتل. وقد أجازت المادة ٢٤ من **الغات** الخروج على هذا المبدأ إذا اتخذ التكتل الاقتصادي صورة اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة، شريطة أن ينصب الغاء القيود الجمركية وغير الجمركية على النسبة العظمى من التجارة البينية. ولكن لا يلزم أن يجري تحرير القيود المفروضة على التجارة البينية فوراً، ويجوز أن يتم ذلك على مراحل خلال فترة معينة؛ من جهة وأن لا يترتب على الاتحاد الجمركي أو المنطقة الحرة أن تصبح الحواجز الجمركية وغير الجمركية المطبقة على الدول الأخرى غير الأعضاء في التكتل الاقليمي أعلى أو أشد تقييداً مما كانت عليه قبل انشاء الاتحاد الجمركي أو المنطقة الحرة من جهة أخرى.

لقد قامت مشروعات التكامل الاقتصادي كافة، على أساس المادة ٢٤ من **الغات**، التي تسمح بالخروج على **شرط الدولة الأكثر رعاية** لهذا الغرض. ولكن

يلاحظ أن الكثير من اتفاقات التكامل الاقتصادي لا تستوفي شروط تلك المادة، كما أنه يوجد العديد من الاتفاقات الثنائية التي تخالف مبدأ **الدولة الأكثر رعاية** دون أن ترقى إلى مستوى الاتحاد الجمركي أو منطقة التجارة الحرة، لذلك يتجه التفكير إلى إعادة النظر في المادة ٢٤ من **الغات** لتصبح أدق وأوضح من حيث شروطها الموضوعية والاجرائية، وعلى النحو الذي يضع حدا لإساءة تطبيقها.

والبعد الآخر غير شرط **الدولة الأكثر رعاية**. وهو مبدأ المعاملة الوطنية المنصوص عليه في المادة الثالثة من **الغات**، وينص على المساواة في المعاملة بين السلعة الوطنية والسلعة الأجنبية المماثلة فيما يتعلق بالضرائب الداخلية والقوانين واللوائح والإجراءات المحلية والمساواة المطلوبة تتصل فقط بالضرائب والقوانين واللوائح والإجراءات الداخلية. أما فيما يتعلق بالإجراءات الحدودية، سواء أكانت تعريفة جمركية أم قيدا غير تعريفي، فهي تنصب على السلعة المستوردة دون السلعة الوطنية، ولا محل للمساواة بين الاثنين عند الحدود. ولكن متى دفعت السلعة المستوردة ما عليها من رسوم جمركية أو استوفت شروط القيود غير التعريفية ودخلت اقليم الدولة المستوردة فلابد من معاملتها حينذاك على قدم المساواة مع السلعة الوطنية المماثلة في كل ما يتعلق بالرسوم والقوانين واللوائح والإجراءات الداخلية. وعليه يجوز فرض ضريبة استهلاك أو ضريبة قيمة مضافة على السلعة المستوردة دون فرض الضريبة نفسها على السلعة الوطنية المماثلة، ولا يجوز اخضاع السلعة المستوردة، بعد عبورها المنطقة الجمركية، لقانون أو لائحة أكثر تشددا مما يفرض على السلعة الوطنية المماثلة. والحكمة من مبدأ المعاملة الوطنية هو تساوي ظروف المنافسة بين السلعة الأجنبية المستوردة والسلعة الوطنية، بحيث لا تعامل الأولى معاملة أدنى من الثانية في كل ما يتعلق بالأمور الداخلية. ويضاف إلى ذلك أن مبدأ المعاملة الوطنية يعتبر نتيجة طبيعية لمنطق ربط الرسوم الجمركية. ولو أن **الغات** أجاز التمييز ضد السلعة الأجنبية فيما يتعلق بالضرائب الداخلية، لتمكنت كل دولة عضو أن تلغي أثر الربط بفرض ضريبة داخلية على السلعة المستوردة

دون فرض ضريبة معادلة على السلعة الوطنية، وكأنها بذلك أضافت إلى الرسوم الجمركية معادلتها لالتزامها بمبدأ الربط. ومبدأ المعاملة الوطنية غير مشروط بأن تكون السلعة المستوردة خاضعة لرسم جمركي مربوط، بل إنه يسري سواء كانت التعرفة الجمركية مربوطة أو غير مربوطة، وذلك تطبيقا لمبدأ المساواة في ظروف المنافسة بين السلعة المستوردة والسلعة الوطنية المماثلة لها.

البنية التنظيمية والإدارية لمنظمة التجارة العالمية:

لقد حددت المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية الشكل التنظيمي على النحو التالي:

- **المؤتمر الوزاري:** يُعد المؤتمر الوزاري أعلى أجهزة منظمة التجارة العالمية المسؤولة عن اتخاذ القرارات، وهو يتألف من ممثلي جميع الدول الأعضاء، ويجتمع مرة على الأقل كل سنتين، ويضطلع المؤتمر الوزاري بمهام المنظمة ويتخذ الإجراءات اللازمة لهذا الغرض، وله سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي يتعلق عليها أي من الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، إذا طلب ذلك أحد الأعضاء وفقا للمتطلبات الخاصة بصنع القرارات المشار إليها في اتفاقية إنشاء المنظمة وفي اتفاق التجارة متعدد الأطراف.
- **المجلس العام:** ويتألف من ممثلي جميع الدول الأعضاء، ويجتمع حسب الحاجة، ويضطلع المجلس العام بمهام المؤتمر في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته، أي خلال الستين الواقعتين بين اجتماعات المؤتمر، وهو الذي يضع قواعد إجراءاته ويقر قواعد الإجراءات للجان المختصة، وهو يتولى المهام التالية:

١- تسوية المنازعات المشار إليها في وثيقة التفاهم الخاصة بتسوية المنازعات. والجهاز تسوية المنازعات أن يعين لنفسه رئيسا وأن يضع قواعد إجراءاته حسبما تقتضي الضرورة للتوفيق بالمسؤوليات المذكورة.

٢ـ مراجعة آليات السياسة التجارية. ولجهاز مراجعة السياسة التجارية أن يعين لنفسه رئيسا وأن يضع قواعد اجراءاته حسبما تقتضي الضرورة للنهوض بمهامه.

٣ـ اقرار الموازنة السنوية للمنظمة بأغلبية الثلثين، على أن تتضمن هذه الأغلبية أكثر من نصف أعضاء المنظمة.

ـ **المجالس المساعدة:** يساعد المجلس العام في أعماله مجالس مساعدة وعددها ثلاثة هي: **الأول: مجلس شؤون التجارة في السلع**، ويشرف على سير اتفاقات التجارة متعددة الأطراف. و**الثاني: مجلس شؤون التجارة في الخدمات**، ويشرف على تنفيذ واادارة الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات. و**الثالث: مجلس شؤون حقوق الملكية الفكرية**، ويشرف على تنفيذ اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية. وتكون العضوية مفتوحة في هذه المجالس لممثلي جميع الدول الأعضاء، وتجتمع هذه المجالس حسب الضرورة للقيام بمهامها. وللمجالس الثلاثة سالفة الذكر الحق في أن تنشئ أجهزة نوعية وفرعية لها حسب الضرورة، ويضع كل من هذه الأجهزة الفرعية القواعد الناظمة لها، وتخضع هذه القواعد لموافقة المجلس المشرف عليها.

ـ **لجان المؤتمر الوزاري** وهي: **لجنة للتجارة والتنمية ولجنة لقيود ميزان المدفوعات ولجنة للميزانية والمالية والادارة**، تقوم بالمهام الموكلة اليها بموجب اتفاقية انشاء **منظمة التجارة العالمية** واتفاقات التجارة متعددة الأطراف، وبأي مهام اضافية يُعهد بها المجلس العام. وللمؤتمر الوزاري أن ينشئ أي لجان اضافية لأداء ما يراه مناسبا من مهام، وتكون العضوية في كل هذه اللجان مفتوحة لممثلي جميع الدول الأعضاء.

ـ **أمانة المنظمة:** أجازت **المادة السادسة** من اتفاقية انشاء المنظمة، احداث أمانة للمنظمة يرأسها مدير عام يُعينه المؤتمر الوزاري ويُعين المدير العام

موظفي الأمانة وبحدد واجباتهم وشروط خدمتهم وفقا للقواعد التي يعتمدها المؤتمر الوزاري. وتكون مسؤوليات المدير العام ومسؤوليات موظفي الأمانة من حيث طبيعتها مسؤوليات دولية بحتة. وليس لهم جميعا أن يقبلوا في معرض قيامهم بواجباتهم تعليمات من أي حكومة أو جهة أخرى خارج المنظمة، وعليهم أن يمتنعوا عن أي عمل قد يعكس بصورة سلبية على مركزهم كموظفين دوليين. وهناك أربعة نواب يساعدون المدير العام، ويبلغ عدد موظفي الأمانة حاليا ٥٠٠ موظف من مختلف الجنسيات.

الوضع القانوني لمنظمة التجارة العالمية:

لقد حددت المادة الثامنة من اتفاقية انشاء المنظمة المركز القانوني لمنظمة التجارة العالمية من حيث:

- يكون للمنظمة شخصية قانونية، وعلى كل عضو من أعضائها أن يمنحها الأهلية القانونية اللازمة لمباشرة مهامها.
- تمنح كل دولة عضو ما يلزم للمنظمة من امتيازات وحصانات لمباشرة مهامها.
- تمنح كل دولة عضو لموظفي المنظمة ومجلس الأعضاء الامتيازات والحصانات التي تكفل استقلالية ممارستهم لوظائفهم المتصلة بالمنظمة.
- تكون الامتيازات والحصانات التي يمنحها العضو إلى المنظمة وإلى موظفيها وإلى ممثلي أعضائها مثل الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في اتفاقية امتيازات وحصانات الوكالات المتخصصة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٧.
- للمنظمة أن تعقد اتفاقا لمقرها الرئيسي. ويقع مقر منظمة التجارة العالمية حاليا في جنيف – سويسرا.

وينص الاتفاق على أن **منظمة التجارة العالمية** تتخذ القرارات عن طريق توافق الآراء. ويُعد الاجماع متحققاً عندما يتخذ القرار **دون معارضة** أي من الدول الأعضاء. وعندما يتعذر تحقيق الاجماع فإن اتفاقية انشاء المنظمة تنص في **مادتها التاسعة** على اتخاذ القرار عن **طريق الأغلبية**، حيث يكون لكل بلد **صوت واحد**، خلافاً لما يجري في المؤسسات المالية الدولية، والتي تعمل حسب نظام التصويت المرجح، حيث يكون لبعض البلدان أصوات أكثر مما لغيرها.

وطبقاً **للمادتين التاسعة والعاشرة** من الاتفاقية، فإن هناك شروطاً خاصة للتصويت عند اتخاذ القرارات في حالات: تفسير أحكام أي من الاتفاقيات يحتاج إلى موافقة أغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء. أما التعديلات بصورة عامة فتحتاج إلى أغلبية ثلثي الأعضاء، وذلك باستثناء التعديلات التي تتطلب لكي تكون نافذة المفعول، موافقة جميع الدول الأعضاء. وهي التعديلات التي يتم ادخالها على الأحكام الواردة في اتفاقية انشاء **منظمة التجارة العالمية** والمتعلقة بالتعديلات واتخاذ القرارات بالاضافة إلى التعديلات التي يتم ادخالها على أحكام **مبدأ الدولة الأكثر رعاية** الواردة في اتفاقية «**الغات**» ١٩٩٤ والاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات واتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية فضلاً عن **الاعفاء المؤقت** لبلد عضو من التزامات **منظمة التجارة العالمية** فانه يتطلب أغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء. وعلى الرغم من هذه الأحكام، فإنه من المتوقع أن يستمر اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الهامة بتوافق الآراء الذي يمنع استبداد الأغلبية خاصة عندما يكون جزء لا يستهان به من الآراء معارضاً بشدة للقرار المراد اتخاذه.

النظام التجاري متعدد الأطراف:

يركن النظام التجاري متعدد الأطراف في «الغات» إلى أربع قواعد هي:

الأولى: أن تطبق الدول الأعضاء سياسات تجارية تحررية مفتوحة، ولكنها تتيح لها **حماية انتاجها الوطني من المنافسة** الأجنبية، شريطة أن تتوافر مثل هذه

الحماية من خلال التعرفة الجمركية التي يجب ابقاؤها في مستويات منخفضة. ولهذه الغاية، فانها تحظر على البلدان الأعضاء استخدام **القيود الكمية إلا في حالات محدودة**. وقد تعززت قاعدة الحد من استخدام القيود الكمية في **جولة أورغواي**.

الثانية: وتقضي بتخفيض وإلغاء التعرفة الجمركية والحواجز الأخرى التي تواجه التجارة من خلال المفاوضات متعددة الأطراف. وقد أدرجت التعرفات المخفضة في جداول التنازلات لكل بلد بحسب البند الجمركي. وتعرف الأسعار المبينة في هذه الجداول بالمعدلات المربوطة، والدول الاعضاء ملزمة بعدم رفع التعرفة بنسبة أعلى من معدلات التعرفة المربوطة والمبينة في جداولها.

أما القاعدة الثالثة: وتقضي بأن على الدول الأعضاء مزاولة تجارتها دون تمييز بين دول الاستيراد ودول التصدير، وهذه القاعدة واردة في **مبدأ الدولة الأكثر رعاية**، ويستثنى من هذه القاعدة حالات الافضليات المقررة في ترتيبات اقليمية.

والقاعدة الرابعة: وتعرف بقاعدة **المعاملة الوطنية**. وهي توجب على الدول الأعضاء ألا تفرض على السلع المستوردة، بعد أن تكون قد دخلت أسواقها المحلية ودفعت الرسوم الجمركية على الحدود، **أية ضرائب محلية** مثل ضريبة **المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة بنسب أعلى من النسب التي تفرضها على منتجاتها المحلية المماثلة.**

شروط العضوية في منظمة التجارة العالمية

لقد حددت المادتين **الحادية عشر والثانية عشرة** من اتفاقية انشاء المنظمة شروط العضوية في **منظمة التجارة العالمية** والتي تتجلى بـ:

١ـ الدول الأعضاء في المنظمة هي الدول الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الغات ١٩٤٧، اعتباراً من تاريخ نفاذ الاتفاقية الحالية، وذلك بقبولها الاتفاقية

الحالية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف المرفقة باتفاقية **الغات** ١٩٩٤.

٢ـ لا يطلب من البلدان الأقل نموا المعترف بها من الأمم المتحدة أن تقدم تعهدات أو تنازلات إلا في الحدود التي تتفق مع مرحلة تنمية كل منها واحتياجاتها المالية والتجارية، أو امكاناتها الإدارية والمؤسسية.

٣ـ تستطيع الدول غير الأعضاء في الغات ١٩٤٧ أن تصبح أعضاء في منظمة التجارة العالمية عن طريق التفاوض على الانضمام. ويجب عليها خلال تلك المفاوضات الموافقة على اتخاذ الخطوات اللازمة **لتعديل تشريعاتها** الوطنية لتتفق وقواعد الاتفاقات متعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك يجب عليها التعهد بتخفيض التعرفة الجمركية وتعديل أنظمتها لتسهيل **وصول والخدمات الأجنبية إلى أسواقها**. وغالباً ما يشار إلى هذا التعهدات على أنها «**ثمن تذكرة الدخول**» التي تخول البلد المنضم **الانتفاع من التخفيضات** في التعرفة الجمركية والالتزامات الأخرى التي تعهدت بها الدول الأعضاء في السابق وفقا **لمبدأ الدولة الأكثر رعاية**.

٤ـ يتخذ المؤتمر الوزاري قرارات الانضمام، ويوافق على شروط الانضمام بأغلبية **ثلثي أعضاء المنظمة**.

لقد بلغ عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية ١٤٦ عضوا من بينهم ١١ دولة عربية هي: **البحرين ـ الكويت ـ المغرب ـ تونس ـ جيبوتي ـ موريتانيا ـ مصر ـ قطر ـ الإمارات ـ الأردن ـ سلطنة عمان**. ويبلغ عدد الدول المنظمة بصفة مراقب ٣٢ دولة منها ٥ دول عربية هي: **الجزائر والمملكة العربية السعودية ولبنان والسودان واليمن**. وهي كلها دول يجب أن تنتهي من المفاوضات لحصولها على العضوية الكاملة للمنظمة **خلال خمس سنوات من تاريخ انتسابها**. كذلك تقدمت كل من **سورية وليبيا** بطلب للانضمام إلى المنظمة.

هذا وتجيز شروط الانضمام إلى المنظمة، للدول الأعضاء بوضع استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن إطار واضح بحيث يسمح بالتنبؤ بشكل أكبر، وأن عملية الانضمام إلى منظمة التجارة ليس هدفا بحد ذاته وانما وسيلة تسهم في تحقيق الأهداف التنموية. وعند الوصول إلى قناعة بالانتساب إلى المنظمة، فإن عملية التفاوض معها ستكون صعبة وطويلة وتتطلب اعدادا جيدا للفريق المفاوض، الذي سيدخل في مفاوضات شاقة مع الدول الأعضاء في المنظمة والتي يمكن أن تؤثر على مجموع السياسات الاقتصادية والتجارية للدولة لعدة سنوات. وهناك خطوات لابد من اجتيازها عندما ترغب الدولة بالانضمام إلى **منظمة التجارة العالمية** تتمثل بـ:

١ـ تقديم طلب الانضمام إلى سكرتارية المنظمة وفق **المادة ١٢** من **اتفاقية مراكش** لتأسيس **منظمة التجارة العالمية**. حيث يتم توزيع الطلب على الدول الأعضاء في المنظمة وعلى **المجلس العام** لاتخاذ قرار بشأن تشكيل مجموعة العمل التي تفحص طلب العضوية فيما إذا كان مطابقا لشروط الانضمام للمنظمة أم لا. ويتم تحديد جدول زمني لمفاوضات الانضمام. ويحق لكل عضو في المنظمة أن يبدي وجهة نظره في طلب الانضمام.

٢ـ يمكن للدولة أن تتقدم بطلب مراقب ويعرض طلبها على **المجلس العام** وبعد اقراره تكتسب الدولة صفة المراقب وعندها يصبح من حقها المشاركة في الاجتماعات دون الدخول في إجراءات المفاوضات لاكتساب العضوية. والهدف من ذلك اطلاع العضو المراقب على النشاط اليومي للمنظمة. وصفة المراقب هي مؤقتة لفترة ثلاث سنوات، تبدي بعدها رغبتها في الانضمام من عدمه. كما يمكن تجديد فترة المراقب إذا رأى **المجلس العام** ذلك.

٣ـ يرأس مجموعة العمل أحد الخبراء الملمين بشؤون وموضوعات التجارة العالمية. وغالبا ما يكون المفاوضين من ممثلي الدول الأعضاء لدى منظمة

التجارة العالمية، ويتم اختيارهم بشكل شخصي ولا يُمثل الدولة التي يحمل جنسيتها.

٤ـ يتم التشاور مع الدولة طالبة الانضمام بشأن البرنامج الزمني لتقديم مذكرة السياسة التجارية.

٥ـ تقوم الدولة طالبة الانضمام بتقديم مذكرة عن السياسة التجارية، تتضمن شرحاً لنظام التجارة الخارجية. المعمول به، وعرض لواقع الجهاز الإداري للتجارة الخارجية بالإضافة إلى تقديم مذكرة تتضمن مدى تطابق نظام التجارة الخارجية المطبق لديها مع اتفاقيات التجارة العالمية.

لقد أعدت سكرتارية المنظمة مذكرة ونماذج انضمام تتعلق بالزراعة والتجارة والخدمات **وحقوق الملكية الفكرية**. وتساعد هذه النماذج في تقديم عرض الدول لسياستها التجارية أمام الدول الأعضاء بشكل يُسهل مقارنة السياسات الحالية مع قواعد السلوك التجاري وفقاً لاتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف.

٦ـ تُعرض مذكرة السياسة التجارية التي تُعدها الدولة الراغبة بالعضوية ويتم تسليمها إلى سكرتارية المنظمة والتي بدورها تعممها على الدول الأعضاء، تمهيداً لمناقشتها خلال الاجتماع الأول لمجموعة العمل والاجتماعات التالية، حيث يتم توجيه الأسئلة الشفوية والكتابية للدولة الراغبة بالعضوية بهدف استيضاح كل الجوانب التي تتعلق بسياستها التجارية وخططها المستقبلية، بغية تعديل أو تغيير بعض هذه السياسات لتتسق مع اتفاقيات التجارة العالمية وما تضمنته من قواعد والتزامات.

تثبيت التعرفة الجمركية:

بعد عرض السياسة التجارية للدولة طالبة العضوية، تبدأ عملية التثبيت الجمركي الذي يتم توزيعه على الدول الأعضاء، تمهيداً لبدء مفاوضات ثنائية أو

جماعية، وفي اطارها تقدم الدول الأعضاء طلبات للدولة الراغبة بالعضوية بهدف تثبيت التعرفة الجمركية للسلع التي تصدرها بدءا من الصفر، أو ما يقارب ذلك. وعلى التوازي يحق للدولة طالبة العضوية أن تتقدم بعرض التثبيت الجمركي بثلاث أشكال وهي:

الأول: تثبيت جمركي عام على البنود ١٠% أو ١٥% الخ.

الثاني: تثبيت جمركي على مجموعات من السلع بحيث يتم تقسيم البنود الجمركية إلى ثلاث أو أربع أو خمس.. الخ مجموعات ولكل مجموعة حدود معينة يمكن أن يُراعى فيها ظروف وطبيعة كل مجموعة من حيث: حماية الانتاج الوطني، وتوفير احتياجات الصناعة القائمة والمستقبلية، ويمكن أن تحدد البنود الجمركية المطلوب حمايتها، بهدف أن تكون حدود التثبيت مرتفعة وبما لا يتسبب في تخفيض الحصيلة الجمركية، التي تشكل في بعض الدول النامية مورداً هاماً للخزينة، ولتحقيق هذا الهدف يمكن إعادة هيكلة التعرفة الجمركية بخفض بعض بنودها وزيادة البعض الأخر، بحيث لا تؤثر التعرفة الجمركية الجديدة على بعض قطاعات الاقتصاد الوطني، وعلى معدلات نمو الناتج الاجمالي ولا يؤثر على ميزان المدفوعات وسوق العمل.

الثالث: تثبيت جمركي بند بند على غرار الطريقة السابقة دون التقيد بمجموعات معينة.

ومن حيث المبدأ لا تهتم الدول الأعضاء في المنظمة بالطريقة التي تختارها الدولة طالبة العضوية بقدر ما تهتم بالمستوى الأدنى الممكن قبوله للسلع التي ترغب بتصديرها إلى تلك الدول، ويراعى عند تقديم العرض من الدولة الراغبة في العضوية وضعها الاقتصادي وما تعانيه من تحديات تعترض مسار التنمية فيها. ويجري تثبيت التعرفة الجمركية بموجب ثلاث طرق:

١ـ التثبيت على النسب الحالية.

Damascus University

المنافسة بالإضافة إلى دراسة الآثار التي ستترتب على الاقتصاد الوطني فضلاً عن مراعاة التحرير التدريجي للتعرفة الجمركية.

تحرير التجارة الخارجية:

تسود فكرة مفادها بأن العضوية في «**منظمة التجارة العالمية**» تفترض الغاء جميع القيود المفروضة على التجارة الخارجية، سواء كانت في صورة تعرفة جمركية أو في صورة قيود كمية أو قيود أخرى غير تعريفية. مما يعني نظرياً تجريد البلدان النامية من أهم أسلحتها لحماية الصناعة الناشئة لديها. فإزالة القيود على الواردات تعني فتح الباب على مصراعيه أمام تدفق السلع الصناعية للدول المتطورة، التي تمتلك قدرات تكنولوجية ومالية وتسويقية هائلة قياساً بالبلدان النامية. أي أن العضوية في **منظمة التجارة العالمية** تعرض البلدان النامية لمعركة خاسرة سلفاً، وهذه الفكرة لا تصمد طويلا أمام النقد. **فالغات** يميز بين نوعين من القيود التي تفرض على التجارة الدولية: **الأولى التعرفة الجمركية، والثانية القيود الكمية وغير التعريفية**، والأخيرة محظورة بحكم المادة ١١ من **الغات**. وأما التعرفة الجمركية فليس هناك التزام على الدول الأعضاء سواء كانت نامية أو غير نامية لإلغائها أو تخفيضها. وهذا يعني عمليا أن البلدان النامية حرة في أن تفرض تعرفة جمركية على الواردات التي لا تخضع لتعرفة، ولها أن ترفع التعرفة الجمركية إلى أي مستوى تشاء ولأي غرض تشاء، سواء كان ذلك لحماية صناعتها الوطنية أو لتوفير إيراد لخزينة الدولة أو لعلاج عجز في ميزان المدفوعات. وهذه القاعدة ما زالت سارية بعد إنشاء **منظمة التجارة العالمية**.

دور منظمة التجارة العالمية في مكافحة سياسة الإغراق

يُعد الإغراق من أهم أشكال المنافسة غير العادلة، والذي يعني بيع السلع الأجنبية بسعر أقل من السعر الذي تباع به عادة في بلد المنشأ. غير أن الإغراق لا يتحقق لمجرد أن السلعة تباع أقل من سعرها في بلد المنشأ، بل يتعين أن

يتوافر شرطان آخران: **الأول** أن يؤدي بيع السلعة الأجنبية بسعر منخفض إلى إحداث ضرر ملموس بالصناعة المحلية، يتمثل في انخفاض المبيعات أو الأرباح أو العمالة في صناعة محلية قائمة؛ **والثاني** ثبوت وجود علاقة سببية بين بيع السلعة المستوردة بسعر منخفض عن سعرها في بلد المنشأ وما حدث من أضرار للصناعة المحلية. ذلك أن انخفاض المبيعات أو الأرباح أو العمالة قد يكون راجعاً إلى سبب آخر غير الإغراق، كأن يعاني البلد المستورد من الكساد الاقتصادي وإذا ما ثبت أن بلد المنشأ مارس سياسة الإغراق فإن من حق البلد المستورد فرض رسوم جمركية إضافية ضد الإغراق معادلة للفرق بين سعر البيع في بلد المنشأ وسعر البيع في البلد المستورد. وتنص المادة المتعلقة بمواجهة الإغراق على بقاء رسوم مواجهة الإغراق طالما كان ذلك ضرورياً، ولكن على البلد المستورد مراجعة تلك الرسوم بعد مدة معقولة للتأكد فيما إذا كانت الأسباب التي أدت إلى فرض التعرفة المضادة ما زالت قائمة. وفي كل الأحوال فإن التعرفة تبقى لمدة لا تزيد على خمس سنوات من تاريخ فرضها، إلا إذا ثبت من المراجعة قبل انتهاء تلك المدة أن أسباب فرضها ما زالت قائمة.

وبتلك الطريقة تفرض تعرفة مواجهة الإغراق، ومن حق البلد المستورد إجراء تحقيق للتأكد من توافر شروط فرض التعرفة، وعليها الاستماع، إلى وجهة نظر البلد المصدر. يضاف إلى ذلك أن اجراء التحقيق يستوجب أن يكون بناء على طلب صادر من منتجين محليين، بمن فيهم من يؤيدون فرض التعرفة ومن يعارضونها، على أن يكون نصيب المؤيدين والمعارضين من الانتاج أكثر من نصف ناتج الصناعة الوطنية وأن يمثل المؤيدون ٢٥% على الأقل من هذا الناتج. ويجوز في بعض الحالات أن تباشر السلطات المختصة التحقيق دون طلب من المنتجين في صناعة محلية.

وفرض تعرفة مضادة للإغراق ليس بالمسألة السهلة، بل يخضع لشروط متعددة يتعين على البلد المستورد استيفاؤها قبل فرض التعرفة. ومتى استوفيت تلك الشروط يكون للدولة المستوردة الحق في فرض التعرفة المضادة للإغراق

حتى وإن كانت سلعة الإغراق خاضعة لتعرفة جمركية مربوطة: أي أن الإغراق يسمح بتجاوز حدود الربط.

ولكن عملياً كثيراً ما يحصل أن تطبق إحدى الدول تعرفة مضادة للإغراق دون استيفاء الشروط الموضوعية، إما جهلاً بتلك الشروط وإما بسبب العجز عن استيفائها. ومثال ذلك عدم وجود دليل كاف على السعر الذي تباع به السلعة في البلد المصدر أو عدم إخطار هذا البلد قبل بدء التحقيق، أو تجاوز هامش الإغراق، أو غير ذلك. وفي حالات أخرى ترتفع الأصوات بالشكوى ضد ما يسمونه الإغراق وهو ليس كذلك، بل مجرد منافسة مشروعة بين واردات من سلعة معينة تباع بسعر منخفض بالمقارنة مع سعر السلعة المحلية، وقد لا يكون انخفاض سعر السلعة المستوردة بسبب الإغراق وإنما بسبب الإنتاجية العالية للدول المصدرة، مما يسمح لها بالبيع بسعر منخفض سواء في سوقها المحلية أو في أسواق التصدير. وفي مثل هذه الحالات لا تكون الحماية بفرض تعرفة مضادة للإغراق، لأن شروطه غير متوافرة، ولكن يجوز للدولة المستوردة أن تفرض قيوداً على الواردات من السلعة بناء على اتفاق الأحكام الوقائية.

المنافسة غير العادلة:

إن المنافسة غير العادلة تعني بأن السلعة المستوردة تتمتع بدعم يمكن من بيعها في سوق الدولة المستوردة بسعر أقل من السعر الذي كان يمكن أن تباع به لولا وجود هذا الدعم. وفي هذه الحالة يكون للدولة المستوردة الحق في فرض تعرفة مضادة للدعم تسمى رسماً تعويضياً، وهي شبيهة بالتعرفة المضادة للإغراق من حيث وجوب توافر شروط موضوعية مثل الدعم والضرر الملموس والعلاقة السببية بين الدعم والضرر، وذلك بالإضافة إلى شروط إجرائية منصوص عليها في الاتفاق بشأن الدعم والإجراءات التعويضية.

وعلى الرغم من وجود قواسم مشتركة بين الرسوم التعويضية والتعرفة المضادة للإغراق من حيث الشروط الموضوعية والإجرائية، ثمة وجود خلاف

عديدة بين الاثنين. ويرجع ذلك، بصفة أساسية، إلى أن الإغراق سلوك تلجأ إليه المشروعات الخاصة للحصول على مزية تنافسية غير عادلة في أسواق التصدير، ومن ثم فإن المادة الخاصة بالإغراق تقتصر على وضع الشروط الموضوعية والإجرائية التي يمكن أن تلجأ إليها الدولة المستوردة لمقاومة هذا النوع من المنافسة. أما الدعم فهو عمل تقوم به الحكومة أو الهيئات العامة. لذلك نجد أن الاتفاق بشأن الدعم لا يقف عند حد تمكين الدولة المستوردة من حماية صناعتها من هذا السلوك، بل يتجاوز ذلك إلى وضع قواعد السلوك والانضباط التي تلتزم بها الدولة الداعمة. وتطبيقا لذلك نلاحظ أن الاتفاق بشأن الدعم يفرق بين ثلاثة أنواع من الدعم يتمثل بـ:

النوع الأول: الدعم المحظور إطلاقا: وهو الدعم الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على سير التجارة الدولية، ويكون إما لسلعة تصديرية، بأن تعطيها الدولة دعما يتوقف مقداره على الكمية أو القيمة المصدرة من السلعة؛ وإما لسلعة منتجة محليا لإحلالها محل الواردات، ويتوقف على نسبة المكون المحلي. وسواء أكان الدعم لسلعة تصديرية أم لسلعة تحل محل الواردات، فإن الاتفاق يعطي الحق للدولة الشاكية في اتخاذ إجراءات مضادة للدعم. وقد يكون الاجراء فرض تعرفة مضادة للدعم، وقد يكون بعرض الأمر على مجموعة دائمة من الخبراء أنشئت خصيصا لهذا الغرض. وإذا ما اقتنعت الأخيرة بأن الدعم محل الشكوى تتوافر فيه شروط الدعم المحظور إطلاقا، فإنها تطالب الدولة الداعمة بإلغاء الدعم.

النوع الثاني: الدعم المباح: وهو الدعم الذي لا يمنح لسلعة أو صناعة معينة، ومنه، مثلا: الدعم الناشئ عن قيام الدولة ببناء طريق أو محطة كهرباء، مما يعود بالفائدة على صناعات وأنشطة اقتصادية مختلفة. ويدخل أيضا في باب الدعم المباح الدعم الذي يعطى لسلعة أو صناعة إذا كان في اطار مساعدة مراكز البحوث في تلك السلعة أو الصناعة أو بهدف تقديم العون لمنطقة تعاني من الركود الاقتصادي أو في اطار تعديلات تقتضيها المحافظة على البيئة.

النوع الثالث: الدعم المشروط: وهو يختلف عن الدعم المحظور من حيث أنه يكون سهلا للشكوى إذا ترتب عليه ضرر ا ملموسا بالصناعة المحلية لدولة أخرى، أو احتمال ضرر جسيم أو فوات منفعة كانت الدولة [illegible] الحصول عليها نتيجة التزامات تقع على عاتق الدولة المدعمة في إطار المنظمة العالمية **منظمة التجارة العالمية**. ومثال ذلك أن تلتزم احدى الدول [illegible] التعرفة الجمركية على سلعة مستوردة عند حد معين، غير أن هذا الربط تتلاشى أو تتكمش من جراء اعطاء دعم لسلعة منتجة محليا تنافس مع السلعة المستوردة المتمتعة بربط التعرفة الجمركية عليها.

وهكذا فإن الاتفاق بشأن الدعم والاجراءات المضادة يحتوي على كثير من التفاصيل، وهو في ذلك يختلف تماما عن النص المتعلق بالإغراق. وفي كل حال فإن الدول النامية تتمتع باستثناءات عديدة من أحكام هذا الاتفاق. والاتفاق يفرق في هذا الصدد بين ثلاثة مجموعات من الدول النامية: **المجموعة الأولى**، وهي أقل البلدان نموا بحسب تصنيف الأمم المتحدة؛ والمجموعة الثانية هي البلدان النامية التي لا يصل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي إلى ١٠٠٠ دولار، ويقدر عددها بعشرين دولة؛ والمجموعة الثالثة هي باقي البلدان النامية. وأن البلدان الأقل نموا، البلدان العشرين يجوز لها أن تدعم صادراتها أو صناعاتها المحلية المتنافسة مع الواردات دون أن يكون للدول الأخرى الحق في فرض اجراءات مضادة للدعم.

الحماية من المنافسة الضارة:

لم يجز الغات، في المادة [illegible] من المنافسة [illegible] إغراق أو دعم وإنما يتمثل في حصول زيادة كبيرة [illegible] معينة، ويترتب على تلك الزيادة ضررا جسيما أو تهديدا بضرر جسيم للصناعة المحلية المماثلة. إذ أن الدولة المصدرة لتلك السلعة لا تلجأ إلى وسائل غير مشروعة لزيادة صادراتها، وإنما تحدث تلك الزيادة في ظروف لا تنطوي على

سلوك جائر. وقد تكون زيادة الواردات راجعة إلى زيادة كبيرة في الطاقة الانتاجية من تلك السلعة **في الدولة المصدرة، وقد تكون راجعة إلى كساد فيها أدى إلى انخفاض الطلب الداخلي** وأرادت الصناعة المعنية تعويضه بزيادة الصادرات. وفي مثل هذه الحالة، أجاز اتفاق الأحكام الوقائية للدولة المستوردة أن تحمي نفسها ضد هذا الفيض من الواردات بشرط اثبات حدوث ضرر جسيم أو تهديد بضرر جسيم ووجود علاقة سببية بين تضخم الواردات والضرر الجسيم. ولكن يلاحظ أن تقييد الواردات تطبيقاً للشرط الوقائي يختلف عن التقييد في حالة الإغراق أو الدعم غير المشروع من ناحيتين مهمتين تعودان كلتاهما إلى أن الدولة المصدرة بريئة من أية منافسة غير عادلة: **الناحية الأولى** هي أنه لا يجوز الالتجاء إلى الشرط الوقائي إلا إذا كان الضرر جسيماً ولا يكفي مجرد الضرر الملموس، كما هو الحال بالنسبة للإغراق والدعم غير المشروع؛ **والناحية الثانية** هي أن الدولة التي تلجأ إلى استخدام الشرط الوقائي ملتزمة بتعويض الدولة المصدرة عما لحقها من آثار سلبية بسبب تقييد صادراتها دون جرم ارتكبته، وهذا أيضاً يختلف عن الحكم في حالات الإغراق أو الدعم غير المشروع.

ومتى توافرت شروط الحماية ضد الزيادة الكبيرة في الواردات يكون للدولة المستوردة الحق في فرض تعرفة جمركية مضادة للمنافسة الضارة، وذلك بالقدر الذي يمنع الضرر. ويجوز لها كذلك أن تفرض قيوداً كمية على الواردات من السلعة محل الشكوى، على ألا تكون الحصة المسموح بها من السلعة أقل من متوسط الواردات خلال ثلاث سنوات سابقة عادية.

ومن أجل الالتفاف على **المادة ١٩ من الغات** قبل تنفيذ اتفاق الأحكام الوقائية، كانت الدول الصناعية الكبرى، تلجأ إلى ما يسمى **بالاجراءات الرمادية** لاقناع الدول المصدرة بالامتناع طواعية عن زيادة صادراتها عن حد معين، أو ما يسمى **بالتقييد الاختياري** للصادرات. ومن شأن هذه الترتيبات تقييد قدرة البلدان الأكثر كفاءة في سلعة معينة على التنافس مع السلعة المحلية المماثلة. وقد

شاعت هذه الصورة من صور التقييد خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وخصوصاً ضد الصادرات **اليابانية والكورية** من السيارات والسلع الالكترونية إلى **الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية**، واصبح يطلق عليها اسم **الاجراءات الرمادية** بمعنى أنها لا هي **بالبيضاء**، بأن تكون متفقة مع أحكام الغات، ولا هي **بالسوداء**، بأن تنطوي على مخالفة صريحة لها، وإنما تقع في منزلة بين المنزلتين هي **المنطقة الرمادية**. وقد تضمن اتفاق الأحكام الوقائية أحكاماً صريحة لم تكن موجودة في **المادة ١٩ من الغات**، وهي تقضي بتحريم **الاجراءات الرمادية**.

ويلاحظ أن ممارسة أية دولة لحقها في اتخاذ اجراءات مضادة للإغراق أو الدعم أو المنافسة الضارة لا تتوقف على وجود قانون محلي منظم لاستخدام هذه الرخصة. فإن حق الدول الأعضاء ثابت بالاتفاقيات الدولية. ولكن هناك مزايا من وجود قانون وطني في هذا الصدد، لا تتمثل فقط في اعطاء كل صاحب مصلحة، فرصة للاحاطة بالشروط الموضوعية والاجرائية التي ينبغي مراعاتها، ولكن أيضاً في تحديد جهة الاختصاص وتكوين كادر فني متخصص يقوم بجمع البيانات والمعلومات اللازمة، ومباشرة التحقيق عند اللزوم، وإسداء النصيحة لأصحاب الشان فيما إذا كانت شروط الممارسة الضارة متوافرة أو غير متوافرة.

آليات تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية في ظل منظمة التجارة العالمية

إن البلدان النامية بوصفها مستوردة للسلع الصناعية، فإن عضويتها في **منظمة التجارة العالمية** لا تمنعها من استخدام الرسوم الجمركية لأي غرض تشاء، إلا أن تكون قد قبلت طواعية واختياراً ربط التعرفة الجمركية عند حد معين. وأن تلك العضوية لا تمنعها من فرض القيود الكمية على الواردات

لحماية ميزان مدفوعاتها أو صناعاتها الوطنية. كما أنها تعطي كل دولة الحق في حماية اقتصادها ضد المنافسة غير العادلة أو الضارة.

إن البلدان الصناعية تستقبل نحو ٧٥% من مجمل صادرات البلدان النامية. الأمر الذي يعني عمليا بأن **الغات واتفاقات أوروغواي** ساعدت على خلق مناخ أكثر استجابة للاحتياجات التنموية للبلدان النامية، بعيدا عن مبدأ التمييز الذي ينطوي على تمكين البلدان النامية النفاذ إلى أسواق التصدير على قدم المساواة مع البلدان الأخرى المصدرة إلى السوق نفسها، ويعرف ذلك بشرط **الدولة الأكثر رعاية**. ولا يقف الأمر عند حد المساواة في التعرفة الجمركية، بحيث تطبق التعرفة نفسها على السلعة نفسها أيا كان مصدرها، ولكنه يتجاوز ذلك إلى أية «**مزية أو امتياز أو تسهيل أو حصانة**»، كما يمتد إلى اجراءات الجباية وسائر الاجراءات الجمركية والرسوم والأعباء الأخرى التي تفرض على السلعة المستوردة. ولا يشترط لسريان هذا المبدأ أن تكون التعرفة مسجلة في الجدول الوطني للتنازلات. فإذا أعطت دولة لدولة أخرى أية مزية جمركية فإن تلك المزية تمتد تلقائيا، إلى كل البلدان التي تتاجر معها. ولهذا المبدأ استثناءان مهمان: **الأول** يتعلق بنظام الأفضليات الجمركية لمصلحة البلدان النامية. و**الثاني** يتعلق بالتمييز من دولة لمصلحة دولة أخرى عضو في اتحاد جمركي أو منطقة للتجارة الحرة. ذلك أن أي تكتل اقليمي بين عدد من الدول ينطوي، في كل الحالات تقريبا، على تخفيض أو الغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية فيما بين الدول الأعضاء في التكتل. وقد أجازت **المادة ٢٤** من **الغات** الخروج على هذا المبدأ إذا اتخذ التكتل الاقتصادي صورة اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة، شريطة أن ينصب الغاء القيود الجمركية وغير الجمركية على النسبة العظمى من التجارة البينية. ولكن لا يلزم أن يجري تحرير القيود المفروضة على التجارة البينية فورا، ويجوز أن يتم ذلك على مراحل خلال فترة معينة؛ من جهة وأن لا يترتب على الاتحاد الجمركي أو المنطقة الحرة أن تصبح الحواجز الجمركية وغير الجمركية المطبقة على الدول الأخرى غير الأعضاء في التكتل

الإقليمي أعلى أو أشد تقييدا مما كانت عليه قبل انشاء الاتحاد الجمركي أو المنطقة الحرة من جهة أخرى.

لقد قامت مشاريع التكامل الاقتصادي كافة، على **أساس المادة ٢٤ من الغات**، التي تسمح بالخروج على شرط الدولة الأكثر رعاية لهذا الغرض. ولكن يلاحظ أن الكثير من اتفاقات التكامل الاقتصادي لا تستوفي شروط تلك المادة، كما أنه يوجد العديد من الاتفاقات الثنائية التي تحالف مبدأ **الدولة الاكثر رعاية** دون أن ترقى إلى مستوى الاتحاد الجمركي أو منطقة التجارة الحرة، لذلك يتجه التفكير إلى اعادة النظر في **المادة ٢٤ من الغات** لتصبح أدق وأوضح من حيث شروطها الموضوعية والاجرائية، وعلى النحو الذي يضع حدا لإساءة تطبيقها.

والبعد الآخر غير شرط **الدولة الأكثر رعاية**. وهو **مبدأ المعاملة الوطنية** المنصوص عليه في **المادة الثالثة من الغات**، ويتضمن هذا المبدأ المساواة في المعاملة بين السلعة الوطنية والسلعة الأجنبية المماثلة فيما يتعلق بالضرائب الداخلية والقوانين واللوائح والاجراءات المحلية والمساواة المطلوبة تتصل فقط بالضرائب والقوانين واللوائح والاجراءات الداخلية، أما فيما يتعلق بالاجراءات الحدودية، سواء أكانت رسوم جمركية أم قيدا غير جمركي، فهي تنصب على السلعة المستوردة دون السلعة الوطنية، ولا محل للمساواة بين الاثنين عند الحدود. ولكن متى دفعت السلعة المستوردة ما عليها من رسوم جمركية أو استوفت شروط القيود غير الجمركية ودخلت حدود الدولة المستوردة فإنها من معاملتها على قدم المساواة مع السلعة الوطنية المماثلة في كل ما يتعلق بالرسوم والقوانين واللوائح والاجراءات الداخلية. وعليه لا يجوز فرض ضريبة استهلاك أو ضريبة قيمة مضافة على السلعة المستوردة دون فرض الضريبة نفسها على السلعة الوطنية المماثلة، ولا يجوز اخضاع السلعة المستوردة، بعد عبورها المنطقة الجمركية، لقانون أو لائحة أكثر تشددا مما يفرض على السلعة الوطنية المماثلة. والحكمة من **مبدأ المعاملة الوطنية** هو تساوي ظروف المنافسة بين السلعة الأجنبية المستوردة والسلعة الوطنية، بحيث لا تعامل الأولى معاملة أدنى

من الثانية في كل ما يتعلق بالأمور الداخلية. ويضاف إلى ذلك أن مبدأ المعاملة الوطنية يعد نتيجة طبيعية لمبدأ ربط الرسوم الجمركية. ولو أن **الغات** أجاز التمييز ضد السلعة الأجنبية فيما يتعلق بالضرائب الداخلية، لتمكنت كل دولة عضو أن تلغي أثر الربط، بفرض ضريبة داخلية على السلعة المستوردة دون فرض ضريبة مماثلة على السلعة الوطنية، وكأنها بذلك أضافت إلى الرسوم الجمركية مخالفتها لالتزامها **بمبدأ الربط. ومبدأ المعاملة الوطنية** غير مشروط بأن تكون السلعة المستوردة خاضعة لرسم جمركي مربوط، بل لإنه يسري سواء كانت التعرفة الجمركية مربوطة أو غير مربوطة، وذلك تطبيقاً لمبدأ المساواة في ظروف المنافسة بين السلعة المستوردة والسلعة الوطنية المماثلة لها.

ولم يُميز اتفاق **الغات** في صياغته الأصلية، بين البلدان الصناعية والبلدان النامية من حيث الحقوق والالتزامات. بل كان يعامل الأطراف المتعاقدة جميعاً على قدم المساواة. ولم تكن فيه من أحكام خاصة بالبلدان النامية سوى **المادة** ١٨، التي تعطي هذه البلدان قدراً أكبر من المرونة في استخدام الرسوم الجمركية والقيود الكمية وغير التعريفية لحماية الصناعة الوطنية الناشئة أو لحماية ميزان المدفوعات. غير أن هذه المزية كانت جد متواضعة بالقياس إلى الاحتياجات التنموية للبلدان النامية. ولم يكن موقف **الغات** من الدول النامية راجعاً إلى عدم الاعتداد بخصوصية الظروف المحيطة بها، ولكنه كان يرجع، ببساطة، إلى أن الأطراف المتعاقدة وقت التوقيع على **الغات**، في **عام** ١٩٤٧، كانت غالبيتها من البلدان الصناعية، أما البلدان النامية فقد كانت شبه غائبة. وكان الشغل الشاغل للبلدان الصناعية أن تقوم التجارة الدولية على أساس من المساواة وعدم التمييز بين الأطراف المتعاقدة. ولم تلحظ أن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية تتطلب الخروج على مبدأ **المساواة في المعاملة** في بعض الحالات. لذلك بقي **الغات** منعزلاً إلى حد كبير عن قضايا التنمية التي بدأت تحتل مكان الصدارة في المحافل الدولية خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من

القرن الماضي. وأصبح **الغات** يعرف لهذا السبب بأنه **منتدى الأغنياء**.

وتشكل **الاونكتاد**، في عام ١٩٦٤، طرأ تحول ملموس على العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث استهدف تلبية احتياجات التجارة والتنمية للبلدان النامية، والدفاع عن مصالحها في مواجهة الدول الصناعية، وتجسد كل ذلك في سياسات، تحكم العلاقات التجارية بين المجموعتين: **مجموعة السبعة والسبعين** للبلدان النامية، من ناحية، **ومجموعة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي**، التي تمثل الدول الصناعية، من ناحية أخرى. وكان لهذا الحدث أثره الكبير على **الغات**. فقد رفض **الاونكتاد** مبدأ المساواة في المعاملة بين البلدان النامية والدول الصناعية ونادى بأن المساواة بين طرفين غير متكافئين تعد من قبيل عدم المساواة. وتم تشكيل لجنة خاصة برئاسة الاقتصادي الكبير **هابرلر Haberler** لإعادة النظر في بعض أحكام **الغات** لكي يصبح أكثر استجابة لاحتياجات الدول النامية. وكانت ثمرة ذلك إضافة **الفصل الرابع** إلى **الغات** في منتصف الستينيات من القرن الماضي، وهو يتكون من المواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨، التي تدور حول الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وما يتطلبه ذلك من التزامات على الدول الصناعية وعلى مجموع الأطراف المتعاقدة من حيث توفير الظروف المواتية للتنمية.

وتجلى ذلك في اعطاء أفضلية جمركية للصادرات المصنعة وشبه المصنعة من البلدان النامية. وكان من الواضح أن نظام الأفضليات الجمركية يتعارض مع مبدأ **الدولة الأكثر رعاية**. وفي الوقت ذاته لم يكن من الممكن سياسيا، ولا من المقبول اقتصاديا، أن يقف **الغات** في وجه هذا النظام، ولهذا السبب وافقت الأطراف المتعاقدة، في عام ١٩٧١، على اعفاء البلدان الصناعية من هذا المبدأ لتمكينها من تطبيق نظام الأفضليات الجمركية، وذلك لمدة عشر سنوات تنتهي في عام ١٩٨١. وعندما اقتربت مدة الاعفاء على النهاية، أصدرت الدول المشاركة في **جولة طوكيو** للمفاوضات التجارية، في عام ١٩٧٩، إعلان «**المعاملة المختلفة والتفضيلية والمشاركة الفعالة للبلدان**

النامية»، الذي أصبح يعرف فيما بعد **بالشرط التمكيني** الذي أقر نظام الأفضليات الجمركية دون تحديده بمدة معينة. وعلى الرغم من الأهمية التي ينطوي عليها فإن القفزة الكبرى من حيث مبدأ المعاملة الخاصة للبلدان النامية تحققت في **اطار جولة أوروغواي**. والتي تتمثل بالتالي:

- تبني أحكام خاصة بالبلدان النامية في معظم الاتفاقات التي أسفرت عنها **جولة أوروغواي**.
- اقرار مبدأ تقديم المساعدات الفنية، وفي بعض الحالات المساعدات المالية، إلى البلدان النامية لكي تستطيع المشاركة الفعالة في التجارة العالمية.
- تضمين كل الاتفاقات التي تحتوي على فترات انتقالية أطول، للبلدان النامية قياسا بالدول المتطورة.
- تخفيض الالتزامات على البلدان النامية بخصوص تحرير التجارة الدولية قياسا بالتزام الدول المتطورة.
- اعفاء الدول الأقل نموا من معظم الالتزامات التي تضمنتها اتفاقات أوروغواي.

آليات تشجيع صادرات البلدان النامية في ظل منظمة التجارة العالمية

اجتاز **الغات** حتى الآن ثماني جولات للمفاوضات التجارية كانت آخرها **جولة أوروغواي**. أسفرت هذه الجولات عن تخفيضات كبيرة فيها تجسيدا لمبدأ المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة، وترتب على ذلك تحرير أسواق البلدان الصناعية أمام صادرات البلدان النامية، خصوصا فيما يتعلق بالرسوم الجمركية التي انخفضت إلى ما دون ١٠% في المتوسط بعد **جولة أوروغواي**. غير أن التحرير في هذا المجال لم يقف عند حد تخفيض مستوى تلك الرسوم ولكنه تجاوز ذلك إلى زيادة نسبة الرسوم الجمركية المربوطة زيادة كبيرة. وقد وصلت

نسبة الربط نحو أكثر من ٩٠% من التعرفة الجمركية في البلدان الصناعية. ويضاف إلى ذلك أن **جولة أوروغواي** خطت خطوات ملموسة في معالجة مشكلة التصاعد في الرسوم الجمركية، حيث نجد التعرفة الجمركية على الواردات من المواد الأولية أقرب ما تكون إلى الصفر، ولكنها ترتفع تدريجيا مع زيادة درجة التصنيع للمادة الأولية إلى أن تبلغ أوجها على السلع المصنوعة. ولهذا التصاعد أثر تثبيطي على عملية التصنيع في البلدان النامية، إذ تجد من مصلحتها الاستفادة من التعرفة الجمركية المنخفضة، أو غير الموجودة أصلا، على المواد الأولية وتفادي الرسوم الجمركية المرتفعة نسبيا على السلع المصنعة أو شبه المصنعة. ومن شأن ذلك تشجيع تلك البلدان على تصدير المواد الأولية في صورتها الخام وعدم تصنيعها قبل التصدير. وقد أسفرت المفاوضات في إطار **جولة أوروغواي** عن علاج تلك المشكلة بتخفيض التعرفة الجمركية بنسبة أكبر كلما ارتفع بارتفاع درجة التصنيع. وبهذا أصبحت حدة التصاعد أخف بصورة ملموسة عما كانت عليه قبل تلك الدورة. علما بأن صادرات البلدان النامية من السلع المصنعة وشبه المصنعة تتمتع باعفاء جمركي في ظل نظام الأفضليات الجمركية. ومع ذلك فإن تخفيف حدة التصاعد لا يخلو من فائدة بالنسبة إلى السلع الصناعية التي لا تتمتع بتفضيل جمركي، مما ينسحب أيضا على الدول النامية التي لا تتمتع بنظام الأفضليات الجمركية. وعلى الرغم من أهمية ما حققته **جولة أوروغواي** في مجال تحرير النفاذ إلى أسواق البلدان الصناعية عن طريق خفض الرسوم الجمركية وارتفاع نسبة الربط وتخفيف حدة التصاعد، فإن التقدم الكبير جاء في مجال القيود الكمية بتحرير قطاعين من أهم القطاعات من وجهة نظر الدول النامية، هما الزراعة والمنسوجات.

لقد بقيت التجارة الدولية في **السلع الزراعية** خاضعة لعدد كبير من القيود الكمية وغير التعريفية التي تفرضها البلدان الصناعية لحماية المنتجين الزراعيين من المنافسة الأجنبية، مخالفة بذلك أحكام **المادة** ١١ من **الغات** التي تحرم، كما ذكرنا، هذا النوع من القيود. كذلك سارت بلدان كثيرة على تقديم دعم كبير

للانتاج الزراعي ولصادرات السلع الزراعية ولم تتمكن جولات المفاوضات التجارية السابقة على **جولة أوروغواي** من التصدي لمشكلة الحماية والدعم في القطاع الزراعي، رغم أهمية التجارة في السلع الزراعية بالنسبة إلى عدد كبير من البلدان النامية وبعض الدول المتقدمة النمو مثل **استراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية**. وقد خرجت السلع الزراعية من دائرة المفاوضات التجارية، لأن البلدان الصناعية تمسكت بهذه الممارسة منذ قيام **الغات**، ومن ثم اقتصرت عملية التحرير في تلك المفاوضات على السلع الصناعية. وبقيت الحال بالنسبة إلى السلع الزراعية كما كانت عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية، بل زادت درجة الحماية والقيود المفروضة على هذا القطاع. لا سيما في **دول الاتحاد الاوروبي** التي أسرفت في حماية الزراعة ودعم الانتاج والتصدير، تحت مظلة السياسة الزراعية المشتركة. التي استهدفت تقييد الواردات عن طريق كل أنواع القيود الجمركية وغير الجمركية، وفي الوقت نفسه قدمت اعانات للمزارعين بصور مختلفة من دعم الانتاج ودعم الصادرات. وترتب على اجراءات الحماية الزراعية، تعثر للتجارة الدولية في السلع الزراعية. ولم يقف الأمر عند حد تقييد النفاذ إلى السوق الأوروبية، وانما تجاوز ذلك إلى تحويلها إلى سوق مصدرة لعدد من السلع الزراعية لا تتمتع فيها بأية ميزة نسبية. على حساب الدول النامية المصدرة للسلع الزراعية.

لقد نجحت **الولايات المتحدة** وعدد كبير من البلدان المصدرة للسلع الزراعية في اقناع دول الاتحاد الأوروبي بوضع هذا القطاع على مائدة المفاوضات، ثم اقرار اتفاق الزراعة الذي يتمثل في تحويل كل القيود الكمية وغير التعريفية في قطاع الزراعة إلى قيود تعريفية، مما مهد الطريق للنفاذ إلى أسواق البلدان الصناعية، وقد خضعت الرسوم الجمركية إلى تخفيض بنحو ٣٦% يطبق على امتداد ست سنوات بالنسبة إلى البلدان الصناعية وعشر سنوات بالنسبة إلى الدول النامية. كذلك أصبحت كل الرسوم الجمركية على السلع الزراعية مربوطة ومسجلة في اللوائح الوطنية للدول الأعضاء. وتجاوزت

ذلك إلى تخفيض الدعم للصادرات الزراعية بالنسبة السابقة ذاتها، وكذلك تخفيض الدعم للانتاج الزراعي بنسبة ٢٠% في حالة الدول المتطورة وبنسبة ١٣,٣% بالنسبة للدول النامية، مع اعفاء بعض أنواع الدعم من التخفيض، مثل، البحث والتطوير، والارشاد الزراعي، ومكافحة الأمراض والآفات الزراعية.

كذلك أسهمت **جولة أوروغواي** في ازالة القيود الكمية على **المنسوجات والملابس**. والتي تمثل حجر الزاوية لعملية التصنيع في البلدان النامية، وهي، تحتل نسبة مرتفعة في الصناعات التحويلية لتلك البلدان، غير أن صناعة المنسوجات والملابس أخرجت من نطاق **الغات** منذ عام ١٩٦٢ وخضعت التجارة الدولية فيها لاتفاق خاص. وبعد أن كان في بدايته مقصوراً على المنسوجات والملابس القطنية، أصبح، منذ عام ١٩٧٤، يغطي جميع الأنواع، سواء كانت قطنية أو غير قطنية، وسواء كانت من ألياف طبيعية أو مصنعة، وأصبح يطلق عليه «**ترتيب الألياف المتعددة**» وتقوم الاتفاقية على أساس تطبيق نظام الحصص على التجارة الدولية في المنسوجات والملابس، بحيث لا تستطيع الدول المصدرة أن تزيد صادراتها عن الحصة المقررة لها. لا سيما **المادة ١١**، التي تحرم الالتجاء إلى نظام الحصص. وهو، في الوقت ذاته، يمنع على البلدان النامية الاستفادة من المزية النسبية القوية التي تتمتع بها في هذا القطاع. وقد تمكنت البلدان النامية في **جولة أوروغواي**، من اقناع الدول الصناعية بالغاء الاتفاق، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها عدد من البلدان الصناعية الأخرى، كانت حريصة كل الحرص على اخضاع تجارة الخدمات لقواعد السلوك والانضباط التي تحكم التجارة الدولية في السلع، كما كانت البلدان النامية حريصة كل الحرص على اخضاع المنسوجات والملابس للقواعد ذاتها. وكانت النتيجة التوفيقية هي ادخال تجارة الخدمات في نظام **الغات** مقابل الغاء اتفاق المنسوجات والملابس.

كذلك أسفرت **جولة أوروغواي** عن فترة انتقالية مدتها عشر سنوات تبدأ من أول كانون الثاني ١٩٩٥ وتنتهي في آخر كانون الأول ٢٠٠١. وتنقسم تلك

الفترة الانتقالية إلى ثلاث مراحل: **المرحلة الأولى**، ومدتها ثلاث سنوات، تمتد إلى آخر كانون الأول ١٩٩٧، وخلالها تعمل البلدان الصناعية المستوردة على تحرير ١٦% من قيمة وارداتها الخاضعة للاتفاق. ومعنى التحرير هو انهاء نظام الحصص في هذا الجزء المحرر، وتصبح التجارة الدولية فيه خاضعة للقواعد العامة **للغات**، وفي **المرحلة الثانية**، التي تمتد إلى أربع سنوات تنتهي في آخر كانون الأول ٢٠٠١، يحرر ١٧% من السلع النسيجية الخاضعة للاتفاق. وفي **المرحلة الثالثة**، التي تمتد ثلاث سنوات، إلى آخر كانون الأول ٢٠٠٤، يحرر ١٨% أخرى، بحيث يكون مجموع ما حرر في المراحل الثلاث ٥١%، ويحرر ما تبقى، ومقداره ٤٩% في أول كانون الثاني ٢٠٠٥.

وبذلك مهدت هذه الاتفاقية من ادخال السلع النسيجية المصنعة في البلدان النامية إلى أسواق البلدان الصناعية. وإن كانت ستتعرض للمنافسة غير المقيدة فيما بين البلدان النامية التي ستتسابق للاستيلاء على أكبر حصة ممكنة من أسواق البلدان الصناعية. مما يملي ضرورات تحسين الكفاءة الانتاجية في هذا القطاع. **فترتيب الألياف المتعددة**، كان يوفر قدراً من الحماية للمصدرين من البلدان النامية عن طريق تخصيص حصة لكل دولة بغض النظر عن القدرة التنافسية. ومن شأن ذلك حماية المصدر الضعيف الكفاءة في المنافسة مع المصدر العالي الكفاءة. وسوف ينتهي هذا النوع من الحماية بانتهاء **ترتيب الألياف المتعددة**، ابتداء من كانون الثاني ٢٠٠٥.

آلية تسوية المنازعات في اطار منظمة التجارة العالمية

إن وجود نظام لتسوية المنازعات بين الأطراف المتعاقدة. لا يكفي لحماية الحقوق بدون توفير نظام محكم يمكن صاحب الحق من ارغام من ينتهك هذا الحق على احترامه. فالدول تتفاوت فيما بينها تفاوتاً كبيراً من حيث حجم سوقها الداخلية. وتستطيع الدولة الكبيرة أن تستخدم اتساع سوقها كورقة ضغط على شريكها التجاري الصغير لكي يقبل بما هو أقل من حقه المقرر في الاتفاقية

الدولية. وكانت هذه نقطة ضعف شديدة في نظام **الغات**. فالمبدأ الذي قام عليه هذا الاتفاق في تسوية المنازعات كان يعتمد إلى حد كبير على فض الخلافات **بالمفاوضات الدبلوماسية**، أي كان الاعتماد على **التراضي وليس التقاضي**.

فالمادة ٢٢ من **اتفاقية الغات** تجيز الحق للطرف المتعاقد في أن يطلب من طرف آخر الدخول في مشاورات تتعلق بتنفيذ الاتفاق. **والمادة ٢٣** تجيز الحق في تقديم اعتراض مكتوب إلى طرف آخر بهدف الوصول إلى تسوية مقبولة من الطرفين. فإذا لم يتمكن الطرفان المتنازعان من الوصول خلال مدة معقولة إلى تسوية مقبولة لهما، فإن للشاكي أن يحيل شكواه إلى الأطراف المتعاقدة. وعلى هؤلاء القيام بتحقيق وتقديم توصيات. وإذا لم ينفذ المشكو هذه التوصيات، جاز للأطراف المتعاقدة، في حالة المخالفات الجسيمة، السماح للشاكي بوقف بعض التنازلات التي كان قد سبق تقديمها للطرف الآخر. فإذا لم يقبل المشكو بوقف التنازلات، جاز له الانسحاب من **الغات**.

فالمنازعات في دول الغات غالبا ما تحل **بالأسلوب الدبلوماسي** لحل المنازعات. غير أن الممارسة العملية خلال العقود الثلاثة الأولى من حياة **الغات** أسفرت عن تطوير هذا النظام بحيث أدى إلى تغليب **الصفة القضائية** أو **التحكيمية** بعض الشيء وتخفيف **الصفة الدبلوماسية**. وفي **جولة طوكيو** للمفاوضات التجارية، اتفقت الأطراف المتعاقدة على «**التفاهم بخصوص الاخطارات والمشاورات وتسوية المنازعات والرقابة على التنفيذ**». وبناء على هذا التفاهم، بقي للطرف المشكو حق الفيتو ضد كل خطوة من خطوات تسوية المنازعات، فله أن يرفض تشكيل فريق لتسوية المنازعات، وله أن يرفض استمرار السير في اجراءات التسوية، وله، أخيرا، أن يرفض التقرير الذي يصدر عن فريق التسوية. ونجح هذا الجهاز الاختياري في تسوية عدد كبير من المنازعات، وفي الموافقة على عدد كبير من التقارير التي صدرت في تلك المنازعات، مع أن القاعدة كانت وجوب اجماع الأطراف المتعاقدة كافة، وضمنها الطرف الذي صدر ضده التقرير. ويعود نجاح النظام إلى الارادة

السياسية للأطراف المتعاقدة، والتي نجحت في اقامة نظام معقول لتسوية المنازعات في اطار **المادتين ٢٢ و٢٣ من الغات**، من خلال **جولة طوكيو** التي مكنت من:

١ــ الغاء مبدأ الطواعية. فلم يعد لأية دولة حق الفيتو على تشكيل فريق التسوية أو حق الفيتو على تبني تقرير الفريق من هيئة تسوية المنازعات، وبعد أن كانت القاعدة وجوب اجماع كل الأطراف المتعاقدة، وبينها الطرف الذي صدر ضده التقرير، على قبول التقرير، أصبحت القاعدة وجوب قبول التقرير إلا إذا حصل اجماع على رفضه. أي أنه بعد أن كان الاجماع شرطا للقبول أصبح شرطا للرفض، ويوصف ذلك بأن «التفاهم» في **جولة أوروغواي** أخذ بمبدأ الاجماع السلبي.

٢ــ اخضاع كل اجراءات تسوية المنازعات لمدد زمنية محددة لابد من احترامها من أطراف النزاع ومن كل أجهزة تسوية المنازعات.

٣ــ احداث هيئة استئنافية دائمة من سبعة أعضاء تختص بالنظر في الاستئناف المرفوع من أحد الأطراف المتنازعة ضد التقرير الصادر من فريق التسوية. ويقتصر اختصاص الهيئة الاستئنافية على القضايا القانونية والتفسيرات التي أخذ بها فريق التسوية لأحكام الاتفاقية المتنازع فيها. والهيئة الاستئنافية تأييد أو تعديل أو رفض توصيات الفريق وتفسيراته.

٤ــ وضع قواعد تفصيلية لضمان تنفيذ توصيات الهيئة الاستئنافية وتوصيات الفريق في حدود ما وافقت عليه الهيئة الاستئنافية، وذلك في اطار زمني محدد.

إن نظام تسوية المنازعات الذي بدأ بطابع دبلوماسي غالبا ما انتهى في جولة أوروغواي إلى نظام تغلب عليه الصفة القضائية الالزامية. ومع ذلك لا يمكن القول أن نظام تسوية المنازعات الحالي قد استكمل كل مقومات النظام القضائي، والأصح أن يقال إنه شبه قضائي، إذ إنه ما زال يتضمن بعض

الملامح التي تجعله مختلفا بعض الشيء عن النظام القضائي، والقاعدة أنه إذا حدث تعارض بين **أحكام الغات** ١٩٩٤ وأحكام أي اتفاق يعالج التجارة في السلع، فإن الأولوية تكون لأحكام اتفاق التجارة في السلع.

وإذا ما حدث تعارض بين أحكام اتفاق الزراعة، من ناحية، و**أحكام الغات** ١٩٩٤ أو أي اتفاق آخر من الاتفاقات الاثنى عشر الخاصة بالتجارة في السلع، من ناحية أخرى، فإن الأولوية تكون لأحكام اتفاق الزراعة. وإذا حدث تعارض بين أحكام اتفاق الزراعة وأحكام اتفاق تطبيق التدابير المتعلقة بصحة الانسان والنبات «**اتفاق الصحة**» فإن الأولوية تكون لأحكام اتفاق الصحة. وإذا حدث تعارض بين أحكام اتفاق الصحة وأحكام اتفاق الحواجز الفنية للتجارة، فإن الأولوية تكون لأحكام اتفاق الصحة.

وإذا حدث تعارض بين «**التفاهم على القواعد والاجراءات لتسوية المنازعات**» والأحكام الخاصة أو الاضافية لتسوية المنازعات في أي اتفاق «مشمول»، فإن الأولوية تكون للأحكام الخاصة أو الاضافية في الاتفاق المشمول، وذلك في حدود هذا التعارض. وإذا حدث تعارض بين أحكام **الغات** ١٩٩٤ واتفاقات التجارة في السلع، من ناحية وبين أحكام الاتفاق العام للتجارة في الخدمات أو أحكام اتفاقية الملكية الفكرية من ناحية أخرى، فإننا لا نجد حكماً يقرر الأولوية بين هذه الاتفاقات، ولكن من المتفق عليه أن كلاً منها يكون له الأولوية في النطاق الخاص به.

وهكذا فإن منظمة التجارة العالمية تمنح حقوقاً للبلدان النامية كما تفرض التزامات عليها. وإذا ما تفحصنا الالتزامات التي تفرضها المنظمة على البلدان النامية، نجد أن تلك الالتزامات لا تحول دون حماية الصناعة الوطنية الناشئة أو حماية ميزان المدفوعات. كما لا تحول دون انضمامها إلى تكتلات اقتصادية اقليمية. والمنظمة لا تصادر حق البلدان النامية من حماية اقتصادها الوطني من

المنافسة غير العادلة في صورة اغراق أو دعم غير مشروع، ولا تمنعها من حماية اقتصاداتها من المنافسة الضارة وغير عادلة.

ومنظمة التجارة العالمية تمنح البلدان النامية الحق في نظام الأفضليات الجمركية الذي يُعفي صادراتها المصنعة وغير المصنعة من الرسوم الجمركية، عند دخولها أسواق الدول الصناعية. ويفرض عليها التزاما بالمساواة في المعاملة، سواء بمقتضى **شرط الدولة الأكثر رعاية** أو بمقتضى **مبدأ المعاملة الوطنية**. ثم إنه يعطيها الحق في الاستفادة من عملية تحرير التجارة، وذلك عن طريق ما حصل من تخفيض كبير في الرسوم الجمركية للبلدان الصناعية مع زيادة نسبة الربط وتخفيف حدة التصاعد. ويمكنها أيضاً الاستفادة مما حققته **جولة أوروغواي** من تخفيض القيود الكمية في قطاع الزراعة وقطاع المنسوجات والملابس، وهما قطاعان على جانب كبير من الأهمية للبلدان النامية. ويضاف إلى ذلك بأن النظام التجاري للمنظمة لا يجيز للبلدان الصناعية أن تلجأ إلى سلاح الضريبة المضادة للإغراق أو الضريبة المضادة للدعم أو الشرط الوقائي إلا بناء على قواعد دقيقة في **الغات** والاتفاقات الخاصة بكل منها، فضلاً عن أنه يمنعها من استخدام «**الاجراءات الرمادية**». وأخيراً فقد وضع النظام التجاري العالمي تحت تصرف البلدان النامية نظاماً فعالاً لحسم المنازعات التي تنشأ عن تطبيق كل الاتفاقات «المشمولة».

وإن ما يسوقه البعض من عدم التكافؤ بين البلدان النامية والدول الصناعية كون الأولى ذات اقتصادات صغيرة متخلفة في حين الثانية تتمتع باقتصادات عملاقة، ومن ثم فإن التجارة الدولية هي بين طرفين غير متكافئين، وسوف ينتهي الأمر إلى تمكين الطرف القوي من نهب خيرات وثروات الطرف الضعيف. ولكن إذا ما دافع الطرف الضعيف عن مصالحه ولم يرضخ لاملاءات الطرف الأقوى، فلا توجد أي قوة ترغمه على ذلك. والسؤال إذا ما بقيت الدول النامية خارج **منظمة التجارة العالمية** هل سيكون وضعها الاقتصادي أفضل؟

بالطبع لا وأن بإمكان هذه الدول أن تستفيد من المزايا التي توفرها هذا المنظمة في تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

أما القول بأن **منظمة التجارة العالمية** تسعى إلى تمكين الشركات متعددة الجنسية من التحكم بالاقتصاد العالمي لمصلحتها ومصلحة الدول التي تنتمي إليها على حساب البلدان النامية، لا سيما في مجال الخدمات الذي أدخلته **جولة أوروغواي**، الأمر الذي يمكن تلك الشركات من القضاء على صناعة الخدمات، ممثلة بالبنوك والمقاولات والاستشارات الهندسية وغيرها، فإن مثل هذه المزاعم لا تصمد طويلاً أمام النقد لأن الاتفاق العام للتجارة في الخدمات، في صورته الحالية، لا يتضمن التزامات ذات شأن على الدول الأعضاء. وأن أهم ما التزمت به الدول الأعضاء في اتفاق الخدمات يتمثل في مبدأ **الدولة الأكثر رعاية** بحيث لا يجوز التمييز في المعاملة بين الدول المصدرة للخدمات في سوق دولة مستوردة. فإذا أعطت سورية حقاً للبنوك الأمريكية في أن تكون لها فروع في سورية، فإن عليها اعطاء هذا الحق نفسه للبنوك الفرنسية والانكليزية، ولا أظن أن التزام معاملة الخدمات الأجنبية فيما بينها على قدم المساواة هو التزام مجحف للبلدان النامية. ومع ذلك فقد أجاز الاتفاق طلب الاعفاء من **مبدأ الدولة الأكثر رعاية** بشروط معينة منصوص عليها في ملحق للاتفاق.

وأن اتفاق الخدمات لا يلزم البلدان النامية ـ أو غيرها ـ على أن تعامل مقدم الخدمة الأجنبي على قدم المساواة مع مقدم الخدمة الوطني. أي أن سورية غير ملتزمة بأن تعامل البنك الأمريكي في سورية على قدم المساواة مع البنوك المحلية. ولها أن تميز بين الاثنين كما تشاء. بل إن الاتفاق لا يلزم أحداً بالسماح لمقدم الخدمة الأجنبية بممارسة أداء الخدمة لديها إلا إذا ارتضت ذلك. وأن اتفاق الخدمات يُطبق على الدول الأعضاء في الحدود وبالشروط التي ترتضيها. أي أن القاعدة العامة في ظل اتفاق الخدمات هي الالتزام بالمساواة في المعاملة فيما بين مقدمي الخدمة الأجانب، إلا إذا طلبت الدولة المعنية الاعفاء من مبدأ **الدولة الأكثر رعاية**.

إن **منظمة التجارة العالمية** تفتح أمام الدول النامية فرصة واسعة لزيادة صادراتها إلى أسواق الدول الصناعية، وتفرض على الطرف القوي في العلاقات التجارية أن يلتزم بقواعد الانضباط والسلوك التي لا يستطيع الخروج عنها، وإذا خرج عنها فإن هناك نظاما متاحا لتسوية المنازعات يرغم الطرف القوي على احترام حقوق الطرف الضعيف. أما الالتزامات التي تفرضها **منظمة التجارة العالمية** على البلدان النامية فإنها لا تصادر حقها في حماية مصالحها الوطنية. والأكثر من ذلك فإن أحكام هذه المنظمة من حيث المبدأ تحمي الضعيف من طغيان القوي، إذا ما تكاتف الضعفاء في التصدي لجشع الأقوياء.

الدوافع التي تقف وراء انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية

انطلقت سورية من عدة اعتبارات من وراء طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تتمثل بـ:

أولا : كانت سورية واحدة من بين الدول الـ ٢٣ المؤسسة لاتفاقية (الغات) في عام ١٩٤٨ وانسحبت منها في بداية الخمسينات جراء انضمام إسرائيل إليها. وجددت عضويتها بعد عدة سنوات بعد أخذ موافقة وزارة الخارجية السورية التي لم تجد أية مبررات سياسية أو تجارية لبقاء سورية خارج منظمة **الغات**. بل ستتمكن من الدفاع عن مصالحها على الساحة الدولية والمساهمة في صياغة وبناء النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وضمان أن هذا النظام سوف لن يتم بغيابها ولن يكون على حساب مصالحها.

إن عدم انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية لن يحول دون تأثرها بكافة الاتفاقات التي عقدت أو ستعقد في إطارها. وبقاء البلاد خارج هذه المنظمة أصبح غير ممكن بعد انتساب نحو ١٤٦ دولة إليها والتي لم تكن لتنضم إليها لو لم تجد فيها تحقيق مصلحتها

وجني منافع هامة منها ناهيك عن أن سورية خارج منظمة التجارة العالمية يعني الانكفاء وعدم الاندماج بالاقتصاد العالمي.

ثانياً : يتسق انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية مع رغبتها لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمفاوضات التي تجريها مع الاتحاد الأوروبي لإقامة منطقة تجارة حرة بين سورية وبلدان الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً : إن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية يمكنها من التأثير بصورة فعالة على الدول التي تفرض قيودا جمركية وكمية وإدارية على الصادرات السورية ومقاضاة وملاحقة هذه الدول وفق نظام تسوية المنازعات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية.

رابعاً : سيؤدي انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية إلى ارتفاع في عائداتها الجمركية من خلال تحرير التجارة الخارجية واستبدال الإجراءات التقييدية المفروضة حالياً على المستوردات بتعرفة جمركية مناسبة لحماية الصناعة الوطنية وميزان المدفوعات. كما سينجم عن ذلك أيضاً زيادة ملموسة في العائدات الضريبية الأخرى نتيجة نمو النشاط الاقتصادي الناجم عن تحرير التجارة الخارجية، ولن تضطر البلاد إلى تخفيض تعرفتها الجمركية. إذ أن الالتزام المطلوب من الدول النامية يقتصر في المدى المنظور، على التعهد بعدم اللجوء إلى رفع المستوى الحالي لتعرفتها الجمركية والمحافظة على مستوى التعرفة الجمركية الذي يتم الالتزام بها نتيجة المفاوضات التي تجري بعد تقديم طلب الانضمام، بين الدولة طالبة العضوية وبقية أعضاء منظمة التجارة العالمية.

خامساً : ستتمكن البلاد من تحقيق نتائج إيجابية بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي. إذ أن تحرير التجارة

الخارجية الناجمة عن هذا الانضمام سيؤدي إلى توسيع القاعدة الانتاجية وتطويرها وتحديثها وتحفيز الانتاج الوطني وخفض الأسعار وتوفير الأسواق الخارجية للمنتجات السورية. وسيؤدي إلى زيادة الصادرات السورية إلى أسواق الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية نتيجة تمتع المنتجات السورية بمعاملة الدولة الأكثر رعاية MFN. ولن يؤدي انضمام سورية إلى المنظمة إلى زيادة المستوردات السورية طالما أن الاستيراد بموجب الأنظمة المعمول بها في سورية مرتبط بعملية التصدير.

سادسا : تستطيع سورية بانتسابها إلى منظمة التجارة العالمية أن تطبق إجراءات الوقاية التي أقرتها منظمة التجارة العالمية في حالة حدوث حالات طوارئ تخل بميزان المدفوعات.

سابعا : سيؤدي انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية إلى تحسين المناخ الاستثماري وتحسين شروط نقل التكنولوجيا إليها. وسيشجع قطاع الأعمال السوري والعربي والعالمي على الاستثمار فيها لأنها ستلتزم بقواعد ثابتة وشفافة مما يشيع الطمأنينة في نفوس المستثمرين إلى مستقبل استثماراتهم.

ثامنا : إن أحكام منظمة التجارة العالمية لا تحول دون إمكانية الاستمرار في حماية الصناعة الوطنية الناشئة، إذ لا تشترط قواعد منظمة التجارة العالمية على إلغاء حماية المنتجات الوطنية، وإنما تنص على أن مثل هذه الحماية يجب أن تتم عبر فرض تعرفة جمركية مناسبة دون غيرها من الإجراءات الحمائية كالتقييدات الكمية على المستوردات وغيرها من الإجراءات التجارية. كما أنه لا يمكن اعتبار تعرض المنتجات الوطنية للمنافسة الخارجية عاملاً سلبياً بل يتوجب اعتباره

حافزا ضروريا لتطوير المنتجات الوطنية وتحسين نوعيتها وتخفيض كلفها وبالتالي تعظيم إمكانات ولوجها إلى الأسواق الخارجية.

تاسعاً : لا تتعارض أحكام منظمة التجارة العالمية مع إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقيام السوق العربية المشتركة التي لا تتعارض قواعدها وأحكامها الناظمة مع أحكام منظمة التجارة العالمية، ولن يحول انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية دون إمكانية استمرار سورية بموجب أنظمة منظمة التجارة العالمية في تطبيق أحكام المقاطعة العربية ضد إسرائيل.

عاشرا : إن قرار انضمام سورية إلى الغات ومنظمة التجارة العالمية يجب أن يؤخذ في ضوء المنافع التي ستجنيها البلاد من جراء مساهمة التجارة الخارجية في عملية التنمية وتحسين كفاءتها... ويمليه واقع عدم إمكانية العيش خارج النظام الاقتصادي الدولي الجديد والاندماج به. وأن الشروع في المباحثات التي ستتم بعد ذلك مع بقية الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لن يلزم سورية بأي شيء طالما أن القيادة السياسية في سورية لم توافق على نتائج هذه المباحثات.

منظمة التجارة العالمية والعولمة

أحدث التقدم العلمي والتقني، تحولات هائلة في المنشآت الصناعية خاصة وقاد إلى إعادة تقسيم العمل الدولي، بحيث يتخصص بلد معين بإنتاج جزء من سلعة معينة، على أن يتم تجميع الأجزاء في بلدان أخرى تكتسب مزايا معينة. وقد تميز التقسيم الدولي الجديد للعمل بارتباطه الوثيق بمنجزات الثورة العلمية ـ التقنية، كما ارتبط بتدويل العملية الإنتاجية، مما عزز من علاقات الارتباط والسببية بين دول المعمورة. والاقتصاد العالمي في وضعه الجديد يتميز بسيادة الاحتكارات الدولية كشكل غالب للمشروع الرأسمالي، وهذه الميزة ترتبط بالشركات متعدية الجنسية التي تقود عمليا النمط المركب لتقسيم العمل الدولي.

وهي مكونة أصلاً من وحدات مركبة، غالباً ما تنتمي إلى مجموعات عالمية، وتجمع بين نشاطات انتاجية وتجارية ومالية. وتستهدف في أنشطتها المختلفة الأسواق الخارجية، وترسم استراتيجيتها وأداءها على مستوى العالم من اجل احكام سيطرتها على الأسواق الخارجية. لذا فإن هذه الشركات تسعى من اجل ازالة جميع المعوقات أمام حركة رأس المال والبضائع. أما في مجال انتقال العمالة والأشخاص، فإنها تتبع سياسات انتقائية لاستخدام القوة العاملة على مستوى المناطق المختلفة المكونة للاقتصاد العالمي، وعلى مستوى الشرائح المختلفة للقوة العاملة من حيث قدرتها البدنية والذهنية وتكوينها الفني.

أما رأس المال الدولي فقد اتجه منذ الحرب العالمية الثانية إلى احتواء الاقتصاد العالمي في تنظيم قانوني واقتصادي واحد من خلال استخدام الأمم المتحدة بوكالاتها المتخصصة. في تحقيق أهداف رأس المال في اطار الشرعية الدولية، التي ينظر إليها على أنها شرعية رأس المال. وعبر تنظيم السوق النقدية من خلال اقامة نظام نقدي دولي يكون فيه للدولار الأمريكي السيادة على جميع عملات الدول الأخرى، واستخدام صندوق النقد الدولي لهذا الغرض. بالاضافة إلى تنظيم الائتمان وحركة الاستثمارات العالمية عن طريق البنك الدولي ومؤسساته. فضلاً عن تنظيم السوق التجارية الدولية وحركة التبادل التجاري عن طريق منظمة التجارة العالمية، ويشمل هذا التنظيم حالياً سوق السلع المادية والخدمية وحقوق الملكية الفكرية.

وهذا التنظيم القانوني يضمن اخضاع الأجزاء المختلفة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي لقوانين السوق التي تعكس نمط علاقات القوى الاقتصادية والسياسية الحالية وإن كان لم يلغ الصراع بين العمل ورأس المال ولم يخفف من حدة الصراع بين الشمال الغني والجنوب الفقير.

إن الاقتصاد العالمي بوضعه الراهن يتميز أيضاً بالاتجاه نحو اقامة التكتلات الاقتصادية الدولية، بهدف زيادة المساهمة النسبية للدول التي تنضوي

في عضويتها إلى جانب احداث تفوق نسبي في إنتاجية العمل وتحقيق القدرة التسويقية ـ التنافسية في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى. وذلك في إطار الصراع من اجل السيطرة على الأسواق العالمية وبالتالي إعادة صياغة نمط الهيمنة في الاقتصاد العالمي لصالح الدول والتكتلات المتصارعة. ولعل من أهم سمات الاقتصاد العالمي المعاصر، ذلك التناقض بين اتجاه الاحتكارات الدولية نحو العالمية، في مقابل اتجاهات بعض الدول في سعيها إلى تحقيق مصالحها القومية من خلال انتهاج سياسات اقتصادية مستقلة، ناهيك عن التناقض بين مصالح الشركات متعدية الجنسية في سعيها نحو اضعاف الدولة الوطنية، في مقابل سعيها إلى تأكيد استقلاليتها وخصوصيتها.

إن الأساس الفلسفي للمنظمة، هو الأساس الفلسفي للتطور الحاصل الذي شهدته الليبرالية الاقتصادية الجديدة، التي تراهن على تحرير التجارة، وتسهيل التبادل التجاري، باعتبار أن ذلك وحده هو الذي يحقق النمو والازدهار. دون النظر إلى الهوة السحيقة التي تفصل بين الدول الصناعية الغنية والدول النامية الفقيرة ولا إلى الطبيعة الاحتكارية المتزايدة في دول المركز، إضافة إلى تعاظم أهمية دور الشركات متعدية الجنسية.

إن ترسيخ هذا النمط من شروط التبادل من خلال **منظمة التجارة العالمية** والاتفاقات المتفرعة عنها، إنما هو في الواقع تكرس لأصحاب الشروط الأفضل في التبادل، وهم أصحاب الاقتصاد الأقوى، الأمر الذي يعزز من الهيمنة الاقتصادية للدول الصناعية المتقدمة، ويكرس التخلف في دول الجنوب، لا سيما وأن هذه الاتفاقية تتجاهل الفجوة التكنولوجية والاقتصادية التي تزداد اتساعا بين الشمال والجنوب، هذا إلى جانب ممارسات الولايات المتحدة التي تنتهجها في تعاملها مع دول الجنوب خاصة في مجال فرض العقوبات الاقتصادية على بعض الدول لأسباب سياسية، وفرض عقوبات على الشركات الأجنبية غير الأمريكية التي تتعامل مع كوبا وليبيا وايران بقانون أصدره **الكونغرس الأمريكي**، وقد اعترضت على هذا القانون دول الاتحاد الاوروبي وروسيا

لمخالفته للقانون الدولي العام الذي يقضي بسيادة الدول وحقها في اقامة علاقات تجارية فيما بينها.

وتمارس الولايات المتحدة ضغوطاً على الصفقات التجارية الكبيرة لتمكين الشركات الأمريكية من مزاحمة شركات اخرى، كما حدث في صفقة الطائرات المدنية (٥٠ طائرة ركاب قيمتها ٦ مليار دولار أمريكي) فازت بها شركة **بوينغ / ماك دوغلاس** بعد أن كادت تكون من نصيب شركة «**ايرباص**» التي تمتلكها حكومات فرنسا وألمانيا وبريطانيا واسبانيا. وفي الوقت نفسه تدعم الحكومة الأمريكية شركة **بوينغ / ماك دوغلاس** باعانات التصدير لكي تباع في الخارج بسعر يقل عن تكلفة السوق، مما يخالف ابسط قواعد قوانين حرية السوق وما تنص عليه اتفاقية **منظمة التجارة العالمية** التي تمنع تقديم اعانات تصدير. والولايات المتحدة، تتبع سياسة مزدوجة، وفقاً لمصالحها، فهي تستفيد من مميزات تحرير التجارة الدولية في اطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وتطالب بفتح أسواق الآخرين، إلا أنها تتمسك في الوقت ذاته بصيغة «التجارة الموجهة» والصفقات الثنائية لتصحيح الاختلال التجاري الذي يستحيل تصحيحه بالتجارة الحرة ذاتها. ثم تستخدم شتى الضغوط على البلدان «المارقة» التي لا ترضخ لمشيئتها، بما في ذلك استخدامها لسلاح انتهاك حقوق الانسان، كوسيلة للضغط على الدول التي لا تقبل الانصياع لمتطلبات تحقيق سيطرتها الاقتصادية على العالم.

لقد أظهرت الاجتماعات التي عقدتها **منظمة التجارة العالمية**، وجود خلافات حادة بين الدول الصناعية المتقدمة ذاتها، من قبيل الخلاف بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وبين الولايات المتحدة واليابان. في حين أنها تقف موحدة تجاه مطالب دول الجنوب المشروعة، انطلاقاً من الحفاظ على مصالحها. فهي تريد للدول النامية أن تبقى سوقاً تمدها بالمواد الأولية الرخيصة وفي مقدمتها النفط، وبالسلع الصناعية التي أصبحت تنتجها في ظل التقسيم الدولي الجديد للعمل، كما تريدها سوقاً واسعة لمنتجاتها. لذا فقد سعت دول

الشمال دائما إلى اعاقة التنمية في دول الجنوب، لتظل هذه الدول فقيرة ومهمشة ترزح تحت عبء الديون الخارجية. وفي سبيل ذلك عملت إلى اعاقة الديمقراطية. بدعم الحكومات غير الديمقراطية، ذلك ان التعامل مع هذه الحكومات أسهل وافضل لها. في حين انه مع وجود حكومات وطنية ـ ديمقراطية. لن يكون هناك مكان للانحراف والفساد الذي يُسهل للشركات متعدية الجنسية تنفيذ مخططاتها.

ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية في العالم، ومع تباطؤ النمو الاقتصادي، تبين على نحو صحيح بأن هذه الأزمة تتعلق بهيكل النظام الاقتصادي الحر، وهي أزمة فائض إنتاج، في إطار نظام التراكم ذي الطابع المالي المعولم الجديد. وهي تعبر عن استحالة تحقيق ظروف دورة تحقيق قيمة الإنتاج، أي دورة الإنتاج والتسويق، بمعنى خلق القيمة وفائض القيمة وتحقيقهما، والسبب في ذلك هو العجز الدائم في الطلب العالمي الفعال (أي الطلب المدعم بقوة شرائية) وهذا ما يؤكد صحة الرأي القائل، بأنه قبل تحقيق القيمة وفائض القيمة، يجب أن يكون هناك إنتاجا كافيا من القيمة، الأمر الذي يضمن استكمال دورة رأس المال وبالتالي تصريف الإنتاج.

ولهذا نجد أن المتضررين من العولمة، داخل الدول الصناعية المتقدمة، هم جموع المستهلكين، والمدافعين عن البيئة والمنادين بحقوق الانسان ومنظمات العمل الاهلي، وجميع هؤلاء يقفون إلى جانب شعوب دول الجنوب في مواجهة العولمة وتداعياتها. وتعبر المنظمات المناهضة للعولمة عن مواقفها في التظاهرات والاحتجاجات التي تقوم بترتيبها مع انعقاد المؤتمرات والاجتماعات التي تضم الدول الصناعية المتقدمة والتي لها طابع عالمي، كاجتماعات **منظمة التجارة العالمية**.

وكان اجتماع وزراء الدول الأعضاء في **منظمة التجارة العالمية** في **سياتل بالولايات المتحدة** ١١/٣٠ ـ ١٩٩٩/١٢/٣ من أهم المناسبات التي

جسدت حركة مناهضة العولمة. حيث اشتركت اكثر من ١٢٠٠ منظمة غير حكومية من ٨٧ بلداً معظمها من الدول الصناعية المتقدمة، بتنظيم حركة احتجاج واسعة أدت إلى تعطيل هذا الاجتماع. وقد اشترك اكثر من ٦٠ ألف متظاهر من جميع أرجاء العالم في الأماكن المحيطة بمكان الاجتماع ليعلنوا رفضهم لسياسات وآليات المنظمة العالمية للتجارة، خاصة في مجال انفتاح الأسواق وعولمة الاقتصاد. وكذلك عبروا عن رفضهم لما يجري خلف الأبواب المغلقة، في قاعة الاجتماع الذي ضم ممثلين عن ١٣٥ دولة، بزعامة رئيس الولايات المتحدة الذي كان يأمل ان يختم ولايته الثانية والأخيرة، بتظاهرة اقتصادية، تساعده على (تبييض) وجهه حيال شعبه بعد الفضائح التي عانى منها، ولتسجيل انتصار يُمكن ان يُجيره لصالح انتخاب نائبه **غور**، للرئاسة في الانتخابات القريبة. وكذلك تبييض وجه الولايات المتحدة ازاء ما تتعرض له من جميع شعوب العالم من استنكار لسياساتها ولأساليبها الملتوية في محاولتها اخضاع هذه الشعوب، وفرض هيمنتها عليها باسم العولمة، بعد أن خلت لها الساحة بانهيار الاتحاد السوفياتي.

ولتقويض الاحتجاجات التي قامت بها منظمات العمل غير الحكومي في **سياتل**، وما تلى ذلك من احتجاجات ومظاهرات رافقت الاجتماعات والمؤتمرات ذات الطابع الاقتصادي العالمي، كمؤتمر **دافوس** واجتماعات الصندوق والبنك الدوليين واجتماعات القمة للدول الصناعية السبع، وقد صدر البيان الأول لحركة الاحتجاج الذي وقعه ممثلون عن ١٢٠٠ منظمة غير حكومية في **سياتل** أواخر ١٩٩٩. والذي جاء فيه «**في السنوات الأخيرة أسهمت منظمة التجارة العالمية (W. T. O.) في تركيز الثروة في أيدي أقلية من الأثرياء. بينما نَمَتْ الفقر لدى غالبية سكان العالم، وولدت أنماط استهلاك لسلع غير معمرة. أن الاتفاقات الصادرة عن جولة اورجواي، كانت قد وجهت بصورة رئيسة نحو فتح الأسواق لصالح الشركات عبر الوطنية، وعلى حساب الاقتصادات الوطنية، وعلى حساب العمال والمزارعين وغيرهم.** ويمضي البيان قائلاً: «**إننا نعلن**

معارضتنا لكل مفاوضات تتجه نحو مزيد من التحرير التجاري وبخاصة تلك التي ترمي إلى ادخال قطاعات جديدة تحت حكم منظمة التجارة العالمية كالاستثمار والمنافسة والعطاءات الحكومية العامة ونتعهد بأن نقوم بحملة لرفض أي اقتراح من هذا النوع وبخاصة، فإننا نعارض اتفاقات حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة». وشدد البيان على ضرورة «وقف المفاوضات التي ترمي إلى توسيع مجال وسلطة منظمة التجارة العالمية. وطالب البيان بضرورة اجراء تقويم ملموس ومعمق للاتفاقات السارية، وخاصة تقويم أثر هذه الاتفاقات على الجماعات المهمشة، وعلى التنمية والديمقراطية والبيئة والصحة وحقوق الانسان وقواعد العمل وحقوق المرأة والطفل. وعلى ان يتم ذلك بمشاركة المنظمات غير الحكومية الكاملة».

لقد شكلت حركة الاحتجاجات ومناهضة العولمة، منعطفا تاريخيا، يشير إلى ولادة حركة مدنية شعبية لمقاومة دعاوى العولمة والليبرالية الاقتصادية الجديدة، والمطالبة بايقاف ذلك التيار الجارف للعولمة وكأنها قدر لا يمكن الوقوف في وجهه، من اجل بناء مستقبل الانسانية على نحو مختلف عما ترسمه دوائر ومؤسسات العولمة، بعد أن بدأ منذ مطلع العقد التاسع من القرن العشرين وكأن الأمور تسير كما ترغب الأقلية الثرية في مواجهة المليارات الفقيرة من البشر. وجاءت احداث **سياتل** والاحتجاجات التي تلتها في عواصم مختلفة من العالم لا سيما ما شهدته مدينة جنوى الايطالية مؤخرا لتثبت من جديد على انه بالإمكان الوقوف بوجه الظلم، من خلال عمل جماعي على المدى الطويل ضمن استراتيجية يقظة وعمل دؤوب لاستمرار التعبئة والضغط الشعبي. وقد تكون رأي عالمي مناهض لدعاوى العولمة، ولابد له ان يستمر ويجد تعبيرا له من خلال وعي وطني ودولي لدى جميع شعوب العالم.

لقد استطاعت حركة الاحتجاج هذه، ان تسهم في افشال اجتماع **سياتل**، كما استطاعت أن تؤجل موعد انعقاد الاجتماع في السنة التالية وتضعف من مقررات قمة جنوى للدول الصناعية هذا العام، إلى ان وجد المنظمون للاجتماع

المحل في عقده في مكان منعزل هو الدوحة عاصمة قطر. حيث تحدد موعد الاجتماع في شهر تشرين الثاني المقبل. ولا شك أن اختيار قطر مكاناً للاجتماع له دلالاته، من حيث الموقع الجغرافي وصعوبة وصول المتظاهرون والمحتجون إليها من جهة، ولكونه بلد عربي يكسب مشاركة إسرائيل في الاجتماع أبعاداً سياسية من جهة أخرى. وقد وجهت **حكومة قطر** فعلاً الدعوة إلى إسرائيل لحضور الاجتماع، تحت حجة أن هذا المؤتمر دولي، وأن حضور إسرائيل لا يعني شيئاً، ولا يتعارض مع قرار القمة العربية الأخيرة بتجميد الاتصالات مع العدو الإسرائيلي. وإن حضور وزيرة التجارة الإسرائيلية لا يعني أن هناك اتصالات مع إسرائيل مع أن قطر لم تقطع، فعلاً، علاقاتها التجارية وربما السياسية مع العدو الإسرائيلي.

إن الحضور العربي لمؤتمر منظمة التجارة العالمية في الدوحة بوجود إسرائيل هو مكافأة للكيان الصهيوني على مذابحه وجرائمه التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني بل وتشجع الإرهاب والعنف الإسرائيلي، لذلك أكدت سورية على ضرورة تنظيم مقاطعة عربية شاملة للمؤتمر وتشدد على ضرورة تعزيز العلاقات العربية ـ العربية. والمقاطعة العربية قد ألحقت عبر التاريخ خسائر كبيرة في الاقتصاد الإسرائيلي بلغت ٥٠ مليار دولار، ولهذا يفترض تفويت هذه الفرصة على العدو الإسرائيلي. لقد قاومت سورية الأسد مشاريع التطبيع مع العدو الصهيوني التي تحاك في المنطقة، وسورية ترفض أي شكل من أشكال التعاون مع الكيان الصهيوني. ومن هنا يكتسب موقف الشعب العربي في مساندته لحركة مناهضة العولمة أهمية خاصة، فهذه الحركة ومنظمات العمل غير الحكومي قامت بزيارة الأردن المحتلة في فلسطين في الآونة الأخيرة ووقفت إلى جانب الانتفاضة، كما أنها وقفت بحزم في مؤتمر حقوق الانسان في **دوربان** «جنوب أفريقيا» إلى جانب القضية الفلسطينية، وأعلنت أن ممارسات إسرائيل تضعها في مصاف الدولة العنصرية. لذا فإن وقوف الشعب العربي إلى

جانب حركة مناهضة العولمة، يصبح جزءا من نضالهم المشروع في سبيل قضيتهم العادلة.

إن وطننا العربي الذي يدفع غاليا، ثمن سياسات الهيمنة الاحتكارية الامبريالية والصهيونية، وتتخذ قواها الضاربة من قاعدة صهيونية عنصرية اغتصبت أرض فلسطين، وأراض من دول عربية مجاورة، إلى شركات متعدية الجنسية ومؤسسات دولية، تتدخل في أدق تفاصيل الحياة العامة في جميع الأقطار العربية، وحينما تختار قوى العولمة مكانا لانعقاد اجتماعاتها المشبوهة، في قطر، إنما تريد أن تؤكد للشعوب العالم، بهذا الاختيار، أن العرب دولا وشعوبا، إنما يشاركون في قطف ثمار العولمة، وحصاد فوائدها المزعومة، وذلك بعد أن ألصقت الدول الصناعية الغربية وأجهزة اعلامها الجبارة بالعرب ومنذ تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٣ تهمة نهب الشعوب. وألصقت بها تهمة الإرهاب بعد التفجيرات التي شهدتها الولايات المتحدة في الحادي عشر من الشهر الحالي.

ونظرا للترابط الوثيق بين الامبريالية والصهيونية وإسرائيل المغتصبة لقلب وطننا العربي، ونظرا للدور المؤثر للصهيونية في عملية العولمة، وفي المؤسسات الدولية التي تقوم بوظائفها هذه العولمة، فإن الوطن العربي يتأثر تأثراً سلبياً مضاعفاً مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم، من سياسات وممارسات قوى العولمة، آخذين بعين الاعتبار ان امتنا العربية، ووطننا العربي يمتلكان امكانات ومقدرات طبيعية وبشرية ومالية، يمكن بادارتها جيداً أن توظف في خدمة المصالح الوطنية والقومية، وان تتحرر من التبعية لقوى العولمة المعادية لمصالحنا ووجودنا، وان ننهض للتعامل الندي على قدم المساواة مع مختلف الأطراف العالمية، ولنسهم إلى جانب الشعوب والقوى الاجتماعية الأخرى المتضررة من العولمة واحتكاراتها الامبريالية في اعادة بناء النظام العالمي على أسس انسانية عادلة.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل السابع

إشكالية الفساد وسبل مواجهتها

- الأسباب التي تقف وراء ظاهرة الفساد
- دور الحكم الجيد في تفكيك ظاهرة الفساد
- دور البرلمانات والبرلمانيين في مكافحة الفساد
- دور الارادة السياسية في لجم الفساد
- المحاسبة الصارمة والعقوبة الزاجرة
- دور المنظمات غير الحكومية في السياسات العامة
- المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي
- دور المنظمات الأهلية في سياسات الرعاية الاجتماعية

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

ليست مقاربة الفساد بالأمر الهين رغم سطوع هذه الظاهرة، والتي لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسي منه، بل قل أن تناول هذه الظاهرة يتم من زوايا رؤية مختلفة ولا تعدم من وجود نفر من الباحثين يتحدث عن إيجابيتها في مقابل أكثرية تظهر آثارها السلبية.

إن وظائف الفساد ومستوياته «ولا نقصد بالوظيفة هنا تقويم الفساد أخلاقياً، وإنما النتائج الموضوعية له» والتي تنوس بين قدرته على إنتاج التراكم في ظرف ما أو الحيلولة دونه، ومن اللافت للنظر أن الفساد ــ رغم الموقف الاجتماعي منه ــ قد يكون علانياً في تلك الدول التي تسود فيها الشفافية، في حين أنه يظل مستوراً في الدولة القمعية الدكتاتورية. وفي كل الأحوال يتعذر علينا قياس تكلفة الفساد بشكل دقيق.

إن الفساد في حدوده الصغرى كالرشوة السائدة والرشوة الطارئة. والفساد في حدوده الكبرى وهو فساد منظم والذي يمارسه بعض كبار مسؤولي السلطات الثلاث «التشريعية ــ التنفيذية ــ القضائية» غير أن هذه المستويات تختلف استناداً إلى طبيعة النظام الاقتصادي ــ الاجتماعي ذاته كالفساد في الاقتصاد الموجه، والفساد في اقتصاد السوق، والفساد في الاقتصاد المشترك فضلاً عن ظاهرة الفساد الجديدة المرتبطة بعملية الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر، وهذه ظاهرة لم يألفها التاريخ سابقاً إلا في مرحلة انهيار الشيوعية وإعادة إنتاج العلاقات الرأسمالية مرة أخرى. وفي كل الأحوال ومهما تفاقم أمر الفساد وصار ظاهرة طبيعية أو كان ظاهرة طارئة فان هناك حدوداً لا يستطيع المجتمع أن يتعايش معها كما لا تستطيع الدولة الاستمرار في أداء وظائفها، ومن هنا تبرز مكافحة الفساد وإنتاج آليات الحد منه وهذا أمر تمارسه أغلب دول العالم. ويظل القول صحيحاً أن سبل مواجهة الفساد في الدولة الديمقراطية أنجع بما لا يقاس من وسائل مواجهته في الدولة الشمولية، ولما

كانت آثار الفساد تطال جميع صعد الحياة السياسية والاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية، فإنه قمين بالتناول والمناقشة والإجابة على أسئلة من قبيل: **ما الفساد، هل الفساد الاقتصادي ثمرة فساد سياسي أم العكس؟ هل الفساد ظاهرة موضوعية أم هو ثمرة سياسة واعية؟ ما السبيل إلى لجم الفساد؟ أبالشفافية والمساءلة، أم بالعقوبة الزاجرة، أم بتغير البنية التي أنتجت الفساد؟ ما الآثار الأخلاقية للسفاد؟ ما علاقته بمفهوم الحق والواجب؟ ترى لماذا شهدت مرحلة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، تفشي ظاهرة الفساد بهذه السرعة والكيفية؟ هل تحول التعددية الاقتصادية والسياسية دون الفساد أم أنها تفضي إلى تعدد أنماطه؟ وإذا كانت الخصخصة لدى البعض مُنقذاً من الفساد فلماذا عم في مرحلة الخصخصة؟.**

أما وأن الوطن قد تنبه إلى الآثار السلبية لهذه الظاهرة وأظهرت القيادة حزماً ورغبة في اشراك الجميع بالتصدي لها فان أحداً من المنتمين العضويين للوطن لا يستطيع أن يقف موقف المتفرج لا سيما إن كان أوتي حظاً من المعرفة العلمية، وما قيمة المعرفة إن لم تتحول إلى سلاح مادي يسهم في ارتقاء ومنعة ورخاء وحرية البشر. وإذا ما تمسك كل منا بحقوقه التي يتفرع عن كل حق منها أربعة واجبات تتمثل: **بوعي ومعرفة الحقوق، وممارسة هذه الحقوق، وحمايتها والدفاع عنها، ومراعاة حقوق الآخرين**، وإذا ما أدى كل منا واجباته وفقاً لما تمليه أخلاقيات الوظيفة العامة، فان مساحة الفساد ستنحسر إلى حدودها الدنيا. وليس مبرراً كون الفساد ظاهرة عالمية أن نقبله ونتعايش معه في وطننا العربي الكبير.

إن من اللافت للنظر الاهتمام العالمي المفاجئ بالفساد مصحوباً بضجة اعلامية كبيرة، فهل هذا مرتبط بثورة الاتصالات والمعلوماتية؟ أم هو مرتبط بانتهاء الحرب الباردة وما رافقها من تكتم متبادل على قضايا الفساد؟ وهل هو مرتبط بتطور المجتمع المدني داخل كل دولة؟ أم أن هناك تيار دولي يخشى من

الفساد في ظل ازدياد حجم التجارة وظهور جماعات فاسدة تسعى لغسيل الأموال؟ هل إماطة اللثام عن الفساد ينم عن صحوة وطنية أملتها الموجة الثالثة للديمقراطية؟ أليس مطلوباً التوقف على آلية تكيّف المجتمعات مع الفساد؟ ومعرفة الطرق التي سلكتها في تجاوزه وتلافي أضراره؟ ثم لماذا يرتبط تحول المجتمعات إلى الرأسمالية بشيء من الفساد؟ ولماذا يرتبط أيضا تحولها إلى الديمقراطية بقدر من الفساد؟ وأخيراً هل تحتاج المجتمعات إلى قدر من الفساد كضرورة أنجبتها البيروقراطية؟ ولماذا شيء من الفساد الوظيفي مفيد كما ذهب بعض علماء الإدارة الأمريكيين «قدر من الفساد ضروري لأداء سياسي جيد»، مفارقة عجيبة شعوب تكافح الفساد وأنظمة تبرره؟ وفي كل الأحوال الطريق إلى محاربة الفساد يمر عبر القاعدة التي تقضي بـ «فكر علمياً ونفذ محلياً». وفي كل الأحوال فإن مكافحة الفساد لاسيما الفساد السياسي والإداري والمالي يستدعي بالضرورة توافر ثلاثة شروط هي[1]: الشفافية في عمل الدولة ومؤسساتها. **الحكم الرشيد، ويعني الحكمة في استخدام الموارد وحسن اختيار السياسات الاقتصادية. المساءلة القانونية للقائمين على إدارة شؤون الدولة، والمحاسبة الصارمة لمرتكبي الفساد.**

إن السياسات الخاطئة للدولة التي لا تقوم على قاعدة معلومات صحيحة، أو تفاضل بين البدائل والخيارات المتاحة، قد تفوّت على المجتمع فرصا كثيرة، منها عدم استثمار الموارد الاقتصادية والطاقات البشرية على نحو أمثل، حتى ولو لم يكن هناك فساد. والشفافية التي عقدت بشأنها العديد من الندوات والمؤتمرات الدولية في السنوات الأخيرة إلى درجة أن **ألمانيا** أحدثت منظمة خاصة تعنى بقياس درجة الشفافية بين الدول، باعتماد مؤشرات يتم بمقتضاها تحديد أكثر الدول شفافية وأقلها شفافية، واللافت للنظر أن الدول المتقدمة كانت

---

[1] تحرير د. مصطفى كامل السيد ود. سلام سالم زرنوقة - الفساد والتنمية - مركز دراسات وبحوث الدول النامية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٩٩ - ص ٨.

السباقة إلى اثارة هذه القضية **وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية** التي اشتهرت شركاتها بتقديم الرشاوى لبعض مسؤولي دول الجنوب للفوز بالصفقات التجارية. كذلك أظهرت المعطيات تورط المسؤولين في **بلجيكا وايطاليا وفرنسا وغيرها**، في قبض عمولات أو قروض ميسرة أو هدايا ثمينة لتمرير صفقات مشبوهة، إلى درجة أن الفساد طال موظفي أجهزة **الاتحاد الأوروبي**، **مما حدا بالبرلمان الأوروبي** إلى اقالة كل أعضاء **لجنة الاتحاد**، نظراً لتقاعسهم في الكشف عن جوانب الفساد المالي أو لتورطهم في قضايا الفساد السياسي.

لقد فسر البعض الحاح **الولايات المتحدة** على الشفافية الدولية، يعود إلى خسارة الشركات الأمريكية للعديد من الصفقات الدولية، بسبب براعة الشركات الأخرى في اقامة صلات مشبوهة بكبار مسؤولي الدول التي عُقدت فيها هذه الصفقات. وبغض النظر عن الجهة التي أثارت اشكالية الشفافية، فانها تلقى قبولاً من الدول كافة التي أدركت بأن غياب الشفافية والمساءلة ورجاحة الحكم تفضي إلى الحاق خسائر فادحة بالمجتمعات التي تفتقر إلى مثل هذه الضوابط، وعلى المستويات كافة الاخلاقية والسياسية والاقتصادية.

فعلى الصعيد الأخلاقي، تختفي النظرة إلى العمل بوصفه الحاجة الحيوية الأولى للانسان بل وتهتز نظرة الناس إلى الاخلاص والامانة والنزاهة، وعلى **الصعيد السياسي والاقتصادي** تتجذر النظرة إلى كون من **يملك المال يملك السلطة، ومن يملك السلطة يملك المال**، مستغلين مواقع المسؤولية لتحقيق مزايا ومكاسب تخالف القوانين والاعراف السائدة في المجتمع. وإذا كانت دوافع القرارات الاقتصادية تحقيق مكاسب آنية ضيقة لكبار المسؤولين واسرهم واصدقائهم، عندها يفقد النظام السياسي شرعته، أي قبول وتفاعل المواطنين مع مؤسسات الدولة وادارتها، فيحصل الركود السياسي والاقتصادي والاغتراب السيكولوجي، ويعزف الناس عن المشاركة في برامج الحكومة التي تفقد

مصداقيتها وتهتز ثقة المواطنين بها، وهذا ما حصل في **رومانيا واندونيسيا والبرازيل وصولاً إلى الكونغو**، والحبل على الجرار.

لقد اقترنت العديد من التجارب التنموية بحالات من الفساد السياسي والاداري والمالي، كما حصل في ظل **الجمهورية الثالثة** في **فرنسا** أو في **ايطاليا** أو في **كوريا الجنوبية**، ولكن التنمية المستدامة تشترط وبالضرورة مكافحة الفساد، من أجل تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبالتالي توطيد شرعة النظام السياسي برمته، من خلال الاستجابة لطموحات المواطنين وتطلعاتهم لحياة حرة كريمة، تتيح لهم فرص المشاركة في صناعة القرارات السياسية والاقتصادية التي من شأنها تحقيق التنمية المنشودة وتحول دون اثراء المسؤولين الحكوميين بطرق غير مشروعة تملي ضرورات محاسبتهم ومساءلتهم وفقاً للقانون.

والشروط اللازمة لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بنجاح هي: **الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد، بالاضافة إلى شروط أخرى مثل: فعالية الحكومة وتمتعها بالكفاءة والخبرة الادارية اللازمة**. وهذه الشروط الثلاث وغيرها هي التي **تحصن** المجتمع من آفة الفساد، وما يقترن به من مظاهر الفوضى والتسيب واللامبالاة، وانعدام الحس بالمسؤولية الرفيعة. وعليه إذا كانت القواعد الناظمة للحياة العامة قواعد موضوعية وعلنية، وإذا كانت القرارات الحكومية موضوعية من حيث خياراتها ومرتكزاتها ومبرراتها ودوافعها، وإذا كان المسؤولين كل في مجال عمله على مستوى **السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية يخضعون للرقابة** الوقائية واللاحقة وإذا تم تغيير المسؤولين الذين خرجوا على القوانين واخترقوها في الوقت المناسب، سواء ارتكبوا هذه المخالفات عن قصد أو غير قصد، فان توافر الشروط الثلاث للتنمية لابد وأن تؤدي بالضرورة إلى دفع عجلة التنمية من جهة والتقليل من الفساد وهدر الموارد من جهة أخرى. ومما لا شك فيه فإن ظاهرة الفساد ظاهرة

معقدة تتداخل فيها قضايا سياسية وادارية ومالية، جوانية وبرانية المنشأ، وتتكامل مع بعضها بعضا، لتكون حلقة مفرغة، يفترض كسرها من أقوى حلقاتها من خلال:

١ـ اقامة نظام سياسي يقوم على مبدأ التعددية السياسية المستند إلى الانتخابات العامة العلنية والنزيهة، وأن يرتكز هذا النظام على الفصل بين السلطات الثلاث، فضلاً عن احترام ممارسة المواطنين لحقوقهم المدنية والسياسية، بما في ذلك حرية التعبير عن الرأي، علماً بأن الديمقراطية لا تحصن المجتمعات من الفساد، رغم ما تنطوي عليه من شفافية وعلانية ومصارحة ومكاشفة، ولكن في ظلها لا يتحول الفساد إلى ظاهرة ويمكن تطويقه ومكافحته بسهولة من خلال محاسبة ومساءلة المسؤولين، وعبر تصويب السياسات التي تتسبب في هدر الموارد، خلافاً للأنظمة الشمولية التي يشيع فيها الفساد ويتحول إلى ظاهرة، تتطلب مواجهتها جهوداً مضنية، وتكاليفها باهظة الثمن على المجتمع.

٢ـ حصر ثروات كبار المسؤولين ومعرفة مصدرها من قبل الأجهزة الرقابية التي يُفترض أن تتحقق من صحتها اثناء وبعد تولي المسؤولية العامة.

٣ـ اعطاء صلاحيات واسعة لجهاز رقابي واحد، يتمتع بالاستقلال في مراقبة السلطات الثلاث، وأن يُعد هذا الجهاز تقارير دورية تكون في متناول المواطنين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية والسياسية ولاعضاء المجالس التشريعية والقيادات الحزبية ومؤسسات المجتمع المدني كافة.

٤ـ تلبية احتياجات ورغبات المواطنين بتوفير مستوى لائق من العيش الكريم واشباع حاجاتهم الأساسية من طعام ولباس وسكن وتعليم ورعاية صحية، وتطبيق مبادئ تكافؤ الفرص وربط الأجر بالانتاج، وفي غير ذلك قد يتهيأ المناخ لانتشار الفساد ليتحول إلى اسلوب حياة تمارسه المستويات الصغيرة والمتوسطة من الموظفين الحكوميين وصولاً إلى كبار موظفي الدولة.

٥ـ التوعية السياسية باشاعة مناخ ثقافي ناقد يحترم الرأي والرأي الآخر، يمكن له أن يحد من الانخراط في الممارسات الفاسدة، ولابد من توظيف وسائل الاعلام، كافة لاسيما التركيز على ثقافة الصورة في إعلاء القيم المجتمعية من نزاهة وايثار وتضحية ونكران للذات، والتمسك بالخصال الحميدة المتأصلة في المجتمع من أمانة وحس بالمسؤولية الفردية والجماعية. وضرب المثل الأعلى والقدوة الحسنة من قبل القادة من مسؤولي الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

لقد تم التركيز في السنوات الأخيرة على الشروط السياسية للتنمية ومنها: رجاحة الحكم والشفافية والعلانية والمساءلة كشروط لابد منها لمواصلة العملية التنموية والتي تصطدم في العديد من البلدان النامية بمشكلة الفساد الاداري والسياسي التي بدورها تنتقص من مشروعية النظام السياسي واستقراره، والذي يستوجب اصلاحه من خلال ضمان الشرعة والمساواة والرقابة والاصلاح الاداري بغية السير قدما في تطبيق النموذج التحديثي للحياة الاقتصادية والسياسية.

الأسباب التي تقف وراء ظاهرة الفساد

إن الفساد يعني اساءة الاستخدام للمسؤولية العامة، بغية تحقيق المنافع والمكاسب لشخص ما أو لجماعة ما، ويحصل الفساد عندما يستغل الموظف العام منصبه، للحصول على المال بطرق غير مشروعة، من خلال تورطه في أفعال غير قانونية وغير أخلاقية من شأنها الحاق الضرر بالمصلحة العامة للمجتمع والانتقاص من سيادة الدولة ومؤسساتها.

إن انتشار ظاهرة الفساد تعكس ضعف المنظومة الاقتصادية والسياسية والقانونية للدولة، وللتمييز بين الممارسات الفاسدة وغير الفاسدة، فان الفيصل في ذلك الشفافية والمحاسبة، إذ أن الفساد حتى عندما يتحول إلى ظاهرة عامة، فإن

مرتكبيه يمارسونه تحت جنح الظلام ويخفونه عن عيون الناس. والفساد لم يعد مقصورا على دولة دون غيرها بل أضحى شبه ظاهرة عالمية، وأن اختلفت درجة تفشيه، وبمعنى آخر لا تنفرد دولة دون سواها بالفساد، فالدول على مستوى المعمورة تعاني وبدرجات متفاوتة من مشكلة الفساد، ففضائح الفساد شملت، **اللجنة الأولمبية والمفوضية الأوروبية**. والفساد يكتسب أشكالاً عدة بما في ذلك الرشوة والمحاباة والمحسوبية ونهب أموال الدولة، والتهرب الضريبي، وتبييض الأموال، وتزوير الانتخابات. والمقصود بالرشوة التماس المال من قبل الموظف أو المسؤول لقاء تقديم الخدمات، لدافعي الرشوة، كتنظيم العقود الحكومية، وتخفيض الضرائب، والحصول على التراخيص الحكومية. وإقدام بعض موظفي الدولة على سرقة المال العام، وهم المؤتمنون عليه، يُعد أيضاً شكلاً من أشكال الفساد الذي تتم ممارسته على عدة مستويات من بينها: **الفساد الذي يمارس على المستوى الوطني، الفساد الذي يمارس على المستوى الدولي، الفساد على المستوى الأدنى الذي يُمارسه صغار الموظفين، الفساد على المستوى الأعلى الذي يُمارسه كبار المسؤولين.**

والفساد تتم ممارسته من خلال **دفع المال لبعض المسؤولين تسهيلا لقيامهم بواجباتهم الوظيفية. وتقديم الهدايا الثمينة والرشاوى لبعض المسؤولين نظير الأفعال غير القانونية.** وهناك علاقات ارتباط وسببية بين مستويات الفساد كافة والتي ترتبط بعدة عوامل من بينها:

ـ **العوامل السياسية:** وفي ظلها تتباين مستويات الفساد صعوداً وهبوطاً تبعاً لقوة أو ضعف الحريات المدنية، لا سيما حرية الصحافة واستقلالية وسائل الاعلام كافة، وحرية نشاط مؤسسات المجتمع المدني من عدمها، وطريقة تنظيم الحملات الانتخابية والتي تشكل مجتمعة مدخلاً للفساد، فالدول التي تعاني من كبت الحريات المدنية تكون أكثر من غيرها، عرضة للفساد.

ـ **العوامل القانونية:** يتناسب الفساد طردا وغياب التشريعات. فإذا كانت القوانين واضحة صارمة، فإن من السهولة بمكان اكتشاف حالات التورط في الفساد. وتطبيق القانون يتوقف إلى حد كبير على مصداقية الأجهزة القضائية والرقابية، ومدى قدرتها على مكافحة الفساد، وبغيابها تعم ظاهرة الفساد.

ـ **العوامل البيروقراطية:** تشكل البيئة البيروقراطية مرتعا للفساد، وكلما كثرت القوانين والتعليمات وتداخلت مع بعضها بعضا، كلما كثرت محاولات الالتفاف عليها من قبل المسؤولين الحكوميين، لا سيما في ميدان الخدمات والدوائر المالية والضريبية، وتتوقف مساحة الفساد على مدى الصلاحيات التي يتمتع بها المسؤول الحكومي، وعلى مدى محاسبة المسؤولين عن القرارات التي يتخذونها بعيدا عن روح القانون، **أي كلما زادت الصلاحيات وتراخت المحاسبة كلما اتسعت رقعة الفساد.**

ـ **العوامل المعيشية:** يتناسب الفساد طردا وضعف الأجور والرواتب التي يتقاضاها الموظفون الحكوميون، الذين تتفتح شهيتهم، فيتورطون في الممارسات الفاسدة. وكلما قل احتمال اكتشاف الفساد، وكلما انخفض الثمن المدفوع لمدى انفضاحه كلما زاد احتمال حصوله.

ـ **العوامل الاقتصادية:** تتسع رقعة الفساد في الأنظمة التي تحتكر المؤسسات الاقتصادية المفصلية التي تهيء للمسؤولين فرصا مواتية لمعرفة ما هو مستور من الأمور، فيستغلونها لتحقيق مصالحهم الشخصية الضيقة، ومصالح الفئات التي تتحالف معهم. وتتصل العوامل الاقتصادية اتصالا وثيقا بالعوامل البيروقراطية، التي تؤسس لعلاقات اقتصادية، تتسم بالاستغلال نتيجة غياب المشاركة والشفافية والمحاسبة، حيث تستغل العقود الحكومية والاعفاءات الضريبية لتحقيق المنافع الشخصية.

ـ **العوامل الانتقالية:** عندما ينتقل الحكم من الدولة الشمولية البيروقراطية إلى الدولة الوطنية الديمقراطية، ومن الاستبداد إلى الحرية، فإن الفساد سرعان ما

ينتشر وتشيع ظاهرته فيتحكم في المجتمع استبداد الفساد.. إلى درجة أن رجال الأعمال يضمنون فاتورة الفساد التكاليف واعتبار المبالغ المدفوعة كرشاوى، خصومات ضريبية.

- **عوامل الاعانات والمساعدات الاقتصادية:** تستغل الدول التي تعاني من سوء الحكم الاعانات والمساعدات التي تقدم لها في صورة قروض واعانات وهبات من المؤسسات المالية الدولية، فتحدث بها مؤسسات وهمية، تسخر في خدمة كبار المسؤولين، في ظل غياب المحاسبة والشفافية.

دور الحكم الجيد في تفكيك ظاهرة الفساد

يتعذر فض ظاهرة الفساد ووضعه تحت السيطرة على الصعيد المحلي دون تفكيكه على الصعيد الاقليمي والدولي، ويمكن للبرلمانيين أن يلعبوا دورا مهما في مكافحة الفساد والسيطرة عليه، على الرغم مما تسبب فيه النظام الدولي المعولم من تهميش المؤسسات النيابية. وأداء دورها في خلق بيئة ديمقراطية نظيفة، تفسح المجال لمزيد من المشاركة الشعبية في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية. والمساهمة في تفعيل دور الدولة في حياة المجتمع والحد من استطالتها الأفقية. فضلاً عن مساهمتها في تحقيق التوازن بين الدولة من جهة ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى. ومجابهة المؤثرات السلبية للعولمة والحد من مؤثراتها على القرار الوطني المستقل.

إن بامكان الحكم الجيد السيطرة على الفساد واجتثاثه من جذوره، من خلال تحسين نوعية الحكم الذي يُعد بحق المدخل الرئيس لقيام مؤسسات حاكمة وقادرة على مواجهة الفساد على الصعيدين المحلي والعالمي. والبرلمان بوصفه مؤسسة ديمقراطية، فإنه يحقق التواصل بين الدولة والمجتمع، من خلال النهوض بمهامه التشريعية والرقابية والتمثيلية، وبما يُسهم في ترسيخ أركان الحكم الجيد، والمتمثلة في المحاسبة والشفافية. ولا تستقيم المحاسبة إلا في حال

التوازن السليم بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وبين مختلف مستويات الحكم، وفي حال اختلال هذه التوازنات سرعان ما تتزعزع أركان الحكم الجيد. كذلك تلعب الشفافية دور مهماً في ترسيخ الحكم الجيد، فهي تتيح تدفق المعلومات وتفتح الباب على مصراعيه للحوار البناء بين المواطنين ومؤسساتهم المدنية، والشفافية شرطاً لا غنى عنه في تطبيق المحاسبة (كون المعرفة بحد ذاتها تعني القوة) المقترنة بالمشاركة الشعبية في رسم سياسات الدولة. والمشاركة بمعناها الواسع تعني اشراك المواطنين في الحكم، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والمذهبية والاثنية. والمشاركة بقدر ما هي حق للمواطن فانها ترتب عليه مسؤولية المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية والسياسة التي تتعلق بصياغة حاضر البلاد ومستقبلها. **وإذا كان هذا هو حال الحكم الجيد فكيف لنا أن نميزه عن الحكم غير الجيد؟** إن الحكم غير الجيد هو الحكم غير المتوازن من حيث:

١ــ طغيان السلطة واحتوائها للمجتمع المدني، بل وتحكم السلطة التنفيذية بالسلطتين التشريعية والقضائية، والسيطرة المطلقة للسلطة المركزية على السلطات المحلية.

٢ــ اقصاء المواطنين عن المشاركة في صنع حاضرهم ومستقبلهم، ففي ظل غياب الشفافية، فإن السلطة التنفيذية تتحكم بالمعلومات وتتصرف بها كما تشاء لأحكام سيطرتها على المجتمع.

٣ــ إن الحكم غير المتوازن يَحول دون تمكين السلطة التشريعية من الاضطلاع بمهامها، وتهميشها، ويتحول أعضاء البرلمان إلى مجرد وسيطاً لتأدية الخدمات لناخبيهم، مما يهيء المناخ لانتشار ظاهرة الفساد.

٤ــ تتحول السلطة في ظل الحكم غير الجيد إلى مجرد شكل فاقدة لاستقلاليتها وفي اطاره يتم احتواء السلطة القضائية التي لا تقوى على فرض هيبة القانون وسطوته، فيتحول القضاة إلى مجرد موظفين، والمحاكم إلى دوائر

تقع تحت سطوة السلطة التنفيذية، بل ويصبح القضاة عرضة للنهب وتلقي الرشاوى. فتهتز ثقة المواطنين بالقضاء، وتعم أجواء اللاشرعية، الأمر الذي يمهد الطريق لتفشي ظاهرة الفساد الذي يتهدد كيان المجتمع ويدمره على المدى الطويل.

٥ـ إن المركزية المفرطة تجسد طغيان السلطة التنفيذية وتحكمها بالسلطتين التشريعية والقضائية، ناهيك عن تحكمها بالسلطات المحلية وتكبيل حركتها، بل وتهميش دور القضاء في مكافحة الفساد على المستوى المحلي.

٦ـ تتوجه الأحزاب والحركات السياسية في ظل الحكم غير الجيد للحصول على الامتيازات والمنافع والغنائم، بدلاً من التنافس فيما بينها على تنفيذ برامجها الانتخابية، وغالباً ما يحصل في مرحلة الانتخابات صولات وجولات، تتوج في المحصلة باقتسام الثروة والسلطة.

٧ـ يترافق الحكم غير الجيد باطلاق يد الأجهزة الرقابية من قبل السلطة التنفيذية، فتتحول مع مرور الزمن إلى محاكم تفتيش، تعيق حركة المجتمع وتطوره، بل وتتسبب في رفع فاتورة الرشوة.

٨ـ تغييب مؤسسات المجتمع المدني وتهميشها في ظل الحكم غير الجيد، وعندها تختفي الأصوات التي تطالب بمحاسبة الحكومة، وتتحول بمرور الزمن مؤسسات المجتمع المدني إلى توابع للحكومة، وقد تتحالف معها، وهذا هو حال المؤسسات الاعلامية التي تتحول إلى أبواق لتبرير أخطاء السلطة والإشادة بإنجازاتها حتى وإن كانت ضئيلة.

دور البرلمانات في تعزيز الحكم الجيد:

إن البرلمانات بوصفها مؤسسات للحكم الجيد يمكن لها أن تؤدي دورا مهما في اتخاذ إجراءات عملية للنهوض بالمجتمع وإنقاذه من براثن الفساد وذلك من خلال:

١ــ إجراء تعديلات دستورية، تُسهم في تقوية مؤسسات الحكم الجيد وتعزيز دورها في حياة المجتمع، عبر انهاء التشابكات بين السلطات الثلاث وتحقيق التوازنات المطلوبة بينها، مع ضمان استقلالية القضاء ونزاهته، وبما لا يؤدي إلى اضعاف السلطة التنفيذية وتهميش وظائفها، إذ أن الدولة بحاجة إلى حكومة قوية قادرة على إنجاز الأهداف المعلقة على الإصلاحات الاقتصادية والسياسية. وحتى يستقيم الحكم الجيد يفترض أن تكون المحاسبة صارمة والعقوبة زاجرة من جانب السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية، مما يَحول دون طغيان صلاحيات أي من السلطات الثلاث على المصلحة العليا للمجتمع.

٢ــ تفعيل دور البرلمان في إعداد الموازنة العامة للدولة وإقرارها، وهذا يستوجب من اللجنة الدائمة في البرلمان التي تُعنى بشؤون الموازنة، أن تتشاور مع شرائح وفئات وطبقات المجتمع كافة في مرحلة إعداد الموازنة، ثم تراقب تنفيذها بعد ذلك، علماً بأن انضاج الموازنة وإشباعها نقاشاً، يفترض بالضرورة وجود برلمانيين من ذوي الاختصاص والكفاءة التي تُمكنهم من معرفة مبادئ الموازنة العامة للدولة وإشكالاتها. ويفترض تقوية اللجان الدائمة بوصفها أداة مساءلة ومحاسبة لإرساء أسس الحكم الجيد.

٣ــ تبني ميثاق شرف برلماني، يتم تطبيقه، بعيداً عن النزعات الحزبية، التي غالباً ما توظف الاتهامات بالفساد لخدمة أغراضها السياسية الضيقة، ويندرج في ميثاق الشرف البرلماني تمويل الحملات الانتخابية والحيلولة دون انتهاك السقوف المالية المخصصة لتنظيمها، وأن يضرب البرلمانيون القدوة الحسنة والمثل الأعلى في النزاهة والمصداقية والكفاءة في تحمل المسؤولية بما في ذلك تعميق ثقافة مكافحة الفساد، وترسيخ مرتكزات الحكم الجيد. ويتضمن ميثاق الشرف البرلماني ما يلي:

- لا يجوز أن يتدخل عضو البرلمان في تمكين شركة أو مؤسسة أو منظمة من الحصول على عقد أو تعهد حكومي، إذا كانت له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة معها.

- لا يجوز لعضو البرلمان أن يمنح وثيقة أو شهادة ليست مؤسسة على الحقائق.

- لا يجوز لعضو البرلمان أن يؤجر أو يحقق ربحا من مسكن حكومي مخصص له.

- لا يجوز لعضو البرلمان أن يمارس تأثيراً غير مقبول على الجهاز الحكومي عندما يكون للعضو مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الموضوع.

- يُمنع على عضو البرلمان أن يتقاضى من أي شخص أو منظمة تعويضا بأي شكل من الأشكال، عن أي عمل يقترحه أو يرغب في عمله لذلك الشخص أو لتلك المنظمة.

- لا ينبغي لعضو البرلمان اتخاذ الإجراءات بالنيابة عن الأفراد بدائرته الانتخابية دون التأكد من الحقائق أولاً.

- لا ينبغي لعضو البرلمان أن يكتسب خطابات توصية أو يتوسط لدى المسؤولين الحكوميين حول وظائف وأعمال لأقربائه.

٤- تكتسب العلاقة بين البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني خصوصية، تزداد رسوخاً باعتماد لغة الحوار عبر عقد الندوات البرلمانية مع مؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن إعداد الدراسات اللازمة لتوصيل الخدمات للمواطنين بأيسر وأسهل السبل.

٥- التواصل بين البرلمانات بإحداث شبكة اتصالات مع البرلمانات العربية والأجنبية. فالعلاقات البينية مع البرلمانات، تسهم في تبادل الخبرة والمشورة، لا سيما في مجال التصدي لظاهرة الفساد وتفكيكها، عبر توسيع قاعدة المعلومات.

وهكذا بوصف البرلمانات مؤسسات ديمقراطية، تحقق التواصل بين الدولة والمجتمع عبر القيام بدورها في اصدار التشريعات، التي تعزز من مصداقية الحكم الجيد، المتمثلة بالشفافية والعلانية والمساءلة والمحاسبة، وقد لا تتمكن البرلمانات أحياناً من أداء مهامها، جراء طغيان السلطة التنفيذية وتحكمها المستبد بالمجتمع، وحتى لا يتم تهميش دور البرلمانات تحت ضغوط المؤثرات السلبية للعولمة يُفترض التعاطي معها على قاعدة الافادة من ايجابياتها إن وجدت والتصدي لسلبياتها. وتعزيز دور البرلمانات في حياة المجتمع، يستوجب بالضرورة الاتفاق على ميثاق شرف برلماني، يُسهم في تعزيز علاقة البرلمانات بمؤسسات المجتمع المدني.

دور البرلمانات والبرلمانيين في مكافحة الفساد

تتصدى لمكافحة الفساد لجان وهيئات وطنية، أحدثت لهذا الغرض على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي، وأُبرمت اتفاقات لإحداث منظمات دولية تُعنى بمكافحة الفساد على غرار «**اتفاقية مكافحة ارتشاء المسؤولين الحكوميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية**» وحتى تتم السيطرة على الفساد، يُفترض أن يتسلح المواطنين بالمعرفة التي تؤهلهم لكشف ممارسات الحكومة الظاهرة والمخفية، ومحاربة الفساد عملية معقدة، وأن الجهود التي تبذل بهذا الصدد قد لا تحقق النجاحات المرجوة، ولا يمكن التصدي لظاهرة الفساد بحلول انفرادية واحادية الجانب، بل تتطلب منظومة متكاملة من الإجراءات على الصعيدين الوطني والدولي، بما يُحصن مؤسسات الحكم الجيد من تداعيات الفساد. وقد تقدم «**البنك الدولي**» بوصفة للسيطرة على الفساد ومحاصرته، من خلال ثلاثة روافع هي:

الرافعة الأولى: تشخيص ظاهرة الفساد وأسبابها وعواقبها. حيث تقف وراء تفشي ظاهرة الفاسد مجموعة من الأسباب وفي مقدمتها:

١ــ ضعف مؤسسات المجتمع المدني.

٢ــ تهميش دور المؤسسات الرقابية، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها.

٣ــ تهميش السلطتين التشريعية والقضائية.

٤ــ وجود الدولة البيروقراطية وغياب الدولة الديمقراطية.

٥ــ حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة.

٦ــ غياب مؤسسات المجتمع المدني أو تهميش دورها في حياة البلاد.

٧ــ تحكم السلطة التنفيذية بالحياة السياسية والاقتصادية للبلاد.

٨ــ غياب المنافسة السياسية الفعالة وانعدام الحريات الحزبية.

٩ــ توافر البيئة التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تنتج الفساد.

الرافعة الثانية: إدخال إصلاحات على أنظمة الدولة، من النواحي التشريعية والادارية والاقتصادية. وذلك للتقليل من فرص حدوث الفساد، وذلك من خلال تحسين نظام الحكم الجيد وترسيخ مؤسساته.

الرافعة الثالثة: إشراك المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الاعلام وذلك من أجل تنظيم حملات تعميم ثقافة مكافحة الفساد، وتحديد الآليات اللازمة للسيطرة على الفساد ومكافحته.

ووصفة «**البنك الدولي**» لمكافحة الفساد، ترى بأن البيئة المنشئة للفساد تكمن في اشكالية النظام، وتشدد على ضرورة تفكيكه وتغيير بنيته، وليس تعقب الأفراد الفاسدين وتوجيه اللوم لهم. وبدون بناء القدرة المؤسساتية، يتعذر مكافحة الفساد، والنوايا الحسنة لا تسهم في جلب النتائج الطيبة، وقد تتسبب ربما في فساد أكثر. ويفترض بالجهات التي تتولى مكافحة الفساد أن تُجري تقويم موضوعي لمسببات الفساد ومصادره، ومن ثم تبني سياسات اقتصادية تُرفد

بعوامل اجتماعية وثقافية، من أجل الحد من ظاهرة الفساد، لا سيما رصد الحوافز المادية والمعنوية، وزيادة فاعلية الحكم الجيد وشفافيته، وتمكين الأجهزة الرقابية من أداء مهامها.

إن استراتيجيات مكافحة الفساد تتباين تبعاً للبيئة السياسية والاقتصادية التي انتجت الفساد، وانطلاقاً من هذا المنظور أقدمت «**منظمة الشفافية الدولية**» باعداد نموذج إصلاحي، تم التركيز فيه على أركان النزاهة وهي: **الإرادة السياسية – الإصلاح المؤسساتي – اشراك المجتمع المدني – إصلاحات ادارية – تفعيل المؤسسات الرقابية – السلطة التشريعية – السلطة القضائية – وسائل الاعلام – المجتمع المدني – القطاعين العام والخاص**. وهذه الأركان تُشكل مجتمعة مكونات النزاهة، وتمثل جزءً لا يتجزء من الإصلاحات الاقتصادية والادارية، وبدونها يتعذر وضع استراتيجية لمكافحة الفساد، وهي تكمل بعضها بعضاً، وغياب أحدها أو إهماله يؤثر على الركن الآخر ويضعفه، وإذا اختفت أو ضعفت بعض هذه الأركان، فإن النظام يُصبح عرضة للانهيار مما ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

إن مفتاح مكافحة الفساد يتمثل **بالإرادة السياسية**، والتي تعني فيما تعنيه «**البيئة السياسية التطبيقية والرغبة الصادقة**» لدى المسؤولين في مواجهة الفساد ومكافحته، باستئصال أسبابه ومسبباته وتصفية الآثار المترتبة عليه، مع الاشارة بأن دوائر الفساد تتكامل وتتقاطع مع بعضها بعضاً لتفشل وتحبط بدورها الإرادة السياسية ذاتها. وحيثما يكون الفساد متأصلاً في المجتمع ومزمناً، دل ذلك على ضعف الإرادة السياسية، والعكس صحيح، إذا كان الفساد هامشياً ولا يتجاوز حقل الارتكابات الفردية البسيطة، دل ذلك على أن الإرادة السياسية القوية متوافرة، ومؤمنة بضرورات التمسك بالحكم الجيد، الذي يُؤمن رفعة الوطن وخير المواطن، وإيمان المسؤولين بالعمل كحاجة حيوية أولى، لمواجهة كل ما يُعكر صفو المجتمع وينتهك الحقوق والواجبات.

أما الارادة السياسية الضعيفة التي تتعايش مع الفساد، ولا تمتلك المبادرات لمكافحته فإنها حتى وإن أعلنت عن اصلاحات، فإنها تبقى من قبيل العبث، ويصبح بالتالي وجود المصلحين من المسؤولين بلا معنى، حتى وأن توافرت لديهم الجدية والرغبة الصادقة في الاصلاح، وبدون الارادة السياسية، فإن مواجهة الفساد ستقتصر على الشكل ليس إلا، ويبقى دور المصلحين مقتصراً على المناشدات والنداءات والتمنيات التي لا تُغني ولا تُسمن من جوع، ولهذا يفترض أن تتعزز الارادة السياسية، بالشفافية والمحاسبة، وإلا ستُستغل جهود المصلحين ومناصريهم كستار للاستمرار في اساءة استخدام السلطة، وعندها سيتهرب الناس بمحاولات الاصلاح والتصدي للفساد، ويستخفون ويهزأون بكل من ينادي بالاصلاح ويفكر في تطبيق القانون.

والارادة السياسية لا تعني بحال من الأحوال الوعود المعسولة والعهود المنقوضة والطموحات غير الواقعية، وإن التطرف والاكثار منها، يؤدي إلى احباط جماهيري، وانفضاض الناس عن النظام وخيبة أملهم في الاصلاحات. وحتى لا يصاب المجتمع بخيبة الأمل وباليأس في استحالة مكافحة الفساد، يُفترض تهيئة المناخ، وتنظيم حملات اعلامية مكثفة لتعميم ثقافة مكافحة الفساد في أوساط المجتمع، من خلال اشراك الجماهير عبر منظماتهم الشعبية ونقاباتهم المهنية ومؤسساتهم المدنية في حملة مكافحة الفساد.

ومكافحة الفساد لا تستقيم بدون أن تقترن باصلاحات سياسية، وفي مقدمتها **الغاء تعسف السلطة، وتبني قانون انتخابات شفاف وفعال، ونظام قضائي مستقل، ومجتمع مدني قوي، وتطبيق نظام محاسبي صارم وعادل في آن واحد**، وهذا يُعزز من المساندة الشعبية والالتفاف الجماهيري حول الاصلاحات، فالانفتاح السياسي يوفر الفرص كافة لتعزيز الحكم الجيد، الذي يفترض أن يحشد الموالين والمعارضين خلف برنامج الاصلاح الذي يستهدف استئصال الفساد برمته، وبدون اصلاحات مؤسساتية فإن مكافحة الفساد تُعد

ضرباً من المستحيل، وأن التصدي للفساد يستوجب بالضرورة الاقدام على **إصلاحات ادارية** جذرية وذات مغزى، تستهدف تفكيك البيروقراطية التي تمثل البيئة الخصبة لتوليد الفساد، والإصلاح الاداري يُفترض أن يتجه نحو إصدار تشريعات وقوانين صارمة لقطع الطريق على كل اجتهاد أو تأويل يرمي إلى الالتفاف عليها وخرقها لصالح مرتكبي الفساد، من جانب الموظفين البيروقراطيين، كذلك فإن الإصلاح الاداري مطالب بالحد من صلاحيات وتعسف وتسلط كبار الموظفين، تلك الصلاحيات التي لا تطالها المحاسبة، وفي الوقت الذي يرى فيه بعض المختصين بأن المركزية المفرطة في الإدارة تشكل بيئة خصبة لانتشار الفساد، فإن اللامركزية في الإدارة هي الأخرى لا تشكل ضمانة لانحسار الفساد، بل بالعكس فإن تقليص المركزية يمكن أن يفتح الباب على مصراعيه لاتساع نطاق الفساد، وعليه فإن أي إصلاح اداري يجب أن يتجه لإنجاز ثلاثة أهداف في آن واحد وهي:

١ــ **إحداث مركز قوي يُعنى بصناعة القرارات الاقتصادية والسياسية وتنسيقها.**

٢ــ **تشكيل منظومة متكاملة من الخدمات الحكومية وايصالها إلى مستحقيها بكفاءة ونزاهة.**

٣ــ **إعداد الكوادر وتأهيلها، وتمكينها من أداء مهامها على قاعدة التخصص والنزاهة والكفاءة.**

وحتى تحقق هذه المهام والأهداف المعلقة عليها يُستحسن أن تتزامن الإصلاحات الادارية **بإصلاح القطاع العام، من خلال اعداد موازنات حقيقية وتشديد المحاسبة والرقابة على الأداء، والتصدي للمحسوبية والمحاباة في تطبيق القوانين.** وإعادة النظر في منظومة الأجور والرواتب والمكافآت، وأن يُعامل الموظفون الأكفاء والأمناء على المصلحة العامة معاملة متميزة، ومع الاقرار بأنه ليس من السهولة بمكان إنجاز مثل هذه الإصلاحات كونها قد تكون

فوق طاقة الدولة، لأن مكافحة الفساد مكلفة الثمن من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، ولكن بالمقابل أيضا استمرار الفساد هو الآخر يرتب على المجتمع تكاليف مالية باهظ الثمن. فأي إصلاح لا يستهدف إصلاح الإدارة المدنية ستكون الفشل نتيجته، واستئصال الفساد يتطلب الإقدام على **إصلاح السلطة التشريعية والقضائية**. إذ أن الحكم الجيد يشترط سيادة القانون، ولا يتسنى ذلك إذا كان المسؤولون في القضاء فاسدين، وحتى يتحرر الجهاز القضائي من الفساد يُفترض أن يكون مستقلا عن نفوذ والسلطتين التشريعية والتنفيذية، وأن تُقلع الدولة عن أسلوب تعيين القضاة، وتعتمد أسلوب الاختيار والانتقاء على **قاعدتي النزاهة والكفاءة**. ومنحهم رواتب مجزية تُحصنهم من الوقوع في الخطأ والخطيأة، وتمكنهم من أداء واجباتهم بطريقة مستقيمة. وعلى التوازي يُفترض تطوير وتحديث جهاز الأمن الداخلي ومراقبة تصرفاته وضبط سلوكياته للحد من تورط بعض العاملين في الأمن في فضائح الفساد. ويُفترض أيضا أن يتحرر الجهاز القضائي من سطوة السلطة التنفيذية وفي غير ذلك يتحول إلى أداة لممارسة الفساد.

ويُعد إصلاح السلطة التشريعية واستصدار قوانين رادعة للفساد، المدخل للحد من ميل الأفراد لارتكاب الفساد، ولهذا تعتمد معظم الدول القوانين العرفية، بالإضافة إلى القضاء العادي من أجل الحيلولة دون اتساع رقعة الفساد، وتتبنى استراتيجيات رادعة للفساد، وتسعى إلى تغليظ قانون العقوبات، ولكن مهما كانت القوانين صارمة فإن من المتعذر السيطرة على الفساد بدون جهاز قضائي قوي ومتماسك وقادر ومرن في آن واحد، وهذا يتطلب ما يلي:

١ـ تشكيل لجان متخصصة بمكافحة الفساد، مستقلة عن الحكومة، وتتمتع بصلاحيات واسعة تؤهلها لمحاسبة الفاسدين والتحقيق معهم واحالتهم إلى القضاء العادل، وأن تتبع هذه اللجان مباشرة لرئيس الوزراء أو لرئيس السلطة التشريعية، وهذا الأسلوب اعتمدته كل من **سنغافورة وأوغندا**

واللتين حققتا نجاحات غير مسبوقة على طريق مكافحة الفساد.

٢ــ إحداث صناديق للشكاوى في الجهات الرسمية والميادين العامة لتلقي شكاوى المواطنين التي تحال إلى لجان المحققين الذين يخولون بصلاحية إحالة مرتكبي الفساد إلى النيابة العامة أو الشرطة.

٣ــ تشكيل لجان رقابة ومحاسبة على مستوى الوحدات الإدارية، تتولى مهام الرصد المستمر للممارسات غير المشروعة، بهدف استئصال الفساد من جذوره.

٤ــ نشر مخبرين سريين على مستوى الدولة، للإبلاغ عن مرتكبي الفساد، وحتى ينجزوا هذه المهمة يفترض منحهم مكافآت مجزية.

ومن أجل استئصال الفساد من جذوره، لابد من توفير الموارد المالية لتمويل نفقات مكافحته، وقد لا تتحقق النتائج المرجوة، في حال عدم توفر البيئة الاقتصادية والسياسية والمناخ الديمقراطي الذي يؤهل الدولة لمكافحة الفساد، وقد تكون النتائج عكسية وتتجه إلى غير ما يخطط لها صانع القرار، فتستفحل مشكلة الفساد وتستعصي على الحل. إذ قد تؤدي تغليظ العقوبة إلى رفع فاتورة الرشوة وإلى سوء استخدام السلطة وإلى القمع غير المبرر للسلطة بدعوى مكافحة الفساد.

ولضبط آلية الاستخدام التعسفي للسلطة، يتوجب اشراك مؤسسات المجتمع المدني وتمكينها من الحصول على المعلومات التي تكشف الممارسات غير المسؤولة للسلطة، وبدون الدعم الجماهيري، واشراكه في حملات التوعية ضد الفساد يتعذر اناطة اللثام عن ارتكابات المسؤولين الفاسدة ومكافحتهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر تسعى «**منظمة الشفافية الدولية**» بفروعها السبعين المنتشرة في العديد من الدول إلى تعقب ظاهرة الفساد والحد منها محلياً واقليمياً ودولياً، وتعمل على حشد جهود الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية للتحكم بالفساد

والسيطرة عليه وذلك من خلال:

١ــ نشر التقارير المتعلقة بالفساد وفضح الجهات التي تمارسه سراً أو علانية.

٢ــ رصد مكافآت مجزية لأفضل مقالة أو كاريكاتير يُعنى بسبل كشف الفساد وفضحه.

٣ــ تزويد «السلطة الرابعة» بالمعلومات المتعلقة بظاهرة الفساد وتأهيل الصحفيين واعدادهم لتعقب مرتكبي الفساد والكشف عن ممارساتهم الخاطئة.

٤ــ اعداد دراسات ميدانية عن الفساد على مستوى الصحة والتربية والتعليم، والقضاء والشرطة.

٥ــ عقد ندوات لمناقشة ظاهرة الفساد وسبل مواجهته على مستوى الجمعيات الأهلية، والمؤسسة البرلمانية، ووسائل الاعلام.

٦ــ وضع خطط طويلة المدى لتأسيس لجان شعبية من ذوي الاهتمامات بالشأن العام لخلق ارادة سياسية قامعة للفساد.

٧ــ تأسيس منابر حرة تتولى كشف ما هو مستور ومعلن من ممارسات فاسدة، وتوفير بيئة سياسية واقتصادية نظيفة، خالية من القمع والتسلط ومن الخوف والهلع. وعندها فإن بمقدور المجتمع المدني والصحافة الحرة أن تفعل فعلها في فضح ممارسات الفساد، وخلق ارادة سياسية معاندة للفساد.

إن الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لمحاربة الفساد تبقى قاصرة إن لم ترفد بأجراءات على المستوى الدولي، فالفساد المعولم يفترض تكامل أنشطة الهيئات الوطنية مع أنشطة المؤسسات الدولية التي تُعنى بمكافحة الفساد على

الصعيد الدولي، وهنا يُمكن للبرلمانات أن تشارك في فعاليات «**منظمة الشفافية الدولية**» من أجل وضع معايير دقيقة لرصد الفساد ومحاربته من خلال:

١ــ **التوقيع على ميثاق شرف عالمي، رادع لسلوك وتصرفات المسؤولين الحكوميين، ورجال الأعمال في القطاع الخاص.**

٢ــ **اقامة علاقات توأمة بين البرلمانات تستهدف مكافحة الفساد دوليا.**

٣ــ **تنسيق الأنظمة والقوانين الرادعة للفساد على المستوى الدولي وتحقيق الانسجام بينها.**

٤ــ **عقد اتفاقات ومعاهدات اقليمية ودولية لمكافحة الفساد.**

٥ــ **وضع قوانين تجيز الكشف عن حساب المسؤولين في المصارف الأجنبية بالإضافة إلى وضع قوانين دولية ناظمة ورادعة لعملية غسيل الأموال.**

ومن أجل إماطة اللثام عن علاقة الارتباط والسببية بين الفساد والعولمة، يُفترض اعداد دراسات وبحوث حول العولمة ومنعكاستها على المجتمع. وتعزيز دور البرلمانات في التصدي لسلبيات العولمة. ووضع خطة شاملة للافادة من ايجابيات العولمة إن وجدت ناهيك عن الاهتمام بتعزيز الانتماء والتمسك بالهوية الوطنية والقومية في مواجهة الغزو الثقافي للعولمة، وتشكيل شبكة من العلاقات مع المجتمع المدني الدولي والشعب البرلمانية الدولية. فضلا عن تأسيس منظمة دولية تُعنى بتطبيق **ميثاق الشرف البرلماني**. وأن تسعى البرلمانات للتنسيق والتعاون مع «**منظمة الشفافية الدولية**» لوضع معايير ناظمة لمؤشرات الفساد، ومدى تقيد الدول بمحاربة الفساد. بالإضافة للتعاون مع الشبكة المصرفية الدولية من أجل الكشف عن الحسابات المملوكة للأشخاص الذين يمارسون الفساد، وفضح الذين يتعاطون الكسب غير المشروع. واشراك القوى الحية في المجتمع في أنشطة اللجان التي تتولى التحقيق بالفساد. وأن تعتمد البرلمانات لتشكيل «**لجنة وطنية لتطهير الفساد**»، ووضع تعريف محدد له. أضف إلى تأسيس

«**لجنة برلمانية دائمة تتولى مكافحة الفساد**». ووضع تشريع ناظم لعمل «**مُطلق الصفارة**» أي الجهة التي تدق ناقوس الخطر الذي يتهدد البلاد.

آلية التعاطي مع المؤسسات المالية الدولية:

تقع على عاتق البرلمانات مسؤولية وطنية في طريقة تعاطي الدولة مع المؤسسات المالية الدولية، من حيث التحقق من سلامة الاتفاقات الدولية قبل توقيع السلطة التنفيذية عليها، وذلك من خلال تمثيل البرلمان بصفة المراقب في المباحثات والمفاوضات الدولية بين الحكومة والمؤسسات المالية الدولية، بالاضافة إلى اخضاع كل القروض الخارجية التي تعقدها الدولة لمصادقة السلطة التشريعية، فضلاً عن عقد اجتماعات دورية منتظمة مع الجهاز التنفيذي للتحقق من سلامة العلاقة مع المؤسسات المالية الدولية والتي يتوجب عليها أن تأخذ في الحسبان الخصائص الوطنية والقومية خلال التفاوض، وأن تتعاون مع اللجان البرلمانية بشفافية عندما تطلب تدقيق ومراقبة مثل هذه الاتفاقيات، وأن تقدم الدعم المادي والأدبي للجان البرلمانية في اجراء الأبحاث والدراسات المتصلة بآليات التعاطي مع «**صندوق النقد الدولي**» و«**البنك الدولي**».

التعاون مع الشبكات البرلمانية:

تُسهم الشبكات البرلمانية بوصفها وسيلة هامة لقمع الفساد في تزويد البرلمانيين بالمعلومات وبالخبرات التي تمكنهم من استخلاص العبر والدروس التي تؤهلهم لتجنيب بلدانهم من الوقوع في مستنقع الفساد الذي وقعت به بعض الدول فلم يَعدْ الفساد مجرد اشكالية وطنية صرفية، بل أصبح الفساد **مُعولماً** إلى درجة يتعذر معه مكافحة الصفقات التجارية المشبوهة ومقاومة تجارة المخدرات إلا بالتعاون والتنسيق بين الدول على الصعيدين الاقليمي والدولي. وبمقدور «**منظمة التجارة العالمية**»، أن تساعد في صياغة السياسات المناهضة للفساد على المستوى الوطني، فضلاً عن مؤسسات أخرى مثل «**الاتحاد ألبين برلماني**»، «**الاتحاد البرلماني للكومونولث**»، «**الاتحاد الفرنكوفوني**» وتشكل

هذه المؤسسات فضاء رحبا للبرلمانيين حتى يجتمعوا ويتبادلوا المعلومات ويتشاوروا في اتخاذ الوسائل الناجعة لمكافحة الفساد.

وفي العصر الراهن تأسست «**الجمعية البرلمانية للمنظمة الأوروبية للأمن والتعاون**» وقد بادرت بعض الدول لتأسيس جمعيات على شاكلتها من أجل رصد أنشطة المنظمات الدولية مثل «**صندوق النقد الدولي**»، «**البنك الدولي**»، «**منظمة التجارة العالمية**».

إن من السهولة بمكان الدعوة لتأسيس «**شبكة برلمانية دولية**» ولكن الصعوبة تكمن من الناحية العملية، **كيف تكون هذه الشبكة فعالة ومؤثرة؟**. وحتى تكون كذلك يفترض ألا تكون دائرة تبادل المعلومات واسعة إلى درجة يتعذر السيطرة عليها، وأن تسعى إلى تزويد البرلمانيين بأفكار محددة تتصل بوقائع الحياة اليومية، وأن تشرف على هذه المؤسسة إدارة قوية، تقوى على حشد مشاركة واسعة للبرلمانات، وأن تسعى إلى قياس الأثر للمعلومات التي تقدمها الشبكة.

أما على المستوى الوطني يفترض أن يتواصل البرلمانيون مع بعضهم بعضا في إطار شبكة، معتمدين على فعاليات اللجان كأساس لتبادل المعلومات، فالشبكات على المستوى الداخلي، مطلوب منها أن تتحول إلى منبر لتبادل المعلومات والخبرات المكتسبة، وأن تستفيد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استثمار الموارد المتاحة على نحو أمثل، من خلال تمكين أعضاء البرلمان من الحصول على خدمات **الانترنيت والبريد الالكتروني**، وتدريبهم على استخدامها، مما يؤهلهم للحصول على المعلومات التي تتصل بنشاطهم اليومي. ولتوفير المعلومات الغزيرة فإن من المفيد الدخول في شراكة مع الشبكات البرلمانية المماثلة والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ومع «**منظمة الشفافية الدولية**» وذلك من أجل الاستفادة من خبرات الغير. **وعليه فإن الشبكات البرلمانية لتبادل المعلومات، يمكن لها أن تؤدي دورا مؤثرا في**

التصدي للفساد المنظم، لا سيما في حال تواصل أعضاء البرلمانات ذوي الميول الإصلاحية مع بعضهن بعضاً.

لقد راحت المؤسسات المالية الدولية تؤدي مهام كثيرة على طريق السيطرة على الفساد لا سيما في تشجيع قيام منظمات أهلية وتمويلها، من أجل مكافحة الفساد، بالإضافة إلى دخولها كشريك ولاعب فاعل في منظمات النزاهة والشفافية. **فالبنك الدولي** أعرب في أكثر من مناسبة عن حرصه على مد يد العون والمساعدة للأنظمة النزيهة، وحجب التمويل والمساعدة عن الأنظمة الفاسدة وذلك عبر تبني استراتيجيات تشتمل على ما يلي: **تمويل المشاريع الانمائية التي تخلو من الفساد، تبادل المعلومات المتعلقة بالفساد مع الدول التي يمولها البنك الدولي، ربط برامج المعونة الدولية، بعدم وجود الفساد، دعم الجهود الدولية ومساندة الدول التي تحارب الفساد.**

وفي ظل الفساد لا تسخر المساعدات والإعانات الدولية في تحقيق النفع العام، بل تنحرف عن مسارها، ويجري الاعلان عن اقامة مشاريع وهمية على الورق، مما يزيد من عبء المديونية الخارجية وخدمة الدين العام، لتصل الدولة إلى مرحلة عدم القدرة على تسديد الديون، أي تعلن افلاسها، فتتردد المؤسسات المالية الدولية في اقراضها أو مساعدتها، الأمر الذي يضيف عبء جديد على التنمية. كذلك يتسبب الفساد في تراجع ايرادات الدولة من الضرائب والرسوم، نتيجة للتهرب الضريبي، فتسوء الخدمات العامة، وتتخلف البنية التحتية للبلاد. وقد أظهرت الدراسات بأن الدول التي تعاني من مشكلة الفساد، تواجه صعوبات جمة في **جذب الاستثمارات الأجنبية** إلى داخل البلاد، فالبيئة الفاسدة هي بيئة طاردة للاستثمارات، ومهما طورت من التشريعات، ومهما قدمت من الاغراءات، فإن رؤوس الأموال تحجم عن الاستثمار في الدولة التي تعاني من الفساد، لأن تكلفة الاستثمار غالباً ما تكون مرتفعة جداً قياساً بالبيئة النظيفة. والسؤال **ما الذي استجد على البرلمانات في ظل العولمة؟.**

لقد اتسعت في ظل العولمة الأسواق المالية، وتنوعت وسائل الاتصالات وتحررت إلى حد كبير السلع والخدمات، وتم تقييد دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وتأسست شركات تجارية حديثة تخطى نشاطها الحدود الوطنية، ووجدت هذه التحولات انعكاساً لها على مجمل الاقتصاد العالمي الذي وضع الدول النامية أمام خيارات صعبة، وأمام ضغوط كثيرة، تمارسها المؤسسات المالية الدولية مثل «**صندوق النقد الدولي**» و«**البنك الدولي**». ومكنت ثورة المعلوماتية التي تُعد أحد أبرز معالم العولمة، الجمهور من أن يكون أكثر دراية بالشان العام، لا سيما ما يتعلق منه بالبرامج الانتخابية وما يكتنفها من حملات دعائية، وعدد المرشحين وعدد الناخبين، وعدد الدوائر الانتخابية وكل ما له علاقة بأمور الانتخابات البرلمانية، وذلك نتيجة لغزارة المعلومات وتدفقها. وفي ظل العولمة تغيرت **قواعد اللعبة السياسية**، وتغيرت معها وبها قوى الضغط على الصعد المحلية والدولية، التي أضحت خارج نطاق السيطرة والتحكم، فالبيئة المعوّلمة أسهمت إلى حد كبير في تغيير مفهوم البرلمان، بوصفه حلقة وصل بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني، وتغيرت النظرة إلى عضو البرلمان، حيث بات عليه أن يؤمن الخدمات الأساسية، ويُحسن التعاطي مع المؤسسات التي تُشكل الرأي العام، ويتعلم كيف يوظف المعلوماتية في خدمة ناخبيه.

وعلى الرغم مما أحدثته العولمة من تغيير في عمل ونشاط البرلمانات، فلا تزال تلعب دور الجسر الذي يربط الدولة بالمجتمع، ولا تزال تلعب دوراً مهماً في الحكم الجيد، عبر محاسبة مؤسسات الدولة والمشاركة في صناعة قراراتها المتعلقة بالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وإن كانت العولمة أضحت سلاحاً ذا حدين فإما أن تُعلي من شأن البرلمانات وإما أن تخفت من صوتها، وتعزز من طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية. وللحد من المؤثرات السلبية للعولمة أقدمت بعض البرلمانات على سن تشريعات وقوانين من أجل السيطرة على الفساد، من خلال التركيز على مأسسة المجتمع

بدلاً من الاعتماد على الأفراد، وبدون قيام دولة المؤسسات، (حتى في ظل التخطيط الجيد والسياسات المرسومة بعناية) قد تتفاقم ظاهرة الفساد، وأن التصدي له ومحاربته، قد يُسهم في إنجاز أهداف أخرى من بينها تفعيل أداء الحكومة وتشديد الرقابة عليها.

وهكذا من سياق ما ورد تلعب الإرادة السياسية دوراً مهماً في تفعيل أي مبادرة تستهدف مكافحة الفساد، وكذلك فإن الإصلاح السياسي، يُعزز من سيادة القانون ومن تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ومن دور البرلمانات، فضلاً عن ذلك فإن الإصلاح الاداري يُقلل من فرص ممارسة الفساد على المستوى الرسمي. وإذا ما تحقق التوازن بين تحديث القوانين وتطويرها، وبين تحسين نوعية الخدمات الحكومية، فإن بالامكان تضييق مساحة الفساد في حدوده الدنيا. وبدورها الإصلاحات الاقتصادية إذا ما أخذت في الحسبان البيئة السياسية والاجتماعية، ولم تستخدم كيافطة للاتيان على الخدمات الحكومية وتقييد وظيفة الدولة، فإن بالامكان أن تُسهم في الحد من ظاهرة الفساد، علماً لا يمكن المراهنة فقط على تغليظ العقوبات لمكافحة الفساد، والمهم خلق ثقافة مقاومة للفساد، فالعقوبات الزجرية قد لا تأتي بالنتائج الطيبة، بل ترفع من فاتورة الرشوة، وتترتب عليها نتائج عكسية، وإذا ما تعاملت المؤسسات المالية الدولية مع الحكومات الوطنية على قاعدة الشراكة في مواجهة الفساد، فإن بالامكان التحكم به والسيطرة عليه، وهذا يستوجب من الحكومات التعاون مع المؤسسات والهيئات الدولية لتطويق مشكلة الفساد.

دور الإرادة السياسية في لجم الفساد

إن بإمكان البرلمانات أن تضرب المثل الأعلى في النزاهة والاستقامة، وهي تلعب عاملاً مهماً في تعميم ثقافة مكافحة الفساد، وفي محاسبة الحكومة عن الانتهاكات التي ترتكبها، **والسؤال الذي يطرح نفسه هل حقاً بإمكان البرلمانات لجم الفساد المعوّلم؟** وبالطبع طالما تمتلك البرلمانات الإرادة السياسية

فإن بمقدورها سن التشريعات اللازمة لمحاربة الفساد، وأن تُقنع الحكومات بضرورة استئصال الفساد من جذوره. ويستطيع البرلمان والبرلمانيون أن يُلزموا الحكومات بالشفافية، ومحاسبتها، وبإمكانهم تعزيز دور منظمات النزاهة الوطنية في السيطرة على الفساد المعولم. وتعد الإرادة السياسية أحد أهم عناصر الشفافية والنزاهة الوطنية، فإنه بدون توافر الإرادة السياسية يتعذر تطبيق هذه التشريعات على أرض الواقع، حتى وإن كانت السلطة التشريعية قادرة على استصدار تشريعات قامعة للفساد، ومن أجل أن تطبق الحكومة القوانين الرادعة للفساد، يُفترض أن يضرب البرلمانيين المثل الأعلى والقدوة الحسنة، ويلتزموا بقواعد السلوك العام، ويعلنوا عن أموالهم المنقولة وغير المنقولة والمصادر التي اكتسبوا منها ثرواتهم، ويمتنعوا عن الانغماس في الممارسات الفاسدة.

وعلى التوازي حتى يتمكن أعضاء البرلمان من أداء مهامهم، يُفترض أن يتمتعوا بالحصانة وألا يكونوا عرضة للمقاضاة والمحاسبة على أقوالهم وأفعالهم، خلال المداولات البرلمانية وفي اجتماعات اللجان، فالامتيازات البرلمانية تنطوي على أهمية كبيرة لتفعيل عمل البرلمانيين في تعقب أداء الحكومة ومحاسبتها، وفي غير ذلك يمكن أن يكون البرلمانيون عرضة للمساءلة والمقاضاة، شأنهم في ذلك شأن عامة المواطنين عندما يتورطون في أنشطة إجرامية.

وإذا ما تم تسييس محاربة الفساد واستخدامها لكبل الاتهامات والانتقاص من مكانة الكتل البرلمانية، سرعان ما تنسد جميع السبل المؤدية إلى تصفية آثار الفساد المدمرة للمجتمع. وحتى تتقاطع جهود البرلمانيين مع جهود مؤسسات المجتمع المدني بوصفها شريكا أساسيا في اقناع الحكومة باتخاذ التدابير الصارمة في مكافحة الفساد، يتوجب على المنظمات الأهلية أن تساند وسائل الإعلام المستقل من أجل الضغط على الحكومة للتجاوب مع قوى الإصلاح ومناصريه. والمجتمع المدني بأمس الحاجة إلى برلمانيين يخاصمون الفساد، ويسعون إلى تكريس سيادة القانون، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في جو من

الشفافية والعلانية، وفي كل الأحوال تقع على البرلمانيين مسؤولية فضح الفساد وإدانته ومحاسبة مرتكبيه وتوعية الجماهير بمخاطره على المجتمع. ومن أولويات الديمقراطية البرلمانية أن يتقدم كبار المسؤولين بكشف حساب عن أفعالهم وأنشطتهم، وبما أن الفساد غالبا ما يمارس في الخفاء ومن تحت الطاولة، يُفترض بالسلطة التشريعية أن تسن قوانين مرنة قابلة للحياة وللتطبيق. وتعد المحاسبة البرلمانية الوسيلة الأهم في مساءلة الحكومة عن تقصيرها في تنفيذ السياسات الاقتصادية، وفي تقصيرها في ادارة الشأن العام، وفي انفاق الأموال العامة، ويمكن التحكم بالفساد وتطويقه من خلال:

- استخدام الدعم والمساندة الجماهيرية في الضغط على الحكومة وكشف ممارساتها.
- تحديد الأهداف والمعايير القابلة لمحاسبة مرتكبي الفساد.
- وضع نظام فعال للمراقبة والتحقق من الممارسات الخاطئة.
- توفير قاعدة معلومات تفضي إلى كشف الفساد وفضحه.
- اعتماد نظام مالي متماسك غير قابل للاختراق من مرتكبي الفساد.
- تدقيق وتمحيص الاتفاقات المالية الدولية والتحقق من سلامتها.
- تطبيق السياسات الاقتصادية بشفافية.
- ضمان أن تكون اجتماعات اللجان البرلمانية الدائمة مفتوحة أمام عامة الناس وأمام وسائل الاعلام، وإلزام الحكومة بتوصيات اللجان الدائمة ومقترحاتها.
- التنسيق مع أجهزة الرقابة والتفتيش، ومنحها الاستقلالية الكاملة التي تؤمن لها ممارسة دورها على أتم وجه، وأن تعمد البرلمانات إلى الاستفادة من تقارير لجانها في الكشف عن الحالات التي تنطوي على الفساد وسوء الادارة.

ولا يجوز أن تكتفي اللجان البرلمانية بالتحقيق في المسائل التي تتطلب تجاوز الثغرات الموجودة في القوانين، وانما تتخطاها إلى التحقيق في فساد المسؤولين وفي ممارساتهم الخاطئة، وبوسعها أن تجبر المتهمين بالفساد بالمثول أمامها ومساءلتهم، وأن تكون مداولات اللجان معلنة للجميع، وتقع على اللجنة المختصة بالموازنة العامة للدولة مسؤولية التحقق من ايرادات الحكومة ونفقاتها والتحقق من صحة الانفاق العام وسلامة تنفيذ الموازنة العامة للدولة وقطع حساباتها في المواعيد المقررة. ويتوجب على البرلمانيين أن يُظهروا قدراً كبيراً من الالتزام الشخصي بمكافحة الفساد من خلال الحرص الشديد على نزاهتهم، عبر شرعنة تمويل الحملات الانتخابية وتبيان ما أنفقوه فعلاً من أموال على الدعاية الانتخابية، وأن يُعلنوا عن حجم ثرواتهم حتى لا يكونوا موضع ريبة وشك من جانب ناخبيهم بأنهم يستغلون مناصبهم في ممارسات فاسدة. وحتى يكون صوت البرلمانيين مسموعاً في تصديهم للفساد يجب أن يضربوا المثل الأعلى والقدوة الحسنة في الحفاظ على النزاهة والاستقامة، وفي مثل هذه الحالة يستطيعوا أن يحشدوا الجماهير لمواجهة ظاهرة الفساد وتفكيكها وتحطيمها. وذلك بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني من جهة ومحاسبة الحكومة من جهة أخرى.

وإن الأحزاب والحركات السياسية تشكل البيئة المناسبة لممارسة الديمقراطية مما يتطلب **تعميم ثقافة الديمقراطية على مستوى الأحزاب السياسية والمطالبة بالمزيد من الشفافية في صنع القرار والتمويل الحزبي. واجراء انتخابات شفافة لقيادات الأحزاب والاشراف عليها من قبل مفوضية مستقلة ونزيهة. فضلاً عن تعزيز دور الأحزاب على المستوى الشعبي وعلى صعيد الحياة السياسية للبلاد.** ومن أجل تعميم ثقافة مكافحة الفساد واجتثاثه من جذوره فان من مصلحة البلاد تأسيس هيئة عليا لمكافحة الفساد تتكون من كبار المسؤولين من أعضاء برلمانيين ينتمون إلى الحكومة وإلى المعارضة بالاضافة إلى أعضاء من السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، مع الاستعانة بالمجتمع

المدني تتولى مهام المحاسبة والسيطرة على الفساد، وأن ترفع تقريراً سنوياً إلى البرلمان وأن يُوفر لها التمويل الكافي لانجاز مهامها بكفاءة عالية. وأن يتم اختيار أعضاء هيئة مكافحة الفساد من ذوي المؤهلات رفيعة المستوى، ويستمر عملها لدور تشريعي كامل، وأن يشمل نشاطها مؤسسات الدولة كافة، بما في ذلك السلطة **التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية**، وأن تتبع لها فروع على مستوى مناطق الدولة كافة وأن يكون القضاة مستقلين أو معينين على أساس ثنائي الحزبية، وأن تناط بهم المهام التالية:

١ــ تحقيق التوازن بين العقاب والثواب بضرب الأمثلة عن الممارسات الصائبة.

٢ــ توطيد العلاقة بين مدققي الحسابات في القطاعين العام والخاص.

٣ــ توثيق التقارير واعدادها في الوقت المناسب.

٤ــ تحديث وتطوير أداء المفتشين ومراقبي الحسابات، بهدف اعداد التقارير ونشرها.

٥ــ تفعيل دور القضاء وضمان سلامة تنفيذ القوانين التي يقرها البرلمان.

وعلى التوازي يُفترض توفير الحصانة للبرلمانيين، حتى لا يتعرضوا للمساءلة على تصرفاتهم وأقوالهم خلال المناقشات البرلمانية وفي اجتماعات اللجان الدائمة. وهذا ليس امتيازاً للبرلمانيين، بقدر ما هو وسيلة لاجبار الحكومة على تنفيذ القوانين التي يشرعونها ومحاسبة الحكومة إذا ما قصرت بواجباتها، وفي غير ذلك فإن الأنظمة الداخلية والدساتير تجيز مقاضاة البرلمانيين ومحاسبتهم، شأنهم في ذلك شأن المواطنين العاديين الذين يخالفون القانون.

إن الخدمات التي يسديها البرلمانيون لناخبيهم في دوائرهم الانتخابية، تندرج في واجباتهم، ولا يُعد فساداً، إلا إذا حصلوا نظير خدماتهم على أموال غير مشروعة من ناخبيهم، وإذا ما فعلوا ذلك فإنه يتعذر عليهم السيطرة على الفساد وما تكتنفه من ضغوط سياسية تستوجب بالضرورة مواجهتها تكاتف

أعضاء البرلمان مع بعضهم بعضاً، وفي غير ذلك قد يجري تسييس المشكلة واتخاذها كذريعة لتبادل الاتهامات بين الحكومة والمعارضة، وحالة كهذه تفضي إلى انسداد آفاق مكافحة الفساد من ناحية وإلى اضعاف الإرادة السياسية في محاربة الفساد من ناحية ثانية، ويستخف الشعب بجدوى محاربة الفساد من ناحية ثالثة.

وإذا ما تنطح البرلمانيون لمشكلة الفساد وقاوموها ستزداد شعبيتهم في أوساط الجمهور وستتعزز ثقة ناخبيهم بهم، فيتحررون من الولاء الأعمى لأحزابهم والتعصب لها. وتحالف البرلمانيين مع المجتمع المدني بوصفه أداة ضاغطة على السياسيين لاقناعهم باتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة الفساد، وكذلك فإن مساندة وسائل الاعلام للمجتمع المدني وتكاتفهما في دعم خصوم الفساد، يشكل عاملاً مهماً في إجبار الحكومة على التصدي لظاهرة الفساد، والمجتمع المدني بحاجة ماسة إلى برلمانيين يمتلكون ثقافة مكافحة الفساد ويؤمنون بها، ويمارسونها من أجل فضح الفساد وتعريته وإدانته، وهذا يندرج في صلب واجباتهم البرلمانية في توعية الجماهير وفي تفعيل المجتمع المدني وتوفير القدر الكافي من الشفافية والعلانية في كشف المستور تحت الطاولة.

المحاسبة الصارمة والعقوبة الزاجرة

تُعد المحاسبة السلاح الأمضى لمنع سوء استخدام السلطة، ولتطبيق المحاسبة بدرجة عالية من الكفاءة والاستقامة، يجب أن تطال بمساندة ذي بدء الحكومة، كون النزعة الخصبة للفساد هو الظلام الذي يخفي الممارسات غير القانونية، وأن تصدر البرلمانات قوانين شفافة لا لبس بها، في حين ضبابية وعدم وضوح القوانين تنتج الفساد وسوء الإدارة. ومحاسبة البرلمان للحكومة تحتل مكان الصدارة في سلم المحاسبة، فيما يخص تنفيذ الخطط والبرامج العامة، ومدى التقيد بالموازنة العامة للدولة، ومواعيد قطع الحساب الختامي للموازنة العامة، ومساءلة الحكومة عن كل شاردة وواردة تتيح الفرص كافة للتحكم بالفساد وحصره في حدوده الدنيا.

ومما لا شك فيه هناك وسائل متنوعة للتحكم بالفساد غير القوانين التي يُصدرها البرلمان وهي المساءلة الدورية للحكومة من جانب البرلمان، والتي قد تُفضي إلى فقدان الثقة بالحكومة وإسقاطها، وحتى يحصل مثل هذا الأمر يُفترض أن تكون أصوات الأحزاب والمعارضة مدوية ومسموعة، حتى تكتسب التأييد والمساندة من الجمهور الذي لا يمكن إغفال دوره الأساسي في محاربة الفساد.

ومسألة التحكم بالفساد تُملي على البرلمانات مسؤولية تَفَهم الدور الذي تلعبه الحكومات المعاصرة والمهام المنوطة بها، واستيعاب الآثار التي تخلفها العولمة على آلية صنع القرارات السياسية والاقتصادية، والتي تتغير بديناميكية سريعة تتسبب في عرقلة وتعقيد الأهداف المنشودة، والتي تُملي على المسؤولين ترتيب أولويات هذه الأهداف وبرمجتها، وتحديد معايير الأداء، ومقارنة النتائج مع التوقعات، ولكن من الناحية العملية، يتعذر أحياناً أن تسفر المحاسبة عن نتائج دقيقة، ولتحقيق ذلك، يُفترض بالبرلمانات أن تعتمد منظومة متكاملة للتحقق من سلامة الأداء والتطبيق، وأن تشجع المواطنين على المتابعة، وأن تتعاون مع مراكز الأبحاث والدراسات المتخصصة للحصول على المعلومات الموثوقة التي تُنيط اللثام عن الارتكابات والمخالفات التي تحصل في هذا الموقع أو ذاك.

إن الإطار التشريعي مهم جداً، من أجل رصد خطة الحكومة وتوجهاتها، ومن معرفة حدود وصلاحيات الجهاز التنفيذي، وهذه القضايا تندرج في صلب مهام اللجان البرلمانية الدائمة لا سيما لجنة القوانين والتشريعات، ولجنة الموازنة العامة للدولة، والتي يتوجب تخويلها بصلاحيات واسعة تمكنها من التحقق من سلامة حسابات الحكومة وسجلاتها، ومدى تقيدها بانفاق الايرادات العامة التي تتضمنها الموازنة العامة، ويفضل أن تكون اجتماعات اللجان البرلمانية مفتوحة أمام وسائل الاعلام وأمام الجمهور، توخياً لأكبر قدر من الشفافية، ولتفعيل مهام اللجان البرلمانية، يُستحسن بالبرلمانات أن تتبنى اقتراحاتها وتشدد على ضرورة

تطبيقها من جانب الحكومة. والبرلمانات بحاجة ماسة إلى تعاون أجهزة الرقابة والتفتيش ودوائر مكافحة الفساد، من أجل تدقيق حسابات الموازنة العامة للدولة، والتحقق من مدى صحة الانفاق الحكومي، ومدى تنفيذ الخطط والبرامج.

لقد عمدت بعض البرلمانات إلى تشكيل لجان متخصصة تدعى «**لجان الضمانة**» وتعنى بمحاسبة الوزراء على تصريحاتهم ووعودهم المقدمة للبرلمان، ومثل هذه اللجان يمكن أن تسهم في رصد حالات التقصير والاهمال وفضح مظاهر الفساد، وفي إحكام الرقابة على حُسن أداء الوزارات المعنية. وكانت السباقة إلى احداث مثل هذه اللجنة **الفلبين** منذ عام ١٩٥٠ - مع توقف في نشاطها خلال فترة الأحكام العرفية التي دامت نحو ١٤ عاماً - حيث تم تأسيس لجنة «**الشريط الأزرق**» وهي من أقوى لجان مجلس الشيوخ، ولا تقتصر مهمتها على مجرد تعديل التشريعات التي تحتاج إلى تطوير، وإنما تتخطاها إلى التحقيق في فساد المسؤولين أو جرائمهم أو أفعالهم القبيحة، ويخولها القانون أن تُلزم الأشخاص بالمثول أمامها سواء كشهود أو للرد على الاتهامات، وتقديم الافادة ومؤيداتها، وتناقش توصيات هذه اللجنة بين أعضاء مجلس الشيوخ ثم تحال إلى الجهات المختصة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات بصددها، والمداولات التي تتم في إطار اللجنة المذكورة مفتوحة أمام وسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية، وتنشر المعلومات على الانترنيت في موقع رئيس اللجنة.

دور المنظمات غير الحكومية في السياسات العامة

بدأت منظمات المجتمع المدني مراجعة شاملة لدورها وفاعليتها. فعلى الرغم من كثير من النجاحات الصغيرة التي حققتها هذه المنظمات في المجتمعات التي عملت بها، فإن هذه التأثيرات ظلت محدودة وجزئية، والسبب أن النظم والهياكل التي تحدد توزيع السلطة والموارد داخل هذه المجتمعات ظلت كما هي. وربما من أهم العوامل المؤدية إلى هذا الوضع إخفاق المنظمات غير الحكومية في إقامة روابط على مستوى البنى الاجتماعية التحتية التي تعد جزءاً

منها، فقد ركزت في عملها على تقديم خدمات الغوث والرعاية الاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام بالصحة الوقائية وتنظيم الأسرة. ورغم أهمية هذه المشروعات لكنها لا تخلق إلا جزراً من الرفاهية النسبية، في غمار تيار معاكس وبيئة غير مواتية، وما يعنيه ذلك من أن الآثار المُقيدة للمشروعات والبرامج التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية على المستوى الجزئي غالباً ما كانت تفقد جدواها بفعل تأثير السياسات الكلية.

وهناك اختلافات في القضايا التي تتبناها كل من المنظمات غير الحكومية والحكومات في عملها، فرغم كفاءة وفاعلية المنظمات غير الحكومية في ممارستها لنشاطها في مجتمعاتها المحلية، إلا أن نشاطها محدود النطاق جغرافياً، فضلاً عن تبنيها لمفاهيم جزئية للتنمية تستجيب للمصالح ذات الطابع المحلي. وعلى النقيض من ذلك فإن الحكومات تعمل على نطاق أكثر اتساعاً وتستهدف المجتمع برمته إلا أنها قد تعجز عن رؤية العلاقات الفعلية عن قرب، ولذلك تصل إليها المعلومات كمعلومات عمومية تنقصها الخبرة الميدانية. وهذا قد يؤدي لعدم ملاءمة قراراتها لفئات اجتماعية معينة. وما يعنيه ذلك من حاجة كل طرف للآخر. وربما كان هذا التقييم هو السبب الرئيس لتطور المنظمات غير الحكومية والحديث عن أجيال لهذه المنظمات، لكل جيل دوره المختلف في التعامل مع التنمية.

لقد عرفت المنظمات غير الحكومية في سياق تطورها التاريخي عدة أجيال منها **الجيل الأول جيل الاغاثة**، حيث أن العديد من المنظمات غير الحكومية مثل «**منظمة انقاذ الأطفال**» وغيرها كانت تتولى عمليات الاغاثة وتقديم الخدمات الاجتماعية للفقراء. وتعد جهود لاغاثة استجابة للمواقف الطارئة سواء كانت بفعل الطبيعة أو البشر، ولكن دون العمل مباشرة في التنمية، أي التعامل مع نتائج المشكلة من خلال تخفيفها. أما **الجيل الثاني** وهو **جيل الاعتماد على الذات**، فقد ظهر هذا الجيل من المنظمات غير الحكومية نتيجة عدة عوامل

أهمها ادراك عدم جدوى التعامل مع أعراض المشكلة بدون اجتثاث أسبابها. قام هذا الجيل من المنظمات غير الحكومية (وبالتحديد في دول الشمال) بمشروعات استهدفت زيادة القدرات المحلية للمجتمعات المحلية، والسيطرة على الموارد الضرورية والمطلوبة لتحقيق التنمية المتواصلة. ولم يركز هذا الجيل من المنظمات غير الحكومية على الضغط من أجل مزيد من المعونات بقدر تركيزه على السعي لازالة القيود التي تحول دون تنمية العالم الثالث.

أما **الجيل الثالث** فحقق نقلة نوعية في التعاطي مع السياسات العامة. وأدرك هذا الجيل أن أي عملية انمائية معتمدة على الذات ستكون قابلة للانسهيار والاختراق إذا لم يتوافر لها اطار مؤسسي وسياسي يشجع المبادرات المحلية. وقد أدرك هذا الجيل من المنظمات ضرورة تطوير بيئة داعمة لتحقيق التنمية المستدامة، مع مراعاة الفئات الأضعف في المجتمع. وعلى هذا فإن الاستراتيجية الانمائية التي يطرحها الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية تتطلب ديمقراطية صنع القرار والمشاركة الكاملة من جانب الأفراد في صياغة احتياجاتهم الانمائية.

وهكذا كان لهذا الجيل الفضل في طرح فكرة ضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية في صياغة السياسات العامة. كما أدرك أن نجاح هذا الأمر مرهون بالقدرة على اقامة تحالفات وشبكات وليس بالعمل الفردي. وأخيراً يؤمن هذا الجيل من المنظمات غير الحكومية أن عملية الدفع الرسمية للتنمية المستدامة التي تضطلع بها **الأمم المتحدة** من خلال المنظمات الدولية والمنظمات الاقليمية والحكومات لن يكون لها قيمة حقيقية بدون وجود قدراً أكبر من المشاركة من جانب المجتمع ومنظماته. وفي هذا السياق بدأ الاهتمام بطرح أفكار متنوعة واقتراح أطر متعددة لضمان مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات العامة لا سيما المتعلقة بالرفاهة الاجتماعية.

فالمنظمات غير الحكومية تؤثر على عملية صنع السياسة من خلال عدة

آليات مثل تقديم المشورة والخبرة الفنية، وتشكيل لوبي للضغط على الحكومات للاهتمام أكثر فأكثر بالشأن العام. لقد برزت في السنوات الأخيرة فكرة الشراكة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، هذه الشراكة التي تبدأ من مراحل مبكرة في صنع السياسة العامة، وقبل أن تلتزم الحكومة بأي التزامات. والأمر المثير للانتباه الاهتمام المفرط في هذه البلدان من قبل الباحثين والنشطاء على السواء، بوضع أسس ومعايير لهذه الشراكة. فنجاح عملية الشراكة يتطلب أموراً عديدة منها اقامة شبكات وتحالفات بين المنظمات غير الحكومية وبعضها بعضاً بغية تسهيل تبادل المعلومات والخبرات مع مراعاة اشراك المنظمات القاعدية في هذه الشبكات. كما يشترط لنجاح الشبكة تطبيق ديمقراطية اتخاذ القرار. فالشراكة الناجحة تتطلب توفير إطار مؤسسي يحدد أسس التعاون بين الدولة والمنظمات غير الحكومية مع مراعاة مراجعة هذا الإطار باستمرار في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمع. وقد يأخذ هذا الإطار شكل اتفاق بين الحكومة والمنظمات أو استراتيجية قومية للتنمية يشارك فيها الطرفان أو أي شكل آخر. وفي هذا الاتفاق تقر الحكومة بأهمية الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية. فضلاً عن الالتزام باحترام استقلالها وحقها في ممارسة أية أدوار دفاعية تبتغيها، وحقها في توجيه الانتقادات إلى الحكومة بل ورفضها التعاون معها. فالشراكة الناجحة تقوم على أساس الثقة المتبادلة بين الشركاء واحترام استقلال كل طرف وتوفير آليات للتعاون.

إن الوصول بالشراكة إلى هذا المستوى يعني اقرار الحكومات بعدم قدرتها على إنجاز المهام المطلوبة منها بكفاءة وفعالية في ضوء تزايد هذه المهام بدرجة غير مسبوقة. ففي **السويد** مثلاً هناك إقرار أن المنظمات غير الحكومية جزء من النظام السياسي والاداري للدولة. وفي **فرنسا** تشارك المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات وتنفيذها، وأيضاً في تخصيص الموارد وتحديد الفئات المستهدفة من خلال لجنة التعاون التنموي والتي تضم ممثلين من الحكومة والمنظمات غير الحكومية.

إن قدرة المنظمات غير الحكومية في التأثير على عملية صنع السياسة يتطلب أموراً عديدة **أولها** متعلق بالدولة **والثاني** متعلق بالمنظمات غير الحكومية **والثالث** متعلق بالعلاقة بين الطرفين. وإن نجاح المنظمات غير الحكومية في التأثير على عملية صنع السياسة مرتبط بالاطار القانوني التي تضعه الدولة لتنظيم وجود ونشاط هذه المنظمات، بمعنى **هل هو اطار قانوني منظم أم مقيد؟**. كما يرتبط الأمر نفسه بمدى استجابة الدولة بمؤسساتها المختلفة للمطالب والضغوط التي يمارسها المجتمع ومؤسساته. ومن أجل تفعيل المنظمات غير الحكومية في التأثير بالسياسات العامة يفترض تطوير قدراتها الادارية والمؤسسية (بناء الهياكل التنظيمية – تنمية روح العمل الجماعي – مهارات الاتصال – التخطيط الاستراتيجي) أو ما يطلق عليه عملية بناء القدرات، هذه المهارات المرتبطة **بالجيل الثالث للمنظمات غير الحكومية**[1]. بالاضافة إلى «**بناء رصيد للقوة والتأثير**» من خلال النجاح في اقامة تحالفات وشبكات فيما بين المنظمات الحكومية وبعضها البعض، وأيضاً مع الأطراف الفاعلة في عملية التنمية سواء على المستوى الوطني أو العالمي. فضلاً عن تدريب العاملين في منظمات المجتمع المدني على **تحديد احتياجات مجتمعاتها المحلية**، وهذا يتطلب إشراك هذه المجتمعات في تحديد المشروعات والتخطيط لها وتدبير التمويل وتنفيذها ومتابعتها. وهذا يحتاج إلى مهارات خلق جسور مع المجتمعات المحلية، وبناء للثقة بين هذه المجتمعات والمنظمات غير الحكومية، والتي تستمد شرعيتها من القاعدة الشعبية، وهذا يتوقف على طبيعة العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، وهناك أكثر من سيناريو، فإما أن تكون هذه العلاقة تعاونية وتستند على أرضية الاعتماد المتبادل وتوزيع الأدوار، وفي هذه الحالة من المتوقع أن تقوم علاقة شراكة ناجحة وفعالة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية. وعلى النقيض من ذلك قد يشوب العلاقة بين الدولة والمنظمات

---

[1] لجنة الأمم المتحدة لاقتصادية لأفريقيا، كيف تؤثر المنظمات الأهلية في السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة، مركز البحوث العربية، ص ٤٦.

غير الحكومية الصراع، وتحكمها الخصومة، فأي مكسب تحققه المنظمات غير الحكومية يكون على حساب الدولة والعكس صحيح.

المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي

تشكل المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي أو ما يطلق عليها الجمعيات الأهلية العربية العمود الفقري للمجتمع المدني. ورغم نشأة هذه المنظمات في كثير من البلدان العربية منذ زمن بعيد، فإن مطلع الألفية الثالثة شهد صحوة ملحوظة، ونمو غير مسبوق في تأسيس المنظمات غير الحكومية، وقد كان ذلك نتاجا لمتغيرات عديدة، سياسية واقتصادية واجتماعية، بعضها له سمة عالمية والأخرى محلية. ويمكن تحديد ثلاثة عوامل أسهمت في هذه الصحوة:

أولا: السياسات الاقتصادية: التي اتبعتها معظم البلدان العربية منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي والتي تمثلت في التحرير الاقتصادي وتخلي الدولة عن جزء كبير من الدور المحوري الذي كانت تشغله اقتصاديا واجتماعيا. وقد كان وراء ذلك تفاعل الضغوط القادمة من المؤسسات المالية الدولية مع الأزمة الاقتصادية، التي أمسكت بخناق غالبية الأنظمة السياسية العربية، حيث وصلت سياسة التصنيع باحلال الواردات إلى سقفها. وقادت سياسات التحرير الاقتصادي التي اتبعتها معظم الدول العربية غير النفطية إلى خفض الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية وبرامج الرعاية الاجتماعية.

ثانيا: المتغيرات المرتبطة بالتحولات الديموغرافية والاجتماعية التي شهدتها البلدان، مثل تزايد عدد السكان وما يفترضه ذلك من احتياجات جديدة فضلا عن النمو الحضري الذي لم يواكبه تنمية اقتصادية وغيرها من تحولات.

ثالثا: المتغيرات المتعلقة بالدور الذي لعبته «المؤسسات المالية الدولية» والذي تجاوز مجرد الضغط من أجل تطبيق برامج التحرير الاقتصادي والتكيف

الهيكلي إلى البحث عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم. وبالفعل اتجهت هذه المؤسسات للتعامل بشكل مباشر مع المنظمات غير الحكومية بغية سد الفجوة التي تركتها الدولة وانقاذ ضحايا التحرير الاقتصادي. ولا يُمكن تجاهل الدور الذي لعبته أيضا **منظمة الأمم المتحدة** في مؤتمراتها المختلفة من خلال تأكيدها على ضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات العامة وصياغة خطط التنمية.

لقد مهدت هذه المتغيرات الطريق إلى تحولات جذرية على مستوى الكم والكيف في أوضاع المنظمات غير الحكومية العربية. فقد تزايد عدد هذه المنظمات بنسب كبيرة في بعض الأقطار العربية مثل: **مصر واليمن وتونس والجزائر والمغرب وسورية**. ويقدر عدد المنظمات غير الحكومية، وفقا للتقرير الذي أصدرته «**الشبكة العربية للمنظمات الأهلية**» ٢٠٠٣، بـ ٢٣٠ ألف منظمة في عام ٢٠٠٢.

ولم يقتصر الأمر عل عدد المنظمات غير الحكومية وإنما برز جيل من المنظمات الدفاعية التي تقوم بدور **تنويري ونشط في مجال حقوق الانسان والمرأة والطفل والفئات المهمشة**. إلى جانب الاهتمام **بمكافحة الفقر** وتبني منهج جديد للتعامل مع هذه المشكلة يستند لفكرة التمكين وليس مجرد تقديم المساعدات الخيرية. كما احتلت قضية **مكافحة البطالة** مكانة أساسية في بعض الدول العربية مثل **مصر والأردن والمغرب وسورية**، من خلال تركيز المنظمات غير الحكومية في هذه الدول على التدريب والتأهيل والمشروعات الصغيرة. كما ظهرت منظمات أهلية جديدة تستهدف ملء الفراغ الذي تركته الدولة خاصة في مجالات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية. بالاضافة إلى ذلك نشطت منظمات أهلية جديدة في مواجهة ظواهر اجتماعية سلبية مثل عمالة الأطفال وأطفال الشوارع والإدمان بل وسعت إلى وضع هذه القضايا على أجندة الحكومات في بلدان مثل **مصر والسودان والمغرب**.

وهكذا هناك مؤشرات إيجابية تمثلت في النمو العددي في المنظمات غير الحكومية والنقلة النوعية في طريقة تعامل هذه المنظمات مع الواقع وتزامنت هذه التحولات تبني خطاب سياسي داعم لهذه المنظمات ودورها في التحول الاقتصادي. بل بدأت ارهاصات بناء شراكة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والتي كانت أبرز تجلياتها قيام الحكومات باسناد بعض المشروعات للمنظمات غير الحكومية لتنفيذها. وبالطبع هذه التطورات لا تمثل توجها عاماً، ولكن مجرد حالات أو استثناءات لم تصل إلى حالة القاعدة العامة، فمازالت التوجهات الخيرية لها الغلبة على نشاط المنظمات الأهلية العربية، فنحو نصف المنظمات غير الحكومية العربية يعمل في الأنشطة الخيرية في المتوسط (في **لبنان** ٥٣,٣% **وسوريا** ٨٠% **والكويت** ٧٨,٢% **والسودان** ٧٠%) في حين لا تزيد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية والتي تتبنى فلسفة التمكين عن الربع. وقد تسببت العلاقة المتوترة بين الدولة والمجتمع على مر التاريخ في تكريس هذا الاتجاه، بالعمل «**الخيري نشاط**» لا يثير الحكومات ولا يؤدي إلى مصادمات مع الأنظمة السياسية. وهو نشاط يصب في صالح استقرار الأوضاع القائمة من خلال تسكينها والحد من قسوتها. كما أنه لا يرتبط برؤية نقدية لواقع المجتمع وخريطته الطبقية على عكس الحال في المنظمات الدفاعية والحقوقية، وبدرجة أقل المنظمات التنموية والتي تطرح رؤية نقدية للواقع وتسعى لاصلاح السياق السياسي والمؤسسي الذي تعمل فيه وفقاً لاستراتيجيات **الجيل الثالث** من المنظمات غير الحكومية. ومع ذلك يمكن رصد بدايات لدور تلعبه المنظمات غير الحكومية في صنع السياسة وبالتحديد السياسات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية.

دور المنظمات الأهلية في سياسات الرعاية الاجتماعية

تشكل قضايا الفقر والتهميش الاجتماعي أحد أهم حقول ممارسة المنظمات في الحكومة العربية، يلاحظ أن هذه المنظمات تعمل في مجالات الرعاية

الاجتماعية إما بمفردها وبمعزل عن الدولة تماماً، من خلال ما تقوم به من مشروعات مستقلة أو من خلال شراكة مع المؤسسات الحكومية. كالدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في تقديم الرعاية الصحية للمواطنين في بلدان مثل **مصر والأردن ولبنان**. فعلى سبيل المثال في **لبنان**، فإن المنظمات غير الحكومية تسهم في خفض التكلفة الصحية ما بين ٣٠% و٤٠%، وفي **الأردن** تغطي المنظمات غير الحكومية ٦٠% من خدمات الرعاية الاجتماعية. وفي **مصر** يعتمد ١٤% من السكان على الخدمات الصحية التي تقدمها الجمعيات الأهلية. بيد أنه كما سبقت الاشارة في موضوع سابق أن هذا النوع من النشاط لا يسعى في الأغلب الأعم إلى احداث تعديل جوهري في السياق العام سياسياً ومؤسسياً.

أما في حالة الشراكة فتعد اسهاماً مباشراً في السياسة العامة من جانب أطراف الشراكة، كما أنها تسعى إلى تغيير السياق السياسي والمؤسسي العام. وبرزت في الأونة الأخيرة نماذج وتجارب الشراكة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجالات عديدة في الوطن العربي، مثل تنمية العشوائيات، والتعليم ومكافحة الفقر والتنمية الريفية ومواجهة البطالة وغيرها. فعلى سبيل المثال في قضية مكافحة الفقر تبنت بعض الدول العربية استراتيجيات لمكافحة الفقر شارك في اعدادها ممثلين عن المجتمع المدني. كما خصت هذه الاستراتيجيات المنظمات غير الحكومية بأدوار محددة. في **مصر** ظهرت في عام ٢٠٠٣ مبادرة قومية لرعاية الأطفال بلا مأوى (أطفال الشوارع)، حيث تأسست شراكة بين المجلس القومي للطفولة والأمومة وهو مجلس شبه حكومي وشبكة الجمعيات الأهلية المعنية بوضع استراتيجية تنصب على القضايا التالية:

أولاً: التعليم:

ما زالت تشكل قضية التعليم مع مطلع الألفية الجديدة تحدياً ضخماً سواء

على مستوى القيد في التعليم الأساسي، أو تكافؤ الفرص بين الجنسين، أو على صعيد مواجهة مشكلات التسرب من التعليم وتحسين نوعيته. وهذه القضية تحظى باهتمام العديد من المنظمات غير الحكومية في دول عربية مثل مصر ولبنان والسودان وتونس والكويت وسورية[1].

وبدأت مصر تجربة شراكة بين وزارة التربية والتعليم وبعض الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم، بهدف مواجهة مشكلات التعليم المتعددة، المتصلة بتحسين العملية التربوية في المناطق الفقيرة واشراك الأهالي والطلاب في تحسين بيئة التعليم. ولكي تؤطر وزار التربية والتعليم هذا النموذج أنشئت ادارة بالوزارة للجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم ١٩٩٩. أنيطت بها مهام من قبيل انشاء قاعدة بيانات للجمعيات الأهلية النشطة في مجال التعليم، والتنسيق بين هذه الجمعيات والجهات المعنية بالسياسة التعليمية. كما شكلت الوزارة لجنة تنسيقية تضم في عضويتها ممثلي الوزارة وممثلي الجمعيات لتحديد ملامح هذه الشراكة. وصدرت قرارات وزارية تيسر من مهمة الجمعيات الأهلية وتمهد الطريق لها حيث تم تعديل تشكيل مجالس الآباء والمعلمين بحيث تضم في عضويتها ممثلاً عن الجمعيات الأهلية النشطة في مجال التعليم، وشاركة الجمعيات الأهلية في دعم وانشاء مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع. وقد عكست الدورات التدريبية انعكست هذه الشراكة على المجتمع بوضوح حيث قامت الجمعيات الأهلية في الأحياء الفقيرة والعشوائية بالتعاون مع الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين باستكمال البنية التحتية لمئات من المدارس ورفع شعار «مدرسة جميلة ونظيفة ومتطورة». كذلك قامت مجموعة من الجمعيات بتنفيذ مشروع رفع كفاءة العملية التعليمية في ١٠٠ مدرسة حكومية،

---

[1] مديحة السفطي وآخرون، دور المنظمات الأهلية العربية في التعليم غير النظامي (السودان - فلسطين - مصر - المغرب - اليمن)، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٥، ص ١٥-٢٣.

في عدد من المحافظات والتي استهدفت المعلمين في هذه المدارس، فضلاً عن الإمداد بالحواسب الآلية.

وفي تونس: دخلت بعض الجمعيات الأهلية في شراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة شؤون المرأة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار. ففي عام ٢٠٠٠ تم البدء في برنامج وطني برعاية وزارة الشؤون الاجتماعية يطمح في تخفيض نسبة الأمية الأبجدية من ٢٧% إلى ٢٠% في عام ٢٠٠٤ وتم تنفيذه من خلال ٢٤ جمعية جهوية و ٦٠ جمعية محلية.

وفي سورية: هناك مئات الجمعيات الخيرية التي ترعاها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والتي تتولى تقديم الخدمات المجانية من طعام ودواء ولباس للأسر المستورة، وتم بمبادرة من الحكومة احداث الهيئة العامة للمطالبة التي رصدت لها الدولة نحو ٥٠ مليار ل.س لتقديم القروض بفوائد رمزية للعاطلين عن العمل، وتشجيعهم على اقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، بدلاً من الاعتماد على الوظيفة العامة.

ثانيا: مكافحة الفقر:

شهد عام ٢٠٠٣ في بيروت اطلاق تقرير لبنان حول الأهداف الانمائية للألفية من مبنى **الأمم المتحدة** هناك. هذا فضلاً عن عدد من أوراق العمل والمنتديات والأنشطة التي نظمتها **وكالات الأمم المتحدة** العاملة في لبنان والمؤسسات الحكومية والقطاع الأهلي للاحاطة بموضوع التنمية والفقر، ووضع خطوات واستراتيجيات واضحة للتعامل مع هذه القضية. وهناك عديد من الجمعيات الأهلية النشطة في **لبنان** تعنى بمكافحة الفقر وتسعى لتوفير شبكة تأمين للفقراء ومشروعات مولدة للدخل. كما تتفق الجمعيات الأهلية مع الحكومة في تحديد بعض معوقات التنمية في **لبنان**، ولكنهما يختلفا في تحديد الأسباب والمسؤوليات والخطوات الواجب تنفيذها. وفي محاولة لتعزيز التقارب بين القطاع الأهلي والمجلس النيابي يجري دورياً تنظيم ندوات في البرلمان اللبناني

تحت عنوان ترتيبات التعاون بين مجلس النواب وهيئات المجتمع المدني. وتهدف الندوات إلى تعزيز علاقة المواطنين بمجلس النواب واتاحة الفرصة أمام الجمعيات الأهلية في طرح المشكلات.

وفي **فلسطين**، تم انشاء «**اللجنة الوطنية لمحاربة الفقر**» وتضم في عضويتها ممثلين عن المجتمع المدني الفلسطيني والوزارات الفلسطينية المختلفة والقطاع الخاص وبعض ممثلي الجهات المانحة. وقامت اللجنة باصدار أول تقرير فلسطيني عن الفقر بدعم من «**البنك الدولي**»، ثم قامت بعد ذلك وبدعم من **الحكومة البريطانية** بإجراء بحث واسع عن الفقر في **فلسطين**، وتم اصدار تقرير البحث والذي تضمن تقارير جزئية عن الفقر من وجهة نظر الفقراء في ١٦ محافظة فلسطينية بالإضافة إلى التقرير الشامل. كما تم تنظيم العديد من ورش العمل في مختلف المناطق الفلسطينية لعرض نتائج التقرير. ويُعد اصدار هذا التقرير عملية مهمة ساهمت في إجراء نقاش جدي بين مختلف الأطراف المؤثرة في عملية التنمية حول الموضوعات المتعلقة بالفقر، وتم وضع أسس استراتيجية فلسطينية لمحاربته. ومازالت اللجنة الوطنية لمحاربة الفقر تقوم بعملها للتأكد من أن وزارات السلطة الفلسطينية تأخذ بعين الاعتبار توصيات التقرير، وتحاول أن تدمجها في سياساتها ولا سيما وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والصناعة والاقتصاد. وتعمدت الإدارة الأمريكية إلى زيادة معدلات الفقر وتجويع الشعب الفلسطيني بعد وصول «**حماس**» عام ٢٠٠٦ إلى سُدة الحكم، وكذلك ساندت **دول الاتحاد الأوروبي** الإدارة الأمريكية في حجب المساعدات عن السلطة الفلسطينية بالإضافة إلى منع المصارف الدولية من تحويل التبرعات من الدول العربية إلى الشعب الفلسطيني.

وفي **تونس** سُمح للعديد من الجمعيات التونسية في إطار علاقة شراكة مع البنك التونسي للتضامن، اسناد قروض صغيرة للفئات ضعيفة الدخل، من أجل تحسين ظروف معيشتهم. ويبلغ عدد الجمعيات الحاصلة على تراخيص من

وزارة المالية لتنفيذ هذا البرنامج ٦٩ جمعية تستهدف مناطق متعددة من الجمهورية التونسية.

ثالثاً: الصحة:

يملك القطاع الأهلي في **لبنان** ٧٠٠ مركز صحي من أصل ٨٠٠ موجودين على الأراضي اللبنانية. وترى وزارة الصحة أن التعاون مع القطاع الأهلي لتنفيذ البرامج الوقائية قد أثبت فعاليته، مما يعني أهمية هذا التعاون وتنظيم عقود مع مراكز المؤسسات الأهلية. وفي اطار تعزيز التوجه الجديد لوزارة الصحة بالانخراط في استراتيجية الرعاية الصحية الأولية، أقرت الوزارة عام ١٩٩٦ وبالتنسيق مع «**البنك الدولي**» تم اجراء عقود مع المؤسسات الأهلية، فأطلقت الاستراتيجية الوطنية للاعاقة الصحية الأولية، بمشاركة مختلف القطاعات الصحية الوطنية الرسمية والأهلية والخاصة. وتم اجراء عقود مع ٣٠ مركزاً صحياً منها ٢٠ مركز تابع للقطاع لأهلي و١٠ تتبع لوزارة الصحة.

وهكذا راح المجتمع المدني وفي مقدمته المنظمات غير الحكومية يؤثر نسبياً في السياسات العامة وسياسة الرعاية الاجتماعية، وتأثر المجتمع المدني بتجارب دول في **أوروبا الغربية**، وأيضاً بما طرأ من تحولات على الدولة الراعية في الوطن العربي، وما صاحب ذلك من اعادة النظر كلية في مفاهيم التنمية الكلاسيكية وأيضاً في دور الدولة.

كذلك لعبت المتغيرات الجذرية التي لحقت بالنظام العالمي من حيث هيكله وديناميات عمله وطبيعة العلاقات بين اللاعبين المختلفين لها تأثيراتها الضخمة، على اعادة النظر في أدوار كل من الدولة والمجتمع المدني. وامتدت هذه التأثيرات لتشمل بعض الدول العربية غير النفطية.

لقد برزت المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيس في التنمية على الصعيد العالمي. وقد التزمت دولياً كثير من أقطار الوطن العربي بضرورة إشراك المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات العامة خاصة الاجتماعية. ولم تكن الدول العربية هي الوحيدة التي تواجه مأزق التفاعل مع هذه التحولات، بل أيضاً المنظمات غير الحكومية التي وجدت نفسها فجأة وبدون تمهيد مطالبة بسد الفراغ الذي انسحبت منه الدولة في مجالات الانفاق الاجتماعي. فهذه المنظمات في أغلبها جميعاً خيرية، فضلاً عن ضعف الأطر المؤسسية والقدرات والمهارات التنظيمية لدى هذه المنظمات. فلم يكن موجوداً إلا القليل من المنظمات غير الحكومية التي هي على دراية بالمتغيرات التي طرأت على مفاهيم وآليات التنمية. ولكن ما زالت الأطر القانونية مُقيدة لحركة المجتمع المدني، ومنظماته الحكومية نتيجة أزمة الثقة القائمة بين الطرفين. فالعلاقة بين المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الوطن العربي، لم تقم أبداً على أساس **الاعتماد المتبادل**. ويفترض بالطرفين أن يتعاونا معاً بحكم الضغوط الدولية والحاجة الداخلية، في إطار علاقة صحية، فقد قامت المنظمات غير الحكومية بعديد من الأدوار عوضت انسحاب الدولة من بعض مجالات الرعاية الاجتماعية، مثل التعليم والصحة، ومواجهة الفقر، والبطالة وغيرها. وراحت الكثير من الحكومات وبالتدريج تُسند جزءاً من مشروعاتها للمنظمات غير الحكومية، وبدأت تتوضع مقومات بناء شراكة، ولكنها ما زالت قليلة ومحدودة وتفتقر للإطار المؤسسي المنظم لها والذي يجعل دور المنظمات غير الحكومية يتجاوز مجرد تقديم الخدمات، إلى فاعل أساسي ومحوري في عملية صنع السياسات العامة وتنفيذها وتقويمها. كما أن هذا الإطار المؤسسي يجب أن يعترف باستقلال المنظمات غير الحكومية ويقبل تمثيلها في مؤسسات الدولة. وإن الشراكة الناجحة تحتاج إلى **قطاع ثالث** قوي ومتبلور تنظيمياً ومؤسسياً ودولة قوية ذات شرعية واسعة تفرض النظام وتحترم حقوق الانسان وتكرس سيادة القانون.

الفصل الثامن

الأمن الغذائي العربي

- البعد السياسي والأمني للغذاء
- تداعيات «فجوة الغذاء» العربية
- مقومات الأمن الغذائي العربي
- الصعوبات التي تواجه الأمن الغذائي العربي
- آليات توفير الأمن الغذائي العربي
- الأمن المائي العربي

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

في الوقت الذي راحت تنحسر فيه مخاطر الحرب النووية، بدأت تلوح في الأفق حرب من نوع جديد إنها حرب «الجوع والتخمة» حيثما يوجد المتخمون يوجد الجياع، والمنتصر بالتأكيد في هذه الحرب هي الدول المتقدمة والفنية، والمنكسر فيها الدول الفقيرة والمتخلفة من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتعد مشكلة الغذاء من أخطر التحديات التي تواجهها على المستوى المحلي وعلى المستوى العالمي تُمعن الرأسمالية المتوحشة استغلال أزمة الغذاء لفرض الهيمنة السياسية والتبعية الاقتصادية على دول الجنوب.

إن الأمن الغذائي يعد أحد أهم مكونات الأمن القومي العربي ويتعذر الحديث عن الأخير بدون الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية على مستوى الوطن العربي حيث تتوافر فيه مقومات التنمية الزراعية كافة إذا ما وضعت في إطار التكامل الاقتصادي العربي. والأمن الغذائي بوصفه أحد أهم عناصر الأمن القومي العربي أضعف الأخير وهدده بالخطر، وتحول من مشكلة تجارية ترهق ميزان التجارة الخارجية إلى مشكلة أمنية وسياسية تنتقص من حرية القرار الاقتصادي والسياسي المستقل. إذ أصبحت قضية الأمن الغذائي العربي من أكثر القضايا إلحاحاً وتعقيداً على الرغم من توافر إمكانات التنمية الزراعية في الوطن العربي والتي قلما تتوافر لمنطقة أخرى من العالم، لا سيَّما الأراضي الزراعية الشاسعة والموارد المائية ورؤوس الأموال واليد العاملة.

لقد قامت في أحواض الوطن العربي وسهوله ووديانه أعظم الحضارات والمدنيات وكانت المنطقة العربية تكفي نفسها بنفسها من المنتجات الغذائية وتجود على الإمبراطورية الرومانية بخبزها اليومي، وكان يطلق على سهول حوران ووادي البقاع والجزيرة السورية اهراءات الإمبراطورية الرومانية، وحتى أواخر الخمسينيات من القرن الماضي كانت المنتجات الغذائية تفي بالاحتياجات الاستهلاكية للمواطنين العرب وما يفيض عنها يتم تصديره إلى

الدول الأجنبية. ولكن منذ مطلع ستينيات القرن الماضي أطلت «فجوة الغـــذاء» برأسها وبقوة، مما اضطر العديد من الأقطار العربية إلى اللجوء لاستيراد المواد الغذائية نتيجة لإهمال القطاع الزراعي وتخلفه.

إن الخصوصية التي يتسم بها الاقتصاد الزراعي العربي بوصفه قطاعـــاً غير متطور من النواحي التقانية، تفترض التركيز على التكامل الزراعي العربي لكونه الإطار الموضوعي والمنطقي الذي يحقق التطابق بين الإمكانات العربيـــة المبعثرة وبين الحاجات العربية الملحة إلى المنتجات الغذائية، ولا نتوقع بحـــال من الأحوال أن يحقق كل قطر عربي منفرداً الأمن الغذائي إلا إذا تكـــاتف مـــع بقية الأقطار العربية، فالموارد الزراعية العربية موزعة بين الأقطار العربيـــة بطريقة تؤكد فعلاً أن الوطن العربي يشكل وحدة سياسية اقتصادية لا تتجزأ، ولا يمكن لأي قطر من الأقطار العربية مهما بلغت قدراته أن يحقق التنمية المنشودة إلا ضمن أفقها القومي، وهذا لا يعني بالطبع أن تكف الأقطار العربية عن تنفيذ المشاريع الزراعية على المستوى القطري، وإنما يفترض أن تتـــم فـــي إطـــار مشروع عربي تنموي موحد يأخذ في الحســـبان ضـــرورات تحقيـــق التكـــامل الزراعي العربي، وأن تسعى الحكومات جاهدة لتفعيلة وتنشيطه بوصفه المدخـــل الأساسي لتحقيق الأمن القومي العربي.

فض دلالة الأمن الغذائي:

إن الأمن الغذائي لبلد ما أو منطقة ما يعني عـــدم تعـــرض ســـكانها لأي أزمات غذائية تحت أي ظرف كان وفي أي زمان كان، ويعني أيضـــاً تعزيـــز الأمن القومي للبلد المعني. ولكن ما هي المعايير التي يتم بمقتضاها معرفة أكان البلد يعاني من فقدان أمنه الغذائي أم من توافره؟ بالطبع هناك معـــايير كثـــيرة تظهر مدى توافر الأمن الغذائي أو عدمه ومنها:

١ــ نسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية الرئيسة، لا ســـيَّما الحبـــوب منها.

٢ـ نسبة الصادرات إلى الواردات من المنتجات الزراعية.

٣ـ نسبة ما يخصص من الدخل القومي للإنفاق على الغذاء.

٤ـ استقرار الإنتاج الزراعي من المحاصيل الرئيسية ومدى تأثره بالتقلبات المناخية.

٥ـ نسبة المخزون من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية.

وفي ضوء هذه المعايير يمكن تحديد مفهوم الأمن الغذائي والذي يعني: «توفير السلع الغذائية الرئيسة في السوق المحلية على مدار العام وبأسعار مناسبة في مقدور الشرائح العريضة من المجتمع تناولها، على أن تتوافر فيها السعرات الحرارية المطلوبة من بروتينات وزلاليات ودهون وفيتامينات، تكفل للإنسان بقاءه على قيد الحياة وتمكنه من ممارسة نشاطه اليومي على أتم وجه».

لقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة العربية الأمن الغذائي على النحو التالي: (الأمن الغذائي في ظل الظروف الراهنة يعني أن تنتج الدولة أكبر قدر مما تحتاجه من غذاء بالكمية المتوازنة بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية إذا لزم الأمر، وأن يتوافر لها صادرات زراعية أو صناعية أو الاثنين معا بحيث تؤمن ما تحتاجه من القطع الأجنبي، لاستيراد المواد الغذائية التي لا تمتلك ميزة نسبية في إنتاجها محليا، وأن توفر لكل مواطن ما يكفي من الغذاء بالكم والنوعية اللازمة للنشاط والصحة مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكل أفراد الشعب وبالأخص لذوي الدخل المحدود وتحقق في الوقت نفسه مخزونا من الغذاء يكفيها لفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر لتلجأ له في الظروف غير الطبيعية أو الاضطرارية)[1]. وحتى

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية وقضية الأمن الغذائي العربي ـ عام ١٩٩٥ ص ٢٦.

يستقيم هذا التعريف وتتكامل مضامينه لابد من التركيز على توزيع الدخل القومي توزيعا عادلاً بين المواطنين، لأن مؤشر الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية يخفي أحياناً في طياته سوء توزيع الثروة والدخل بين أبناء المجتمع، ومن ثمّ يضلل غير المختصين لأن الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية قد يكون سببه نقص القدرة الشرائية لدى الشرائح العريضة من المجتمع التي تحجم عن الاستهلاك بسبب الفقر وسوء توزيع الثروة والدخل. على الرغم من أن تعريف الأمن الغذائي في منظور منظمة التنمية الزراعية العربية واسع ومطول لكننا يمكن أن نستنتج منه بعض مقومات الأمن الغذائي ومعاييره ومنها:

١ــ تنطلق المنظمة العربية للتنمية الزراعية من نظرية النفقات النسبية في التجارة الدولية التي روج لها كل من «آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل» والتي تقضي بأن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تؤهلها مواردها الطبيعية والبشرية لإنتاجها بأقل النفقات مقارنة بمثيلاتها من الدول الأخرى، وأن تستورد السلع التي إن أنتجتها محلياً تكلفها نفقات عالية[1].

٢ــ أن تسعى الدولة التي تنتج السلع الزراعية بنفقات نسبية منخفضة إلى تصدير الفائض منها لتوفير القطع الأجنبي. وأن تستورد الدولة السلع الزراعية إذا كان بمقدورها أن تنتج السلع الصناعية، ولا تتوافر لديها مقومات التنمية الزراعية.

٣ــ أن توفّر لكل مواطن ما يكفيه من الغذاء كماً ونوعاً. وأن تكون هناك عدالة في توزيع المواد الغذائية وخاصة لذوي الدخل المحدود. وأن تسعى الدولة لتخزين كميات كافية من الغذاء لمواجهة حالات الطوارئ. فإذا ما راعت الدول العربية هذه المعايير وحققتها يمكن اعتبارها قد وفرت مقومات الأمن

---

[1] د. محمد زكي شافعي ــ مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ــ دار النهضة العربية ــ بيروت ــ بلا تاريخ ــ ص ٢٣.

الغذائي.

أما «الاكتفاء الذاتي» من المواد الغذائية، فيعني **(قدرة البلد على توفير احتياجاته من السلع الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي، وإذا تعذر عليه توفير كل ما يحتاجه من تلك السلع، يفترض ألا تكون قيمة المستوردات من السلع الغذائية أكبر من قيمة الصادرات الزراعية)**. وبالطبع يتحقق الاكتفاء الذاتي في حالة التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، ويختل في حالة زيادة عدد السكان دونما زيادة مماثلة في الإنتاج. وليس بالضرورة الدولة التي تستورد المنتجات الغذائية تعاني من فقدان الأمن الغذائي إذا كان لديها ما تصدره من سلع أخرى تغطي بقيمتها ما تستورده من سلع غذائية، بيد أن الخطورة هنا تكمن في التجارة الدولية غير المتكافئة بين الدول ضعيفة التطور وبين الدول المتقدمة الأمر الذي يجعل من الاعتماد على الاستيراد في توفير السلع الغذائية بوابة لاستنزاف خيرات وثروات البلاد وتعرضها للتبعية الاقتصادية إن لم نقل التبعية الغذائية.

إن الاعتماد على الخارج في توفير بعض المنتجات الغذائية لا يعد من المحرمات، لا سيما في ظل تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، إلى درجة أصبح العالم أشبه بقرية كبيرة، ولكن المشكلة تكمن في طبيعة هذه العلاقات غير المتكافئة التي تجعل من مسألة الاعتماد على الخارج في توفير الغذاء بمنزلة كارثة تتطلب الدراسة وتفترض المواجهة.

البعد السياسي والأمني للغذاء

أخذت الزراعة تؤثر في موازين القوى السياسية شأنها في ذلك شأن النفط، فالدول الرأسمالية المتطورة تستخدم ورقة الغذاء لفرض التبعية الاقتصادية والهيمنة السياسية على الدولة التي تفتقد مقومات الأمن الغذائي. فقد صرح أكثر من مسؤول أمريكي بأن **الولايات المتحدة الأمريكية** قد لا تكون مضطرة لتهديد العالم بالقنبلة الذرية، كما كانت تفعل في الخمسينيات من القرن

الماضي وإنما ستهدد العالم بحبة القمح وأن جميع السياسيات ـ على حد قولهم ـ تنبع من حبة القمح.

لقد استخدمت الإدارة الامريكية المساعدات الغذائية كسلاح سياسي منذ عام ١٨١٢ حينما قدمت مساعدة غذائية بقيمة ٥٠ مليون دولار لضحايا الهزة الأرضية في فنزويلا والغرض منها ليس إنسانياً إنما الهدف منها دعم الانتفاضة الشعبية ضد اسبانيا. ومع بداية الحرب العالمية الثانية قدمت الولايات المتحدة المساعدات لأوروبا واستخدمت الغذاء اثناء الحرب كوسيلة لتجويع الاساكن الصامدة والمحاصرة أو وضع يدها على مخزونات المحاصيل أو اتلافها فيما إذا تعذر نقلها إلى اماكن اخرى في العالم.

ولما كانت الولايات المتحدة على الحياد أثناء الحرب العالمية الثانية دعمت الكتلتين بالحبوب، ولم تدخل الحرب إلا بعد أن حاصرت ألمانيا الأسطول الأمريكي، ثم قدمت الولايات المتحدة في عام ١٩٤٦ مساعدات غذائية لليونان والهدف منها منع السكان من مد يد العون لجيش التحرير الشعبي، كذلك قدمت الولايات المتحدة مساعدة غذائية للهند بقيمة ١٩٠ مليون دولار لشراء ٢ مليون طن من الحبوب رغم ميولها المعادية وفي الفترة نفسها قدمت للباكستان معونة من الحبوب تقدر بـ ٢ مليون طن مجاناً كونها موالية للولايات المتحدة.

وتبنت الإدارة الأمريكية منذ عام ١٩٥٤ شعار «**مواد غذائية من أجل السلام**» وتقدمها في صورة مساعدات للدول ذات السلوك الحسن وفقاً للمقاييس الأمريكية وتحجبها عن الحكومات غير الموالية للغرب. ثم صرح الرئيس الأمريكي الأسبق «**فورد**» بأن: «**الترسانة الأمريكية تضم سلاحاً سياسياً ذا فعالية خاصة هو الغذاء**»، نظراً لزيادة معدلات نمو السكان بمعدلات تفوق نمو المواد الغذائية وارتفاع معدلات استهلاك اللحوم في الدول المزدهرة على نحو يرفع دون انقطاع الحصة المخصصة من الحبوب لعلف الماشية بالإضافة لتقاعس الدول المتقدمة في تقديم خبراتها لتطوير الزراعة في الدول المتخلفة

ونتيجة للنقص الحاصل في الحبوب على مستوى العالم اكتسبت الولايات المتحدة قوة تمكنها من بسط سيطرتها الاقتصادية على الدول المحتاجة وفرض هيمنتها السياسية على الدول الفقيرة، وكذلك صرح وزير الزراعة الأمريكي في حكومة «ريغان» «**بعد سلاح الغذاء أمضى الأسلحة التي تملكها الولايات المتحدة لفرض السلام على العالم**»، والمقصود بالسلام هنا فرض الهيمنة الأمريكية على العالم ليس إلا. ولم يتورع الرئيس الأمريكي الأسبق «**جيمي كارتر**» عن تهديد الدول العربية علناً إبان حملته الانتخابية بقوله: «**بأنه سيوقف تصدير المواد الغذائية إلى الوطن العربي إذا فكر ثانية بفرض حظر على النفط**»[1] وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية النفطية قد أوقفت ضخ النفط جزئياً إبان حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣؛ فتم استخدام النفط لأول مرة كسلاح في المعركة ضد الدول المؤيدة للعدو الصهيوني. وعندها جن جنون الغرب، وتتالت تصريحاتهم «**إن قطعتم يا عرب النفط سنقطع عنكم إمدادات الغذاء**» علماً أنه بإمكان الأقطار العربية أن تطور الزراعة وتستخدمها كسلاح رديف للنفط في معركة البقاء والوجود القومي.

وقد قال أحد المسؤولين الأمريكيين «**إن أزمة النفط ستظهر عما قريب كحادث طارئ بسيط إزاء الأزمة الغذائية، وفي تلك الحال نملك بأيدينا جميع الأوراق الرابحة**»[2]. وهذا فعلاً ما أكدته الأحداث بعد اعادة احتلال أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية في ٢٩ آذار الماضي من قبل إسرائيل التي ارتكبت مجاز بحق الشعب الفلسطيني، وفي ظل الانحياز الأمريكي السافر للعدو الصهيوني، بقيت الدول العربية النفطية مترددة في استخدام سلاح النفط لتخفيف الضغط على الأخوة الفلسطينيين باستثناء العراق الذي جمد ضخ النفط لمدة شهر على الرغم من الحصار الجائر المفروض عليه.

---

(١) في الطريق إلى عصر المجاعة ــ معهد الإنماء العربي ــ طرابلس ــ إعداد قسم الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ــ بيروت ١٩٧٦ ــ ص ٥.

(٢) المصدر السابق نفسه ــ ص ٨.

وسعت الإدارة الامريكية جاهدة منذ سبعينيات القرن الماضي إلى بسط سيطرتها وتوسيع نفوذها في السوق العالمي من خلال التحكم بإنتاج وتوزيع وتسويق الحبوب بحيث يشمل نفوذها الدول الفقيرة والدول الغنية على حد سواء لاسيما وأن ٧٨% من الصادرات العالمية للقمح بيدها، ويشير تقرير نادي روما بأن ملايين الجياع في افريقيا وآسيا سيكونون بيادق في اللعبة السياسية الدولية.

والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا الولايات المتحدة الامريكية متفوقة على العالم في إنتاج الغذاء؟ إن الإدارة الامريكية تبنى سياسة زراعية هادفة ترمي إلى تحقيق انقلاب تاريخي في الزراعة الامريكية من خلال:

- تنمية الإنتاج الزراعي إلى الحدود القصوى لاسيما من القمح والذرة الصفراء والصويا والصوجا.
- رفع إنتاجية العمل الزراعي باستخدام التقنيات الحيوية.
- حسن استثمار الأراضي الواسعة والرخيصة الثمن.
- المحافظة عل الاستثمارات الكبيرة الموروثة عن الاقطاعات المكسيكية في ولايتي كاليفورنيا وفلوريدا.
- القدرة على استبدال محصول بآخر بسرعة مناسبة وفقاً لمستوى الطلب المتوقع في السوق العالمي.
- الغاء نظام تبوير الأراضي الزراعة واعتماد نظام الدورات الزراعية.
- اكثار البذور المحسنة من القمح والذرة والصويا مما مكنها من زيادة المردود من وحدة المساحة.
- التركيز على الثروة الحيوانية لاسيما الأبقار والدواجن بأنواعها كافة.
- الاعتماد على أوروبا في التموين من لحوم الأبقار ولو جزئياً.
- استبدال البروتينات الحيوانية بالبروتينات النباتية إذ يدخل دقيق الصويا بنسبة

الثلث في الهبمرغر وتطمح الولايات المتحدة لأن تكون الممول الأول للعالم بالبروتينات النباتية.

ـ التوسع في المساحة المزروعة بالقمح والتي تبلغ نحو ٨٣ مليون هكتار.

ـ التوسع في زراعة الصوجا التي تنتج منها سنوياً ٤٣ مليون طن أي نحو ٧٠% من الانتاج العالمي وأوروبا أسيرة هذه المادة والتي تستوردها من الولايات المتحدة كمادة علفية لتسمين الأبقار.

وهكذا فإنَّ «فجوة الغذاء» لم تعد قضية اقتصادية بحتة على خطورتها، بل أصبحت قضية سياسية اجتماعية تهدد أمن واستقرار الدول المحتاجة، لا سيَّما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم «بالفائض الغذائي العالمي» وعلى الأخص القمح حيث تضع يدها عليه إنتاجاً وتسويقاً، ولهذا كلما ازدادت حاجة الدول الفقيرة إلى الغذاء ازدادت قدرة الادارة الأمريكية على فرض شروطها السياسية دون أن تكون مضطرة لاستخدام القوة. والولايات المتحدة الأمريكية تستخدم «ورقة الغذاء» للضغط حتى على دول الاتحاد الأوروبي التي مهما حاولت أن تُحصن نفسها بجدار السوق الأوروبية المشتركة، فإنَّ القول الفصل في مسألة الغذاء على الأقل في الوقت الراهن للولايات المتحدة، فكيف الحال بالنسبة للدول الفقيرة؟ والتي تعاني من شح المواد الغذائية! فهي بطبيعة الحال في وضع لا تحسد عليه؛ وعليها إما القبول بالتبعية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وإما انتظار الموت جوعاً، أو الاعتماد على الذات وشد الأحزمة على البطون وتطوير الزراعة إلى مستوى الاكتفاء الذاتي على الأقل.

وبالطبع الوضع في الدول العربية لم يصل بعد إلى هذه المرحلة الحرجة على الأقل وخاصة بالنسبة للدول النفطية في الوقت الراهن، حيث لا تزال قادرة أن تغطي قيمة الواردات الغذائية من عائدات النفط. علماً بأن الدول الغربية تسعى جاهدة لإيجاد بدائل جديدة للطاقة، وتسوق أجهزتها الإعلامية بكثرة شعار «**النفط مقابل الغذاء**» وقد يكون المقصود به الشعب العراقي الذي يعاني من

الحصار في الوقت الراهن، ولكن هذا الشعار يستهدف الدول النفطية العربية كافة على المدى البعيد، ولكن السؤال للمستقبل «ماذا سيحدث بعد انتهاء النفط؟».

لقد أدى وجود النفط إلى زيادة سريعة في الإنفاق على الغذاء نتيجة لازدياد الدخول الفردية وتحسن حالة الرخاء المؤقتة التي تعيشها الدول النفطية العربية؛ في الوقت الذي يفترض فيه أن تعمل عائدات النفط على تطوير وخلق مصادر جديدة للإنتاج، حتى تتخلص من التبعية الغذائية للدول الأجنبية[1]. وسبق وأن استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية سلاح الغذاء كورقة ضغط على الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٤، حينما تقدم عضو الكونغرس الأمريكي «**أوليفير بوتون**» باقتراح يمنع بيع فائض المواد الزراعية إلى الجمهورية العربية المتحدة «مصر» لأنها ــ برأيه ــ بلد عدواني يهدد أمن وسلامة إسرائيل[2] واعتبار بلد ما بأنه بلد عدواني فإن القانون الأمريكي يسمح بحجب المساعدات عنه. وبطبيعة الحال ستزداد إشكالية الأمن الغذائي كلما ازداد الصراع العربي الصهيوني تعقيداً، لا سيما أن مشكلة الغذاء لم تعد مشكلة اقتصادية فحسب بل أضحت في المقام الأول مشكلة سياسية، نظراً لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على سوق القمح الدولية من جهة، وتفاقم حاجة الأقطار العربية إلى الغذاء من جهة ثانية.

فالدول النفطية العربية مطالبة، وعلى عجل، بأن تسعى جاهدة للتخلص من «التبعية الغذائية» حيث تستنفد الواردات الغذائية نسبة كبيرة من الدخل القومي للدول العربية بما في ذلك جزء كبير من عوائد النفط والتي تصل إلى حوالي ٧٨%، وتتعاظم حاجة الدول النفطية العربية إلى الغذاء سنة بعد أخرى

---

(١) د. عبد العزيز الكحلول ــ مشكلة الغذاء في الوطن العربي ــ الهيئة القومية للبحث العلمي ــ ليبيا ــ بنغازي ــ ١٩٨٦ ــ ص ٣٧.

(٢) غالب كيالي ــ نظرية الثورة في العالم الثالث ــ منشورات دار الحكيم ــ ١٩٧٣ ــ ص ١٤٤.

بازدياد عدد السكان، ورغم ذلك فإن الدول النفطية العربية لم تعد العدة بعد للتحرر من التبعية الغذائية، ويساورها قلق حقيقي ومشروع في عدم تدفق الإمدادات الغذائية والمرهونة إلى حد كبير بالظروف السياسية، فضلاً عن الزيادة المذهلة في أسعار المنتجات الغذائية، بمعدلات تفوق كثيراً معدلات الزيادة في أسعار النفط بالإضافة إلى تناقص الاحتياطي من المواد الغذائية سنة بعد أخرى.

لقد بات من الضروري أن تأخذ الدول النفطية على محمل الجد تصريحات المسؤولين الغربيين في استخدام الغذاء كسلاح سياسي واقتصادي للضغط والابتزاز، ومن هذا المنطلق ودعماً للأمن القومي العربي وتحصينه من التحديات المحتملة لمشكلة الغذاء يفترض توجيه مئات المليارات من «البترودولارات» المرهونة في المصارف الأجنبية لاستثمارها في مشاريع زراعية، لا سيّما في الأقطار العربية التي تتوافر فيها كل الموارد الزراعية باستثناء مصادر التمويل. ولهذا ارتفعت أصوات المختصين والخبراء العرب مطالبة بتسخير «الفوائض المالية» في خدمة التنمية الزراعية، وحذروا من المخاطر المستقبلية التي تتهدد الدول النفطية جراء نضوب النفط، بالإضافة إلى ما تبذله الدول الصناعية المتطورة من جهود لإيجاد مصادر بديلة للطاقة. ولهذا فإن استثمار «الفوائض المالية» في مشاريع زراعية وصناعية في الوطن العربي أفضل للدول العربية النفطية من تركها عرضة للتآكل من الضرائب والتضخم، بالإضافة إلى المخاطر التي تنتظرها، من تخفيض لسعر الفائدة وتجميد للأرصدة كما حصل مؤخراً بالنسبة للعراق والجماهيرية الليبية وإيران والسودان... الخ.

تداعيات «فجوة الغذاء» العربية

تمثل فجوة الغذاء ذلك **الفارق بين الانتاج والاستهلاك ولصالح الأخير**، وقد شاع هذا المصطلح في الأدبيات الاقتصادية والسياسية في النصف الثاني من

القرن العشرين إذ أخذت «فجوة الغذاء» تشكل تحدياً حقيقياً للدول العربية، والتي اتسعت هوتها في عقد السبعينيات من القرن الماضي، وقد تراجع الإنتاج الزراعي في العديد من الأقطار العربية فالجزائر انقلبت من مصدر تقليدي للحبوب إلى مستورد لها، ولا يتجاوز نصيب الفرد من الحبوب ١٦٠ كغ سنوياً، والعراق تعاني من شحة المواد الغذائية ومن عجز مزمن في السلع الغذائية الرئيسة إثر حرب الخليج الثانية، وليبيا التي كانت تصدر الحيوانات الحية أخذت تستوردها في السنوات الأخيرة، ونصيب الفرد لديها من الحبوب لا يتجاوز ١١٠ كغ، لينخفض في السعودية إلى ٣٥ كغ، والسودان والصومال تقدم لها مساعدات غذائية من دول ومنظمات إقليمية، في حين النمو الكبير الذي حققته كل من سورية ومصر في القطاع الزراعي تبتلعه الزيادة السكانية المرتفعة.

فالدول العربية مجتمعة تحتل المركز الثاني بعد بلدان الشرق الأقصى في استيراد خمس سلع أساسية من بينها الحبوب، واستوردت منها في عام ٢٠٠٣ نحو ٤٨ مليون طن، وتخصص الأقطار العربية مجتمعة حوالي ٥٠% من مجموع إنفاقها السنوي لاستيراد السلع الغذائية الرئيسة، وقد تم تصنيف الأقطار العربية من حيث قدرتها على توفير المنتجات الغذائية في ثلاث مجموعات هي[1]:

المجموعة الأولى: وتندرج فيها الدول ذات الزراعة المحدودة النطاق، والتي تستورد كميات كبيرة من احتياجاتها الغذائية وخاصة الحبوب وهي: السعودية ـ الأردن ـ ليبيا ـ دول الخليج العربي.

المجموعة الثانية: وتشمل الدول التي لديها قطاع زراعي واعد، ولم تستغل بعد كامل ما لديها من موارد زراعية متاحة وهي: الجزائر ـ العراق ـ تونس ـ المغرب ـ السودان ـ الصومال ـ موريتانيا.. الخ، نظراً لضعف الاستثمارات

---

[1] في الطريق إلى عصر المجاعة ـ مصدر سابق ـ ص ٨٨.

في القطاع الزراعي.

المجموعة الثالثة: وتضم كل من مصر وسورية، حيث أقيمت فيها مشاريع زراعية كبيرة وتم استصلاح مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في حوض الفرات وفي أراضي غرب الدلتا، وحققت زيادة ملموسة في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية الاستراتيجية ولكن الزيادة الكبيرة في الاستهلاك تمتصها في أغلب الحالات الزيادة السكانية.

على الرغم من توافر مقومات التنمية الزراعية في الوطن العربي، فإن المعطيات الإحصائية تظهر، أنّ بعض الأقطار العربية تعاني من شح المنتجات الغذائية، ونتيجة لذلك تكون عرضة لنقص الغذاء وسوء التغذية، ولا يزال القطاع الزراعي يحتل أهمية متقدمة في العديد من الأقطار العربية حيث تصل مساهمته نحو ١٣% من قيمة الناتج الاجتماعي الإجمالي للدول العربية. وبلغت قيمة الانتاج الزراعي العربي نحو ٦٧ مليار دولار عام ٢٠٠٤ بالأسعار الجارية، وتعود الزيادة في قيمة الناتج الزراعي إلى السياسات الزراعية الهادفة التي طبقتها بعض الأقطار العربية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي مثل الأردن وسورية والجزائر ومصر. وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي من ٢٢٦ دولاراً سنوياً إلى ٢٩٨ دولاراً عام ٢٠٠٠[1]. ولكن على الرغم مما حققته الأقطار العربية مجتمعة في السنوات الأخيرة من زيادة في الإنتاج الزراعي بشقية النباتي والحيواني، فإنها تعاني من «فجوة غذائية» بلغت قيمتها نحو ١٤,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٣ لا سيما في المحاصيل والمنتجات الغذائية الرئيسة.

لقد بلغت قيمة صادرات الوطن العربي من السلع الغذائية الرئيسة ٤,٣٤٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣، في حين بلغت قيمة الواردات للعام نفسه نحو

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ــ أيلول ٢٠٠١ ــ ص ٣٥.

١٨,٦٩٠ مليون دولار، مما يعني أن الميزان التجاري الغذائي سجل عجزاً قدره ١٤,٦ مليون دولار؛ وكان أقصاه في الجزائر تليه مصر ثم السعودية ثم العراق. وقد تصدرت مجموعة الحبوب قائمة الواردات من السلع الغذائية إذ بلغت قيمة الواردات منها ٧,٨٠٥ مليون دولار، وتمثل نحو ٣٨% من قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي من السلع الزراعية. كذلك تظهر المعطيات الإحصائية أنّ أعلى قيمة للفجوة الغذائية في الجزائر تليها مصر ثم السعودية ثم العراق وأدنى قيمة للفجوة الغذائية في تونس والمغرب وسورية والصومال وجيبوتي. وترتبط حدة المشكلة الغذائية ارتباطاً مباشراً بعدم كفاية وعدم ثبات الإنتاج الزراعي، نتيجة لتخلف البنى الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار الذي كبح مسار التطور إلى الأمام. ويمكن تفسير المستوى المتدني للمردود من وحدة المساحة بالخطوات العرجاء التي اتخذتها بعض الأقطار العربية في مجال تطبيق قانون الإصلاح الزراعي والذي طبق بطريقة هشة ومجتزئة، حالت دون إحداث تحولات جذرية في البنى الاقتصادية والاجتماعية للأقطار العربية. وتقف دون زيادة الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً بنية الملكية العقارية فالتوزيع غير العادل للأراضي الزراعية في معظم الأقطار العربية يتسبب بتعميق ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي في الريف، حيث تركزت الأراضي الزراعية بيد قلة من الملاكين العقاريين الكبار، وحرمان الأكثرية من أبناء الريف من ملكية الأراضي. وهذا هو حال العديد من البلدان النامية حيث تتسبب الملكية العقارية في عرقلة نمو الإنتاج الزراعي، وانقسام المجتمع الريفي إلى طبقتين متناحرتين: مجموعة قليلة من الملاكين العقاريين الأغنياء من جهة، وعدد متزايد باطراد من الفلاحين القليلي الأراضي والمحرومين منها من جهة أخرى، ففي أمريكا اللاتينية مثلاً يملك ١٠% من كبار الملاكين العقاريين حوالي ٩٠% من الأراضي الزراعية[1].

---

[1] كنيا جينسكايا ــ نمو السكان والمشكلة الغذائية في البلدان النامية ــ ص ٦٢.

إن إمكانات رفع إنتاجية العمل في القطاع الزراعي العربي لم تستنفذ بعد، وأكبر دليل على ذلك الفارق المخيف بينها وبين إنتاجية العمل الزراعي في الدول المتقدمة والتي تتراوح ما بين ٢٠ ــ ٣٥ مرة لصالح الأخيرة، ففي نيوزيلندة مثلاً يؤمن العامل الزراعي المنتجات الغذائية لـ ٤٠ شخصاً، في حين متوسط ما يؤمنه العامل الزراعي في الأقطار العربية لا يتجاوز في أحسن الحالات أربعة أشخاص. مما يعني أنّ أمام الأقطار العربية الكثير مما ستفعله لزيادة معدلات نمو الإنتاج الزراعي ولرفع إنتاجية العمل من خلال التوسع في زراعة الأراضي القابلة للزراعة، وتكثيف الإنتاج في الأراضي المستثمرة فعلاً، وذلك من خلال توفير المكننة والأسمدة والبذور المحسنة والسلالات الحيوانية عالية المردود، بالإضافة إلى التوسع في إنشاء شبكات الري والصرف وإقامة السدود.

مقومات الأمن الغذائي العربي

تتوافر في الوطن العربي جميع عناصر التنمية الزراعية، والتي قلما تتوافر في منطقة أخرى من العالم ومنها:

أ ــ المساحة الوافرة: حيث يمتد الوطن العربي على مساحة من الأرض تصل إلى ١٤ مليون كم٢ أي ١٤٠٢ مليون هكتار وبما يقارب ١٠% من مساحة المعمورة ونحو ٥% من سكان العالم، وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بـ ١٩٧ مليون هكتار، أما المستثمرة فعلاً فتصل إلى ٧٠ مليون هكتار منها ٢٣ مليون هكتار أراضٍ مروية والباقي ٧٧ مليون هكتار أراضٍ بعلية، وهذا يعني أنّ الأقطار العربية تستثمر ٢٢,٥% من الأراضي القابلة للزراعة فقط. أما مساحة المراعي نحو ٤٥٢ مليون هكتار تتركز في السعودية والسودان والصومال وموريتانيا، ومساحة الغابات ٨٥ مليون هكتار تتركز ٥٣% منها في السودان، وإذا ما وضعت الأراضي الزراعية العربية موضع الاستثمار الفعلي لن تكون هناك مشكلة ما يسمى بفجوة الغذاء. لا سيما أن بالإمكان مضاعفة

الرقعة الزراعية ورفعها من ٣,٥% إلى ٩,٧% من مساحة الوطن العربي[1] وبالتوسع في مساحة الأراضي القابلة للزراعة وبتطبيق سياسة التكثيف الزراعي فإن بالإمكان مضاعفة الإنتاج الزراعي العربي، «على الرغم من زحف الصحراء على الأراضي الزراعية، وخروج مساحات منها من حيز الاستثمار، ففي النصف الثاني من هذا القرن فقدت ليبيا ومصر والجزائر والمغرب وموريتانيا حوالي ٦٥٠ ألف هكتار بسبب التصحر» مع الاشارة بأن مساحة الأرض المتصحرة تقدر بنحو ٩٧٠ مليون هكتار أي نحو ١٠ مليون كم. وتشير منظمة «الفاو» إلى أنه لو تم استثمار الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب كافة في السودان وحده لأمكن إنتاج ٦٩ مليون طن منها. وعندها سيحقق الوطن العربي فائضاً يصل إلى ٧ ملايين طن من الحبوب سنوياً، وذلك يتجاوز نصيب الفرد العربي من الحبوب نظيره الأمريكي. بيد أن ٨٠% من أراضي الدول العربية تقع في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة.

ب ــ الموارد المائية: بالطبع حيثما تتوافر المياه توجد الحياة، ففي الوطن العربي هناك ثلاثة أنهار كبيرة هي النيل ودجلة والفرات، بالإضافة إلى الأنهار الصغيرة والينابيع والمياه الجوفية، والأمطار التي تقدر كميتها بـ ٢٢٨٥ مليار م^3 سنوياً، وتقدر الموارد المائية المتاحة المتجددة ٣٣٠ مليار م^3 في السنة منها ٢٣٠ مليار م^3 مياه سطحية ونحو ٣٥ مليار م^3 مياه جوفية، يستثمر منها ٥١% فقط في السنة والباقي معرض للهدر والضياع، وتستهلك الزراعة منها حوالي ٨٧%، والاستخدامات المنزلية ٨% ثم الصناعة بنسبة ٥%. ويقدر العجز المائي اللازم لانتاج الغذاء بنحو ٥٠ مليار م^3 سنوياً، وتمثل موارده المائية ٠,٥% فقط من المياه العالمية المتجددة ولا يتجاوز نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة ١٢٠٠م^3 سنوياً مقابل ٧١٠٠ م^3 في السنة معدل نصيب الفرد على مستوى العالم.

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ــ ايلول ٢٠٠٥.

لقد تأثرت الموارد المائية من أنهار النيل ودجلة والفرات والعاصي والخابور بدرجات متفاوتة من التبخر، بالإضافة إلى تلوثها بمياه الصرف الصحي. وتبذل الأقطار العربية جهوداً باتجاه استخدام المياه المعالجة لأغراض الزراعة من خلال خلط تلك المياه بمياه حلوة لتخفيف حدة ملوحتها. وتقدر نسبة الفاقد من المياه بـ ٧٠ مليار م^{3} سنوياً من كميات المياه المتاحة، أي نصف الموارد المائية المستخدمة في الزراعة. بالإضافة إلى أن معظم كميات الأمطار تذهب هدراً، الأمر الذي يملي ضرورات إقامة السدود السطحية لحصد مياه الأمطار في المواسم المائية لاستخدامها في سنوات الجفاف. ويعاني الوطن العربي من ضعف البنى المؤسسية لإدارة موارد المياه، وتبذل مساعٍ حثيثة لتنسيق الجهود بين الأقطار العربية لإعداد بحوث مشتركة، من أجل ترشيد استخدام المياه لزيادة المردود الاقتصادي من وحدة المياه وإنجاز المسوحات لتقويم المخزونات الجوفية من الأحواض المشتركة.

وعلى الرغم من المخاطر التي تتهدد الأمن المائي العربي، كون معظم مصادر المياه العربية تقع خارج حدود الوطن العربي، فإن ما هو متاح من موارد مائية غير مستثمر بما فيه الكفاية، أو مستثمر بشكل غير مرشد. ولو تم استثمارها بشكل صحيح لأمكن رفع نسبة الأراضي المروية إلى أكثر من ٢٠%، ومن المحتمل أن ترتفع إلى ٢٥% في المستقبل المنظور، بعد الانتهاء من مشاريع السدود قيد الإنجاز، وهذا يعني أن الوطن العربي يعتمد بنسبة ٨٠% على الزراعات البعلية مما يعرض الزراعة لعدم الاستقرار.

ج ــ الأيدي العاملة: يحتل الوطن العربي المرتبة الثالثة في العالم بعدد السكان بعد الصين والهند، فقد بلغ عدد السكان العرب نحو ٣٠٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٤، وبلغ معدل النمو السنوي ٢,٣٧% مقابل ٠,٤% في الدول الصناعية، وبلغ عدد السكان الزراعيين ٨٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٣، وهي أعلى نسبة في العالم، أي نحو ٣١% من إجمالي عدد السكان، وبلغ عدد العاملين في الزراعة

نحو ٣٣ مليون نسمة، أي ما يقارب ٢٩,٥% من إجمالي قوة العمل العربية[١] هذا، وتتفاوت الأيدي العاملة من دولة عربية إلى أخرى، حيث ترتفع نسبة العاملين في القطاع الزراعي في الدول ذات الدخل المنخفض، لا سيما في الصومال حوالي ٧٢% واليمن وموريتانيا نحو ٥٣% والسودان نحو ٦٢%، لتنخفض في الدول العربية الأخرى ذات الموارد الزراعية الواعدة، في كل من الأردن نحو ١٢% وليبيا والعراق والجزائر وتونس نحو ٢٥% ومصر نحو ٣٠% والمغرب نحو ٣٧% وسورية نحو ٢٨% وتتراوح نسبة العاملين في الزراعة في الدول العربية ذات الموارد الزراعية المحدودة ما بين ٦% إلى ١% في كل من لبنان وليبيا وقطر والكويت والبحرين.

د ـ رؤوس الأموال: تتوقف زيادة الطاقة الإنتاجية من المواد الغذائية على توافر الاستثمارات اللازمة لتمويل عملية التنمية الزراعية، ومن دونها يتعذر وضع الموارد الزراعية المتاحة موضع الاستثمار الأمثل، فلابد من توفير الاستثمارات اللازمة لتأمين مدخلات الإنتاج الزراعي، من مكننة وأسمدة، وبذار ومبيدات حشرية .. الخ، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية من طرق وجسور ووسائط نقل، ومعظم الأقطار العربية التي تمتلك أراضٍ زراعية تشكو من نقص الاستثمارات والتي بالإمكان توفيرها من الدول العربية النفطية التي تتعرض فوائضها المالية «البترودولار» المودعة في خارج الوطن العربي والمقدرة بنحو ٨٠٠ مليار دولار» لعملية نهب منظم من جانب الدول الغربية، وقد تنبهت بعض الدول العربية إلى هذه المخاطر في وقت متأخر وأخذت تبحث عن فرص لاستثمار أموالها في بعض الدول العربية، فالكويت مثلاً اقترحت تأسيس شركة برأسمال ٢٠٠ مليون دينار كويتي، لتنمية القطاع الزراعي في بعض الأقطار العربية، وتقدم الخبير المصري «مصطفى القبلي» وزير الزراعة في مصر سابقاً بمشروع متواضع تصل تكلفته إلى ١٥ مليار دولار أمريكي، لتطوير

---

[١] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ـ أيلول عام ٢٠٠١ ـ ص ٣٧.

الزراعة في الوطن العربي، وإذا ما وضعت موضع التنفيذ خلال فترة ٢٥ عاماً، سيقدر للوطن العربي أن يصبح من كبار منتجي الغذاء في العالم، فالسودان وحدها التي يصفها الخبراء بأنه «سلة الغذاء» في العالم إذا ما توجهت إليها الاستثمارات العربية فإن بإمكانها أن تكفي الدول العربية مجتمعة من المواد الغذائية وتحقق فائضاً منها للتصدير[١].

هـ ـ السوق: على الرغم من تأثر الأقطار العربية بالتجزئة الإقليمية التي تسبب بها الاستعمار فإن هناك إمكانات متاحة لتحرير التجارة العربية البينية للسلع الزراعية من القيود الجمركية وتطبيق أحكام السوق العربية المشتركة، وتسهيل انتقال الخدمات ورؤوس الأموال واليد العاملة بين أرجاء الوطن العربي، فالسوق الواسعة كفيلة باستيعاب الواردات الزراعية العربية محل مثيلاتها غير العربية، وبغية الاستفادة من الطاقات الكامنة في السوق العربية وقدرتها على استيعاب المنتجات الزراعية لابد من تنسيق خطط التنمية الزراعية في إطار سياسة التكامل الزراعي العربي. والمطلوب في هذا المجال إزالة القيود الجمركية والإدارية والمعوقات الأخرى بين الأسواق العربية، وتوفير الوسائل المناسبة لنقل البضائع، وتطوير آليات التمويل؛ وهي من الشروط الهامة لتحقيق الأمن الغذائي[٢].

وهكذا يتضح لنا مما ورد بأن الوطن العربي يمتلك كل مقومات التنمية الزراعية العربية غير أنها مشتتة ومبعثرة، والسبيل لتعبئتها وتسخيرها مجتمعة في خدمة المجتمع العربي وفي سبيل تحقيق الأمن الغذائي هو التكامل الزراعي بين أقطار الأمة العربية الواحدة.

---

[١] في الطريق إلى عصر المجاعة ـ قسم الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ـ معهد الإنماء العربي ـ بيروت ١٩٧٦ ـ ص ٩٣.

[٢] مكتب الثقافة والإعداد الحزبي ـ الأمن الغذائي العربي وقضايا التنمية ـ دمشق ١٩٩٥ ـ ص ٧٤.

الصعوبات التي تواجه الأمن الغذائي العربي

تعد «فجوة الغذاء» مشكلة معقدة ومركبة تتداخل فيها عوامل سياسية واقتصادية داخلية وخارجية المنشأ، وتواجهها مجموعة من التحديات نذكر منها:

أولاً ــ التحديات المباشرة: تتجلى التحديات المباشرة التي تواجه الأمن الغذائي العربي بالآتي:

- التوسع الحضري الكبير الذي ترافق بالهجرة من الريف إلى المدينة، وتزايد نسبة المستهلكين إلى المنتجين، والزحف المتزايد للأبنية الإسمنتية على الأراضي الزراعية الخصبة في ضواحي المدن.. والهجرة من الريف إلى المدن تترتب عليها نتائج مزدوجة منها تقليص الانتاج الزراعي وارتفاع وتيرة الطلب على المواد الغذائية، وعندها تختل المعادلة بين العرض والطلب وتصحيح هذا الاختلال ليس بالمسألة اليسيرة إذ تصطدم بعقبات شتى مثل شح القطع الأجنبي وصعوبات النقل وتقلبات الأسعار.
- تشتت الحيازات الزراعية جراء حقوق الإرث والتملك التي حرمت القطاع الزراعي العربي من مزايا الإنتاج الكبير ومن مزايا التجميع الزراعي. والتي تحول أيضاً دون استخدام التقانات الحديثة في الزراعة ودون زيادة المردود من وحدة المساحة.
- تطبيق نظام التبوير وبطء عملية التوسع في استثمار الأراضي القابلة للزراعة، والاكتفاء أحياناً بزراعة الأراضي عالية الخصوبة والقريبة من السوق، وإهمال ما تبقى من الأراضي الزراعية.
- زحف الصحراء على الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى انتشار الملوحة في الأراضي المروية الأمر الذي يؤدي إلى تقليص مساحة الأراضي الزراعية وإلى تراجع الإنتاج الزراعي.
- ضعف الاستثمارات في القطاع الزراعي العربي والتي لا تتجاوز نسبتها

١٧% وسطياً من مجموع الاستثمارات العربية التي اتجهت أصلاً إلى الخدمات وإلى الصناعات التجميعية الخفيفة التي تصل نسبتها على التوالي ٥٠% و ٢٣%، ونتيجة لضعف الاستثمارات في القطاع الزراعي بقيت البنى الأساسية متخلفة ودون المستوى المطلوب، من شبكات ري وصرف وطرقات، ووسائل نقل، ومستودعات لتخزين المحاصيل.. الخ.

- تدني إنتاجية العمل الزراعي وانخفاض المردود من وحدة المساحة، إذ لا يتجاوز مردود الهكتار من الحبوب وسطياً ١,٢ طناً في الدول العربية، في حين يصل في الدول المتطورة إلى أكثر من ٢,٥ طناً، ويعود تدني الإنتاج والإنتاجية إلى نقص مستلزمات الإنتاج الزراعي من مكننة، وأسمدة ومواد مكافحة وبذور محسنة، فعلى سبيل المثال لا الحصر تستخدم الدول العربية وسطياً ٤ جرارات و ٠,٥ حصادة لكل ألف هكتار لترتفع في الدول المتطورة على التوالي ٢٠ جراراً و ٣ حصادات، وتفيد بعض المعلومات بأن كندا وحدها تستخدم ثلاثة أضعاف ما لدى الدول العربية مجتمعة من جرارات، وأن فرنسا لديها سبعة أضعاف ما لدى الدول العربية من آلات زراعية.

- عدم مرونة تكيّف الإنتاج الزراعي مع الطلب المحلي، خلافاً لما يحصل في الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك مرونة كبيرة في الإنتاج الزراعي تبعاً لمستويات الطلب المحلي والعالمي، وبسرعة متناهية تُحلّ محصولاً محل محصول آخر، الأمر الذي مكنها من أن تتصدر دول العالم في إحلال البروتين النباتي محل البروتين الحيواني.

- غياب السياسة السعرية المناسبة التي تضمن مصالح المنتجين والمستهلكين في آنٍ واحدٍ، وغالباً ما تتأثر المحاصيل الزراعية بالعرض والطلب في السوق، فتكون عرضة لتقلبات الأسعار الأمر الذي يلحق بالمزارعين خسائر فادحة يتعذر معها استمرارهم في متابعة الإنتاج، ولهذا يفترض تبني سياسة

«الصناديق المعدلة للأسعار» التي تعوض المزارعين في حال تدهور أسعار السلع الزراعية على غرار بلدان الاتحاد الأوروبي.

- تخلف البنى التحتية في أغلب الأقطار العربية من طرقات ووسائط نقل ومستودعات تخزين..الخ، ولكنَّ توفير البنية الأساسية في أبسط صورها مازال يتطلب استثمارات ضخمة[1].

- سوء التصنيع الزراعي وكذلك عمليات التغليف والتخزين والنقل مما يعرض قسماً كبيراً من المنتوج الزراعي الغذائي للتلف.

- سوء التسويق واستغلال تاجر الجملة وتاجر التجزئة لعرق الفلاح وكدحه من جهة وابتزاز المستهلك من جهة أخرى.

ثانياً ــ التحديات غير المباشرة: تقف وراء فجوة الغذاء مجموعة من التحديات غير المباشرة تتمثل بالآتي:

١ــ الاستعمار قديمه وحديثه:

بالعودة إلى الإرث الماركسي نجد أنهم ربطوا بين المجاعة وبين تاريخ العهد الاستعماري وما تسبب به الاستعمار من عملية نهب لخيرات وثروات الشعوب، ففي مقالة للعالم البرازيلي: «جوزيه دي كاسترو» نشرها تحت عنوان «جغرافية المجاعة» وجد بأن المجاعة هي نتاج للنظام الاستعماري، واشار بأن مقاطعة البنغال في القرن الـ ١٩ كانت تصدر الأرز وهي تعاني من وطأة المجاعة لمدة ٣٠ عاماً وأودت المجاعة بحياة نحو ٣٢ مليون نسمة، وقد صدرت المستعمرات وشبه المستعمرات في الفترة الواقعة ما بين ١٩٣٤ ــ ١٩٣٨ نحو ١٢ مليون طن من الحبوب في حين في عهد الاستقلال انقلبت إلى دول تستورد الحبوب بواقع ١٥٠ مليون طن من القمح سنوياً. والباحثون في الغرب الرأسمالي يستخدمون المعطيات الاحصائية بطريقة مضللة، حتى يقنعوا

---

[1] لمزيد من التفاصيل راجع مجلة الوحدة ــ العدد ٨٤ ــ أيلول ١٩٩١ ــ ص ٣.

الشعوب بأن الحقبة الاستعمارية وفرت لهم الغذاء، بينما في ظل الاستقلال الوطن راحت تعاني من المجاعة.

وفي الوقت الذي تتعرض فيه البلدان النامية لعملية نهب منظم تتحدث الأوساط الغربية عن المساعدات الانسانية النزيهة ولكن هل المساعدات الغذائية هي الحل؟ وهل المساعدات الغذائية حقاً نزيهة؟ إن المساعدات تنطوي على تناقض مزدوج فهي تسهم في تخفيف بعض المعاناة عن الجياع وفي توفير جزء من القطع الأجنبي الذي تخصصه لاستيراد الغذاء. وبالمقابل عندما تقدم المساعدات الغذائية للدول الموالية للغرب تستهدف منها امتصاص الضغط الشعبي على الأنظمة الحليفة للغرب ولكنها بالمقابل تتسبب في اضطراب أسعار السلع الزراعية واحياناً في تدمير الانتاج المحلي. فالمساعدات الغذائية التي تقدمها الدول الرأسمالية المتطورة سلاح ذو حدين يستهدف دعم الانظمة الموالية للغرب مثل تايوان ـ زائير ـ كوريا وتستخدم كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المحتاجة واملاء الشروط السياسية والاقتصادية المجحفة بحقها.

وبالطبع هناك علاقة ارتباط بين اتجاهات النمو السكاني وبين اتجاهات التنمية الاقتصادية فالحجم والكثافة والتركيب العمري والتوزيع الجغرافي للسكان له منعكسات مباشرة على الإنتاج الزراعي، ولهذا لابد من تحقيق التوازن بينه وبين النمو السكاني، لا سيما أن المجتمع العربي مجتمع فتي تصل نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة نحو ٤٥% من إجمالي عدد السكان، وهذا يعني أن نصف السكان العرب خارج قوة العمل، أي يقع على عاتق ثلث السكان مسؤولية تأمين الغذاء، هذا إذا ما لاحظنا أن حوالي ٥٠% من السكان العرب يقطنون المدن، فإن الذين تقع على عاتقهم مسؤولية توفير الغذاء هم ١٥% من إجمالي عدد السكان، الأمر الذي يعني أنهم لا يستطيعون في أحسن الحالات تأمين نصف احتياجات الوطن العربي من الحبوب ونحو الثلث من المنتجات الغذائية

الأخرى[1].

٢ــ سوء توزيع الدخل:

يتسبب عدم العدالة في توزيع الدخل القومي في تعميق ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي مما ينعكس سلباً على مستويات الاستهلاك حيث يلاحظ بأن الاستهلاك الفردي في شرائح المجتمع العليا أكثر من الاستهلاك الفردي في شرائح المجتمع الدنيا والنسبة ما بينهما ٢٠ إلى ٣٠% لصالح الأغنياء مع العلم بأن الفقراء يحتاجون إلى غذاء عالي السعرات الحرارية لأنهم يقومون بعمل شاق قياساً بالأغنياء، حتى وأن تم استيراد المواد الغذائية فإن الحصول على الغذاء يجب أن يقترن بالمقدرة على الدفع، فعلى سبيل المثال لا الحصر البرازيل فيها فائض يفوق الحاجة بواقع ١٠% في حين ٤٤% من السكان يعانون من نقص الغذاء وسوء التغذية بسبب غياب العدالة في توزيع الدخل، وفي الولايات المتحدة الأمريكية هناك ٣٠ مليون نسمة يعانون من سوء التغذية رغم ما لديها من فائض غذائي.

وما عجزت الرأسمالية المتوحشة عن تحقيقه أفلح النظام العربي الرسمي في إنجازه، حينما راح يُعمق ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي في الوطن العربي الذي انقسم فيه المجتمع إلى اكثرية من الفقراء الجائعين وإلى أقلية من الأثرياء المتخمين. وبديهي الجائع لا يقوى على التفكير والمتخم أيضاً لا يحسن التفكير، وحتى تنتصر الأمة لنفسها، وحتى تستنهض قواها الحية من أجل تعزيز أمنها القومي فإن الضرورات الوطنية والقومية تملي عليها إعادة النظر في توزيع الثروة والدخل توزيعاً عادلاً بين المواطنين العرب، وبغير ذلك سيبقى من هم تحت خط الفقر غالبية السكان العرب.

---

[1] د. سعيد إبراهيم أحمد ــ مشكلات الأمن الغذائي العربي ــ مطبعة الاتحاد ــ دمشق عام ١٩٩٣ ــ ص ٨٧.

٣ــ اختلال البيئة:

انتشر في مطلع السبعينيات من هذا القرن «مذهب نهائية الثروات الطبيعية»[١] الذي أرجع المجاعة في بعض الدول إلى نفاذ الموارد الطبيعية غير المتجددة وحتى المتجددة منها. فإذا صحت هذه الآراء يفترض أن تكون المجاعة من نصيب الدول المتطورة التي استنفذت مواردها الطبيعية، وتعاني حاليا من مشكلة فقدان التوازن البيئي جراء تسمم وتلوث البيئة المحيطة، في حين الدول العربية بمنأى عن هذه المشكلة وإن كانت تعاني جزئيا من مشكلة التلوث، والتصحر والتآكل المتسارع للتربة والتعدي على الأرض الزراعية، وتفيد بعض المعطيات الإحصائية أن ١٨% من مساحة الأرض القابلة للزراعة والمستثمرة واقعة تحت تأثير التصحر[٢]، لكن مواردها المتجددة وغير المتجددة لا يزال بعضها لم يوضع موضع الاستثمار الفعلي. فضلا عن أن الوطن العربي يقع ضمن المناطق المعتدلة والمناطق الجافة، وهذا التنوع في المناخ يمكن من توفير بعض المواد الغذائية على مدار العام كالخضار والفواكه مثلا.

٤ــ التبعية الاقتصادية:

لقد تعرض الوطن العربي وما زال لسيناريو استعماري محكم أساسه في ربط اقتصاديات الدول العربية بالغرب الذي استخدم الزراعة كوسيلة لنهب خيرات وثروات الأمة العربية من خلال فرض التقسيم الاستعماري الدولي للعمل، بإجبار الدول العربية على زراعة المحاصيل التصديرية، من خلال تطبيق نظام ضريبي صارم من قبل سلطات الانتداب وإجبار الفلاحين على زراعة المحاصيل النقدية مثل القطن والتبغ والبن والقمح.. الخ ليس بهدف تلبية

---

[١] من أشهر المروجين للمذاهب النهائية «تايلور» مؤلف كتاب «يوم الدينونة» لندن ١٩٩٦ والذي تنبأ فيه بهلاك البشرية على تخوم القرنين ٢٠ و٢١ بسبب اكتظاظ الكوكب بالسكان ونفاذ الموارد غير القابلة للتجديد.

[٢] نهايت ياسين الحفار ــ قضايا الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي ــ دار المعلجم ــ دمشق ١٩٩٤ ــ ص ١٢٠.

الطلب المحلي وإنما من أجل تصديرها إلى الدول الاستعمارية، وبذلك تم تدمير المحاصيل التقليدية التي تشكل المصدر الأساسي لقوت الناس.

إن الاستيراد المتنامي للمواد الغذائية يرتب عبئاً ثقيلاً على موازين مدفوعات الأقطار العربية، ويستنزف احتياطاتها النقدية الشحيحة أصلاً «باستثناء الدول النفطية العربية» ويقيد إمكاناتها في شراء الأصول الرأسمالية وتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي اللازمة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحديث الزراعة وزيادة مردودها. ويُعمّق التبعية في استيراد المواد الغذائية التي تعزز من تبعية الأقطار العربية للبلدان الأجنبية. أي باختصار التبعية الاقتصادية التي تعاني منها الأقطار العربية، تعمق تخلفها الاقتصادي الذي يولد نقص المواد الغذائية، في حين هذا النقص يعمق من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية وكأننا أمام «حلقة مفرغة».

وبعد أن انتزعت الأقطار العربية استقلالها السياسي وخرج الاستعمار منها مدحوراً، ولكن كعادته خلف وراءه قنابل موقوتة في صورة تخلف وتجزئة وتبعية اقتصادية. ولا تتورع الدول الغربية اليوم باحتكاراتها وشركاتها متعددة الجنسية في تعميق التبعية الاقتصادية من خلال تحويل الأسواق العربية إلى سوق استهلاكية واسعة ليس فقط لمنتجاتها الصناعية، وإنما لمنتجاتها الغذائية أيضاً. فعمدت إلى تشويه البنى الاقتصادية والهياكل الإنتاجية وعلى رأسها القطاع الزراعي، ففي الوقت الذي تدعم فيه الدول الغربية إنتاجها الزراعي وتحصنه بالحماية التجارية، نجدها تطالب برفع القيود الجمركية «من خلال منظمة التجارة العالمية» عن وارداتها الزراعية إلى الدول العربية.

٥ـ التنمية القطرية الهشة:

في الوقت الذي يشكل فيه الوطن العربي وحدة تاريخية ـ جغرافية ـ لغوية ـ أيديولوجية. لا تتجزأ، وفي الوقت الذي لا يمكن فيه لأي من الأقطار العربية منفرداً أن يحقق التنمية الشاملة وحده، نجد أن معظم جهود الأقطار

العربية قد اتجهت إلى بناء مشاريع إقليمية غير متكاملة بعيداً عن منظورها القومي، ولهذا أخفقت في تحقيق الأهداف المعلقة عليها في توفير مقومات الأمن الغذائي لأن الموارد الطبيعية والطاقات البشرية موزعة توزيعاً متفاوتاً ومشتتاً لا يقوى على إحراز معدلات عالية من التنمية القطرية إلا إذا تكاملت مع بعضها بعضاً، ففي ظل التنمية القطرية لا يمكن للاستثمارات أن تحقق الجدوى الاقتصادية كونها تتوافر في الأقطار التي تفتقر إلى الأراضي الزراعية، وتنخفض في الأقطار التي تمتلك كل الموارد الزراعية الطبيعية أو الأيدي العاملة الزراعية. وما تعانيه الأقطار العربية اليوم من فجوة غذائية لدليل على فشل التجربة القطرية في تحقيق التنمية الزراعية والاكتفاء الذاتي. فلماذا لا نعطي للتنمية القومية فرصتها وحقها في التعبير عن نفسها وعن قدرتها في تغيير الواقع الاقتصادي العربي؟ وقد آن الأوان لأن تقلع بعض الأقطار العربية عن نظرتها القاصرة لمشاريع التنمية القطرية الضيقة والتي تنظر إليها فقط من زاوية الربح والخسارة، ورغم أهمية هذا المنطلق، يفترض أيضاً أن تأخذ في الحسبان البعد القومي لهذه المشاريع ودورها في تحقيق الربحية الاجتماعية وفي توفير مقومات الأمن الغذائي في المستقبل المنظور على الأقل. وقد وجد الخبير المصري «سيد مرعي» «**أن حل مشكلة الغذاء مرتبط ببنى استراتيجية عربية للتنمية تقوم على أساس خطة زراعية واضحة ومشاريع زراعية ـ صناعية، ويتطلب ذلك تكاملا اقتصاديا عربيا، بما يسهم في رفع القيود عن حرية التجارة وتأمين حرية انتقال رؤوس الأموال العربية، والتنسيق بين السياسات الإنتاجية، ويرى كذلك أن الوقت قد حان لقيام ثورة زراعية عربية**».

٦ـ قصور السياسات الاقتصادية:

بعد أن انتزعت الأقطار العربية استقلالها السياسي وأخذت تتطلع نحو التحرر الكامل من أسر التبعية الاقتصادية للدول المتطورة، تبنت معظمها سياسة اقتصادية تركز على الصناعة أولاً والزراعة ثانياً، اعتقاداً منها بأن تطوير

الصناعة والاهتمام بها سينقلها من مواقع التخلف وسيضعها في مصاف الدول المتقدمة، علماً بأن الأخيرة ما كان لها أن تحقق هذا التطور لو لم تنطلق من قاعدة زراعية متينة، فإنكلترا مثلاً حققت الانقلاب الصناعي على قاعدة قطاع زراعي متطور نسبياً، ولهذا كان من المفروض أن تنهج الأقطار العربية ذات الطابع الزراعي سياسة اقتصادية ترتكز على مقولة «**الزراعة القاعدة والصناعة الرائدة**» أي كان عليها أن تحقق التنمية الاقتصادية عبر بوابة الزراعة وعلى التوازي تطور الصناعة، لا سيّما تلك التي تعتمد على المواد الأولية الزراعية كالصناعات الغذائية والصناعات النسيجية مثلاً.

لقد أخفقت معظم الأقطار العربية في سياساتها الاقتصادية التي أهملت القطاع الزراعي. وكانت النتيجة اختلال التوازن بين العرض والطلب على المنتجات الزراعية، فدخلت في «نفق الغذاء المظلم»، الذي وضعها أمام خيارين لا ثالث لهما، إما إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والتركيز على الزراعة أولاً لتوفير المنتجات الغذائية من مصادر محلية، وإما الاعتماد على الاستيراد في تلبية احتياجات الطلب المحلي من المواد الغذائية، وهذا الخيار مكلف جداً لأنه يستنزف مواردها من القطع الأجنبي الشحيحة أصلاً، والتي يفترض أن توجهها لاستيراد الأصول الرأسمالية من آلات ومعدات وتجهيزات .. الخ وللأسف، بعض الأقطار العربية استسهلت الخيار الثاني، فأخذت تستورد بكميات كبيرة المنتجات الغذائية وبأسعار زهيدة تسببت في تدمير ما تبقى من اقتصاديات المحاصيل الزراعية التقليدية لديها لأنها لم تقوَ على منافسة السلع الزراعية الأجنبية المستوردة في حين فضلت بعض الدول العربية الخيار الأول فتبنت سياسة اقتصادية هادفة ترمي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة والشاملة ومنها القطر العربي السوري الذي قطع شوطاً كبيراً على طريق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية وخاصة الحبوب ٣،١٠٦ مليون طن ومن الشعير ٢١٢ ألف طن ومن القطن ١،٠٨٢ مليون طن، ومن الشوندر السكري

١,١٧٥ مليون طن في عام ٢٠٠٠[١]، بالإضافة إلى التطور الكبير في مجال الثروة الحيوانية، وأنيط ببرنامج الإصلاح الاقتصادي المعمول به حالياً مهمة توفير الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الرئيسة وتحقيق فائض منها للتصدير.

٧ــ الانفجار السكاني:

إن تسييس مشكلة السكان في الوطن العربي تصطدم بعقبات كبيرة منها ما يتصل بالدين والأخلاق والعادات والتقاليد .. الخ فضلاً عن كونها تستغرق وقتاً طويلاً، خلافاً لما حصل في الدول المتطورة التي حققت تقدماً اقتصادياً كبيراً أفضى بدوره إلى تغيير في العلاقات الاجتماعية وإلى تحسن ملحوظ في مستويات المعيشة، وما حصل في دول الغرب الرأسمالي التي أقدمت بوقت مبكر على تحديد النسل، وتمكنت أيضاً من تحقيق الثورة الصناعية الأولى وما أعقبها من عملية نهب لخيرات وثروات الشعوب المستعمرة لن يتكرر بالنسبة للدول المرغوب تحديد النسل فيها.

ففي الوقت الذي يجمع فيه معظم العلماء الديمغرافيين على أنَّ الوطن العربي كوحدة قومية لا يعاني من مشكلة الكثافة السكانية نظراً لاتساع مساحته، وتدني الكثافة السكانية فيه حيث لا تتجاوز ١٢ نسمة في الكيلو متر مربع الواحد؛ وهي بذلك دون المستوى العالمي الذي يصل إلى نحو ٢٨ نسمة في كل كيلو متر مربع[٢]، وتفيد الدراسات بأن الوطن العربي يمكن أن تستوعب ٥ مليون نسمة، كون مساحته تتجاوز مساحة الصين التي تستوعب ١,٢٥ مليار نسمة، وهذا يعني أن عامل الزيادة السكانية ليس سبباً رئيساً في «فجوة الغذاء» إنما السبب يكمن في قصور الإنتاج الزراعي عن تلبية الطلب المحلي من جهة وفي سوء توزيع السكان بين أرجاء الوطن العربي الواحد، من جهة أخرى،

---

[١] المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠١ ــ المكتب المركزي للإحصاء ــ دمشق.

[٢] د. محمد علي الفرا ــ مشكلة الغذاء في الوطن العربي والأزمة الاقتصادية العالمية ــ المؤسسة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ــ طبعة أولى ــ ١٩٨٦ ــ ص ٥١.

الأمر الذي يعني أن مشكلة الأمن الغذائي لا تكمن في زيادة عدد السكان بقدر ما تكمن في قصور السياسات الزراعية العربية وإخفاقها في زيادة الإنتاج الزراعي كماً وكيفاً، وإذا صحت المقولة المالتوسية التي تقضي بأن السبب الأول وراء «فجوة الغذاء» هو الانفجار السكاني على بعض الدول فإنها لا تصح بالنسبة للوطن العربي، حيث سبب «فجوة الغذاء» ليس الانفجار السكاني، وإنما سببها يكمن في معدلات نمو الإنتاج وعدم توفير مستلزماته بالإضافة إلى تدني إنتاجية العمل الزراعي، فضلاً عن أن التنسيق والتكامل الزراعي بين الأقطار العربية في مجال الزراعة لا يزال دون المستوى المطلوب والمرغوب به.

آليات توفير الأمن الغذائي العربي

إن معظم الأقطار العربية تعاني من «فجوة الغذاء» ولهذا بات من الملح أن تنتهج سياسات زراعية هادفة تسهم في المحصلة في توفير مقومات الأمن الغذائي لتعزيز الأمن القومي العربي. ويفترض أن تتركز جهود الأقطار العربية على تنمية القطاع الزراعي الذي يتطلب اتخاذ تدابير مستعجلة على الصعيدين القطري والقومي.

أولا ــ على الصعيد القطري:

بهدف زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني كماً ونوعاً، بوصفه المدخل لتطويق «فجوة الغذاء» لابد من تبني سياسات زراعية محلية ترمي إلى تحقيق ما يلي:

١ــ تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي بشكل صارم؛ وبما يؤدي إلى نقل الملكيات الزراعية الكبيرة إلى أيدي الفلاحين المحرومين من الملكية وأصحاب المصلحة الحقيقة في زراعة الأرض.

٢ــ دعم وتشجيع الحركة التعاونية الزراعية وخاصة التعاون الإنتاجي وتوفير مستلزمات نجاحه.

٣ـ توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من مكننة، وبذور محسنة، وأسمدة ومواد مكافحة، وحيوانات مهجنة.

٤ـ جذب الاستثمارات والخبرات المحلية والعربية والأجنبية بما يسهم في وضع الموارد الزراعية والبشرية موضع الاستثمار الأمثل.

٥ـ تطبيق سياسة التكثيف الزراعي على الصعيدين الأفقي والرأسي، وبما يؤدي إلى التوسع في زيادة رقعة الأراضي الزراعية وإلغاء نظام التبوير من جهة؛ وإلى زيادة المردود من وحدة المساحة بأقل النفقات من العمل ورأس المال من جهة اخرى.

٦ـ إعادة النظر في سياسة الضرائب الزراعية، وتخفيض الضريبة على الإنتاج، والتوسع في حجم التمويل الزراعي، والتنويع في المحاصيل الزراعية، والتوسع في دعم البنى التحتية اللازمة لتطوير القطاع الزراعي.

ثانياً ـ على الصعيد القومي:

تبقى جهود التنمية القطرية هشة وقاصرة رغم أهميتها إن لم تقترن بالجهد الجماعي العربي الذي يفترض أن يؤسس على قاعدة التكامل الزراعي العربي. ففي الوقت الذي حققت فيه الأقطار العربية خطوات متواضعة على طريق تسهيل انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين أرجاء الوطن العربي الكبير، فإن التعاون العربي في مجال الزراعة ما زال دون المستوى المطلوب، علماً بأن التكامل الزراعي يعد الوسيلة الأهم بيد الدول العربية لاستعادة التوازن في القطاع الزراعي الذي يتعرض للتدهور البيئي والايكولوجي الناجم عن التصحر والجفاف والملوحة وتلوث الأنهار والبحيرات.

ولمواجهة «فجوة الغذاء» وتطويقها لابد من البحث عن آليات اقتصادية جديدة تسهم في تفعيل التكامل الزراعي العربي من خلال ما يلي:

١ـ تحرير المحاصيل والمنتجات الزراعية من القيود السياسية والجمركية،

وتحرير التجارة بالسلع الزراعية العربية البينية وتوفير الحماية لـــها مـــن منافسة المنتجات الأجنبية.

٢ــ تفعيل الاستثمارات الزراعية العربية وتوظيفها في الـــدول العربيـــة التـــي تتوافر فيها مقومات التنمية الزراعية.

٣ــ تشجيع تأسيس المشاريع الزراعية النوعية على غرار الهيئة العربية لإنتـاج الحبوب.

٤ــ منح الامتيازات والتسهيلات للدول العربية الراغبة في إنتـــاج المحـــاصيل الزراعية.

٥ــ تبني مشروع قومي متكامل تناط به مسؤولية تحقيق الأمن الغذائي العربي.

وهكذا فإن الآلية الاقتصادية المعمول بها حاليا في الأقطار العربية تحتـاج إلى مراجعة وتطوير يسهم في توفير التعاون المشترك والبناء بين اقتصاديـــات الأقطار العربية على قاعدة «الشراكة» وفقا للدور الملقى على عـــاتق التكـــامل الاقتصادي العربي، وتبعا لحجم المسؤولية المنوطة به. ومن المفيـــد أن تعنـــى الآلية الاقتصادية الجديدة بإعادة هيكلة الاقتصاديات الزراعية العربية وتكيّفـــها باتجاه:

ــ ترشيد الاستثمارات الخاصة المحلية والعربية والأجنبيـــة وتوجيهـــها تبعـــا لأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلـــى زيـــادة الطاقـــات الإنتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

ــ تطبيق منظومة متكاملة من الحوافز المادية والمعنوية وإرساء مبـــدأ «ربـــط الأجر بالإنتاج» على أسس صحيحة.

ــ انتقاء الأطر الفنية وتأهيلها وتوزيعها على الملاكات الإدارية تبعـــاً لمقولـــة «الرجل المناسب في المكان المناسب».

ـ تطوير أنظمة الرقابة على الكفاية الإنتاجية «إنتاجية العمل» من خلال الاعتماد على المعطيات التالية: الأصول الرأسمالية ـ الناتج ـ الرأسمال المستثمر ـ النفقات الإدارية ـ الطاقة الإنتاجية المخططة ـ الطاقة الإنتاجية الفعلية..

وبالطبع هناك جهود تبذل من جانب الحكومات العربية لتطوير الآلية الاقتصادية بما يتماشى والمتغيرات الاقتصادية والتحولات التي استجدت على الاقتصاد العالمي حيث أقدمت بعض الأقطار العربية على تبني برامج للإصلاح والتكيف الهيكلي، تميزت بالتوجه نحو الخصخصة، بهدف تقييد دور الدولة في الإنتاج والتسويق الزراعي وتحرير اسعار المحاصيل الزراعية والغاء التوريد الاجباري وإعطاء المزيد من الفرص للقطاع الخاص. ومن بين ما تضمنته برامج الإصلاح الاقتصادي في كل من: المغرب ـ مصر ـ الجزائر ـ موريتانيا ـ السودان. الإقدام على تصحيح شروط التبادل التجاري من خلال تحسين نوعية السلع التصديرية، وترشيد انتقاء مصادر الاستيراد، وترشيد أسعار السلع المنتجة والمستوردة. بالإضافة إلى تخفيض الدعم للسلع الاستهلاكية الزراعية لتخفيف العبء عن ميزان المدفوعات، فضلاً عن بعض الإجراءات المتعلقة بدعم المنتجين الزراعيين.

الأمن المائي العربي

الأهمية الجيو ـ سياسية للمياه:

تقع أغلب الأقطار العربي في المناطق الجافة وشبه الجافة بين خطي عرض ١٥ ـ ٣٥ شمال خط الاستواء، و٤٠ شرقاً و١٥ غرباً، وتغطي المناطق الجافة نحو ٩٠% من مساحة الوطن العربي. الأمر الذي يعني بأن أربعة أخماس الأراضي العربية لا يتجاوز نصيبها من الهطول السنوي للأمطار ٣٠٠ ملم، وهي الكمية التي تكاد تكفي في ظل الظروف التقنية الحالية لزراعة

المحاصيل الحقلية كالشعير.

هذا وتتميز المنطقة العربية بتنوع التضاريس وتباين الظروف المناخية، حيث المناطق الجبلية واليضاب والنجود والسهول والمناطق المنخفضة والبوادي والصحارى، وينعكس هذا التنوع ايجابا على الظروف المناخية فتجد المناخ المعتدل مع الحار، والممطر مع الجاف، والمطر الشتوي والمطر المداري، وهذا التنوع المناخي بدوره أسهم بتنوع الأقاليم، مثل: أقاليم الغابات والبساتين، وأقاليم الزراعات الكثيفة والواسعة والهامشية والمراعي الطبيعية، وعلى التوازي تتسبب الظروف المناخية القاسية والمتقلبة في ارتفاع معدلات التبخر، وبالتالي في ضعف القيمة الفعلية للزراعة المطرية، ومن ثم في اختلال التوازن البيئي الذي يجد تعبيرا له في التصحر، إذ تقدر مساحة الأراضي المتصحرة في الدول العربية بنحو ٩,٧ مليون كلم٢ (٩٧٠ مليون هكتار) عام ٢٠٠٣ أي نحو ٦٨% من المساحة الاجمالية للوطن العربي[1] وكذلك فإن مشكلة التصحر لم تتوقف عند هذه المساحة المقلقة لمستقبل الأجيال، بل وتقدر المساحة المهددة بالتصحر بنحو ٢٠٨ مليون كلم٢ لا سيما في اقليم الشرق العربي.

إن معظم مصادر مياه الأنهار في الوطن العربي تنبع من دول غير عربية مثل نهر النيل الذي ينبع من بحيرة فيكتوريا من الحبشة ويصب في كل من السودان ومصر وكذلك نهر الفرات الذي ينبع من تركيا ويصب في سوريا والعراق، ونهر دجلة الذي ينبع من هضبة الأناضول في جنوب شرق تركيا ومن جبال طوروس الشرقية وجبال زاغروس في إيران ويصب في العراق بعد مروره في سوريا.

وهذا يعني أن المياه في الوطن العربي لها أهمية جيو ـ سياسية تختلط فيه الأبعاد الاقتصادية مع الأبعاد السياسية مما يجعل الأمن المائي العربي قضية

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠٠٥ ص ٣٩.

في غاية الخطورة للأجيال القادمة خاصة وأن هذه المياه المتاحة حالياً للدول العربية لا تفي باحتياجاتها كافة، في ظل تنامي الطلب على المياه بسبب الزيادة السكانية السنوية وما يرتبط بها من زيادة في الطلب على المياه لأغراض الشرب والزراعة والصناعة... الخ.

وبالإضافة إلى مياه الأنهار هناك المياه الجوفية، ومياه الأمطار ولكنها تعاني من صعوبات متمثلة في وقوع معظم الأقطار العربية في المنطقة الجافة وشبه الجافة التي يقل معدل سقوط المطر فيها عن الحد الأدنى اللازم للزراعة بصفة منتظمة. أما المياه الجوفية فتعد ضئيلة للغاية حيث لا يتعدى المخزون المائي في الأحواض الجوفية ١٥,٣ مليار متر مكعب. وتظهر المعطيات الاحصائية بأن الوطن العربي يعاني من عجز مائي يصل إلى نحو ٣٠ مليار م^{3} من المياه عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العجز إلى ٢٨٢ مليار م^{3} عام ٢٠٣٠[١]. وتواجه الدول العربية الأطماع الأجنبية في الموارد المائية وفي مقدمتها العدو الاسرائيلي، فقد طالبت اسرائيل في اجتماع **فينسيا** عام ١٩٩٢ بمد أنبوب من المياه من تركيا إلى صحراء النقب عبر الأراضي السورية بالإضافة إلى بناء سد على نهر اليرموك، وشق قناة بين البحر الأحمر والبحر الميت لتوليد الكهرباء لمصر واسرائيل فضلاً عن فرض الأمر الواقع بالنسبة لاستيلائها على مياه الأراضي الفلسطينية المحتلة[٢].

مصادر المياه:

تتكون مصادر المياه من الأمطار والمياه الجوفية والأنهار والينابيع:

---

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار المصدرة للبترول: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤، ص ٣٣.

(٢) د. منير محمد بدوي، تداعيات النظام الدولي الجديد على مسار تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، السنة الأولى، العدد الثاني، يناير ١٩٩٧، ص ١٣٩.

١ــ **الأمطار**[١]: تبلغ كمية الأمطار التي تسقط في الوطن العربي نحو ٨٥ مليار متر مكعب سنوياً أي ٢% من اجمالي الأمطار في العالم، موزعة على:

ــ **منطقة إقليم شبه الجزيرة العربية:** وتشمل السعودية والكويت والإمارات والبحرين وقطر وعمان واليمن وتسقط فيها ٩% من إجمالي الأمطار التي تهطل على الوطن العربي.

ــ **إقليم المغرب العربي:** ويشمل ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ويهطل عليه ٢٥% من إجمالي الأمطار التي تهطل على الوطن العربي.

ــ **إقليم المشرق العربي:** ويضم العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن ويهطل عليه ٨% من إجمالي الأمطار التي تهطل على الوطن العربي.

ــ **إقليم المنطقة الوسطى:** ويضم مصر والسودان والصومال وجيبوتي ويُعد أكثر الأقاليم العربية التي تسقط عليها الأمطار ٥٧% من إجمالي الأمطار التي تهطل على الدول العربية.

وهكذا نجد أن هناك سوء توزيع للأمطار جغرافياً على مستوى الوطن العربي حيث تعد دول المغرب العربي أقل حظا من الأمطار بعكس إقليم المنطقة الوسطى وإقليم المشرق العربي والتي تعتبر أفضل حظاً في مياه الأمطار بالنسبة لغيرها من الأقاليم الأخرى.

٢ــ **المياه الجوفية**[٢]: يبلغ المخزون في الأحواض الجوفية نحو ٤٢ مليار م^{٣} والمخزون منها نحو ٧٧٣٤ مليار م^{٣}، موزعاً جغرافيا على النحو التالي: حوض النيل ٢٦%، المغرب العربي ٤١%، شبه الجزيرة العربية ١٢%، المشرق

---

[١] د. سامي مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية.. الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مايو ١٩٩٦، ص ١٤ ــ ١٥.

[٢] د. سامي مخيمر وخالد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص ١٥ ــ ١٧.

العربي نحو ٢١%، وهناك مجموعة من الأحواض التي تتوضع فيها المياه الجوفية وهي:

- **العرق الغربي الكبير:** ويقع جنوب سلسلة جبال أطلس في الجزائر وتبلغ مساحته ٣٣٠ كلم^2 وحجم المخزون به ١٥٠٠ مليار م^3 ويتغذى طبيعياً بنحو أربعمائة مليون م^3.
- **العرق الشرقي الكبير:** ويوجد شرق العرق الغربي والجهة الشرقية منه وتبلغ مساحته ٣٧٥ كلم^2 وحجم المخزون به ١,٧ مليار م^3 ويتغذى طبيعياً بنحو ستمائة مليون م^3.
- **حوض تنزوفت:** ويقع جنوب العرق الغربي الكبير بالجزائر. وتبلغ مساحته ٢٤٠ كيلو متر مربع وحجم المخزون به ٠,٤ مليار متر مكعب ويتغذى طبيعيا بنحو ٢٠ مليون م^3.
- **حوض فزان:** ويقع جنوب غرب ليبيا. ومساحته ١٧٥ مكم^2 وحجم المخزون به ٠,٤ مليار م^3 ويتغذى طبيعيا بنحو ٦٠ مليون م^3.
- **حوض الصحراء الغربية:** ويقع بين مصر وليبيا والسودان. وتبلغ مساحته ١٨٠٠ كلم^2 وحجم المخزون فيه ستة آلاف مليار م^3 ويتغذى طبيعياً بنحو ألف وخمسمائة مليون م^3.
- **حوض دلتا النيل:** ويوجد في مصر. وبه مخزون قدره ثلاثمائة مليار م^3 ويتغذى سنوياً بنحو ٢٦٠٠ مليون م^3.
- **حوض وادي حضرموت:** وهو حوض محدود المساحة رديء المياه بنسبة ٣٠% يتغذى سنويا بنحو ٢٥٧ مليون م^3.
- **حوض الأزرق:** ومساحته ١٣ ألف كلم^2. ويوجد في الأردن، ويتغذى سنوياً بنحو عشرين مليون م^3.

ـ **حوض عمان ـ الزرقا:** وتبلغ مساحته ٨٥٠ كلم٢. ويتغذى سنويا بنحو ٢٥ مليون متر مكعب.

ومما ورد أعلاه يتضح لنا بأن هناك تفاوت في التوزيع الجغرافي للمياه الجوفية على مستوى الوطن العربي سواء من حيث المساحة أو من حيث حجم المخزون أو معدل التغذية السنوية فضلا عن التباين في نوعية المياه الجوفية أيضا. وتوجد المياه الجوفية في شكل مخزون مائي تحمله طبقات أرضية طبوغرافية ويمكن لهذه المياه أن تتحرك داخل باطن الأرض نتيجة لتفاذية الطبقات التي يتكون منها حوض المياه. وبعض الطبقات تكون ذات موارد مائية متجددة لا يهبط منسوبها نتيجة استثمارها لفترة معينة من الزمن. كما أن هناك طبقات ذات موارد أحفورية يترتب على استثمارها لفترات طويلة هبوط في منسوب المياه الجوفية. مثال ذلك الطبقات التي تقع في شبه الجزيرة العربية والصحراء الكبرى وهي مناطق ذات طبيعة جافة حيث تكون تغذيتها بالمياه الجوفية ضعيفة للغاية. وتقدر الموارد المائية السطحية[1] والجوفية بنحو ٣٣٨ مليار م٣، موزعة بشكل غير متوازن، إذ يتركز الجزء الأكبر منها بواقع ٣٤% في مصر و٢٦% في العراق و١١% في السودان.

٣ـ **الأنهار**[2]: يوجد في الوطن العربي نحو خمسين نهراً رئيساً وفرعيا من خلال روافد نهر النيل وروافد نهر دجلة وروافد نهر الفرات، ويُعد نهر النيل أطول الأنهار العربية وأكثرها غزارة بالمياه، يليه نهر الفرات ثم نهر دجلة ثم نهر العاصي، ونهر الأردن، ونهر الحاصباني، ونهر اليرموك ونهر الليطاني. بالإضافة إلى بعض الروافد الأخرى وفيما يلي أهم الأنهار في الوطن العربي:

ـ **نهر النيل:** يصل طول نهر النيل إلى ٦٨٢٥ كلم٢ وهو أطول أنهار العالم وتبلغ مساحة حوض هذا النهر نحو ثلاثة ملايين كلم٢. ويستقبل نهر النيل مياهه

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥ ص ٤١.

(2) د. سامي مخيمر وخالد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص ١٤ ـ ٤١.

من البحيرات الاستوائية ومن الهضبة الاستوائية وتضم المنابع الاستوائية المجاري النهرية والبحيرات التي تقع في هضبة البحيرات والتي يمر بها فرعين مجموعتين احداهما بحيرة فيكتوريا والثانية المجموعة الألبرتية.

وتوجد ثلاثة روافد رئيسة في المنابع الاستوائية هي **نهر السوباط، والنيل الأزرق ونهر عطبرة**، وهي العامل الأساسي لاستمرار جريان مياه النيل حتى البحر المتوسط. ويبلغ الإيراد السنوي لنهر النيل عند أسوان ٨٤ مليار م٣. ويُعد نهر النيل من المصادر الأساسية في مصر والسودان وإثيوبيا وإريتريا حيث يوفر لها المياه اللازمة للشرب ولجميع أوجه النشاط الاقتصادي.

لقد أقيمت سبعة سدود على مجرى نهر النيل للتحكم في مناسيبه وتنظيم تدفقها وفقا للاحتياجات ومعدلات الفيضان. وهذه السدود هي خزان أوبين السوباط الذي تم بناءه على مخرج بحيرة فيكتوريا، وسد سنار الواقع على النيل الأزرق، وسد جبل الأولياء الذي يقع على النيل الأبيض، وسد الروصيرص الذي يوجد على النيل الأزرق لتخزين ٣ مليار م٣ من المياه، وسد خشم القربة الذي يقع على نهر عطبرة لتخزين ١,٢ مليار م٣ من المياه، ثم خزان أسوان الذي تبلغ سعته مليار م٣، ويقع على نهر النيل عند مدينة اسوان وبعد تعليته مرتين عام ١٩١٢ وعام ١٩٣٣ أصبحت سعته ٥,٢ مليار م٣ من المياه الأمر الذي ساعد على تحقيق التوسع الرأسي في الزراعة المصرية.

أما السد العالي فقد انتهي العمل في بنائه عام ١٩٧٠ وبدأ التشغيل رسميا في عام ١٩٧١. ويبلغ ارتفاعه ١٩٦ مترا وأعلى منسوب لحجز المياه أمامه ١٨٢ مترا. وتوجد (بحيرة ناصر) طولها خمسمائة كلم٢ ومتوسط عرضها ١٢ كلم٢، ويبلغ سطحها نحو ٦٥٠٠ كلم٢. هذا وتبلغ سعة التخزين الحي بين منسوب ١٤٧ و ١٧٥ إلى نحو ٩٠ مليار م٣ بالاضافة إلى ٣١ مليار م٣ لتجميع الطمي على مدى خمسمائة عام، فضلاً عن ٤١ مليار م٣ احتياطي للوقاية من الفيضانات العالية من منسوب ١٧٥ إلى منسوب ١٨٢.

وتحصل مصر على ٧,٥ مليار م^{٣} سنويا من المياه المخزنة في بحيرة ناصر بينما تحصل السودان على ١٤,٥ مليار متر مكعب سنويا. وتنتج محطة توليد الكهرباء طاقة كهربائية قدرها عشرة مليارات كيلو واط/ساعي. وسبق وأن اتفقت مصر مع السودان على إنشاء **قناة جونجلي** لكي تصل بالمياه إلى قرب ملكال في السودان بحيث يبدأ التنفيذ عام ١٩٧٨ وبدأ العمل بالفعل ثم توقف عام ١٩٨٤ بسبب الحرب الأهلية في جنوب السودان. وكان الاتفاق يقضي باقتسام المياه مناصفة بين مصر والسودان ٦,٩ مليار م^{٣} لكل دولة ثم تزيد الكمية إلى سبعة مليارات م^{٣} تحصل كل دولة على ٣,٥ مليار م^{٣} بعد انتهاء المرحلة الثانية من المشروع وقد تم صرف النظر مؤقتاً عن مشروعات أعالي النيل للتخزين المستمر لمياه النيل.

ـ **نهر دجلة:** ينبع نهر دجلة من هضبة الأناضول جنوب شرق تركيا ومن جبال طوروس الشرقية وجبال زاغروس في إيران. ويدخل إلى العراق مرورا بسوريا. وتوجد عدة أنهار صغيرة تعد روافد لهذا النهر في العراق وهي الزاب الكبير والزاب الصغير والعظيم وديالي والكرخة والطيب والدويرج. ويصل الايراد السنوي لنهر دجلة إلى نحو ١٨,٤٤ مليار م^{٣} ومن الروافد الأخرى ٣٤,١٨ مليار م^{٣}. ويمكن أن ترتفع في حالة استكمال منشآت تنظيمه إلى ٣٧ مليار م^{٣} سنويا تستخدم في الري والملاحة. ويوجد على النهر عدة خزانات للتحكم في مياهه في مواسم الفيضانات.

ـ **نهر الفرات:** ينبع نهر الفرات من جبال تركيا في المنطقة الواقعة بين البحر الأسود وبحيرة فان. ويتكون من رافدين هما (مراوصو) و(قرصو). ويبلغ طول النهر ٢٩٤٠ كلم^{٢} ومساحة حوضه ٣٨٨ ألف كلم^{٢}.

ويجري النهر في الأراضي التركية ثم في الأراضي السورية ثم يدخل إلى العراق ليلتقي بنهر دجلة مكونين شط العرب الذي يصب في الخليج العربي.

ويبلغ معدل الإيراد السنوي للنهر ٢٨ مليار م^{٣} ويبلغ عند الحدود السورية

التركية ٢٥ مليار م^{٣} وعند الحدود العراقية السورية ٢٧ مليار م^{٣}. ويوجد أربعة سدود على مجرى النهر في تركيا وثلاثة سدود في سوريا بينما توجد ستة سدود على النهر في العراق. وذلك بغرض تنظيم توزيع المياه وتوليد الكهرباء وتوفير احتياجات الزراعة والري.

ـ **نهر الأردن:** وينبع هذا النهر من أسفل جبل الشيخ الغربي والجنوبي ويبدأ بعد التقاء مياه نهر بانياس والذي ينبع من سوريا، والحاصباني الذي ينبع من لبنان ويسير بعد ذلك في مجرى واحد يتجه إلى بحيرة الحولة حيث تلتقي به روافد نهر البريغيث وينابيعه الحولة ويتجه جنوباً عبر بحيرة طبرية والبحر الميت ويرفده بعد ذلك نهر اليرموك ويصل الإيراد السنوي لهذا النهر من المياه نحو ٢٧ مليون م^{٣} من مجاري الضفة الشرقية و ٢٥٠ مليون م^{٣} من مجاري الضفة الغربية قبل وصوله إلى جنوب البحر الميت.

هذا وتحصل إسرائيل على قسم كبير من مياه نهر الأردن يصل إلى نحو ٢٨,٥% من اجمالي مياهه.

الأنهار الصغيرة:

وهي مجموعة من الأنهار الصغيرة، مثل: نهر العاصي الذي ينبع من لبنان ويتجه إلى سوريا ويصب في البحر المتوسط وايراده المائي مليار م^{٣} سنوياً. وتقع عليه ثلاثة سدود لتخزين ٥٠٠ مليون م^{٣} من المياه. كما توجد أنهار أخرى مثل نهر الليطاني الذي يعتبر أطول أنهار لبنان بالاضافة إلى ١٢ نهر أخرى يبلغ اجمالي ايرادها المائي ثلاثة مليارات م^{٣} سنوياً.

احتياجات الوطن العربي من المياه:

بلغت احتياجات الدول العربية من المياه للأغراض المختلفة بنحو ١٨٩,٧٦ مليار م^{٣} حالياً لترتفع في عام ٢٠٢٥ إلى ٢٨٠,٦ مليار م^{٣}. وتتباين احتياجات الأقطار العربية من المياه تبعاً لعدد السكان ووفقاً لمساحة الأراضي

الزراعية حيث تحتاج مصر من المياه ٧٠,٥ مليار م^{٣} لترتفع في عـــام ٢٠٢٥ إلى ١٠٣,٢٥ مليار م^{٣} بينما تبلغ احتياجات العراق ٤٧,٢٣ مليار م^{٣} لترتفع فـي عام ٢٠٢٥ إلى ٥٧,٨٤ مليار م^{٣} وتبلغ احتياجات الســـودان ٢١,٥ مليـــار م^{٣} لترتفع إلى ٩,٩٨ مليار م^{٣} والجزائر تصل احتياجاتها من المياه ٦,١ مليـــار م^{٣} لترتفع إلى ١٠,٤٤ مليار م^{٣} عام ٢٠٢٥.

إن الأقطار العربية مجتمعة لا تعاني من نقص في المياه، ولكنها تعـــاني منفردة من فجوة رهيبة من نقص المياه حيث يوجد في الوطن العربـــي فـــائض يبلغ نحو ٨٤,٢٦ مليار م^{٣}، ويتوقع أن تظهر الفجوة المائية عام ٢٠٢٥ وتقـــدر بنحو ٢,٢٩ مليار م^{٣} في السنة. وتتركز الفجوة المائية حالياً في العراق بنحـــو ٤,٧٧ مليار م^{٣}، وفي ليبيا نحو ١,١ مليار م^{٣}، وفي سلطنة عمان نحـــو ٠,٦٩ مليار م^{٣}، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة نحو ٠,٦٨ مليار م^{٣}، وفي الأردن ٠,٤٠ مليار م^{٣}.

أما في عام ٢٠٢٥ فإن عجز المياه يتركز في مصر بنحو ٢٩,٢٠ مليـــار م^{٣}، وفي السودان ٩,٧٤ مليار م^{٣}، وفي العراق ١٥,٢٧ مليار م^{٣}، وفـــي ليبيـــا ٣,٢٩ مايار م^{٣}، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة ١,٦٦ مليـــار م^{٣}، وفـــي السعودية ١,٦٥ مليار م^{٣}، وسلطنة عمان ١,١٤ مليار م^{٣} والأردن ١,١٥ مليـــار م^{٣}، والبحرين ٠,٠٣ مليار م^{٣}. ويرجع العجز المتوقع في الموارد المائيـــة إلـــى زيادة الاحتياجات بمعدل يفوق معدل زيادة الموارد المائية المتاحـــة. وترتبـــط الاحتياجات المتزايدة إلى المياه بالزيادة السكانية وزيادة احتياجات الزراعة.

واحتياجات مصر من المياه يتوقع زيادتها بمقدار ٣٢,٧٥ مليار م^{٣} الأمـــر الذي يؤدي إلى وجود فجوة سالبة من المياه قدرها ٢٩,٢٠ مليار م^{٣} في الســـنة. وفي العراق يتوقع أن يبلغ عجز المياه عام ٢٠٢٥ نحو ١٥,٢٧ مليار م^{٣} فـــي السنة وذلك بسبب زيادة الاحتياجات بمقدار ١٠,٥١ مليار م^{٣} عن عـــام ٢٠٠٠ مقابل زيادة في الموارد المائية قدرها ٠,٠١ م^{٣} خلال نفس الفترة. أما الســـودان

فيقدر عجز المياه فيه عام ٢٠٢٥ بنحو ٩,٧٤ مليار م^{٣} بسبب زيادة الاحتياجات من المياه بمقدار ١٢,٥٤ مليار م^{٣} بينما يتوقع أن تبقى الموارد المائية كما هي ٢٤,٣ مليار م^{٣} فقط خلال نفس الفترة.

وفي ليبيا يتوقع أن يصل العجز إلى ٣,٢٩ مليار م^{٣} عام ٢٠٢٥ بسبب زيادة السكان وزيادة الاحتياجات من المياه بمقدار ٢,٠٥ مليار م^{٣}، بينما يتوقع زيادة الموارد المائية بمقدار ٠,٣٦ مليار م^{٣} فقط خلال نفس الفترة وفي دولة الإمارات العربية المتحدة يتوقع أن يبلغ عجز المياه ١,٦٦ مليار م^{٣} علم ٢٠٢٥ مقابل عجز قدره ٠,٦٨ مليار م^{٣} عام ٢٠٠٠. ويرجع ذلك إلى زيادة الموارد المائية بمقدار ٠,٣٤ مليار م^{٣} فقط خلال نفس الفترة. وينطبق التحليل السابق على بقية دول العجز المائي العربية عام ٢٠٢٥ وهي السعودية وسلطنة عمان والأردن والبحرين حيث من المتوقع زيادة الاحتياجات من المياه بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في الموارد المائية المتاحة وذلك في ضوء زيادة السكان وزيادة الاستهلاك من المياه لأغراض الشرب والزراعة والصناعة.

إن نصيب الهكتار من الأرض الزراعية من المياه في العديد من الأقطار العربية يقل عن عشرة آلاف م^{٣} من المياه وتمثل ٤% من المتوسط العالمي مثال ذلك السودان والمغرب والجزائر واليمن ولبنان والسعودية، بينما يمثل نسبة تتراوح بين ٤,٠٨% إلى ٧,٢٨% في مصر وسوريا والعراق وليبيا وتونس وموريتانيا ولا يرتفع عن ذلك سوى في الإمارات والكويت، والبحرين وعمان[١].

احتياجات الفرد من المقننات المائية:

من المتفق عليه عالميا بأن متوسط نصيب الفرد هو ألف م^{٣} من المياه ودون ذلك هو خط الفقر المائي وتشير بعض الدراسات إلى أن هناك ١٦ دولة

---

[١] سالم توفيق النجفيفي، الأمن الغذائي العربي، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعية، العراق، ١٩٩٩، ص ٤٤.

عربية تقع تحت خط الفقر المائي، حيث انخفض نصيب الفرد فيها من المياه بنسبة ٣٠% في عام ٢٠٠٠ الأمر لذي يُظهر بأن عدداً من الدول العربية ستنحدر مستقبلاً تحت خط الفقر[١]. وبصفة عامة نجد أن متوسط نصيب الفرد من المياه يقل عن المتوسط العالمي بنسبة كبيرة حيث أن المتوسط العالمي يبلغ ٧١٠٠ م^{٣} للفرد في السنة، بينما نجد أن متوسط نصيب الفرد العربي من المياه يبلغ ١٢٠٠ م^{٣} في السنة أي نحو ١٦,٦% من المتوسط العالمي وهو ما يرتفع قليلاً عن خط الفقر المائي[٢]. ويتراوح متوسط نصيب الفرد من المياه في كل من: تونس والجزائر والمغرب وليبيا وسوريا ولبنان والعراق ومصر والسودان والصومال وعمان ما بين ٥٠٠ ــ ١٥٠٠ م^{٣} سنوياً لينخفض إلى ٥٠٠ م^{٣} في كل من الأردن والإمارات والبحرين والسعودية واليمن والكويت وجيبوتي. ويقدر متوسط نصيب الفرد العربي من إجمالي الطلب على المياه لأغراض الزراعة بنحو ٦٣١ م^{٢} سنوياً ليرتفع في عام ٢٠٣٠ إلى ٤٧٤ مليار م^{٣} في السنة بينما تقدر الموارد المتجددة المتاحة بحوالي ٣٢٨ مليار م^{٣} في السنة وهو ما يعني وجود عجز بواقع ٤٤,٥%[٣]. ونظراً لارتفاع معدل الزيادة السكانية سنوياً في الوطن العربي فإن متوسط نصيب الفرد من المياه يتوقع أن ينخفض إلى ما دون خط الفقر أي بواقع ٤٧٥ م^{٣} للفرد عام ٢٠٣٠ على افتراض استمرار معدلات الزيادة السكانية على حالها[٤].

---

[١] د. حيدر عبد الرزاق، دور الموارد المائية في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي، مجلة الأمن والحياة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، العدد ٢٨٨ يوليو / أغسطس ٢٠٠١، ص ٣١.

[٢] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥ ص ٤١.

[٣] د. خديجة محمد الأعسر، الموارد المائية في الدول العربية.. استخداماتها وإمكانية تنميتها، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، السنة الثالثة (العدد الرابع)، يناير ١٩٩٩، ص ٥١.

[٤] د. خديجة محمد الأعسر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٩.

التحديات التي تواجه الأمن المائي العربي:

تواجه الدول العربية جملة من التحديات على مستوى الأمن المائي وفي مقدمتها:

١ــ تحدي التبعية المائية: لقد أظهرت الدراسات أن نسبة تحكم الدول غير العربية في المياه العربية تقدر بنحو ٨٨%[١]. وتوضح بعض الدراسات الأخرى[٢] أن نسبة التبعية في الموارد المائية السطحية للأنهار تبلغ ٥٨,١% بينما تبلغ نسبة التبعية المائية للموارد المستثمرة في الوطن العربي نحو ٥٤,٦% لترتفع هذه النسبة في بعض الدول العربية إلى أكثر من ٩٠% وهي مصر والسودان وموريتانيا في المياه السطحية، والكويت والبحرين في المياه الجوفية. وتعد كل من الصومال وسوريا أقل الدول العربية تبعية للخارج في الموارد المائية وإن كانت أكثر من ٥٠%.

٢ــ تحدي العدو الإسرائيلي: تتعرض المياه الجوفية العربية للاستنزاف من جانب إسرائيل التي بدأت في حفر آبار عميقة في الأراضي المحتلة كافة لتوفيرها للمستوطنات الإسرائيلية دون مراعاة للآثار السلبية الناتجة عن ذلك بالنسبة لمياه الضفة الغربية وتمثل نحو ٢٥% من الموارد المائية لإسرائيل. وقد وجهت الأردن نقداً إلى إسرائيل بأنها تقوم بضخ مياه ملوثة لمنطقة غرب عمان التي تعتمد على مياه بحيرة طبرية رغم الاعتراض الأردني ورفضها تسييس المشكلة[٣]. وكذلك مياه النيل ليست بمنأى عن الأطماع الإسرائيلية ففي عام ١٩٠٣ تقدم **تيودور هرتزل** بمشروع اتفاقية لاستغلال مياه النيل من خلال سحبها في أنفاق عبر قناة السويس وقد رفضت مصر وبريطانيا هذا العرض.

---

(١) د. خير الدين حسيب، مستقبل الأمة العربية.. التحديات والخيارات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر ١٩٨٨، ص ١٧٠.

(٢) د. خديجة محمد الأعسر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٨، ص ٢٤٩.

وجاء بعد ذلك مشروع (مياه السلام) الذي يقضي باستخدام ٠,٥% من مياه النيل لارواء صحراء النقب الشمالية عبر أنابيب تحت قناة السويس بالقرب من الإسماعيلية حيث تصب المياه في الجانب الآخر في قناة مبطنة بالخرسانة حتى خان يونس وبعدها تتفرع إلى غزة وأوفاكيم وبئر سبع[١]. وهناك مشروع إسرائيلي آخر يعتمد على حفر ثلاث قنوات تحت قناة السويس لتوصيل مياه النيل إلى سيناء ثم تتجه في قناة مفتوحة إلى ساحل سيناء الشمالي ثم إلى بداية جهاز الري الإسرائيلي في منطقة النقب[٢]. وقد رفضت مصر هذه الاقتراحات كافة واستبعدت موضوع المياه من جدول أعمال أية محادثات مع الجانب الإسرائيلي وذلك لارتباط مياه النيل باتفاقيات دولية مع دول حوض النيل وعدم قدرتها على التصرف بشأن مياه النيل منفردة، فضلاً عن عدم كفاية موارد مصر المائية لاحتياجاتها نتيجة الزيادة السكانية والحاجة إلى توسيع الرقعة الزراعية المروية. ويضاف إلى ما سبق معارضة الرأي العام المصري والعربي سياسات إسرائيل الهمجية وعدوانها المستمر على الشعب الفلسطيني الشقيق وقيام إسرائيل بنسف عملية السلام من أساسها.

٣ــ التحدي التركي: تسعى تركيا إلى اقتسام مياه نهر الفرات مع سوريا مقابل إقرار سوريا بالحدود التركية الحالية[٣]. علماً بأن تركيا يتوقع أن لا تعاني حتى عام ٢٠٢٥ من نقص الموارد المائية بالنسبة لاحتياجاتها المقدرة بنحو ٢٦,٢٨ مليار م^{٣} بيد أنها تستخدم المياه كورقة ضغط سياسية في علاقاتها مع دول الجوار حيث قامت ببيع ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه إلى إسرائيل[٤].

٤ــ التحدي الأثيوبي: تسعى أثيوبيا جاهدة للحصول على أكبر حصة من مياه

---

(١) كامل زهيري، النيل في خطر، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٣-٤.

(٢) د. عبد العظيم أبو العطا وآخرون، نهر النيل والحاضر والمستقبل، جامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٩٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٢١١.

(٤) د. سامي مخيمر وخالد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧.

النيل بصرف النظر عن احتياجات الدول الأخرى التسع المشتركة في حوض النيل ولا يقتصر ذلك على الاحتياجات الأثيوبية الحالية بل أيضاً الاحتياجات المستقبلية. وتخطط أثيوبيا لإقامة ما يقرب من أربعين سداً على حوض النيل الأزرق وحوض السوباط دون الحصول على موافقة دول الجوار. وتطالب أثيوبيا بأن يكون توزيع المياه بالتساوي بين الدول التسع المكونة لدول حوض النيل بصرف النظر عن احتياجات كل دولة في حال رغبت إحدى الدول في الحصول على حصة أكبر فإن عليها أن تدفع تعويضات مناسبة لبقية دول الحوض الأخرى[1].

٥ـ تحدي خرق الاتفاقات المائية: وفيما يتعلق بموقف كل من كينيا وتنزانيا وأوغندا فقد أعلنت هذه الدول عدم اعترافها باتفاقية مياه النيل الموقعة عام ١٩٩٢ وغيرها من الاتفاقات والمعاهدات التي أبرمت قبل حصول هذه الدول على الاستقلال. وذلك بالإضافة إلى بقية الاتفاقيات المتعلقة بمياه النيل والتي وقعت دون مشاركة هذه الدول فيها، وهو ما يبعث على القلق من أية تصرفات مستقبلية من جانبها الأمر الذي يؤثر سلباً على حصة الدول العربية من مياه النيل.

٦ـ تحدي عسكرة المياه: تواجه المياه العربية في بعض الدول مخاطر العمليات العسكرية التدميرية للسدود والمنشآت المائية مثلما حدث في العراق عندما حدث تدمير معظم منشأته المائية نتيجة القصف الجوي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف خلال حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت حيث تم تدمير سدين بنسبة ٧٥%، وسدين آخرين بنسبة مائة في المائة، وبقي سد واحد على نهر دجلة بنسبة تدمير ٥٠%[2] وقد ترتب على

---

(١) أشرف محسن محمد وأمجد ماهر عبد الغفار، ندوة نهر النيل، السياسة الدولية، إبريل ١٩٩١، ص ١٧١.

(٢) Beschomer, Water and Instabitity in The Middle East, International institute for strategic studies, London, 1992, PP. 35-36

التدخل الأجنبي في الاضطرابات السياسية والعسكرية الموجودة في جنوب السودان توقف خبراء الشركة الفرنسية المنفذة عن العمل في شق قناة جونجلي التي بدأ العمل فيها منذ عام ١٩٧٨ وانسحابهم من العمل في عام ١٩٨٤ رغم أهمية تنفيذ هذه القناة لكل من مصر والسودان.

٧ــ **تحدي تملح المياه:** يشكل ارتفاع نسبة ملوحة المياه الجوفية تحدي حقيقي للأمن المائي العربي لا سيما وأن المخزون العربي من المياه الجوفية يوجد على أعماق كبيرة وهو ما يجعلها من نوعية متدنية بعكس المياه التي تؤخذ في الطبقات الأعلى منها والتي تكون أكثر جودة للاستخدام الزراعي والبشري. وتتوقع بعض الدراسات الحديثة ارتفاع ملوحة المياه الجوفية في المستقبل بواقع ١٥ إلى ٢٠ مليغرام في اللتر كل عام وهو ما يعني أن تركيز الملوحة لأكثر من ٧٠% من المياه سيصل إلى نسبة ٥٠٠ مليغرام للتر الواحد بدلاً من ٢٥٠ مليغرام وفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية[١].

٨ــ **تحدي تلوث المياه:** تتعرض مياه الآبار للتلوث البكتيري والطفيلي الأمر الذي يؤدي إلى إصابة الإنسان بالعديد من الأمراض الفتاكة، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تضع ضوابط تنظيمية في حفر الآبار والسماح بتركيب أنبوب للضخ على أن تغلق الفتحة السطحية تماماً لمنع التلوث مع القيام بزيارات ميدانية للتفتيش الصحي على آبار المياه منذ تقديم ترخيص حفر البئر حتى إقفاله[٢]. وهذا يعني بأن المشكلة لا تقتصر على كمية المياه المياه المتاحة للفرد بل ينصرف أيضاً إلى نوعية المياه وما يرتبط بذلك من أبعاد صحية وبيئية وغذائية.

---

[١] د. فطوم نصار، أمن المياه على أعتاب الألفية الثالثة، مجلة الأمن والحياة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، العدد ٢٠٩ يناير / فبراير ٢٠٠٠، ص ٧٩.

[٢] د. عبد الحليم السواس، الماء والإنسان، مجلة الأمن والحياة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، العدد ٢٣١ أكتوبر / نوفمبر ٢٠٠١، ص ٥٠ ــ ٥٣.

التعاون العربي في مجال المياه:

يشكل التعاون العربي في مجال المياه حجر الزاوية في تحقيق الأمن الغذائي العربي، وهو ما يتطلب وضع الخطط والبرامج العربية المشتركة والمتكاملة للاستفادة من الموارد المائية العربية والقضاء على سوء ترشيد وتوزيع المياه داخل الوطن العربي وذلك من خلال:

١ــ تعزيز التكامل والتعاون العربي في استثمار الموارد المائية عبر إنشاء مشاريع عربية مشتركة للاستثمار في مجال الموارد المائية غير التقليدية مثل إعادة استخدام مياه الصرف الصحي بعد المعالجة المأمونة لها والتعاون في تقليل الملوحة للمياه الجوفية وتهيئتها للاستخدام الزراعي والصناعي، وتحلية مياه البحر باستخدام تكنولوجيا منخفضة التكاليف على أن تتولى هذه المهمة مؤسسة مالية عربية لتمويل المشروعات العربية التكاملية في مجال المياه.

٢ــ تطوير التعاون بين الدول العربية في مجال التخطيط الاستراتيجي لاستخدام المياه على مستوى الوطن العربي كله وتحقيق نوع من التكامل الزراعي في طبيعة التركيب المحصولي وزيادة كفاءة نظم الري بحيث يتحقق تعظيم العائد الاقتصادي للمياه المستخدمة في ري المحاصيل ذات الميزة النسبية.

٣ــ التصدي الجماعي لظاهرة التصحر في الوطن العربي والتي تقدر نسبتها بنحو ١٨% ــ ٢٠% من مجموع الأراضي القابلة للزراعة والتي لا تتجاوز ١٣% من المساحة الكلية للوطن العربي. وهذا يستوجب التعاون العربي لضمان المياه المتجددة في الوطن العربي من خلال الأحواض المائية المنتشرة في الأقطار العربية والتخلص من سوء توزيع الموارد المائية جغرافياً[١].

٤ــ التنسيق بين السياسات المائية للدول العربية الواقعة على أنهار واحدة مثل أنهار دجلة والفرات والليطاني ونهر النيل. وذلك بالإضافة إلى الاهتمام

---

[١] د. حيدر عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

المشترك بعقد الاتفاقيات الدولية الخاصة بالموارد المائية العربية المشتركة خاصة نهري دجلة والفرات مع الاستفادة من التجارب الدولية والإقليمية الناجحة في هذا الخصوص.

٥ـ استخدام تكنولوجيا تحلية المياه خاصة، فالسعودية والكويت لديهما نحو ٤٠% من الطاقة العالمية للتحلية وبإمكانهما التعاون مع بقية الدول العربية في هذا المجال بالإضافة إلى استخدام الطاقة الشمسية في عملية التحلية[٦].

٦ـ تأسيس شبكة معلومات للمياه وشبكة ربط بين المراكز القطرية المعنية بشؤون المياه على مستوى الوطن العربي. من أجل توفير البيانات والمعلومات كافة عن الموارد المائية المتاحة وأنواعها ومصادرها وتبادل التجارب والخبرات في مجال الموارد المائية واستخداماتها على مستوى الوطن العربي.

٧ـ تنقية المياه لا سيما مياه الصرف الصحي. وقد استطاعت بعض الدول العربية استحداث تقنيات متقدمة لتنقية المياه، تحقق الأمان الصحي والبيئي. ومن ثم فإن تبادل الخبرات العربية في هذا المجال يحقق نتائج إيجابية يعتد بها على مستوى الوطن العربي.

وهكذا من سياق ما ورد يتضح لنا أن الموارد المائية العربية تتميز بالندرة النسبية ويتوقع أن تعاني الدول العربية مجتمعة من عجز في المياه ابتداء من عام ٢٠٢٥، وسيرتفع عدد الدول العربية الواقعة تحت خط الفقر المائي نتيجة لارتفاع معدلات نمو السكان واتساع النشاط الاقتصادي. وأن المياه العربية تتعرض لمخاطر عديدة من دول الجوار لا سيما من العدو الإسرائيلي وتركيا وأثيوبيا وغيرها من الدول الإفريقية الواقعة في حوض النيل والتي أعلنت عن عدم موافقتها على الاتفاقيات الموقعة بشأن المياه قبل الحصول على استقلالها.

---

(٦) Abdul Karim Sadik & Shawki Barghouti, The Water Problems of The Arab World, Management of Scarce, Resources in PeterRogers & Peter Lydon, Water in The Arab World, A.U.C, P. 32.

ولا يقتصر الخطر المائي على حجم المياه بل يمتد أيضاً إلى نوعية المياه ودرجة تفاوتها وتعرضها للتلوث المقصود من جانب بعض الدول المعادية أو نتيجة لبعض العوامل الطبيعية أو نتيجة المعالجات غير المأمونة لمياه الصرف التي يعاد استخدامها. وهذه التحديات وغيرها تستوجب من أقطار الأمة العربية أن تستنهض قواها وتتعاون مع بعضها بعضاً لتحقيق الأمن الغذائي والأمن المائي العربي وتبادل الخبرات مع تنسيق سياساتها الزراعية والمائية.

هذا ويفترض أن تدخل الأقطار العربية المعنية بحوار جماعي مع البلدان التي تشكل مصدراً لينابيع الأنهار، بغية المحافظة على حقوقها المهدورة، وبعد الاتفاق مع هذه البلدان على ما لها وما عليها من حقوق، يمكن أيضاً التفاهم مع دول الجوار العربي على استبعاد مبدأ «هذا لي وهذا لك من المياه» وتبني مبدأ لنحسن استثمار ما هو متاح من المياه بأسلوب جماعي يحول دون هدر المياه وتبديدها.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل التاسع

سياسات الاصلاح الاقتصادي في الوطن العربي

- قاطرات الاصلاح الاقتصادي
- التحديات التي تعترض مسار الاصلاح الاقتصادي
- الشروط الحاكمة لانجاح برنامج الاصلاح الاقتصادي
- الاصلاح في مجال الرعاية الاجتماعية

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

أقدمت وتقدم بعض الأقطار العربية على اصلاحات اقتصادية وسياسية متواضعة، بل وخجولة، ومن هذه الاصلاحات ما يمس الشكل دون الجوهر ومنها ما يمس الجزء دون الشكل، ومنها ما يعالج النتائج، دون التصدي للأسباب الحقيقية، ومنها ما يستجيب للضغوط الخارجية، أكثر مما يلبي الاستحقاقات الداخلية. والمطلوب عربيا، اجراء اصلاحات اقتصادية وسياسية جذرية، وغير مسبوقة لاخراج الوطن العربي من أزماته الاقتصادية والسياسية، من خلال وضع الموارد الطبيعية والطاقات البشرية موضع الاستثمار الأمثل، بما يُسهم في تحقيق الازدهار الاقتصادي والانتعاش السياسي، وبما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين العرب. وهذا يملي ضرورات تشخيص الواقع الاقتصادي والسياسي وما يكتنفه من صعوبات، ومن ثم الانطلاق به إلى مستويات أعلى توفر التوازنات المرغوبة والمطلوبة بين مختلف المكونات الاقتصادية والاجتماعية التي توفر مستلزمات تحقيق التنمية المستدامة، التي تغذي نفسها بنفسها بالاعتماد على الامكانات الذاتية أولاً في تمويل عملية التنمية، وعند الضرورة البحث عن مصادر خارجية لتمويل المشاريع الاستثمارية المستهدفة ثانياً.

إن اشكالية الاصلاحات الاقتصادية والسياسية في الوطن تثير العديد من التساؤلات، وفي مقدمتها: **هل حقاً الوطن العربي بحاجة ملحة للاصلاحات الاقتصادية والسياسية؟ ومن هي الجهة التي ستتولى مثل هذه الاصلاحات؟ وفي صالح من تسخر نتائج هذه الاصلاحات؟ هل تعطى الأولوية للاصلاحات الاقتصادية أم للاصلاحات السياسية ولماذا؟ هل تحقق الاصلاحات الاقتصادية والسياسية بطريقة الصدمة أم بطريقة متدرجة؟ هل تحقق الاصلاحات الاقتصادية والسياسية بموجب وصفتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أم بعيداً عنهما؟ هل تحقق الاصلاحات الاقتصادية والسياسية تحت ضغط الادارة**

الأمريكية، أم نجري هذه الإصلاحات وفقاً لاحتياجاتنا الوطنية والقومية؟ هل يمكن للإصلاحات الاقتصادية والسياسية أن تنبثق من بيئات فاسدة؟ وهل الإصلاح هو المدخل والمخرج من وباء الفساد الذي انتعش في ظل النظام العربي الرسمي وتخالف معه؟ هل نمول الإصلاحات الاقتصادية والسياسية بالاعتماد على الموارد المحلية العربية، أم بالاعتماد على الاستثمارات الأجنبية؟ وهل يمكن للإصلاحات الاقتصادية والسياسية أن تؤتي أوكلها بعيدا عن احياء المشروع القومي ـ النهضوي بمكوناته الاقتصادية والسياسية والثقافية. هذه الأسئلة وغيرها تملي على صانع القرار الاقتصادي والسياسي في الأقطار العربية، أن يبحث عن حلولاً ناجعة، تنفذ الوطن العربي من التهميش والتبعية الاقتصادية والهيمنة السياسية.

الأسباب التي تقف وراء الإصلاح الاقتصادي:

لكل دولة أسبابها ودوافعها في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية وهناك ثمة عوامل ضاغطة على المستوى العربي تملي بالضرورة الإقدام وعلى عجل لإنجاز الإصلاحات الاقتصادية ومن بينها:

١ـ اختلال التوازن في الاقتصاد العربي بين الإنتاج والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار وبين الصادرات والواردات.

٢ـ تدني كفاءة الاقتصاد الوطني وعجزه عن المنافسة في الأسواق الخارجية ناهيك عن الانكشاف الخارجي.

٣ـ الركود الاقتصادي المزمن وتدني مستوى التوظف الكامل لعناصر الإنتاج.

٤ـ تراجع معدلات النمو الاقتصادي في معظم الأقطار العربية.

٥ـ قصور الاداء الحكومي في النشاط الاقتصادي والاداري.

٦ـ تفشي البيروقراطية والفوضى والتسيب واللامبالاة وضعف الحس بالمسؤولية.

٧ــ تردي المستوى المعيشي للمواطنين والتفاوت في توزيع الدخـــل القومـــي وانحدار الطبقة الوسطى إلى الأسفل وتنامي دور الرأسمالية الطفيلية.

أهداف الاصلاح الاقتصادي:

إن الاصلاح الاقتصادي ليس غاية بحد ذاته وانما هـــو وســيلة لانجـــاز أهداف محددة تتمثل بـــ:

١ــ الاستثمار الأمثل والتوزيع السليم للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية.

٢ــ تخفيف عبء المديونية الخارجية والسيطرة على التضخم..

٣ــ حفز الصادرات العربية وتعزيز قدراتها التنافســية علـــى المراحمـــة فـــي الأسواق الخارجية.

٤ــ توفير مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال العربية والأجنبية.

٥ــ تحقيق التوازنات المرغوبة والمطلوبة في الاقتصاد الوطني، بين الانتـــاج والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار.

٦ــ رفع معدلات النمو الاقتصادي عبر توطين معطيـــات الثـــورة العلميـــة ــ التكنولوجية.

٧ــ التوزيع العادل للدخل القومي بما يسهم في تحســـين المســـتوى المعيشـــي للمواطنين.

٨ــ اخراج البلاد من طور الركود الاقتصادي إلى طور الانتعاش الاقتصادي.

٩ــ تحديث وتطوير الادارة العامة للبلاد، وتطوير وتوسيع الخدمـــات العامـــة (التربية ــ التعليم ــ الصحة).

مرجعية الاصلاح الاقتصادي:

تستمد الاصلاحات الاقتصادية مرجعيتها إما من آليات اقتصـــاد الســـوق

الرأسمالي والمحفوف ببعض المخاطر التي تتصل بظاهرة الاستقطاب الاجتماعي، وإما بالاعتماد على آليات الاقتصاد المخطط والذي لا يخلو من العيوب المتصلة ببيروقراطية الدولة الشمولية، وأما أن تتحقق الاصلاحات على قاعدة المزاوجة بين مزايا اقتصاد السوق ومزايا الاقتصاد المخطط في اطار صيغة التعددية الاقتصادية والسياسية.

مراحل الاصلاح الاقتصادي:

تتطلب عملية الاصلاح المرور بثلاث مراحل هي:

مرحلة الإعداد: ويتم في اطارها طرح مشروع برنامج الاصلاح والنقاش العلمي والحوار الديمقراطي بغية ترتيب أولويات الاصلاح الاقتصادي.

مرحلة المفاضلة: وخلالها يتم تحديد أهداف الاصلاح الاقتصادي، ويتم رصد آليات تنفيذها وفقاً لجدول زمني.

مرحلة تقويم النتائج: وفي هذه المرحلة تجري المقارنة بين الايجابيات وبين السلبيات التي ترتبت على تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي.

قاطرات الاصلاح الاقتصادي

يتطلب تنفيذ برنامج الاصلاح على أرض الواقع توافر ثلاث قاطرات هي:

- قاطرة سياسات التثبيت.
- قاطرة سياسات التكيف الهيكلي.
- قاطرة السياسات الاجتماعية.

وحتى تسهم هذه القاطرات الثلاث في انجاز الأهداف المعلقة على الاصلاحات الاقتصادية يفترض أن تسير على التوازي لا على التتابع.

أولاً: قاطرة سياسة التثبيت:

تعتمد سياسة التثبيت حزمة من الإجراءات الاقتصادية والمالية التي تتصل بجانب الطلب على السلع والخدمات ويُعنى بسياسة التثبيت «**صندوق النقد الدولي**» وسياسة التثبيت ما هي إلا مدخل تمهيدي لبلوغ الأهداف الكبرى المعلقة على الإصلاح الاقتصادي والتي تتحدد بـ:

١ـ تصحيح الاختلالات البنيوية في الجانب المالي والنقدي من قبيل إصلاح النظام المصرفي وتحرير سعر الصرف وسعر الفائدة.

٢ـ معالجة العجوزات في ميزان التجارة الخارجية وميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، وبما يسهم في خفض مستوى العجز على الأقل.

٣ـ كبح جماح التضخم والسيطرة عليه في الحدود المقبولة.

٤ـ جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الدول العربية.

٥ـ الحد من الطلب المحلي من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية والتي تتأثر بها التجارتان الداخلية والخارجية ولكن إذا ما اتجهت سياسات التثبيت إلى تغيير حجم الطلب الداخلي فقط فإن ذلك سيؤدي إلى خفض معدلات التوظف الكامل في عناصر الإنتاج (الأرض والعمل ورأس المال)، مما يتسبب في انكماش القطاعات التي تنتج للسوق المحلي. وإذا اتسعت سياسة التثبيت لتشمل بالإضافة إلى خفض قيمة العملة الوطنية، رفع التعرفة الجمركية على السلع المستوردة وتشجيع الصادرات عند ذلك فان الأرباح سترتفع في قطاع الصادرات. كما ستزداد الارباح أيضا في صناعة احلال الواردات على المدى القصير... وستترافق باتجاهات تضخمية وتقلبات في أسعار السلع والخدمات وذلك نتيجة لخفض قيمة العملة المحلية التي تجد انعكاساً لها على أسعار السلع التي تدخل في حقل التجارتين الداخلية والخارجية.

وهكذا إذا ما نجحت سياسة التثبيت في تخفيض قيمة العملة المحلية وفي الحد من الطلب المحلي على السلع والخدمات الاجنبية عندها سرعان ما ينعكس ذلك ايجابياً في تحويل الطلب من السلع المستوردة إلى السلع الوطنية، مما يسهم في انعاش الاقتصاد الوطني من جهة وفي امتصاص جزء من البطالة من جهة أخرى.

ثانياً: قاطرة سياسة التكيف الهيكلي:

تهتم سياسة التكيف الهيكلي باعادة توطين الموارد الاقتصادية والبشرية وفقاً لاعتبارات الجدوى الاقتصادية وذلك من خلال الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والطاقات البشرية المتاحة بالاضافة إلى خلق وتحريك موارد جديدة، الأمر الذي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة التي تغذي نفسها بنفسها. ومن أكثر المؤسسات المالية الدولية اهتماماً بسياسة التكيف واعادة الهيكلة التي تُركز على جانب العرض على المدى الطويل هو «**البنك الدولي**» وسياسة التكيف الهيكلي تستهدف ما يلي:

١ـ تحرير أسعار السلع والخدمات بالانتقال من سياسة التسعير الاجتماعي إلى سياسة التسعير الاقتصادي. من خلال الغاء سياسة الدعم الحكومي للسلع الأساسية كالخبز والرز والسكر والشاي والزيت، والتخلي عن سياسة التوريد الاجباري للسلع الأساسية إلى الدولة كالحبوب والقطن مثلاً.

٢ـ تحرير الاستثمارات والغاء القيود الطاردة للمستثمرين.

٣ـ تحرير التجارة الخارجية بالغاء القيود غير السعرية على الواردات

٤ـ تقليص قائمة الحظر المطلق على بعض الواردات.

٥ـ خصخصة القطاع العام بيعاً أو تأجيرا أو مشاركة.

ثالثاً: قاطرة السياسات الاجتماعية:

تترتب على مشاريع برامج الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي، تكاليف اجتماعية تؤثر على المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود وبعض الفئات الأخرى الميسورة على المدى القصير، ومن بين أهم هذه الآثار السلبية:

١ــ يستهدف الإصلاح الاقتصادي تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي على السلع والخدمات فيحصل بعض الانكماش الاقتصادي، مما يتسبب في انخفاض معدلات التشغيل، وتفشي البطالة بالإضافة إلى حصول تراجع في معدلات الاستهلاك، تتأثر بها جميع فئات المجتمع وبدرجات متفاوتة. وبالطبع المتضرر الأكبر هم الفقراء، في حين الأغنياء أكثر قدرة على امتصاص صدمات الانكماش أو الركود التضخمي من خلال ما هو متوافر لديهم من مدخرات.

٢ــ يتطلب الإصلاح الاقتصادي إعادة تخصيص الموارد من خلال تحرير أسعار السلع والخدمات وفقا لنظرية النفقات النسبية، وعندها يفقد المستثمرون والمنتجون بعض المنافع التي كانوا يجنونها من وراء سياسة الدعم والحماية التي كانت توفرها لهم الدولة قبل تطبيق برامج الإصلاح، كذلك تتأثر مستويات الدخل والثروة لبعض فئات المستثمرين ورجال الأعمال، وبالمقابل يتحسن وضع بعض الفئات الأخرى وتزداد منافعهم جراء تشجيع الدولة لبعض القطاعات التي ترغب في تنشيطها خدمة لأهداف التنمية.

٣ــ تتأثر بعض القطاعات الاقتصادية من عملية إعادة تخصيص الموارد فتتحمل تكاليف اضافية تُخفض من أرباحها، ومن حيث المبدأ قد يتجه الإصلاح الاقتصادي إما إلى **تبني سياسات انكماشية** وإما إلى تبني سياسة تخفيض سعر الصرف فإذا ما تبنت الدولة السياسات الانكماشية فهذا يتطلب

خفض الانفاق الحكومي من جهة ورفع معدلات الضرائب من جهة ثانية وغالباً ما تنجح هذه السياسة في تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار.

ولكن إذا ما أخفقت السياسة الانكماشية في تحريك الأسعار وبقيت جامدة عندها لابد من الاتجاه إلى الخيار الثاني والمتمثل بتخفيض سعر الصرف بهدف تشجيع الصادرات ورفع اسعار السلع المستوردة وحتى يتحقق ذلك قد يتطلب الأمر اعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية والاستمرار في اعانة ذوي الدخل المحدود من خلال تبني برامج تعويضية في مجال الاستهلاك والتشغيل.

وهكذا غالباً ما يترتب على الاصلاحات الاقتصادية أثاراً اجتماعية بالغة الخطورة على المدى القصير. وإذا لم يأخذها صانع القرار الاقتصادي في الحسبان قد تتعثر برامج الاصلاحات، وقد تتوقف في منتصف الطريق.

والحل لاشكالية التعارض بين اعتبارات النمو الاقتصادي وتحسين الكفاءة الاقتصادية من ناحية واعتبارات العدالة الاجتماعية من ناحية أخرى يتمثل باعطاء الفرصة الكافية للاصلاحات حتى تنحسر الآثار الانكماشية لصالح الآثار التوسعية، وفي اقناع الجماهير بضرورة التضحية، حتى تخرج الأقطار العربية من أزماتها الاقتصادية بالاضافة إلى احداث صندوق اجتماعي تخصص موارده من أجل:

- خلق فرص جديدة للعمل.
- معالجة مشكلة البطالة الاحتكاكية الناجمة عن اعادة تأهيل القطاع العام.
- تحسين الأجور في صورة علاوة لجميع العاملين في الدولة.
- منح تعويضات مجزية للعمال الذين يتم الاستغناء عنهم ويفقدون عملهم.
- اعادة تأهيل العاملين وتدريبهم وفقاً لمتطلبات سوق العمل.

ـ تشجيع الشباب على اقامة المشاريع الصغيرة من خلال منحهم قروضاً ميسرة.

لقد راح بعض المختصين والمهتمين بالاصلاح الاقتصادي يبررون الآثار السلبية المترتبة عليه أمثال «**كالدور**» الذي وجد بأن الاصلاح الاقتصادي يبقى مقبولاً حتى إذا أدى إلى تحسين مستوى بعض الأفراد عما ما كان عليه سابقاً، على حساب البعض الآخر، طالما أن الكاسبين قادرون على تعويض الخاسرين، وقد شكك «**هيكس**» بذلك واستبعد امكانية رشوة الخاسرين للكاسبين من أجل أن يحافظوا على الوضع الأول لتوزيع الموارد الاقتصادية. ولكن من الصعوبة بمكان تطبيق معايير عملية دقيقة تحدد بمقتضاها الفئات الكاسبة والفئات الخاسرة من جراء تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي نظراً للتداخل والتشابك بين الأدوار التي يلعبها كل فرد في المجتمع.

الآثار السلبية لمشاريع برامج الاصلاح الاقتصادي:

تترتب على برامج الاصلاح الاقتصادي في الوطن العربي بعض الآثار السلبية على المدى القصير ومنها:

ـ ارتفاع معدلات البطالة الظاهرة لاسيما في أوساط الخريجين الجدد.

ـ اعادة توزيع الدخل القومي في غير صالح ذوي الدخل المحدود.

ـ ارتفاع تكلفة المعيشة في غير صالح ذوي الدخل المحدود، نتيجة لتقييد الدعم الحكومي للسلع التموينية الرئيسة وتخفيض الانفاق الحكومي على الصحة والتربية والتعليم.

ـ تراجع رفاهية المستهلك ونوعية الحياة جراء تخفيض الانفاق العام على النقل والصحة والتربية والتعليم حيث تؤدي عملية الانتقال من التسعير الاجتماعي إلى التسعير الاقتصادي إلى تراجع الطلب على الخدمات الأساسية الأمر الذي يتسبب في تفشي الأمراض وانتشار الأمية الثقافية في أوساط الفئات الفقيرة.

والسؤال الذي يطرح نفسه إذا لم تقدم الدولة على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، هل سيقل عدد الفقراء ويتحسن مستواهم المعيشي، أم أن الوضع سيزداد سوءاً لو لم تقدم الدولة على ذلك؟ وهل هناك من سياسة اقتصادية تقوى على المواءمة بين متطلبات التنمية وبين عدم الاضرار بالاستحقاقات الاجتماعية على المدى القصير؟ وإذا كانت الإصلاحات الاقتصادية تفترض التضحية من جانب المجتمع فلماذا لا تكون التضحية على قدر المنفعة بمعنى لماذا لا يتحمل الأغنياء قبل الفقراء، والمسؤولون قبل المواطنين أوزار الإصلاحات الاقتصادية.

والسؤال الذي يبقى مفتوحا ربما دون اجابة شافية، ما هي نوعية التنظيم الاجتماعى الذي ستنبثق عنه برامج الإصلاح الاقتصادي، هل ستبقي على تعددية الطبقات الاجتماعية، بحيث تكون الوفرة من نصيب الأغنياء والندرة من نصيب الفقراء، أم ستسفر الإصلاحات فى المحصلة إلى بناء مجتمع لا طبقي «مجتمع الطبقة الواحدة» الذي ينعم أفراده بتكافؤ الفرص وبعدالة توزيع الدخل والثروة.

المنعكسات الايجابية لمشاريع برامج الإصلاح الاقتصادي:

في الوقت الذي تبدأ فيه المؤثرات السلبية للإصلاح الاقتصادي بالانحسار على المدى القصير سرعان ما تعم ايجابيات الإصلاحات الاقتصادية على المدى الطويل والتي تتصدرها:

- تراجع العجوزات في موازين المدفوعات والتجارة الخارجية والموازنة العامة للدولة.
- تخفيض سقف المديونية الخارجية.
- السيطرة على معدلات التضخم وتوفير مقومات أسعار صرف العملات الأجنبية.

ـ تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وارتفاع الاحتياطي من النقد الأجنبي.

ـ ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بما في ذلك الدخل القومي.

ـ تحسّن المستوى المعيشي للمواطنين.

وحتى تؤتي الإصلاحات الاقتصادية ثمارها وتحقق النتائج المرغوبة والمطلوبة، يفترض توفير مستلزمات إنجاحها، وأن تعطى الإصلاحات فرصتها الكافية، بعيداً عن المماطلة والتسويف. وفرص نجاح الإصلاحات الاقتصادية في الأقطار العربية مرهونة بعدة عوامل من بينها:

١ـ كفاءة الأداء الحكومي وفاعلية الجهاز الاداري للدولة.

٢ـ المشاركة الجماهيرية في صنع القرارات الاقتصادية، وبقدر ما تتسع دائرة المشاركة الشعبية في صياغة اهداف الإصلاح الاقتصادي، بقدر ما يسهم ذلك في ابتكار صيغ فعالة في تنفيذها.

٣ـ كسر الركود الاقتصادي من أقوى أو أضعف حلقاته من خلال تطبيق إجراءات اقتصادية فعالة بما في ذلك استخدام سياسة العجز المقصود كوسيلة لانعاش الحياة الاقتصادية.

٤ـ المزاوجة بين مقتضيات الإصلاح الاقتصادي وبين استحقاقات الاستقرار الاجتماعي، على غرار التجربة الصينية التي حققت إصلاحاتها الاقتصادية على قاعدة التمسك بالثابت من المبادئ وتعاملت بمرونة وواقعية مع متطلبات العصر من خلال تحديث آليات اقتصاد السوق الاشتراكي.

والسؤال الذي يطرح نفسه ما السبيل إلى لجم الفساد؟ وما علاقة الفساد بمفهوم الحق والواجب؟ وما هي الآثار الأخلاقية التي تترتب على ممارسة الفساد؟

علاقة الارتباط بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي:

هناك علاقة ارتباط وسببية بين ما هو اقتصادي وبين ما هو سياسي فكلاهما يعطي زخماً للآخر، وقصر الإصلاحات على جانب دون الآخر هو نصف الحقيقة، وحتى تكتمل الحقيقة يفترض رفد الإصلاحات الاقتصادية بإصلاحات سياسية غير مسبوقة.

١ــ بناء دولة المؤسسات وترسيخ سيادة القانون.

٢ــ الفصل بين السلطات الثلاث «التشريعية والتنفيذية والقضائية» وتحقيق التوازنات المرغوبة بينها.

٣ــ تشجيع قيام مؤسسات المجتمع المدني في الحياة الاقتصادية والسياسية للأقطار العربية.

٤ــ اصدار قوانين ناظمة لعمل ونشاط الأحزاب الوطنية والقومية، ومانعة لظهور أحزاب العدمية القومية، من شعوبية وطائفية ومذهبية واثنية.

٥ــ حفز السلطة الرابعة «الصحافة» على أداء دورها في رصد ومراقبة مواطن الخلل.

٦ــ احترام حقوق الإنسان وتوفير الحريات الديمقراطية.

٥ــ تحميل اعباء الإصلاح الاقتصادي والسياسي للاغنياء قبل الفقراء وللأقوياء قبل الضعفاء وللمسؤولين قبل المواطنين.

٦ــ تعزيز دور الرقابة الوقائية والرقابة اللاحقة على أداء مؤسسات الدولة في الوطن العربي لاجتثاث الفساد من جذوره.

وهكذا من سياق ما ورد يتضح لنا بأن الإصلاحات الاقتصادية تبقى مبتورة وقاصرة إن لم تستكمل بإصلاحات سياسية تركن إلى الثوابت الوطنية والقومية، وإن لم تترافق باجتثاث الفساد، ليبقى محصورا في حقل الارتكابات الفردية المحدودة التي لا تستعصي على الحل.

التحديات التي تعترض مسار الإصلاح الاقتصادي

تصطدم عملية الإصلاح الاقتصادي والسياسي بصعوبات وتحديات كثيرة تعترض مسار الإصلاحات الاقتصادية إما من صنع محلي أو من صنع خارجي أو بفعل عوامل الطبيعة القاسية. وقد يسهم تشخيص عناصر الضعف وعناصر القوة في الاقتصاد العربي في عدم الوقوع في فخ الإصلاح بطريقة الصدمة وسنعمد إلى تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تعترض مسار الإصلاحات الاقتصادية والسياسية ومن بينها:

أولاً: تحدي جماعات المصالح المكتسبة:

تتحقق الإصلاحات الاقتصادية في الوطن العربي إما «**بضغط من الأعلى**» ممثلاً بالإرادة السياسية و«**بضغط من الأسفل**» ممثلاً برغبة الجماهير الواسعة في احداث إصلاحات غير مسبوقة تستجيب لتطلعاتهم وطموحاتهم في تحسين مستواهم المعيشي. ولكن «**جماعات المصالح المكتسبة**» من سماسرة ووسطاء ومهربين وجامعي أموال وبعض المسؤولين المنتفعين والانتهازيين يقاومون حركة الإصلاح، ويقفوا حائلاً دون تقاطع إرادة «**الضغط من الأعلى**» في الإصلاح، برغبة «**الضغط من الأسفل**» في نقطة التوازن.

وترى «**جماعات المصالح المكتسبة**» في الفوضى والتسيب والبيروقراطية والرشوة والفساد، المرتع الخصب الذي يوفر لهم مكتسباتهم غير المشروعة، ولهذا لا يدخرون جهدا ولا يعدمون وسيلة إلا ويستخدمونها لوضع العصي في عجلة الإصلاحات التي تستجيب لطموحات المواطنين، وفي مسعاهم هذا يلتقون مع بعض العناصر المتطرفة من اوساط ما يسمى بالمجتمع المدني، لاسيما الحاقدين منهم الذين يستعجلون قطف ثمار الإصلاحات قبل أوانها، واضعين العربة أمام الحصان، متجاهلين عن عمد بأن الإصلاحات الجذرية تتطلب المزيد من الوقت والجهد الكافيين، لأن الإصلاح المتسرع «بطريقة

الصدمة» مُدمر، وبالمقابل التباطؤ الشديد في إنجاز الإصلاحات قاتل ومكلف من الناحيتين الاقتصادية والسياسية.

ثانيا: تحدي التعامل مع المؤسسات المالية الدولية:

في الوقت الذي تحررت فيه الدول العربية من بعض الضغوطات التي تفرزها التبعية للدول الأجنبية من ضعوط المديونية الخارجية، فانها بقيت على علاقة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تحاورهما، وتتفاوض معهما إما على قاعدة عدم الانتقاص أو المساس بالقرار الوطني المستقل، وإما التفريط بكل ما يمس السيادة الوطنية. ويشكك بعض المختصين والمهتمين في جدوى التفاوض والتعامل مع **الصندوق والبنك الدوليين**، بوصفهما موضع ريبة وشك وما تعطيه هاتين المؤسستين بيد تأخذه باليد الأخرى في صورة املاءات سياسية، وشروط اقتصاد مجحفة تمس السيادة الوطنية.

ومما لاشك فيه بأن المؤسسات المالية الدولية بحكم هيمنة **الولايات المتحدة** عليها، فإن التعامل معها ينطوي على بعض المخاطر والتي تتضمنها وصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المتصلة بالإصلاحات الاقتصادية، سواء من حيث ترتيب أولويات التنمية، أم من حيث استيراد تكنولوجيا الاستهلاك بدلاً من تكنولوجيا الإنتاج، أم من حيث احتواء الاقتصاد الوطني في إطار منظومة الاقتصاد الرأسمالي المعولم.

إن الوصفات مسبقة الصنع المعدة بعناية من المؤسسات المالية الدولية، إنما تركن على قاعدة وحدة الأضداد، ففيها من الشيء المفيد الشيء الكثير، وفيها من الضار الشيء الكثير، وما علينا إلا أن ننتقي منها ما يسهم في إصلاح الاقتصاد العربي ويحصنه من التبعية للدول الأجنبية، لاسيما وأن بعض الدول العربية غير مدينة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وسددت جميع التزاماتها تجاه هاتين المؤسستين، الأمر الذي يكسبها قدرة على التفاوض معهما على قاعدة الندية والتكافؤ. وما توفره هاتان المؤسستين من موارد مالية يمكن

تسخيرها في تمويل بعض المشاريع التنموية التي تُسهم في زيادة مستوى التشغيل والتوظف الكامل لعناصر الانتاج، وبما يخلص الاقتصاد العربي من أزماته الخانقة بأقل الخسائر.

ثالثاً: تحدي تخلف التشريع الضريبي:

أدخل النظام الضريبي بعض الدول العربية في دورة اقتصادية، يتعذر الخروج منها بالنوايا الطيبة، إذ لابد من اصلاح التشريع الضريبي سواء من حيث معالجة مشكلة تحقق الضريبة، أم من حيث جبايتها ناهيك عن مشكلتي التهرب الضريبي والازدواج الضريبي.

والسياسة الضريبية بوصفها أداة مالية مرنة، تستعين وتستنجد بها الدولة لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني لا تستخدمها الجهات المالية على هذا النحو، كونها تتميز بالثبات والاستقرار إلى درجة أن الجهات المعنية لا تعمد إلى تخفيف العبء الضريبي على المكلفين في مرحلة الركود الاقتصادي وبالمقابل لا تلجأ إلى زيادة الضرائب في مرحلة الازدهار الاقتصادي، بل ولا تسعى إلى زيادة الانفاق العام في مرحلة الانكماش الاقتصادي، ولا تفكر في ضغط الانفاق العام في مرحلة التوسع الاقتصادي، وهذا ما يتعارض مع أبسط قواعد المالية العامة التي تقضي بتخفيض الضرائب وزيادة الانفاق العام في طور الركود الاقتصادي، والعكس بالعكس في مرحلة الازدهار الاقتصادي.

رابعاً: تحدي تخلف الشبكة المصرفية:

شكل النظام المصرفي الحكومي في صورته القائمة في العديد من الأقطار العربية عقبة كأداء في طريق الاصلاح الاقتصادي، لاسيما ما يتصل منه بتثبيت سعري الصرف والفائدة، واسلوب التعامل البيروقراطي مع الزبائن ولكن احداث المصارف الخاصة وأسواق الأوراق المالية وبعد تحرير أسعار الصرف

للعملات الوطنية، الذي كان يفترض أن يتوافق بتحرير سعر الفائدة، فان من المتوقع أن تنطلق المصارف العربية في أداء المهام المناطة بها، وأداء دورها في جذب الاستثمارات وحتى لا تتحول المصارف الخاصة إلى شركات صرافة أو دكاكين لتبديل العملة على غرار ما حصل في بعض الدول العربية، فان الضرورة تقضي بأن تتشدد الدولة بالشروط الناظمة لعمل هذه المصارف وبما يحول دون نزيف الكوادر المؤهلة من القطاع المصرفي الحكومي إلى القطاع المصرفي الخاص.

خامساً: تحدي الرؤى التكنوقراطية:

يحصر بعض ذوي الاختصاص الاصلاحات الاقتصادية في زاوية ضيقة، من قبيل معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، وزيادة معدلات النمو، دون أن يأخذوا في الحسبان البعد الاجتماعي للاصلاح الاقتصادي ومنعكساته على المستوى المعيشي للسكان، وهذا يعني أنهم يجردون الاصلاحات من بعدها الاجتماعي، ويركزون فقط على البعد التقني. فالناس يهتمون برفع معدلات النمو الاقتصادي فقط إذا ما اقترنت بالتوزيع العادل للدخل القومي. وبعض الرؤى التكنوقراطية لا تميز بين ما هو ممكن فنيا وبين ما هو ممكن اجتماعياً، ومثل هذا الأمر قد يتسبب في هدر الموارد الاقتصادية التي توظف في مشاريع عديمة الجدوى، والتي يمكن استثمارها في منشآت تحقق نفعا للمجتمع، وتسهم في عملية الحراك الاجتماعي. وغالبا ما تركز بيوتات الخبرة الأجنبية على تطوير مشاريع البنية التحتية، وتنصح الدولة أن تتوجه نحو اصلاح الشبكة المصرفية، والنقدية والتجارة الخارجية. وإذا كانت المشاريع تفتقر إلى الجدوى الاقتصادية سينعكس ذلك سلباً على معدلات النمو، فيرتفع التضخم وتزداد البطالة، والمديونية الخارجية، دون أن يقابل ذلك تراكم مماثل بالقدرة على الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة عليه. أي ستكون النتيجة بعض

النجاحات على مستوى الاقتصاد الجزئي ومزيداً من الاخفاقات على مستوى الاقتصاد الكلي.

والسؤال الذي يطرح نفسه ما هو الممكن فنيا؟ وعلى عجل نقول بأن الممكن فنيا هو اقامة مشاريع إنتاجية وخدمية بأقل تكلفة ممكنة، وتحق أكبر نفع للمجتمع في حال أخذ الاستحقاقات الاجتماعية في الحسبان، كالصحة والتربية والتعليم. وأن الممكن فنياً يفترض أن يتواءم مع الممكن اقتصاديا لاسيما عندما يُحسن صانع القرار الاقتصادي المفاضلة بين المشاريع الاقتصادية المطروحة وفقاً لأولويات التنمية. ومسألة الخيار هنا يقررها العائد الاقتصادي الذي تجنيه البلاد من وراء هذه المشاريع.

لقد نجحت بعض الدول العربية في جذب بعض الخبرات المهاجرة من الكوادر الوطنية والعربية للاستفادة من خبراتهم المتراكمة في صياغة برامج للإصلاح الاقتصادي فراحت تدلي بدلوها وتسدي نصائحها لصانعي القرار الاقتصادي، ولكن بعض هذه الكوادر جاءت وهي تحمل في جعبتها وصفتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لاسيما ما يتعلق منها بإلغاء الدعم الحكومي للسلع التموينية الرئيسة، بالإضافة إلى تخفيض الانفاق العام على التربية والتعليم والصحة، وخصخصة مؤسسات القطاع العام ومثل هذه الوصفة يتسبب تطبيقها في ضرب المكتسبات الجماهيرية.

ومما لا شك فيه بأن الاستفادة من الكفاءات الوطنية في الخارج محط تقدير وترحيب، وبشكل رافد للكوادر المحلية دون استبدالها أو الحلول محلها، لا سيما وأن الكوادر المحلية هي الأخرى مؤهلة وموضع ثقة من جانب المجتمع. وإذا ما تكاتفت وتظافرت الجهود المحلية مع الخبرات الوطنية المهاجرة فإن بالامكان مواجهة التحديات الاقتصادية وحلها بأقل تكلفة مادية وبشرية ممكنة، لا سيما إذا ما استوعبت هذه الكوادر **ثقافة الإصلاح** وآمنت بها، وتمسكت بإرادة التغيير كوسيلة لانعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي.

وعلى التوازي بعض ذوي الاختصاص يهتمون بالجوانب الكمية والفنية للاصلاحات الاقتصادية من قبيل تحرير سعر الصرف وتحرير سعر الفائدة، ومعالجة الخلل في ميزان التجارة الخارجية وفي ميزان المدفوعات وفي الموازنة العامة للدولة، وتطوير منظومة الحوافز والأجور الأمر الذي يحول دون أن تحقق الاصلاحات الاقتصادية بعدها الاجتماعي. ومهما كانت سياسات الاصلاح معدة ومدروسة بعناية لن تحظى بموافقة جميع المختصين والمهتمين بالشأن العام. وبغض النظر عن صحة هذه الرؤى أو عدمها، راحت بعض الدول العربية تحقق الاصلاحات الاقتصادية بطريقة انتقائية، تركن إلى القواعد التالية:

- **تحقيق الاصلاحات الاقتصادية والسياسية على قاعدة التواصل مع الماضي وما حققه من انجازات يُعتد بها والانفتاح على الحاضر والمستقبل من خلال المزاوجة بين مزايا اقتصاد والسوق ومزايا الاقتصاد والمخطط.**
- **استشارة المؤسسات المالية الدولية وبيوتات الخبرة الأجنبية، وأخذ ما يتلاءم منها مع الخصوصية المحلية ومما يخدم المصلحة الوطنية والقومية العليا.**
- **التمسك بصيغة التعددية الاقتصادية والسياسية كاطار لاشراك فعاليات الاقتصاد الوطني كافة (عام ــ خاص ــ مشترك) في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.**

الشروط الحاكمة لانجاح برنامج الاصلاح الاقتصادي

من المتوقع لبرامج الاصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية أن تُحقق نتائج غير مسبوقة تتصل برفع معدلات النمو وامتصاص البطالة واستقرار سعري الصرف والفائدة بالاضافة إلى تحقيق فائض في موازين المدفوعات والتجارة الخارجية ناهيك عن زيادة الناتج القومي وتحسين المستوى المعيشي

للمواطنين، فأنصار الإصلاحات الاقتصادية في الوطن العربي وهم كثر، يرون بأن سياستي التثبت والتكيف الهيكلي، ستسهمان في تحسين الأداء الاقتصادي من خلال التوظف الكامل لعناصر الإنتاج **(الأرض والعمل ورأس المال)** وإن كانوا لا يتجاهلون الآثار السلبية التي ستترتب على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي على المدى القصير والتي سرعان ما تنحسر لتعم الآثار الايجابية على المدى البعيد. وبالمقابل فان منتقدي الإصلاحات الاقتصادية يشككون في جدوى برامج الإصلاح لأنها ــ برأيهم ــ ستفضي إلى عدم استقرار الأسعار وإلى تراجع الاستثمار وبالتالي الإنتاج، فتحصل موجات تضخمية تتسبب في ارتفاع الاسعار التي سيتأثر بها سلباً ذوي الدخل المحدود، والتي ستحصل حكما على المدى القصير، ولكن سرعان ما تتلاشى وتنتهي على المدى البعيد، عندما تبدأ الدول العربية تحصد ثمار برامج الإصلاح.

لقد أكدت تصريحات بعض المسؤولين والخبراء الاقتصاديين العرب بأن برامج الإصلاح، على ما اعتراها من سلبيات، يفترض بها أن تحقق نجاحات مأهولة لا سيما في مجالات السيطرة على معدلات التضخم ورفع معدلات النمو ومكافحة البطالة، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

ويهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية وتوفير مستلزمات التنمية المستدامة يقف صانع القرار الاقتصادي في الدول العربية أمام **خيارين اثنين إما إبطاء عملية التنمية لمواجهة التراكمات التي تمخضت عنها السياسات التمويلية وإما البحث عن مصادر تمويل بديلة كالاستثمار المباشر مثلا**، وهذا ما يفسر مسعى المؤسسات المعنية بالاستثمار لجذب المزيد من رؤوس الأموال العربية والأجنبية لإقامة مشاريع استثمارية تدفع بعجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام.

لقد غلّبت سياسات التثبت والتكيف الهيكلي اعتبارات السياسات النقدية والمالية **(أي خيار المدى القصير)** على اعتبارات مواجهة الاختلالات الهيكلية الكامنة وراءها **(أي خيار المدى البعيد)** وربما أدى النجاح الجزئي للخيار الأول

في بعض الدول العربية إلى تشجيع الآخرين إلى المغالاة في تطبيق السياسات التمويلية لمواجهة استحقاقات الانفاق الجاري، بغية كسب رضا السواد الأعظم من المجتمع بغض النظر عما ينتظر الأجيال القادمة من مضير جراء تطبيق مثل هذه السياسة.

إن سياستي التثبت والتكيّف الهيكلي غالباً ما تطرح كرزمة متكاملة، وليس كعناصر فرعية للسياسات قابلة للاختيار فيما بينها، وأن القبول بها يعني التسليم المسبق بما يحتمل أن يترتب عليها من نتائج، وهذه السياسات غالباً ما تعتمد على أدوات التحليل النيوكلاسيكي الذي يُركز على التأثير في المتغيرات النقدية، ويُعلق أهمية قصوى على العرض الكلي كوسيلة لتحقيق التوازنات المرغوبة والمطلوبة في الاقتصاد الوطني، وإذا ما سلمنا بمنطق التحليل النيوكلاسيكي فإن ذلك يفترض بالضرورة اطلاق يد آليات السوق لتفعل فعلها من خلال جهاز الثمن، والتي من شأنها أن تُصحح الاختلالات على المدى القصير وتمهد الطريق للتنمية المستدامة على المدى البعيد.

والتحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي يفاضل في مرحلة الركود التضخمي بين مكافحة التضخم وبين مكافحة البطالة، ويغلب الخيار الأول على الخيار الثاني، أي أن الدول المتقدمة تحشد امكاناتها لسيطرة على التضخم ومكافحته قبل التفكير في معالجة مشكلة البطالة، بيد أن الوضع في الدول العربية يختلف تماماً كونها لا تمتلك جهاز انتاجي مرن، فهي تعاني من البطالة الراكدة، والراجعة أصلاً إلى تخلف جهاز ها الانتاجي، مما يملي عليها أن ترجح الخيار الثاني على الخيار الأول، أي تُركز جهدها على معالجة مشكلة البطالة لتفادي الاضطرابات الاجتماعية، ولتجاوز هذه المعضلة يفترض بالدول العربية أن تُفاضل بين التنمية والتضخم، وبالتأكيد خيار التنمية هو الذي سيمكنها من خلق فرص جديدة للعمل من جهة وفي زيادة القدرة الانتاجية للبلاد من جهة أخرى. وبطبيعة الحال تتوقف عملية المفاضلة بين الخيارات والسياسات على مدى قدرة

الاقتصاد الوطني على تحمّل الزيادة في مستويات الأسعار من ناحية وعلى قدرة صانع القرار الاقتصادي في السيطرة عليها ضمن الحدود المسموح بها، وذلك من خلال استخدام الروافع المالية. ومشاريع الإصلاحات الاقتصادية التي نحسن بصدد مناقشتها يفترض أن تنطلق من خلفية نظرية معنية وتستخدم آليات محددة حتى تحقق النتائج المعلقة عليها، بما في ذلك قضيتي جلب التكنولوجيا وتوطينها وجذب لاستثمارات وتوظيفها في خدمة التنمية، وكلا القضيتين مرتبطتان ببعضهما بعضاً كما حصل في دول النمور الآسيوية وفي بعض بلدان امريكا اللاتينية.

الإصلاح في مجال الرعاية الاجتماعية

«**الخبز والحرية والكرامة**» يلخص الاشكالية الكبرى في الاقتصاد والسياسة في الوطن العربي. إن محاولات ترسيخ الرعاية الاجتماعية في الوطن العربي قد تعد استجابة لتلك المعادلة إلا أن حقيقة الأمر مختلفة. فالدولة، وخاصة الدولة القطرية، أخفقت حتى الآن في تأمين الحد الأدنى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أخفقت في تحقيق الحد الأدنى من الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك ايجاد البيئة الموائية لخلق فرص العمل، إلى تأمين الخدمات الصحية، إلى الحريات، إلى تمكين المرأة، إلى محو الأميّة، وإلى كل ما يطمح إليه المواطن العربي من حياة كريمة. قد يكون الحكم جارحاً بحق بعض الدول العربية التي تعتبر قد أنجزت قدراً كبيراً من الرفاهية لمواطنيها عبر توزيع قسط من الريع المتدفق لديها من الخارج وخاصة من النفط، علماً أن الوزن السكاني لتلك الدول لا يشكل ثقلاً في الميزان السكاني العربي وبالتالي يقلّل من نتائجه، في واقع دولة الرعاية أو الرفاهية. إن التفكيك المرتقب من وراء «**مشروع الشرق الأوسط الكبير**» سيقضي حتماً على كل ما تمّ إنجازه من تقدّم أو تطوّر وإن كان دون مستوى الطموحات. ففي سياق هذه التطوّرات وتماشياً مع التوجهات العالمية في موضوع قضايا دولة الرعاية أو الرفاهية سيتم

تفكيك ما تبقى من انجازات اقتصادية واجتماعية حققتها حقبة المد القومي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي وأن التفكيك المرسوم على قاعدة كيانات هشة وفئوية سيكون أكثر سهولة فيما لو استمرت الدولة القطرية بكل سلبياتها.

وها هي اليوم حكومات الدول الليبرالية الجديدة تسعى لتفكيك أسس «دولة الرفاهية أو الرعاية»[1] التي نشأت ابان الكساد الكبير الذي عم **الولايات المتحدة** ومعظم دول أوروبا في الثلاثينات من القرن الماضي. فإذا كانت الضرورة أملت تدخل الدول في الشأن الاقتصادي والاجتماعي للحد من الخلل في البنى الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تداعيات اقتصاد السوق بما فيها الدورة الاقتصادية والكساد، فإن الفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد المسيطر على النخب الأمريكية والأوروبية، يريد تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي واعطاء الأولوية للقطاع الخاص في المجالات كافة، وحتى إلى حد كبير في المجال العسكري والأمني[2]. والجدل السياسي الدائر في **الولايات المتحدة** حول «**اصلاح الضمان الاجتماعي**» من قبل الادارة الحالية هو خير دليل على التوجهات العقائدية السائدة عند النخب الحاكمة. كما أن الاجراءات التي اتخذتها بعض الولايات في **الولايات المتحدة** لتخفيض الخدمات الصحية تحت ذريعة التقشف في الانفاق تؤكد تلك الذهنية المتنامية عند النخب

---

(١) أفضل مصطلح «دولة الرعاية» على مفهوم «دولة الرفاهية» لأن المصطلح الأخير له مدلولات قد لا تتوفر في المجتمعات العربية. فالمستوى الاقتصادي في هذه المجتمعات ما زال دون المستوى مقارنة بواقع الدولة الصناعية أو المتقدمة و«الرفاهية» ما زالت بعيدة المنال في المجتمعات العربية. لذلك أعتقد أن «رعاية» شؤون الأفراد وتحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية التي ما زالت تفتقر إليها المجتمعات العربية هو أدق وأصح من «الرفاهية» المفقودة. ولكن إذا وجد اجماع بين الخبراء المترجمين على اعتماد مصطلح «الرفاهية» فليكن!.

(٢) زياد حافظ، المشهد الاقتصادي الأميركي وتداعياته على السياسة الخارجية الأميركية، **المستقبل العربي**، عدد ٣٠٦، آب ٢٠٠٤، ص ٨٠-٩٠.

الحاكمة[1]. وبما أن هذه الدول الليبرالية تسيطر على المؤسسات المالية الدولية التي تعنى بالقضايا التنموية، فقد استطاعت تلك الدول فرض سياساتها، أي سياسات ضغط النفقات على الخدمات الاجتماعية أو خصخصتها، وهي بدورها تحاول فرضها على الدول التي تلجأ إليها للمساعدة في تجاوز الأزمات الهيكلية المزمنة. وبالتالي يصبح السؤال المطروح: **ما هو مصير دولة الرفاهية أو الرعاية في الدول العربية؟**.

قبل الاجابة على السؤال لابد من توضيح ما هو مفهوم دولة الرفاهية أو الرعاية؟ فهي تهدف إلى **توفير الحد الأدنى من الخدمات الصحية والتربوية وشبكة الحماية الاجتماعية ومنها الضمان الاجتماعي وتلتزم بسياسات من شأنها التخفيف من الفوارق الاجتماعية**[2]. وانطلاقاً من هذا المفهوم فإن وظيفة الرعاية انحسرت في الوطن العربي إلى تأمين الحد الأدنى من الخدمات العامة، وإن كانت في حدودها الدنيا دون المساس بأمن النظام ومصالح النخب النافذة، ذلك أن توزيع الريع قد يعفي في نظر النخب الحاكمة في دول الريع من أي مسؤولية ومحاسبة لأن ما يتم توزيعه هو من مبادرة الحاكم وليس كنتيجة لعقد اجتماعي.

لقد أشار «**التقرير الأول عن التنمية الانسانية**» في الدول العربية الصادر عن **برنامج التنمية للأمم المتحدة** أن مجمل الاقتصاديات العربية هي اقتصاديات ريع بمقدار ما تتأثر بتقلبات أسعار النفط وليست اقتصاديات انتاج[3].

---

(1) نفس المصدر السابق، ص ٦٤. راجع أيضاً صحيفة نيويورك تايمز في افتتاحية بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣١ بعنوان: The Budget of Being Poor.

(2) عبد الرزاق فارس الفارس، العولمة ودولة الرعاية في أقطار مجلس التعاون، تحرير سمير أمين وآخرون، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص ١١٧.

(3) برنامج التنمية للأمم المتحدة، تقرير التنمية الانسانية العربية، ٢٠٠٢، بالانكليزية، نيويورك، الأمم المتحدة ٢٠٠٣، ص ٨٦.

أما الدول التي لا يشكل النفط المصدر الرئيس للريع فيها، فهناك مصادر أخرى للريع تأتي إما من موقعها الاستراتيجي أو من المساعدات الخارجية أو من السياحة أو من تحويلات المغتربين «**فالريع أساس الثروة والثروة والسلطة توأمان**». والنظم السياسية المعمول بها منذ أكثر من خمسة عقود، ألا وهو النظام الفئوي بأشكاله كافة سواء اتخذ ظاهرة الطائفية أو ظاهرة المذهبية أو الجهوية أو العشائرية أو المنتفعين من وصفات «**صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي**» والتي يتبناها الليبراليون العرب الجدد. أبعد من أن تحقق دولة الرفاهية، وأقرب إلى تحقيق دولة الرعاية الاجتماعية.

الاقتصاد السياسي للرفاهية:

إن النمو الاقتصادي لا يشكل بحد ذاته مقياسا للتنمية وللرفاهية. وخاصة نمو الدخل الفردي، فالتوجه الليبرالي الذي يعتمد على آليات السوق والذي يؤدي إلى تقلص دور الدولة في تقديم الخدمات للمجتمع كافة واعتماد القطاع الخاص بدلا منها، وما يرافق ذلك من تخفيض نفقات الحد الأدنى من الحياة الكريمة. هذا التوجه بطبيعته معاد للمصالح الاجتماعية بشكل عام، ومعاد للديمقراطية. ولدولة الرفاهية التي تسير على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة. ولكن **ما هو مقياس هذا الحد الأدنى؟** تتباين الآراء بهذا الخصوص فالمفهوم التقليدي يربط بين الدخل الفردي وبين الرفاهية المرتقبة من القوة الشرائية للدخل. أما المفهوم الحديث فيركز على إشباع الحاجيات الأساسية لحياة كريمة ألا وهي الصحة والتربية والعمل إضافة إلى حماية الحقوق الانسانية والتغلب على الفقر وتمكين المرأة.

العلاقة بين الرفاهية والأسواق:

إن تدخل الدولة في تحقيق الرفاهية أو الضمان الاجتماعي، والفجوات في توزيع الدخل، تقف وراء تدخل الدولة في إعادة توزيع الدخل، عبر الضرائب على الفئات الميسورة وتطبيق برامج اقتصادية واجتماعية لمصلحة الفئات الأقل دخلا. أما الخدمات التي تنعكس على ذوي الدخل المحدود كالتربية أو الصحة

العامة فإن القطاع العام هو أكثر تأهيلاً فيها من القطاع الخاص.

ولما كانت الضغوط مستمرة من **الغرب** بشكل عام ومن **الولايات المتحدة** بشكل خاص عبر «**البنك الدولي وصندوق النقد الدولي**» على الدول النامية ومنها الدول العربية، وبما أن الليبراليين العرب يحثون الحكومات العربية على الخروج من الدائرة الاقتصادية، فلابد من طرح العلاقة بين **مستوى الحرية ومستوى تطور السوق** كنظام اقتصادي، يحدد توزيع عوامل الانتاج وتوزيع الثروة الناتجة عن ذلك النمط. بيد أن مفهوم الحريات معقدا، لأن النظام الليبرالي الذي يركز على اليات السوق لتحقيق الكفاءة الاقتصادية التنافسية، يغفل حقيقة أنه بالامكان الوصول إلى نتيجة اقتصادية مرضية عند التوزيع المبدئي لعناصر الانتاج. حتى **آدم سميث**، الأب الروحي للاقتصاد الكلاسيكي، أكد **أن اليد الخفية للمصالح الخاصة والتنافس تؤديان حتما إلى زيادة في ثروة الأمم، لكن في المقابل فإن الثروة ستفسد الأخلاق، إذا لم يتحكم بادارة السوق، نظام التكافل الاجتماعي.**

لقد واكب الفكر الليبرالي الجديد اعادة النظر في الفكر الاقتصادي التقليدي، حيث على ما يبدو توافق في كليات الاقتصاد على التخلي عن تحقيق الاستخدام الكامل، لأنه مستحيل تحقيقه نظرياً، وبالتالي لا داعي لاتباع سياسة نفقات لتحقيق ذلك الهدف المستحيل. والاقتصاد السياسي ينطوي على قدر كبير من القيم الأخلاقية التي تم تجاهلها عند النخب الحاكمة سواء كانت في الغرب أو في بلداننا. وما حققته **دول شرق آسيا** من تنمية اقتصادية عادلة، ومن خلال اعادة توزيع الثروة، وتطبيق اصلاحات زراعية، وجسر الفجوة بين الريف والمدينة وبين رأس المال وقوة العمل. وأفضت هذه الانجازات وغيرها إلى تخفيف حدة **الصراع المفترض بين النمو والمساواة**[1].

---

[1] عاطف قبرصي، اعادة نظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية، المستقبل العربي، عدد ٢٨٢، اب ٢٠٠٢، ص ٦٨-٦٩.

إن الرفاهية التي تطمح إليها المجتمعات هي نتيجة أساسية للنمو الاقتصادي، ولكنها ليست محصورة في زيادة انتاج السلع والخدمات أو حتى في العطل والاجازات الناتجة عن الزيادة في الكفاءة التي أدت إلى تقصير فترة العمل وتخفيض سن التقاعد. **والرفاهية في المفهوم الغربي تعني الوقت المتاح خارج اطار العمل لتنمية القدرات الانسانية.** فما هو **مفهوم الرفاهية في الوطن العربي؟ هل يختلف عن المفهوم الغربي بشيء؟** المجتمع الغربي في بداية الألفية الثالثة يتجه نحو تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتحويل تلك المهام إلى القطاع الخاص، كما يريد أيضا تخفيض النفقات العائدة للضمان الاجتماعي بحجة كلفتها المتزايدة. وهي تعبر عن عدم ايمان عميق بجدوى الدولة في القيام بأية مهمة. وادخال عنصر الكلفة في تقييم الخيارات للانفاق الاجتماعي هو من وصايا **البنك الدولي** الذي يرى **أن التركيز على الفقراء بشكل عام وبالمناطق الريفية بشكل خاص هو أكثر فعالية من السياسة التي كانت متبعة في السابق وبالتالي على الحكومات أن تتخلى عن المسؤولية لدعم كل الشعب.** في حين ترى النخب السياسية أن الضمان الاجتماعي والخدمات التي تقدمها الدولة مثلا في اطار التعويض عن البطالة، مهين لكرامة الانسان، ويشجع على الكسل. ففي عدد كبير من المجتمعات الغربية شرائح واسعة من الفئات الفقيرة، خاصة المهاجرة إلى تلك الدول، تستفيد من تعويضات البطالة والأمومة التي تفوق الحد الأدنى من الأجور. وهذا ما يفقدها الحافز للبحث بشكل جدي عن فرص للعمل ويزيد من عجز الموازنات العامة، ويضعف الملاءمة المالية للاقتصاد المعني. كما أن العولمة والضغط الذي تفرضه على اقتصاديات تلك الدول تحث النخب الحاكمة والمؤيدة لها للتركيز على رفع الانتاجية والكفاءة، عبر التخفيف من الأعباء المالية وخاصة تلك العائدة إلى الخدمات الاجتماعية ومنها نفقات الضمان الاجتماعي.

فالدولة يقتصر دورها على ايجاد الفرص المشجعة للقطاع الخاص، كما

أن الوفورات التي تنجم عن ضبط النفقات الاجتماعية، تتيح الفرص للاستثمارات الطويلة المدى في البنى التحتية. ولاقت هذه التوجهات معارضة من خصوم العولمة. والمعارضة الكاسحة للعولمة، هي دفاع عن ما حققته دولة الرفاهية في البلدان المتقدمة وما يمكن أن تحققه الدول النامية. وطالما تتجاهل القوى المؤيدة للعولمة والمبشرة بالليبرالية الاقتصادية الانعكاسات الاجتماعية لسياساتها، ستستمر المعارضة للعولمة والليبرالية الاقتصادية.

ولكن أين الواقع العربي من كل ذلك؟ أين موقع النخب العربية من تلك الاشكالية؟ هل هناك من بداية أجوبة عليها؟ إن تقرير التنمية الانسانية أشار بوضوح أن الدول العربية أخفقت في تحقيق الرفاهية بل حتى النمو الاقتصادي، رغم توافر الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال. ومقياس الرفاهية في التقرير يعتمد توفير الحريات الأساسية وتمكين المرأة ومحو الأمية والتحول إلى مجتمعات المعرفة. ولكن هل يعني ذلك أن مفهوماً عربياً للرفاهية قد تبلور؟ هل هناك من تعريف عربي أو حتى اسلامي للرفاهية تم الاجماع عليه؟ وهل النخب المثقفة تتداول هذا المفهوم؟.

والسؤال الأكثر الحاحاً من هي الجهات التي تتولى القيام بمهام دولة الرفاهية أو الرعاية؟ هل مؤسسات القطاع العام أم مؤسسات المجتمع المدني وما هي الشروط الموضوعية لنجاح أي منها؟ يرى الدكتور جلال أمين أن دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية انحسر في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي نتيجة لما حدث من تطورات تكنولوجية واقتصادية في العالم الرأس المالي، وإلى انهيار نموذج «البناء الاشتراكي» في الاتحاد السوفييتي ومنظومة دول أوروبا الشرقية وبالتالي تداعي «حتمية الحل الاشتراكي». ويعتقد الدكتور جلال أمين «أن الفرصة المتاحة لتحقيق قدر أكبر من المساواة والعدالة الاجتماعية هي أقل الآن بكثير مما كانت عليه في الخمسينات والستينات». وبغض النظر مما ورد فإن دور الدولة من خلال القطاع العام،

هام للغاية وإن كان يشوبه العديد من الاخفاقات التي عطلت أدائه خاصة، وأن بالامكان تحسين وترشيد ذلك الأداء، وخاصة أن القطاع الخاص ما زال يتحرك بحافز الربح قبل أي اعتبار آخر. ومن السهولة بمكان تلافي الثغرات الناتجة عن تعثر أداء الدولة، في تحقيق العدالة الاجتماعية.

خلاصة القول **أن النظم السياسية القائمة هي نُظم فئوية تنتج الاقتصاد الريعي ولا تؤسس لإنتاج اقتصاد منتج لأن اقتصاد الإنتاج يفرض المحاسبة**، بينما اقتصاد الريع يعفي القائمين من ذلك. ثم أن دولة الرعاية، وهي دولة توزيع الريع ليس وفقاً لعقد اجتماعي بل لتثبيت القاعدة السياسية التي تدعم النظام القائم. فالإصلاحات التي لا تتناول لب الموضوع أي القضاء على التمايز الطبقي لن تأت بأي تغيير جذري في بنية الاقتصاد بل تأتي بما يكفي لتثبيت الوضع القائم.

تداعيات سياسات الإصلاح:

إن ما يسمى بالبرامج الإصلاحية الاقتصادية التي يروجها «**صندوق النقد الدولي والبنك الدولي**» والتي يحمل لوائها طبقة «**الليبراليين العرب الجدد**» وكأنها حلول سحرية، تُحقق النمو ومن ثم التنمية. فهم يبشرون بخصخصة مؤسسات الدولة، وضغط النفقات ذات الطابع الاجتماعي، كالدعم للسلع الغذائية الأساسية والمعونات الاجتماعية. وقد استدرك كل من «**صندوق النقد الدولي والبنك الدولي**» تداعيات قرارات الخصخصة على البنى الاجتماعية وخاصة تقليص الاستخدام ونمو البطالة، عبرَ «**الصناديق الاجتماعية الخاصة**»، لتدارك النتائج السلبية المرتقبة. وبالفعل أقدم عدد من الدول العربية على خصخصة بعض المنشآت الاقتصادية، وايجاد الصناديق الاجتماعية لمعالجة تداعيات تلك السياسات. فأقدمت بعض الدول العربية على انشاء شبكة للحماية الاجتماعية استجابة لوصفة المؤسسات المالية الدولية، ومن بينها:

الأردن:

تم تطوير شبكة التأمين الاجتماعي المعمول به قبل الإصلاحات، والذي كان يتشكل من الضمان الاجتماعي، فالضمان الاجتماعي الذي وفر التعويضات لنهاية الخدمة والتأمين لمن يتعرض للاصابات خلال العمل. والدعم **للمواد الغذائية** هدفه كان فرض الاستقرار في أسعار تلك السلع وخاصة سعر السكر والأرز واللحم. **أما فيما يتعلق بالتحويلات النقدية**، فكانت محصورة في العائلات الأكثر احتياجاً. فعندما أقدمت الحكومة الأردنية على تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي، بادرت أيضا إلى توسيع مدى شبكة التأمين الاجتماعي، بما فيه البطاقات التموينية لذوي الدخل المحدود. وتم انشاء «**صندوق المساعدة الوطني**» الذي أمن التحويلات النقدية لأولئك الذين لا يستطيعون دخول سوق العمل. وكذلك منح الخدمات الصحية بأسعار مدعومة للفئات الفقيرة عبر توزيع البطاقات الصحية. وشملت هذه الخدمات العاملين في المؤسسات غير الحكومية. ولكن الإجراءات المتخذة كافة، كانت محدودة النطاق، إذ لم يشمل «**صندوق المساعدة الوطني**» جميع الفئات الفقيرة. فمن كان يستطيع العمل أو من كان له أقارب أثرياء أو من كان يمتلك بعض الأصول المادية لم يستفد منه. وعليه لم يستفد من ذلك الصندوق أكثر من ٣,٥% من السكان بينما نسبة أصحاب الدخل المتدني تشكل ٦,٦% من السكان أي أنه لم يستفد إلا أقل من نصف السكان المرشحين للاستفادة. أما البطاقات التموينية فشملت تقريباً أكثر من ٩١% من السكان عام ١٩٩٤. في حين انخفضت نسبة الانفاق على دعم المواد التموينية من الناتج الاجتماعي الاجمالي من ٣,٤% عام ١٩٩٠ إلى ٠,٣% عام ١٩٩٩. وفي كل الأحوال لم تتجاوز نسبة الانفاق على شبكات الحماية الاجتماعية ٦,٦% من الدخل القومي.

الجزائر:

تتشكل شبكة الحماية الاجتماعية في الجزائر من الضمان الاجتماعي ومن

الدعم للسلع التموينية. إضافة لذلك فقد أوجدت الحكومات الجزائرية مساعدات اجتماعية عبر برنامجين: **الأول:** يشمل مساعدة عائلات العاملين في مختلف القطاعات بما فيهم الموظفون الحكوميون. وهذه المساعدة مكونة من تحويلات نقدية وعلاوات مدرسية، بغض النظر عن مستوى دخل الأسرة. أما **الثاني** ويشمل المساعدة المالية المباشرة للمسنين والمعوقين. إضافة إلى ذلك يشمل البرنامج مساعدات تموينية للأسر الفقيرة، ومنح مدرسية لأطفالها. وفي الجزائر تطبق أيضاً **سياسة الاستخدام والأجور**، التي تمنع رب العمل من صرف العاملين، كما أنها فرضت على أرباب العمل تأمين العديد من المنافع الاجتماعية للعاملين. إضافة إلى ذلك اتبعت الحكومة سياسة رفع الحد الأدنى من الأجور بشكل مستمر لتأمين الحد الأدنى المقبول من الدخل.

ولكن عندما أقدمت الحكومة على تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، اضطرت إلى إعادة النظر في شبكة الحماية الاجتماعية. فكان التركيز على حصر المستفيدين من المساعدات بذوي الدخل المحدود، كما عالجت سياسة الاستخدام وما لزم من تمكين استمرارية برامج المساعدات. ووجدت الحكومة أن الدعم للسلع التموينية لا يمكن الاستمرار به ولابد من تطبيق الأسعار الاقتصادية. لذلك أوقفت الدعم عن معظم السلع باستثناء الحليب والطحين والسميد. وبالتالي انخفضت نسبة الدعم من حدها الأعلى إلى ما يقارب الصفر. وتعويضاً عن انخفاض الدعم للسلع التموينية أقدمت الحكومة على تقوية المساعدات المالية. لذلك رفعت التعويضات العائلية والعلاوات المدرسية. واعتبرت الحكومة أن تلك التعويضات كافية لتغطية الانخفاض في الدخل الناتج عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية. ويتم توزيع تلك المساعدات عبر «**صندوق الضمان الاجتماعي**» و«**صندوق نهاية الخدمة**» بتمويل من خزينة الدولة. وأقدمت الحكومة على تطبيق تشريع جديد يهدف إلى مساعدة الشباب في بحثهم عن فرص العمل، كما أوجدت «**صندوق تأمين للبطالة**». واعتبرت الحكومة أن

الاهتمام بالشباب هو مسألة أساسية، فأوجدت برامج تأهيل وشجعت قيام المشاريع الصغيرة. ولكنها لم تستطع ايجاد فرص للعمل، بسبب التركيز المتزايد على القطاع الخاص، وبسبب تذرع الأخير بعدم كفاءة اليد العاملة الموجودة، وبسبب عدم توافر رأس المال المطلوب لخلق فرص العمل. وعلى الرغم من ذلك ما زالت الأزمة الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية متفاقمة، مع العلم أن ارتفاع أسعار النفط وفر الاحتياطي النقدي، بما يكفي للقيام ببرامج انمائية واسعة للحد من الفقر والانحدار الاجتماعي. أما تعويضات البطالة فهي محدودة ولا تفي بالغرض.

تونس:

كانت شبكة الحماية الاجتماعية في تونس تشمل: **الضمان الاجتماعي – دعم المواد التموينية – المعونة الاجتماعية المباشرة – التنمية الريفية – وبرامج التوظيف.** فنظام الضمان الاجتماعي مكون من أربع صناديق الأول والثاني مخصص للقطاع الخاص والثاني والثالث مخصص للقطاع العام. ويؤمن المنافع للأشخاص الذين يديرون أعمال شركاتهم الخاصة، وللعاملين في القطاع الخاص، والمغتربين في المهجر، وموظفي القطاع العام. و«**صندوق نهاية الخدمة**» ويؤمن المنافع للمساهمين في «**الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي**» وتعويضات نهاية الخدمة والعلاوات الاجتماعية والعائلية. وللقطاع العام صندوقان هما: «**الصندوق الوطني لنهاية الخدمة**» و«**صندوق نهاية الخدمة لمستخدمي القطاع العام**» ويؤمنان الضمان الصحي، وضمان الشيخوخة والمعاقين. لكن الصندوقين لا يقدمان علاوات ومساعدات مالية للعائلات. وتدعم تونس السلع التموينية الأساسية مثل: **القمح والشعير، الزيت، الحليب والسكر، دون تحديد للكمية أو المستفيدين، وبغض النظر عن مستوى الدخل».** والمكون **الثالث** لشبكة الحماية الاجتماعية هو **المعونة الاجتماعية التي يديرها صندوق التأمين الاجتماعي والحكومة مباشرة.** وتحتوي هذه المساعدة على العلاوات

العائلية وفقا لعدد الأطفال والوضع الوظيفي لرب العائلة أو للزوجة. وهذه المساعدة وإن كانت متواضعة فإنها تدعم دخل العائلة. ويختلف تغطية وتمويل هذه المساعدة بين القطاع الخاص والقطاع العام. فالتغطية في القطاع الخاص تشمل أصحاب الأجور، والمتقاعدين، والطلاب، المشتركين في الصناديق الوطنية للتأمين والتقاعد. وتمول هذه المساعدات من خلال **الصندوق الوطني للتأمين**. هذا وقد انخفضت العلاوات العائلية مع تخفيض عدد الأطفال المستفيدين في كل عائلة من أربعة إلى ثلاثة، كما أن ارتفاع الأسعار أدى إلى تآكل قيمة تلك المساعدات.

وتطبق تونس أيضاً **برنامج التكافل الاجتماعي** الذي يؤمن المساعدات الظرفية والدائمة للعائلات المحتاجة والمسنين. وتشمل هذه المساعدات تحويلات نقدية وعلاوات شهرية للغذاء ويتم تمويلها مباشرة من موازنة الدولة والمساعدات الخارجية والمحلية. وهناك أيضاً في تونس «**برامج التنمية الريفية**» التي تستهدف تخفيف الفوارق في مستويات المعيشة بين الريف والمدن، وتشمل المساعدات لذوي الدخل المحدود، وتمويل البنى التحتية للمناطق الصناعية والزراعية. وأخيراً هناك **برامج مساعدة توظيف حاملي الشهادات المهنية الثانوية**، والتي أقدمت عليها الحكومة عبر دفع جزء من رواتبهم وإعفاء مستخدميهم من اشتراكات التأمين شريطة أن يتم التوظيف بشكل كامل قبل نهاية السنة.

ولكن عندما أقدمت الحكومة على تطبيق سياسات الإصلاح، طورت عندئذ شبكة الحماية، بغية تصويب أكثر دقة لصالح الفئات الفقرية لا سيما في مجال تحسين دعم السلع التموينية، والمباشرة ببرامج جديدة للخدمات الصحية والاجتماعية. إذ أقدمت الحكومة على الرفع التدريجي لسعر السلع، وتخفيض كلفة انتاجها اضافة إلى حصر الدعم في السلع المتدنية الجودة التي يستهلكها ذوو الدخل المحدود! فالسلع الأحسن جودة أصبحت أكثر كلفة للمستهلكين. وأنشأ

عام ١٩٨٦ في تونس «**برنامج المساعدة الاجتماعية**» لتخفيف وطأة العبء خلال المرحلة الانتقالية للإصلاحات الاقتصادية المطلوبة من «**البنك الدولي**» فتم تحديد المنتفعين من تلك المساعدات وحصرها بأرباب العائلات التي أصبحت عاطلة عن العمل أو معاقة أو غير مستفيدة من أي مساعدة عائلية أخرى.

وفي ميدان الصحة تم دعم العائلات المحدودة الدخل وذلك عبر برنامجين: الأول شمل حوالي ١٠٠ ألف عائلة استفادت من خدمات مجانية والثاني شمل ٦٠٠ ألف عائلة (أي حوالي ٤٠% من السكان) استفادت من كلفة مخفضة لتلك الخدمات. وفي إطار معالجة قضية البطالة أقدمت الحكومة على إنشاء **ثلاثة برامج، الأول** يؤمن تمويل مشاريع انشائية تضمن توظيف الشباب **والثاني** لتوفير فرص جديدة للعمل، لا سيما في القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة **والثالث** لتأهيل وتدريب الشباب عبر تمويل مشترك من «**البنك الدولي**». غير أن الإجراءات الإصلاحية أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة، فارتفعت من ١٢,٩% إلى ١٥,١% في السنوات الأخيرة.

مصر:

أصبحت **شبكة الحماية الاجتماعية** في مصر جزء لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية. وتشمل تلك الشبكة المساعدة الاجتماعية للعائلات الفقيرة أي نحو ٢,٧ مليون مستفيد كما يستفيد حوالي ثمانمائة ألف من التعطية للتوظيف المؤقت. أضف إلى برنامج دعم المواد التموينية الذي يستفيد منه نحو ٨٧% من السكان بتكلفة تصل إلى ٤,٨% من الناتج القومي الاجمالي، بالإضافة إلى دعم المياه وكلفته توازي ٤,٩% من الناتج القومي، والصحة والتربية لجميع المواطنين. أما كلفة تلك الشبكة فكانت توازي ١٩% من الناتج القومي. ومع هذا فإن خبراء «**الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية**» يرون بأن شبكة الحماية الاجتماعية هي **غير عادلة** ناهيك عن كونها مكلفة. وفي تقرير صادر عن «**البنك الدولي**» يُظهر أن النظام القائم يميز ضد الطبقات الفقيرة وإن كان

من الناحية النظرية يشمل الجميع. فالفئات الميسورة تستفيد من تغطية تأمينية أكثر كرامة من الفئات الفقيرة. فسوء الإدارة وعدم الكفاءة بررتا إعادة النظر في تركيب الشبكة وحصرها بما يسمى الطبقات الفقيرة أو الأكثر فقرا.

وعندما باشرت الحكومة المصرية بتطبيق بعض الإجراءات الإصلاحية كان لابد من تعديل الشبكة بحيث تتكامل مع الإجراءات التي تتعلق بتخفيض البطالة، والحد من سوء التغذية والفقر، وتخفيف الأعباء المالية عن الأوساط الشعبية الأكثر فقرا، عبر الاستمرار في دعم بعض السلع التموينية، والتربية، والوقود، والصحة إضافة إلى بعض خدمات البنية التحتية، التي قد تؤدي إلى خلق فرص للعمل، وأخيرا إجراءات لحماية الطفولة. هذه الإجراءات كانت من مهام «**صندوق التنمية الاجتماعية**» الذي أنشأ عام ١٩٩١ والذي كان يراد له أن يكون الركيزة للحماية الاجتماعية بدلا عن الشبكة السابقة.

ويركز أنصار الإصلاح الاقتصادي على أن الإجراءات المطلوبة قد تأتي بالنمو الاقتصادي، وإن كان بحد ذاته لا يؤثر على حياة الفقراء، بل أن ما يؤثر فيهم هو نمط النمو. علما بأن النمو يُشكل شرطا ضروريا ولكن غير كاف لتحسين حالة الفقراء. وعدم النمو يصيب الجميع بما فيهم الفقراء، بينما المسألة تكمن في معدلات النمو المرتقبة. وتساءل الدكتور جلال أمين: **ما المشكلة في نسبة نمو أقل أي ٤ أو ٥% وبدون «الإجراءات الإصلاحية» بدلا من نمو بنسبة ٨ أو ١٠%، ولكن مع الإجراءات الإصلاحية المدمرة؟** أما النقد الثاني فهو مدة «المدى القصير» التي ستتأثر به الفئات الفقيرة نتيجة الإصلاحات. فعما يتكلمون؟ فالنظرية الاقتصادية السائدة هي نظرية التدفق البطيء أو التقطير من القمة إلى القاعدة تم ترويجها خلال ولايتي ريغان في الثمانينات والمعروفة أيضا نظرية اقتصاديات العرض والتي سماها آنذاك جورج بوش الأب بأنها اقتصاديات الفودو أي، بمعنى انها غامضة وتفتقر إلى المنطق أو القاعدة العلمية وترتكز على الغيبيات والسحر! فالتذرع بأن الإجراءات ستأتي

بنمو وبتحسين الأوضاع في «المدى البعيد» (وهو غير محدد زمنيا) غير مقبول. فالمقولة الشهيرة لكينز معبرة للغاية: «في المدى البعيد سنكون جميعا من الأموات!».

دولة الريع في الوطن العربي

يعد الريع أحد مكونات الدخل. ويعرف الفكر الاقتصادي الريع بأنه المردود لملكية الموارد الطبيعية ولكل ما يتعلق بالموارد كافة، التي لم تكن من صنع الانسان كالمناخ، والموقع الجغرافي، الذي يأخذ في كثير من الأحيان بعدا استراتيجيا كما هو واقع الحال في معظم دول الوطن العربي. أي بمعنى آخر الدخل الناتج من هبات الطبيعة. وقد تحدث عن الريع كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو ومالتوس. فالريع بالنسبة لسميث يدخل في تركيب سعر السلع بشكل مختلف عن الأجور والأرباح. فالأجور والأرباح العالية أو المنخفضة تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض الأسعار، بينما الريع هو نتيجة ذلك. وقد أثنى على ذلك ريكاردو عندما أكد أن ارتفاع الريع هو نتيجة وليس سببا لارتفاع الأسعار. من هنا يمكن فهم كيف أدى ارتفاع أسعار النفط في السبعينات من القرن الماضي وما بعد بأنه أدى إلى إيجاد ريع، بسبب عدم تناسق كلفة الإنتاج وسعر البيع. والفرق لم يكن بسبب زيادة في الاستثمار أو تحسين الإنتاجية والكفاءة بل بسبب الموقع الاستراتيجي لمصادر النفط في عدد من دول الوطن العربي، وبسبب الطلب المتزايد عليه. ولقد شهدت المنطقة تدفقا هائلا للريع ساهم إلى حد كبير في نمو المنطقة، لكن دون أن يؤدي إلى زيادة في إنتاجية الاقتصاديات القطرية، أو في الجهود التي تخلق ثقافة قبل ثقافة الاستهلاك. هذا التدفق الخارجي للريع شكل في نظر عدد كبير من المحللين السبب الرئيس للمشاكل التي عانت وما زالت تعاني منها دول المنطقة. علما بأنه ليس كل الريع ناتجا عن التدفق الخارجي، بل هناك مصادر داخلية أخرى للريع كالسعي الداخلي للحصول على مواقع استراتيجية وامتيازات في الأسواق الداخلية مثل: اجازات الاستيراد أو

الحماية الجمركية أو اعفاءات ضريبية أو جمركية. فأصحاب تلك الامتيازات وهم اجمالا قلة في مجتمعاتهم ولكن من المقربين من السلطة القائمة، يجنون أرباحا ليست بالضرورة ناتجة عن زيادة في الإنتاجية أو الكفاءة أو الاستثمار، بل يجنون ريعا بكل معنى الكلمة. هذه القضية تثير مسألة كيفية إنتاج الثروة وكيفية توزيعها في إطار الدولة الريعية.

ويلاحظ أن هناك علاقة ارتباط بين الأنظمة القائمة في الوطن العربي وبين توزيع المنافع التي تولد الريع. وهذه الأنظمة وقياداتها لن تقبل بارساء إمكانية المحاسبة لأنها قد تنهي حكمها. ويمكن القول إن الوصف المذكور ينطبق إلى حد كبير على الدول العربية في افتقاد الحكم الصالح أو الرشيد وعدم الشفافية في توزيع المنافع على الفئات المقربة من الحكم، وبالتالي إنتاج الريع الداخلي الذي يحافظ على ديمومة النظام من قبل النخب الحاكمة.

أما المصادر الخارجية للريع في الوطن العربي فهي **أولا عائدات النفط**. ولا يقتصر ذلك الأمر على الدول المنتجة للنفط بل يمكن توسيع الرقعة لتضم الدول التي ترسل يدها العاملة إلى الدول النفطية. وبالتالي يصبح **المصدر الثاني للريع الخارجي التحويلات من الدول النفطية إلى الدول غير النفطية** عبر اليد العاملة الوافدة إلى الدول النفطية. **والمصدر الثالث** للريع المساعدات التي تمنحها الدول النفطية إلى غير النفطية في الوطن العربي سواء لأغراض سياسية أو لأغراض اقتصادية. **المصدر الرابع** هو المساعدات الخارجية التي تمنحها بعض الدول المتقدمة في إطار مساعدة فعلية أو في إطار سياسي تحت غطاء اقتصادي. والمصدر الخامس هو العائدات الناجمة عن نفقات السياحة الخارجية الوافدة إلى الدول. ومصير هذه المصادر كافة سيكون خارج سيطرة الدول المستفيدة منها وبالتالي لا تساهم في إنتاج دخل أو ثروة فيمكن تصنيفها كريع.

الدول النفطية ومستويات الريع:

تُعد الدول النفطية العربية النموذج الأهم لدول الريع. فالصادرات النفطية

تشكل اكثر من ٩٠% من واردات الموازنات وأكثر من ٩٠% من واردات التصدير. ونسبة اليد العاملة في القطاع النفطي ضئيلة جداً لا تتعدى ٢ أو ٣% سواء كانت في انتاج الثروة النفطية أو في توزيعها. وتشكل هذه الثروة «المنتجة» ما بين ٦٠ و ٨٠% من الناتج القومي لتلك الدول. والاعتماد المفرط على عائدات النفط، يفقد **تلك الدول «المرونة اللازمة لمواجهة الأوضاع الاقتصادية والتكيف معها»**[1]. والسمة الأساسية لهذه الدول هو توزيع الريع وفقاً لمعايير سياسية - اجتماعية محددة، خاصة بطبيعة الأنظمة المعمول بها. فالمنتفعون من التوزيع هم رعايا الدولة دون سواهم. أما المقيمون فيها كعاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية ومن جنسيات مختلفة فلا حق لهم في الريع إلا في الأجور التي يتقاضونها. فعلى سبيل المثال لا الحصر اليد العاملة الآسيوية في مختلف دول الجزيرة العربية حقها في الخدمات الاجتماعية هو أقل من حقوق رعايا الدول. واللافت للنظر أن اليد العاملة الأجنبية سواء كانت آسيوية أو عربية أو غربية هي أكثر عدداً من رعايا الدول التي يقطنونها وهذا ينذر بمشاكل سياسية واجتماعية في مستقبل قد لا يكون بعيداً. فدول اليد العاملة الآسيوية كالهند وباكستان قد تطالب في مستقبل قريب بتحسين الأوضاع الاجتماعية لرعاياها العاملين في دول الجزيرة العربية، تمهيداً ربما لتكريس حقوق سياسية فيها، تؤثر في سياسات تلك الدول، بل قد تضطر إلى دعوة دول رعاية اليد العاملة إلى المشاركة في توزيع الريع.

إن أول دولة أقدمت على توزيع الدخل الريعي هي **المملكة العربية السعودية**. فالعامل السعودي المؤسس للدولة السعودية **عبد العزيز ابن سعود** اعتمد توزيع الريع عبر توزيع العقارات للمقربين ثم عبر شراء الدولة العقارات الموزعة بأسعار باهظة، محولة بالتالي الريع إلى الأقارب والمحسوبين. والريع

---

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية في منطقة الاسكوا: ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، نيويورك، الأمم المتحدة ٢٠٠٤، ص ٢٨.

انذاك كان **أولا** من **مداخيل نفقات الحجاج** القادمين إلى الحرم الشريف ثم من المساعدات المالية التي كانت تقدمها الحكومة البريطانية، وعندما تم اكتشاف النفط في المملكة في الثلاثينات من القرن الماضي بدأت الجعالات الناتجة عن تصدير النفط تشكل المصدر الرئيس للدخل الريعي. وفيما بعد طفرة النفط وارتفاع أسعاره في السبعينات من القرن الماضي، أقدمت المملكة على سياسة توزيع العقود لانجاز مشاريع البنية التحتية وفقاً لمعايير الولاء والقربة والمحسوبية، سواء كانت قبلية أو جهوية، بهدف دعم النظام والحكم القائم. ومنذ ثمانينات القرن الماضي توسعت رقعة توزيع الريع السعودي إلى دول المناطق الفقيرة لدعم موقفها الاقليمي وسياساتها في المنطقة. فالمساعدات السعودية سواء كانت للحكومات العربية المحرومة من النفط أو لمؤسسات المجتمع المدني (مدارس، جمعيات خيرية) أو للنخب ككتاب واعلاميين ومهنيين، أدت إلى ثقافة متفشية تتبنى الاعتماد على الريع وإن أدت إلى تجاهل الكلفة السياسية لذلك الاعتماد.

إن الخط الفاصل بين الخدمة العامة والمصلحة الخاصة ملتبس إلى حد كبير. فعلى ما يبدو ليس هناك من تناقض في المصالح بين المسؤولين الرسميين وأصحاب القطاع الخاص. فالوزراء في كثير من الأحيان يؤسسون شركاتهم الخاصة وهم في سدة المسؤولية الحكومية، وهي ظاهرة غير موجودة في الدول المتقدمة. ولا يجدون أي حرج في استخدام مواقعهم الرسمية لدعم مصالحهم الخاصة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وعبر أسماء مستعارة، اضافة إلى ذلك أصبحت الحكومة المُوظِف الأساسي في المملكة بل المحرك الاقتصادي للنمو. ومعظم نشاطات القطاع الخاص مرتبطة بعجلة الادارة. فإذا أنفقت الحكومة ازدهر القطاع الخاص عبر العقود التي تمنحها. وهذه العقود تعطى للمقربين أو المرتبطين برموز النظام.

أما في أيام الكساد كما حصل في النصف الثاني من الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي عندما انخفضت أسعار النفط ونتيجة كلفة حرب الخليج والعجز في موازناتها، كادت تتوقف عجلة النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص. إلا أن الدولة اختارت أن تكون رب العمل لمواطنيها، وإن كانت توجهات النظام والمجتمع لمصلحة النشاط الفردي في القطاع الخاص، فكل مواطن سعودي له الحق بالعمل في إطار ادارات الدولة. إضافة إلى ذلك فإن القوانين المعمول بها في المملكة تفرض على الشركات الأجنبية العاملة في المملكة أن توظف عددا من المواطنين السعوديين، وفقا لنسب تحددها ادارات شؤون العمل الرسمية. ويعتبر العديد من المسؤولين في تلك الشركات أن فرض تلك النسب للتوظيف، هي بمثابة ضريبة على أعمال الشركة لا سيما أن إنتاجية الموظف السعودي قد لا تتوافق مع متطلبات رب العمل الأجنبي.

وفي **الكويت** تم اعتماد سياسة توزيع الريع من منطلق المشاركة بين العائلة الحاكمة والرعايا، مدشنة بالتالي دولة الرفاهية. فكانت مسؤولية الحكومة توزيع الريع وإن كان بشكل جزئي. واعتمد أمير الكويت انذاك **الشيخ عبد الله السالم الصباح**، سياسة خلق المصالح المكرسة عند الأعيان الكويتيين، عبر شراء العقارات بأسعار تفوق أسعار السوق. وسرعان ما تعممت السياسة في مختلف دول الخليج، مما أدى إلى خلق مصالح اقتصادية وسياسية تحافظ على الكيان والنظام وتتصدى للدعوات الوحدوية السائدة في الخمسينات والستينات من القرن الماضي. واستمرت سياسة وهب العقارات للوزراء والمقربين ومن ثمة شرائها بأسعار مرتفعة، مشجعة بالتالي المضاربة العقارية، ومساعدة لحقبة المضاربة بالأسهم كما حصل في سوق المناخ في مطلع الثمانينات، أي تثبيت المصدر الريعي للثروة في تلك الأقطار.

لقد تطورت الأمور في دول **مجلس التعاون الخليجي**، حيث انتقلت الحكومات من موقع توزيع الهبات والامتيازات إلى توزيع الخدمات والسلع

العامة. فهذه الحكومات أقدمت على توفير عدد كبير من الخدمات كما ونوعا في التربية والتعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، والتوظيف، وشبكة هائلة من البنى التحتية. وهذه الخدمات تمنح إما بشكل مجاني أو بكلفة منخفضة إلى مواطنيها لتجنب نقمتهم من مظاهر الهدر والثراء السريع لمجموعات مقربة من دوائر القرار. وفي آخر المطاف استطاعت الأنظمة الريعية في **دول مجلس التعاون الخليجي** أن تنفذ سياسات خدمات عامة تكبح نقمة شعوبها وتخلق طبقة من الرأسمالية أو بالأحرى المتمولين الذين يشكلون عمقا استراتيجيا للأنظمة وتقف معها ضد التطلعات الشعبية كما تصورها الحكومات المعنية. واقتصاديات هذه الدول مندمجة نسبيا بالاقتصاد العالمي. وبالتالي هي أكثر انكشافا تجاه الخارج مما يعرضها إلى ردود فعل شعبية ضد العولمة، وبذلك تتقاطع المصالح بين السلطة وطبقة المنتفعين.

أما الريع الناتج داخليا عن الامتيازات الممنوحة للمقربين، فإن القطاع الخاص بمؤسساته الكبيرة وخاصة العائلية منها، كونت ثرواتها من قيم وقوانين الدولة الريعية التي ساعدت على خلق ظروف تسمح لهذه المؤسسات باكتساب أنواع متعددة من الريع. حيث معظم النشاطات التجارية تتمحور حول الامتيازات المحصورة بتلك الفئات، والتي تطغى على التبادل التجاري الداخلي. ومن هنا انبثقت فئة التجار المتحالفة مع النظام القائم لتؤدي الخدمات لأولي الأمر في السلطة. والقضية ليست محصورة بالامتيازات بل تتعدى ذلك إلى المواقع الاحتكارية التي يولدها النظام الفئوي القائم. أضف إلى ذلك فقد ارتبطت فكرة الريع بظاهرة المضاربة، لأن الريع في كثير من مزاياه غير المرتبطة بالجهد والانتاج، سرعان ما تؤدي إلى قيام عقلية المضاربة التي تسعى إلى تحقيق الربح السريع. والعقلية الريعية تفرز قيما تتناقض مع الحريات الأساسية بما في ذلك معارضة تحرير المرأة.

إن الاحتكارات تنتج ريعا لا يقل أهميته عن الريع الخارجي. والامتيازات التي يمنحها أرباب النظام الفئوي لمؤيديه، تؤدي إلى اتساع الفجوة بين القلة الحاكمة والمستفيدين وبين شرائح المجتمع. والنقمة الشعبية التي بدأت تلوح بالأفق، قد تخلق واقعا جديدا، لا سيما وأن الخدمات التي تقدمها الدولة الريعية لرعاياها قد تتعثر كما ونوعا وتشعل نيران النقمة. هذا ما شهدناه في **الجزائر** في أواخر الثمانينات من القرن الماضي علما أن الجزائر دولة غنية حاولت توسيع رقعة الإنتاج للتخفيف من الاتكال على الريع النفطي والغازي.

لقد اعتمدت الدول النفطية نموذجا اقتصاديا واجتماعيا كما في **مصر والجزائر وليبيا والعراق وسورية** أي النموذج الاشتراكي بلباسه الإقليمي وبظروفه الخاصة، أقدمت على فرض سيطرة الدولة في المجال العام والنشاط الاقتصادي، وخلق بورجوازية ضعيفة، لا تستطيع أن تحدث أي تغيير خارج إرادة السلطة. ويرى المنقذون الليبراليون ذلك الضعف بمثابة حجة لإخراج الدولة من دائرة النشاط الاقتصادي، حتى وإن اقتضى الأمر التخلي عن الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها. غير أن الظروف السياسية ما زالت غير ملائمة لطرح تلك الأجندة السياسية – الاقتصادية - الاجتماعية، وإن كانت عبر بوابة تفعيل القطاع الخاص. ومع تحويل **مصر** إلى دولة ريعية منذ مطلع السبعينات وخاصة بعد رحيل **الرئيس جمال عبد الناصر**، أصبحت جميع الدول العربية تحمل سمات الدولة الريعية. ومن نشائج تعميم الذهنية الريعية أن النشاطات الاقتصادية في تلك الدول أصبحت تابعة للمصدر الرئيس للثروة وهو الريع. وتوزيع الريع هو ما أقدمت عليه الدول العربية خلال الخمس وعشرين سنة الماضية.

الانفاق الاجتماعي في الدول النفطية:

يشكل الانفاق العام مدخلاً تستخدمه الحكومات في توفير الرعاية. ويعكس حجم الانفاق على مختلف الخدمات العامة الاجتماعية حجم الطلب على تلك

الخدمات، مما يعني أنه إذا ازداد الدخل الشخصي، فإن زيادة الانفاق على الخدمات، مثل التعليم والصحة والمحافظة على تطوير البيئة، ستنمو بمعدلات أكبر[1]. وهذه الخدمات تم توفيرها إما مجاناً أو بتكاليف منخفضة جداً. وقد تباينت تلك النفقات من دولة إلى أخرى إلا أنها ما زالت أقل نسبياً من مثيلاتها في الدول **الاسكندنافية**، وإن كانت أعلى من مثيلاتها في الدول النامية. غير أن المؤشرات تدل أنه حصل منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي نوع من التمايز بين دول حافظت على مستوياتها من الانفاق الاجتماعي (**السعودية والكويت والامارات وعمان**) وبين الدول التي شهدت انخفاضاً واضحاً في مستويات هذا الانفاق (البحرين وقطر).

ويلاحظ أن **تونس** تتميز بارتفاع نسبة النفقات الاجتماعية ويليها **الأردن** مقارنة بالدول الأخرى وحتى النفطية. لكن على ما يبدو فإن الاتجاه هو نحو الانخفاض بشكل ملموس. أما الدول الأخرى فهي أيضاً في تراجع نسبي سواء بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية (لبنان مثلاً) أو بسبب تماشيها مع وصفتي «**صندوق النقد الدولي والبنك الدولي**». وهناك تباين في نسبة الانفاق على الخدمات الاجتماعية بين الدول العربية، مما يعكس تبايناً في الرؤية الاجتماعية بينها، إضافة إلى الامكانات. **فتونس** تتصدر قائمة نسبة الانفاق وهي ليست من الدول النفطية كما أن بعض الدول النفطية من دول **مجلس التعاون البحرين، عمان**، ارتأت أن تكون نسبة نفقاتها على الخدمات الاجتماعية بمستوى دول أقل منها امكانية (**لبنان، سوريا، تونس، الأردن، مصر، المغرب، اليمن**). هذا التباين يؤكد أن قضية الرعاية الاجتماعية لا تحتل مرتبة عالية في سلم الأولويات العربية أو على الأقل تفتقد إلى رؤية مشتركة. والجدير بالذكر أن معظم الدول العربية التي تتماشى مع الاملاءات الغربية في القضايا السياسية والاقتصادية تتجاهل سلوك تلك الدول في معالجة قضاياها الاجتماعية.

---

[1] عبد الرزاق الفارس، العولمة ودولة الرعاية، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠.

وهكذا فإن الحماية الاجتماعية لا تشكل أولوية بالنسبة للدول العربية سواء كانت نفطية أو غير نفطية **باستثناء الكويت**. فمجمل نفقات الخدمات الاجتماعية تقتصر على التربية والصحة وإن تفاوتت النسب، وهذا يؤكد فقدان الرؤية المشتركة العربية تجاه قضايا المجتمع مما يعمق ثقافة التفكك الاجتماعي والتجزئة بين أقطار الأمة. أما في الدول الغربية فإن الصورة معكوسة تماماً. الأولوية هي للحماية الاجتماعية بغض النظر عن التوجهات السياسية القائمة. وذلك نتيجة لعقد اجتماعي في تلك الدول وتصور مشترك، بينما هو مفقود أو مهمش في الدول العربية. أما حالة **الكويت** فهي على ما يبدو حالة استثنائية. **والسؤال ما الذي يبرر المستويات المتدنية للحماية الاجتماعية في الدول العربية؟ وإذا كان القرار الاستراتيجي لحكومات دول الجامعة العربية هو خيار السلم والثقة المطلقة بما يسمى بالشرعية الدولية لاسترجاع ما أخذ بالقوة فما هو عندئذ تبرير النفقات على جيوش لا ندافع عن الأرض ولا تحمي الحدود؟.**

لقد ظهرت في **لبنان** أحلام كثيرة في فترة ما بعد الحرب الأهلية، ولكن في الواقع أن ما حصل هو تراكم الدين العام إلى مستويات قياسية سواء بالمطلق أو نسبيا، بينما النفقات على الحماية الاجتماعية لم تتجاوز ١٤% من نفقات الخدمات الاجتماعية التي لا تشكل أكثر من ١٦% من النفقات العامة، أي بمعنى آخر إن الحماية الاجتماعية في **لبنان** لا تشكل أكثر من ٢,٢% من النفقات العامة. وهذا نتيجة طبيعية لدولة الريع التي لم تبن على قاعدة العقد الاجتماعي. وهذا ما أنتجته السياسات الإصلاحية التي تطلبها المؤسسات الدولية كشرط لمساعدة الدول المحتاجة إليها لايجاد قاعدة مستقرة في دول الريع تلك. فهذه الدول لن تتحول إلى دول إنتاج متنوع يحتاج إلى قدرة تنافسية للاستمرار بل إلى تثبيت الاستقرار الذي يلائم مصالح المؤسسات الدولية. فلا مانع من خلق مجتمعات استهلاكية وغير منتجة طالما تم التمكن من السيطرة على القرار الاقتصادي والسياسي، وخاصة فيما يتعلق بالقطاعات الحيوية الاستراتيجية

كالمرافق العامة التي ستعرض إلى الخصخصة وإلى تملكها من قبل الشركات المتعدية الجنسية. وليس من الواضح أن استبدال الملكية الاحتكارية للدولة اكثر جدوى من الملكية الاحتكارية لشركات خاصة.

لقد استقرت النفقات على الصحة العامة في الدول العربية كنسبة من انتاجها القومي، بينما زادت نسبة نفقاتها على التربية. وشكلت نسبة النفقات على الصحة والتربية القسط الأكبر من النفقات على الخدمات الاجتماعية. ومن سياق ما ورد نُخلص إلى النتائج التالية: **أولاً:** أن التوجهات العالمية التي يسيطر عليها الفكر الليبرالي تهدف إلى تفكيك دولة الرعاية، وذلك عبر توصيات مؤسسات «**البنك الدولي وصندوق النقد الدولي**» واعتبرت أن مفهوم دولة الرعاية أو الرفاهية ما زال مبهماً. وبالفعل باشر عدد من الدول العربية بتطبيق «اصلاحات» اقتصادية وفق تلك التوصيات علماً أن التداعيات الاجتماعية معروفة مسبقاً بسلبياتها تجاه الفئات الفقيرة في تلك المجتمعات. وبالتالي حاولت هذه الدول تدارك تلك السلبيات فأقدمت على انشاء صناديق اجتماعية لتوفير ما سمته الحماية الاجتماعية. وعلى ما يبدو من الاحصاءات المتوافرة أن الأولويات للحكومات العربية كما تترجمها نسبة نفقاتها الاجتماعية من النفقات العامة أو من الناتج القومي العام، لا تكمن في بناء دولة الرفاهية أو حتى الرعاية علماً أن مفهوم تلك الدولة ما زال مبهماً في أحسن الأحوال أو غائباً عن أدبيات المثقفين والمفكرين العرب بشكل عام وكأن الموضوع يعود إلى عصر ولى زمنه!. **وثانياً:** أن الدول العربية هي دول ريعية تستند إلى نظم حكم فئوية لا تكترث بايجاد اقتصاد انتاج متنوع، يفرض المساءلة والمحاسبة، وبالتالي يُعرض النخب الحاكمة إلى مساءلة ومحاسبة، هم يريدون التفلت منها. وبالتالي أقدمت الدول العربية على توزيع ما يمكن توزيعه من الريع للحفاظ على سلطتها، وليس لتوفير الرفاهية أو الرعاية لمواطنيها، وأن مفهوم المواطنة لم يتعد مفهوم الرعية التي لا تستطيع أن تسائل أو تحاسب. وحتى الآن محاولات الاصلاح تفكك بنية النظام الفئوي القائم ولم تنجح في توفير فرص العمل والرفاهية لمواطنيها.

الفصل العاشر

المسألة الاقتصادية في سورية

- الادارة الاقتصادية
- ظاهرة «الدولَرة» في سورية
- الشروط الحاكمة لنجاح برنامج الاصلاح الاقتصادي
- خطة العبور الكبير إلى التنمية المستدامة

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

إن المسألة الاقتصادية ليست اقتصادية بحتة بل هي مسألة تتصل بجوانب الحياة السياسية والاجتماعية كافة، يضاف إلى ذلك ما تواجهه التنمية الاقتصادية في سورية من تحديات راهنة كانت دائما موضوع خلاف، حيث يبدو أن عناصر المجهول فيها تتجاوز عناصر المعلوم، في عالم وزمان مفعم بالمتغيرات، وتعصف به مشاعر الشك والقلق وعدم اليقين، بأية حقيقة نهائية، وخصوصاً في عالم الاقتصاد، إذ يبدو أن كل ما هو قائم غير قابل للاستمرار. وأما البديل فهو ما ستأتي به الأيام، في عالم يتجدد ويتطور بسرعة مذهلة، ويعيد تشكيل نفسه في ضوء اعتبارات تتصل بآفاق المستقبل أكثر مما تتعلق بالماضي، في عالم خضع كل شيء فيه لسلطان المعرفة، وأصبحت الحركة والأحداث فيه تسبق منظومة الأفكار، ويتوجب علينا أن نبحث عن الحقيقة في الوقائع، وأن نمارس عملية الاستبعاد لنرى التضاريس الحقيقية عن قرب، وأن نصغي لصوت الأشياء، دون أن نهمل نداء الأفكار، لأن مجتمعاً بدون أفكار هو مجتمع بدون مستقبل.

ومن المتعارف عليه أن علم الاقتصاد لا يخضع لحقائق اقتصادية مطلقة، دائمة أو مستمرة، فالحقائق الاقتصادية الثابتة ليست من سمات هذا العصر، وأن الحقائق الاقتصادية جميعها هي حقائق نسبية في الزمان والمكان، لأنها متصلة بحياة المجتمعات التي لا تتوقف عن الحركة وعن التطور، كما أن العالم اليوم تحكمه رؤى وأفكار وفلسفات يسيطر عليها مفهوم عالمية الأشياء، رغم الاعتراف بالتعددية والخصوصية، وذلك بسبب التأثيرات المتبادلة والتفاعلات الفكرية الهائلة التي ساعد عليها تقدم العلم والتكنولوجيا، وثورة الاتصالات التي اختزلت الزمن واختصرت المسافات بسرعة قياسية.

فالسياسة الاقتصادية في سورية، تكتنفها حالة التخبط والفوضى الفكرية، وأن السياسية الاقتصادية لأية أمة من الأمم لا توضع من فراغ، أو من خلال

المصالح الصغيرة التي يُدفع بها من هنا وهناك، ولا توضع بمعزل عن الواقع التاريخي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي للأمة، بل توضع من خلال هذا الواقع باعتباراته المختلفة، ومن خلال نقاط القوة والضعف فيه، فنحن لا نستطيع أن نتصور سياسات التنمية لدينا بمعزل عن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، وبمعزل عن حركة التحديث والتطوير والتقدم التي تستهدف تنمية الانسان قبل تنمية الأرقام، ولأن نجاح التجربة التنموية أو عدم نجاحها في بلد ما لا يتوقف على العوامل الاقتصادية فقط، وإنما يرتبط كذلك بعوامل غير اقتصادية، فكثيرا من التجارب التنموية فشلت رغم توافر كل مقومات النجاح الاقتصادية، وذلك لأسباب غير اقتصادية، وكثيراً من التجارب التنموية نجحت رغم عدم توفر عوامل النجاح الاقتصادية بشكل كامل وذلك لأسباب غير اقتصادية أيضا.

إن أول ما قدمته الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠ للوطن والمواطن هو الانفتاح على الجماهير وتحميل المواطن مسؤولية بناء الوطن، بعد أن انتقلت من شعار الممارسة إلى ممارسة الشعار، والذي كان واضحا لديها بأنه لا يعني الاعتماد على الحكومة فقط، بل على نهج صيغة التعددية الاقتصادية والتعددية الحزبية والسياسية.

اقتصاد السوق:

لا يوجد في الدستور السوري الصادر عام ١٩٧٣ ما يشير إلى أن النظام الاقتصادي في سورية هو نظام اقتصاد السوق، كما أنه لا يوجد أي نص يلغي دور السوق في الحياة الاقتصادية السورية، لأن السوق في حقيقته العملية هو ابن الممارسة وليس وليد النظريات والمبادئ، كما يجدر الانتباه إلى أن الدستور السوري في فصله الثاني عندما تكلم عن المبادئ الاقتصادية نص في مادته **الثالثة عشر الفقرة ١ (إن الاقتصاد في الدولة اقتصاد اشتراكي مخطط يهدف إلى القضاء على جميع أنواع الاستغلال)** كما نص في **مادته الرابعة عشر** على أنواع الملكية وهي: **أولا:** ملكية الشعب التي تشمل الثروات الطبيعية الخ

والمنشآت والمؤسسات. **وثانيا:** ملكية جماعية تشمل الممتلكات العائدة للمنظمات الشعبية والنقابات المهنية. **وثالثا:** ملكية فردية تشمل الممتلكات الخاصة بالأفراد. كما نص في **الفقرة الأولى** من **مادته الخامسة عشر** أن الملكية الفردية لا تنزع إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون. وكذلك نص في **الفقرة الثانية من نفس المادة** على منع المصادرة العامة للأموال بالإضافة لفقرات ومواد أخرى صانت حق الإرث وتحدثت عن الادخار الخاص والعام وعن استثمار المنشآت الاقتصادية الخاصة والمشترك (المادة ٢٠). الأمر الذي يعني أن الدستور تبنى الأخذ بالنظام الاشتراكي كهدف نسعى للوصول إليه لمكافحة أنواع الاستغلال كافة.

إن الهوية الاقتصادية ليست بالأبدية ولا بالأزلية فهي معطى متحول وليس معطى ثابتاً والحياة الاقتصادية والسياسية تتحكم بها المتغيرات أكثر مما تتحكم بها الثوابت خلافاً للطبيعة. إذ أن السياسة الاقتصادية التي كانت نافعة بالأمس قد لا تكون كذلك في عالم اليوم وفي كل الأحوال تتحكم بالهوية الاقتصادية عدة عوامل من بينها: طبيعة النظام الاقتصادي السائد، والدور الذي تحتله الدولة في الحياة الاقتصادية هل هي دولة حارسة، أم تدخلية، أم آمرة، أم دولة بيروقراطية، أم دولة وطنية، أم بوليسية، أم دولة ديموقراطية؟. ـ الطور الذي يمر به الاقتصاد الوطني هل هو في طور الأزمة أم في طور النهوض. فالسياسة التي تتطلبها الأزمة غير السياسية التي يتطلبها طور النهوض أو الازدهار الاقتصادي. ـ استحقاقات السوق الداخلي من السلع والخدمات وتوفيرها على مدار العام. ـ شبكة العلاقات الإقليمية والدولية للبلاد. ـ انكشاف الاقتصاد الوطني على الخارج من عدمه.

وهذه العوامل وغيرها أملت نفسها على القيادة السياسية في مؤتمرها القطري العاشر لأن تطرح اقتصاد السوق الاجتماعي، بوصفه إطاراً يحقق التكامل بين مزايا اقتصاد السوق وبين مزايا الاقتصاد المخطط وبين التخطيط

المركزي وبين التخطيط التأشيري وذلك على قاعدة التعددية بوصفها إطاراً لقيام شراكة حقيقية بين القطاعات الثلاث (العام والخاص والمشترك). وأيـــاً كـــانت الهوية الاقتصادية فهي مطالبة بالتصدي للتحديات الاقتصادية المتمثلة في:

التحدي الأول: جسر الفجوة بين الموارد الاقتصادية المحدودة وبيـــن الحاجـــات البشرية المفتوحة.

التحدي الثاني: اخراج البلاد من حالة الركود من خلال رفع معـــدلات النمـــو الاقتصادي.

التحدي الثالث: تفكيك البيروقراطية والتصدي للسلبيات التي تترتب عليها.

التحدي الرابع: مكافحة البطالة.

التحدي الخامس: جسر الفجوة بين الأجور والأسعار.

التحدي السادس: مكافحة الفساد.

التحدي السابع: التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي وبين عـــدم الاضـــرار بالاستحقاقات الاجتماعية.

وإذا ما نجحت الحكومة في تذليل هذه المعوقات وفي وضـــع الاقتصـــاد السوري على مدرج الدول المتطورة سيصفق لها الشعب وإذا أخفقت يفـــترض مساءلتها ومحاسبتها من قبل الجهات الرقابية والتشريعية.

انعقد المؤتمر القطري العاشر **لحزب البعث العربي الاشتراكي** تحت شعار «**رؤية متجددة.. فكرٌ يتسع للجميع**» في مطلع حزيـــران عـــام ٢٠٠٥، ومـــا صدرت عن هذا المؤتمر من قرارات وتوصيات تجسد شكلاً ومضموناً مرامـــي هذا الشعار وأبعاده التي تستهدف منفردة ومجتمعة تطوير وتحديث البلاد علـــى قاعدة التمسك بالثوابت الوطنية والتعاطي بمرونة وواقعيـــة مـــع الاســـتحقاقات الداخلية والمتغيرات الدولية. وانسجاماً مع شعار المؤتمر تـــم اقـــرار **اقتصـــاد**

السوق الاجتماعي وفق انتقال تدريجي يحمي المجتمع من الهزات من خلال الابقاء على تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية للسكان وفق صيغ عصرية متطورة، واعادة تأهيل القطاع العام وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وقد شدد المؤتمر على أهمية تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة والمستقلة والمستدامة، بوصفها مسؤولية تقع على عاتق الدولة والمجتمع. وتوصية المؤتمر القطري العاشر المتضمنة تبني **اقتصاد السوق الاجتماعي** أنهت إلى غير رجعة الجدل الذي انتاب الشارع السياسي حول ماهية الاقتصاد السوري وهويته، حيث تم التأكيد على البعد الاجتماعي للسوق دون اهمال البعد الاقتصادي، وبذلك تم مراعاة مصالح الأغلبية الساحقة من أبناء المجتمع، والعدالة في توزيع الدخل القومي، والابقاء على دور الدولة في الخدمات الرئيسة (الصحة والتربية والتعليم).

إن اقتصاد السوق الاجتماعي الذي تبناه حزب البعث العربي الاشتراكي يعني فيما يعنيه المزاوجة بين مزايا اقتصاد السوق وبين مزايا الاقتصاد المخطط، على قاعدة التعددية الاقتصادية والسياسية. واقتصاد السوق الاجتماعي مطالب وعلى عجل برفع معدلات النمو الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين. وحتى يحقق اقتصاد السوق الاجتماعي الأهداف المعلقة عليه، وحتى لا يخرج عن الاطار المرسوم له، فقد شدد المؤتمر القطري العاشر للحزب على ما يلي:

١ـ استمرار دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بأسلوب أكثر حداثة وتطورا، والانتقال التدريجي إلى لعب أدوار غير مباشرة في الحياة الاقتصادية.

٢ـ الانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وفق خطة زمنية محددة بعيدا عن الصدمات والتسرع.

٣ـ إعادة تأهيل القطاع العام الاقتصادي في القطاعات الاستراتيجية وذلك وفق خطة زمنية محددة وتوفير الامكانات اللازمة لذلك كافة.

٤ـ تخلي الدولة والقطاع العام تدريجياً عن بعض الأنشطة بعد اجراء دراسة اقتصادية لكل مشروع أو استنفاذ البدائل المتاحة للاستثمار أو المشاركة في الادارة مع المحافظة على حقوق العاملين.

٥ـ الغاء أشكال التقييد والحصر والحماية كافة توفيقاً مع الاتفاقات الثنائية التي وقعتها سورية مع بعض الدول واتفاقية «منطقة التجارة الحرة العربية» الكبرى وكذلك اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي المزمع توقيعها.

إن تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي لا يعني التخلي عن التخطيط المركزي على مستوى القطاع العام ولا يتعارض مع نهج التنمية الشاملة والمتوازنة والمستقلة، ولا ينتقص من حرية القرار السياسي والاقتصادي المستقل، بل ويؤسس للاندماج الاقتصادي للبلاد على الساحتين الاقليمية والدولية، ويوفر الشروط كافة للسير قدماً على طريق الاصلاحات الاقتصادية والادارية التي تستهدف في المحصلة توفير الخبز والحرية للانسان، نهج مرحلة التطوير والتحديث ضمن الاستمرارية التي يقودها سيد الوطن الرئيس بشار الأسد.

إن التعددية الاقتصادية تعني فيما تعني الاعتراف بوجود السوق، إلا أن التسليم بصحة ذلك كله لا يحول دون التحكم بالسوق وتركها بدون ضوابط، فالسوق ليس كما يحلو للبعض ترك القوى الخفية تحركه تلقائياً، وإذا تركت السوق تعمل بحرية ستقود إلى الغزارة في الانتاج والرفاه والخير للجميع، واقع الحال غير ذلك، فهذه القوى إذا تركت بدون تنظيم ستقود إلى التفاوت في الدخول والاستغلال، وأيضاً في غياب الديمقراطية الاقتصادية الحقيقية إلى تغليب اقتناص الفرص والثروات على حساب السواد الأعظم من أبناء المجتمع، ووجود اقتصاد السوق لا يتعارض مع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

إن **القطاع العام** لا يؤثر فقط في السياسة الاقتصادية للدولة بل يشارك في صنع نظامها الاجتماعي، سواء ما يتصل بتقسيم العمل وبما يتصل بتوزيع الدخل والثروة، بالاضافة إلى ذلك فقد أثبت الواقع العملي، أن القطاع العام يستجيب بشكل أفضل لاستثمارات البنية التحتية، واستثمارات نقل التكنولوجيا وتوطينها وتطويرها، وللاستثمارات الطويلة الأجل التي لا يقدر عليها، ولا يرغب بها القطاع الخاص، والمتصلة ببناء الاقتصاد والمجتمع ومستقبل الأمة، وللاستثمارات المتجهة لانتاج السلع والخدمات غير القابلة للتجزئة، وللصناعات الرائدة التي يرتبط بتطورها وتقدمها مجموعة من الصناعات الفرعية والجزئية وكل ما له علاقة بالأمن القومي، والتعليم والتدريب والتأهيل المهني والتقني والصحة وبناء الانسان، فمسؤولية الدولة تجاه المجتمع تتمثل في: توفير التعليم والعلاج والرعاية الاجتماعية للجميع، وهي أهم شروط الحفاظ على المبادئ الأساسية لنمو المجتمع وتطوره في مناخات من الحرية، والمساواة والعدالة، لأن خدمات العلاج والتعليم والرعاية تضطلع بدور محوري في توفير الامكانات الأساسية للفرد في الحياة، في حين اللامساواة في توفير وتوزيع هذه الخدمات تتضاعف آثارها على الفرد، وتؤثر سلباً على تكافؤ الفرص، وتضر بالمجتمع أيضاً، ولأن عدم تحمل الدولة مسؤولياتها في التعليم، يعني أن لا تضم المدارس والجامعات سوى أبناء الميسورين والأغنياء وممن تتوافر لديهم القدرة على دفع نفقات التعليم، واستبعاد الأطفال والشباب والشابات الذين لا يملكون نفقات التعليم، وأن عدم تدخل الدولة في الطب والعلاج وجعله قطاعاً خاصاً يعني عملياً بكل بساطة، انهيار المستوى الصحي العام، وحرمان الفقراء من رعاية صحية حقيقية. وشعار «**الصحة والتعليم للجميع**» يمثل أولوية حقيقية التي على الدولة أن تقرر سيادياً اخراجه القسم الأكبر منه من قواعد اقتصاد وآليات السوق.

إن سيادة السياسات التعليمية والصحية العامة الممولة جزئياً أو كلياً من قبل الدولة يتنامى في بلدان العالم كافة، حيث لا يمكن أن يترك توزيع هذه

الخدمات وتحديد أسعارها، وفقاً لآليات السوق، كما لا يمكن أن يترك توفير هذه الخدمات للمنتجين لها في القطاع الخاص، وفقاً لحساباتهم التي تتحكم بها صفة الربحية الخالصة. فالحصول على الخدمات العامة من صحة وتعليم ورعاية هو حق للمواطن وليس مقابل ثمن يدفع وفقاً لقوانين العرض والطلب، فتأمين هذه الخدمات لأفراد وفئات الشعب كافة، لابد منها، ولا يمكن الاستغناء عنها، لتمتين الوحدة الوطنية، والاندماج والتوافق الاجتماعي، وأن تراجع الدولة عن القيام بهذه المسؤوليات خارج إطار آليات السوق، لا يعتبر جنوحاً باتجاه الحرية الاقتصادية والليبرالية المتوحشة فحسب، بل يُعبر أيضاً عن تقاعسها وعجزها عن القيام بالواجبات والمهام المناطة بها، لأن تأمين هذه الخدمات والمرافق والحاجات، يرفع من إنتاجية رأس المال البشري، كما يحافظ على القيم الانسانية والحضارية للمجتمع كما يعتبر عنصراً أساسياً من عناصر التقدم والنمو.. فضلاً عن أنه يُجسد مبدأ المساواة بين المواطنين في المجتمع الواحد. ولابُد من الاشارة إلى أن نلاحظ أن اقتصاد السوق وآليات السوق، ليست عاجزة فقط، عن تأمين الخدمات الأساسية العامة، بالشروط الاجتماعية المقبولة، بل أنه يشوه بنية ونوعية وطريقة إيصال هذه الخدمات، ويكرس انحرافاً قاتلاً عن مبادئ ومثل العدالة الاجتماعية.

وللقطاع الخاص ولرجال الأعمال أيضاً وظيفة اقتصادية حقيقية ودور أساسي في رسم وتنفيذ سياساتنا الاقتصادية، نظراً للفعالية الاقتصادية الكبيرة التي يعملون بها، وللإنتاجية العالية التي يحققونها في مشاريعهم وأعمالهم، والقدرة على التكيّف والاستجابة السريعة لمختلف فرص الاستثمار، والتوظيف في مجالات الإنتاج والتوزيع، سواء على صعيد السوق المحلية أو الخارجية. وللقطاع الخاص والمشترك دور مهم في حل عدد كبير من المشكلات الاجتماعية بما في ذلك مكافحة البطالة، وأن عليهم مسؤولية وطنية كشركاء حقيقيون ومخلصون وفاعلون في ورشة بناء الوطن، فإذا كان دور الدولة متمثلاً بمؤسساتها العامة وبالقطاع العام مسألة أساسية وضرورية، وأن السوق والقطاع

الخاص مسألة جوهرية فقد نقترب من الاشتراكيين الاجتماعيين الديمقراطيين الألمان الذين أطلقوا شعارهم في عام ١٩٦٩ القائل «**من السوق بقدر الامكان ومن التخطيط بقدر الضرورة**» فالنمو الاقتصادي واطلاق ملكة الابداع والابتكار وتطوير فنون الإنتاج، هي مسائل تتصل دائماً بالتوافق الاقتصادي والاجتماعي، وهذه القضايا الكبرى لا يتم النجاح فيها دون أن تتوافق الفئات والقوى الاجتماعية المختلفة والدولة على صيغ فعالة وواضحة بشأنها.

الإدارة الاقتصادية

تأتي أهمية الإدارة الاقتصادية، بوصفها مسؤولة عن وضع وتطبيق مختلف السياسات الانمائية الاقتصادية والاجتماعية موضع التطبيق، ويتوقف عليها، نجاح أو عدم نجاح، العملية الاقتصادية برمتها، وقد لا يكفي تجميع بعض الكفاءات الاقتصادية والادارية، حتى نحصل على إدارة اقتصادية فعالة وناجحة، إذ ليس من العسير اطلاقاً ايجاد أمثال هؤلاء في أي بلد من البلدان، إذ أن التجربة التاريخية أفادت بأن هؤلاء إذا لم يتوافر بينهم الانسجام والتجانس، وإذا لم تعترف بهم الجماهير الواسعة وتثق بهم، لا يستطيعون، مهما بلغت كفاءاتهم الحقيقية أو المزعومة، بأن ينجحوا بالنهوض بالمهام المناطة بهم.

إن الإدارة الاقتصادية في سورية، تعاني من مظاهر عجز وضعف واضحة، بعضها يتصل بالممارسات اليومية التي يغلب عليها الاضطراب وعدم التماسك، وبعضها الآخر ذو طبيعة بنيوية نتجت عن تراكمات وأخطاء شوهت الطبيعة والوظيفة الاقتصادية للدولة، وأدت إلى بيروقراطية عقيمة، تتمتع بضآلة فكرية لا نفاذ لها، بعد أن عممت الجهل في الإدارة، والفساد في المعاملات، وجعلت الدولة مؤسسة لنقل الثروة لها، ووقفت عاجزة عن النهوض بمسؤولياتها والتكيّف مع متطلبات المرحلة الجديدة التي رفعت «**شعار التطوير والتحديث**». والقصور الاداري الذي تعاني منه بعض المؤسسات ناتج عن الفوضى التشريعية والفكرية ومن عدم التمييز في كثير من الأحيان بين الوظيفة الادارية

الآمرة للدولة، وبين وظيفتها الانمائية والاقتصادية التي يجب أن تتم بعقل اقتصادي حركي ومتجدد، على الرغم من وجود سلطة سياسية قوية تسمح وتتيح للإدارة الاقتصادية لدينا العمل بكثير من الحرية، وتخفف عنها الكثير من الضغوط التي تعاني منها الادارات الاقتصادية في البلدان الأخرى.

إن العوامل غير الاقتصادية تضغط بشدة على قطاعات وأنشطة الاقتصاد الوطني، ولكن لنا أن نلاحظ أيضاً بأننا لسنا بذلك، البلد الوحيد في العالم، وإلا **ما الفرق إذن بين الإدارة الاقتصادية الحازمة والفعالة، والإدارة الحائرة والمترددة إلا بطريقة تصديها للمهام وللصعاب، وبتحملها المسؤولية ومواجهتها للأزمات، ومحاولة الاستفادة من كل المعطيات وحتى التناقضات للوصول إلى أفضل النتائج؟**. ففي الوقت الذي كان مطلوباً فيه من الإدارة الاقتصادية أن تبذل الجهود، وأن تقدم الأفكار والتصورات العملية، وأن تأخذ على عاتقها مسؤولية النهوض بالاقتصاد الوطني، وأن تؤكد دعائم النمو وتحقق وضعاً اقتصادياً، متصاعداً في إنجازاته، كانت الإدارة الاقتصادية لدينا تسترخي في ممارساتها وتنتظر أن يأتي التوجيه والدفع والمدد.. ومن أين؟ من الذين ينتظرون منها ما يدخل في صميم مسؤولياتها ومهامها، وهكذا اختلت المعادلة لا بل انقلبت الأدوار.

لقد **قفزت البطالة إلى نسب عالية لم يعرفها القطر من قبل، فلدينا تباطؤ وتراجع في نسب النمو ومعدلات الاستثمار، ولدينا معدلات تضخم وارتفاع بالأسعار ازدادت بعنف منذ مطلع الألفية الثالثة، وأنه لولا النفط، وهو بانحسار واضح لواجهنا عجزاً كبيراً في ميزاننا التجاري وميزان المدفوعات، ولدينا تباطؤ في نمو وكفاءة وإنتاجية القطاع الصناعي وركود في تحديث التكنولوجيا، ولدينا تفاقم لا بل تردد مخيف، في عدد كبير من المرافق العامة، وفي سوية عمل الإدارة العامة بالذات، حيث انتشرت أمراض اجتماعية خطيرة، بسبب الرشوة والتقاعس في أداء المهام، وتعقيد المعاملات، مما**

يؤدي إلى زيادة الكلف زيادات كبيرة، بالإضافة إلى التفاقم الهائل في سوء توزيع الثروة والدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الوطن، الأمر الذي قاد إلى اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء، وتفاوت مستويات الاستهلاك والتمتع لديهم مع كل ما يفرزه ذلك من الشعور بالحرمان.

وهناك من يعتقد بأن لدينا فريقا اقتصاديا منسجماً، وذلك بالقياس عما كان قائما منذ عدة سنوات، ويقول البعض الآخر أن هذا الفريق منسجم ولكنه غير متجانس، والواقع إذا أخذنا بالمعطيات الموضوعية والفكرية والسياسية، لوجدنا أن هذا الفريق هو غير منسجم، وغير متجانس مع إقرارنا بالسوية الأخلاقية والمعرفية العامة الجيدة التي يتمتع بها. ناهيك عن حالة الاغتراب والانفصام التام عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي يعاني منها عدد لا بأس به من أعضائه، إذ غاب عن غالبية أعضاء هذا الفريق الإقتصادي، أننا في سورية لا نرغب ولا نسعى لإحداث نمو لا تنعكس آثاره على جميع فئات الشعب، ونحن لا نسعى لإحداث نمو يفضي إلى تعميق ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي. وبدلا من التركيز والانكباب على معالجة هذه المسائل الأساسية والاهتمام بالإنجازات الفعلية الحقيقية، يستعيضون عن كل ذلك بالضجيج الاعلامي والاكثار من التصريحات الوردية للاعلان عن إنجازات تندرج في إطار مسؤولياتهم. فضلا عما نلمسه من تداخل في المهام والمسؤوليات وتضاربها في مفاصل الدولة، بالإضافة لضعف المؤهلات والخبرة العملية وانعدام الاختصاص لدى عدد لا بأس به من المسؤولين الاقتصاديين الذين يسهمون في صناعة القرار الاقتصادي، مما يؤثر على كفاءة الإدارة.

العلاقة السببية بين الأسعار والأجور والدخل:

إن ارتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة، على وجه الخصوص، لم يعبر عن ظاهرة التضخم النقدي فحسب، والذي تتأثر به غالبية الناس، بل قاد «بسبب ضعف الرواتب والأجور وتآكل قوتها الشرائية» إلى عملية تحويل للثروة من

الضعفاء اقتصادياً إلى الأغنياء ومن أصحاب الرواتب والأجور إلى أصحاب الأرباح والممتلكات. والتضخم بطبيعته يحدث خللاً في توزيع الدخل وفي توزيع الثروة وإذا لم تركز التنمية على عدالة توزيع الدخل، ينتج عنها آثاراً مماثلة وتذهب ثمارها إلى غير مستحقها.

وإلى جانب الخلل الناجم عن التضخم وسوء توزيع الدخل القومي بشكل عام، أنشأ لدينا خللاً اضافياً من خلال ضآلة كتلة الرواتب والأجور في الدخل القومي في مقابل كتلة الدخول المتأتية من الأرباح والريوع، وهبوطها إلى مستويات دنيا أصبحت تنذر بأضرار وتوترات اجتماعية خطيرة، نتيجة للاختناقات الاقتصادية التي تحدثها، وتأثيرها على الطلب الفعال في السوق الداخلي، مما قاد في السنوات الأخيرة إلى **ظهور انكماش وكساد** في الأسواق بشكل واضح لا لبس فيه، فتثبيت كتلة الرواتب والأجور في العقود الماضية، في الوقت الذي كان يزداد فيه الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، بسبب التضخم وبسبب النمو، فهذا يعني وبكل بساطة تجيير الزيادات المتحققة في الناتج المحلي الاجمالي كافة، إلى أصحاب الأرباح والريوع، يضاف إلى ذلك أن انخفاض الأجور كما يقول الخبراء أدى إلى التقاعس والفساد والتستر على الخطأ وعدم المحاسبة بسبب الوضع المعيشي الضعيف للمقصرين، كما زاد من كلف المشاريع، لأن انخفاض الأجر عن المستوى اللازم لتغطية النفقات الأساسية والضرورية لأصحابه، ينعكس مباشرة على تدني الإنتاجية وتردي جودة المنتج.

إن الوضع الراهن للاقتصاد السوري، يصعب الاستمرار فيه، دون المساس بمستوى أداء العاملين بأجر، سواء لدى الدولة أو لدى القطاع الخاص. **والسؤال الذي يطرح نفسه: هل من الممكن الاستمرار بهذا المستوى من الرواتب والأجور قياساً على ما هو قائم في البلدان المجاورة وغير المجلورة؟ ولماذا تستطيع بلدان عربية غير بترولية، وضع سلم للرواتب والأجور، يحافظ**

على حقوق أصحاب قوة العمل في مواجهة أصحاب قوة رأس المال ولا نستطيع نحن القيام بذلك؟ هل لأن هذه البلدان حريصة على عمالها وموظفيها أكثر منا؟ وهل لا زلنا نردد بأن كل زيادة في الأجور تؤدي إلى تحريض الظاهرة التضخمية في ظل تراجع معدلات النمو؟.

إن الرواتب والأجور في سورية لم تكن في يوم من الأيام مسؤولة، عن التضخم، بل في كل مرة تلجأ الحكومة لزيادتها، من أجل اللحاق بركب الأسعار المتزايدة، ولمحاولة تصحيح الغبن والوضع الذي تردى، كما أن تثبيت الرواتب والأجور والمحافظة على مستوياتها الدنيا لم يؤد في الماضي إلى تحقيق الهدف المعلن من وراء ذلك وهو مكافحة التضخم، وانقاص معدلاته، رغم الثمن الباهظ الذي دفع من أجل ذلك، كما أنه لم يسهم في تثبيت الطلب الكلي، واستمر التضخم، واستمر الطلب بالازدياد، واستمر بالتالي وازداد الخلل بين كتلة الرواتب والأجور، وكتلة الأرباح والريوع التي استفادت بآن واحد من النمو الطبيعي للدخل ومن النمو غير الطبيعي الناتج عن التضخم، ناهيكم عن كون أصحاب هذه الكتلة الأخيرة هم أنفسهم أصحاب الأموال المنقولة وغير المنقولة، التي ارتفعت أثمانها ارتفاعاً كبيراً بسبب التضخم وزيادة الأسعار، وبدلاً من أن تتولى الحكومة حماية الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل من نتائج التضخم، قامت بالقاء عبئ التضخم على ذوي الدخل المحدود وعلى فئات الشعب الأخرى بدعوى أن زيادة الرواتب والأجور تقود إلى تحريض التضخم وتؤدي إلى المزيد من ارتفاع الأسعار، حسب ما يروجه غلاة الفكر الاقتصادي الرأسمالي.

والحقيقة أن تثبيت كتلة الرواتب والأجور والتي لا تشكل باعتقادنا أكثر من ٢٥% من مجمل الدخل القومي الموزع على الأفراد لدينا، لا يمكن أن يقود على الاطلاق إلى تثبيت الطلب لدى الفئات التي تستمد دخولها من مصادر أخرى، والتي لم تخضع لأي تقييد أو تثبيت، لا بل أدى على صعيد الواقع إلى زيادة الطلب لدى الفئات الأخرى بسبب زيادة دخولها بعد أن أصبحت المستفيدة

الوحيدة من كل الزيادات المتحققة على صعيد الدخل القومي، سواء تلك الناتجة عن النمو الطبيعي أو تلك الناشئة عن النمو غير الطبيعي بفضل التضخم، كما أنها استفادت من تراجع القوة الشرائية لكتلة الرواتب والأجور، إذ تحول لها أيضاً ما فقدته هذه الأخيرة من قوة شرائية من جراء ذلك. وقد أخفقت مقولة تثبيت الطلب عن طريق تثبيت الرواتب والأجور وأدت إلى سوء وتفاقم سوء توزيع الدخل، ولم تساعد على كبح جماح التضخم، وتم الاقلاع عن هذه السياسة في مرحلة التطوير والتحديث التي يقودها **السيد الرئيس بشار الأسد**. والسؤال: **هل التضخم في سورية هو فعلاً تضخم طلب؟ أليس هو في جزء كبير منه تضخم كلفة؟ أليس من الضروري جداً أن نحدد ذلك بدقة، حتى نستطيع اختيار السياسات الاقتصادية الملاءمة؟**.

إن سياسات الانفاق العام الانكماشية والتي خفضت الطلب العام وكل ما يتصل به، كما خفضت الطلب الخاص لدى أصحاب الرواتب والأجور، لم تستطع وقف زيادات الأسعار، فالتضخم في سورية يسببت به عوامل كثيرة منها الهدر والبطالة المقنعة، وارتفاع أسعار المستوردات من الخارج، والتخلف الاداري، والتعقيدات التي تمارسها الإدارة البيروقراطية في تعاملها مع المواطنين، وعدم وجود بنية اقتصادية أساسية متطورة، تستخدم وتوظف بفعالية كبيرة، ونقص التكنولوجيا المتطورة، وأساليب استخدام العمل المتقدمة، ناهيكم عن الفساد الاداري الذي يزيد من كلف الأعمال والمشاريع، وهذه أسباب كافية تماماً لزيادة التكلفة.

في ضوء ما تقدم، ما العمل للخروج من هذا الوضع الذي يضغط بشدة على المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود وعلى مسيرة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؟ ويمكن تلمس الاجابة على هذا من خلال خطة العبور الكبير وهي الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦ – ٢٠١٠.

ظاهرة «الدولرة» في سورية

«الدولرة» تعني فيما تعنيه إحلال العملات القابلة للتحويل كالدولار، محل العملة الوطنية، جزئياً أو كلياً، وتعد ظاهرة «الدولرة» من أخطر وأعقد المشاكل التي تعترض السياسة النقدية وتشيع ظاهرة «الدولرة» نتيجة لارتفاع الطلب على الدولار وزيادة العرض من العملة المحلية، تحت تأثير عوامل اقتصادية وعوامل سياسية، تسهم منفردة ومجتمعة في الضغط على العملة الوطنية لصالح العملات القابلة للتحويل. ويعود ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية إلى تمويل الاستيراد عن طريق «السوق السوداء» بصفة جزئية أو كلية والبالغة نحو ٣٢٤ مليار ليرة سورية، تمول الدولة ٣٠% بالقطع الأجنبي أي نحو ٩٠-٩٥ مليار ليرة سورية وسترتفع إلى ٦٥% لتمويل الأسمنت والحديد والخشب والرز والشعير.

وفي ظل نمو ظاهرة «الدولرة» يتعذر على السلطات النقدية التحكم بالكتلة النقدية (وهي بواقع ٦٠٠ مليار ليرة سورية، مستثمرة منها ٤٠٠ مليار في التداول بالسوق المحلية و ٢٠٠ مليار في الأسواق المجاورة دوارة (وتعمد الحكومة إلى جذبها إلى الداخل من خلال تشجيع الاستثمارات)، وعندما تكون هناك عملتان إحداهما وطنية والأخرى أجنبية، يتعايشان جنباً إلى جنب في اقتصاد واحد، لا سيما عندما يكون الطلب على النقد الأجنبي خارجاً عن نطاق السيطرة والذي عادة يترافق بتقلبات حادة في أسعار السلع والخدمات، صعوداً إلى الأعلى. وكلما اتسعت الفجوة بين سعر صرف العملة المحلية وبين أسعار صرف العملات القابلة للتحويل لصالح الأخيرة، كلما اضطر الأفراد إلى اقتناء العملات الأجنبية لحماية مدخراتهم من التآكل الناجم عن التضخم، في حال سعر الفائدة على الودائع متدنياً. هذا وتقف وراء ظاهرة «الدولرة» في سورية عدة أسباب، نذكر منها:

١ــ أسباب سياسية تتصل بالضغوط التي تمارسها الادارة الأمريكية على البلاد.

٢ــ أسباب اقتصادية تتعلق باختلال الاقتصاد السوري بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الصادرات والواردات، وبين الادخار والاستثمار ولصالح الأخيرة، وبقدر ما يتوازن اقتصاد البلاد بقدر ما يخف الضغط على الليرة السورية.

٣ــ انكشاف الاقتصاد السوري على الخارج، وقصور السلع السورية وعدم قدرتها على منافسة مثيلاتها من السلع الأجنبية في الأسواق الخارجية، لأسباب تتعلق بعاملي التكلفة والجودة.

٤ــ الوفرة في سيولة وسهولة تداول الدولار، وقدرته على الاحتفاظ بقيمته نسبياً، قياساً بالعملة الوطنية، مما يشجع البعض على تفضيل اقتناء الدولار على العملة المحلية، والولايات المتحدة، بوصفها أغنى وأقوى دولة في العالم تستخدم المزايا التي ينطوي عليها الدولار كورقة ضغط على الدول حديثة التطور للانضواء تحت جناحها.

٥ــ التخبط في تحديد سعر مناسب للفائدة في المصارف السورية، فقد ارتأى «مجلس النقد والتسليف» تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار وكان يفترض تخفيض الفائدة بواقع: ربع أو نصف نقطة، في حين تم رفع سعر الفائدة بالجملة، مما دفع بالمدخرين لسحب ودائعهم والتوجه بها لاستثمارها في ميدان العقارات والسيارات فارتفعت الأسعار، ودفع الثمن ذوي الدخل المحدود، وعلى التوازي لجأ المترفون إلى تحويل مدخراتهم بالعملة المحلية إلى الدولار. لا سيما وأن سعر الفائدة الاسمي في سورية هو أقل من معدلات التضخم السائدة، مما شجع المدخرين على حيازة النقد الأجنبي. ونتيجة لجمود سعر الفائدة لفترة طويلة، اضطر أصحاب المدخرات بالعملة الوطنية إلى تحويلها إلى سلع معمرة أو إلى قطع أجنبي، لحمايتها من التآكل في قيمتها جراء التضخم.

٦ــ على الرغم من صدور تشريعات ناظمة للاستثمار في سورية، تنطوي على تسهيلات وامتيازات مغرية، فإن المستثمر المحلي والعربي والأجنبي،

يتردد في استثمار أمواله في مشاريع انتاجية طويلة المدى وفضل استثمارها في مشاريع خدمية تُعطي مردوداً سريعاً، جراء الظروف السياسية التي تتعرض لها البلاد وبضغط من الخارج. ويتم تحويل عوائد الاستثمار بالقطع الأجنبي إلى خارج البلاد، فيشتد الضغط أكثر فأكثر على الليرة السورية.

٧ــ شكلت الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد السوري، وكذلك العجوزات في ميزان التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، والموازنة العامة للدولة، عوامل تؤثر سلباً على قوة الليرة السورية، التي عانت طويلاً من مساوئ التضخم المستورد في منتصف سبعينات القرن الماضي، الذي تسبب في الارتفاع الجنوني للأسعار وفي تدهور قيمة العملة المحلية.

٨ــ الاقبال على شراء السلع المستوردة أو المصادرة من الأسواق والمناطق الحرة المنتشرة في مناطق البلاد، بالاضافة إلى دفع رواتب بعض المواطنين والأجانب بالدولار، ودفع أجور الخدم والحشم في منازل المترفين من الأجانب بالدولار، الأمر الذي اكسب التعامل بالدولار في السوق المحلي بعض المشروعية، وبمرور الزمن حصلت ازاحة نسبية للعملة الوطنية لصالح الدولار.

٩ــ أجاز «مجلس النقد والتسليف» للمواطنين شراء الدولار من المصارف بواقع ٥٠٠٠ دولار، لكل مواطن يودعها لمدة ستة أشهر بفائدة تصل إلى ٤%، مما شجع بعض المواطنين إلى تحويل جزء من مدخراتهم بالليرة السورية إلى دولار أمريكي، وهذا بدوره رفع من وتيرة الضغط على العملة الوطنية لصالح «الدولرة» كذلك أجاز «مجلس النقد والتسليف» لكل مسافر خارج القطر بهدف السياحة أو المرض بأن يُبدل ما قيمة ٣٠٠٠ دولار أمريكي، وهذا بدوره رفع من وتيرة الطلب على الدولار وكان بالامكان

التريث بمثل هذه الاجراءات، ريثما تنحسر الضغوط السياسية التي تمارس على البلاد إلى غير رجعة.

١٠ـ أسباب سيكولوجية تقف وراء ظاهرة «الدولرة» فالعوامل النفسية لا تخفى على ذي بصر وبصيرة، إذ سرعان ما تنعكس سلباً أو ايجاباً على جانبي العرض والطلب على القطع الأجنبي، ومن ناحية العرض، يتوقع حائزي العملات الأجنبية ارتفاع سعر صرفها في المستقبل قياسا بسعر صرف العملة المحلية، ولهذا يفضلون الاحتفاظ بها، على أمل تحقيق مكاسب مادية، قد لا يفوزون بها إذا احتفظوا بالليرة السورية ونتيجة للعامل النفسي ينخفض العرض من الدولار ويرتفع سعر صرفه. أما من ناحية الطلب، فان المتعاملين بالقطع الأجنبي غالباً ما يتوقعون ارتفاع سعر صرفه في السوق المحلي في المدى المنظور، مما يحفزهم على اكتناز الدولار وادخاره، فيوفر فرصة للمضاربة لغير صالح الليرة السورية.

لقد تميزت السياسة النقدية في سورية حتى عهد قريب بتعدد أسعار الصرف على التوازي مع السوق غير الرسمية والتي اتسع نشاطها بتطبيق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة أجنبية مما انعكس سلباً على أداء السوق المالية، والتي تم تجاوزها من خلال تمويل ٦٥% من قيمة المستوردات من المصرف التجاري مؤخراً. وعلى الرغم من تركيز السياسة النقدية على زيادة الموارد من القطع الأجنبي من ثلاثة مصادر هي: تحويلات العمال السوريين في الخارج – الصادرات من السلع التقليدية وغير التقليدية -- صناعة السياحة، وعلى الرغم من تقييد تمويل الواردات، وعلى الرغم من استخدام الاحتياطي من القطع الأجنبي في التحكم بأسعار صرف الدولار، فان ظاهرة «الدولرة» أطلت برأسها في سورية، مثلما أطلت برأسها في دول مثل: مصر – الأرجنتين -- المكسيك – الارغواي وغيرها، والتي عانت من مشكلة الاحلال النقدي «الدولرة» ونجحت هذه الدول نسبياً الخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر من خلال تطبيق سياسات

نقدية متنوعة ومتطورة، وفي مقدمتها تعزيز ثقة المتعاملين بالعملة الوطنية، من خلال رفع سعر الفائدة على الودائع بالعملة الوطنية، فتحول الطلب من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية، وتحسن سعر صرفها ازاء أسعار صرف العملات القابلة للتحويل، بالإضافة إلى تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي والاداري، تمثلت بثلاث قاطرات:

- قاطرة سياسة التثبيت، التي تركزت على الجانب المصرفي والنقدي.
- قاطرة سياسة التكيّف الهيكلي، والتي تستهدف تحرير التجارة الخارجية وإصلاح مؤسسات القطاع العام.
- قاطرة السياسات الاجتماعية والتي لم تهمل البعد الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية والادارية.

ونتيجة لهذه السياسات تم تطويق ظاهرة «الدولرة» نسبيا في هذه البلدان، وإن كان قد تسببت في الاضرار بالاستحقاقات الاجتماعية، لأن قضية الإصلاح الاقتصادي والاداري ليست قضية تقنية على أهميتها، أي ليست مسألة تتعلق بزيادة الكميات الاقتصادية، كرفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الناتج القومي، وتحقيق التوازن الاقتصادي، بل أن قضية الإصلاح الاقتصادي هي قضية اجتماعية بامتياز، إذ يفترض أن توفق بين رفع معدلات النمو الاقتصادي وبين عدم الاضرار بالاستحقاقات الاجتماعية، من خلال إعادة توزيع الدخل القومي توزيعا عادلا بين المواطنين عبر تبني تشريع ضريبي يقتطع الأموال من جيوب الأغنياء ويعكسها على الفقراء في صورة خدمات مجانية تربوية وتعليمية وصحية. ويبقى **السؤال قائما ما الذي أدخل الاقتصاد السوري في نفق «الدولرة»؟** وعلى عجالة نقول: قصور الأداء الحكومي في النشاط الاقتصادي والاداري، ولجوء الحكومة إلى المسكنات، في معالجة أوجاع الاقتصاد السوري المتمثلة بالركود الاقتصادي والبطالة والبيروقراطية والفساد، واكتفاء الحكومة بمعالجة النتائج دون التصدي للأسباب التي تفرزها، فالمماطلة والتسويف

واللامبالاة في أداء أجهزة الدولة، هي التي تسببت بمشكلة «الدولرة» والتي تم السيطرة عليها من خلال تدخل المصرف المركزي في السوق السوداء.

ومن أجل اخراج الليرة السورية من أزمتها على المدى المنظور فان الحكومة مطالبة دونما تباطؤ بـ:

أولاً: تفكيك مثلث البؤس «البطالة والبيروقراطية والفساد».

ثانياً: ايجاد حلول اقتصادية ناجعة للمؤسسات الحكومية الخاسرة والتي تشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني.

ثالثاً: تطبيق سياسات مالية حاكمة لأسعار الصرف وأسعار الفائدة.

رابعاً: اصدار سندات دين عام لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة، وسحب السيولة الزائدة من السوق.

خامساً: تحرير أسعار السلع والخدمات من خلال تطبيق سلم متحرك، يحقق التوازن بين الأجور والأسعار.

وهكذا باحباط العوامل السياسية الضاغطة على الليرة السورية وبمواجهة العوامل الاقتصادية بحلول جذرية، يمكن لليرة السورية أن تتعافى وتخرج من أزمتها بأقل الخسائر، إذا ما أخذنا في الحسبان العلاقة بين سعر الفائدة على الليرة السورية وسعر الفائدة على الدولار هي علاقة عكسية، فإذا ما تحول ميل الطلب على الدولار إلى الصفر، سرعان ما تنحسر ظاهرة «الدولرة» ومن البديهي أن يمارس سعر الصرف ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد تأثيراً غير مرغوب فيه على الطلب على الدولار، فتتفاقم ظاهرة «الدولرة» وعندها لن يتخلى الأفراد عن حيازتهم للقطع الأجنبي في حال عدم تحرير سعر الفائدة، فالعلاقة التناسبية بين سعر الفائدة على الدولار، وسعر الفائدة على الليرة السورية في غير صالح الأخيرة.

وعلى الرغم من الضغوط السياسية والاقتصادية التي تتعرض لها الليرة

السورية، فان الاجراءات التي ستتخذها الحكومة ستسهم مجتمعة في اخراج العملة الوطنية من أزمتها الطارئة، من خلال:

١ــ تنظيم مهنة الصرافة بموجب قانون يصدره مجلس الشعب.

٢ــ تأسيس هيئة لتنمية الصادرات بموجب قانون تصدره السلطة التشريعية.

٣ــ تنظيم مهنة التجارة وفقا لقانون التجارة الذي سيصدره مجلس الشعب.

٤ــ تنظيم عمل ونشاط الشركات وفقا لقانون الشركات.

٥ــ تشجيع المنافسة في السوق ومنع بروز ظاهرة الاحتكار وتقلبات الأسعار من خلال إصدار قانون المنافسة.

٦ــ التشديد على الضابطة الجمركية بمنع تهريب الأموال بالعملة المحلية أو بالقطع الأجنبي.

٧ــ التشدد بتطبيق أحكام قانون الاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي، رقم ٢٥.

٨ــ معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السوري بما يسهم في استقرار سعر صرف الليرة السورية.

وهذه الاجراءات الاقتصادية والتشريعية ستعزز المؤشرات والمعطيات التي حصنت وتحصن الاقتصاد السوري من الضغوط الخارجية التي تستهدف زعزعة الثقة بالعملة المحلية عبر شعار «دع الاقتصاد يصرخ في سورية» الذي تتبناه الادارة الأمريكية، لخلق حالة من الاستياء الشعبي، ولكن الشعب السوري أسقط هذا الشعار الهدام ووأده في مهده بالتفافه حول القيادة السياسية وتمسكه بوحدته الوطنية، وثقته العالية بالسياسة الاقتصادية الهادفة والتي انتجت وأثمرت كل ما من شأنه، تعزيز استقرار سعر صرف الليرة السورية وفي مقدمتها:

ــ بلوغ معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي.

ــ استقرار السوق بالسلع والخدمات.

ـ السيطرة على معدلات التضخم ضمن السقف المسموح به اقتصادياً.

ـ الاكتفاء الذاتي من الحاصلات الزراعية الاستراتيجية والمنتجات الغذائية وتحقيق فائض منها للتصدير.

ـ تحرير اقتصاد البلاد من ضغوط المديونية الخارجية.

ـ تراجع العجوزات في موازين التجارة الخارجية – المدفوعات وفي الموازنة العامة للدولة.

خلاصة القول ما يكتنزه الاقتصاد السوري من مقومات القوة، من موارد اقتصادية واعدة، ومن طاقات بشرية مُبدعة كفيلة باخراج الليرة السورية من أزمتها بأقل ما أمكن من الخسائر المادية.

الشروط الحاكمة لنجاح برنامج الاصلاح الاقتصادي

من المتوقع لبرنامج الاصلاح الاقتصادية بعد التعديلات الجوهرية التي ستطرأ عليه أن يُحقق للبلاد نتائج غير مسبوقة تتصل برفع معدلات النمو وامتصاص البطالة واستقرار سعري الصرف والفائدة بالاضافة إلى تحقيق فائض في موازين المدفوعات والتجارة الخارجية ناهيك عن زيادة الناتج القومي وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، فأنصار الاصلاح الاقتصادي في سورية وهم كثير، يرون بأن سياستي التثبت والتكيف الهيكلي، ستسهمان في تحسين الأداء الاقتصادي من خلال التوظف الكامل لعناصر الانتاج (الأرض والعمل ورأس المال) وإن كانوا لا يتجاهلون الآثار السلبية التي ستترتب على تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي على المدى القصير والتي سرعان ما تنحسر لتعم الآثار الايجابية لبرنامج الاصلاح على المدى البعيد.

وبالمقابل فان خصوم الاصلاح لاقتصادي يشككون في جدوى برنامج الاصلاح لأنه ـ برأيهم ـ سيفضي إلى عدم استقرار الأسعار وإلى تراجع الاستثمار وبالتالي الانتاج، فتحصل موجات تضخمية تتسبب في ارتفاع الاسعار

التي سيتأثر بها سلباً ذوي الدخل المحدود، والتي ستحصل حكما على المدى القصير، ولكن سرعان ما تتلاشى وتتتبي على المدى البعيد، عندما تبدأ البلاد تحصد ثمار برنامج الإصلاح.

لقد دلّت تصريحات بعض المسؤولين والخبراء الاقتصاديين بأن برنامج الإصلاح الاقتصادي على ما اعتراه من سلبيات سيحقق نجاحات مأهولة لا سيما في مجالات السيطرة على معدلات التضخم ورفع معدلات النمو ومكافحة البطالة. ويهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية وتوفير مستلزمات التنمية المستدامة يقف صانع القرار الاقتصادي في البلاد أمام خيارين اثنين إما إبطاء عملية التنمية لمواجهة التراكمات التي تمخضت عنها السياسات التمويلية وإما البحث عن مصادر تمويل بديلة كالاستثمار المباشر مثلاً، وهذا ما يفسر مسعى المجلس الأعلى للاستثمار لتعديل قانون استثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١، بما يسهم في تحسين المناخ الاستثمار لجذب المزيد من رؤوس الأموال العربية والأجنبية لإقامة مشاريع استثمارية تدفع بعجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام.

لقد غلبت سياستا التثبت والتكيف الهيكلي اعتبارات السياسات النقدية والمالية (أي خيار المدى القصير) على اعتبارات مواجهة الاختلالات الهيكلية الكامنة وراءها (أي خيار المدى البعيد) وربما أدى النجاح الجزئي للخيار الأول في بعض الدول إلى تشجيع الآخرين إلى المغالاة في تطبيق السياسات التمويلية لمواجهة استحقاقات الانفاق الجاري، بغية كسب رضا السواد الأعظم من المجتمع بغض النظر عما ينتظر الأجيال القادمة من مصير جراء تطبيق مثل هذه السياسة.

إن سياستي التثبت والتكيف الهيكلي غالباً ما تطرح كرزمة متكاملة، وليس كعناصر فرعية للسياسات قابلة للاختيار فيما بينها، وأن القبول بها يعني التسليم المسبق بما يحتمل أن يترتب عليها من نتائج، وهذه السياسات غالباً ما تعتمد على أدوات التحليل النيوكلاسيكي الذي يركز على التأثير في المتغيرات النقدية،

ويُعلق أهمية قصوى على العرض الكلي كوسيلة لتحقيق التوازنات المرغوبة والمطلوبة في الاقتصاد الوطني، وإذا ما سلمنا بمنطق التحليل النيوكلاسيكي فإن ذلك يفترض بالضرورة اطلاق يد آليات السوق لتفعل فعلها من خلال جهاز الثمن، والتي من شأنها أن تُصحح الاختلالات على المدى القصير وتمهد الطريق للتنمية المستدامة على المدى البعيد.

والتحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي يفاضل في مرحلة الركود التضخمي بين مكافحة التضخم وبين مكافحة البطالة، ويغلب الخيار الأول على الخيار الثاني، أي أن الدول المتقدمة تحشد امكاناتها لسيطرة على التضخم ومكافحته قبل التفكير في معالجة مشكلة البطالة، بيد أن الوضع في البلدان النامية يختلف تماماً كونها لا تمتلك جهاز انتاجي مرن فهي تعاني من البطالة الراكدة والراجعة أصلا إلى تخلف جهازها الانتاجي، مما يملي عليها أن ترجح الخيار الثاني على الخيار الأول، أي تركز جهدها على معالجة مشكلة البطالة لتفادي الاضطرابات الاجتماعية، ولتجاوز هذه المعضلة يفترض بهذه البلدان أن تُفاضل بين التنمية والتضخم، وبالتأكيد خيار التنمية هو الذي سيمكنها من خلق فرص جديدة للعمل من جهة وفي زيادة القدرة الانتاجية للبلاد من جهة أخرى. وبطبيعة الحال تتوقف عملية المفاضلة بين الخيارات والسياسات على مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل الزيادة في مستويات الاسعار من ناحية وعلى قدرة صانع القرار الاقتصادي في السيطرة عليها ضمن الحدود المسموح بها، وذلك من خلال استخدام الروافع المالية. ومشروع برنامج الاصلاح الاقتصادي يفترض أن ينطلق من خلفية نظرية معنية ويستخدم آليات محددة حتى يحقق النتائج المعلقة عليه، بما في ذلك قضيتي جلب التكنولوجيا وتوطينها وجذب لاستثمارات وتوظيفها في خدمة التنمية، وكلا القضيتين مرتبطتان ببعضهما بعضاً كما حصل في دول النمور الآسيوية وفي بعض بلدان امريكا اللاتينية.

إن مسؤولية صانع القرار الاقتصادي تفترض بالضرورة ألا يترك ثغرات

في مشروع برنامج الاصلاح، وعليه أن يخلصه من مواطن الخلل ولسلبيات والبحث عن آليات متقدمة للنهوض بالتنمية بوصفها مسؤولية وطنية أولاً وأخيراً، وهي المدخل لضمان حياة حرة وكريمة للمواطنين، والتي تربط في المقام الأول بقدرة الاقتصاد على النمو السريع وتوزيع عوائد هذا النمو على نحو عادل بين شرائح المجتمع وفئاته كافة.

والاصلاح الاقتصادي ليس قضية تقنية وحسب بل هو قبل كل شيء وبعد كل شيء قضية اجتماعية، يفترض الا تسبب في تهميش القاعدة الشعبية وانحدار الطبقة الوسطى إلى الأدنى، بل يحول دون تعميق ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي من خلال اعادة توزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً بين المواطنين، فالاصلاح الاقتصادي الحقيقي هو ذلك الاصلاح الذي يستجيب لاحتياجات الاقتصاد الوطني ويلبي الاستحقاقات الاجتماعية في آن واحد. وحتى يكون الاصلاح كذلك يفترض أن يتم بموجب وصفة داخلية تركن إلى ثوابتنا الوطنية والقومية، ومن أبرز مؤشرات الوصفة الداخلية لبديلة عن وصفة الخارج ما يلي:

- تحديد الميادين التي يفترض أن تتدخل بها الدولة، وتقيد دورها في المجالات التي لا ضرورة لها، وتعظيم دور الدولة في المجالات لتي ترتبط بها حياة الناس كالتربية والتعليم والصحة وغيرها من الشؤون الاقتصادية التي تعزز الاستقرار الأمني ولسياسي في البلاد.
- البحث عن موقع لاقتصاد البلاد في التكتلات الإقليمية والعربية والدولية ليتمكن من مواجهة المتغيرات الاقتصادية والانخراط في منظومة الاقتصاد العالمي.
- ترتيب العلاقة بين الداخل والخارج في ضوء المصلحة الوطنية والقومية العليا، بحيث يقوى اقتصاد البلاد على امتصاص الصدمات الخارجية بأقل قدر من الأضرار.

- التكيف مع البيئة الاقتصادية الدولية عبر الأساليب المباشرة المتمثلة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للسكان حيثما كان ذلك ضروريا بالاضافة إلى اعتماد الأساليب غير المباشرة وهي آليات السوق والتي قد تكون في ظروف معينة أكثر فاعلية.

- استخدام الروافع الاقتصادية عند الضرورة بعيدا عن النصائح التقليدية التي تشدد على رفع سعر الفائدة مثلاً أو تخصيصها، علما بأن رفع سعر الفائدة يحفز عل الادخار ولكنه بالمقابل يثبط الاستثمار والعكس صحيح، وهذا يعني بأن سعر الفائدة سلاح ذو حدين، وحتى نحسن استخدامه لابد من تعزيزه بروافع أخرى لحفز الادخار وبروافع أخرى لحفز الاستثمار.

- اعتماد رزمة من آليات التحكم بالعرض الكلي وبرزمة بآليات التحكم بالطلب الكلي على السلع والخدمات، عند تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي، فالوصفة التقليدية لصندوق النقد الدولي تشدد على احتواء الطلب الكلي في الوقت الذي تتجاهل فيه العرض الكلي، ولهذا حتى تنجز الاهداف المعلقة على برنامج الاصلاح يفترض تبني حزمة من السياسات النقدية والمالية والهيكلية التي تصب في العرض الكلي من جهة وتتحكم بالطلب الكلي من جهة أخرى، وفي مثل هذا الحال ستكون فاتورة الاصلاح الاقتصادي أقل تكلفة على المجتمع.

- التدرج في تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي والتتابع السليم في تنفيذه فلا معنى مثلا لتحرير التجارة الخارجية دون أن يترافق ذلك باعادة هيكلة الاقتصاد الوطني لا سيما بالنسبة لمشاريع القطاعين العام والخاص.

- مراعاة البعد القومي للاصلاح الاقتصادي خدمة للمشروع القومي النهضوي.

وهكذا من سياق ما ورد يثير برنامج الاصلاح الاقتصادي قضايا جوانية وبرانية على غاية من التشابك والتعقيد، إذ كيف يمكن تحقيق تنمية شاملة ومتوازية ومستقلة في ظل التعاطي مع السوق العالمية وفي اطار استحقاقات

منظمة التجارة العالمية، ثم كيف لنا أن نحصن الاقتصاد الوطني من عدوى التقلبات التي يعاني منها الاقتصاد الدولي، سواء تعلق الأمر بالكساد أو الانتعاش الاقتصادي في السوق العالمي، وبالتالي هل يمكن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بدون دعم المؤسسات المالية الدولية ومساندتها، والتي غالبا ما تقترن بشروط قاسية تفتقر إلى المنطق الاقتصادي من قبل تخفيض السعر الرسمي للعملة الوطنية وتفكيك أوصال القطاع العام... الخ هذه الأسئلة وغيرها تملي على صانع القرار الاقتصادي مسؤولية وطنية على غاية من الأهمية تفترض التوفيق بين القرار الاقتصادي المستقل وعدم المساس بالسيادة الوطنية وبين عدم الانكشاف الاقتصادي على الخارج، في سياق مساعي القطر للاندماج في الاقتصاد العالمي عبر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

خطة العبور الكبير إلى التنمية المستدامة

بعد عامين من الجهد الدؤوب والمضني من التحضير والاعداد لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العاشرة والتي تشمل الأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٠، تقدمت حكومة **السيد المهندس محمد ناجي العطري** بمشروع قانون الخطة إلى مجلس الشعب وبعد نقاش مطول في اللجنة المشتركة وفي المداولة العامة تم اقرار الخطة الخمسية واكتسبت قوة القانون. وسنعرض في هذه الدراسة المتواضعة ما يلي:

أولا: المنطلقات الأساسية للخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠):

تركن الخطة الخمسية العاشرة على أسس راسخة ومنطلقات واضحة وأهداف طموحة تتمثل بـ:

- التحول باتجاه اقتصاد السوق الاجتماعي والتأكيد على مبدأ الكفاءة في توظيف الموارد، وتحمل الدولة مسؤولية الادارة الشاملة لعجلة النشاط الاقتصادي، وضبط السوق وتهيئة المناخ الاستثماري للنمو الاقتصادي،

وضمان عمل آليات السوق، وحسن توزيع الموارد الاقتصادية للمجتمع النحو الذي يحقق العدالة الاجتماعية.

- تشجيع القطاع الخاص للقيام بدور الشريك الفاعل في صياغة وتنفيذ الخطط الانمائية وتمكينه من دور المنتج للسلع والخدمات والوصول بالمنتجات السورية إلى مستويات قياسية وتنافسية.
- خلق البيئة التشريعية المناسبة للمنافسة في السوق وحماية المستهلك، ودعم المشروعات الصغيرة وتفعيل دور المجتمع الأهلي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الانتقال من موازنة الانفاق إلى موازنة البرامج والأداء والنتائج.
- ترشيد الانفاق العام مع احداث توازن بين ضبط الموازنة العامة وتوفير الخدمات العامة وزيادة الايرادات واستكمال تشريعات الاصلاح الضريبي.
- الاستمرار في تقديم الخدمات الاجتماعية في مجال التعليم والصحة والخدمات العامة بأسعار رمزية بعيداً عن التكلفة الفعلية للخدمة.
- الاهتمام بتطوير المناطق الأقل نمواً من خلال تطبيق خطط التنمية الاقليمية المتوازنة.
- توسيع قاعدة قانون الضمان الاجتماعي ليشمل الفئات الاجتماعية المختلفة والمهن في القطاع الاقتصادي الهامشي، والحد من الفقر، وتوفير فرص العمل، والاهتمام بالفئات الاجتماعية من ذوي الاحتياجات الخاصة وبالأسر التي تعيش ظروفاً صعبة، ومعالجة مشكلة السكن العشوائي.
- اعادة هيكلة القطاع العام من خلال تصويب الأمور المالية والفنية، وادارة الأصول الانتاجية للشركات العامة وتحويلها إلى شركات تعمل وفق معايير محاسبية، تتسم بالدقة والشفافية وتحقق الجدوى الاقتصادية.

- توجيه مخصصات الدعم الحكومي للسلع الرئيسة إلى مستحقيها، من خلال اجراء مسح اجتماعي للفئات المستفيدة من الدعم.
- تطوير قوانين الضمان الاجتماعي، وشبكة الحماية الاجتماعية لتفادي الآثار السلبية التي ستترتب على سياسة الدعم الجديدة.
- تفعيل الاستثمار من خلال خلق مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية، وتسهيل عمليات الترخيص، وتسجيل الشركات، وتطوير قانون المناطق الحرة.
- اصلاح وتطوير القطاع المالي والنقدي، من خلال تحديث نُظم العمل الخاصة بالادارة الضريبية، وضمان استقلالية مصرف سورية المركزي، لتمكينه من أداء مهامه الرئيسة، وتطوير الادارة الجمركية، وتعزيز الثقة بين دافعي الضرائب والادارة الضريبية، وتحديث المصارف والادارة المصرفية. وتطوير قطاع التأمين والعقارات، والحد من التهرب الضريبي، وادخال ضريبة المبيعات للسلع والخدمات، واحداث سوق للأوراق المالية.
- تحديث الادارة على قاعدة المساءلة والشفافية والمحاسبة الصارمة والعقوبة الزاجرة، وتبني برنامج وطني شامل لاعادة تأهيل المؤسسات الحكومية، من خلال اعادة هيكلة الادارة بالوزارات والمؤسسات العامة، بما يؤدي إلى تفعيل الأداء الاداري وتفكيك البيروقراطية وتخفيض النفقات والحد من الهدر.
- توفير مقومات التنمية المستدامة واعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، والنهوض بانتاجيته على أسس جديدة، وتطوير البنية التحتية والخدمية، وتحقيق تنمية تراعي التوزيع العادل للدخل الوطني، والنهوض بالمناطق الأقل نمواً لا سيما المنطقة الشمالية – الشرقية.

ثانياً: الثغرات التي تنطوي عليها الخطة الخمسية العاشرة:

إن قراءة متأنية لشكل ومضمون الخطة الخمسية العاشرة، تُظهر بأنـــها لا تخلو من المطبات ومن بينها:

١ــ تضمنت الخطة مفردات غريبة إلى حد ما عن ثوابت السياسة الاقتصاديـــة السورية، من قبيـــل «**العقـــد الاجتمـــاعي الجديـــد**»، «**الســـلم الأهلـــي**»، «**التشاركية**» والمفردة الأخيرة اقتحمت مصطلح التعددية الاقتصادية بـــدون استئذان وحلت محلها، **ولا نعرف ما هي الحكمة من استبدال هذا بذاك؟.**

٢ــ تداخلت في الخطة معطيات التخطيط التأشيري مـــع معطيـــات التخطيـــط المركزي إلى درجة يتعذر معها معرفة من أين يبدأ وإلى ينتهي كل منـــهما، علماً بأن التخطيط التأشيري غير مُلزم للتنفيذ، إلا إذا اعتمد آليات تغـــري وتغوي القطاع الخاص على تنفيذ المشاريع الاستثمارية التي ترغـــب بـــها الدولة.

٣ــ تضاربت آراء أعضاء الحكومة حول ماهية اقتصاد الســـوق الاجتمـــاعي وحملوه أكثر مما يحتمل من التنبؤات والتوقعات، **فالليبرالي** منهم يفهمه بأنه محاولة للتخلي عن التخطيط المركزي، **والرديكالي** يرى فيه وسيلة لاطلاق يد السوق الخفية (الأسعار) لتفعل فعلها على مستوى العـــرض والطلـــب، **وفريق ثالث** يفهمه بأنه اطاراً للمزاوجة بين الجـــدوى الاقتصاديـــة وبيـــن الاستحقاقات الاجتماعية، **وفريق رابع** يرى فيه محاولة لانسحاب الدولة من وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، **وفريق خامس** يرى العكس بأن اطلاق يد القطاع الخاص لا يعني بحال من الأحوال تخلي الدولة عن مهامها الأساسية كدولة آمرة ودولة منتجة، **وفريق سادس** ينظـــر إلـــى اقتصـــاد الســـوق الاجتماعي بوصفه صيغة توفيقية تجمع بين مزايا اقتصاد السوق ومزايـــا الاقتصاد المخطط وهذا أقرب إلى الحقيقة، **وبقي المواطن حائراً بين هـــذا**

وذلك؟ وهذا إن دل على شيء يدل على أن الحكومة غير متفقة على ماهية اقتصاد السوق، وجامعها بهذا الخصوص وحدة الأضداد.

٤ـ في الوقت الذي ركزت فيه الخطط الخمسية (التسع) السابقة على البعد الاجتماعي أولاً والبعد الاقتصادي ثانياً، فإن الأهداف التي تضمنتها الخطة الخمسية العاشرة توحي نظرياً وعملياً بأن الحكومة غلبت الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية على الاحتياجات الاجتماعية، وأكبر دليل على ذلك التلويح بالغاء الدعم الحكومي للسلع الرئيسة وزيادة أسعار الطاقة، وقد يسبب مثل هذا التوجه قلقاً اجتماعياً نحن بغنى عنه، وقد لا تقوى الحكومة على تحمل تبعاته.

٥ـ تضمنت الخطة الخمسية العاشرة أهدافاً عريضة ومتنوعة، تعكس تطلعات المجتمع وطموحاته، وعلى أهميتها، فإن الاكثار من الأهداف والتوصيات، دون الأخذ في الحسبان عامل الزمن والامكانات المادية والبشرية، يجعل من المتعذر تنفيذها على أرض الواقع كما وردت، وعليه فإن الواقعية تفترض ترتيب الأهداف حسب أولويات التنمية، والتركيز على الأهم منها.

٦ـ يؤخذ على الخطة الخمسية العاشرة أنها لم تُعط الأولوية للسلع كثيفة العمل وكثيفة الأرض التي تمتص أكبر نسبة من اليد العاملة، خلافاً للسلع كثيفة رأس المال على أهميتها، فهي لا توفر الفرص الكافية لحل مشكلة البطالة.

٧ـ يؤخذ على الخطة بأنها لم توفق بما فيه الكفاية بين رفع معدلات النمو وبين عدم الاضرار بالاستحقاقات الاجتماعية، ناهيك أنها استهدفت معدل نمو سنوياً ٧%، ومن غير الوارد تحقيق هذه النسبة العالية بسهولة.

٨ـ خصصت الخطة القطاع الخاص بنسب محددة لاقامة المشاريع الاستثمارية وتنفيذها **والسؤال كيف نشجع القطاع الخاص على المشاركة في عملية التنمية، بدون اعفاءات ضريبية وتسهيلات ائتمانية، ومشتريات حكومية مُحفزة.**

٩ـ ورد في الخطة مصطلح «**العقد الاجتماعي الجديد**» ولا نعرف ما هو المقصود منه! وهل العقد الاجتماعي الذي ورثه **جان جاك روسو** قد استنفذ وظيفته التاريخية، ولماذا **العقد الاجتماعي الجديد طالما القديم مهمته تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات**، في اطار تكريس سيادة القانون وهو ما يجب أن تسير عليه الحكومة.

١٠ـ إن وصفتي «**صندوق النقد الدولي والبنك الدولي**» حاضرة في كل مكان من الخطة، وإذا كان الأمر كذلك وهو كذلك، **لماذا نطبق وصفة المؤسسات المالية باستحياء ومجانا؟** فلنطبقها بمقابل يتضمن الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها هذه المؤسسات للبلدان التي تطبق وصفاتها، وإن كانت هذه الوصفات تنطوي على مخاطر لا تنطلي على بال ذي بصر وبصيرة، فالأزمات التي واجهت **بلدان جنوب شرق آسيا**، جراء تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي المفروضة من الخارج، يفترض أن تدرس بعناية من قبل صانعي القرار الاقتصادي.

ثالثاً: مزايا الخطة الخمسية العاشرة:

تنطوي الخطة الخمسية العاشرة على رزمة من المزايا التي لا يمكن لعاقل تجاهلها، وما تضمنته الخطة من مرامي وأهداف ومصفوفات، يظهر بالدليل القاطع ايجابيات الخطة والتي تتجلى بـ:

١ـ ركنت الخطة على قاعدة عريضة من البيانات والمعطيات الاحصائية الأمر الذي أكسبها الدقة العلمية والموضوعية والواقعية.

٢ـ أحاطت الخطة بعلاقات الارتباط والسببية بين الكميات الاقتصادية لا سيما العلاقة بين الانتاج والاستهلاك، وبين الادخار والاستثمار، وبين الصادرات والواردات، وبين الدخل القومي والناتج الاجتماعي الاجمالي، وبين الايرادات العامة والنفقات العامة.

٣ــ تُشكل الأهداف التي توختها الخطة رافعة أساسية لتعزيز الانجازات والمكتسبات الجماهيرية التي تحققت في البلاد في ظل ثورة الثامن من آذار، وأضافت عليها، بل ويعتد بها كوسيلة لتلافي كل تقصير حصل في هذا الجانب أو ذاك من مناحي اقتصاد البلاد.

٤ــ اعتمدت الخطة قاطرات تتمثل **بسياسة التثبيت، وسياسة التكيف الهيكلي والسياسات الاجتماعية**. وهذه القاطرات ستفضي إلى اعادة هيكلة الاقتصاد السوري على أسس حديثة، بما يُسهم في تخليص اقتصاد البلاد من الأدران التي علقت به من: فساد مالي واداري، ومن بيروقراطية عفنة، وبطالة مزمنة، وفقر مدقع، وغنى فاحش، تسببت بها القطط السمان والحيتان والتماسيح التي خربت البلاد ونهبت العباد.

٥ــ ركزت الخطة على تنمية المنطقة **الشمالية – الشرقية**، التي تُعد بحق، خزان سورية بالذهب الأبيض والأصفر والأسود، وحتى تكون هذه المنطقة جاذبة للاستثمارات يُفترض أن تُعطى الحكومة تسهيلات وامتيازات للمستثمرين تختلف عن تلك التي تُعطى للمناطق التي تنعم ببنية تحتية متطورة نسبياً.

٦ــ ركزت الخطة على أهمية الانتقال من التطور الأفقي إلى التطور الرأسي، وذلك من أجل تفعيل المنشآت القائمة وتحديثها وتطويرها على أسس من الكفاءة الاقتصادية.

٧ــ ورد في الخطة لا سيما قطاع الزراعة ضرورة التركيز على بناء المشاريع على قاعدة المزايا النسبية والتي تقضي أن تتوجه البلاد لانتاج وتصدير السلع التي تؤهلها مواردها الطبيعية وطاقاتها البشرية، على انتاجها بأقل التكاليف وتقوى على منافسة مثيلاتها من السلع في الأسواق الخارجية، وأن تستورد السلع التي إن انتجتها محلياً لا تقوى على ممارسة مثيلاتها من السلع الأجنبية وتكون تكلفتها باهظة الثمن.

٨ـ شددت الخطة الخمسية العاشرة على ضرورة تحرير الاقتصاد السوري من ظاهرة الانكشاف على الخارج، من خلال اقامة مشاريع استثمارية تنتج سلعاً بتكاليف أقل وبجودة عالية وتسهم في تنويع البيئة الاقتصادية، وبما يفضي إلى تخليص البلاد من سلبيات الاقتصاد وحيد الجانب، ويحررها من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية.

٩ـ ركزت الخطة على اعادة النظر في طريقة توزيع الدخل القومي، من خلال تبني نظام ضريبي عادل، يقتطع الأموال من جيوب الأغنياء، عبر الضرائب التصاعدية، ويعكس حصيلتها على الفقراء، في صورة خدمات مجانية تقدمها الدولة لذوي الدخل المحدود، من صحة وتربية وتعليم.. الخ، وبما يؤدي إلى معالجة الخلل البنيوي بين الأجور والأسعار وفق سلم متحرك، وهذا يُسجل للحكومة وللخطة.

١٠ـ تضمنت الخطة الخمسية العاشرة سياسات وآليات عملية لتهيئة المناخ الاستثماري المناسب، لجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية، وفي مقدمتها **تفكيك البيروقراطية ومكافحة الفساد، وتقديم التسهيلات والامتيازات** التي تتقاطع فيها المصلحة العامة مع مصلحة المستثمرين.

وهكذا من سياق ما ورد، وإذا ما وضعنا السلبيات التي اعترت الخطة الخمسية العاشرة في كفة والمزايا التي تنطوي عليها في كفة، بالتأكيد الأخيرة ترجح على الأولى، وحتى نجد مؤشرات الخطة طريقها إلى التطبيق على أرض الواقع عملاً ملموساً، فإنها تتطلب عمل مؤسساتي، تتظافر وتتكامل فيه جهود السلطات الثلاث «**السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية**» بالاضافة إلى **السلطة الرابعة** «**الصحافة**»، من أجل حشد وتعبئة الرأي العام وشحذ همة جماهير الشعب لانجاز مرامي وأهداف هذه الخطة التي ستضع سورية على مدرج الدول المتقدمة اقتصادياً واجتماعياً.

المراجع

المراجع العربية:

- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، طبعة ثالثة، ٢٠٠٣.
- أياد مرئية تحمل المسؤولية من أجل التنمية الاجتماعية، الأسكوا، بيروت ٢٠٠٢.
- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الانمائية للألفية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥.
- ابراهيم العيسوي، الجات وأخواتها ـ النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة ٢٠٠١.
- د. محمد السيد سليم، هكذا تحدث مهاتير محمد في عيد ميلاده الثمانين، العربي، ١١ أيلول ٢٠٠٥.
- علي توفيق الصادق وعلى أحمد البلبل، العولمة وادارة الاقتصادات الوطنية، صندوق النقد العربي، وقائع الندوة التي عقدت في ١٨ـ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٠.
- رمزي زكي، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٨٩.
- بعثة الأهرام، أمريكا اللاتينية دروس في النهوض الوطني، الأهرام، القاهرة ٢٠٠٥.
- محاضرة للدكتور إبراهيم العيسوي، ألقيت في مكتبة الأسد بدمشق بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٤.
- إسماعيل صبري عبد الله، مصر التي نريدها، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٢.

ـ محمد زكي شافعي ورمزي زكي، نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤.
ـ رمزي زكي، الاعتماد على الذات، المعهد العربي للتخطيط ودرا الشباب، القاهرة ١٩٨٧.
ـ محمد دويدار وآخرون، استراتيجية الاعتماد على الذات، منشأة المعارف، الاسكندرية ١٩٨٠.
ـ لجنة الجنوب، التحدي أمام الجنوب، تقرير لجنة الجنوب، ترجمة عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٠.
ـ محبوب الحق، ستار الفقر، ترجمة أحمد فؤاد بليع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧.
ـ البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، أعداد مختلفة.
ـ محمد دويدار، الاقتصاد الرأسمالي في أزمته، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٠.
ـ مجموعة من المؤلفين البلغار ـ الاقتصاد السياسي للرأسمالية ـ صوفيا ١٩٨٤.
ـ تشيريفيل وشفيركوف ـ المبادئ الأولية للتخطيط ـ موسكو.
ـ ج. فيلتشينسكي ـ علم الاقتصاد الاشتراكي ـ دمشق ١٩٧٣.
ـ إبراهيم عرفان الإصلاح وحدود التغيير في الاتحاد السوفييتي. السياسة الدولية عدد ٨٩ ـ ١٩٨١.
ـ بطرس ليكي ـ الوضع الراهن ومستقبل التحول الاقتصادي في الدول العربية ـ الفكر الاستراتيجي العربي عدد ٤٣ ـ ١٩٩٢.
ـ محمد سيد أحمد ـ التحول إلى القطب الواحد. الأهرام ١٩٩٢/١/١٦.
ـ محمد السيد سعيد ـ احتمالات التطور المستقبلي للنظام العالمي الجديد ورقة مقدمة إلى ندوة مركز الدراسات بالقاهرة ١٩٦٢.
ـ احمد عبد الرزاق شكارة ـ الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام العالمي الجديد ـ المستقبل العربي عدد ١٧٠ ـ ١٩٩٣.

ـ زكي أحمد ـ النظام العالمي الجديد في منظور الإسلاميين العرب ـ المستقبل العربي ـ عدد ١٥٧ آذار ١٩٩٢.
ـ سعد عبد الحميد ـ العرب حسابات الربح والخسارة في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ورقة مقدمة إلى ندوة العرب ونظام عالمي جديد.
ـ منى مصطفى البرادعي، تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد المصري، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٦.
ـ محمد مختار اللبابيدي، احتياطات البترول المستقبلية في الوطن العربي، النفط والتعاون العربي، السنة ١٥، العدد ٥٧، خريف ١٩٨٩.
ـ محمود عبد الفضيل، هوامش على دفتر نكبة الخليج، المستقبل العربي، السنة الرابعة عشرة، العدد ١٥١، أيلول ١٩٩١.
ـ عبد الرزاق فارس الفارسي، أزمة الخليج وأزمة الطاقة وسلاح النفط العربي، المستقبل العربي، السنة الثالثة عشرة، العدد ١٤٥، آذار ١٩٩١.
ـ إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، حزيران ١٩٨٩.
ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٢.
ـ إبراهيم العيسوي، العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد ١، تشرين الأول ١٩٩٩.
ـ د. مصطفى كامل السيد ود. سلام سالم زرنوقة ـ الفساد والتنمية ـ مركز دراسات وبحوث الدول النامية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٩٩.
ـ لجنة الأمم المتحدة لاقتصادية لافريقيا، كيف تؤثر المنظمات الأهلية في السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة، مركز البحوث العربية.

ـ مديحة السفطي وآخرون، دور المنظمات الأهلية العربية في التعليم غير النظامي (السودان - فلسطين - مصر - المغرب - اليمن)، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٥.
ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية وقضية الأمن الغذائي العربي ـ عام ١٩٩٥.
ـ د. محمد زكي شافعي ـ مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ـ دار النهضة العربية ـ بيروت.
ـ في الطريق إلى عصر المجاعة ـ معهد الإنماء العربي ـ طرابلس ـ إعداد قسم الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ـ بيروت ١٩٧٦.
ـ د. عبد العزيز الكحلول ـ مشكلة الغذاء في الوطن العربي ـ الهيئة القومية للبحث العلمي ـ ليبيا ـ بنغازي ـ ١٩٨٦.
ـ غالب كيالي ـ نظرية الثورة في العالم الثالث ـ منشورات دار الحكيم ـ ١٩٧٣.
ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ـ أيلول ٢٠٠١.
ـ كنيا جينسكايا ـ نمو السكان والمشكلة الغذائية في البلدان النامية.
ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ـ ايلول ٢٠٠٥.
ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ـ أيلول عام ٢٠٠١.
ـ في الطريق إلى عصر المجاعة ـ قسم الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ـ معهد الإنماء العربي ـ بيروت ١٩٧٦.
ـ مكتب الثقافة والإعداد الحزبي ـ الأمن الغذائي العربي وقضايا التنمية ـ دمشق ١٩٩٥.
ـ مجلة الوحدة ـ العدد ٨٤ ـ أيلول ١٩٩١.
ـ د. سعيد إبراهيم أحمد ـ مشكلات الأمن الغذائي العربي ـ مطبعة الاتحاد ـ دمشق عام ١٩٩٣.
ـ نهايت ياسين الحفار ـ قضايا الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي ـ دار المعاجم ـ دمشق ١٩٩٤.

ـ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠١ ـ المكتب المركزي للإحصاء ـ دمشق.
ـ د. محمد علي الفرا ـ مشكلة الغذاء في الوطن العربي والأزمة الاقتصادية العالمية ـ المؤسسة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ـ طبعة أولى ـ ١٩٨٦.
ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار المصدرة للبترول: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤.
ـ د. منير محمد بدوي، تداعيات النظام الدولي الجديد على مسار تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، السنة الأولى، العدد الثاني، يناير ١٩٩٧.
ـ د. سامي مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية.. الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مايو ١٩٩٦.
ـ سالم توفيق النجفيفي، الأمن الغذائي العربي، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعية، العراق، ١٩٩٩.
ـ د. حيدر عبد الرزاق، دور الموارد المائية في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي، مجلة الأمن والحياة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، العدد ٢٨٨ يوليو / أغسطس ٢٠٠١.
ـ د. خديجة محمد الأعسر، الموارد المائية في الدول العربية.. استخداماتها وإمكانية تنميتها، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، السنة الثالثة (العدد الرابع)، يناير ١٩٩٩.
ـ د. خير الدين حسيب، مستقبل الأمة العربية.. التحديات والخيارات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر ١٩٨٨.
ـ التقرير الاستراتيجي العربي، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٨.
ـ كامل زهيري، النيل في خطر، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٠.

ـ د. عبد العظيم أبو العطا وآخرون، نهر النيل والحاضر والمستقبل، جامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥.
ـ أشرف محسن محمد وأمجد ماهر عبد الغفار، ندوة نهر النيل، السياسة الدولية، إبريل ١٩٩١.
ـ د. فطوم نصار، أمن المياه على أعتاب الألفية الثالثة، مجلة الأمن والحياة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، العدد ٢٠٩ يناير / فبراير ٢٠٠٠.
ـ د. عبد الحليم السواس، الماء والإنسان، مجلة الأمن والحياة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، العدد ٢٣١ أكتوبر / نوفمبر ٢٠٠١.
ـ شريف الشوباشي.. فرنسا: أمريكا لا تمتلك القدرة على القيادة المنفردة للعالم الأهرام ١٩٩٢/٣/١٦.
ـ زياد حافظ، المشهد الاقتصادي الأميركي وتداعياته على السياسة الخارجية الأميركية، المستقبل العربي، عدد ٣٠٦، آب ٢٠٠٤.
ـ عبد الرزاق فارس الفارس، العولمة ودولة الرعاية في أقطار مجلس التعاون، تحرير سمير أمين وآخرون، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.
ـ برنامج التنمية للأمم المتحدة، تقرير التنمية الانسانية العربية، ٢٠٠٢، بالانكليزية، نيويورك، الأمم المتحدة ٢٠٠٣.
ـ عاطف قبرصي، اعادة نظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية، المستقبل العربي، عدد ٢٨٢، آب ٢٠٠٢.
ـ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية في منطقة الاسكوا: ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، نيويورك، الأمم المتحدة ٢٠٠٤.
ـ شارل بنلهايم، التخطيط والتنمية، دار المعارف بمصر، ١٩٦٥.

المراجع الأجنبية:

- M. DOBB, Studies in the Development of Capitalism.
- S. ROSEN, National Income.
- International Labour Office, labour Leaves the land, Geneva, 1960.
- I L O. Les Objectifs d'emploi dans le developpemnet économique, Geneva, 1961.
- H. BARTOLI, Cours de Systémes et Structures économiques.
- Excess Capacity.
- The Brookings Institution, America's Capacity to Produce and America's Capacity to Consume, Sashington, 1934.
- J. Steindl, Maturity & Stagnation in American Capitalisom, Blackwell, Oxford, 1952.
- S. TSURU (ed), Has Capitalism Changed, Shoten, Tokyo 1961.
- J. Steindl, On Maturity in Capitalist Economies, in Problems, of Economic Dynamics & Planningm Essays in Honour of Michal Kalecki, PWN, Warszawa, 1964, p. 423.
- Neil H. Bordon, the Economic Effect of Advertising, Irwin, Chicago, 1942, P. Baran, Reflections on Under consumption, in S. Tsuru (ed), Has Capitalism Changed? Op. Cit. P. 47 ff.
- William A. Berry & James E. Alexander, Justice for Sale, Macedon Publishing Co, Oklahoma City, 1966.
- Niky Hager, Secret Power, Newzealand's Role in the International Spy Network, Craig Potton Publishing, Nelson, New Zealand, 1996.
- P. A. Baran, The Political Econimy of Growth, J. Calder, London, 1957.
- Ted GaLen carpentey the new world is order foreign poling, No. 8 fill 1991.
- United state information Agency wireless file, November 12, 1992.
- B. P, Statistical Review of World Energy, June, 1989.
- J. M. Chevalier et al, Economie de L'Energie.
- Beschomer, Water and Instability in The Middle East, International institute for strategic studies, London, 1992.
- Abdul Karim Sadik & Sinawki Barghouti, The Water Problems of The Arab World, Management of Scarce, Resources in PeterRogers & Peter Lydon, Water in The Arab World, A.U.C.

موقع الإنترنت: www.unctad.org.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المدقق اللغوي: الأستاذ الدكتور عبد اللطيف عمران

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لمديرية الكتب والمطبوعات

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University